جزاء شرط والجملة الشرطية مرفوعة محلا عطف على القريبة
اوعلى البعيدة (محليا) منصوب لفظا مفعول ثان ليسمى (نحو) معلوم
(توكلنا على من لايأتى الخير الامن جهته) مراد لفظه مجرور تقديرا
مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فتوكل فعل ماض مبنى على السكون
لامحل له وناضمير مرفوع متصل مبنى على السكون مرفوع محلا
فاعله وهومعه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وعلى حرف جر متعلق
بتوكلنا ومن اسم موصول مبنى على السكون فمحله القريب مجرور بعلى
ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح له ولا حرف نفى مبنى على
السكون لامحل له ويأتى فعل مضارع مرفوع تقديرا بعامل معنوى
والخير مرفوع لفظا فاعله وهومعه جملة فعلية لامحل لها صلة للموصول
والا حرف استثناء مبنى على السكون لامحل له ومن حرف جر متعلق
بلايأتى والجهة مجرورة به لفظا ومنصوبة محلا مفعول به غير صريح له
والضمير المجرور مضاف اليه لجهة (هذا آخر ما اوردناه من الاعراب
على عوامل الشيخ الكامل المرشد الى الصواب اعانة للاطلبة الكرام
بعون الله الملك العلام * والمرجو من الاخوان من ذوى العرفان
اصلاح مايقبل الاصلاح ابتغاء جزاء الحمل على الصلاح ولا تبادر
الى التخطئة فيما هنالك لعل المخطئ ابن اخت خالتك * اللهم اجعله
خالصا لوجهك الكريم وسببا لجزيل الصواب * يوم لاينفع مال ولا بنون
الا من اتى الله بقلب سليم * وصلى الله تعالى على محمد الذى له الشفاعة
الكبرى يوم الحساب * وعلى آله الذين اتبعوه فى سبيل الصواب *
قد تيسر الاتمام بعون الله الملك العلام * فى اواخر ربيع الآخر
من حجة اربع وار بعين ومائة والف من هجرة من
ارتدى بالعز والشرف

قد كمل طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب فى مطبعة
عزت افندى فى اوائل شهر رمضان لسنة
ست وتسعين ومأتين والف

معه مركبة مجرورة لفظا صفة للامثلة او مرفوعة خبر مبتدأ محذوف اى هى او منصوبة باعنى المقدر والاول هو الراجح (و) عاطفة (ان) حرف شرط مبنى على السكون لامحل له (لم) حرف جازم مبنى على السكون لامحل له (يظهر) فعل مضارع مجزوم به لفظا وبان محلا وتحته هو راجع الى الاعراب مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط (فى اللفظ) مفعول فيه لم يظهر (بل) حرف عطف مبنى على السكون لامحل له (قدر) فعل ماض مجهول مبنى الفتح مجزوم بان محلا وتحته هو راجع ايضا الى الاعراب مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها عطف على جملة لم يظهر (فى آخره) مفعول فيه لقدر والضمير المجرور مضاف اليه لآخر (يسمى) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديرا بعامل معنوى وتحته هو راجع الى الاعراب ايضا مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة فعلية او شرطية مرفوعة محلا عطف على جملة ان ظهر الاعراب الخ (تقديريا) منصوبا لفظا مفعول ثان ليسمى (نحو) معلوم (انا العاصى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فانا ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ والعاصى مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (ان) حرف شرط (لم) حرف جازم (يظهر) فعل مضارع مجزوم به لفظا وبان محلا وتحته هو راجع الى الاعراب مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط (و) عاطفة (لم) حرف جازم (يقدر) فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظا وبان محلا وتحته هو مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها عطف على فعل الشرط (يسمى) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديرا بعامل معنوى وتحته هو مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها

عطف على جملة يشفعا على ما استفيد من الاستاد وعن حرف جر مبنى على السكون لامحل له متعلق بلم يعرضا وناضمير مجرور متصل مبنى على السكون فمحله القريب مجرور بعن ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح لم يعرضا (ثم) حرف ابتداء مبنى على الفتح لامحل له فانه يجئ بهذا المعنى على ماصرح به المولى الشهير بابن كمال الوزير (الاعراب) مرفوع لفظا مبتدأ (ان) حرف شرط مبنى على السكون لامحل له (ظهر) فعل ماض مبنى على الفتح مجزوم به محلا وتحته هوراجع الى المبتدأ مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط (فى اللفظ) ظرف لغو لظهر (يسمى) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديرا بعامل معنوى وتحته هوراجع الى المبتدأ ايضا مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة فعلية اوشرطية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية ومايقال من ان يسمى مرفوع تقديرا بعامل معنوى ومجزوم محلا بان ومن ان جملة يسمى مجزومة محلا فخطأ (لفظيا) منصوب لفظا مفعول ثان ليسمى (كما) الكاف حرف جر مبنى على الفتح لامحل له وما اسم موصول اوموصوف مبنى على السكون مجرور به محلا والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته هوراجع الى مبتدأ محذوف مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ محذوف اى هوكما وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية او الكاف اسم بمعنى المثل مبنى على الفتح مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف اى هو مثل ماوهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية وما مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه للكاف (فى الامثلة) ظرف مستقر وتحته هو راجع الى ما مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها صلة للموصول اومجرورة محلا صفة لما الموصولة (المذكورة) اسم مفعول وتحتها هى راجع الى الامثلة مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب فاعلها وهى

وتحته هما مبني على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على جملة فرفعه بالنون والضمير المجرور مبني على السكون فمحله القريب مجرور مضاف اليه لحذف ومحله البعيد منصوب مفعول به صريح له

(نحو) معلوم (الاولياء والعلماء يشفعان يوم القيمة فنرجوا ان يشفعا لنا ولم يعرضا عنا) مرادلفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالاولياء مرفوعة لفظا مبتدأ والواو عاطفة مبنية على الفتح لا محل لها والعلماء مرفوعة لفظا عطف على الاولياء ويشفعان فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى والالف ضمير مرفوع متصل مبني على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ويوم منصوب لفظا مفعول فيه ليشفعان والقيمة مجرورة لفظا مضاف اليه ليوم والفاء جوابية اوجزائية ونرجو فعل مضارع معلوم مرفوع تقديرا بعامل معنوى ونحن مبني على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها جوابية اى اذا كان الامر كذلك فنرجو مجزومة محلا جزاء الشرط اى ان كان الامر كذلك فنرجو والقصر على الاول من القصور كما لا يخفى على ذوى السطور وان حرف ناصب مبني على السكون لا محل له ويشفعا فعل مضارع منصوب به لفظا والالف ضمير مرفوع متصل مبني على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة الحرف الموصول وهى فى تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول به صريح لنرجو واللام حرف جر متعلق بيشفعا وناضمير مجرور متصل مبني على السكون فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح ليشفعا والواو عاطفة مبنية على الفتح لا محل لها ولم حرف جازم مبني على السكون لا محل له ويعرضا فعل مضارع مجزوم به لفظا ومنصوب بان محلا والالف مرفوع متصل مبني على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها

متصل مبني على السكون منصوب محلا مفعول به لير مو في النار ظرف لغوله (و) عاطفة (الرابع) مرفوع لفظا مبتدأ (لا) حرف نفي مبني على السكون لامحل له (يكون) فعل مضارع من الافعال الناقصة مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته هو مبني على الفتح مرفوع محلا اسمه (الا) حرف استثناء مبني على السكون لامحل له (ناقص) منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على القريبة او البعيدة (الاعراب) مجرور لفظا مضاف اليه لناقص ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول و) ابتدائية (هو) ضمير مرفوع منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (الفعل) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (المضارع) مشغول باعراب الحكاية او صفة للفعل (الذى) اسم موصول مبني على السكون مرفوع محلا صفة الفعل المضارع (اتصل) فعل ماض مبني على الفتح لامحل له (بآخره) ظرف لغو لاتصل والضمير المجرور مبني على الكسر مجرور محلا مضاف اليه لآخر (ضمير) مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها صلة للموصول (غير) مرفوع لفظا بدل او عطف بيان لضمير واما جعله صفة له فالظاهر انه لايجوز لاكتساب الغير بالاضافة الى النون تعريفا بالاشتهار بالغيرية الاعلى قول من قال انه لايتعرف اصلا وهو مختار ابن هشام في مغني اللبيب او منصوب مستثنى من ضمير لاحال منه لانه وان سلم كونه نكرة الاان لفظ ضمير نكرة محضة فيجب تقديم الحال عليه على الاصح على ماصرح به المحقق التفتازاني (النون) مجرور لفظا مضاف اليه لغير (فرفعه) الفاء تفصيلية والرفع مرفوع لفظا مبتدأ والضمير المجرور مضاف اليه لرفع (بالنون) ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها تفصيلية (و) عاطفة (نصبه) مرفوع لفظا مبتدأ والضمير المجرور مضاف اليه لنصب (و) عاطفة (جزمه) مرفوع لفظا عطف على نصبه والضمير المجرور مضاف اليه لجزم (بحذفها) ظرف مستقر

المعنى فنحب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته نحن مبنى على الضم مرفوع محلا فاعله وهومعه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وان حرف ناصب مبنى على السكون لامحل له ونشفع فعل مضارع مجهول منصوب به لفظا وتحته نحن مبنى على الضم مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها صلة لحرف الموصول وهى فى تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول به صريح لنحب و الواو عاطفة ولم حرف جازم مبنى على السكون لامحل له ونحرم فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظا ومنصوب محلا بان وتحته نحن مبنى على الضم مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها عطف على جملة نشفع هكذا استفيد من الاستاذ ولبعضهم هنا مقال اعرضنا عنه لخلوه عن المال (و) عاطفة (قسم رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر) مراعراب امثاله فتدبر (و) ابتدائية (ذلك الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره ضمير وهو حرف) مراعرابه قبيل هذا المقال والعناية من الملك المتعال (علة) مجرورة لفظا مضاف اليها لحرف (نحو) معلوم (ندعو الله تعالى ان يعفونا ولم يرمنا فى النار) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فندعو فعل مضارع مرفوع تقديرا بعامل معنوى وتحته نحن مبنى على الضم مرفوع محلا فاعله وهومعه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لندعو وان حرف ناصب ويعفو فعل مضارع منصوب به لفظا وتحته هوراجع الى لفظة الجلالة مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها صلة لحرف الموصول وهى فى تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول ثان لندعو وناضمير منصوب متصل مبنى على السكون منصوب محلا مفعول به ليعفو والواو عاطفة ولم حرف جازم مبنى على السكون لامحل له ويرم فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته هو مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها عطف على جملة يعفونا وناضمير منصوب

و كلا منصوب لفظا تأكيد معنوى لاثنين وهما ضمير مجرور متصل مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه لكلا (و) عاطفة (عملنا باداة اثنين كليهما) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على احدهما واذا اريد المعنى فعملنا فعل وفاعل والجملة ابتدائية وبالاثنين ظرف لغو لعملنا وكليهما تأكيد معنوى لاثنين (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا مبتدأ (لا) حرف نفى مبنى على السكون لا محل له (يكون) فعل مضارع من الافعال الناقصة مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته ضمير هو مبنى على الفتح مرفوع محلا اسمه (الا) حرف استثناء مبنى على السكون لا محل له (تام) منصوب لفظا خبر يكون وهو ومعهما جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو ومعه جملة اسمية لا محل لها عطف اما على القريبة او على البعيدة (الاعراب) مجرور لفظا مضاف اليه لتام ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول (و) ابتدائية (هو) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (قسمان) مرفوع لفظا خبره وهو ومعه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (قسم رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف) مر اعراب امثاله فارجع اليها (الحركة) مجرورة لفظا مضاف اليها لحذف ومنصوبة محلا مفعول به له (و) ابتدائية (هو) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (الفعل) مرفوع لفظا خبره وهو ومعه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (المضارع) مشغول باعراب الحكاية او صفة لفعل (الذى) اسم موصول مبنى على السكون مرفوع محلا صفة للفعل المضارع (لم) حرف جازم مبنى على السكون لا محل له (يتصل) فعل مضارع مجزوم به لفظا (باخره) ظرف لغو لم يتصل والضمير المجرور مضاف اليه لآخر (ضمير) مرفوع لفظا فاعل لم يتصل وهو ومعه جملة فعلية لا محل لها صلة الموصول (و) حالية (هو) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (حرف) مرفوع لفظا خبره وهو ومعه جملة اسمية منصوبة محلا حال من آخر (صحيح) مرفوع لفظا صفة لحرف (نحو) معلوم (نحب ان نشفع ولم نحرم) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد

مرفوعة محلا عطف على بالالف وفيه وجه آخر مر ذكره فتدبر (و) ابتدائية (ذلك) ذا اسم اشارة مبنى على السكون مرفوع محلا مبتدأ واللام حرف عماد والكاف حرف خطاب لامحل لهما (التثنية) مرفوعة لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (اثنان) مراد لفظه مرفوع تقديرا عطف على التثنية (و) عاطفة (كلا) مراد لفظه مرفوع تقديرا عطف على احدهما وما قيل او مرفوع لفظا فخطأ فاحش لان كون اعراب كلا بالالف مشروط بالاضافة الى مضمر فكيف يكون اعرابه هنا بالالف (مضافا) منصوب لفظا حال من كلا يتأول بالمفعول بواسطة العطف اى اشير الى التثنية واثنان او كلا حال كونه مضافا كما قال الشيخ الشارح و بتأويله بنائب الفاعل اى جعل اعراب كلا من هذا القسم حال كونه مضافا كما قيل والاول هو الراجح او مفعول اعنى المقدر اى اعنى به مضافا كما قال الشيخ على القارى فى امثاله فى شرح العزى (الى) حرف جر متعلق بمضافا (مضمر) مجرور به لفظا ومنصوب محلا مفعول به غير صريح لمضافا (نحو) معلوم (جاءنا الاثنان كلاهما اى الكتاب والسنة) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فجاء فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له وناضمير منصوب متصل مبنى على السكون منصوب محلا مفعوله والاثنان مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وكلا مرفوع لفظا تأكيد معنوى لاثنان وهما ضمير مجرور متصل مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه لكلا واى حرف تفسير على القول الشهير او حرف عطف على مامر مبنى على السكون لامحل له والكتاب مرفوع لفظا مع ما عطف عليه عطف بيان او بدل الكل من الاثنان او عطف تفسير له (و) عاطفة (اتبعنا الاثنين كليهما) مراد لفظه مجرور تقديرا معطوف على لفظ جاءنا الاثنان الخ واذا اريد المعنى فاتبع فعل ماض مبنى على السكون لامحل له وناضمير مرفوع متصل مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية والاثنين منصوب لفظا مفعوله

ظرف مستقر وتحته هو راجع الى المبتدأ مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (قسم رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء) قد ظهر اعرابه مما سبق فارجع اليه (و) ابتدائية (ذلك) ذا اسم اشارة مبنى على السكون مرفوع محلا مبتدأ واللام حرف عماد والكاف حرف خطاب لامحل لها (جمع) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (المذكر) مجرور لفظا مضاف اليه لجمع (السالم) مرفوع لفظا صفة الجمع (و) عاطفة (اولو) مراد لفظه مرفوع تقديرا معطوف على جمع المذكر (و) عاطفة (عشرون) مراد لفظه مرفوع تقديرا عطف على حداهما وماقيل ان اولو وعشرون مرفوعان لفظا فخطأ ظاهر (و) عاطفة (اخواته) مرفوعة لفظا عطف على عشرون فقط والضمير المجرور مضاف اليه للاخوات (نحو) معلوم (جاءنا المرسلون عليهم السلام) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالاعراب ظاهر (و) عاطفة (صدقنا المرسلين عليهم السلام) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على لفظ جاءنا المرسلون واذا اريد المعنى فالاعراب ظاهر (و) عاطفة (آمنا بالمرسلين عليهم السلام) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على احدهما واذا اريد المعنى فالاعراب ظاهر (و) عاطفة (قسم) مرفوع لفظا مبتدأ اول (رفعه) مرفوع لفظا مبتدأ ثان والضمير المجرور مضاف اليه للرفع (بالالف) ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مبتدأ ثان وهو معه جملة اسمية صغرى مرفوعة محلا خبر مبتدأ اول وهو معه جملة اسمية كبرى لامحل لها عطف على جملة الكبرى السابقة (و) عاطفة (نصبه) مرفوع لفظا عطف على رفعه والضمير المجرور مضاف اليه للنصب (و) عاطفة (جره) مرفوع لفظا عطف على نصب والضمير المجرور ومضاف اليه للجر (بالياء) ظرف مستقر وتحتهما راجع الى النصب والجر مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية

مرفوع منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال) فالاول مراد لفظه مرفوع تقديرا مع المعطوف عليه خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية وما يقال ان ابوه ومابعده مرفوع لفظا خبر المبتدأ فسهو ظاهر (نحو) معلوم (جاءنا ابو القاسم عليه السلام) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فجاء فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ونا ضمير منصوب متصل مبني على السكون منصوب محلا مفعوله والاب مرفوع تقديرا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والقاسم مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه لاب واعراب عليه السلام مر سابقا (و) عاطفة (صدقنا اباالقاسم عليه السلام) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على لفظ جاءنا ابو القاسم واذا اريد المعنى فصدقنا فعل ماض مبني على السكون لا محل له ونا ضمير مرفوع متصل مبني على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والاب منصوب تقديرا مفعول به لصدقنا والقاسم مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه لاب واعراب عليه السلام ظاهر (و) عاطفة (آمنا بابي القاسم عليه السلام) مراد لفظه مجرور تقديرا معطوف على القريب او على البعيد واذا اريد المعنى فآمن فعل ماض مبني على السكون لا محل له ونا ضمير مرفوع متصل مبني على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والباء حرف جر والاب مجرور به تقديرا ومنصوب محلا مفعول به غير صريح لآمنا والقاسم مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه لاب على ماعرفت من الاختلاف فيما سبق واعراب عليه السلام ظاهر (و) حرف زائد على ماهو المشهور (اما) عاطفة (ناقص) مرفوع لفظا عطف على اما تام الاعراب (الاعراب) مجرور لفظا مضاف اليه لناقص ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول (و) ابتدائية (هو) ضمير مرفوع متصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (على) حرف جر (قسمين) مجرور به لفظا والجار مع المجرور

ظرف مستقر منصوب محلا خبره وهو معهما جملة فعلية لامحل لها
صلة لان وهي في تأويل المفرد مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة
اسمية لامحل لها ابتدائيـة (و) عاطفة (نصبه) مرفوع لفظا
عطف على رفعه والضمير المجرور مضاف اليه للنصب (بالالف)
ظرف مستقر منصوب محلا عطف على بالواو (و) عاطفة (جره)
مرفوع لفظا عطف على القريب او على البعيد والضمير المجرور
مضاف اليه للجر (بالياء) ظرف مستقر منصوب محلا عطف على احدهما
(و) ابتدائية (ذلك) ذا اسم اشارة مبني على السكون مرفوع محلا
مبتدأ واللام حرف عماد والكاف حرف خطاب لامحل لهما (الاسماء)
مرفوع لفظا خبر مبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية
(الستة) مشغول باعراب الحاية او صفة الاسماء (المضافة) مرفوعة
لفظا صفة للاسماء (الى) حرف جر متعلق بالمضافة (غير) مجرور به
لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لها (ياء) مجرور
لفظا مضاف اليه لغير (المتكلم) مجرور لفظا مضاف اليه للياء (مفردة)
منصوبة لفظا حال من الاسماء لكونها مفعول معنى اشير ٩ الى الاسماء
حال كونها مفردة والعامل فيها معنى الفعل المستنبط من اسم الاشارة
او حال من فاعل المضافة او مفعول به لفعل مقدر اى اعنى بها مفردة
او مرفوعة خبر مبتدأ محذوف اى هو مفردة (مكبرة) منصوبة لفظا
حال بعد الحال من الاسماء او من فاعل المضافة او حال من فاعل مفردة
او صفة لمفردة او مفعول اعنى او مرفوعة خبر مبتدأ محذوف اى هى
مكبرة او خبر بعد الخبر اى هى مفردة مكبرة *تنبيه* نقل عن الزمخشري
سئلت بمكة المكرمة عن ناصب الحال في قوله تعالى هذا بعلي شيخا
فقلت ما في حرف التنبيه او ما في اسم الاشارة من معنى الفعل فقيل لي
العامل في الحال وفيها يجب ان يكون معنى الابتداء فقلت تقدير هذا
بعلي انبه عليه شيخا او اشير اليه شيخا فالضمير هو ذو الحال والعامل
فيه وفي الحال واحد كما ترى فاستحسن الجواب من كان حضره كذا
ذكره الدماميني في شرح مغني اللبيب (و) ابتدائية (هي) ضمير

٩ لاشير الاسماء كما توهم
اذ الاشارة لازمة كما
لايخفى « منه »

جملة اسمية صغرى مرفوعة محلا خبر المبتدأ الاول وهو معه جملة اسمية كبرى لا محل لها معطوفة على الجملة الكبرى السابقة (و) عاطفة (نصبه) مرفوع لفظا مبتدأ والضمير المجرور مضاف اليه لنصب (و) عاطفة (جره) مرفوع لفظا معطوف على نصبه (بالكسرة) ظرف مستقر وتحته هما فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية مرفوعة محلا عطف على الجملة الصغرى وفيه وجه آخر كما سبق (و) ابتدائية (ذلك) مبتدأ كذلك ٩ السابق (جمع) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (المؤنث) مشغول باعراب الحكاية (السالم) مرفوع لفظا صفة الجمع (نحو) معلوم (جاءنا معجزات) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فجاء فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ونا ضمير منصوب متصل مبني على السكون منصوب محلا مفعوله ومعجزات مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية (و) عاطفة (صدقنا معجزات) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على المثال السابق واذا اريد المعنى فصدق فعل ماض مبني على السكون لا محل له ونا ضمير مرفوع متصل مبني على السكون مرفوع محلا فاعله ومعجزات منصوبة لفظا مفعوله وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها ابتدائية (و) عاطفة (آمنا بمعجزات) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على احد المثالين واذا اريد المعنى فالاعراب ظاهر مما قدمنا (و) عاطفة (اثنى) مرفوع تقديرا مبتدأ (اما) حرف ترديد لا محل له (نام) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على جملة الاول الخ (الاعراب) مجرور لفظا مضاف اليه للنام ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول كما مر (و) ابتدائية (هو) ضمير مرفوع منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (ان) حرف ناصب (يكون) فعل مضارع من الافعال الناقصة منصوبة لفظا (رفعه) مرفوع لفظا اسم يكون والضمير المجرور مضاف اليه للرفع (بالواو)

٩ فيه لطافة جدا اذ يحتمل ان يكون المراد بذلك لفظ ذلك او الاشارة الى ذلك المذكور فيما سبق فتأمل « منه »

البعيد واذا اريد المعنى فالامر ظاهر مما سبق (و) زائدة على ماهو المشهور (اما) عاطفة (ناقص) مرفوع لفظا معطوف على تام (الاعراب) مجرور لفظا مضاف اليه للناقص ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول كامر (و) ابتدائية (هو) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (على قسمين) ظرف مستقر مرفوع محلا خبره وهو معه جملة اسميه لامحل لها ابتدائية (قسم) مرفوع لفظا مبتدأ اول (رفعه) مرفوع لفظا مبتدأ ثان والضمير المجرور مضاف اليه للرفع (بالضمة) ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ الثانى وهو معه جملة اسمية صغرى مرفوعة محلا خبر المبتدأ الاول وهو معه جملة اسمية كبرى لامحل لها ابتدائية على مافى مغنى اللبيب (و) عاطفة (نصبه) مرفوع لفظا مبتدأ والضمير المجرور مضاف اليه للنصب (و) عاطفة (جره) مرفوع لفظا معطوف على النصب والضمير المجرور مضاف اليه للجر (بالفتحة) ظرف مستقر وتحته هما مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية مرفوعة محلا معطوفة على الجملة الصغرى ويجوز ان يجعل النصب معطوفا على الرفع والجر معطوفا على النصب وبالفتحة معطوفا على بالضمة كما صرح بهما العلامة التفتازانى والفاضل العصام كامر (و) ابتدائية (ذلك) ذا اسم اشارة مبنى على السكون مرفوع محلا مبتدأ واللام حرف عماد والكاف حرف خطاب لامحل لهما (غير) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (المنصرف) مشغول باعراب الحكاية عند المصنف او مضاف اليه عند البعض (نحو) معلوم (جاءنا احمد عليه السلام وصدقنا احمد عليه السلام وآمنا باحمد عليه السلام) اعراب هذه الالفاظ على ارادة اللفظ والمعنى قد ظهر مما ذكر آنفا (و) عاطفة (قسم) مرفوع لفظا مبتدأ اول (رفعه) مرفوع لفظا مبتدأ ثان والضمير المجرور مضاف اليه لرفع (بالضمة) ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ الثانى وهو معه

مرفوع لفظا صفة اخرى له (نحو) معلوم (جاء نا رسول عليه السلام) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فجاء فعل ماض مبني على الفتح لا محل له وناضمير منصوب متصل مبني على السكون منصوب محلا مفعول به صريح لجاء وهو يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى كما صرح به بعض الافاضل فلا حاجة الى ان يقال انه من قبيل الحذف والايصال والرسول مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية واعراب عليه السلام ظاهر (و) عاطفة (صدقنا الرسول عليه السلام) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على لفظ جاءنا رسول واذا اريد المعنى فصدق فعل ماض مبني على السكون لا محل له وناضمير مرفوع متصل مبني على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والرسول منصوب لفظا مفعول به لصدق واعراب عليه السلام ظاهر (و) عاطفة (آمنا بالرسول عليه السلام) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على القريب او على البعيد واذا اريد المعنى فآمن فعل ماض مبني على السكون لا محل له وناضمير مرفوع متصل مبني على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والباء حرف جر متعلق بآمن والرسول مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لآمن واعراب عليه السلام ظاهر (و) عاطفة (نحو) معطوف على نحو السابق (نزل من السماء كتب) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فنزل فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ومن حرف جر متعلق بنزل والسماء مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لنزل وكتب مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية (و) عاطفة (صدقنا الكتب) مراد لفظه مجرور تقديرا معطوفة على لفظ نزل من السماء كتب واذا اريد المعنى فصدقنا فعل وفاعل والجملة ابتدائية والكتب منصوبة لفظا مفعول به لصدق (و) عاطفة (آمنا بالكتب) مراد لفظه مجرور تقديرا معطوف على القريب او على

معطوف على احدهما (مع) ظرف مستقر وتحته هي او هن فاعله وهو معه جملة فعلية منصوبة محلا حال من الحروف او تحته هو حال من فاعل الظرف المستقر او صفة للحروف بتقدير المتعلق معرفة او ظرف لقوله بالحروف (الحذف) مجرور لفظا مضاف اليه لمع (و) للابتداء أو للاعتراض (هما) مبني على السكون مرفوع محلا مبتدأ (مختصان) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية او اعتراضية (بالفعل) ظرف لغو لمختصان (و) ابتدائية (الاول) مرفوع لفظا مبتدأ (اما) حرف تردید (تام) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (الاعراب) مجرور لفظا مضاف اليه لتام ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول كما في حسن الوجه على ما في مغني اللبيب فاحفظه ان اردت الكمال يا ايها الحبيب (و) ابتدائية (هو) ضمير مرفوع منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (ان) حرف ناصب (يكون) فعل مضارع من الافعال الناقصة منصوب لفظا بان (رفعه) مرفوع لفظا اسم يكون والضمير المجرور مضاف اليه لرفع (بالضمة) ظرف مستقر منصوب محلا خبره وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة لان وهي في تأويل المفرد مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (و) عاطفة (نصبه) مرفوع لفظا معطوف على رفعه والضمير المجرور مضاف اليه لنصب (بالفتحة) ظرف مستقر منصوب محلا معطوف على الضمة (و) عاطفة (جره) مرفوع لفظا معطوف على القريب او على البعيد (بالكسرة) ظرف مستقر منصوب محلا معطوف على احدهما (و) ابتدائية (ذلك) ذا اسم اشارة مبني على السكون مرفوع محلا مبتدأ واللام حرف عماد مبني على الكسر لا محل له والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له (المفرد) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (المنصرف) مرفوع لفظا صفة المفرد (و) عاطفة (الجمع) مرفوع لفظا عطف على المفرد (المكسر) مرفوع لفظا صفة الجمع (المنصرف)

(لان) اللام حرف جر متعلق بالانحصار المفهوم من قوله تسعة او بالانحصار المقدر فى نظم الكلام اى انما انحصر الانواع فى التسعة على ماذكره الفاضل العصام وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضى اسما منصوبا وخبرا مرفوعا (اعرابها) منصوب لفظا اسم ان والهاء ضمير مجرور متصل مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه للاعراب (اما) تردیدية (بالحركة) ظرف مستقر مرفوع محلا خبر ان واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها صلة للحرف الموصول وهى فى تأويل المفرد فمحلها القريب مجرور باللام ومحلها البعيد منصوب مفعول له للانحصار (المحضة) مجرورة لفظا صفة الحركة (او) عاطفة (بالحروف) ظرف مستقر مرفوع محلا معطوف على الحركة ولايجوز ان يكون الباء زائدة والحروف مجرورة لفظا معطوفة على الحركة كما توهمه بعضهم كذا قاله الاستاد شارح الاظهار (المحضة) مجرورة لفظا صفة الحروف (و) ابتدائية او اعتراضية (هما) ضمير مرفوع منفصل مبنى على السكون مرفوع محلا مبتدأ (مختصان) اسم مفعول ونحته هما مبنى على السكون مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه مركب مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية او اعتراضية (بالاسم) ظرف لغو لمختصان (او) عاطفة (بالحركة) ظرف مستقر مرفوع محلا معطوف على القريب او على البعيد (مع) ظرف مستقر ونحته هى راجع الى الحركة مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية منصوبة محلا حال من الحركة ويجوز ان يكون حالا من فاعل الظرف المستقر الراجع الى الاعراب فحينئذ فاعله نحته هو وان يكون صفة للحركة بتقدير المتعلق معرفة ونقل عن الفاضل العصام كون مع بمعنى مقارنا حالا فعلى هذا يكون مع منصوبا لفظا حالا من الحركة او من فاعل الظرف المستقر والمشهور ان مع ظرف لغو لقوله بالحركة على مافى الرضى (الحذف) مجرور لفظا مضاف اليه لمع (او) عاطفة (بالحروف) ظرف مستقر مرفوع محلا

لفظا مبتدأ (عشرة) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (و) عاطفة (انواع) مرفوع لفظا مبتدأ (المعرب) مجرور لفظا مضاف اليه للانواع (بالقياس) ظرف مستقر وتحته هي او هن مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه مركب مرفوع محلا صفة للانواع بتقدير المتعلق معرفة او منصوب محلا حال منها بتأويلها بالفاعل اي يكون انواع المعرب حال كونها بالقياس اه او بلا تأويل عند ابن مالك ويجوز كونه ظرفا لغو النسبة بين المبتدأ والخبر واما كونه خبر مبتدأ محذوف فضعيف كما مر وجهه مرارا (الى) حرف جر متعلق بالقياس (ما) اسم موصول او موصوف مبني على السكون فمحله القريب مجرور به ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح له (اعطى) فعل ماض مجهول مبني على الفتح لا محل له وتحته هو راجع الى ما مبني على الفتح مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة للاسم الموصول او مجرورة محلا صفة للموصوف (لها) الظاهر ترك اللام لكونه مفعولا لاعطى وهو متعد بنفسه ولا مجال لجعله لام التقوية اذ لا يجوز دخولها على المعمول المتأخر للفعل على ما في الرضي وغيره ولذا عاب الشيخ اكمل الدين مثل هذه العبارة في شرح الهداية حيث قال الصواب ترك اللام ويمكن ان يجاب بان اللام متعلق باعطى على تضمين معنى العروض اي اعطى عارضا لها على ما ذكره الفاضل العصام وبان اللام زائدة كما في ردف لكم على ما ذكره المولى سعدي چلبي وبان هذا من قبيل مسامحات المصنفين كما ذكره محمد الكردي (من هذه) ظرف مستقر منصوب محلا حال من نائب فاعل اعطى (العشرة) مجرورة لفظا صفة او عطف بيان او بدل الكل من هذه ولا يجوز كونها مرفوعة او منصوبة بتقدير المبتدأ او اعني لما ذكر مرارا (تسعة) مرفوعة لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على جملة فالجملة عشرة

عاطفة (كسرة) مرفوعة لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الثالث وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على القريبة اوعلى البعيدة او الضمة مرفوعة لفظا بدل من الثلثة بدل البعض بتقدير العائد الى المبدل منه اى منها والفتحة عطف عليه والكسرة عطف على احدهما وفيه احتمالات اخر ذكرنا فى حروف العطف فانظر اليها اذا اردت معرفتها (و) عاطفة (الحروف) مرفوع لفظا مبتدأ (اربعة) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة الحركة ثلثة (واوو يا والف ونون) اعرابه مثل اعراب ضمة وفتحة وكسرة (و) عاطفة (الحذف) مرفوع لفظا مبتدأ (ثلثة) مرفوعة لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على الجملة القريبة اوعلى البعيدة (مختصة) مرفوعة لفظا صفة الثلثة او خبر مبتدأ محذوف اى هى والجملة الاسمية لامحل لها معترضة اومنصوبة لفظا مفعول به لاعنى المقدر والاول هو الظاهر (بالفعل) الباء حرف جر متعلق بمختص والفعل مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له (حذف) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الاول وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (الحركة) مجرورة لفظا مضاف اليه للحذف ومحل المجرور منصوب مفعول به صريح له (و) عاطفة (حذف) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الثانى وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على الجملة السابقة (الآخر) مثل الحركة (و) عاطفة (حذف) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الثالث وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على القريبة اوعلى البعيدة (النون) مثل الحركة ايضا وفيه الاحتمالات التى ذكرت سابقا فتذكر (فالجملة) الفاء فذلكة وهى التى تدخل على الاجمال بعد التفصيل على مافى حاشية البيضاوى للمولى شهاب الدين وغيره فاحفظه فانه مما غفل عنه كثيرون والجملة مرفوعة

اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (البيان) مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه (نحو) معلوم (آمنا بنبينا محمد عليه الصلوة والسلام) مرا لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فآمن فعل ماض مبنى على السكون لامحل له وناضمير متصل مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية والباء حرف جر متعلق بآمنا ونبي مجرور لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له وناضمير مجرور متصل مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه لنبي ومحمد مجرور لفظا عطف بيان لنبي وعليه ظرف مستقر وتحته هما راجع الى الصلاة والسلام بعده مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر مقدم والصلاة مرفوعة لفظا مبتدأ مؤخر والواو عاطفة والسلام مرفوع لفظا معطوف على الصلاة والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية او اعتراضية (الباب الثالث في الاعراب) قد سبق اعرابه مفصلا ولاتكن ذاغفلة عنه اصلا (و) ابتدائية او عاطفة (هو) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (اما) حرف ترديد مبنى على السكون لامحل له (حركة) مرفوعة لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية او معطوفة على جملة الباب الثالث في الاعراب (او) عاطفة (حرف) مرفوع لفظا معطوف على الحركة (او) عاطفة (حذف) مرفوع لفظا معطوف على قريبة اوعلى بعيدة (و) ابتدائية لاعاطفة كما قيل به (الحركة) مرفوعة لفظا مبتدأ (ثلثة) مرفوعة لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (ضمة) مرفوعة لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الاول وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (فتحة) مرفوعة لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الثانى وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة الاول ضمة (و)

مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فاعبد امر حاضر مبنى على السكون لامحل له وتحته انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ورب منصوب لفظا مفعول به لاعبد والكاف ضمير مجرور متصل مبنى على الفتح مجرور محلا مضاف اليه لرب والله منصوب لفظا بدل من رب بدل الكل والعالمين مجرور لفظا مضاف اليه لاله (و) عاطفة (نحو) معطوف على نحو السابق (ابغض الناس من عصى الله تعالى منه) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فابغض امر حاضر مبنى على السكون تقديرا لامحل له وتحته ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية والناس منصوب لفظا مفعول به لابغض ومن اسم موصول او موصوف مبنى على السكون منصوب محلا بدل من الناس بدل البعض من الكل وعصى فعل ماض مبنى على الفتح تقديرا وتحته هو راجع الى من مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها صلة للموصول او منصوب محلا صفة للموصوف ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لعصى ومن حرف جر والهاء ضمير مجرور متصل مبنى على الضم مجرور محلا بمن والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته هو راجع الى فاعل عصى مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية منصوبة محلا حال من فاعل عصى (و) عاطفة (نحو) معطوف على نحو السابق قريبة او بعيدة (احفظ الله تعالى حقه) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاحفظ امر حاضر مبنى على السكون تقديرا لامحل له وتحته ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لاحفظ وحق منصوب لفظا بدل اشتمال من الجلالة والهاء ضمير مجرور متصل مبنى على الضم مجرور محلا مضاف اليه لحق (و) عاطفة (الخامس) مرفوع لفظا مبتدأ (عطف) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة

مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فلا حرف نفي مبني على السكون لا محل له ويحل فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي ورياء مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية ولكن حرف عطف مبني السكون لا محل له واخلاص مرفوع لفظا معطوف على رياء ثم ان ماذكرناه من الاعراب ماهو الموافق لطبع المبتدي من الطلاب و يجوز ان يكون في الواو مع ما عطف عليه مجرورا على ان يكون عطف بيان او بدل من الحروف العشرة بدل الكل او مرفوعا على ان يكون خبر مبتدأ محذوف اى هي الواو الخ او منصوبا باعني المقدر اى اعني بها الواو الخ (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا مبتدأ (التأكيد) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على القريبة او على البعيدة (نحو) معلوم (اطلب الاخلاص الاخلاص) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاطلب امر حاضر مبني على السكون تقديرا لا محل له وتحته ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والاخلاص منصوب لفظا مفعول به لاطلب والاخلاص الثاني منصوب لفظا تأكيد لفظي للاخلاص الاول (و) عاطفة (نحو) معطوف على نحو المقدم (اترك الذنوب كلها) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاترك امر حاضر مبني على السكون تقديرا لا محل لها وتحته انت فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والذنوب منصوبة لفظا مفعول به لاترك وكل منصوب لفظا تأكيد معنوي للذنوب والها ضمير مجرور متصل مبني على السكون مجرور محلا مضاف اليه لكل (و) عاطفة (الرابع) مرفوع لفظا بعامل معنوي مبتدأ (البدل) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (اعبد ربك العالمين) مراد لفظه مجرور تقديرا

على الفتح لامحل لها ورضاء منصوبة لفظا مفعول به لتطلب قدم عليه وجوبا لوقوعه بعد ماله صدر الكلام والجلالة مجرورة لفظا مضاف اليها الرضاء ومحل المجرور مرفوع فاعله وتطلب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وام حرف عطف مبنى على السكون لامحل له وسخطه منصوب لفظا معطوف على الرضاء والضمير المجرور مبنى على الضم فمحله القريب مجرور مضاف اليه لسخطه ومحله البعيد مرفوع فاعله واما ماقاله بعض معربى هذا الكتاب من ان سخط فعل ماض فما لاينبغى صدوره عن اولى الالباب (و) عاطفة (لا) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبر مبتدأ محذوف اى الثامن وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (اعمل صالحا لا سيئا) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاعمل امر حاضر مبنى على السكون لامحل له وتحته ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وصالحا منصوب لفظا مفعول به لاعمل ولا حرف عطف مبنى على السكون لامحل له وسيئا منصوب لفظا معطوف على صالحا (و) عاطفة (بل) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبر مبتدأ محذوف اى التاسع وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (اطلب حلالا بل طيبا) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاطلب امر حاضر مبنى على السكون لامحل له وتحته ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وحلالا منصوب لفظا مفعول به لاطلب وبل حرف عطف مبنى على السكون لامحل له وطيبا منصوب لفظا معطوف على حلالا (و) عاطفة (لكن) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبر مبتدأ محذوف اى العاشر وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفه على احدهما (نحو) معلوم (لايحل رياء لكن اخلاص)

(اما) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبر مبتدأ محذوف اى السادس وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (اعمل اما واجبا واما مستحبا) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فاعمل امر حاضر مبنى على السكون لا محل له وتحته ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية واما حرف ترديد مبنى على السكون لا محل له وواجبا منصوب لفظا مفعول به لاعمل والواو حرف زائد مبنى على الفتح لا محل له واما حرف عطف مبنى على السكون لا محل له ومستحبا منصوب لفظا معطوف على واجبا هذا على قول الجمهور والمذهب المنصور ومنهم المصنف وفيه اقوال اخر قال الشيخ ابن الحاجب فى شرح المفصل ان مجموع واما حرف عطف ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا فى موضع وبعض حرف فى موضع آخر على ما فى تحفة الغريب للدماميني (وقال الاندلسى اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى تصير كحرف واحد ثم تعطفان ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وزيفه الرضى بوجوه فليطلب التفصيل منه وقال بعض النحاة ان الواو يعطف اما على اما واما يعطف ما بعده على ما بعد اما السابق ورده المولى حسن چلبى والامام السيوطى بان عطف الحرف على الحرف بعيد وقال الرضى والسيد عبد الله الحق ان الحرف العاطف هو الواو واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو فى قوله واما الى جنة اما الى نار مقدرة اى واما الى نار (و) عاطفة (ام) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبر مبتدأ محذوف اى السابع وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (ارضاء الله تعالى تطلب ام سخطه) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فالهمزة حرف استفهام مبنية

الفتح لامحل له والناس مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وحتى حرف عطف مبنى على السكون لامحل لها والانبياء مرفوعة لفظا معطوفة على الناس وعليهم ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مقدم والصلاة والسلام مبتدأ مؤخر والتفصيل قدسبق فتذكر (و) عاطفة (او) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبر مبتدأ محذوف اى الخامس وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (صل الضحى اربعا اوثمانيا) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فصل امر حاضر مبنى على الوقف لامحل له كذا قال الاستاد واما ماقيل من انه مبنى على السكون لفظا اوتقديرا فكلاهما خطأ اما الاول فظاهر واما الثانى فلان حكم الموقوف كحكم المجزوم فكما لايقال فى لم يصل انه مجزوم تقديرا فكذلك لايقال فى صل انه مبنى على الوقف تقديرا مع ان المبنى على السكون تقديرا فى معناه والدليل على ما قلنا قول النحاة والقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف ولايخفى ان الواقف فى الافعال الصحيحة من غير ذوات النون السكون لفظا نحو انصر اوتقديرا كمدام حاضر وفى الافعال المعتلة من غيرها سقوط لام الفعل لفظا فقط كاغز وانما اطنبنا الكلام فيه لان اكثر الناس متحيرون فيه من الخواص والعوام ارشدنا الله الى خير الكلام وتحته ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية والضحى منصوبة تقديرا مفعول به لصل ان اريد بها صلاة الضحى او مفعول فيه له ان اريد بها وقت الضحى فعلى الاول اربعا منصوب لفظا حال من الضحى وثمانيا كذلك معطوفة عليه وعلى الثانى هو مفعول به لصل وثمانيا معطوف عليه وقيل انه حال من مفعول صل المقدر اى صل الصلاة حال كونها اربعا وقيل انه مفعول مطلق مجازا لصل اى صل صلاة اربعا والظاهر ماذكرناه (و) عاطفة

مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الاول وهومعه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (نحو) معلوم (اطيع الله والرسول) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاطيع فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته ضمير انا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لاطيع والواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له والرسول منصوب لفظا معطوف على لفظة الجلالة (و) عاطفة (الغاء) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الثانى وهومعه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة الاول الواو (نحو) معلوم (يجب تكبيرة الافتتاح فالقيام) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فيجب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتكبيرة مرفوعة لفظا فاعل يجب وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية والافتتاح مجرور لفظا مضاف اليه لتكبيرة والفاء عاطفة مبنية على الفتح لامحل لها والقيام مرفوع لفظا معطوف على التكبيرة (و) عاطفة (ثم) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبر مبتدأ محذوف اى الثالث وهومعه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على القريبة اوعلى البعيدة (نحو) معلوم (يجب العلم ثم العمل) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فيجب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى والعلم مرفوع لفظا فاعله وهومعه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وثم حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له والعمل مرفوع لفظا معطوف على العلم (و) عاطفة (حتى) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره مبتدأ محذوف اى الرابع وهومعه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فمات فعل ماض مبنى على

لامحل لها صلة للموصول (الجوازم) مجرورة لفظا مضاف اليها لاحدى (نحو) معلوم (ان تخلص يقبل عملك) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فان حرف شرط وتخلص فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط و يقبل فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظا وعمل مرفوع لفظا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لامحل لها ابتدائية والكاف ضمير مجرور متصل مبني على الفتح مجرور محلا مضاف اليه لعمل (و) عاطفة (الضرب) مرفوع لفظا مبتدأ (الثاني) مرفوع تقديرا صفة الضرب (خمسة) مرفوعة لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة الضرب الاول اه (الاول) مرفوع لفظا مبتدأ (الصفة) مرفوعة لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (نحو) معلوم (اعبد الله العظيم) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاعبد فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحته انا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لاعبد واعراب تعالى معلوم والعظيم منصوب لفظا صفة الجلالة (و) عاطفة (الثاني) مرفوع تقديرا مبتدأ (العطف) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على جملة الاول الصفة (باحد) الباء حرف جر متعلق بالعطف واحد مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له او الجار مع المجرور ظرف مستقر مرفوع محلا صفة للعطف (الحروف) مجرورة لفظا مضاف اليه لاحد (العشرة) مجرورة لفظا صفة او بدل الكل او عطف بيان للحروف او مرفوعة لفظا خبر مبتدأ محذوف اى هى او منصوبة لفظا مفعول به لاعنى المقدر (الواو)

تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاعمل امر حاضر مبنى على السكون لامحل له وتحته ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية والباء حرف جر متعلق باعمل واخلاص مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لاعمل (و) عاطفة (الثانى) مرفوع تقديرا مبتدأ (لمجرور) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة الاول المجرور الخ (بالاضافة) الباء حرف جر متعلق بالمجرور والاضافة مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له (نحو) معلوم (ذنب العبد يسود قلبه) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فذنب مرفوع لفظا مبتدأ والعبد مجرور لفظا مضاف اليه اذنب و يسود فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته ضمير هو راجع الى المبتدأ مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية والقلب منصوب لفظا مفعول به ليسود والضمير المجرور مبنى على الضم مجرور محلا مضاف اليه لقلب (و) عاطفة (اما) حرف شرط (المجزوم) مرفوع لفظا مبتدأ (فواحد) الفاء جوابية وواحد مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوف على احدهما (و) ابتدائية وقيل عاطفة (هو) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (الفعل) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية او معطوفة على جملة واما المجزوم فواحد (المضارع) مشغول باعراب الحكاية او صفة للفعل (الذى) اسم موصول مبنى على السكون مرفوع محلا صفة للفعل المضارع (دخله) فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له والضمير المنصوب مبنى على الضم منصوب محلا مفعول فيه او به الدخل (احدى) مرفوعة تقديرا فاعل لدخل وهو معه جملة فعلية

اسم موصول مبنى على السكون مرفوع محلا صفة للفعل المضارع
(دخله) فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له والضمير المنصوب مبنى
على الضم منصوب محلا مفعول فيه او به لدخل (احدى) مرفوعة
تقديرا فاعل لدخل وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة الموصول
(النواصب) مجرورة لفظا مضاف اليها لا حدى هذا واما ما قيل ان
الموصول وحده لا محل له من الاعراب وانما محل الاعراب مجموع
الموصول والصلة فقد رده المصنف فى الامتحان وما قيل ان الصلة
لها اعراب على اعراب الموصول اعتقادا ان جملة الصلة صفة
للموصول فليس بشئ لان الجمل لا تقع صفة للمعارف كذا فى حاشية الواقية
للچلبى (نحو) معوم (احب ان تغفر ذنوبى) مرادلفظه مجرور تقديرا
مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاحب فعل مضارع مرفوع لفظا
بعامل معنوى وتحته اناعبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا
فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وان حرف ناصب وتغفر
فعل مضارع مجهول منصوب لفظا بان وذنوب مرفوعة تقديرا او مبنى
على الكسر مرفوع محلا نائب الفاعل لتغفر وهو معه جملة فعلية
لا محل لها صلة للحرف الموصول وهى فى تأويل المفرد منصوبة محلا
مفعول به لاحب والياء ضمير مجرور متصل مبنى على السكون مجرور
محلا مضاف اليه لذنوب (و) عاطفة (اما) حرف شرط مبنى على
السكون لا محل له (المجرور) مرفوع لفظا مبتدأ (فاثنان) الفاء
جوابية واثنان مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها
معطوفة على القريبة او على البعيدة (الاول) مرفوع لفظا مبتدأ
(المجرور) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها
ابتدائية (بحرف) الباء حرف جر متعلق بالمجرور وحرف مجرور به
لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له (الجر) مشغول
باعراب الحكاية (نحو) معلوم (اعمل باخلاص) مرادلفظه مجرور

(الحادى عشر) تركيب تعدادى والجزء الاول مبنى على السكون والجزء الثانى مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (اسم) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (لا) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لاسم (لنفى الجنس) قدسبق اعرابه على التفصيل (نحو) معلوم (لاطاعة مغتاب مقبولة) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فلا لنفى الجنس والطاعة منصوبة لفظا اسمه ومغتاب مجرور لفظا مضاف اليه لطاعة ومقبولة مرفوعة لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (الثانى عشر) كحادى عشر مبتدأ (خبر) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (ما) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لخبر (و) عاطفة (لا) مراد لفظه مجرور تقديرا معطوفة على ما (المشبهتين) مجرور لفظا صفة ماولا (بليس) الباء حرف جر مبعلق بالمشبهتين وليس مراد لفظه مجرور تقديرا بالباء محل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له (نحو) معلوم (ما الغيبة حلالا) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالحرف مشبه بليس مبنى على السكون لامحل له والغيبة مرفوعة لفظا اسمه وحلالا منصوب لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (لانميمة جائزة) مراد لفظه مجرور تقديرا معطوفة على المثال السابق واذا اريد المعنى فلا حرف مشبه بليس مبنى على السكون لامحل له ونميمة مرفوعة لفظا اسم لا وجائزة منصوبة لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (الثالث عشر) تركيب تعدادى وجزاه مبنيان على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (الفعل) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (المضارع) مشغول باعراب الحكاية او صفة للفعل الذى

فطاب فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له والعالم مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وعبادة منصوبة لفظا تمييز عن ذات مقدرة فى نسبة طاب الى فاعله (و) عاطفة (الثامن) مرفوع لفظا مبتدأ (المستثنى) مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (يدخل الجنة الناس الا الكافر) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فيدخل فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى والجنة منصوبة لفظا مفعول فيه او به ليدخل والناس مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية والاحرف استثناء مبنى على السكون لامحل له والكافر منصوب لفظا مستثنى من الناس (و) عاطفة (التاسع) مرفوع لفظا مبتدأ (خبر) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (باب) مجرور لفظا مضاف اليه لخبر (كان) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لباب (نحو) معلوم (كان الملائكة عباد الله تعالى) مراد لفظيه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فكان فعل ماض من الافعال الناقصة مبنى على الفتح لامحل له والملائكة مرفوع لفظا اسم كان وعباده منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ولفظة الجلالة مجرورة لفظا مضاف اليها لعباد (و) عاطفة (العاشر) مرفوع لفظا مبتدأ (اسم) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (باب) مجرور لفظا مضاف اليه لاسم (ان) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لباب (نحو) معلوم (ان السؤال حق) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فان حرف من الحروف المشبهة بالفعل تقتضى اسما منصوبا وخبرا مرفوعا والسؤال منصوب لفظا اسم ان وحق مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة

(نحو) معلوم (يفنى المال وتبقى وعملك) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فيفنى فعل مضارع مرفوع تقديرا بعامل معنوى والمال مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية والواو حرف عطف وتبقى فعل مضارع مرفوع تقديرا بعامل معنوي وتحته ضمير انفى انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبنى على الفتح لامحل له وهو معه جملة فعلية لامحل لها عطف على جملة يفنى المال والواو بمعنى مع وعمل منصوب لفظا مفعول معه لتبقى والكاف ضمير مجرور منفصل مبنى على الفتح مجرور محلا مضاف اليه لعمل (و) عاطفة (السادس) مرفوع لفظا مبتدأ (الحال) مرفوع لفظا خبر وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (اعبدالله خائفا راجيا) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فاعبد فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته انا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لاعبد وخائفا اسم فاعل وتحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه مركب منصوب لفظا حال من فاعل اعبد وراجيا كذلك حال منه ومن فاعل خائفا فعلى الاول يسمى الحال بالحال المترادفة وعلى الثانى بالحال المتداخلة وهذا الاحتمال على قول الجمهور وعند البعض لايجوز الاول لان عنده لايجوز تعدد الحال كما يجوز تعدد الظرف وزيفه الرضى ويجوز ان يكون راجيا صفة لخائفا واما كونه مفعول اعنى المقدر اى اعنى به راجيا فاحتمال بعيد لاينظر اليه رجل رشيد (و) عاطفة (السابع) مرفوع لفظا مبتدأ (التمييز) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (طاب العالم عبادة) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى

خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوعة على القريبة اوعلى البعيدة (فيه) مشغول باعراب الحكاية اونائب الفاعل للمفعول (نحو) معلوم (صم شهر رمضان) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فصم امر حاضر مبنى على السكون لامحل له وتحته ان او التاء اوانت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وشهر منصوب لفظا مفعول فيه لصم ورمضان مشغول باعراب الحكاية عند المصنف او مضاف اليه للشهر كما هو رأى البعض هذا اذا كان شهر رمضان علما كما هو مذهب المصنف واما اذا لم يكن علما كما هو رأى البعض فرمضان مضاف اليه لاغير (و) عاطفة (الرابع) مرفوع لفظا مبتدأ (المفعول) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (له) مشغول باعراب الحكاية اونائب الفاعل للمفعول (نحو) معلوم (اعمل طلبا لمرضاة الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاعمل امر حاضر مبنى على السكون لامحل له وتحته انت على قول فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وطلبا منصوب لفظا مفعول له لاعمل واللام حرف جر للتقوية ولك ان تقول بتعلقه بطلبا او بعدم تعلقه به والمرضاة مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح على الاول اوصريح على الثانى لطلبا على ما فى تحفة الغريب كامر ولفظة الجلالة مجرورة لفظا مضاف اليها للمرضاة ومرفوعة محلا عند المصنف اوتقديرا عند الجمهور فاعلها (و) عاطفة (الخامس) مرفوع لفظا مبتدأ (المفعول) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على القريبة اوعلى البعيدة (معه) مشغول باعراب الحكاية اونائب الفاعل للمفعول اونائب فاعله تحته هو راجع الى مصدره معه ظرف له وعلى الاخيرين فمع مضاف والضمير المجرور مبنى على الضم مجرور محلا مضاف اليه لمع

على النواصب (نحو) معلوم (يحب الله تعالى التواضع) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فيحب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم والتواضع منصوب لفظا مفعول به ليحب (و) عاطفة (اما) حرف شرط مبنى على السكون لامحل له (المنصوب) مرفوع لفظا مبتدأ (فثلثة عشر) الفاء جوابية وثلثة عشر تركيب تعدادى وجزآه مبنيان على الفتح مرفوع محلا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة اما المرفوع فتسعة (الاول) مرفوع لفظا مبتدأ (المفعول) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (المطلق) مشغول باعراب الحكاية اوصفة للمفعول (نحو) معلوم (تبت توبة نصوحا) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فتب فعل ماض مبنى على السكون لامحل له وتوضمير مرفوع متصل مبنى على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية والتوبة منصوبة لفظا مفعول مطلق له ونصوحا منصوب لفظا صفة للتوبة (و) عاطفة (الثانى) مرفوع تقديرا مبتدأ (المفعول) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة الاول المفعول المطلق (به) مشغول باعراب الحكاية اونائب الفاعل للمفعول (نحو) معلوم (اعبد الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فاعبد فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته انا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية او هو امر حاضر مبنى على السكون تقديرا لامحل له وتحته انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لاعبد (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا مبتدأ (المفعول) مرفوع لفظا

غير صريح له (نحو) معلوم (لاعمل مراء مقبول) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فلا النفى الجنس مبنى على السكون لامحل له وعمل منصوب لفظا اسم لا ومراء مجرور تقديرا ٢ مضاف اليه لعمل ومقبول مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (الثامن) مرفوع لفظا مبتدأ (اسم) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (ما) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لاسم (و) عاطفة (لا) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على ما (المشبهتين) مجرور لفظا صفة ماولا (بليس) الباء حرف جر متعلق بالمشبهتين وليس مراد لفظه مجرور به تقديرا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح للمشبهتين (نحو) معلوم (ما التكبر لائقا للعالم) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فما حرف مشبه بليس مبنى على السكون لامحل له والتكبر مرفوع لفظا اسمه ولائقا منصوب لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية واللام حرف جر متعلق بلائقا والعالم مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له (و) عاطفة (لاحسد حلالا) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على المثال السابق واذا اريد المعنى فلا حرف مشبه بليس مبنى على السكون لامحل له وحسد مرفوع لفظا اسمه وحلالا منصوب لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (التاسع) مرفوع لفظا مبتدأ (الفعل) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (المضارع) مشغول باعراب الحكاية او صفة للفعل (الخالى) مرفوع تقديرا صفة للفعل المضارع (عن) حرف جر متعلق بالخالى (النواصب) مجرورة لفظا بعن ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له (و) عاطفة (الجوازم) مجرورة لفظا معطوفة

٢ ولا نقل مجرور لفظا كما زعم بعضهم اذ اصله مرائى فاعل اعلال قاض فصار مراء « منه »

لفظا مبتدأ (اسم) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما (كان) مراد لفظه مجرور تقديرا اولفظا ٦ اما بالتنوين على الصرف او بغيره على غير الصرف مضاف اليه لاسم كما مر في امثاله (و) عاطفة (اخواته) مجرورة معطوفة على كان والضمير المجرور مبني على الكسر مجرور محلا مضاف اليه لاخوات (نحو) معلوم (كان الله تعالى عليما حكيما) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فكان فعل ماض من الافعال الناقصة مبني على الفتح لا محل له ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا اسمه واعراب تعالى معلوم وعليما منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وحكيما منصوب لفظا خبر بعد الخبر لكان اوصفة لعليما او حال دائمة من فاعله (و) عاطفة (السادس) مرفوع لفظا مبتدأ (خبر) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (باب) مجرور لفظا مضاف اليه لخبر (ان) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لباب وفيه وجه آخر سبق ذكره فتذكر (نحو) معلوم (ان البعث حق) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فان حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضي اسما منصوبا وخبرا مرفوعا والبعث منصوب لفظا اسم ان وحق مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (و) عاطفة (السابع) مرفوع لفظا مبتدأ (خبر) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما (لا) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لخبر (لنفي) ظرف مستقر مجرور محلا صفة للا او مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف اي هو او منصوب محلا حال من لا والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر الى لا اي خبر ثبت له على ما صرح به الفاضل العصام (الجنس) مجرور لفظا مضاف اليه لنفي ومحل المجرور منصوب مفعول به

٦ من كونه مجرورا لفظا بالتنوين على الصرف او بغيره على غير الصرف على ما في الرضي فلي تغفل «منه»

لامحل لها ابتدائية (نحو) معلوم (رحم الله تعالى التائب) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فرحم فعل ماض مبني على الفتح لامحل له ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم والتائب منصوب لفظا مفعول به صريح لرحم (و) عاطفة (الثانى) مرفوع مبتدأ (نائب) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة الاول الفاعل (الفاعل) مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه للنائب (نحو) معلوم (رحم التائب) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فرحم فعل ماض مجهول مبني على الفتح لامحل له والتائب مرفوع لفظا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا مبتدأ (المبتدأ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على القريبة او على البعيدة (و) عاطفه (الرابع) مرفوع لفظا مبتدأ (الخبر) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (محمد خاتم الانبياء عليهم الصلوة والسلام) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فمحمد مرفوع لفظا مبتدأ وخاتم مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية والانبياء مجرور لفظا مضاف اليه لخاتم وعلى حرف جر وهم ضمير مجرور متصل مبني على السكون مجرور محلا بعلى والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحت ضميرهما راجع الى الصلوة والسلام مبني على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر مقدم والصلوة مرفوعة لفظا مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية لامحل لها دعائية والواو عاطفة والسلام مرفوع لفظا معطوف على الصلوة وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية او اعتراضية (و) عاطفة (الخامس) مرفوع

(انواع) مجرورة لفظا مضاف اليه لاربعة (مرفوع) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الاول وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية او بدل من اربعة انواع بدل البعض بتقدير العائد الى المبدل منه اى منها (و) عاطفة (منصوب) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الثانى وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على جملة الاول مرفوع اومرفوع لفظا عطف على مرفوع على وجهين فى مرفوع (و) عاطفة (مجرور) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الثالث وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على القريبة او على البعيدة او المجرور مرفوع لفظا معطوف اما على المرفوع او على المنصوب (مختص) مرفوع لفظا صفة المجرور وقيل خبر مبتدأ محذوف اى هو والجملة معترضة (بالاسم) الباء حرف جر متعلق بمختص والاسم مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لمختص (و) عاطفة (مجزوم) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الرابع وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على القريبة او على البعيدة والمجزوم مرفوع لفظا معطوف اما على المرفوع واما على المجرور (مختص) مرفوع لفظا صفة لمجزوم اوخبر المبتدأ محذوف كما قيل (بالفعل) الباء حرف جر متعلق بمختص والفعل مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لمختص * ثم اعلم انه يجوز ان يكون مجموع المعطوفات عطف بيان او بدل الكل من اربعة انواع اوخبر مبتدأ محذوف اى هى اومفعول اعنى المقدر وان لم يساعده رسم الخط (اما) حرف شرط مبنى على السكون لامحل له (المرفوع) مرفوع لفظا مبتدأ (فتسعة) الفاء جوابية مبنى على الفتح لامحل له وتسعة مرفوعة لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها تفصيلية (الاول) مرفوع لفظا مبتدأ (الفاعل) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية

(ضربين) مجرور به لفظا والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته هو راجع الى المبتدأ مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية ومعطوفة على جملة الباب الثانى فى المعمول (معمول) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الاول معمول وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (بالاصالة) ظرف مستقر مرفوع محلا صفة لمعمول اوظرف لغو متعلق بمعمول (و) عاطفة (معمول) مرفوع لفظا خبر المبتدأ محذوف اى الثانى معمول وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة الاول معمول بالاصالة (بالتبعية) مثل اعراب بالاصالة ويجوز ان يكون مجموع المعطوفين مجرورا عطف بيان لضربين ومرفوعا خبر مبتدأ محذوف اى هما معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية ومنصوبا وان لم يساعده رسم الخط على انه مفعول به لاعنى المقدر على ماصرح به فى بعض شروح الكافية (اى) حرف تفسير وعطف مبنى على السكون لامحل له (اعرابه) مرفوع لفظا مبتدأ والضمير المجرور مبنى على الضم مجرور محلا مضاف اليه للاعراب (يكون) فعل مضارع من الافعال الناقصة مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته ضمير هو راجع الى الاعراب مبنى على الفتح مرفوع محلا اسمه (مثل) منصوب لفظا خبر ليكون وهو معهما جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية مرفوعة محلا على التوجيه الاول عطف بيان او بدل الكل من معمول بالتبعية او عطف تفسير له (اعراب) مجرور لفظا مضاف اليه لمثل (متبوعه) مجرور لفظا مضاف اليه للاعراب والضمير المجرور مبنى على الكسر مجرور محلا مضاف اليه لمتبوع (الضرب) مرفوع لفظا مبتدأ (الاول) مرفوع لفظا صفة للضرب (اربعة) مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية

بان وتحته ضمير هو مبنى على الفتح مرفوع محلا اسمه ومحمديا اسم منسوب وخلق مرفوع لفظا نائب فاعله وهو معه مركب منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية لامحل لها صلة للحرف الموصول وهى فى تأويل المفرد مرفوعة محلا فاعل ينبغى وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية والضمير المجرور مبنى على الضم مجرور محلا مضاف اليه لخلق (و) عاطفة (المعنوى) مرفوع لفظا مبتدأ (اثنان) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة فاللفظى على قسمين (الاول) مرفوع لفظا مبتدأ (رافع) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (المبتدأ) مجرور لفظا مضاف اليه لرافع (و) عاطفة (الخبر) مجرور لفظا معطوف على المبتدأ (نحو) معلوم (محمد رسول الله) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فمحمد مرفوع لفظا مبتدأ ورسول مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية ولفظة الجلالة مجرورة لفظا مضاف اليه لرسول (و) عاطفة (الثانى) مرفوع تقديرا مبتدأ (رافع) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على جملة الاول رافع المبتدأ (الفعل) مجرور لفظا مضاف اليه لرافع (المضارع) مشغول باعراب الحكاية اوصفة للفعل (نحو) معلوم (يرحم الله تعالى التائب) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فيرحم فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم والتائب منصوب لفظا مفعول به ليرحم (الباب) مرفوع لفظا مبتدأ (الثانى) مرفوع تقديرا صفة للباب (فى المعمول) ظرف مستقر مرفوع محلا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) ابتدائية اوعاطفة (هو) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (على) حرف جر

واذا اريد المعنى فهيهات اسم فعل مبنى على الفتح لامحل لها على الصحيح والمذنب مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ومن حرف جر متعلق بهيهات ولفظة الجلالة مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لهيهات واعراب تعالى معلوم (و) عاطفة (تراك دنيا) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على المثال السابق واذا اريد المعنى فتراك اسم فعل مبنى على الكسر لامحل له وتحته ضميران فى انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبنى على الفتح لامحل له اوفاعله التاء وحده اومجموع انت على الاختلاف وهو مع فاعله جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ودنيا منصوب لفظا مفعول به صريح لترك (و) عاطفة (نحو) معطوف على نحو السابق (مافى الدنيا راحة) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاحرف نفى مبنى على السكون لامحل له وفى حرف جر والدنيا مجرورة به تقديرا والجار مع المجرور ظرف مستقر والراحة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ويجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا مقدما والراحة مبتدأ مؤخر كما صرح به المصنف فى الاظهار والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية واما مايقال من ان فى الدنيا ظرف مستقر منصوب محلا خبره مقدم لما والراحة اسمه المؤخر فغير صحيح لان عمل ما اذا تقدم خبره على اسمه يكون ملغى (و) عاطفة (نحو) معطوف على نحو القريب اوعلى البعيد (ينبغى للعالم ان يكون محمد ياخلقه) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فينبغى فعل مضارع مرفوع تقديرا بعامل معنوى واللام حرف جر متعلق بينبغى والعالم مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له وان حرف ناصب ويكون فعل مضارع من الافعال الناقصة منصوب لفظا

معنوى وتحته هو فاعله راجع الى المبتدأ وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا
عطف على جملة يرفع (نحو) معلوم (خلق الله تعالى كل شئ) مراد لفظه
مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فخلق فعل ماض مبنى
على الفتح لامحل له ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه
جملة فعلية لامحل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم وكل منصوب
لفظا مفعول به لخلق وشئ مجرور لفظا مضاف اليه لكل (و) عاطفة
(نزل القرآن نزولا) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على لفظة خلق
الله تعالى كل شئ واذا اريد المعنى فنزل فعل ماض مبنى على الفتح
لامحل له والقرآن مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها
ابتدائية ونزولا منصوب لفظا مفعول مطلق لنزل (و) ابتدائية
اوعاطفة (لا) لنفى الجنس مبنى على السكون لامحل له (بد) مبنى على
الفتح منصوب محلا اسم لا (لكل) ظرف مستقر وتحته هو راجع الى
اسم لا مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة
محلا خبر واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية اومعطوفة على
جملة فكل فعل يرفع (فعل) مجرور لفظا مضاف اليه لكل (من)
حرف جر (مرفوع) مجرور لفظا بمن والجار مع المجرور ظرف
مستقر وتحته هو راجع الى اسم لا مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله
وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر بعد الخبر للاو فيه وجوه اخر
ذكرها بعض اولى الالباب وقد ذكرتها فى صدر الكتاب فلا تغفل
(فان) الفاء للتفصيل وان حرف شرط مبنى على السكون لامحل له
(تم) فعل ماض مبنى على الفتح مجزوم به محلا وتحته هو راجع الى الفعل
مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل
الشرط (به) الباء حرف جر متعلق بتم والضمير المجرور مبنى على الكسر
فمحله القريب مجرور بالباء ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح لتم
(كلاما) منصوب لفظا حال من فاعل تم اوتمييز اوخبر منصوب

بيان لهذه وما قيل او مرفوع او منصوب على الوصف المقطوع فقد عرفت فساده على الوجه المقطوع (تجزم) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحته ضمير هي راجع الى المبتدأ مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو مع جملة اسمية لا محل لها ابتدائية او اعتراضية (فعلين) منصوب لفظا مفعول به لتجزم (مسميين) اسم مفعول وتحته هما راجع الى فعلين مبني على السكون مرفوع محلا نائب فاعله وهو مع مركب منصوب لفظا صفة فعلين لا حال منه لان ذا الحال اذا كان نكرة محضة وجب تقديم الحال عليه (شرطا) منصوب لفظا مفعول ثان لمسميين (و) عاطفة (جزاء) منصوب لفظا عطف على شرط وهنا سؤال مشهور وهو ان عمل اسم المفعول في المفعول به يشترط فيه الحال او الاستقبال والاظهر في جوابه ان يقال انه من حكاية الحال الماضية كما في قوله تعالى * وكلبهم باسط ذراعيه (و) عاطفة (القياسي) مرفوع لفظا مبتدأ (تسعة) مرفوعة لفظا خبره وهو مع جملة اسمية لا محل لها عطف على جملة فالسماعي تسعة واربعون (الاول) مرفوع لفظا مبتدأ (الفعل) مرفوع لفظا خبره وهو مع جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (مطلقا) منصوب لفظا مفعول مطلق لاطلق المقدر او مفعول به لاعنى المقدر او حال من الخبر بتأويله بالمفعول عند الجمهور اى عرفت الفعل حال كونه مطلقا على ما صرح به الفاضل العصام في امثاله او بلا تأويل عند من جوز الحال من الخبر (فكل) الفاء للتفصيل وكل مرفوع لفظا مبتدأ (فعل) مجرور لفظا مضاف اليه لكل (يرفع) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحته ضمير هو راجع الى المبتدأ مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو مع جملة فعلية مرفوعة محلا خبره وهو مع جملة اسمية لا محل لها تفصيلية (و) عاطفة (تنصب) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل

جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط وتقبل فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظا والتوبة مرفوعة لفظا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط والكاف ضمير مجرور متصل مبني على الفتح فمحله القريب مجرور مضاف اليه التوبة ومحله البعيد مرفوع فاعلها وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (الخامسة عشرة) تركيب تعدادي وجزآه مبنيان على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (اذاما) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (اذاما تعمل بعلم تكن خير الناس) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاذا اسم شرط مبني على السكون منصوب محلا مفعول فيه لفعل الشرط على الاصح وما حرف زائد مبني على السكون لامحل له وتعمل فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضمير ان في انت فاعله وهو معه جملة فعية لامحل لها فعل الشرط الباء حرف جر متعلق بتعمل والعلم مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له والكاف ضمير مجرور متصل مبني على الفتح فمحله القريب مجرور مضاف اليه للعلم ومحله البعيد مرفوع فاعله وتكن فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضمير ان في انت مبني على السكون مرفوع محلا اسمه والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبني على الفتح لامحل له وخير اسم تفضيل وتحته ضمير ان في انت مبني على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه مركب منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط والناس مجرور لفظا مضاف اليه لخير وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لامحل لها ابتدائية (و) ابتدائية او اعتراضية (هذه) الهاء حرف تنبيه مبني على السكون لامحل له وذه اسم اشارة مبني على الكسر او على السكون مرفوع محلا مبتدأ (الاحدى عشرة) تركيب تعدادي والجزء الاول مبني على السكون والثاني مبني على الفتح مرفوع محلا صفة او بدل او عطف

مبني على الضم منصوب محلا مفعول به ليبغض ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله وهومعه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية اوفعل الشرط وحده اوجزاء الشرط وحده مرفوع محلا خبر المبتدأ ولاخبر لهذا المبتدأ كامر واعراب تعالى معلوم (و) عاطفة (الثالثة عشرة) تركيب تعدادي وجزآه مبنيان على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (حيثما) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (حيثما تفعل يكتب فعلك) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فحيث اسم شرط مبني على الضم منصوب محلا مفعول فيه لفعل الشرط على الاصح وما حرف زائد قاطع عن الاضافة مبني على السكون لامحل له وتفعل فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضمير ان في انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط ويكتب فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظا والفعل مرفوع لفظا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط والكاف ضمير مجرور متصل مبني على الفتح مجرور محلا مضاف اليه للفعل وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (الرابعة عشرة) تركيب تعدادي وجزآه مبنيان على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (اذما) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (اذما تذهب تقبل توبتك) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فاذا اسم شرط مبني على السكون منصوب محلا مفعول فيه للشرط على الاصح وما حرف زائد مبني على السكون لامحل له وتذهب فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضمير ان في انت فاعله وهو معه

السكون منصوب محلا مفعول فيه لفعل الشرط على الاصح وتحسد فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضمير ان فى انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط وتهلك فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضمير ان فى انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (الحادى عشرة) تركيب تعدادى والجزأن مبنيان على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (انى) مر دلفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (انى تذنب يعلمك الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فانى اسم شرط مبنى على السكون منصوب محلا مفعول فيه لفعل الشرط على الاصح وتذنب فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضميران فى انت فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط و يعلم فعل مضارع مجزوم به لفظا والكاف ضمير منصوب متصل مبنى على الفتح منصوب محلا مفعول به ليعلم ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لامحل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم (و) عاطفة (الثانية عشرة) تركيب تعدادى والجزأن مبنيان على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (اى) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (اى عالم يتكبر يبغضه الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاى اسم شرط مرفوع لفظا مبتدأ وعالم مجرور لفظا مضاف اليه لاى ويتكبر فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضمير هو راجع الى المبتدأ مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط و يبغض فعل مضارع مجزوم به لفظا والضمير المنصوب

الناقصة مجزوم به لفظا وتحته هو راجع الى من مبنى على الفتح مرفوع محلا اسمه وناجيا مع فاعله المستتر منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية لامحل لها جزء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية اوفعلية مرفوعة محلا خبر مبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية اوفعل الشرط وحده اوجزاء الشرط وحده مرفوع محلا خبر المبتدأ اولا خبر لهذا المبتدأ والشرط والجزاء جملاه مستغنيا عن الخبر فهذه اربعة اقوال والاول مختار الاستاذ وشيخه كما بينه فى شرحه للاظهار والثانى مختار ابن هشام فى مغنى اللبيب فاحفظها ولاتكن من الغافلين عن كلام الفضلاء الكاملين (و) عاطفة (التاسعة) مرفوعة لفظا مبتدأ (اين) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (اين تكن يدركك الموت) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فاين اسم شرط مبنى على الفتح منصوب محلا مفعول فيه لفعل الشرط اوللجزاء على الاختلاف قال الرضى الحق هو الاول وقس عليه ماسيأتى وتكن فعل مضارع من الافعال التامة مجزوم به لفظا وتحته ضميران فى انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وقد عرفت حال التاء وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط ويدرك فعل مضارع مجزوم به لفظا والكاف ضمير منصوب متصل مبنى على الفتح منصوب محلا مفعول به ليدرك والموت مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية اوفعلية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (العاشر) مرفوعة لفظا مبتدأ (متى) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (متى تحسد تهلك) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فمتى اسم شرط مبنى على

اليه اى اذا ما تفعل ذنبا تسئل من ذلك الذنب فتكلف بعيد واما ثانيا فلان تقدير العائد فى امثاله ضعيف على ما فى الرضى وممتنع على ما فى مغنى اللبيب (و) عاطفة (السابعة) مرفوعة لفظا مبتدأ (ما) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (ما تفعل من خير تجده عند الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فما اسم شرط مبنى على السكون منصوب محلا مفعول به لتفعل وهو فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضمير ان فى انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط ومن خير ظرف مستقر وتحته هو راجع الى ما مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية او مركب منصوب محلا حال من ما ومن قال انه ظرف لغو لتفعل فكلامه لغو وتجد فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضمير ان فى انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها جزاء الشرط والضمير المنصوب مبنى على الضم منصوب محلا مفعول به لتجد وعند منصوب على الظرفية مفعول فيه لتجد ولفظة الجلالة مجرورة لفظا مضاف اليه لعند وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية او فعلية لا محل لها ابتدائية (و) عاطفة (الثامنة) مرفوعة لفظا مبتدأ (من) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (من يعمل عملا صالحا يكن ناجيا) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فمن اسم شرط مبنى على السكون مرفوع محلا مبتدأ ويعمل فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته هو راجع الى من مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط وعملا منصوب لفظا مفعول به او مفعول مطلق ليعمل وصالحا منصوب لفظا صفة لعملا ويمكن فعل مضارع من الافعال

مرفوعة لفظا مبتدأ (ان) مرادلفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (ان تتب يغفر ذنوبك) مرادلفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فان حرف شرط مبني على السكون لامحل له وتتب فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضمير ان فى انت مبني على السكون مرفوع محلا فاعله والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبني على الفتح لامحل له وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط ويغفر فعل مضارع مجزوم به لفظا والذنوب مرفوعة لفظا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية اوفعلية لامحل لها ابتدائية وقس على هذا ماسيجئ (و) عاطفة (السادسة) مرفوع لفظا مبتدأ (مهما) مرادلفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (مهما تفعل تسئل منه) مرادلفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فمهما اسم شرط مبني على السكون منصوب محلا مفعول به لتفعل وهو فعل مضارع مجزوم به ٧ لفظا وتحته ضمير ان فى انت مبني على السكون مرفوع محلا فاعله والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبني على الفتح لامحل لها وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل شرط وتسئل فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظا وتحته ضمير ان فى انت مبني على السكون مرفوع محلا نائب فاعله وقد عرفت حال التاء فيما مر وهو معه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط ومنه ظرف لغو لتسئل وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية اوفعلية لامحل لها ابتدائية هذا وما قيل ان مهما ظرف منصوب محلا مفعول فيه لتسئل اوهو مرفوع محلا مبتدأ بتقدير العائد فى الشرط اى تفعله ففيه بحث اما اولا فلان المعنى ليس على الظرفية لان المعنى حينئذ يكون اذاما تفعل تسئل من ذلك الزمان ولامحصل له وان قال ان مفعول تفعل محذوف وضمير منه راجع

٧ اى بمهما فيكون عاملا ومعمولا من جهتين ومثله جائز على مافى حاشية القاضى للمولى شهاب الدين « منه »

لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالعبادة مرفوعة لفظا مبتدأ ولفظة الجلالة مجرورة لفظا مضاف اليها للعبادة ومحل المجرور منصوب مفعول به صريح لها على ما صرح به المصنف فى الاظهار واعراب تعالى معلوم وخبر اسم تفضيل وتحته ضمير هى راجع الى العبادة مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه مركب مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (الثامن) مرفوع لفظا مبتدأ (الاسم) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (التام) مشغول باعراب الحكاية او صفة للاسم (فهو يعمل النصب) تذكر ماقلنا فى امثاله (نحو) معلوم (التراويح عشرون ركعة) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالتراويح مرفوعة لفظا مبتدأ وعشرون مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية وركعة منصوبة لفظا تمييز من عشرون (و) عاطفة (التاسع) مرفوع لفظا مبتدأ (معنى) مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (الفعل) مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه للمعنى (اى) حرف تفسير على القول الشهير او حرف عطف مبنى على السكون لامحل له (كل) مرفوع لفظا عطف بيان او بدل من معنى الفعل او عطف تفسير له (لفظ) مجرور لفظا مضاف اليه لكل (يفهم) فعل مضارع مجهول مرفوع لفظا بعامل معنوى (منه) من حرف جر متعلق بيفهم والضمير المجرور مبنى على الضم فمحله القريب مجرور ممن ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح ليفهم (معنى) مرفوع تقديرا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية مجرورة لفظا صفة للفظ (الفعل) مجرور لفظا مضاف اليه لمعنى (نحو) معلوم (هيهات المذنب من الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو

اسم التفضيل والهداية من الملك الجليل ولبعضهم هنا وجوه الاحتمال
تركناها لخلوها عن المآل وههنا سؤال مشهور يغفل عنه من غفل
عن كلام الجمهور وهو ان عمل ما مشروط بعدم الفصل بينه و بين
اسمه بان ولا بالخبر ولا بغيرهما فكيف ينصب ما احسن وجوابه
ان الفصل بما ذكرو ان كان مانعا الا ان الفصل بمن ليس مانعا على
ما في الرضي (و) عاطفة (السادس) مرفوع لفظا مبتدأ (المصدر)
مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على
احدهما (فهو ايضا يعمل عمل فعله) تذكر ما قلنا في امثاله (نحو)
معلوم (يحب الله تعالى اعطاءه عبده فقيرا درهما) مراد لفظيه
مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فيحب فعل مضارع
مرفوع لفظا بعامل معنوى ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله
وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم واعطاء
منصوب لفظا مفعول به ليحب واللام حرف جر متعلق باعطاء والضمير
المجرور مبني على الضم فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب
مفعول له لاعطاء وعبده مرفوع لفظا فاعل اعطاء والضمير المجرور
مبني على الضم مجرور محلا مضاف اليه لعبد وفقيرا منصوب لفظا
مفعول اول لاعطاء ودرهما منصوب لفظا مفعول ثان له (و) عاطفة
(السابع) مرفوع لفظا مبتدأ (الاسم) مرفوع لفظا خبره وهو
معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما (المضاف) مشغول
باعراب الحكاية او صفة للاسم (فهو) الفاء تفصيلية وهو ضمير
مرفوع منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (يعمل) فعل مضارع
مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته ضمير هو راجع الى المبتدأ مبني
على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا
خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها تفصيلية (الجر) منصوب
لفظا مفعول به ليعمل (نحو) معلوم (عبادة الله تعالى خير) مراد

ابتدائية والضمير المجرور مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه للثواب (و) عاطفة (المعصية قبيح عذابها) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على لفظا العبادة حسن ثوابها واذا اريد المعنى فالمعصية مرفوعة لفظا مبتدأ وقبيح صفة مشبهة وعذاب مرفوع لفظا فاعله وهو معه مركب مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية والضمير المجرور مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه لعذاب (و) عاطفة (الخامس) مرفوع لفظا مبتدأ (اسم) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لهما عطف على احدهما (التفضيل) مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه لاسم (فهو يعمل عمل فعله) اعرابه ظاهر مما قبله فتذكر (نحو) معلوم (ما من رجل احسن فيه الحلم منه فى العالم) مرادا لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فما حرف مشبه بليس مبنى على السكون لامحل له ومن حرف جر زائد غير متعلق بشئ ورجل مجرور لفظا بمن ومحل المجرور مرفوع اسم ما واحسن اسم تفضيل والحلم مرفوع لفظا فاعله وهو معه مركب منصوب لفظا خبره كما ذكره المصنف فى الامتحان واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية وفى حرف جر متعلق باحسن والضمير المجرور مبنى على الكسر فمحله القريب مجرور بفى ومحله البعيد منصوب مفعول فيه لاحسن او الجار والمجرور ظرف مستقر منصوب محلا حال من الحلم ومن حرف جر متعلق ايضا باحسن والضمير المجرور مبنى على الضم فمحله القريب مجرور بمن ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح لاحسن وفى حرف جر والعالم مجرور به لفظا والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته هو راجع الى ضمير منه مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية منصوبة محلا حال منه * واما جعله ظرفا لغوا لاحسن فهو ليس بحسن كما لايخفى على من نظر الى بحث شرط عمل

مفعول به اومفعول مطلق ليعمل (فعله) مجرور لفظا مضاف اليه للعمل والضمير المجرور مبنى على الكسر مجرور محلا مضاف اليه للفعل (المجهول) مجرور لفظا صفة الفعل اومنصوب باعنى المقدر اومرفوع خبر مبتدأ محذوف (نحو) معلوم (كل تائب مقبول توبته) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فكل مرفوع لفظا مبتدأ وتائب مجرور لفظا مضاف اليه لكل ومقبول اسم مفعول والتوبة مرفوعة لفظا نائب فاعله وهومعه مركب مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية والضمير المجرور مبنى على الضم مجرور محلا مضاف اليه للتوبة (و) عاطفة (الرابع) مرفوع لفظا مبتدأ (الصفة) مرفوعة لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (المشبهة) مشغولة باعراب الحكاية اوصفة للصفة (فهى) الفاء تفصيلية وهى ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (ايضا) منصوب لفظا مفعول مطلق لآض المقدر وهو فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له وتحته ضمير هو راجع الى الحكم المذكور مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها اعتراضية (تعمل) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته ضمير هى راجع الى المبتدأ مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهومعه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها تفصيلية (عمل) منصوب لفظا مفعول به اومفعول مطلق لتعمل (فعلها) مجرور لفظا مضاف اليه لعمل والضمير المجرور مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه لفعل (نحو) معلوم (العبادة حسن ثوابها) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالعبادة مرفوعة لفظا مبتدأ وحسن صفة مشبهة وثواب مرفوع لفظا وهومعه مركب مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهومعه جملة اسمية لامحل لها

(الفاعل) مشغول باعراب الحكاية عند المصنف مضاف اليه عند البعض كما مر غير مرة (فهو) الفاء تفصيلية وهو ضمير مرفوع منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (يعمل) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحته هو راجع الى المبتدأ مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو ومعه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو ومعه جملة اسمية لامحل لها تفصيلية (عمل) منصوب لفظا مفعول به او مفعول مطلق نوعي ليعمل بتقدير الموصوف والمضاف اي عملا مثل عمل فعله و يقال ايضا مفعول مطلق للتشبيه ٩ (فعله) مجرور لفظا مضاف اليه للعمل والضمير المجرور مبني على الكسر مجرور محلا مضاف اليه للفعل (المعلوم) مجرور لفظا صفة للفعل و يحتمل ان يكون منصوبا باعني المقدر او مرفوعا بتقدير المبتدأ (نحو) معلوم (كل حسود محرق حسده عمله) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فكل مرفوع لفظا مبتدأ وحسود مجرور لفظا مضاف اليه لكل ومحرق اسم فاعل وحسد مرفوع لفظا فاعله وهو ومعه مركب مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهو ومعه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية والضمير المجرور مبني على الضم مجرور محلا مضاف اليه للحسد وعمل منصوب لفظا مفعول به لمحرق والضمير المجرور مبني على الضم مجرور محلا مضاف اليه للعمل (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا مبتدأ (اسم) مرفوع لفظا خبره وهو ومعه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على القريبة او على البعيدة (المفعول) مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه للاسم (فهو) الفاء تفصيلية وهو ضمير مرفوع منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (يعمل) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحته ضمير هو مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو ومعه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو ومعه جملة اسمية لامحل لها تفصيلية (عمل) منصوب لفظا

٩ (كما في قوله تعالى (وهي تمر مر السحاب اي تمر مرا مثل مر السحاب قال الفاضل العصام في الاطول في تقدير مثل مر السحاب بالقرينة فالتشبيه تشبيه مرسل و يدعوى ان مرور الجبال عين السحاب فهو تشبيه مؤكد فاعرفه انتهى «منه»

عطف على القريب اوعلى البعيد واذا اريد المعنى فاحرف نفى مبنى على السكون لامحل له وزال فعل ماض من الافعال الناقصة مبنى على الفتح لامحل له والمذنب مرفوع لفظا اسمه وبعيدا مع فاعله المستتر منصوب لفظا خبره وهومعهما جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ومن حرف جر متعلق ببعيدا ولفظة الجلالة مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لبعيدا واعراب تعالى معلوم (و) عاطفة (تقبل التوبة مادام الروح داخلا فى البدن) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على القريب اوعلى البعيد واذا اريد المعنى فتقبل فعل مضارع مجهول مرفوع لفظا بعامل معنوى والتوبة مرفوعة لفظا نائب فاعله وهومعه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وما حرف مصدرى مبنى على السكون لامحل له ودام فعل ماض من الافعال الناقصة مبنى على الفتح لامحل له والروح مرفوع لفظا اسمه وداخلا مع فاعله المستتر منصوب لفظا خبره وهومعهما جملة فعلية لامحل لها صفة لحرف الموصول وهى فى تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول فيه لتقبل بتقدير الزمان لان معنى ما المصدرية الزمانية انها النائبة عن الزمان لانها زمان فى نفسها كما فى الاتقان للامام السيوطى فاحفظه فان اكثر الناس عنه غافلون وفى حرف جر متعلق بداخلا والبدن مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول فيه لداخلا (و) عاطفة (ليس الله تعالى جسما) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على القريب اوعلى البعيد واذا اريد المعنى فليس فعل ماض من الافعال الناقصة مبنى على الفتح لامحل له ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا اسمه واعراب تعالى معلوم وجسما منصوب لفظا خبره وهومعهما جملة فعلية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (الثانى) مرفوع تقديرا مبتدأ (اسم) مرفوع لفظا خبره وهومعه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة الاول الفعل

متعلق بلم يتم والضمير المجرور مبني على الكسر فمحله القريب مجرور بالباء ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح لم يتم (بل) حرف عاطف مبني على السكون لا محل له (احتاج) فعل ماض مبني على الفتح مجزوم محلا بان وتحته وهو راجع الى الفعل مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها عطف على الجملة الشرطية (الى) حرف جر متعلق باحتاج (خبر) مجرور لفظا بالى ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لاحتاج (منصوب) مجرور لفظا صفة الخبر (يسمى) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديرا بعامل معنوى وتحته هو راجع الى الفعل نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها جزاء الشرط والجملة الشرطية لا محل لها عطف على الجملة الشرطية السابقة (فعلا) منصوب لفظا مفعول ثان ليسمى (ناقصا) مشغول باعراب الحكاية او صفة لفعلا (نحو) معلوم (كان الله تعالى عليما حكيما) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فكان فعل ماض من الافعال الناقصة مبني على الفتح لا محل له ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا اسمه واعراب تعالى معلوم وعليما مع فاعله المستتر مركب منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وحكيما ايضا منصوب لفظا خبر بعد الخبر لكان او صفة لعليما او حال من فاعل عليما (و) عاطفة (صار العاصى مستحقا للعذاب) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على لفظ كان الله تعالى الخ واذا اريد المعنى فصار فعل ماض من الافعال الناقصة مبني على الفتح لا محل له والعاصى مرفوع تقديرا اسمه ومستحقا مع فاعله المستتر منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية لا محل لها ابتدائية واللام حرف جر متعلق بمستحقا والعذاب مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له (و) عاطفة (مازال المذنب بعيدا من الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرا

ان كان بمعنى صار (يسمى) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديرا بعامل معنوى وتحته هو راجع الى الفعل مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جزاء الشرط والجملة الشرطية لامحل لها تفصيلية هذا واما ما قيل من ان جملة يسمى مجزومة محلا جزاء الشرط فمردود بان كون الجملة الجزائية ذات الاعراب مخصوص بما بعد الفاء واذا كما لايخفى ومن قال ان يسمى مرفوع تقديرا مجزوم محلا بان فمردود ايضا لان فى هذه الصورة تلغى عن العمل بالنسبة الى الجزاء حتى صار مثل لم ولما فى الجزم للفعل الواحد على ماصرح به الرضى وارتضاه الفاضل العصام الا ان هذا الالغاء ليس بواجب بل جائز حتى يجوز ان يقرأ يسم بالجزم على مافى الرضى ايضا من رام وجهه فليرجع اليه هذا مذهب المتأخرين واختيار المحققين واما المتقدمون فاختلفوا فيه فقال سيبويه ان الجزاء فى مثل هذه الصورة محذوف اى يسم بالجزم وان يسمى المذكور على نية التقديم دال على الجزاء المحذوف وقال الكوفيون ان يسمى المذكور جزاء الشرط على حذف الفاء فتكون الجملة مجزومة المحل لان تقدير الفاء كذكرها على مافى مغنى اللبيب وقال الرضى ماذكر سيبويه والكوفيون مخصوص بالضرورة والكلام فى السعة والحق ماقاله المتأخرون (فعلا) منصوب لفظا مفعول ثان ليسمى (تاما) مشغول باعراب الحكاية او صفة لفعلا (نحو) معلوم (علم الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فعلم فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (ان) حرف شرط مبنى على السكون لامحل له (لم) حرف جازم مبنى على السكون لامحل له (ينم) فعل مضارع مجزوم تقديرا بلم ومحلا بان وتحته ضمير هو راجع الى الفعل مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها فعل الشرط (به) الباء حرف جر

مبتدأ (لام) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على الجملة القريبة او على البعيدة (الامر) مجرور لفظا مضاف اليه للام (نحو) معلوم (ليعمل عملا صالحا) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فاللام حرف جازم مبني على الكسر لامحل له ويعمل فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته ضمير هو راجع الى غائب مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وعملا منصوب لفظا مفعول به او مفعول مطلق ليعمل كما صرح به الرضي والمولى على القاري في امثاله وصالحا منصوب لفظا صفة لعملا (و) عاطفة (الرابعة) مرفوعة لفظا مبتدأ (لا) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (في النهي) ظرف مستقر مرفوع محلا صفة للا او خبر مبتدأ محذوف اي هو او منصوب محلا حال من لا على قول (نحو) معلوم (لاتذنب) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فلا حرف جازم مبني على السكون لامحل له وتذنب فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته انت في انت مبني على السكون مرفوع محلا فاعله والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبني على الفتح لامحل له وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية او اعتراضية (هذه) الهاء حرف تنبيه مبني على السكون لامحل له وذه اسم اشارة مبني على الكسر او على السكون مرفوع محلا مبتدأ (الاربعة) مرفوعة لفظا صفة او بدل الكل او عطف بيان لهذه لامرفوعة او منصوبة على القطع لما سبق (تجزم) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته ضمير هي راجع الى هذه مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبرا مبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية او اعتراضية (فعلا) منصوب لفظا مفعول به لتجزم (واحدا) منصوب لفظا صفة لفعلا (و) عاطفة (الخامسة)

مفعول به لتجزم (المضارع) مشغول باعراب الحكاية او صفة للفعل (و) ابتدائية او عاطفة او اعتراضية (هى) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (خمسة عشر) تركيب تعدادى والجزأن مبنيان على الفتح مرفوع محلا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية او معطوفة على جملة النوع الخامس كلمات او اعتراضية (الاولى) مرفوعة تقديرا مبتدأ (لم) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (نحو) معلوم (قوله تعالى) مجرور لفظا مضاف اليه لنحو والضمير المجرور مبنى على الكسر مجرور محلا مضاف اليه للقول واعراب تعالى معلوم (لم يلد ولم يولد) مراد لفظه مجرور تقديرا بدل او عطف بيان للقول او مرفوع تقديرا خبر مبتدأ محذوف اى هو او منصوب تقديرا مفعول به لاعنى المقدر واما كونه مقول القول فقد عرفت مافيه واذا ريد المعنى فلم حرف جازم مبنى على السكون لامحل له ويلد فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحته هو راجع الى الله مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فلية لامحل لها من الاعراب ابتدائية والواو عاطفة ولم حرف جازم مبنى على السكون لامحل له ويولد فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظا وتحته هو راجع الى الله مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها عطف على جملة لم يلد (و) عاطفة (الثانية) مرفوعة لفظا مبتدأ (لما) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على جملة الاولى لم (نحو) معلوم (لما ينفع عمرى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فلما حرف جازم مبنى على السكون لامحل له وينفع فعل مضارع مجزوم به لفظا وعمرا مرفوع تقديرا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية والياء ضمير مجرور متصل مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه لعمر (و) عاطفة (الثالثة) مرفوعة لفظا

الحال مبنيا لهيئة المفعول معنى كما صرح به فى امثاله المولى حسن چلبى فى حاشية المطول او مجرور محلا صفة له بتقدير المتعلق معرفة اى الكائن لمن قال على ما جوزه المتأخرون واختاره المصنف فى الامتحان او مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف اى هو لمن قال ويجوز ان يكون صفة لقوله اذن تدخل الجنة بتقدير المتعلق معرفة واما جعله حالا منه كما قيل به فمحل تأمل فتأمل ٩ (قال) فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له وتحته هو راجع الى من مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها صلة للموصول او مجرور محلا صفة لمن الموصوف (اعلم انهم اختلفوا فى ان الموصول وحده هل يقبل اعرابا او مع الصلة فالجمهور على الاول بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول اذا كان معربا نحو ليقم ايهم فى الدار على ما فى مغنى اللبيب (اطيع الله تعالى) مراد لفظه منصوب تقديرا مفعول به لقال او مفعول مطلق له الاول للجمهور والثانى لابن الحاجب قال فى مغنى اللبيب والاول هو الصواب وقال الرضى والثانى وهم من رامه فليرجع اليه اعلم انه كثيرا ما يقال فى امثاله مقول القول وهو ملیح الا ان اكثر القائلين لا يعلم ما هو ٧ وهو قبيح وقد عرفت ما هو فلا تغفل عنه واذا اريد المعنى فاطيع فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لاطيع (النوع) مرفوع لفظا مبتدأ (الخامس) مرفوع لفظا صفة النوع (كلمات) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (تجزم) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته ضمير هى راجع الى الكلمات مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا صفة لكلمات او لامحل لها استينافية واما كونها خبر المبتدأ محذوف فضعيف كما مر وجهه (الفعل) منصوب لفظا

٩ لانه ليس بفاعل ولا مفعول الا اذا كان منصوبا باعنى المقدر « منه »

٧ اى لا يعلم ما المراد بالمفعول « منه »

لامحل له واحصل فعل مضارع منصوب لفظا بكى وتحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائيـة ولك ان تقول تعليلية والعلم منصوب لفظـا مفعول به لاحصل (و) عاطفة (الرابع) مرفوع لفظا مبتدأ (اذن) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لهـا عطف على احدهما (نحو) معلوم (قولك) القول مجرور لفظا مضاف اليه لنحو والكاف ضمير مجرور متصل مبنى على الفتح مجرور محلا مضاف اليه للقول (اذن تدخل الجنة) مراد لفظه مجرور تقديرا بدل الكل اوعطف بيان للقول اومرفوع تقديرا خبر مبتدأ محذوف اى هو اذن الخ اومنصوب تقديرا مفعول به لاعنى اقدر واما جعله مقول القول كما اشتهر فلامجال لان القول هنا ليس على معناه المصدرى بل بمعنى اسم المفعول وقدمر التفصيل فيه فاحفظه ولاتكن ممن ضاع الكلام لديه واذا اريد المعنى فاذن حرف ناصب مبنى على السكون لامحل له وتدخل فعل مضارع منصوب لفظا باذن وتحته انا في انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبنى على الفتح لامحل له وهو مع فاعله جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ولك ان تقول جوابية وقدمر في الفاعل قولان آخران فلاتغفلوا عنهما يا ايها الاخوان والجنة منصوبة لفظـا مفعول فيه اومفعول به لتدخل على الاختلاف بين الجمهور والجرمى والاول قول الجمهور رجحه المصنف والاكثرون (لمن) اللام حرف جر ومن اسم موصول اوموصوف مبنى على السكون مجرور محلا باللام والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته هو راجع الى القول مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهـو معه جملة فعلية اومركب منصوب محلا حال من القول والعامل فيه معنى التمثيل المستفاد من نحو فكانه قيل امثل قولك حال كونه لمن قال فيكون

مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة لان هى فى تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول به لاحب ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لاطيع واعراب تعالى معلوم (و) عاطفة (الثانى) مرفوع تقديرا مبتدأ (لن) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على الجملة السابقة (نحو) معلوم (لن يغفر الله تعالى للكافرين) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فلن حرف ناصب مبنى على السكون لا محل له ويغفر فعل مضارع منصوب لفظا بلن ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم واللام حرف جر متعلق بيغفر والكافرين مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح ليغفر ومفعوله الصريح محذوف اى لن يغفر الله للكافرين ذنوبهم كما صرح به بعض شراح الطريقة المحمدية فان المغفرة تتعدى الى المفعولين الى واحد بنفسها والى الآخر باللام على ما فى القاموس ومن شواهدها قوله تعالى و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن قال بزيادة اللام وتقدير المضاف اى لن يغفر الله تعالى ذنوب الكافرين فقد اضاع عمله هنا كما لا يخفى على اولى النهى (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا مبتدأ (كى) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على الجملة القريبة او على البعيدة (نحو) معلوم (احب طول العمر كى احصل العلم) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاحب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وطول منصوب لفظا مفعول به لاحب والعمر مجرور لفظا مضاف اليه للطول ومرفوع محلا او تقديرا فاعله وكى حرف ناصب مبنى على السكون

والباء حرف جر متعلق بممكنا ومكان مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول فيه له (و) عاطفة (لا شئ مشابها لله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف على المثال السابق واذا اريد المعنى فلا حرف مشبه بليس مبنى على السكون لا محل له وشئ مرفوع لفظا اسمه ومشابها مع فاعله المستتر منصوب لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية واللام حرف جر يجئ به للتقوية غير متعلق بشئ ولفظة الجلالة مجرورة به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به صريح لمشابها او متعلق بمشابها ولفظة الجلالة مجرورة لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له على ما صرح به الدماميني في تحفة الغريب (النوع) مرفوع لفظا مبتدأ (الرابع) مرفوع لفظا صفة النوع (حروف) مرفوعة لفظا خبره وهو مع جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (تنصب) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحته هي راجع الى الحروف مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو مع جملة فعلية مرفوعة محلا صفة لحروف (الفعل) منصوب لفظا مفعول به صريح لتنصب (المضارع) مشغول باعراب الحكاية او صفة للفعل (و) ابتدائية او عاطفة (هي) ضمير مرفوع منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (اربعة) مرفوعة لفظا خبره وهو مع جملة اسمية لا محل لها ابتدائية او معطوفة على جملة النوع الرابع حروف (الاول) مرفوع لفظا مبتدأ (ان) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو مع جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (نحو) معلوم (احب ان اطيع الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاحب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحته انا عبارة عن المتكلم مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو مع جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وان حرف ناصب مبني على السكون لا محل له واطيع فعل مضارع منصوب لفظا بان وتحته انا عبارة عن المتكلم

لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (النوع) مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (الثالث) مرفوع لفظا صفة النوع (حرفان) مرفوع لفظا بالالف خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (ترفعان) فعل مضارع مرفوع لفظا بالنون بعامل معنوى والالف ضمير مرفوع متصل مبنى على السكون مرفوع محلا فاعل ترفع وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا صفة لحرفان (الاسم) منصوب لفظا مفعول به لترفعان (و) عاطفة (تنصبان) فعل مضارع مرفوع لفظا بالنون بعامل معنوى والالف ضمير مرفوع متصل مبنى على السكون مرفوع محلا فاعل لتنصب وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا معطوفة على جملة ترفعان (الخبر) منصوب لفظا مفعول به لتنصبان (و) عاطفة او ابتدائية (هما) ضمير مرفوع منفصل مبنى على السكون مرفوع محلا مبتدأ (ما) مراد لفظه مرفوع تقديرا (و) عاطفة (لا) مراد لفظه مرفوع تقديرا عطف على ما هو معه خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على جملة النوع الثالث حرفان او ابتدائية واياك ان تجعل ٦ ما خبرا للمبتدأ على الانفراد حتى لاتكون على الانفراد (المشبهتان) اسم مفعول وتحته هما راجع الى ما ولا مبنى على السكون مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه مركب مرفوع لفظا صفة لما ولا (بليس) الباء حرف جر متعلق بالمشبهتان وليس مراد لفظه مجرور به تقديرا ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح لمشبهتان وقد عرفت جواز كون ليس بالجر مع الكسرة او الفتحة على الانصراف وغيره فى امثاله ولا تغفل (نحو) معلوم (ما الله تعالى متمكنا بامكان) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فما حرف مشبه بليس مبنى على السكون لامحل له ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا اسمه ومتمكنا مع فاعله مستتر منصوب لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية

٦ اى احذرك عن هذا لكيلا تكون على الانفراد فى قولك انلم يذهب احد الى ذلك فتأمل فانه دقيق « منه »

مجرور لفظا صفة الاستثناء (نحو) معلوم (المعصية مبعدة عن الجنة الا الطاعة مقربة منها)٢ مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالمعصية مرفوعة لفظا مبتدأ ومبعدة اسم فاعل وتحتها هي راجع الى المبتدأ مبني على الفتح مرفوع محلا فاعلها وهي معه مركبة مرفوعة لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية وعن حرف جر متعلق بمبعدة والجنة مجرورة لفظا بعن ومحل المجرور منصوب بمفعول به غير صريح لها والا حرف للاستثناء المنقطع مبني على السكون لا محل له والطاعة منصوبة لفظا اسمه ومقربة مع فاعلها المستتر مركبة مرفوعة لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ومنها ظرف لغو لمقربة والضمير المجرور راجع الى الجنة وما قيل او الجملة استدراكية مخالف للكتب المعتبرة اذ لم يذكر النحاة انقسام الجملة الى الاستدراك مع انه لو قلنا بها بناء على وجود الحرف الدال على الاستدراك في صدر الجملة للزم ان يقال في ان زيدا قائم انه جملة تحقيقية وفي كأن الحرام نار انه جملة تشبيهية وفي ليت العلم مرزوق لكل احد انه جملة تمنية وفي لعل الله تعالى غافر ذنبي انه جملة ترجية وغير ذلك هذا ما خطر للبال هناك والعلم عند الله تعالى (و) عاطفة (الثامن) مرفوع لفظا بعامل معنوي مبتدأ (لا) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (لنفي) ظرف مستقر مرفوع محلا صفة او خبر مبتدأ محذوف او منصوب محلا حال من لا على قول (الجنس) مجرور لفظا مضاف اليه لنفي ومنصوب محلا عند المصنف وتقديرا عند الجمهور مفعول به له (نحو) معلوم (لا فاعل شر فائز) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فلا لنفي الجنس مبني على السكون لا محل له وفاعل مبني على الفتح منصوب محلا اسمه وشر مجرور لفظا مضاف اليه لفاعل وفائز مع فاعله المستتر مركب مرفوع

٢ صلة القرب من والى واللام يقال قرب منه واليه وله فلا وجه لما قيل انه بمعنى الا « منه »

او اعتراضية (هذه) الهاء حرف تنبيه مبني على السكون لامحل له وذه اسم اشارة مبني على الكسر او على السكون على اختلاف فيه مرفوع محلا مبتدأ (الستة) مرفوعة لفظا صفة او عطف بيان او بدل من هذه ولايجوز كونها مرفوعة او منصوبة على القطع لما سبق من ان من خصائص اسم الاشارة ان لايقطع نعته كما صرح به الشمني والدماميني في شرحهما على مغني اللبيب فاحفظه يا ايها الحبيب فانه من النكرات التي لاتوجد في اكثر المعتبرات فلما يوجد من ينبه عليه لعدم اطلاعه عليه (تسمى) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديرا بعامل معنوى وتحته هي راجع الى المبتدأ مبني على الفتح مرفوع محلا نائب الفاعل وهو ومعه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو ومعه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية او اعتراضية * وجعل بعض اولى الافهام هذه الجملة في هذا المقام معطوفة على ماقبلها بحسب المعنى قائلا ان بعض الافاضل صرح بعد خروج الواو عن العطف ولايخفى انه مخالف للمشهور ولما عليه الجمهور كما يظهر من الكتب المعتبرة (الحروف) منصوبة لفظا مفعول ثان لتسمى (المشبهة بالفعل) مشغولة باعراب الحكاية (و) عاطفة (السابع) مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (الا) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو ومعه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (في) حرف جر (الاستثناء) مجرور به لفظا والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته هو راجع الى الا مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو ومعه جملة فعلية او مركب مرفوع محلا صفة الا ومن قال انه لايكون الا مفردا بتقدير المتعلق معرفة لان الجملة والنكرة لاتقع صفة للمعرفة فلم يعلم جواز ابقاء العلمية وازالتها ٩ في كلمة اريد بها لفظها كما مر التفصيل عن الدماميني * ولا يبعد كونه مرفوعا خبر مبتدأ محذوف اى هو في الاستثناء او منصوبا حالا من الاعلى قول من قال يكون الخبر ذا حال (المنقطع) مع فاعله المستتر مركب

٩ بان يراد بالا مايسمى به « منه »

لامحل له وفاز فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له والجاهل مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها من الاعراب ابتدائية ولكن حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضى اسما منصوبا وخبرا مرفوعا مبنى على الفتح لامحل له والعالم منصوب لفظا اسمه وفائز اسم فاعل وتحته هو راجع الى العالم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهومعه مركب مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (الخامس) مرفوع لفظا مبتدأ (ليت) مراد لفظه مرفوع تقديرا ولفظا خبره وهومعه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (ليت العلم مرزوق لكل احد) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فليت حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضى اسما منصوبا وخبرا مرفوعا مبنى على الفتح لامحل له والعلم منصوب لفظا اسمه ومرزوق اسم مفعول وتحته هو راجع الى العلم مبنى على الفتح مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية واللام حرف جر متعلق برزوق وكل مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له واحد مجرور لفظا مضاف اليه لكل (و) عاطفة (السادس) مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (لعل) مراد لفظه مرفوع تقديرا ولفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (لعل الله تعالى غافر ذنبي) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فلعل حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضى اسما منصوبا وخبرا مرفوعا مبنى على الفتح لامحل له ولفظة الجلالة منصوبة لفظا اسمه واعراب تعالى معلوم وغافر مع فاعله مركب مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية وذنب مجرور تقديرا او مبنى على الكسر مجرور محلا مضاف اليه لغافر والياء ضمير مجرور متصل مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه لذنب (و) ابتدائية

مجرور لفظا مضاف اليه لكل (و) عاطفه (الثانى) مرفوع تقديرا مبتدأ (ان) مراد لفظه مرفوع تقديرا اولفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على جملة الاول ان (نحو) معلوم (اعتقد ان الله تعالى قادر على كل شئ) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاعتقد فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضى اسما منصوبا وخبرا مرفوعا مبنى على الفتح لامحل له ولفظة الجلالة منصوبة لفظا اسمه وقادر اسم فاعل وتحته هو راجع الى الله مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه مركب مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها صلة لان وهى فى تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول به لاعتقد وعلى حرف جر متعلق بقادر وكل مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لقادر وشئ مجرور لفظا مضاف اليه لكل (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا مبتدأ (كائن) مراد لفظه مرفوع تقديرا اولفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على الجملة القريبة اوعلى البعيدة (نحو) معلوم (كائن الحرام نار) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فكائن حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضى اسما منصوبا وخبرا مرفوعا مبنى على الفتح لامحل له والحرام منصوب لفظا اسمه ونار مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (الرابع) مرفوع لفظا مبتدأ (لكن) مراد لفظه مرفوع تقديرا اولفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (ما فاز الجاهل لكن العالم فائز) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاحرف نفى مبنى على السكون

مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا صفة الحروف او لا محل لها استينافية (الاسم) منصوب لفظا مفعول به لتنصب (و) عاطفة (ترفع) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وفاعله تحته هى راجع الى الحروف ايضا وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا اولا محل لها عطف على جملة تنصب (الخبر) منصوب لفظا مفعول به لترفع (و) ابتدائية او عاطفة (هى) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (ثمانية) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية او معطوفة على جملة النوع الثانى حروف (الاول) مرفوع لفظا مبتدأ (ان) مراد لفظه مرفوع تقديرا او مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (نحو) معلوم (ان الله تعالى عالم كل شئ) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فان حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضى اسما منصوبا وخبرا مرفوعا مبنى على الفتح لا محل له ولفظة الجلالة منصوبة لفظا اسمه وعالم اسم فاعل وتحته هو راجع الى الله مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه مركب مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها استينافية (ثم انما قلنا العالم مع فاعله مركب مرفوع لفظا على خلاف ما اشتهر فى السنة ابناء الزمان غفلة منهم عن تحقيق البيان لان الصفات مع فواعلها معربة والمجموع انما يكون مركبا الا انه اجرى اعراب المجموع على الجزء الاول لاشتغال الجزء الثانى باعراب اقتضاء الجزء الاول صرح به المحققون منهم التفتازانى والشريف الجرجانى والفاضل العصام والمصنف وللفاضل العصام هنا تحقيق وتدقيق من رامه فليراجع الى الاطول له فظهر ان ما اشتهر عن المعربين من ان العالم مثلا خبر بلا ضم الفاعل مسامحة بيقين وكل مجرور لفظا مضاف اليه للعالم وشئ

اى الكائن فى لغة الخ ان ابقى لعل على علميته او بتقديره نكرة ان ازيلت العلمية عنه كما فى زيدنا صرح به المولى الدمامينى فى شرح مغنى اللبيب وبهذا ظهر وجه الروايتين ٩ فى قول ابن الحاجب والعلم الموصوف بابن مضاف جر المضاف ونصبه الاول على تنكير ابن والثانى على علميته وظهر ايضا وجه حكم المصنف فى شرح اللب فى قوله او لفظ كل مضاف يكون مضاف اليه وصفا لكل فاحفظه فان بعض الناظرين متحيرون فى حكمه وفى فهم مرامه وقد كنت مستفسرا عنه لبعض اولى الافهام ولم يظهر جواب شاف عند الكلام ثم ظفرت بالمرام بعون الله الملك العلام فى شرح مغنى اللبيب المسمى بتحفة الغريب واما كونه حالا من لعل فمحتاج الى التأويل على قول الجمهور (عقيل) مجرور لفظا مضاف اليه للغة (نحو) معلوم (لعل الله تعالى يغفر ذنبى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فلعل حرف جر غير متعلق بشئ ولفظة الجلالة مجرور به لفظا ومحل المجرور مرفوع مبتدأ و يغفر فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته هو راجع الى الله مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو مع جملة فعليه مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو مع جملة اسمية لا محل لها ابتدائية وذنب منصوب تقديرا عند المصنف او مبنى على الكسر منصوب محلا عند الامام المطرزى مفعول به ليغفر والضمير المجرور مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه لذنب هذا وماقاله بعض الشارحين من ان لعل متعلق بيغفر فلعل الله تعالى يغفر له لانه وقع فى الاساءة بالغفلة عن كلام المصنف فى الاظهار بعدم المطالعة (النوع) مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (الثانى) مرفوع تقديرا صفة النوع (حروف) مرفوعة لفظا خبره وهو مع جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (تنصب) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته هى راجع الى الحروف

٩ يعنى وقع فى بعض النسخ والعلم الموصوف بابن مضافا وفى بعضها والعلم الموصوف بابن مضاف « منه »

ماض مبنى على الفتح لامحل له والناس مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جواب للولا (و) عاطفة (التاسع عشر) مثل ماسبق مبتدأ (كى) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (كيمه عصيت) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فكى حرف جر بمعنى لام التعليل متعلق بعصيت ومه اسم استفهام مبنى على الفتح فمحله القريب مجرور بكى ومحله البعيد منصوب مفعول له لعصيت قدم عليه وجوبا فى هذا المقام لان للاستفهام صدر الكلام هكذا افاده شيخى وولى نعمتى ومن الناس من يقول ان مه مبنى على السكون تقديرا واقول قولهم فى نحو ضربوا انه مبنى على الضم وفى نحو ضربت انه مبنى على السكون يؤيد ماقال الشيخ والا لقالوا انه مبنى على الفتح تقديرا فى الصورتين هذا ماعندى وكنه كل شئ عند الملك البارى والهاء فى آخر مه هاء السكت مبنى على السكون لامحل له وعصى فعل ماض مبنى على السكون لامحل له والتاء ضمير مرفوع متصل مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية (و) عاطفة (العشرون) مرفوع لفظا بالواو بعامل معنوى مبتدأ (لعل) مراد لفظه مرفوع تقديرا او لفظا كما مر الاشارة اليه فلا تغفل خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (فى) حرف جر متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ والخبر (لغة) مجرورة به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول فيه لتلك النسبة كما صرح به المولى شهاب الدين فى حاشية انوار التنزيل فى امثاله او هو متعلق بجر المفهوم من السباق او الجار مع المجرور وظرف مستقر مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف اى هو اعنى به كونه جارا فى لغة الخ كما صرح به المولى العصام فى حاشية انوار التنزيل عند الكلام على قول الملك الجليل * * ان الدين عند الله الاسلام * اوصفة للعل بتقدير المتعلق معرفة

بشئ عند الجمهور والعامل مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مستثنى من العالمون والباء حرف جر متعلق بالعامل والعلم مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له والضمير المجرور مبنى على الكسر مجرور محلا مضاف اليه للعلم (و) عاطفة (السابع عشر) مثل ماسبق مبتدأ (عدا) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (هلك العاملون عدا المخلص) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فهلك فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له والعاملون مرفوع لفظا بالواو فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وعدا حرف جر غير متعلق بشئ عند الجمهور والمخلص مجرور به لفظا ومحل المجرور نصب مستثنى من العاملون (و) عاطفة (الثامن عشر) مثل ماسبق مبتدأ (لولا) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (لولاك يارحمة الله لهلك الناس) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فلولا حرف جر غير متعلق بشئ والكاف ضمير مجرور متصل مبنى على الفتح فمحله القريب مجرور بلولا ومحله البعيد مرفوع مبتدأ وخبره محذوف وجوبا اى موجود وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية ويا حرف نداء مبنى على السكون لامحل له والرحمة منصوبة لفظا مفعول به لفعل محذوف وجوبا اى ادعو الرحمة وادعو فعل مضارع مرفوع تقديرا بعامل معنوى وتحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها اعتراضية على مذهب سيبويه واليه ذهب المصنف * وقال المبرد انتصاب الرحمة بحرف النداء لسده مسد الفعل * وقال ابو على هو بحرف النداء لكونه من اسماء الافعال ولفظة الجلالة مجرورة لفظا مضاف اليها للرحمة واللام جوابية للولا مبنى على الفتح لامحل له وهلك فعل

ابتدائية ومن حرف جر متعلق بثبت وكل مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له والذنب مجرور لفظا مضاف اليه للكل وفعل فعل ماض مبني على السكون لا محل له وتو ضمير مرفوع متصل مبني على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مجرورة محلا صفة للذنب واما كونها منصوبة على انها حال منه وان لم يكن مانع من جهة العربية الا ان سلاسة المعنى تمنعه فتأمل والهاء ضمير منصوب متصل مبني على الضم منصوب محلا مفعول به لفعلت ومذ حرف جر متعلق بفعلته لا بثبت كما توهمه بعض المعربين ويوم مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له والبلوغ مجرور لفظا مضاف اليه لليوم (و) عاطفة (الخامس عشر) مثل ما سبق مبتدأ (منذ) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما هذا على قصد الحكاية في منذ واما اذا لم تقصد فمنذ مرفوع لفظا اما بالتنوين او بغيره كما مر التفصيل عن الرضي في رب فاحفظه فانه مما نفاه بعض المعربين لعدم اطلاعه على كلام المحققين (نحو) معلوم (يجب الصلوة منذ يوم البلوغ) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فيجب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي والصلوة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية ومنذ حرف جر متعلق بيجب ويوم مجرور به لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح له والبلوغ مجرور به لفظا مضاف اليه لليوم (و) عاطفة (السادس عشر) مثل ما سبق مبتدأ (خلا) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (هلك العالمون خلا العامل بعلمه) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فهلك فعل ماض مبني على الفتح لا محل له والعالمون مرفوع لفظا بالواو فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وخلا حرف جر غير متعلق

عطف على احدهما (القسم) مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه للتاء (نحو) معلوم (تالله لافعلن الفرائض) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد معناه فالتاء حرف جر متعلق باقسم المقدر ولفظة الجلالة مجرورة به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له واللام جوابية للقسم مبني على الفتح لامحل له وافعلن فعل مضارع مبني على الفتح مرفوع محلا بالعامل المعنوى او معرب مرفوع تقديرا به وتحته انا عبارة عن المتكلم مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جواب القسم والنون حرف تأكيد مبني على الفتح لامحل له والفرائض منصوبة لفظا مفعول به صريح لافعلن (و) عاطفة (الثالث عشر) تركيب تعدادي والجزآن مبنيان على الفتح مرفوع محلا مبتدأ وقس عليه ماسيأتي من الاخوات (حاشا) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (هلك الناس حاشا العالم) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد معناه فهلك فعل ماض مبني على الفتح لامحل له والناس مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية وحاشا حرف جر غير متعلق بشئ عند الجمهور ومنهم المصنف والعالم مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مستثنى من الناس واما عند البعض فهو متعلق بهلك والعالم مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لهلك (و) عاطفة (الرابع عشر) مثل ماسبق مبتدأ (مذ) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (تبت من كل ذنب فعلته مذ يوم البلوغ) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فتب فعل ماض مبني على السكون لامحل له وتو ضمير مرفوع متصل مبني على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها

عبدالله وبهذا ظهر التعجب من قول من قال والتعجب كل العجب من بعض المعربين حيث جعل رب متعلقا بفعل مقدر لانه لم يطلع على قول الجمهور وصدق فى حقه حفظت شيئا وغاب عنك اشياء وقال الاخفش من البصرية والكل من الكوفية ان كلمة رب ليست حرف جر بل اسم مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل فى اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واختاره الرضى والفاضل العصام فرب حينئذ اما مرفوع ابدا على انه مبتدأ لاخبر له على ماحققه الرضى واما معرب على حسب العوامل على ما دققه الفاضل العصام ففى رب رجل لقيت منصوب بلقيت وفى رب رجل لقيته مرفوع مبتدأ ومابعده خبره (و) عاطفة (الحادى عشر) تركيب تعدادى الجزء الاول مبنى على السكون والجزء الثانى مبنى على الفتح مرفوع محلا بعامل معنوى مبتدأ (واو) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (القسم) مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه للواو (نحو) معلوم (والله لافعل الكبائر) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فالواو حرف جر متعلق باقسم المقدر ولفظة الجلالة مجرورة به لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح له وهو فعل مضارع مرفوع لفظا بالعامل المعنوى وتحته ضمير انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ولاحرف نفى دخلت على جواب القسم مبنى على السكون لامحل له وافعل فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها جوابية والكبائر منصوبة لفظا مفعول به صريح لافعل (و) عاطفة (الثانى عشر) مثل الحادى عشر مبتدأ (تاء) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها

ان اولته باللفظ او بلا تنوين ان اولته باللفظة فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف على مافى الرضى فاحفظه فانه من الحور المقصورات ومن الفوائد التى لم يوجد فى المتداولات حتى انكره بعض من تصدى لاعراب هذا الكتاب والعناية من الملك الوهاب (نحو) معلوم (رب تال يلعنه القرآن) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد معناه فرب حرف جر غير متعلق بشئ عند الرمانى وابن طاهر وصوب قولهما ابن هشام فى مغنى اللبيب واليه ذهب المصنف وتال مجرور تقديرا ومحل المجرور ورمرفوع مبتدأ وخبره محذوف اى لقيته اومنصوب مفعول به لفعل مقدر مؤخر اى لقيت والجملة الاسمية او لفعلية لامحل لها ابتدائية (وانما ارتكبنا حذف الخبر فى الصورة الاولى ولم نجعل قوله يلعنه القرآن خبرا لان مجرور رب يلزم ان يكون موصوفا على الافصح ولان فعله يلزم ان يكون ماضيا على ماهو المشهور وارتضاه الرضى والمصنف الان فى شرح لب اللباب للسيد عبدالله جواز استقبال فعله كقوله *فان اهلك فرب فتى * سيبكى على مذهب رخص البنان * وجملة يلعنه القرآن صفة تال وقد ابدع هنا بعض المتصدين لاعراب هذا الكتاب اعرابا لم يخطر بخاطر الانسان ولم تسمعه الآذان من ان مجرور رب منصوب محلا بفعل مقدم مقدر يفسره الفعل المقدر اى لقيت رب تال يلعنه القرآن لقيته وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان لرب صدر الكلام فلا يتقدم عليه الكلام واما ثانيا فلان المفسر بالكسر نائب مناب المفسر بالفتح فكما انهما لا يجتمعان فكذلك لا يحذفان على مانص عليه ابن هشام فى مغنى اللبيب واما ثالثا فلان كون المحذوف مفسرا للمحذوف مما لامعنى له فى افادة المرام كما لايخفى على اولى الافهام واما على قول الجمهور من البصرية فرب متعلق بالفعل المقدر اى لقيت مثلا وفيه ابحاث واجوبة من اراد فليرجع الى الرضى والسيد

ومحل المجرور منصوب خبر للیس والضمیر المجرور مبنی علی الکسر مجرور محلا مضاف الیه للمثل والشیء مرفوع لفظا اسم لیس وهو معهما جملة فعلیة لامحل لها ابتدائیة وقال بعض النحاة ان الکاف لیس بصلة ثم اختلفوا فقال بعضهم الزائد کلمة مثل کما زیدت فی قوله تعالی * فان آمنوا بمثل ما آمنتم به * وانما زیدت ههنا لتفصل الکاف من الضمیر اذ الکاف لایدخل علی الضمیر وردبان زیادة الاسم لم تثبت واجیب عنه بان قراءة ابن عباس فی هذه الآیة بترک المثل تقوی قول من قال بزیادة الاسم بل شاهدة حقة لاکلام فی قبولها کما فی تحفة الغریب (وقال بعضهم لازائد منهما ثم اختلفوا فقال بعضهم المثل بمعنی الذات وقیل بمعنی الصفة وقیل الکاف اسم مؤکد بمعنی المثل وقیل الکلام مبنی علی الکنایة مثل مثلك لایبخل وفی الاخیر کلام ان اردت تحقیق المرام فعلیك بالمراجعة الی حاشیة المطول للمولی حسن چلبی (و) عاطفة (الثامن) مرفوع لفظا بعامل معنوی مبتدأ (حتی) مراد لفظه مرفوع تقدیرا خبره وهو معه جملة اسمیة لامحل لها عطف علی احدهما (نحو) معلوم (اعبدالله تعالی حتی الموت) مراد لفظه مجرور تقدیرا مضاف الیه لنحو واذا اریدمعناه فاعبد فعل مضارع مرفوع لفظا بالعامل المعنوی وتحته انا عبارة عن المتکلم مبنی علی الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلیة لامحل لها ابتدائیة ویجوز ان یکون اعبد امرا حاضرا ولفظة الجلالة منصوبه لفظا مفعول به لاعبد واعراب تعالی معلوم وحتی حرف جر متعلق باعبد والموت مجرور به لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به غیر صریح له (و) عاطفة (العاشر) مرفوع لفظا بالعامل المعنوی مبتدأ (رب) مراد لفظه مرفوع تقدیرا خبره وهو معه جملة اسمیة لامحل لها عطف علی احدهما هذا علی تقدیر الحکایة فی رب وهی الاکثر فیه وفی امثاله ویجوز ان یکون رب مرفوعا لفظا بالتنوین

ومطيع مرفوع لفظا مبتدأ وفى الجنة خبره على رأى وقد ذكره المصنف فى الاظهار او مرفوع محلا مبتدأ ومطيع مرفوع تقديرا بعامل معنوى ان كان اصله مضارعا او مبنى على الفتح تقديرا لامحل له ان كان ماضيا وتحته هو راجع الى الموصول مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها صلة الموصول وفى الجنة خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية وتحقيقه انه لما كان اسم الموصول فى صورة الحرف وكان اعرابه محليا اتى الضمة على مطيع لبيان ذلك الاعراب ولما اوثيت عليه لاجل ذلك البيان كان مشغولا بها وتعذر اتيان الاعراب او البناء عليه فكان تقديرياهذا على رأى آخر وقد ذكره المصنف فى تعليقاته على الامتحان ولله در المصنف حيث بين القول الاول فى الاظهار للمبتدئين الضعفاء وبين القول الثانى فى الامتحان للطلبة الازكياء فاحفظه فان كثيرا من الناس عنه غافلون وبعضهم كانوا يخطؤن (و) عاطفة (الثامن) مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (الكاف) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (قوله) القول مجرور لفظا مضاف اليه لنحو والضمير المجرور مبنى على الكسر مجرور محلا مضاف اليه للقول (تعالى) اعرابه معلوم (ليس كمثله شئ) مراد لفظه مجرور تقديرا بدل الكل من القول او عطف بيان له او مرفوع تقديرا خبر مبتدأ محذوف اى هو او منصوب تقديرا باعنى المقدر والجملة الاسمية او الفعلية لامحل لها ابتدائية ولا يجوز ان يقال انه منصوب تقديرا مقول القول كما يفعله بعض القاصرين من المتعلمين والمعلمين لان المصدر هنا ليس على معناه بل بمعنى المفعول لعدم صحة المعنى اذ المعنى المصدرى لا يصح ان يكون مثالا قطعا كذا قاله شيخى عن شيخه واذا اريد معناه فليس فعل ماض من الافعال الناقصة مبنى على الفتح لامحل له والكاف حرف جر صلة[٢] غير متعلق بشئ عند الجمهور ومنهم المصنف والمثل مجرور به لفظا

[٢] اى زائد قال ابن هشام والاولى ان يعبر عن الزائد بالصلة فى القرآن

« منه »

بعامل معنوى مبتدأ (اللام) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (انا عبيد لله) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فانا مخففة من ان المشددة ونا ضمير منصوب متصل مبنى على السكون منصوب محلا اسم ان وعبيد على وزن كريم مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها ابتدائية واللام حرف جر ولفظة الجلالة مجرورة لفظا والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته ضمير هى او هم راجع الى العبيد مبنى على الفتح او على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع محلا صفة لعبيد او تحته ضمير نحن عبارة عن المتكلم مبنى على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع محلا خبر بعد الخبر لان ويجوز ان يكون اللام متعلقا بالعبيد لفهم معنى المخلوق منه وانا ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ وعبيد على صيغة التصغير مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية ولله حينئذ اما ظرف مستقر صفة لعبيد او خبر بعد الخبر للمبتدأ واما ظرف لغو لعبيد (و) عاطفة (السابع) مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (فى) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (المطيع فى الجنة) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فاللام حرف تعريف مبنى على السكون لامحل له ومطيع مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ وفى حرف جر والجنة مجرور به لفظا والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته ضمير هو راجع الى المبتدأ مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية هذا على رأى بعض النحاة واما على رأى اكثرهم فاللام اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون لامحل له لكونه فى صورة الحرف

ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح لتبت وذنب مجرور لفظا مضاف اليه لكل (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (الى) مراد لفظه مرفوع تقديرا او محلا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على الجملة القريبة او على البعيدة وقس عليها ما يجئ من المعطوفات (نحو) معلوم (تبت الى الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فتب فعل ماض مبنى على السكون لا محل له وتو ضمير مرفوع متصل مبنى على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والى حرف جر متعلق بتبت ولفظة الجلالة مجرورة لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح لتبت وتعالى مراعى اعرابه (و) عاطفة (الرابع) مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (عن) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (كففت عن الحرام) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فكففت فعل ماض مجهول مبنى على السكون لا محل له وتو ضمير مرفوع متصل مبنى على الضم مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وعن حرف جر متعلق بكففت والحرام مجرور به لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح له (و) عاطفة (الخامس) مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (على) مراد لفظه مرفوع تقديرا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (يجب التوبة على كل مذنب) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فيجب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى والتوبة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وعلى حرف جر متعلق بيجب وكل مجرور به لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح له ومذنب مجرور لفظا مضاف اليه لكل (و) عاطفة (السادس) مرفوع لفظا

كلمة كق فانه يكمل بتضعيف مجالس حركته فتقول فى التسمية بتاء المتكلم تو وفى التسمية بتاء المخاطب تاء بالف ممدودة على قلب الالف الثانية همزة كما فى حمراء وفى التسمية بتاء المخاطبة تى انتهى فاحفظه ولاتغفل عن امثاله فانه مما لم يذكر فى اكثر الكتب والباء حرف جر متعلق بآمن ولفظة الجلالة مجرورة به لفظا والمجرور منصوب محلا عند المصنف وتقديرا عند جمهور النحاة مفعول به غير صريح لآمنت وتعالى قدم اعرابه (و) عاطفة (به لابعثن) مرادلفظه مجرور تقديرا اومحلا عطف على لفظ آمنت بالله تعالى واذا اريد المعنى فالباء حرف جر متعلق باقسم المقدر والضمير مجرور متصل مبنى على الكسر فمحله القريب مجرور بالباء ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح لاقسم المقدر وهو فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية واللام جواب للقسم مبنى على الفتح لامحل له وابعثن فعل مضارع مجهول مبنى على الفتح مرفوع محلا بعامل معنوى عند الجمهور وقيل معرب اعرابه تقديرى على مافى تحفة الغريب للدمامينى وتحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب الفاعل له وهو معه جملة فعلية لامحل لها جوابية والنون حرف جئ به لتأكيد الفعل مبنى على الفتح لامحل لها (و) عاطفة (الثانى) مرفوع تقديرا بعامل معنوى مبتدأ (من) مرادلفظه مرفوع تقديرا اومحلا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل له عطف على جملة الاول الباء (نحو) اعرابه معلوم (تبت من كل ذنب) مرادلفظه مجرور تقديرا اومحلا مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فتب فعل ماض مبنى على السكون لامحل له وتو ضمير مرفوع متصل مبنى على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية ومن حرف جر متعلق بتبت وكل مجرور لفظا

مبتدأ محذوف اى هو نحو وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية او اعتراضية او منصوب لفظا مفعول به لاعنى المقدر وجملة ايضا ابتدائية او اعتراضية او مفعول مطلق لفعل مقدر اى امثالها نحو وجملته كذلك ابتدائية او اعتراضية وهذه الوجوه الثلثة سائغة وفيما بين المحصلين شايعة (وقيل نحو مبتدأ مضاف الى مابعده وخبره محذوف اى مثال الباء وردبانه يلزم التكرار فى اداة التشبيه والجواب عنه اما اولافلانه لامانع من التكرار بل هو اشارة الى كثرة الامثلة كما صرح به المولى الشهير بابن كمال الوزير واما ثانيا فلانا نجعل نحو آمنت آه من الكناية عن المضاف اليه كما فى مثلك لايبخل فلانكرار حينئذ خذ هذا وكن من الشاكرين فان بعض الناظرين كانوا من القاصرين (وقيل نحو منصوب على اسقاط الجار اى فى نحو ورده الدماميني فى تحفة الغريب بان اسقاط الجار ليس بمقيس فى مثل هذا الموضع (آمنت بالله تعالى) مراد لفظه مجرورا تقديرا عند المصنف ومحلا عند ابن الحاجب وقس عليه امثاله مضاف اليه نحو (ثم انه وامثاله من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء فلايرد ان جملة آمنت بالله تعالى ليس مثل الباء واذا اريد معناه فامن فعل ماض مبنى على السكون لامحل له وتو ضمير مرفوع متصل مبنى على الضم او الضمير مرفوع متصل مبنى على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية (ثم ان التعبير عن فاعل آمن بتو باسمه الخاص و بالضمير باسمه العام وان اردت تحقيق هذا فاستمع لما يتلى عليك قال فى مغنى اللبيب اعلم ان اللفظ المعبر عنه اذا كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك فيقال فى المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولايقال ت فاعل كما بلغنى عن بعض المعلمين اذلايكون اسم هكذا وقال فى شرحه تحفة الغريب قد صرح النحاة ان الحرف الواحد المتحرك اذا سمى به ولم يكن بعض

وان لم يرتضه نور الدين فى شرح المسالك مبنى على السكون لامحل له وتحته ضميران فى انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبنى على الفتح لامحل له اوضمير انت او التاء مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله على الاختلاف الذى ذكر فى اعلم اومرفوع محلا مبتدأ وفاعله ساد مسد الخبر اومنصوب محلا مفعول مطلق لانته المقدر والجملة الفعلية على هذا جواب شرط محذوف اواستينافية ولايحسن العطف هنا كما لايخفى على اهل النهى (تسمى) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديرا بعامل معنوى وتحته ضمير هى راجع الى الحروف مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب الفاعل له وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا صفة بعد صفة لحروف اومنصوبة محلا حال من فاعل تجر اولامحل لها استينافية (حروف) منصوبة لفظا مفعول ثان لتسمى (الجر) مشغول باعراب الحكاية على ما اختاره المصنف اومضاف اليه للحروف على ما اختاره بعضهم وقس عليه امثاله (و) عاطفة (حروف) منصوبة لفظا عطف على الحروف (الاضافة) مشغول باعراب الحكاية اومضاف اليها للحروف (و) للابتداء اوللعطف (هى) ضمير بارز مرفوع منفصل مبنى على الفتح عند البصريين وعلى الكسر عند الكوفيين والياء للاشباع عندهم مرفوع محلا مبتدأ (عشرون) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها استينافية اومعطوفة على جملة النوع الاول الخ وفى الشرح اواعتراضية وردبان وقوع الاعتراض فى آخر الكلام قول ضعيف كما صرح به المولى حسن چلبى فى حاشية المطول فلا ينبغى حمل قول المصنف عليه وفيه ان المصنف ممن اجازه فلا ضرر فى الحمل (الاول) مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (الباء) مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (نحو) مرفوع لفظا خبر

صفة النوع (حروف) مرفوعة لفظا خبر المبتدأ وهو مع جملة اسمية لا محل لها استينافية (تجر) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى او بالتاء وتحته ضمير هى راجع الى الحروف مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو مع جملة فعلية مرفوعة محلا صفة الحروف اولا محل لها استينافية وما قيل من انها مرفوعة المحل خبر مبتدأ محذوف اى هى تجر فضعيف كما مر وجهه (اسما) منصوب لفظا مفعول به لتجر (واحدا) منصوب لفظا صفة للاسم (فقط) الفاء جوابية لشرط محذوف اى زائدة لازمة او عاطفة الاول قول الجمهور والثانى قول ابن هشام والثالث قول ابن سيدة واختاره المولى الشهير بابن كمال الوزير والدماميني فى شرح مغنى اللبيب فاحفظه ان كنت العاقل اللبيب وقط اسم من اسماء الافعال بمعنى يكفى مبنى على السكون لا محل له على القول المختار وتحته ضمير هو راجع الى الاسم الواحد مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو مع جملة فعلية مجزومة محلا او لا محل لها جوابية لشرط مقدر اى ان كان الامر كذلك او اذا كان الامر الخ او لا محل لها ابتدائية او مرفوعة محلا او لا محل لها عطف على جملة تجر على الاختلاف فيما بين النحاة جعل الله سبحانه سعيهم سبب النجاة واما على غير القول المختار فهو مبنى على السكون مرفوع محلا مبتدأ وفاعله المستتر سادمسد الخبر او منصوب محلا مفعول مطلق ليكفى المقدر والجملة الفعلية على هذا كالقول الاول فى الوجوه الثلثة او قط اسم بمعنى حسب مبنى على السكون مرفوع محلا مبتدأ وخبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف اى فحسبها الاسم الواحد او الاسم الواحد حسبها والجملة الاسمية على هذا التقدير كما سبق فى الوجوه الثلثة وقد صرح ابن هشام فى مغنى اللبيب ان تخالف الجملتين فى الفعلية والاسمية لا يمنع التعاطف او قط اسم فعل بمعنى انته كما ذكره سعد الدين وتبعه عصام الدين

مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الثانى وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على الجملة السابقة وقد عرفت جواز عطف الثانى المحذوف على الاول المحذوف وعطف معنوى على لفظى كما سبق فتذكر او اللفظى مرفوع لفظا خبر بعد الخبر لمبتدأ او بدل من الخبر٩ و المعنوى معطوف عليه بناء على ان الياء فيهما للنسب على ماصرح به الشمنى فى شرح مغنى اللبيب او اللفظى مرفوع لفظا مع ساقته خبر مبتدأ محذوف بتقدير الموصول٦ فى كل منهما اى هما شئ لفظى وشئ معنوى و العطف ليس الاصوريا لانه ليس لتشريك المعطوف عليه فى النسبة بل المجموع من حيث المجموع منسوب والمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه اعرب كل جزء دفعا للتحكم كذا فى شرح العصام او مجرور لفظا مع ساقته عطف بيان لضربين او بدل منه على البدل التفصيلى بناء على ان الياء فيهما للمصدرية على ماصرح به ايضا المولى المزبور فى كتابه المذكور واما نصبهما وان لم يساعده رسم الخط فعلى المفعول به لاعنى المقدر اى اعنى بهما لفظيا ومعنويا (فاللفظى) الفاء للتفصيل مبنى على الفتح لامحل له واللفظى مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (على قسمين) ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها تفصيلية (سماعى وقياسى) مثل اعراب لفظى ومعنوى (فالسماعى) الفاء للتفصيل والسماعى مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (تسعة) مرفوعة لفظا (و) عاطفة (اربعون) مرفوع لفظا بالواو عطف على تسعة والمجموع خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها تفصيلية (و) ابتدائية اوعاطفة (انواعه) مرفوع لفظا مبتدأ والضمير المجرور مبنى على الضم مجرور محلا مضاف اليه للانواع (خمسة) مرفوعة لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية اوعطف على جملة فالسماعى تسعة واربعون (النوع) مرفوع لفظا مبتدأ (الاول) مرفوع لفظا

٩ وهو على ضربين اعنى به الظرف المستقر «منه»

٦ والالم يفعا خبرين لمبتدأ لعدم تحمل الاسم المفرد ضمير التثنية الراجع الى المبتدأ المحذوف الذى هو هما على مافى الرضى «منه»

المولى الجامى فى موضع من شرحه على الكافية ورده المصنف فى الامتحان
بانالم نرمن ذهب اليه والجواب عنه ان عدم الرؤية لايدل على عدم
الذاهب والمثبت مقدم على النافى والحافظ حجة على من لم يحفظ مع
ان العلامة الثانى المحقق التفتازانى اشار الى الاختلاف فى شرح التلخيص
حيث قال لايقع الحال عن نكرة محضة ولاعن مبتدأ ولاعن خبر على
الاصح انتهى او خبر للمبتدأ المحذوف اى هو فى العامل او خبرا بعد الخبر
على الاحتمال الاول وعلى الثالث فهو اما صفة للباب الاول او حال
منه او خبر مبتدأ محذوف (و) للابتداء او للعطف (هو) ضمير مرفوع
منفصل مبنى على الفتح او على الضم على الاختلاف بين البصرية
والكوفية كما مر وجهه مرفوع محلا مبتدأ (على ضربين) ظرف
مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو مع جملة اسمية لامحل لها ابتدائية
او عطف على جملة الباب الاول فى العامل (اعلم انه قيل الواو هنا
للاستيناف لالابتداء لانه لم يوجد فى كلام العرب وزيد قائم بالواو
والاستيناف فى عرف النحاة الكلام الذى جاء على طريق السؤال المقدر
انتهى وفيه نظر اما اولا فلان معنى واو الابتداء عند النحاة ليس وقوعه
اول الكلام من غير ان يتقدم عليه شئ وانما معناه وقوعه اول كلام بعد
تقدم جملة مفيدة من غير ارتباط لها لفظا كما صرح به الفاضل الرومى
فى شرح القصيدة الخمرية * واما ثانيا فلانه لافرق بين واو الابتداء وبين
الاستيناف فى عرف النحاة كما يظهر من كلام بعض اهل اللغة والمفسرين
وابن هشام فى مغنى اللبيب * واما ثالثا فلان ماذكره من معنى الاستيناف
ليس معنى الاستيناف النحوى بل معنى الاستيناف المعانى والاستيناف
عند النحاة الكلام الذى وقع فى الابتداء سواء كان جوابا للسؤال مقدر
اولا بخلاف استيناف اهل المعانى فانه لابد وان يكون جوابا للسؤال المقدر
صرح به فى مغنى اللبيب (لفظى) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف
اى الاول وهو مع جملة اسمية لامحل لها استينافية (و) عاطفة (معنوى)

شجر الاراك من الاضافة اللامية تارة ومن البيانية تارة اخرى وهذا مما غفل عنه كثيرون من الناس انتهى (فى) حرف جر متعلق بابين (ثلثة) مجرورة لفظا بفى منصوبة محلا او تقديرا مفعول فيه له ويجرى فيه ماذكر فى على طريق من الاحتمالات فقس عليه ان فهمت هؤلاء الاحتمالات (ابواب) مجرورة لفظا مضاف اليه لثلاثة (الباب) مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (الاول) مرفوع لفظا صفة الباب (فى) حرف جر (العامل) مجرور لفظا بفى والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته ضمير هو المنتقل من متعلقه المحذوف راجع الى المبتدا مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعلا وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (الباب) مرفوع لفظا بعامل المعنوى مبتدأ (الثانى) مرفوع تقديرا صفة الباب (فى العمول) ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتدائية (الباب الثالث فى الاعراب) اعرابه مثل اعراب (الباب الاول فى العامل) سبق اعرابه وفيه احتمالات ذكرها بعض معربى هذا الكتاب الاول كون الباب خبر المبتدأ المحذوف اى ماسيذكر الباب الاول والثانى كونه مبتدأ وخبره محذوفا اى الباب الاول فى عامل ماسيذكر والثالث كونه منصوبا بالفعل المقدر اى اذكر الباب الاول فعلى الاولين يكون قوله فى العامل ظرفا مستقرا صفة للباب على رأى من جوز كون الظرف المستقر صفة للمعرفة بتقدير المتعلق معرفا باللام واختاره المصنف فى الامتحان اوحالا من المبتدأ او الخبر والعامل فى الحال على رأى الجمهور الفعل المفهوم من لام التعريف فكانه قيل عرفت الباب الاول فيكون الحال مبنيا لهيئة المفعول معنى على ماصرح به الفاضل العصام فى حاشيته على شرح التلخيص *وعند البعض النسبة بين المبتدأ والخبر فيكون الحال مبنيا لهيئة المبتدأ كما هو مذهب ابن مالك او لهيئة الخبر كما هو رأى البعض وقد ذهب اليه

والفاضل العصام فى الاطول والرضى فى شرح الكافية (واما ماقاله ابن هشام فى مغنى اللبيب من ان مايحتمل كونه حالا من الفاعل والمفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا فقد رده الدمامينى فى شرحه حيث قال نص العلماء على ان الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لايجعل لغير الاقرب الابدليل تقليلا للفصل فينبغى ان يكون هنا كذلك لان كونها للاقرب سالم من الفصل وكونها للابعد مستلزم له وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فيجاز وفيه نظر انتهى (الله) مجرور لفظا مضاف اليه للاذن ومرفوع محلا عند المصنف وتقديرا عند الجمهور فاعل له (تعالى) اعرابه سبق مفصلا (هذه) الهاء حرف تنبيه مبنى على السكون لامحل له وذه اسم اشارة مبنى على الكسر اوعلى السكون منصوب محلا مفعول به لابين (الثلثة) منصوبة لفظا صفة هذه عند المحققين كما فى الامالى لابن الحاجب وقيل عطف بيان وقيل بدل على الاختلاف فيما بينهم واما كونها مرفوعة بتقدير المبتدأ او منصوبة بتقدير اعنى كما هو المشهور عند الالسنة فليس بجائز صرح به بعض الكملة فى حواشى التسهيل كما نقله الشمنى والدمامينى فى شرح مغنى اللبيب لان من خصائص اسم الاشارة ان لايقطع وصفها بالرفع والنصب فاحفظه فانه من الغرائب يظن من لم يسمعه انه من العجايب (على) حرف جر مبنى على السكون لامحل له ومتعلق بابين (طريق) مجرور لفظا بعلى او تقديرا مفعول به غير صريح لابين او الجار مع المجرور ظرف مستقر منصوب محلا على انه مفعول مطلق لابين ان لم يجعل ماذكر مفعولا مطلقا كما مر او حال من هذه وماقيل او خبر مبتدأ محذوف اوحال من فاعل ابين او مفعوله فقد عرفت مافيه بلا نزاع لديه (الايجاز) مجرور لفظا مضاف اليه لطريق اضافة لامية عند المصنف وجمهور النحاة وبيانية عند البعض قال شهاب الدين اضافة الاعم الى الاخص لامية وذهب شارح الهادى الى انها بيانية ولذا تراهم يجعلون

مجازا اى ابين تبيينا كائنا لك لاكان لك والا يلزم كون المفعول المطلق ولو مجازا جملة وهو لايجوز فاحفظه حتى بالمرام تفوز لاعلى انه حال من هذا قدم عليها للزوم الفصل بين الحال وذى الحال بقوله باذن الله تعالى ولزوم الالتباس ايضا وهو لايجوز قطعا على ما صرح به الدمامينى فى تحفة الغريب ولايجوز جعله ايضا خبر مبتدأ محذوف اى المبين لك كما قيل به لما ذكر فى مغنى اللبيب من ان ارتكاب الحذف لغير مقتض مدخول مع ان فى هذا الحذف التباسا يكون لك متعلقا بابين ولذا صرح النحاة بامتناع حذف المبتدأ فى نحو جاءنى الذى هو فى الدار وبجوازه فى نحو جاءنى الذى هو اشد الناس للزوم الالتباس فى الاول وعدمه فى الثانى ومايقال من ان ك ضمير مجرور فقد عرفت انه خطأ (باذن) الباء حرف جر مبنى على الكسر لامحل له ولاتقل ان ب حرف جر كما قيل فانه خطأ لما مر ومتعلق بابين والاذن مجرور لفظا بالباء والمجرور منصوب محلا او تقديرا مفعول به غير صريح لابين او الجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته ضمير انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية او مركب منصوب محلا حال من فاعل ابين او منصوب محلا مفعول مطلق مجاز الابين على تقدير كونه مركبا خاصة لما مر ان لم يجعل لك مفعولا مطلقا اذ لايجوز تعدد المفعول المطلق النوعى بلا تبعية على ما فى حاشية القاضى لمولى الشهاب وقيل او مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف اى هو ملتبس باذن الله تعالى وقد عرفت مافيه او منصوب محلا حال من هذه قدم عليها وفيه ان القانون انه اذا جاء شئ واحد صالح لان يكون حالا من فاعل الفعل او مفعوله فان تقدم عليهما او توسط بينهما يجب كون الحال عن المتقدم وان تأخر عنهما يجب كونه عن المتأخر وههنا توسط الحال بين الفاعل والمفعول فيجب كون الحال من الفاعل نص عليه الدمامينى فى تحفة الغريب

محلا صفة لمائة كما ذكره بعض شارحي هذا الكتاب واما نصبها على الحالية من المائة وان لم يوجد من جهة القاعدة مانع الا انه بعيد من جهة المعنى كما لايخفى على اولى النهى (عاملا) منصوب لفظا مفعول ثان لتسمى (و) عاطفة (ثلاثون) مرفوع لفظا بالواو بالعامل المعنوى مبتدأ مخصص بصفة مقدرة اى منها (تسمى) هو مع نائب فاعله خبر المبتدأ والجملة الاسمية لامحل لها اومجرورة اومنصوبة محلا عطف على الجملة السابقة و يجوز ان يكون ثلثون معطوفا على ستون وجملة تسمى على جملة تسمى السابق كما مر تفصيله (معمولا) مثل عاملا (و) عاطفة (عشرة) مرفوعة لفظا بالعامل المعنوى مبتدأ مخصص بصفة مقدرة اى منها (تسمى) هو ايضا مع نائب فاعله خبر المبتدأ وهو مع جملة اسمية لامحل لها اومجرورة اومنصوبة محلا عطف على الجملة القريبة او على البعيدة على الاختلاف فيما بينهم (عملا) مثل معمولا (و) عاطفة (اعرابا) منصوب لفظا عطف على عملا عطف تفسير (فابين) الفاء جوابية لشرط محذوف مبنى على الفتح لامحل له وابين فعل مضارع مرفوع لفظا بالعامل المعنوى عند الجمهور او بالهمزة على قول الكسائى وفتحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعل ابين وهو مع جملة فعلية لامحل لها جوابية اومجزومة محلا جزائية اى اذا كان الامر كذلك اوان كان الامر كذلك فابين كما اشار اليه المولى على القارى فى شرح البردة المسمى بالزبدة والقصر على الاول فى مقام البيان لاهل العرفان من السهو اومن القصور كما لايخفى على اهل السطور (لك) اللام حرف جر متعلق بابين والكاف ضمير مجرور متصل مبنى على الفتح فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح لابين اومفعول له و يجوز كون الجار مع المجرور ظرفا مستقرا منصوب المحل على انه مفعول مطلق لابين

الجار متعلقا بلا لانفهام معنى الانتفاء منه او بلا يبتنى البدا لمفهوم من السياق او بالضمير المستتر فى الظرف المستقر الراجع الى المصدر فان تعلق الجار بالضمير الراجع الى المصدر وان منع الجمهور من البصريين الا ان المختار قول الفامى والدمامينى وابن السراج منهم وقول الكوفيين عند المتأخرين الا يرى تجويز المحققين ذلك فى شروح المفتاح رحمهم الملك الفتاح ولا يجوز ان يتعلق باسم لا الا على قول ابن مالك او البغداديين (مائة) بالجر لفظا مضاف اليه لمعرفة وبالنصب محلا عند المصنف وتقديرا عند الجمهور مفعولها فاحفظ هذا الاختلاف وقس عليه ما سيأتى من الامثال فانا سنقتصر على قول المصنف فان كثرة التكرار توجب الملال (شئ) مجرور لفظا مضاف اليه لمائة (ستون) مرفوع بالواو لفظا بعامل معنوى مبتدأ (منها) من حرف جر والهاء ضمير مجرور متصل مبنى على السكون مجرور محلا بمن والجار مع المجرور ظرف مستقر وضميره المنتقل من متعلقه المحذوف المستتر فيه هو راجع الى مبتدأ وهو مرفوع متصل مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع محلا صفة لستون ولا يجوز ان يكون حالا من المبتدأ بالتأويل على مذهب الجمهور او بلا تأويل عند ابن مالك والا لزم كون المبتدأ نكرة محضة ولو سلم كون الحال مخصصا ففيه مانع آخر وهو عدم تقدم الحال على ذى الحال النكرة وهو ليس بصحيح على قول صحيح صرح به سعد الدين التفتازانى فى شرح التلخيص ولا من فاعل تسمى للزوم المحذور الاول هنا مع عدم سلامة المعنى (تسمى) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديرا بالضمة بعامل معنوى عند الجمهور وبالتاء او بالياء عند الكسائى وتحته ضمير هى الراجع الى المبتدأ مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب فاعل لتسمى وهو معه جملة فعلية مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها استينافية او مجرورة

عن هذا التحقيق ساكتون وا كثر الناس عنه غافلون اذا عرفت ما قيل هنا فاستمع لما يتلى اعلم انه يجوز ان يقرأ انه بالكسر بجعل اعلم لمجرد التنبيه كهاء التنبيه كما فهم من بعض كلام اهل اللغة نبه عليه الفاضل العصام في حاشية الجامي قدس سره السامي واعلم ايضا ان ما فعلناه من جعل لكل خبرا لامذهب الاكثرين وعلى مذهب البغداديين يجوز ان يقدر الاخبر محذوف اى موجود ويتعلق لكل باسم لامع كونه مبنيا على الفتح وان لم يجوزه الجمهور * وقال ابن مالك اسم لامنصوب ترك تنوينه لكونه مشابها بالمضاف وخبره محذوف ولام لكل متعلق باسمه بلامانع واعلم ايضا انه يقول بعض المعربين لحرف جر وب حرف جر وهو خطأ لما ذكر في مغني اللبيب من ان اللفظ اذا كان على حرف واحد عبر عنه باسمه (طالب) مجرور لفظا مضاف اليه لكل (معرفة) مجرورة لفظا مضاف اليها للطالب (الاعراب) مجرور لفظا مضاف اليه لمعرفة ومنصوب تقديرا عند الجمهور ومحلا عند المصنف مفعول به لها صرح به المصنف في الاظهار ومع هذا غفل عنه اكثر الاخيار حتى من تصدى لحل مغلقات هذا الكتاب فلا تعجبوا ايها الاخوان والاحباب فان جبلة الانسان على النسيان ورفع القلم معلوم في الخطأ والنسيان * ولا يجوز ان ينون الطالب ويجعل المعرفة مفعولا به له عند المصنف لعدم اعتماد الصفة على شيء يجب اعتمادها عليه وتقدير الموصوف لا ينفعها عنده كما ذكره في الامتحان خلافا لابن الحاجب ومن تبعه (من) حرف جر مبني على السكون لامحل له (معرفة) مجرورة لفظا بمن والجار مع المجرور ظرف مستقر ومحله ضمير هو المستقل من متعلقه المحذوف راجع الى اسم لا وهو مرفوع متصل مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو مع جملة فعلية او مركب مرفوع محلا خبر بعد الخبر للا نص عليه الشريف في شرح المفتاح في امثاله او خبر مبتدأ محذوف اى هو يعني البدل منفي كأن من معرفة كما في حاشية المطول للمولى حسن چلبي ويجوز ان يكون

بينهما (واما ماقيل انه مخصوص بعطف المتعدد على المتعدد فممنوع نص عليه المولى الشهير بابن كمال الوزير فى شرح المفتاح هذا واما ماقاله بعض شراح هذا الكتاب من ان جملة اعلم مجزومة محلا جواب اما خطأ فاحش بلا ارتياب لان اما وان كان من حروف الشرط فليس بجازم (انه) بالفتح لوقوعها مع جملتها مفعولا لاعلم * ثم ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضى اسما منصوبا وخبرا مرفوعا مبنى على الفتح لامحل له هكذا ينبغى للمعرب ان يقول حين الاعراب كما نص عليه ابن هشام فى قواعد الاعراب فلا عبرة لمنع بعض ابناء الزمان فانه غافل عن هذا البيان والضمير منصوب متصل مبنى على الضم منصوب محلا اسم ان ويجوز ان يقال الهاء ضمير منصوب متصل الخ (لا) النفى الجنس مبنى على السكون لامحل له (بد) مبنى على الفتح منصوب محلا اسم لا (لكل) اللام حرف جر مبنى على الكسر لامحل له وكل مجرور به لفظا والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته ضمير هو المنتقل من متعلقه المحذوف راجع الى اسم لا وهو مرفوع متصل مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع محلا خبرا واسمه مع خبره جملة اسمية مرفوعة محلا خبران واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها صلة لان وهو فى تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول به قائمة مقام المفعولين لاعلم عند سيبويه وعند الاخفش مفعوله الاول ومفعوله الثانى محذوف اى موجود ومايقال ان اسم ان وخبره فى تأويل المفرد محمول على المسامحة ٣ لما ذكر فى مغنى اللبيب من ان الجملة السادسة من الجمل التى لامحل لها من الاعراب الجملة الواقعة صلة لاسم موصول او حرف موصول ٦ فالاول نحو جاءنى الذى قام ابوه والثانى نحو اعجبنى ان قمت انتهى و ٧ فاين الجملة التى لامحل لها من الاعراب ومايقال فى هذا الباب ان مع اسمه وخبره فى تأويل المفرد مسامحة ايضا والا لكان الشئ مأولا لنفسه وهو محال قطعا فاحفظه فان المعربين

٣ وان علم القائل ماهو الواقع والافغلط « منه »

٦ وفى شرح قواعد الاعراب للشيخ زاده لافرق بين الحرف الموصول والاسم الموصول فى احتياجهما الى الصلة وانما الفرق بينهما ان الاسم الموصول يحتاج الى العائد دون الحرف الموصول « منه »

والحرف الموصول على ماهو المشهور ثلثة ما وان المصدرية ان وان المفتوحة « منه »

٧ اى وان لم يكن ما يقال مسامحة ولم يقل كما قلنا فاين الجملة « منه »

ثم حذف المضاف اليه للظرف وبنى على الضم جبرا فصار بعد فاعلم ثم جئ بالواو فصار وبعد فاعلم وقيل غير مبنيا الى اما بقلب الهاء همزة اقرب مخرجهما وبتقديم الهمزة على الميم ثم ادغم وردبان تغير الاسم الى الحرف لم يوجد فى كلامهم وهذا الذى ذكرناه اذا قدر اما فى نظم الكلام واما اذا لم يقدر فيه فبعد ظرف لاعلم فقط بلا كلام واما كون الظرف على كلا الوجهين ظرفا فلما يفهم من السياق مثل اقول فغيره مناسب هنا لامكان اعمال العامل اللفظى كما لايخفى على اولى النهى

(فاعلم) الفاء جوابية لاما المقدرة او المتوهمة او زائدة جئ بها لتنزيل العامل منزلة الجزاء والمعمول منزلة الشرط كما نص عليه سيبويه فى قولهم زيدا حين اكرمك فاكرمه ان لم تقدر اما وقيل هى زائدة جئ بها لدفع توهم اضافة بعد الى مابعده وردبانه لايجوز اضافة هذا الظرف الى مابعده حتى يؤتى بالفاء لدفع التوهم (واعلم امر حاضر مبنى على السكون لامحل لها عند البصريين ومجزوم لفظا بلام مقدرة عند الكوفيين وتحته ضمير ان فى انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعل لاعلم والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبنى على الفتح لامحل له هذا عند البصريين باجمعهم وعند الفراء من الكوفيين ضمير الفاعل مجموع انت وعند الباقى منهم فهو التاء وحده وان حرف عماد مبنى على السكون لامحل له فعلى الاخيرين يكون ضمير الفاعل مبنيا على الفتح مرفوعا محلا فاعل اعلم كذا فى شرح اللباب ذكره الفاضل العصام فاحفظه فان المعربين من اولى الافهام عن هذا التفصيل ساكتون وعلى قول الفراء قاصرون بناء على ما اشتهر فى السنة العوام وعلى الغفول عن كلام مشايخ الكرام واعلم مع فاعله جملة فعلية لامحل لها جوابية لاما المقدرة او الموهومة او ابتدائية او معطوفة على الجمل السابقة بطريق عطف القصة على القصة وهو عطف جملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر من غير نظر الى الاخبارية والانشائية

على التأكيد المعنوى كما هو المشهور فيما بين الجمهور والنصب على الحالية على ما فى المرآة ورد الاخير بانه يوهم ان لا يكون الصلوة والسلام عليهم متفرقين و بما ذكره الرضى والجوهرى ان اجمع وسائر تصاريفه لا يكون الا تأكيدا تابعا لما قبله لا يبتدأ ولا يخبر به ولا عنه ولا يكون فاعلا ولا مفعولا و بما ذكره الشيخ مظهر الدين من انه معرفة (والجواب عن الاول انه يجوز ان يكون حالا فى اللفظ تأكيدا فى المعنى كما قال البيضاوى عند الكلام على قول الكريم العلام * قلنا اهبطوا منها جميعا * ان جميعا حال فى اللفظ تأكيد فى المعنى كانه قيل اهبطوا انتم اجمعون وعن الثانى ان ما نقل عن الرضى والجوهرى ليس بمتفق عليه كيف ٩ وابن درستويه جوز الحالية قال فى القاموس وهو الصحيح وكذا جوزها البيضاوى فى تفسير قوله تعالى * وان جهنم لموعدهم اجمعين * اقول ويشهد لقول هؤلاء الكرام ما وقع فى الموطأ عن سيد الانام * وان صلى ٦ قعودا فصلوا قعودا اجمعين * حيث نصب اجمعين على الحالية ولا مجال للتأكيد ولا الرفع وروى اجمعون بالواو على التأكيد كما ذكره السيوطى وعن الثالث ان تعريف اجمعين لوسلم فهو مأول بالنكرة اى مجتمعين كما فى مررت به وحده اى منفردا وجوز القهستانى كونه صفة للال ولعل مبناه على انه معرفة او على حمل اضافة ال على العهد الذهنى ان منع التعريف (و) ابتدائية محضة او مع العوضية عن اما المقدرة او عاطفة (بعد) من الظروف الزمانية مبنى على الضم منصوب محلا مفعول فيه لاما المقدرة لنيابتها عن الفعل او الواو لنيابتها عن اما او للشرط المقدر او لا علم والتقدير مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة والصلولة فاعلم او مهما يكن من شئ فاعلم بعد البسملة والحمدلة والصلولة فحذف مهما يكن من شئ روما للاختصار واقيم اما مقامه كما قامت الياء مقام ادعو ثم حذف كلمة اما لدلالة الفاء فى الجواب عليها فصار بعد البسملة والحمدلة والصلولة فاعلم

٩ اى كيف يكون متفقا عليه والحال ان ابن درستويه جوز الحالية فكيف حال من فاعل يكون المحذوف او مفعول مطلق له على ما مر فى الرضى وغيره « منه »

٦ قوله وان صلى الخ بدل من فاعل ما وقع او مفعول اعنى أو هو خبر مبتدأ محذوف اى هو وان صلى « منه »

المعطوفين فلايصح جعل جملة التصلية عطفا على جملة الحمدلله
(قلت نعم نفاه الدماميني في تحفة الغريب والمولى خسرو في المرآة
لماذكر الاانهما لم يصيبا فيه لان ماذكر من التعريف ليس تعريفا
لمطلق التوابع بل لتوابع الاسم ولو سلم فهو باعتبار الاصل الاغلب او
بتعميم الاعراب الوجودي والعدمي كما في حاشية المرآة للطرسوسي
وحاشية المطول للمولى حسن چلبي وعلى لاني انه قال السيد الشريف
الجرجاني في شرح المفتاح وفي عطف مفردي جملة على مفردي
جملة اخرى دقة فليتأمل انتهى (فان قلت وماهي قلت وجه الدقة
هو مايدفع الاشكال الوارد على ذلك وهو ان حكم المعطوف حكم
المعطوف عليه بالنظر الى ماقبله فاذا كان المعطوف عليه خبر مبتدأ
مثلا لزم كون المعطوف خبرا عن ذلك المبتدأ بحيث يشترط في الثاني
مايشترط في الاول من اشتماله على ضمير يعود الى ذلك المبتدأ وغير
ذلك من الشروط فكيف يصح مع ذلك ان يعطف خبر مبتدأ
على خبر مبتدأ آخر وجوابه ان محل الشرط انما هو بحيث يتحد
ماقبل المعطوف عليه كما في زيد يقوم ويقعد اما اذا تعدد كما في زيد
يقوم وعمرو يقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجهة لا في خصوصها
فعطف خبر عمرو على خبر زيد لاتحادهما باعتبار عموم الجهة اذ كل
منهما خبر في الجملة ولا ينظر الى خصوصية المخبر عنه وفائدة هذا
الشرط ان خبر عمرو مثلا لايعطف على صفة زيد ولا على حاله
وانما يعطف على خبره لتحقق الاشتراك في مطلق الخبرية ذكره
في تحفة الغريب يقول جامع هذه السطور ادخله الله تعالى سبحانه
دار السرور كان هذا العطف مشكلا على مدبضع عشر سنين ثم
انفتح بالمطالعة للكتب المعتبرة بعون الله رب العالمين (و) عاطفة
(آله) آل مجرور لفظا عطف على محمد والضمير مجرور متصل مبني
على الكسر مجرور محلا مضاف اليه للآل (اجمعين) يجوز فيه الجر

ان الاضافة لفظية فالصفة حال لاصفة للجلالة وان كنت فى ريب مما قلنا فارجع الى شروح الكافية خصوصا الى شرح الرضى فان فيه الفوائد الشافية وعلى السادس فهو مبنى على الفتح لامحل له وتحته هو راجع الى الجلالة وهو ضمير مرفوع متصل مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لامحل لها ابتدائية او اعتراضية او استينافية تعليلية على ماذكره الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل او منصوبة محلا حال من الجلالة لاصفة للجلالة لان الجملة لاتقع صفة للمعرفة الاعلى ماذكره القهستانى من الخاصية للجلالة بالوصف بالنكرة او الجملة مرفوعة محلا خبر مبتدأ محذوف على ماقيل (العالمين) اللام حرف تعريف مبنى على السكون لامحل له والعالمين مجرور لفظا مضاف اليه لرب او منصوبة لفظا مفعول به غير صريح له على تقدير كونه فعلا ماضيا (و) حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له وقس عليه ماسيأتى من حروف العطف (الصلوة) اللام حرف تعريف مبنى على السكون لامحل له وصلوة مرفوعة لفظا مبتدأ (و) عاطفة (السلام) اللام حرف تعريف مبنى على السكون لامحل له وسلام مرفوع لفظا عطف على الصلوة (على) حرف جر مبنى على السكون لامحل له (محمد) مجرور لفظا بعلى وهو مع مجروره ظرف مستقر وتحته ضمير هما المنتقل من متعلقه المحذوف راجع الى الصلوة والسلام مبنى على السكون مرفوع محلا فاعل الظرف المستقر وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطف على جملة الحمد لله ويجوز ان يعطف الصلوة على الحمد وعلى محمد على لله كما صرح به سعد الدين التفتازانى والفاضل العصام فى شرح الكافية (فان قيل على الوجه الاول يرد ان العطف من التوابع وهو كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وهذا لايصدق عليه لعدم الاعراب فى كلا

العصام فصحة الصفة على اعتبار كون الاضافة معنوية على ماهو المشهور اوعلى اعتبار كون اضافة لفظية بناء على ان من خصائص لفظة الجلالة ان توصف بالنكرة على ماذكره القهستانى والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف اى هو رب والجملة اسمية ابتدائية اواعتراضية والنصب على المفعولية لاعنى المقدر اى اعنى به رب والجملة فعلية على احد الوجهين اوللفعل المدلول عليه بالحمد اى نحمد رب على مافى الكشاف والجملة ايضا فعلية اوعلى النداء اى يارب وهو ضعيف لمافيه من اللبس كما فى الدر المصون ذكره شهاب الدين فى حاشية انوار التنزيل اوالحالية الدائمة على اعتبار كون الاضافة لفظية وعلى الرابع يجوز فيه الجر على البدلية اوعطف بيان للجلالة لاعلى الوصفية لكون الاضافة لفظية قطعا لعدم اشتراط معنى الحال والاستقبال فى نصب المفعول به اصلا الاعلى ماذكره القهستانى من الخاصية للفظة الجلالة بالوصفية بالنكرة والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف اى هو رب والنصب على المفعولية لاعنى اوللفعل المدلول عليه بالحمد اوعلى النداء اوالحالية الدائمة وعلى الخامس يجوز فيه الجر على الوصفية اوالبدلية اوعطف بيان والرفع على تقدير المبتدأ والنصب على المفعولية للفعل المقدر اى اعنى اوالمدلول عليه بالحمد اى نحمد اوعلى النداء لاعلى الحالية لان الصفة لم تضف الى معمولها بل الى غيره فصارت الاضافة معنوية مفيدة للتعريف والمعرفة لاتقع حالا لايقال ان من البين ان الصفة مضافة الى معمولها وهو العالمين لان معناها واقع عليه لانا نقول المراد بمعمول الصفة المشبهة المعمول السببى هو فى الاصل فاعل كما فى زيد كريم الغلام اى غلامه والعالمين ليس كذلك فلايكون معمولا لها كما فى زيد كريم البلد على احد المعنيين ٩ فاحفظه فانه ممازل فيه اقدام بعض اولى النهى حتى ظن ذلك هنا ان الصفة اضيفت الى معمولها فقال

٩ وهو كون الكريم صفة لزيد لا للبلد واما اذا كان الكريم صفة للبلد على معنى زيد كريم بلده فلايكون مما نحن فيه بل الاضافة فيه لفظية

« منه »

انه مفعول مطلق لفعل مقدر اى احمد الحمد فحينئذ يكون اللام متعلقا بالحمد واجيز كونه مع مجروره ظرفا مستقرا صفة الحمد بتقدير المتعلق معرفة او حالا منه او خبر مبتدأ محذوف اى هو الله ورد الاخير بان فيه ارتكاب حذف بلا مقتض وهو مدخول على ما فى مغنى اللبيب وايضا يلزم فيه التباس اذ لا يعلم حينئذ ان الظرف المستقر خبر مبتدأ محذوف اولغو متعلق بالحمد والاحتراز عنه مهما امكن لازم على ما فيه ايضا ويجوز ان يكون مكسورا لمشاكلة لام لله فيكون مرفوعا تقديرا ٦ على ما فى تحفة الغريب للدماميني على انه مبتدأ وخبره لله اومنصوبا تقديرا على انه مفعول مطلق للفعل المقدر اى احمد الحمد ومن اقتصر على الاول فقد قصر (رب) هو اما مصدر بمعناه او بمعنى اسم الفاعل واما مخفف راب واما مبالغة اسم الفاعل واما صفة مشبهة واما فعل ماض فعلى الاول يجوز فيه الجر على ان يكون صفة للجلالة بلا تقدير المضاف للمبالغة كما فى مررت برجل عدل او بتقديره اى ذى رب لكنه يفوت حينئذ معنى المبالغة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز والرضى فى شرح الكافية والرفع على ان يكون خبر مبتدأ محذوف على الوجه الذى سبق من تقدير المضاف وعدمه ولا يجوز فيه النصب على الحالية من لفظة الجلالة لكونه معرفة بالاضافة الى المعرف باللام اضافة معنوية والمعرفة لا تقع حالا وعلى الثانى والثالث يجوز فيه الجر على الوصفية للجلالة او البدلية او عطف بيان على مذهب المصنف وعلى مذهب ابن الحاجب فالاولان لا غير لما مر ولا يقال لا يصح الاول لانه اضافة الصفة هنا الى معمولها فتكون لفظية ولا تفيد تعريفا فلا يصح كون النكرة صفة للمعرفة لانا نقول معنى الصفة هنا للاستمرار فيصح اعمالها نظرا الى اشتمالها على معنى الحال والاستقبال وعدم اعمالها نظرا الى اشتمالها على الماضى فيحتمل الاضافة ٧ قسميها من المعنوية واللفظية على ما حققه الفاضل

٦ اى ان كان اصله الرفع ثم كسر للمشاكلة يكون مرفوعا تقديرا واوان كان اصله النصب ثم كسر للمشاكلة يكون منصوبا تقديرا « منه »

٧ قوله قسميها مفعول به لقوله فيحتمل فانه يتعدد بنفسه كما فى القاموس « منه »

و الرحيم اما بالجر صفة بعد الصفة او بدل بعد البدل على القول بجواز تعدده اوعطف بيان لافظة الجلالة واما بالرفع خبر بعد الخبر على تقدير رفع الرحمن او خبر مبتدأ محذوف على تقدير غير رفعه اى هو الرحيم واما بالنصب بالفعل اى اعنى به الرحيم والجملة ابتدائية او اعتراضية على القول بوقوع الاعتراض فى آخر الكلام واليه ذهب المصنف * اعلم ان فى الرحمن الرحيم تسعة احتمالات سبعة منها جائزة رفعهما ونصبهما وجرهما ورفع الاول مع نصب الثانى وعكسه وجر الاول مع رفع الثانى اونصبه واثنان منها ممتنعان رفع الاول اونصبه مع جر الثانى لامتناع الاتباع بعد القطع كذا قال الشيرازى فى الفتوحات الوهبية لشرح الاربعين النووية وقال المولى شهاب الدين فى حاشية انوار التنزيل هذا مذهب الجمهور خلافا لصاحب البسيط فانه جوز الاتباع بعد القطع وروى شواهد تدل على مايدعيه ثم المراد بالاتباع النعوت والافالبدل بعد القطع لانزاع فيه (الحمد) ال حرف تعريف مبنى على السكون ويقال ايضا اللام حرف تعريف مبنى على السكون لامحل له من الاعراب على الاختلاف بين الخليل وسيبويه والثانى مختار المصنف والاول مختار ابن هشام فى مغنى اللبيب وقيل الهمزة حرف تعريف مبنى على الفتح لامحل لها من الاعراب فاحفظ هذا الاختلاف واجر فى امثاله وحمد مرفوع لفظا بعامل معنوى مبتدأ (لله) اللام حرف جر مبنى على الكسر لامحل له ولفظة الجلالة مجرورة لفظا باللام والجار مع المجرور ظرف مستقر وضمير المنتقل من متعلقه المحذوف المستتر فيه هو راجع الى المبتدأ وهو ضمير مرفوع متصل مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعل الظرف المستقر وهو مع جملة فعلية او مركب مرفوع المحل خبر المبتدأ وهو مع جملة اسمية لامحل لها من الاعراب استينافية ومايقال او منصوبة تقديرا اى قولوا فبعيد عن المرام كما لايخفى على ذوى الافهام ويجوز ان يكون الحمد منصوبا على

كما هو قول البصريين اواسما كما هو قول الكوفيين كما اشرنا اليه
في التفسير وكل من الفريقين اثبتوا ما ادعوه بالدليل على ما في شرح
الكافية الا ان ابن هشام قال في مغني اللبيب كلا القولين على اطلاقه
ليس بصحيح بل يقدر المتعلق على ما اقتضاه المقام من الفعل ماضيا
او مضارعا ومن الاسم وقال الدماميني في شرحه هذا هو الحق لا كلام
فيه واما عند بعض المتأخرين فالظرف المستقر حال من فاعل الفعل
المحذوف اى حال كوني متبركا بسم الله تعالى اصنف واما عند البعض
فهو خبر مقدم والحمد مبتدأ مؤخر ورده ابن هشام في مغني اللبيب
وهذا الذي ذكرناه في هذا المقام ما صدر فيه من العلماء الاعلام فلا تصغ
الى قول من قال من احتمال تقدير القال ٧ اى قولوا بسم الله تعالى
الى آخر الكلام فانه ابعد كل البعد عن المرام ومن الاحتمال كون الباء
زائدة ومجرورها مفعولا به للفعل المقدر اى قدمت اسم الله تعالى فانه
من العجائب لا يرى مثله في الغرائب كيف لا وقد صرح المحقق الرضي
انه اذا امكن في الحرف عدم الزيادة ولو بالتأويل لا يصار الى الزيادة
ولفظة الجلالة بالجر لفظا مضافا اليها للاسم وال في الرحمن حرف
تعريف مبني على السكون لا محل له ورحمن بالجر لفظا صفة لله او بدل الكل
او عطف بيان له كما صرح المصنف في الامتحان ان الشيء الواحد
يحتمل الوجوه المذكورة خلافا لابن الحاجب فان عنده لا يجوز فيما يحتمل
الصفة كونه عطف بيان على ما في شرح العصام هذا على قول
من قال ان الرحمن ليس بعلم كما هو قول الجمهور واما عند من قال به كابن
مالك ومن تبعه فهو عطف بيان او بدل لا غير لان العلم لا يقع صفة
او بالرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو الرحمن وهو مع جملة اسمية
او بالنصب على انه مفعول به لفعل مقدر اى اعني به الرحمن فاعني
فعل مضارع مرفوع تقديرا بعامل معنوي او بالهمزة وتحته
انا وهو ضمير مرفوع متصل مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو مع
جملة فعلية والجملة الاسمية او الفعلية لا محل لها ابتدائية او اعتراضية

٧ وهو مصدر بمعنى القول « منه »

بحديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل امر ذى بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وكل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمدلله فهو اجزم قال (بسم الله الرحمن الرحيم) الباء حرف جر للاستعانة اوللملابسة مبنى على الكسر لامحل له من الاعراب ومتعلق بفعل مقدر مؤخر لافادة الحصر على ماهو المشهور اومقدم على رأى البعض من غير الجمهور على مافى شرح المشكوة لعلى القارى وتفسير ابن عادل والاسم مجرور به لفظا والمجرور وحده على قول الجمهور اومع الجار على قول البعض منصوب محلا عند المصنف وتقديرا عند جمهور النحاة مفعول به غير صريح للفعل المقدر اى باستعانة اسم الله تعالى اصنف اواصنف باستعانة اسم الله تعالى وهو فعل مضارع معلوم مرفوع لفظا بعامل معنوى عند الجمهور او بالهمزة على قول الكسائى وتحته انا عبارة عن المتكلم وهو ضمير مرفوع متصل مبنى على الفتح عند البصريين لان الالف ليست من نفس الكلمة وانما هى زائدة جئ بها لبيان الفتحة لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فيلتبس بان الحرفية المصدرية وعلى السكون عند الكوفيين لان الالف عندهم من نفس الكلمة والاول هو الراجح على مافى الرضى وغيره مرفوع محلا فاعل لذلك الفعل المقدر والجملة الفعلية لامحل لها ابتدائية هذا عند الكوفيين واما عند البصريين فالجار مع المجرور ظرف مستقر وضميره المنتقل من متعلقه المحذوف تحته هو راجع الى مبتدأ محذوف وهو مرفوع متصل مبنى على الفتح اوعلى الضم مرفوع محلا فاعل الظرف المستقر وهو معه جملة فعلية اومركب مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف مقدم اومؤخر اى تصنيفى كان اوكائن اوكان اوكائن بسم الله تعالى تصنيفى والجملة الاسمية لامحل لها من الاعراب ابتدائية * واعلم انه انما قلنا ان الظرف المستقر مع فاعله جملة فعلية اومركب اشارة الى الاختلاف فى اختيار كون المتعلق المحذوف فيه فعلا

تعالى عنا وعنكم) ناسب لنا ان نبين اعرابه اولا واعراب ما التزمناه ثانيا فنقول رضى فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعل رضى وهو معه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب استينافية وما يقال او منصوبة محلا على اضمار القول اى قولوا رضى الله تعالى الى آخره فبعيد عن المرام كما لا يخفى على اولى الافهام و تعالى فعل ماض مبنى على الفتح تقدير الاحظه من الاعراب وتحته هو راجع الى الله وهو ضمير مرفوع متصل مبنى على الفتح عند البصريين وعلى الضم عند الكوفيين مرفوع محلا فاعل تعالى وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها اعتراضية او منصوبة محلا حال دائمة من لفظة الجلالة على ما فى شرح دلائل الخيرات للفاسى او مرفوعة محلا صفة لها على قول من قال ان من خصائص لفظة الجلالة ان توصف بالنكرة على ما فى القهستانى وغيره * واعلم ان مبنى الخلاف بين البصريين والكوفيين ان الواو عند البصريين من نفس الكلمة وعند الاخرين انها ليست منها بل هى للاشباع كالالف فى قوله فكيف انتا والصواب القول الاول لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا لا يثبت الا لضرورة على ما فى الرضى وعن حرف جر مبنى على السكون لا محل له ومتعلق برضى وناضمير مجرور متصل مبنى على السكون فمحله القريب مجرور بعن ومحله البعيد نصب مفعول به غير صريح لرضى والواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له وعن حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له وكم ضمير مجرور متصل مبنى على السكون مجرور محلا عطف على المحل القريب لضمير نا على القول بعدم عمل مثل هذا الزائد ٦ او محله القريب مجرور بعن ومحله البعيد نصب عطف على المحل البعيد لذلك الضمير على القول بعمل هذا الزائد والقول الاول هو المختار على ما فى الرضى من رام وجهه فليرجع اليه * ولما اراد المصنف الاقتداء بالقرآن المجيد والاقتفاء

٦ اى حرف الجر الذى اعيد فى المعطوف كما فى مررت بك و بزيد

« منه »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى رفع السموات بلا عماد * وخفض الارض ونصب الجبال لا نتفاع العباد * والصلوة والسلام على من لم يعرب الوصافون كافة كمالاته * للعجز عن درك مافيه من افعاله ومعمولاته * وعلى آله الذين عملوا باحكامه واصحابه * الذين جزموا بصحة كلامه * اما بعد فيقول الراجى من ربه الحسنى والزيادة * حسين ابن احمد الشهير بزينى زاده * قد كنت اعربت العوامل الجديد بالتماس بعض خلص ابناء الزمان * والحاح بعض كمل الاخوان * الاان الكثير من الفضلاء * والجم الغفير من الاذكياء * سألونى صرف الهمة نحو اختصاره * مع الزيادة فى فوائده * فاجبت مسؤلهم وكتبت مأمولهم علما منى بان مستحسن الطباع باسرها * ومقبول الاسماع عن آخرها * امر لايسعه قدرة البشر * وانما هو شان خالق القدر * وسميته بتعليق الفواضل * على اعراب العوامل * ومنه سبحانه الاعانة واليه الزلفى * وهو حسب من توكل عليه وكفى * ثم لما كان عادة المعلمين تعليم اعراب قول المتعلمين (رضى الله

(تعالى)

معربة كما بسطت في الامتحان وما توفيقي ولا اعتصامي الا بعناية الرحمن وهذه الاوراق التي الفتها والصحف التي سطرتها انما قصدت بها نفع من هو مثلي قاصر لا انا مباهيها ومفاخر والمؤلفات الموضوعة لصغار الطلاب وان كانت مما لا يعد في حساب الا انه لم يوجد على هذا الشرح الانيق حاشيته يتوقع ان تكون بعض الاذان لها داعية اذ النبت اذا صوح رعى الهشيم وتقنع بالثمد اذا لم تجد الورد الهيم ومن اين للمتأخر الحوق المتقدم وهل غادر الشعراء من متردم على ان المتصدي لذلك نصب نفسه عرضا لسهام الاعتراض وافترق الناس في حقه بين ساخط وراض وعرف الناس بمقدار مواطلاعهم على جلية اسراره كما قيل ولقدر الفتى عند الناس موقوف على قدر قولة بديها فالمرجو من اخواننا طلبة العلوم افاض الله عليهم انواع الفهوم ووقيهم عن الغموم والهموم ان يعفوا تقصيراتي في هذا المجال فيصوبوا مواضع خطائي وذللي بقلم اللطف والافضال وان كان خرقا فادركه بفضله من الحكم وليصلحه من جاد مقولا * وقد وقع الفراغ من التبييض بلطف الله المعين بعد ما بقي في المسودة برهة من السنين

في الخمس الخامس من الخمس الخامس من السدس السادس
من النصف الاخير من العشر الثاني من العشر الثامن
من الخمس الثالث من النصف الاول من النصف
الثاني من هجرة محمد المظفر مع زيادة
الف اخر كما لا يخفى على من له سمع
وبصر صلى عليه ربنا العزيز
الاكبر وعلى آله واصحابه
ما دامت الشمس
والقمر
آمين

مم
م

اصلا مادام ذلك المانع باقيا و بقى مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لوزال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا اوتقديرا بخلاف مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة ﴿ قوله ﴾ (الامن جهته) اى من عنده المعنوى ﴿ قوله ﴾ (المبنى العارض الذى يتوارد عليه اه) الذى هو مناسب مبنى الاصل اووقع غير مركب فالتقييد بقوله الذى يتوارد اه احتراز عما وقع غير مركب فانه ليس بموضع للاعراب اصلا واحتراز ايضا عن مثل اسماء الافعال اذلا محل لها من الاعراب على الاصح لعدم توارد المعانى المقتضية للاعراب عليها ثم اقول ان هذا التقييد صدر عن الشارح المدقق للاظهار واكتفى الشارح اثره لكن لايخفى على احد ان اصلاحه ليس باكثر من افساده لانه يخرج المضارع الذى اتصل به نون جمع المؤنث ونون التأكيد على الاصح مع انه ايضا مبنى عارض كما عده المص منه فى اخر اظهار الاسرار وان كان التعريف الذى اشرنا اليه انفا مختصا بمبنى الاسم كما صرح به المولى الجامى فاعرابه محلى قطعا وذلك لان المضارع لايتوارد عليه المعانى على المذهب الصحيح كما مر غير مرة فانصف ﴿ قوله ﴾ (والاشارات) اى اسماء الاشارات ﴿ قوله ﴾ (وغيرها مما استو) فى المص بيانه فى اخر اظهار الاسرار ﴿ قوله ﴾ (فافهم) لعله اشارة الى ان للاعراب المحلى موضعين اخرين ايضا لم يدخلا فيما ذكر احدهما الفعل الماضى اذا وقع بعد ان المصدرية اووقع بعد الحرف الجازم شرطا وجزاء فانه يحكم على محله بالنصب فى الاول و بالجزم فى الثانى كما ذكره المص فى الاظهار وثانيهما الجملة التى لها محل من الاعراب فتأمل ولاتكن فى شك وارتياب اوالى انه يجب ان يستثنى من الموصولات اى واية فانهما معربان مالم يحذف صدر صلتهما كما ينبغى ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارات ايضا تثنيتهما لان المختار عند المص كونهما

(الا بأتى الخير الامن جهة) اى من جهة من الاعراب المحلى فى موضعين الاول الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب غير محكى نحو مررت بخالد فان محل خالد منصوب على المفعولية والثانى منهما المبنى العارض الذى يتوارد عليه المعانى المقتضية نحو المضمرات نحو ضرب و ضربت واضرب و نضرب والاشارات والموصولات وغيرها فافهم * الحمد لله الذى هدينا لهذا وماكنا لنهتدى لولا ان هدينا الله وما كنا نقدر عليه لولا ان اعاننا الله عليه فالحمد لله رب العالمين

م م

م

نصبه) لان التنوين ينقلب فى حالة النصب الفا وهو يقتضى فتح ماقبله الذى هو النصب فيكون لفظيا ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعل وجهه انه بقى من مواضع التقديرى امر ان لايدخلان فيما ذكره من المواضع السبعة كما ذكره المص فى الامتحان ونقله الشارح المدقق للاظهار الاول ماسكن اخره لمجرد التخفيف او للادغام فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة على قرأة ابى عمرو ونحو الرحيم مالك يوم الدين فى قرأته ايضا والثانى مايتبع حركته بحركة غيره للتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قرأة ابى جعفر ومنه تابع المبنى على لفظه نحو يازيد الظريف ومنه الجر الجوارى ايضا وقد صرح الدمامينى فى شرح مغنى اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولابنائية بل للمناسبة والاعراب مقدرانتهى ملخصا اقول ولايدخل فيما ذكر من المواضع ايضا مثل لم يكن الذين وقل الحق مما حرك اخره بالكسرة لالتقاء الساكنين وقد صرح فيما سبق بكون اعرابه بحذف الحركة تقديرا ثم اقول يمكن ان يجاب عن جميع ماذكره المص فى الامتحان وماذكرنا بمنع كون الاعراب فى هذه المواضع تقديريا مستندا بانه لم لايجوز ان يكون فيها لفظيا حكما وقداشار المحقق السالكوتى على كونه لفظيا حكما فى بعض هذه المواضع فى حواشى فوائد الضيائية فعليك بعد ان اغتنمت بهذا ان تتأمل هنا حق التأمل جدا ﴿ قوله ﴾ (لكون المانع فى نفسه) فمادام ذلك المانع موجودا لايبقى الامجرد المحلية والاستحقاق للاعراب فيسمى محليا وتفصيل ذلك ماذكره الشارح المدقق للاظهار حيث قال ماملخصه ان معنى كون الاعراب محليا ومقدرا فى النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانى المختلفة عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع عن ظهور الاعراب مطلقا كما فى المبنيات اومخصوصا كما اذا اشتغل اخر المعرب باعراب غير محكى فلم يوجد فيه ذلك الاعراب

فتأمل (وان لم يظهر) اى الاعراب (ولم يقدر فى آخره) اى آخر المعرب بل يقدر فى نفسه لمانع عن ظهوره فيها (يسمى) اى الاعراب (محليا) لكون المانع فى نفسه (نحو توكلنا على من) اى على الله محله المجرور بعلى

في هذه الثلثه فان كان من الاسماء الستة فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري لان همزة الوصل التي بعدها تسقط عند الملاقات فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب من اللفظ وان لم يحذف من الكتابة نحو جاءني ابو الرجل اه ﴿ قوله ﴾ (والافالكل لفظي) اي وان لم يكن كذلك بان كان ماقبل حرف الاعراب مفتوحا لان نفي النفي اثبات فكل اعرابه اي اعراب ذلك الجمع المذكر السالم لفظي لان الواو والياء لايحذفان منه ح بل يتحرك الواو بالضمة والياء بالكسرة لاجتماع الساكنين وذلك لانهما لو حذفا لم يبق علامة دالة عليهما نحو مصطفون ومصطفين بخلاف ما اذا لم يكن ماقبلها مفتوحا فان الضمة ح تدل على الواو والكسرة على الياء فيحذفان بقي شيئان الاول ان الاولى ان يجعل هذا الشق شقا اولا والاول ثانيا لتسلم العبارة عن التكلف كما فعله المص في الاظهار لكن الشق الاول لما كان ادخل في المقصود جعله الشارح اولا كما لايخفى والثاني انهم اختلفوا في ان اللام هل تدخل على كل والصحيح جوازه اذا كان بمعنى الجميع في الصحاح كلمة كل و بعض معرفتان ولم تجئ عن العرب بالالف واللام وهواي كونهما معرفتين جائز لان فيهما معنى الاضافة اضيفت ولم تضف انتهى وفي المغني قد ينكر كل يقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى فيكون بمعنى جميعا وهو نادر انتهى ﴿ قوله ﴾ (ويكون اعرابه بالحركة الاولى وكان اعرابه بالحركة) اي وكان اعراب ذلك المعرب الذي وقف عليه بالاسكان بالحركة اذا كان اعرابه بالحروف لكان لفظيا كما اذا وقف وعلى نحو مسلمون ﴿ قوله ﴾ (غير منون بتنوين التمكن) سواء كان غير منون بتنوين اصلا كاحمد اومنونا بغير تنوين التمكن كقاتلات كما سيشير اليه ﴿ قوله ﴾ (اوكان في اخره تاء التأنيث) سواء كان منونا اولا ﴿ قوله ﴾ (فرفعه وجره تقديري لسقوط الضمة والكسرة بالوقف بخلاف

والافالكل لفظي وان كان تثنية فرفعه تقديري فقط نحو جاءني غلاما ابنك والسابع منها المعرب الذي وقف عليه بالاسكان ويكون اعرابه بالحركة فان كان غير منون بتنوين التمكن اوكان في آخره تاء التأنيث فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري نحو احمد وضاربة وقاتلات وان كان منونا بتنوين التمكن و لايكون في آخره تاء التأنيث فرفعه وجره تقديري نحو زيد

فان كان اسما فرفعه وجره تقديرى نحو العاصى وعاص وقاضى البلد وان كان فعلا فرفعه فقط تقديرى ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع نحو يرمى وترمى وارمى ونرمى والخامس منها فعل آخره واو مضموم ماقبلها فرفعه فقط تقديرى ان لم يلحق باخره ضمير مذكور نحو يغزو وتغزو واغزو ونغزو والسادس منها ماكان اعرابه بالحروف ويلاقى بعده كلمة فى اولها همزة وصل فان كان من الاسماء الستة فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى نحو جاءنى ابو الرجل ورأيت ابا الرجل ومررت بابى الرجل وان كان جمع المذكر السالم فان لم يكن ماقبل حرف الاعراب مفتوحا يحذف الواو والياء فيكون اعرابه فى الاحوال الثلث تقديريا نحو جاءنى قاتلوا القوم ورأيت قاتلى القوم ومررت بقاتلى القوم

علما مع انه مما ادرجه المص فى الموضع الثالث للاختلاف الواقع فى اعرابه وبنائه ﴿ قوله ﴾ (فى آخره ياء مكسور) فيه ان الظرف عين المظروف لان الياء عين الاخر فالكلام اما مبنى على حذف المضاف اى فى محل اخره او على التجوز بذكر الحال وارادة المحل ولذا غير التعبير فيما يلى هذا الموضع فقال آخره واو مضموم ماقبلها فكانه اراد ههنا الاشارة الى صحة هذا التعبير ايضا ولو تكلفا او تجوزا ﴿ قوله ﴾ (وقاضى البلد نبه بالتمثيل) لما لم يحذف منه الياء لالتقاء الساكنين بمثالين الى ان ظهور الياء وعدم حذفه مشروط بسقوط التنوين وهو انما يسقط باللام كما فى العاصى او بالاضافة كما فى قاضى البلد ﴿ قوله ﴾ (فرفعه تقديرى اه) لاستثقال الضمة على الياء واما نصبه وجزمه فلفظيان اما الاول فلان الفتحة لا يستثقل عليها واما الثانى فلانه بحذفها وانما قيد بقوله ان لم يلحق باخره اه لانه لو لحق باخره ضمير مرفوع فاما ان يكون ذلك الضمير نون جمع المؤنث فيكون الفعل مبنيا او غيره فيكون اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلث بالنون وحذفه فعل اخر واو مضموم ماقبلها خصه بالفعل لعدم وجود اسم معرب آخره واو مضموم ماقبلها فى كلامهم ﴿ قوله ﴾ (ضمير مذكور) الذى هو الضمير المرفوع كما عرفت حكمه اذا لحقه ذلك ﴿ قوله ﴾ (ويلاقى بعده كلمة فى اولها همزة وصل) اى يلاقى ذلك المعرب بالحروف كلمة فى اولها همزة وصل حال كون تلك الكلمة بعده فقوله بعده ظرف مستقر فى محل النصب صفة لكلمة ﴿ قوله ﴾ (فان كان من الاسماء الستة اه) تفصيل للاجمال المفهوم من قوله ماكان اعرابه بالحروف فتقدير الكلام ان اعرابه اذا كان بالحروف فاما ان يكون من الاسماء الستة واما ان يكون من الجمع المذكر السالم واما ان يكون من التثنية لما سبق من ان المعرب بالحروف منحصر

المصنف فى الاظهار مع ان المواضع الثمانية التى ذكرها البيضاوى مندرجة فى مواضع خمسة مما ذكره لان ما جعله البيضاوى رابعا يندرج فى الثانى وما جعله سابعا وثامنا يندرج فى السادس والموضع الخامس والسابع مما لم يذكرهما البيضاوى بل زادهما المص فى الامتحان والاظهار كما يظهر لمن رجع الى اللب ﴿ قوله ﴾ (وان حذف لالتقاء الساكنين) اى وان حذف الالف لاجتماع الساكنين الذين احدهما الالف والاخر التنوين كما فى نحو عصا ﴿ قوله ﴾ (لوجوده فى اللفظ) لما ان جزم ذلك الفعل بحذف الالف الذى فى آخره من اللفظ ولاشك فى كونه لفظيا ﴿ قوله ﴾ (دون التثنية حال من المستكن فى اضيف) اى حال كون ذلك المضاف الى ياء المتكلم مجاوز التثنية بان يكون غيرها فانه اذا كان تثنية لايكون اعرابه تقديريا بل لفظيا لوجود فى اللفظ ﴿ قوله ﴾ (فرفعه تقديرى فقط نحو مسلمى) فان اصله مسلموى فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء فى الياء وكسر ماقبل الياء فلم يبق علامة الرفع فصار الاعراب فى الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لايخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء كذا فى الجامى ﴿ قوله ﴾ (على الاصح) وذهب بعضهم الى كون اعرابه فى حالة الجر لفظيا والجمهور ذهبوا الى بنائه مطلقا ﴿ قوله ﴾ (اما جملة منقولة) اونصب على الحالية من الضمير المجرور فى آخره فانه وان كان مضافا اليه الا ان المضاف جزء له وقد سبق جواز وقوع الحال من مثله اى حال كون ذلك المعرب الذى فى آخره اعراب محكى جملة فى الاصل منقولة الى العلمية فى الحال ﴿ قوله ﴾ (اومفردا عند الحجازية) اى الطائفة الحجازية والمراد من المفرد مايقابل الجملة فيشمل التثنية والجمع واتما ترك مافى اخره بناء محكى نحو خمسة عشر

وان حذف لالتقاء الساكنين فان كان اسما فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى نحو العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديرى دون جزمه اذ هو لفظى لوجوده فى اللفظ نحو يرضى ولن يرضى ولم يرض والثانى منها ما اضيف الى ياء المتكلم دون التثنية فان كان جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى فقط نحو مسلمى وان كان غيره فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى على الاصح نحو غلامى واخى واحبابى ومؤمناتى والثالث منها ما فى آخره اعراب محكى اى حركة وحرف محكية اما جملة منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا او مفردا عند الحجازية واما بنو تميم فلا يجوزون الحكاية فى المفرد نحو من زيدا مقولا لمن قال ضربت زيدا

حركة كانت اوحرفا
(فى اللفظ) اى فى اللفظ
المعرب (يسمى لفظيا)
لوجوده فى اللفظ
كما فى الامثلة المذكورة
فيما سبق نحو جاءنا
رسول ومعجزات وكتب
وصدقنا الرسول
والمعجزات والكتب
وآمنا بالرسول والمعجزات
والكتب ونحوها
(وان لم يظهر)
الاعراب فى اللفظ (بل
قدر فى آخره) اى آخر
المعرب (يسمى) اى
الاعراب (تقديريا)
لوجوده فى التقدير دون
اللفظ والمحل (نحو انا
العاصى) قدر ضمة
الياء فى العاصى لثقلها
عليها فالتقديرى
مالايظهر فى اللفظ بل
يقدر فى آخره لمانع فيه
غير الاعراب الحقيقى
ولايكون الا فى المعرب
كاللفظى وهو فى سبعة
مواضع وقيل ثمانية
الاول معرب مفرد آخره
الف

الجزئى للتراخى الرتبى الجزئى تبعا للتشبيه اوالاستعارة المذكورين
فذكر كلمة ثم الدالة على التراخى الزمانى الجزئى واريد التراخى
الرتبى الجزئى واما كون مابعدها ههنا مترافيا عما قبلها رتبة
فلان مابعدها عبارة عن تقسيم الاعراب بحسب صفته ولاشك
فى تأخره رتبة عن التقسيم بحسب ذاته ومحله على ان الحسن
الفنارى قد ذكر فى حواشى المطول ان المحققين من النحاة نصوا
على ان دلالة ثم على التراخى وجو بامخصوصة بعطف المفرد على المفرد
والعطف هنا ليس كذلك ﴿ قوله ﴾ (حركة كانت اوحرفا)
لايذهب عليك ان المناسب لما ذكره سابقا ان يقول ههنا اوحذفا
ايضا لكنه انما تركه لعدم الاعراب التقديرى بالحذف فيما سيذكر من
المواضع السبعة فتأمل ﴿ قوله ﴾ (نحو جاءنا رسول ومعجزات
وكتب اه) وانت خبير بانه قد اتى بالامثلة من المعرب بالحركات
المحضة لكن الاولى ان يمثل للمعرب بالحروف ايضا حتى يناسب
لقوله آنفا اى الاعراب حركة كانت اوحرفا اشد تناسب ﴿ قوله ﴾
(دون اللفظ والمحل) اى دون وجوده فى لفظ المعرب اومحله اى
نفسه لما سيظهر ان الاعراب التقديرى مقدر فى آخر المعرب
والمحلى مقدر فى نفسه ﴿ قوله ﴾ (بل يقدر فى آخره اه) اى
آخر اللفظ و بهذا يخرج الاعراب المحلى على المذهب الاصح فانه
مالايظهر فى اللفظ ولايقدر فى آخره بل فى نفسه لمانع عن ظهوره
فيها وقوله غير الاعراب الحقيقى صفة لمانع واحتراز عما اذا كان
المانع الاعراب الحقيقى لان الاعراب ح يكون محليا كما سيذكره
﴿ قوله ﴾ (وقيل ثمانية) اى هى اعنى مواضع الاعراب
التقديرى والقائل البيضاوى حيث عد للاعراب فى اللب ثمانية
مواضع لكن فيه ان سوق كلامه ههنا يشعر بان البيضاوى زاد
موضعا واحدا على مايذكره من المواضع السبعة التى ذكرها

لكن لااعراب للنصب مستقلا فى الافعال حتى يحمل الجزم عليه بخلاف الجزم لانه لماكان عبارة عن اسقاط الاعراب كما عرفت جعلوا حذف النون علامة واعرابا له فحمل النصب عليه فى اعرابه الذى هو حذف النون فالنكتة فى السلوك الى هذه الطريقة اثبات المدعى بطريق البرهانى مع التنبيه على عدم امكان ما اقتضاه القضية الثانية والاشارة الى ان حمل النصب على الجر كما وجد فى الاسماء وجد فيها حمل الجر على النصب ايضا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولعل لهذا امر يفهم المرام ﴿ قوله ﴾ (فافهم) اما اشارة الى ماذكرناه انفا واما اشارة الى ما اورد فى هذا المقام من انه لافرق بين الفعل المتصل به ضمير المرفوع والمضاف الى ياء المتكلم فى صيرورة آخر كل منهما كوسط الكلمة التى هو ليس محل الاعراب فاوجه جعل اعراب احدهما لفظيا بالنون وجعل اعراب الاخر تقديريا واجيب عنه بانه بعد لحوق الضمائر بذلك الفعل صار ماقبلها متحركا بحركة لازمة فلايقبل الاعراب اصلا بخلاف نحو ياغلامى فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه والحاصل ان التقديرى فرع اللفظى فلابد من امكانه فى ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه ﴿ قوله ﴾ (الى تقسيمه بحسب الصفة اه) بدل من قوله الى التقسيم الثالث او التركيب من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه ﴿ قوله ﴾ (هو للتراخى رتبة) يعنى ان كلمة ثم وان كانت موضوعة للتراخى الزمانى الحقيقى لكنها مستعملة ههنا فى التراخى الرتبى الحقيقى مجازا على طريق الاستعارة التبعية وذلك لان المعنى الحقيقى غير ممكن ههنا فان مابعدها يصح ذكره فيما قبلها ومقارناله وتقدير الاستعارة هكذا شبه التراخى الرتبى المطلق بالتراخى الزمانى المطلق فى التراخى المطلق والتفاوت فاستعير التراخى الزمانى المطلق للتراخى الرتبى المطلق اصالة ثم استعير التراخى الزمانى

فافهم فمجموع الاعراب الحاصل من التقسيم بحسب المحل تسعة ستة منها يحصل بانقسام القسم الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها يحصل بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها يحصل بارفع كما لايخفى تفصيله على المتفطن واشار الى التقسيم الثالث من التقسيمات الاربعة للاعراب الى تقسيمه بحسب الصفة بقوله (ثم) هو للتراخى رتبة (الاعراب ان ظهر) اى الاعراب

بالحروف فدفعه بان زيادة حرف المدهنا غير ممكن للزوم اجتماع الساكنين ﴿ قوله ﴾ (فحذفوها فى الجزم حذف الحركة) اى حذفوا ذلك النون المجتلب لاعراب الرفع فى حالة الجزم مثل حذف الحركة لان الجزم اسقاط الاعراب ﴿ قوله ﴾ (لان الجزم بدل الجر فيناسب ان يحمل بدله كنفسه اه) اعلم ان الشارح قد اخذ هذا الكلام برمته من الامتحان واراد ان يختصر فى هذا المقام فاخرج الالفاظ عن النظام بحيث اشتبه المرام على الخواص والعوام كيف لامع انه يستفاد من هذا التعليل ان الجزم فى الافعال محمول على النصب وهو خلاف المدعى وعبارة المص هناك هكذا وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر فالنصب يناسبه فى مخرج اصلهما وكونهما علامتى الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع فى الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه فى الافعال ايضا انتهت اللهم الا ان يقال اراد السلوك الى طريقة اثبات احد المتلازمين بالاخر لنكتة لا تأبى عن قبولها من يدبر او تفكر وذلك لان هنا قضيتين متلازمتين احديهما التى هى المقصودة والمتحققة ان النصب يناسب ان يحمل على الجزم والاخرى التى هى ليست بمقصودة ولا متحققة بل مفروضة لازمة للقضية الاولى ان الجزم يناسب ان يحمل على النصب فاتيهما اثبتت اثبتت الاخرى فالشارح اراد اثبات القضية الثانية ليستلزم اثبات القضية الاولى التى هى المقصودة بان الجزم بدل الجر والجر يناسب النصب ولذا حمل عليه فى بعض الاسماء اعنى غير المتصرف وما هو بدل لما يناسب النصب يناسبه ايضا فيناسب ان يحمل بدل الجر هو الجزم على النصب فى الافعال كما هو اصله الذى هو الجر عليه فى الاسماء وهذا يستلزم ان يناسب حمل النصب على بدل الجر ايضا اعنى الجزم كما حمل على الجر فى بعض الاسماء كجمع المذكر السالم والتثنية وجمع المؤنث السالم فثبت مناسبة كلا الحملين

فحذفوها فى الجزم كحذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر فيناسب ان يحمل بدله كنفسه على النصب فى الافعال ايضا

من ذهب الى بنائه ومنهم من ذهب الى انه معرب باعراب مقدر لثقل محل الاعراب بالحركة كما فى غلامى و يحتمل ان يكون ناظرا الى اتصال النونين كليهما بناء على ان المضارع المتصل به نون جمع المؤنث ايضا مختلف فيه على التحقيق اذ قد ذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلى الى انه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض له من الشبه بالماضى ﴿قوله﴾ (سواء كانت للتثنية اوللجمع) اى سواء كان ذلك النون الاعرابية للتثنيه اوللجمع وانت خبير بقصور هذا التعميم لان ذلك النون قد يكون للمفردة المخاطبة ايضا نحو تضربين فالاولى ان يقول اوللمفرد ايضا ﴿قوله﴾ (لان الضمير المرفوع لما عد جزءا من الفعل اه) يعنى ان الواضع لما عد الضمير المرفوع جزأ من الفعل لمتعاضد جهاته من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن كما يدل عليه سكون اخر نحو ضربنا بسكون الباء حيث غير صيغة الفعل بتسكين الاخر عند الحاق الضمير المرفوع فرارا عن توالى الحركات مع انه انما يمتنع فى الكلمة الواحدة لوقوع ضربنا وضربك بدون امكان البناء كما اشار اليه بقوله دون ضربنا صار الحرف الاخر وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب اصلا ﴿قوله﴾ (فجعلوا الاعراب بعده) اى بعد الضمير المرفوع ﴿قوله﴾ (ولما لم يتحمل ذلك الضمير المرفوع) الذى هو الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه اى اعراب ذلك الفعل المتصل به الضمير المرفوع بالنون بدل الرفع لمشابهته بالواو فى الفسه وانما كسر ذلك النون بعد الالف وفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم ﴿قوله﴾ (لعدم امكان حرف العلة) دفع لمقدر هو انه لم يجلب حرف العلة لذلك الفعل المتعذر فيه الاعراب بالحركة حتى يكون اعرابه بالواو والالف والياء كالاسماء المعربة

سواء كان للتثنية اوللجمع (ونصبه وجزمه بحذفها) اى بحذف النون (نحو الاولياء) العارفون (والعلماء) العاملون (يشفعان) اى الاولياء والعلماء مثال الرفع (يوم القيمة فترجوان يشفعا لنا) مثال النصب (ولم يعرضا عنا) مثال الجزم بحذف النون فيهما وانما اعربوا المضارع المذكور بهذا الاعراب رفعا ونصبا وجزما لان الضمير المرفوع لما عد جزأ من الفعل بدليل سكون آخر نحو ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حروف العلة

ولو تقديرا لاستثقال الضمة على حرف العلة (ونصبه بالفتحة) واو تقديرا كما اذا كان الآخر الفا (وجزمه بحذف الآخر) واوا كان اوياء اوالفا لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها (وذلك) اى اقسم الثانى وهو مايكون محذوفه حرفا (لفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره ضمير مرفوع (وهو) اى آخره (حرف علة) واوا اوياء اوالفا (نحو ندعو) نحن (الله تعالى ان يعفونا ولم يرمنا فى النار) فالاول للاول والثانى للثانى والثالث للثالث ونحو يغزو و يرمى و يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش (والرابع) وهو مايكون بالحروف مع الحذف لايكون الاناقص الاعراب (وهو) اى الرابع (الفعل المضارع الذى اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون) الذى هو الجمع المؤنث لان المضارع (من) لواتصل هو به لكان مبنيا كالو اتصل به نون التأكيد على رأى (فرفعه بالنون) الاعرابية

التى هى عامة الجميع اهل محشر كما لايخفى على ذى سمع و بصر ﴿ قوله ﴾ (ولو تقديرا لاستثقال الضمة اه) نبه بالتعليل و بتغيير التعبير هنا حيث قال فيما سبق ولو كانا تقديريين وهنا ولو تقديرا بحذف كان الى ان رفعه هنا بالضمة التقديرية دائما بخلاف ماسبق و بخلاف ماسيأتى من ان النصب يكون بالفتحة التقديرية اذا كان اخر الفعل الفا فالاولى التعبير فيه ايضا بقوله ولو كان تقديرا كما لايخفى على من يتقيد بدقائق الكلام ﴿ قوله ﴾ (لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها) لان الجازم انما يرد على المضارع الخالى عن النواصب والجوازم وهو اذا كان آخره حرف علة كما هو المفروض يكون مرفوعا بالضمة تقديرا فليس فى لفظه حركة فلما لم يجد الجازم فى لفظه الحركة حتى يسقطها اسقط الحرف المناسب لها وهى حرف العلة لانها بمنزلة الحركة فى قبول التغير خصوصا اذا وقع فى الاخر الذى هو محل التغير ﴿ قوله ﴾ (فالاول للاول اه) اى الفعل الاول الذى هو ندعو مثال لكون رفعه بالضمة وان يعفونا مثال للنصب بالفتحة ولم يرمنا مثال للجزم بحذف الاخر ﴿ قوله ﴾ (ونحو يغزو و يرمى و يخشى اه) فالاول مثال لما فى اخره واو والثانى لما فى آخره ياء والثالث لما فى آخره الف وانما ترك مثال النصب بان يقول ولن يغزو ولن يرمى ولن يخشى لان رسم الخط فى رفع هذه الافعال ونصبها سواء بخلاف الجزم كما ترى ﴿ قوله ﴾ (لان المضارع لواتصل هو به اه) وذلك لتعارض شبه الاسم الذى اعرب المضارع بسببه بما هو من خصايص الافعال فرجع الى اصله الذى هو البناء وكذا المتصل به نون التأكيد ﴿ قوله ﴾ (على رأى) ناظر الى اتصال نون التأكيد كما هو المشهور من ان المتصل به نون جمع المؤنث مبنى بلا خلاف واما المتصل به نون التأكيد فمختلف فيه فتفهم

يتوقف على ثلثة بخلاف الثنية ﴿ قوله ﴾ (ولوكانا تقديرين كما فى الوقف اه) اى الضمة والفتحة اعم من ان تكونا لفظيتين او تقديريتين وكونهما تقديريتين كما اذا وقف على المضارع الذى يذكر بعد بالسكون حيث يكون رفعه ح بالضمة التقديرية وانت خبير بانه لاوجه لتخصيص هذا التعميم بهذا المقام لانه جار فى المعربات المذكورة سابقا جميعا الان يقال خصه بهذا المقام توطئة لبيان فائدة اشار اليها بقوله كما فى الوقف وهى ان الفعل المضارع المعرب بالحركة اذا وقف عليه تكون الضمة والفتحة فيه تقديريتين مطلقا بخلاف الاسم المعرب بهافانهما انما تكونان تقديريتين فيه اذا كان ذلك الاسم غير منون بتنوين التمكن اوكان فى اخره تاء التأنيث كما سيذكره الشارح واما اذا كان منونا بلا تاء التأنيث فلا يكون نصبه ح تقديريا كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (وليس المراد بهما علم الفاعلية اه) اى ليس المراد بالرفع والنصب هنا علامة كون الشئ فاعلا وعلامة كون الشئ مفعولا لماعرفت فى بحث العامل من ان مقتضى الاعراب فى المضارع ليس توارد المعانى المختلفة عليه عند البصريين بل مشابهة التامة الاسم الفاعل ﴿ قوله ﴾ (كما اذا التقى الساكن بعده) نحو قوله تعالى لم يكن الذين فيجزم يكن بحذف الحركة تقديرا وان حرك لالتقاء الساكنين ﴿ قوله ﴾ (اى شفاعتك لامتك يوم القيمة) انما يكون التقدير هكذا ويحتاج الى توجيه ذلك الكلام لمحمد عليه الصلوة والسلام بجعله مخاطبا بتقدير يا محمد كما اشار اليه انفا لوكان تشفع على صيغة المعلوم المخاطب واما اذا كان على صيغة المجهول المتكلم مع الغير كما فى النسخ المشهورة فلا ﴿ قوله ﴾ (من شفاعتك الكبرى) اى من شفاعتك التى هى اعظم واكبر من شفاعة الغير وليس المراد من شفاعتك التى هى اعظم شفاعتك وهى الشفاعة العظمى

ولو كانا تقديرين كما فى الوقف وليس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية (وجزمه بحذف الحركة) وان كان تقديرا كما اذا التقى الساكن بعده (وهو) اى القسم الاول وهو مايكون محذوفه حركة (الفعل المضارع الذى لم يتصل باخره ضمير) مرفوع لا المنصوب لان اتصال المنصوب لايخرج عن هذا الحكم (وهو) اى آخر المضارع المذكور (حرف صحيح) الواو للحال ويسمى هذا الفعل صحيحا فى اصطلاحهم وهو مالیس فى آخره حرف علة (نحو يجب) نحن يارسول الله مثال للرفع (ان تشفع) اى شفاعتك يوم القيمة مثال للنصب (ولم نحرم) نحن من شفاعتك الكبرى مثال للجزم واشار الى الثانى بقوله (وقسم رفعه بالضمة)

أى المثنى وهو ما لحق آخر مفرده الف او ياء او نون مكسورة وما يلحق به (و) هو (اثنان) وكذا اثنتان وثنتان وانما الحقت هذه الالفاظ بها لانها وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية (وكلا) وكذا كلتا ولم يذكره اكتفاء بالاصل لكونه تأنيثا (مضافا) اى حال كون كلا وكلتا مضافا (الى مضمر) اذ لو كانا مضافين الى مظهر لكانا معربين بالحركات التقديرية نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما اعتبر هذا القيد لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه معنى مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركة ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الطرفين فاذا اضيف الى المظهر روعى جانب اللفظ لكون الاصل بالاصل فاذا اضيف الى المضمر روعى جانب المعنى لكون الفرع بالفرع فلذا قيده بقوله الى مضمر (نحو جاءنا الاثنان كلاهما اى الكتاب والسنة) يعنى القرآن والحديث وكذا الاثنتان وثنتان وكلتاهما (واتبعت الاثنين كليهما) اى القرآن والحديث (وعملنا بالاثنين كليهما) وكذا فرعهما وانما جعلوا الالف علامة الرفع فى التثنية لانه الضمير المرفوع فى مثنى الفعل نحو ضربا ويضربان واليساء علامة الجر على الاصل وحملوا النصب عليه للمرور وفرقوا بينهما بان يكون ما قبل الياء مفتوحا فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية ومكسورا فى الجمع لثقل الكثرة وقلة الجمع (والثالث) وهو ما يلحق بالحركات مع الحذف (لا يكون الا تام الاعراب وهو) اى الثالث (قسمان) لان محذوفه اما حركة او حرف اشار الى الاول بقوله (قسم رفعه) اى حالة الرفع كائن (بالضمة ونصبه بالفتحة)

﴿ قوله ﴾ (اى المثنى) يعنى انه ليس المراد بالتثنية هنا معناها المصدرى بل معناها الاصطلاحى الذى هو مرادف المثنى ﴿ قوله ﴾ (ونون مكسورة) اى فى غير الاضافة لانها تحذف فيها كما قيد به المص فى الاظهار فارجع ان اردت شرح هذا التعريف الى نتايج الافكار ﴿ قوله ﴾ (وما يلحق به وهو اثنان اه) عطف على قول المص التثنية على طريقة العطف التلقينى اى وذلك التثنية وما يلحق بها وهو يرجع الى ما يلحق به ولا يخفى ما فى هذا المزج من اللطافة اولا ما فى تذكير الضمير فى به من السخافة وان كان باعتبار التأويل بالمثنى ﴿ قوله ﴾ (اكتفاء بالاصل لكونه تأنيثا) يعنى ان كلتا لكونه مؤنثا فرع لكلا فاكتفا بذكر الاصل وانت خبير بانه لا وجه للتعرض بهذا الوجه فى عدم ذكر كلتا دون عدم ذكر اثنتان وثنتان ﴿ قوله ﴾ (وانما اعتبر هذا القيد اه) اى كونه مضافا الى مضمر ولا يذهب عليك انه لا وجه لهذا الكلام بعد ما بين وجه اعتبار هذا القيد بقوله اذ لو كانا مضافين الى مظهر اه فالصواب جعل هذا الوجه الذى ذكر بقوله لان كلا باعتبار اه وجها لملازمة الوجه المذكور اى انما كان كلا معربا بالحركة التقديرية اذا اضيف الى المظهر لان كلا اه ﴿ قوله ﴾ (فاذا اضيف الى المظهر) الذى هو الاصل روعى جانب اللفظ الذى هو الاصل ايضا فاعرب بالحركات التقديرية لكون اخره الفا وانما روعى جانب اللفظ حين الاضافة الى المظهر لكون الاصل الذى هو المظهر ملابسا بالاصل الذى هو اللفظ ومناسبا له ويحتمل العكس ﴿ قوله ﴾ (لكون الفرع) الذى هو المضمر ملابسا بالفرع الذى هو المعنى ومناسبا له ويحتمل العكس ايضا ﴿ قوله ﴾ (وكذا فرعهما) اى فرع الاثنين وكليهما اعنى اثنتين وثنتين وكلتيهما ﴿ قوله ﴾ (وفرقوا بينهما) اى بين الجمع والتثنية ولا يخفى بعد المرجع عن الضمير ﴿ قوله ﴾ (وعلة الجمع) اى بالنسبة الى التثنية لانه

(يتوقف)

وهما ملحقان بالجمع ولذا اعربتا باعرابه وليس عشرون جمع عشرة والاصح اطلاق

عند قول ابن الحاجب خبر ان واخواتها التعبير بالاخوات دون الاخوة بملاحظتها بوصف الكلمات انتهى وانت خبير بان هذا القدر لايكفى فى ترجيح التعبير بالاخوات على التعبير بالاخوة اذ غاية ماذكره تصحيح التعبير بالاخوات ولاترجحه على التعبير بالاخوة مع انه لابد له من وجه ايضا اقول ولعله مايفهم مماذكره ذلك الفاضل ايضا فى حواشيه على الفوائد الضيائية من ان جعل الاخوات بمعنى الاشباه ليس وضعا نحويا بل هو استعمال لغوى قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها انتهى اذا لاخوة لم يسمع استعمالها بمعنى الاشباه والنظائر فى اللغة وان جاز على طريق التجوز فاستعمال الاخوات فى معنى الاشباه اولى من استعمال الاخوة فى معناها

﴿ قوله ﴾ (وهما ملحقان الى الجمع ولذا اه) اى الوعشرون مع اخواتها ملحقان بالجمع المذكر السالم ولاجل كونهما ملحقين له اعربا باعرابه ولما تضمن هذا الكلام ان كلا منهما ليس جمعا سالما اشار الى اثبات ان عشرون واخواتها ليست بجموع سالمة بقوله وليس عشرون اه وانما ترك اثبات ان الوا يضا ليس جمعا سالما اعتمادا على ماتبه عليه انفا من انه جمع ذو من غير لفظه لان الجمع السالم يجب ان يكون مفرده من لفظه واياك وان تجعل الضمير راجعا الى عشرون واخوانها دون الووعشرون مع اخواتها كما لايخفى

﴿ قوله ﴾ (وجعلوا لواو علامة الرفع اه) وانما جعلوا الواو فى الجمع المذكر السالم وماالحق به علامة الرفع لانه ضمير مرفوع على الفاعلية فى جمع الفعل فله مزيد مناسبة بالجموع فظهر ان التقييد بقولنا فى جمع المذكر السالم وما الحق مما لابد منه والا لايتم التعليل فتفطن ﴿ قوله ﴾ (فى وقوع كل واحد منهما فضلة فى الكلام) اى علامة للفضلة فى الكلام ﴿ قوله ﴾ (للالتباس بالتثنية فيه) اى فى النصب يعنى انه لوجعل بالالف لالتبس بالتثنية فى حالة النصب

عشرين على ثلثين وكذلك ثلثون ليس جمع ثلثة والاصح طلاق ثلثين على التسعة

(نحو جاءنا المرسلون) فى حالة الرفع (وصدقنا المرسلين) فى حالة النصب (وآمنا بالمرسلين) فى حالة الجر فان الياء اذا ذكر بعد الناصب يكون علامة له وان ذكر بعد الجار يكون علامة للجر اوجعلوا الواو علامة الرفع لان الواو الفاعل فى جمع الفعل نحو ضربوا ويضربون والياء علامة الجر على الاصل وجعلوا النصب على الجر دون الرفع لمناسبة بينهما فى وقوع كل واحد منهما فضلة فى الكلام بخلاف الرفع فانه عمدة فيه وانما ارتكبوا الحمل دون الالف فى النصب للالتباس بالتثنية فيه

وقسم) منها (رفعه بالالف ونصبه وجره بالياء وذلك) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (التثنية)

واعرابه بالواو والياء مثله فاجاب بانه لايعبأ بخروجها من التعريف لانها من الشواذ وذلك لان شرط الجمع المذكر السالم ان يكون مفرده اما علما لمذكر عاقل حاليا عن التاء او صفة له خالية عنها ايضا مع ان مفرد كل من هذه الجموع مؤنث وغير عاقل لان سنين جمع سنة اصلها سنو وارضين جمع ارض وهى مؤنث معنوى بدليل اريضة وثبين جمع ثبة وهى بمعنى الجماعة اصلها ثبو فقوله من الشواذ ظرف مستقر خبر المبتدأ الذى هو ما فى قوله ومالم يكن اه ولعل وجه عدم شمول التعريف المذكور لها تخصيص كلمة ما فيه بالجمع المذكر كما عرفت والافقد صرح المص فى الامتحان بانها لاتخرج من هذا التعريف لان التغير فيها بعد تحقق الجمعية لالاجل الجمعية وبهذا عرفت انه لامجال لتخصيص ما بالجمع المذكر هناك فيبقى الانتقاض بجمع المؤنث السالم فتبصر ﴿ قوله ﴾ (والفاضل عمم الجمع وقال اه) اى الفاضل الجامى قدس سره السامى حيث قال فى شرح الكافية المراد من الجمع المذكر السالم ماسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه سنين وارضين ومالم يكن واحده مذكرا لكن يجمع بالواو والنون انتهى واعترض عليه الفاضل العصام بما محصله ان معناه الاصطلاحى ليس باعم من مفهوم المركب الذى هو قولنا جمع المذكر السالم فلايدخل الامامفرده مذكر وانت خبير بان هذا مما يقرر فؤادك على ماذكرنا فى شرح التعريف فاعرف ﴿ قوله ﴾ (فحينئذ انها ليست من الشواذ بل هى اه) وفيه ان دخولها فى التعريف بالمعنى المذكور لايخرجه عن الشواذ لعدم الشروط المذكورة فيها كما عرفت ﴿ قوله ﴾ (اى نظائرها) اشارة الى ان الاخوات هنا مستعارة للاشباه والنظائر لما بينها من التقارب والتماثل كما بين الاخوات كذا ذكره الفاضل اللارى وقال الفاضل العصام فى شرحه على الكافية

والفاضل عمم الجمع وقال هو مايجمع بالواو والنون اوبالياء والنون فحينئذ انها ليست من الشواذ بل هى داخلة فى الجمع (واولو) جمع ذو من غير لفظه (وعشرون واخواتها) اى نظائرها وهى ثلثون الى تسعين

فكذلك الواو اصل فيه فى الاعراب بالحروف ﴿ قوله ﴾ (والالف حمل عليه لكونه فرعاله فيه للضرورة) الضمير المجرور الاول راجع الى الواو والثانى الى الالف واشالث الى الواو ايضا والرابع الى الرفع وكلمة فيه متعلقة بحمل وتذكير الضمائر لجواز تذكير الضمير الراجع الى الحرف وتأنيثه بتأويل اللفظ والكلمة يعنى ان الالف حمل فى الكون علامة الرفع على الواو لكونه فرعا للواو فى بعض الاحيان لان الالف احامنقلبة عن الواو واما عن الياء وقوله للضرورة تعليل للحمل اى وانما حمل الالف على الواو فى الكون علامة الرفع للضرورة وذلك لانهم لما جعلوا الواو علامة الرفع فى الجمع بمناسبة انه ضمير الرفع للجمع فى الفعل نحو يضربون كما سيجىء لم يمكن لهم ان يجعلوه علامة الرفع فى التثنية ايضا للزوم الالتباس بينهما فجعلوا علامة الرفع فيها الالف بمناسبة كونه ضمير الرفع ايضا للتثنية فى الفعل نحو يضربان كما سيذكره الشارح مفصلا هذا غاية ما يتكلف فى توجيه هذه العبارة اذلو جعل قوله فيه متعلقا بفرعا والضمير والمجرور فيه راجعا الى الرفع للزوم المصادرة قطعا لان التعليل الذى هو قوله لكونه فرعا عين المعلل الذى هو الحمل فالاولى ان يقول والالف فرعاله فيه للضرورة ﴿ قوله ﴾ (واذا قدم الجمع اه) اى ولكون الواو اصلا فى الكون علامة الرفع قدم الجمع لان العلامة فيه الواو ﴿ قوله ﴾ (وهو مالم يتغير تباعد واحده للجمعية) هذا هو التعريف الذى ذكره المص فى الامتحان لكنه ينتقض بجمع المؤنث السالم الاان يخصص كلمة ما بالجمع المذكر فتذكر ﴿ قوله ﴾ (ومالم يكن واحده مذكرا اه) يستفاد مما سيأتى من قوله والفاضل عم الجمع اه ان هذا دفع لمقدر وهو ان هذ التعريف لايشمل مثل سنين وارضين وثبين مع ان كلا منها قد جمع بالواو والنون كالجمع المذكر السالم

والالف حمل عليه لكونه فرعاله فيه للضرورة ولذا قدم الجمع على المثنى على عكس ما فى الكافية واللب (ونصبه وجره بالياء وذلك) اى ناقص الاعراب بالحرفين المذكورين (جمع المذكر السالم) وهو مالم يتغير بناء واحده للجمعية فجمع المؤنث والمذكر غير السالم بالحركة وقد علم فيما سبق ومالم يكن واحده مذكرا لكن جمع بالواو والنون كسنين وارضين وثبين ونحوها من الشواذ

وقيل انما جعل اعرابها بالحروف اذ المعرب بالحروف فرع والحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون وجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا (وهى) اى الاسماء الستة المعتله (ابوه واخوه وحموها) بضمير المؤنث لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها (وهنوه) والهن الشئ الذى يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية (وفوه) وهو اجوف واوى ولامه هن اذ اصله فوه لان جمعه افواه (وذومال) وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو فان قلت لم اضيف ذو الى الظاهر دون الضمير قلت لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس والضمير لا يكون جنسا (نحو جاءنا ابو القاسم) محمد عليه السلام (وصدقنا ابا القاسم) عليه السلام (وآمنا بابى القاسم) عليه السلام وجاءنى اخوك ورأيت اخاك ومررت باخيك وجاءنى ذومال ورأيت ذامال ومررت بذى مال وقس عليه غيره (واما ناقص الاعراب) عطف على قوله اما تام الاعراب اى والثانى اما ناقص الاعراب فكذلك يعنى يكون الاعراب بالحرفين فى الاحوال الثلاث (فهو على قسمين قسم رفعه) اى حالة رفعه ملابس (بالواو) وهى الاصل فيه كالضمة

يطلب من المفصلات ﴿ قوله ﴾ (وقيل انما جعل اعرابها اه) القائل هو الفاضل العصام وفيه بحث لانه يشعر بان الفاضل العصام جعل هذا الوجه وجها مستقلا لاعراب هذه الاسماء بالحروف مع انه ليس كذلك لان المولى الجامى بعد ما نقل الوجه المشهور الذى اشرنا اليه سابقا من انهم انما جعلوا اعراب هذه الاسماء بالحروف ليكون بين الاحاد والتثنية والجمع الفة قال وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا فى مقابلة كل اعراب اسما انتهى فاعترض عليه الفاضل المذكور بان هذا الوجه فى غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة اه وبالجملة فكلام الشارح ههنا لا يخلو عن القصور ﴿ قوله ﴾ (فى الفرع والملحق به ستة اه) المراد من الفرع المثنى والجمع لانهما فرعا المفرد ومن الملحق به كلا واثنان والو وعشرون لان الاولين ملحقان بالمثنى والاخيرين بالجمع ﴿ قوله ﴾ (وجعلوا) الصواب فجعلوا بالفاء كما وقع فى نسخ حواشى الفاضل العصام ﴿ قوله ﴾ (لان جمعه افواه) اذ الجمع يرد الاشياء الى اصولها ومما يجب ان يعلم ان فى الفم عشر لغات نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن والعاشرة اتباع فائه لميمه لكن فتح فائه منقوصا افصح من سائره وتحقيق احوال هذه الكلمة مفوض الى شرح الرضى للكافية ﴿ قوله ﴾ (لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس اه) وذلك لان وضع ذو لان يتوسل الى جعل اسم الجنس صفة لموصوف قبله نحو رجل ذومال والضمير لا يوصف به لا بوسيلة ولا بغيرها ﴿ قوله ﴾ (وهى الاصل) فيه كالضمة اى الواو اصل فى الرفع اى فى الكون علامة لحالة الرفع بالنسبة الى الالف لانها اخت الضمة فكما ان الضمة اصل فيه فى الاعراب بالحركة

اى غير المضافة من تلك الاسماء فالصواب عن غيرها ﴿ قوله ﴾ (اذا المضافة اليها بالحركة تقديرا اه) الاولى ان يقول اذا المضافة اليها كسائر الاسماء المضافة اليها لينطبق على جميع المذاهب فاعرف ﴿ قوله ﴾ (اذا المصغر معربه اه) اى ما يصغر من هذه الاسماء معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لشابه الحركة ﴿ قوله ﴾ (حين الاعراب) اى دون غير حال الاعراب فشابه الاعراب فى النطريان والتغير فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية ﴿ قوله ﴾ (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز) اه الاعجاز جمع عجز وهو مؤخر الشئ اى المحذوفة اواخرها فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعل وجهه ان تلك الحروف فى الاربعة الاول لامات اذهى اسماء منقوصة وروية وفى الخامس عين اذاصله فوه وفى السادس كذلك اذاصله ذووفهى فى كل واحد من هذه الاسماء الستة من اصول الكلمة مع ان دليل كون الكلمة معربة لايكون من اصل الكلمة اذ من البين ان دليل وصف الشئ يكون متأخرا عن ذات الشئ واصل الكلمة لايكون متأخرا عنه واما الواو والياء فى التثنية والجمع فهما ليستا من حروف المبانى بل من حروف المعانى الحقت بالمفرد لتحصيل معنى التثنية والجمع فيجوز ان تجعلا من دليل الاعراب بخلاف اللام والعين فى هذه الاسماء اذلا يحصل بناء الكلمة بدونهما فهما متقدمان على الاعراب اجاب عنه ابن الحاجب بان الواو والالف والياء فيها ليست من اصل الكلمة بل هى مبدلة من لام الكلمة فى الاربعة الاول ومن عينها فى الباقين فهى بدل مالم يفده المبدل منه اعنى لام الكلمة وعينها وهو الاعراب الذى هو كون تلك الاسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والتفصيل

اذا المضافة اليها نحو جاءنى اخى ورأيت اخى ومررت باخى حال كونها (مفردة) اذا المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع (مكبرة) اذا المصغرة معربة بالحركة لا بالحروف نحو جاءنى اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وانما جعل اعرابها بالحروف لوجود حرف صالح للاعراب فى اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيدودم فتأمل

وحدها انمع مدلول مفرده مايزيد عليه من جنسه فيشمل هذا التعريف مامفرده مذكر ايضا نحو قوله تعالى اشهر معلومات اذ التسمية بالجمع المؤنث انما هى باعتبار الاصالة والغلبة كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (دون المذكر والمكسر) حال عن قول المص جمع المؤنث السالم) اى وذلك جمع المؤنث السالم مجاوزا جمع المذكر السالم والجمع المكسر مطلقا واشارة الى ان تقييد الجمع بالمؤنث احتراز عن جمع المذكر السالم وبالسالم احتراز عن المكسر ﴿ قوله ﴾ (على وتيرة اصله اه) الوتيرة كالطريقة وزنا ومعنى يقال مازال على وتيرة واحدة اى ليكون جمع المؤنث السالم الذى هو الفرع على طريقة الجمع المذكر السالم الذى هو الاصل له فى كون النصب فيه ايضا تابعا للجر ﴿ قوله ﴾ (على ماهو الاصل كما فى الاعراب بالحركة) اى كونه ملابسا بالحروف الثلث فى الاحوال الثلث هو الاصل كما فى الاعراب بالحروف لما ان الاشتراك فى العلامة خلاف الاصل كما ان الاعراب بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث اصل فى الاعراب بالحركة كما سبق ﴿ قوله ﴾ (فافهم) لعل وجهه ان كون الستة والمعتلة صفتين للاسماء مع كون احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لايخلو عن الهجنة مع مايحتاج اليه من تكلف تأويل الاسماء بالجماعة لتطابقها فى الافراد اوانه خلاف ماشتهر من كون الاسماء الستة لقبا لهذه الاسماء عند النحاة اذمقتضاه ان يكون الستة مشغولا باعراب الحكاية وان كان المعتلة صفة له وان الستة من اسماء العدد وهى موضوعة للوحدات لالماله الوحدات فلايصح جعله وصفا للاسماء الامجازا لان استعمال اسماء العدد فيماله الوحدات مجاز قطعا وانهما على تقدير كونهما صفتين انما تكونان كاشفتين اذا اريد من اللام فى الاسماء العهد وهو خلاف المتبادر فتدبر ﴿ قوله ﴾ (عن غيره)

وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ماسيجئ (نحو جاءنا معجزات) بالرفع (وصدقنا معجزات وآمنا بمعجزات) بالكسر فيهما (والثانى) وهو مايكون الاعراب فيه بالحروف المحضة (اما تام الاعراب وهو ان يكون رفعه) اى حالة الرفع ملابسا (بالواو ونصبه) اى حالة النصب ملابسا (بالالف وجره بالياء) يعنى يكون ملابسا بالحروف الثلاث فى الاحوال الثلاث على ماهو الاصل كما فى الاعراب بالحركة (وذلك) اى تام الاعراب فيما بالحروف المحضة (الاسماء الستة المعتلة) وهما صفتان كاشفتان فافهم (المضافة) احترز بها عن غيره لان اعرابه بالحركة (الى غير ياء المتكلم)

(اى)

يكون التقابل من الحسن فى محل مكين ولعله قصد التنبيه على الاصطلاحين لكن يرد عليه امران الاول ان المقصود من تعريفهما معرفة الافراد ليجرى عليه الاحكام وهو لا يحصل الا بتعريف القوم لان تعريف ابن الحاجب لا يفيد الا بعد معرفة جميع العلل وشرائط تأثيرها وهى مع كونها مما لا تبلغ اليها الا بشق الانفس لم تبين فى هذا الكتاب فيحتاج الى التجسس والثانى ان احد التعريفين المذكورين منتقض قطعا لان كثيرا مما يدخل عليه الجر والتنوين يدخل فى التعريف الثانى مثل عرفات فانه غير منصرف عند ابن الحاجب مع انه داخل فى التعريف الاول ايضا لانه منصرف عند القوم وكذا ما دخله اللام مثل الاحمر ولعمرى ان مفاسد هذا الخلط مما لا يخفى على من تدبر ﴿ قوله ﴾ (لان الفعل فرع الاسم اه) علة لمشابهة غير المنصرف بالفعل فى تحقق الفرعيتين لانهما تتضمن دعوى ان فى كل واحد من الفعل وغير المنصرف فرعيتين فبين تحققهما فى الفعل بقوله لان الفعل اه اى لان الفعل فرع للاسم فى الاشتقاق لكونه مشتقا من المصدر وفرع له ايضا فى الافادة حيث لا يفيد بدون الفاعل لكونه موضوعا للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين اى معين كان كما سبق تحقيقه وبين تحققهما فى غير المنصرف بقوله وكل علة فرع شئ اى كل علة من تلك العلل التسع التى توجد فى غير المنصرف ثنتان منها او واحدة تقوم مقامهما فرع لشئ كما بين فى المطولات فاذا وجدت ثنتان منها او واحدة تقوم مقامهما فى الاسم تحقق فيه فرعيتان فثبت المشابهة بينهما فلاجل تلك المشابهة منع من غير المنصرف دخول الجر والتنوين كما منع دخولهما على الفعل ايضا فقوله منع منه ما منع اه على صيغة الماضى المجهول فى الموضعين جواب لما ﴿ قوله ﴾ (وهو مايكون بالالف والتاء) اى جمع المؤنث السالم جمع يكون ملابسا بالالف والتاء بان يلحقا اخر مفرده لقيد المجموع او الالف والتاء

لان الفعل فرع الاسم فى الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشئ منع منه ما منع من الفعل اعنى الجر والتنوين وحمل فيه الجر على النصب للمناسبة بينهما فى كونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثانى مايكون المتروك فيه الفتحة واشار اليه بقوله (وقسم) منهما (رفعه) اى حالة الرفع ملابس (بالضمة ونصبه وجره) ملابس (بالكسرة) دون الفتحة (وذلك) اى ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين (جمع المؤنث السالم) وهو مايكون بالالف والتاء

وهو ماتغير صيغته للجمعية احترز به عن السالم مذكرا كان اومؤنثا فان اعراب الاول بالحروف واعراب الثانى بالحركة لكنه ناقص كما سيجى واحترز بقوله المنصرف عن غير المنصرف لان اعرابه مفردا كان او جمعا ناقص (نحو جاءنا الرسول) بالرفع (وصدقنا الرسول) بالنصب (وآمنا بالرسول) بالجر ونحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت ﴿ ٣٠٨ ﴾ بزيد ونحوهما هذا

مثال للقسم الاول (ونحو نزل من السماء كتب) بالرفع وهى جمع كتاب (وصدقنا الكتب وآمنا بالكتب) ونحو جاءنى رجال ورأيت رجالا ومررت برجال وهذا مثال للقسم الثانى (و) الاول (اما ناقص الاعراب) اى اعرابه بالحركتين فى الاحوال الثلث (فهو) اى ناقص الاعراب (على قسمين) الاول مايكون المتروك فيه الكسرة اشار اليه بقوله (قسم) من القسمين (رفعه) اى حالة رفعه ملابس (بالضمة ونصبه) اى حالة نصبه (وجره) اى حالة جره ايضا ملابس (بالفتحة وذلك) اى ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين (غير المنصرف) وهو مافيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما (يكون) (نحو جاءنا احمد) محمد عليه السلام (وصدقنا احمد وآمنا باحمد عليه السلام) بالفتحة دون الكسرة والتنوين لان غير المنصرف الشابه الفعل فى تحقق الفرعيتين

لايصدق على المعرب بالحروف ولا على المعرب بالضمة والكسرة اعنى الجمع المؤنث السالم ولذا قال الفاضل العصام ان المعرب لاينحصر عند القوم فى المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم مايدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المتصرف ماسلب عنه الكسرة والتنوين على ماينبه الزمخشرى فى المفصل يعنى ان السلب انما يتصور فيما شانه الدخول فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة ﴿ قوله ﴾ (وهو ماتغير صيغته للجمعية) اى جمع تغير صيغة مفرده من حيث نفسه والامور الداخلة فيه لاجل حصول الجمعية فلا يرد تغير مفرد جمع السلامة ايضا بلحوق الحروف الجارجية الزائدة فيه ولاتغير مثل مصطفون ايضا فانه ليس لحصول الجمعية بل بعد حصولها ﴿ قوله ﴾ (احترز به عن السالم اه) اى احترز بتقييد الجمع بالمكسر عن الجمع السالم سواء كان مذكرا اومؤنثا لان اعراب الجمع المذكر السالم بالحروف واعراب الجمع المؤنث السالم ناقص وان كان بالحركة ﴿ قوله ﴾ (ونحو جاءنى زيد اه) كرر المثال للاسم المفرد المنصرف ليكون احدهما من قسم المعرف باللام والاخر من غيره فيظهر دخول التنوين عليه وكذا تكراره المثال للجمع المكسر المنصرف فيما بعد لقوله ونحو جاءنى رجال اه لهذا وليكون احدهما مثالا للجمع المكسر الغير العاقل والاخر للعاقل ﴿ قوله ﴾ (ومافيه علتان من تسع) اى اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما من علل تسع بينت فى الكافية وغيرها اوواحدة من تلك التسع تقوم مقام العلتين منها فى التأثير وحدها اعلم ان الشارح قد خلط ههنا بين اصطلاحى القوم وابن الحاجب اذا عرف المنصرف بتعريف القوم كما عرفت وعرف غير المنصرف بما عرفه ابن الحاجب به مع ان اللايق ان يعرفه ايضا بتعريفهم الذى هو مالايدخله الجر والتنوين حتى

لامع الحذف (او) ملابس (بالحروف المحضة) لامعه (وهما) اى الحركات والحروف (مختصان) اى مقصوران (بالاسم) المعرب (وبالحركات مع الحذف اوبالحروف مع الحذف وهما) اى الحركات والحروف مقارنين ﴿ ٣٠٧ ﴾ بالحذف (مختصان بالفعل) المضارع على مامر (والاول) وهو مابالحركات المحضة (اما تام الاعراب) يعنى يكون اعرابه بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث والى هذا اشار بقوله (وهو) اى تام الاعراب (ان يكون رفعه) يعنى حالة الرفع ملابسا (بالضمة) نحو خرج زيد (و) ان يكون (نصبه) اى حالة النصب ملابسا (بالفتحه) نحو رأيت زيدا (وجره بالكسرة) نحو مررت بزيد وهذا القسم هو الاصل ايضا لعدم الاحتياج الى العلامة لان الواحد اذا جعل علامة لشئ لايحتاج الى القرينه (وذلك) اى تام الاعراب مما يكون الاعراب فيه بالحركة المحضة الاسم (المفرد) دون المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعد (المنصرف) وهو مايقبل الجر والتنوين بخلاف غير المنصرف (والجمع المكسر المنصرف) مذكرا كان اومؤنثا

﴿ قوله ﴾ (لامع الحذف) تفسير للمحضة ﴿ قوله ﴾ (يعنى يكون اعرابه اه) تفسير لتام الاعراب وسيظهر وجه كونه تاما ﴿ قوله ﴾ (يعنى حالة الرفع اه) وانما فسر الرفع به اشارة الى ان المراد به ههنا ليس الرفع بالمعنى المصدرى بل ماهو اسم للعلامة المخصوصة والحالة المعينة وذلك لانه لو اريد به معناه المصدرى لما افاد هذه العبارة كون الضمة رفعا وكذا لو اريد بالنصب والجر معناهما المصدريان لم تفد العبارة كون الفتحة نصبا والكسرة جرا مع ان الحركات الثلث رفع ونصب وجر بخلاف ما اذا اريد منها الحالات المعينات والعلامات المخصوصات اذ تكون الملابسة ح اعنى ملابسة الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة من قبيل ملابسة العام بالخاص فتفيد كون تلك الحركات الثلث مما يصدق عليه الرفع والنصب والجر هذا وقس عليه نظائره ﴿ قوله ﴾ (وهذا القسم هو الاصل ايضا اه) اى كما ان الاصل فى الاعراب الاعراب بالحركة على ماسبق كذلك الاصل فى الاعراب بالحركة الاعراب بالحركات الثلث كما فى هذا القسم لعدم الاحتياج اى لعدم احتياج المعرب فى هذا القسم الى العلامة غير الاعراب لان الشئ الواحد اذا جعل علامة لشئ واحد لايحتاج الى القرينة غير ذلك الشئ الواحد وفى هذا القسم لما جعل لكل حالة علامة على حدة لم يحتج فيه الى قرينة اخرى فكان هو الاصل ﴿ قوله ﴾ (وهو مايقبل الجر والتنوين) اى يقبل دخول الجر بالكسرة والتنوين عليه وهذا مأخوذ مما ذكره القوم فى تعريفه حيث قالوا هو ماد خله الجر والتنوين بدله الشارح بما ترى احترازا عن ان يتوهم من تعريفه المشهور دخول الجر والتنوين بالفعل فلا يدخل فيه مثل الرجل فى ضربت الرجل مثلا لانه لم يدخله فى هذا التركيب جر ولا تنوين لكنه يقبلهما فى غير هذا التركيب عند تجرده عن اللام وانت خبير بان هذا التعريف

اليهما اسم جامدا ما على الاول فظاهر لانه عبارة عن الحركة والحرف والحذف واما على الثانى فلان التغيير وان كان معنى مصدريا الا انه ليس معنى حدثيا حتى يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق منه اصلا الا باعتبار النسبة اليه باعتبار تحققه فيه كما فى قولهم ليل مقمر اى ذو قمر وح يكون القياس كسر الراء لا فتحه كما حققه السالكوتى فالصحيح انه مأخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد لانه محل اظهار المعانى وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيه كما سبق ﴿ قوله ﴾ (لان القياس اذا استعمل بالى) يكون بمعنى النظر وان كان فى الاصل بمعنى التقدير يقال قاس المراحة بالميل اذا قدر عمقها ولذا سمى الميل مقياسا فتأمل ﴿ قوله ﴾ (وان كان القياس عشرة) اى وان كان ما اقتضاه العقل مع قطع النظر عن السماع ان يكون انواع المعرب الذى هو محل الاعراب عشرة كما ان انواع الاعراب عشرة حتى يعطى لكل واحد من انواع المعرب واحد من انواع الاعراب ممكن الموجود فى الخارج من انواع المعرب تسعة لما انهم لم يلتزموا ان يعطوا الكل منها واحدا من انواع الاعراب بل اعطوا لواحد منها ثلثة واثنين من انواع الاعراب وكذلك اعطوا اعرابا واحد الخمسة من انواع المعرب اوار بعة اوثلثة واثنين اوواحدا كما يعرف بالتأمل فيما قررنا عرفت انه لا منافات بين قول الشارح وان القياس عشرة وقول المص وانواع المعرب بالقياس لان مقصود الشارح ان ما اقتضاه العقل بالنسبة الى انواع الاعراب ان يكون انواع المعرب ايضا عشرة ومقصود المص ان انواع المعرب المستعملة فى كلامهم بالنظر الى ما اعطوا لها من انواع الاعراب فى الخارج تسعة وشتان ما بينهما ﴿ قوله ﴾ (اى اعراب التسعة) ولا يخفى ما فى ارجاع الضمير الى التسعة من المصادرة والصواب ارجاعه الى انواع المعرب

لان القياس اذا استعمل بالى يكون بمعنى النظر (الى ما) اى الاعراب حركة كان او غيره (اعطى) اى الاعراب على صيغة المفعول (لها) اى لانواع المعرب (من هذه العشرة) الحاصلة من التقسيم الاول (تسعة) وان كان القياس عشرة قوله وانواع المعرب مبتدأ وقوله تسعة خبره (لان اعرابها) اى اعراب التسعة (اما) ملابس (بالحركات المحضة)

ويسمى ايضا النصب (وكسرة) سميت بها لتسفل الحنك الاسفل عند التكلم بها فكانه يكسر ويسمى ايضا الجر ويطلق الضمة والفتحة والكسرة ايضا على الحركة البنائية بخلاف الرفع النصب والجر فانها لاتطلق ﴿ ٣٠٥ ﴾ الاعلى الحركة الاعرابية نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (والحروف اربعة) بالاستقراء (واو) نحو جاءني ابو (وياء) نحو مررت بابيه (والف) نحو رأيت اباه (ونون) نحو تضربون وتضربين وتضربان (والحذف ثلثة) وهو (مختص بالفعل) المضارع الذى لم يتصل باخره نون الضمير والتأكيد (حذف الحركة) اذا كان الفعل صحيحا نحو لم يضرب (وحذف الاخر) ان كان ناقصا نحو لم يغز (وحذف النون) الاعرابية نحو لم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي اذا كان الامر كذلك (فالجملة) اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم (عشرة) لان القسم الاول ثلثة والثالث ايضا ثلثة والثانى اربعة فالمجموع (٣٩) عشرة واشار بقوله (وانواع المعرب) الى التقسيم الثانى الذى بحسب المحل من التقسيمات الاربعة للاعراب اى المحل الذى هو للاعراب (بالقياس) اى بالنظر

لان الشفتين ترتفعان عند ادائه وقيل لاستعلائه فى اخويه فى كونه علامة العمدة فظهر بما قررنا ان هذه العبارة توهم خلاف المقصود والاولى ان يقول وتسمى بالرفع ايضا وكذا الكلام فى اخويه ﴿ قوله ﴾ (ويسمى بها ايضا النصب) لنصب الشفتين بعد الفتح ﴿ قوله ﴾ (فكانه يكسر) ويسقط كسقوط الجسم المنكسر ﴿ قوله ﴾ (ويسمى بها ايضا الجر) لانجرار الشفة السفلى الى اسفل ﴿ قوله ﴾ (فانها لاتطلق الاعلى الحركة الاعرابية) اى عند البصريين والاكثر والكوفيون يطلقونها على الحركة البنائية ايضا ﴿ قوله ﴾ (اذا كان الفعل صحيحا) اى وان لم يتصل باخره ضمير مرفوع وكذا قوله ان كان ناقصا والا يكون الاعراب بحذف النون كما سيذكر وبعد فيه بحث لانه ان اريد بالصحيح ماتعورف عند الصرفيين الذى هو ماليس احد حروفه الاصلية حرف علة وهو ليس بصحيح لان جزم لم يعد مثلا بحذف الحركة ايضا مع انه غير صحيح بهذا المعنى وان اريد ماعند النحويين من انه ماليس آخره حرف علة فالمقابلة بالناقص تناقضه اذا الاصوب ح ان يقال بدل قوله ان كان غير صحيح كما لايخفى على ذى فكر صحيح ثم ان فى ايراد كلمة اذا الدالة على تحقق الوقوع فى الفعل الصحيح وايراد ان الدالة على الشك فى الناقص رعاية لشرف الصحيح ونقصان مايقابله فاعرف ﴿ قوله ﴾ (اذا كان الامر كذلك اه) فيه ان الفاء هنا ليست بفصيحة حتى يقدر ماذكر بل هى فاء فذلكة التى تدخل على الاجمال بعد التفصيل والجملة ابتدائية ﴿ قوله ﴾ (اى المحل الذى هو للاعراب) تفسير للمعرب يعنى ان انواع محل الاعراب تسعة وفيه بحث لان هذا التفسير يشعر بان المعرب اسم مكان مأخوذ من الاعراب العرفى مع ان الاعراب العرفى يكلا المعنيين الذين اشرنا

فيما بعد واشار الى التقسيم الثالث من التقسيمات الاربعة للاعراب الى تقسيمه بحسب الصفة بقوله ثم الاعراب اه فتكلف بعض الناظرين لدفع هذين الايرادين بما لا يرتكب الا عند الشدائد قد اضمحل بما حققناه والتحقق بالزوائد ﴿ قوله ﴾ (وكونها ادل على المقصود) الذى هو المعانى الخفية لكون الغرض من وضعها الدلالة عليها ﴿ قوله ﴾ (ليست باصل) فهى فرع الاعراب بالحركة فتنوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الياء والفتحة ﴿قوله﴾ (الا انه يكون اعرابا لامر آخر اه) فى النتايج كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة انتهى وذلك لان المثنى والمجموع لما كانا فرعين للواحد وفى آخرهما حرف يصلح للاعراب وهى علامة التثنية والجمع ناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لما عرفت ان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما اعربوا بهما بالحروف اعربوا بعض المفردات بها ايضا ليأنس بها الطبع واختير الاسماء الستة لوجود الحروف الصالحة للاعراب فى اواخرها مع كون كل واحد منها مشابها للمثنى لفظا ومعنى اما لفظا فلانها لا تستعمل كذلك الا مضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان واما معنى فلاستلزام كل منها امرا آخر فالاب يستلزم ابنا والاخ يستلزم اخا وكذا البواقى هكذا قرروه والتفصيل فى كتبهم وسيجئ فى كلام الشارح الاشارة اليه ايضا ﴿ قوله ﴾ (ولذا آخر عنهما) اى ولكون المراد من الحذف حذف الحركة والحرف آخر عنهما لتوقفه عليهما ﴿ قوله ﴾ (ويسمى بها ايضا الرفع) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه نائب الفاعل ليسمى والرفع منصوب على انه مفعول ثان له اى ويسمى الضمة بالرفع ايضا

وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها (او حرف) لعدم علة الاصالة فيها ليست باصل الا انه يكون اعرابا لامر آخر كما لا يخفى على المتفطن (او حذف) اى حذف احدهما الجزم ولذا اخر عنهما (والحركة) الاعرابية (ثلثة ضمة) سميت بها لضم الشفتين عند التكلم بها ويسمى ايضا الرفع (وفتحة) سميت بها لفتح الفم عند التكلم بها

الى الصواب لان المذهب الثانى يقتضى ان لايكون التغيير الاول اعرابا لان العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك ﴿ قوله ﴾ (وله تقسيمات اربعة متداخلة بعضها اه) اى للاعراب تقسيمات يدخل اقسام بعضها فى اقسام الاخر لما ان هذه التقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلايلزم التباين والاختلاف بين جميع الاقسام الخارجة من جميع هذه التقسيمات بل بين الاقسام الخارجة من كل تقسيم ومقصود الشارح من هذا الكلام التوطئة لقول المص وهو اما حركة اوحرف اه بان للاعراب فى نفس الامر تقسيمات اربعة كما ذكرت فى الاظهار بتمامها لكن المص اورد منها فى هذا الكتاب ثلثة وترك واحدا منها وهو الذى جعله فى الاظهار تقسيما ثالثا فكان التقسيم الذى جعله رابعا هناك ثالثا فى هذا الكتاب فاشار الى التقسيم الاول الذى هو بحسب حقيقة الاعراب وذاته بقوله اما حركة اه وانما ترك التقسيم الثالث فى الاظهار الذى هو تقسيمه بحسب النوع الى رفع ونصب وجر وجزم لكونه مستفادا من التقسيم الثانى لانه لما بين فيه ان رفع هذا المعرب يكون بهذا ونصبه بذاك وجره بذلك وان جزم هذا المعرب يكون بذلك يفهم منه ان انواع الاعراب اربعة وهى ماذكر مع ان الاختصار اشد طلبا فى هذه الرسالة منه فى الاظهار وبما قررنا ظهر انه لايلزم من هذا الكلام ان المص اورد فى هذه الرسالة التقسيمات الاربعة باسرها حتى يرد عليه ان المص لم يذكر التقسيم الثالث منها اذ مقصود الشارح مجرد بيان ان تقسيمات الاعراب فى نفس الامر اربعة لان ما اورد المص فى هذه الرسالة من التقسيمات اربعة اذ بين المقامين بون بعيد ولايلزم ايضا من جعل المص التقسيم بحسب الصفة تقسيما رابعا فى الاظهار ان يكون تقسيما رابعا فى هذه الرسالة ايضا حتى يعترض على قول الشارح

وله تقسيمات اربعة متداخلة بعضها فى بعض الاول تقسيمه بحسب الذات والحقيقة اشار اليه بقوله (وهو) اى الاعراب (اما حركة) وهى الاصل فيه لخفتها

الاول والاصطلاحى ﴿ قوله ﴾ (فحينئذ تكون همزته للسلب) اى فحين ماكان مأخوذا من هذا المعنى الخامس اللغوى للاعراب تكون همزته للازالة كما فى اشكيته وليت شعرى باوجه حصر معناه اللغوى المأخوذ منه المعنى الاصطلاحى فى هذا المعنى الخامس الذى هوازالة الفساد فى صدر الكتاب مع تجويز جعل المعنى الاول ايضا مأخذا له فى هذا المقام معمافى الحصر فى ازالة الفساد فساد اخر استغنيت عن ذكره بما قررنا ﴿ قوله ﴾ (لانه يزيل فساد التباس بعض اه) وهذا بيان للمناسبة بين معناه اللغوى الخامس ومعناه الاصطلاحى اى لان الاعراب يزيل فساد التباس بعض معانى المعرب من الفاعلية والمفعولية والاضافة ببعض اذاصل الغرض من وضعه الدلالة على تلك المعانى ﴿ قوله ﴾ (شئ جاء من العامل اه) هذا التعريف قدسبق فى صدر الكتاب فلاحاجة الى اعادته فى ذلك الباب ثم انه قدعرفت انالانشتغل بمباحث ذكرت فى الكتب المشهورة الا اذاتضمن ايرادها على فائدة بقية مستورة فنحن من ترك شرح هذا التعريف هنا فى سعة لكونه مفصلا فى شروح الاظهار وغيره بماله وماعليه وان اردت ان تفرع سمعك النكت النوادر فاحفظ مايلقى اليك من نفائس الجواهر واعلم ان تعريف الاعراب بهذا انما ينطبق على احد المذهبين فيه لانهم قداختلفوا فى معناه الاصطلاحى فذهب طائفة الى انه لفظى واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين وعرفه فى التسهيل بقوله ماجئ به لبيان مقتضى العامل من حركة اوحرف اوسكون اوحذف وذهب طائفة الى انه معنوى والحركات دلائل عليه واختاره الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا اوتقديرا فهذا التعريف انما ينطبق على المذهب الاول وانما اختاره لانه اقرب

فحينئذ تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى عن بعض وهو فى الاصطلاحى شئ جاء من العامل يختلف به آخر المعرب لفظا او تقديرا

ايضا انتهى اقول وهو مندفع بما ظهر مما قررنا من ان ابدال الانقص اذا افاد فائدة زائدة على مايفيده المبدل منه جائز لانه لايكون انقص من كل وجه ولاشك فى افادة الاسم الظاهر المبدل من الغائب فائدة زائدة للاشتباه والابهام الموجودين فى الغالب بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب والثانى ان ابن مالك قد جوز فى الفيته ابدال الظاهر من ضميرى المتكلم والمخاطب بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وصرح شراحها بان هذا متفق عليه بين جميع النحويين وانما الاختلاف فيما لم يكن فيه معنى الاحاطة فذهب جمهور البصريين الى المنع والاخفش والكوفيون الى الجواز فاطلاق هذه المسئلة امر مطعون وان وقع فى كثير من المتون ولعل لهذا كله امر بالتدبر ﴿ قوله ﴾ (ولا يدل على معنى فيه) اى فى المتبوع واحترز به عن الصفة الكاشفة ﴿ قوله ﴾ (واما ماذكره ابن الحاجب قستة وثلثون) وذلك لان ابن الحاجب فى صدد بيان الاسماء المعلولة بخلاف المص فانه فى صدد بيان المعمول مطلقا فالنزاع فى غير اسم باب كان لفظى كما ترى واما اسم باب كان فقد عرفت فيما سبق ايضا ان النزاع فيه يقرب من النزاع فى التسمية فتذكر ﴿ قوله ﴾ (زاد) اى المص ﴿ قوله ﴾ (وهو مأخوذ من اعرابه اذا اوضحه اه) لم يقل وهو فى اللغة بمعنى الابانة والايضاح او ازالة الفساد لما انه لاينحصر فى اللغة فى هذين المعنيين بل يقال اعرب اى ابان او اجال او احسن او غير او اذال عرب الشئ وهو فساده او تكلم بالعربية او ولد له ولد عربى اللون او تكلم بالفحش او لم يلحن فى الكلام او صار له خيل عراب او نجب الى غيره ومنه العروبة للمحبوبة الى زوجها فالاعراب بالمعنى الاصطلاحى اما مأخوذ من المعنى الاول او من الخامس ﴿ قوله ﴾ (لانه يوضح اه) بيان للمناسبة بين معنييه اللغوى

ولا يدل على معنى فيه (نحو آمنا) اى صدقنا (بنبينا محمد) بالجر عطف بيان من نبينا (عليه السلام) فمجموع ماذكر فى هذا المختصر من المعمولات على ماذكرنا ثلثون واما ماذكره ابن الحاجب منها فستة وعشرون زاد فى المرفوعات اسم باب كان والمضارع الخالى عن النواصب والجوازم فى المنصوبات المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور والمجزوم ولما فرغ من المعمولات اراد ان يشرع فى الاعراب فقال (الباب الثالث فى الاعراب) تذكر ماذكر فى الباب الاول والثانى وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه لانه يوضح المعانى المقتضية للاعراب اومن عربت معدته اذا فسدت

﴿ قوله ﴾ (و يكون البدل و المبدل منه معرفتين اه) بيان لعدم تبعية البدل مطلقا لمتبوعه فى التعريف والتنكير نعم يلزم ان يتبعه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث اذا كان بدل الكل من الكل واما السائر فلا يلزم موافقته للمتبوع فيها ايضا ﴿ قوله ﴾ (و بالعكس) اى رأيت غلام زيد رجلا مع انه لاصحة له لعدم صحة كون البدل نكرة صرفة مع كون المبدل منه معرفة الا ان يجعل قوله بالعكس متعلقا بما فهم من قوله رأيت غلام رجل زيد من ان المبدل منه قد يكون نكرة مع كون البدل معرفة فعكسه بان يكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة مخصصة ولذا عقب قوله وبالعكس بقوله واذا كان البدل اه فلا تغفل ﴿ قوله ﴾ (يجب النعت) اى نعت البدل النكرة ليتخصص به فلا يكون انقص من المتبوع مع كونه مقصودا والمتبوع غير مقصود ﴿ قوله ﴾ (ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب اه) وعللوه بان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولى البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص مع كونه مقصودا والمتبوع غير مقصود ﴿ قوله ﴾ (ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب اه) وعللوه بان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولى البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص مع عدم افادته زيادة على ما يفيده المبدل منه بخلاف البدل البعض والاشتمال والغلط لان مدلول الثانى فيها ليس مدلول الاول فيفيد ما لا يفيده المبدل منه بقى بحثان الاول ما اعترض به الفاضل العصام على هذا التعليل من ان قولهم المضمر مطلقا اعرف المعارف يوجب على هذا ان لا يبدل من ضمير الغائب

و يكون البدل والمبدل منه معرفتين ونكرتين ومختلفتين نحو جائنى زيد اخوك ورأيت عبد اغلامالك ورأيت غلام رجل زيدا و بالعكس واذا كان البدل نكرة والمبدل منه معرفة يجب النعت نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا فتدبر (و) التابع (الخامس) من الخمسة (عطف البيان) وهو تابع جئ به لايضاح متبوعه

وجزئيته له فيدخل فى تعريف بدل الاشتمال ما اذا كان المبدل منه جزءا منه وكان ابدا له منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه اذ يصدق عليه ايضا بانه وجد بينهما ملابسة بغير كلية البدل للمبدل منه ولا الجزئية له بل بالعكس وقوله بحيث ينتظر اه لاخراج بدل الغلط فى مثل ضربت زيدا حماره لانه وان كان بين زيد حماره ملابسة بغيرهما الا ان نسبة الضرب الى زيد تامة لا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد حتى تنتظر نفس السامع بعد ذكر المبدل منه وتتشوق الى ذكر البدل ﴿ قوله ﴾ (كامر) غير مرة يعنى ان احفظ يجوز ان يكون على صيغة الامر والمتكلم وحده فاعرف ﴿ قوله ﴾ (فيرفع) بقوله حقه اى فيرفع انتظار السامع ويدفع بقوله حقه بعد قوله احفظ الله فانه يدل على ان المحفوظ هو حقه تعالى لا ذاته حتى يلزم فساد المعنى ﴿ قوله ﴾ (ان كان ذكر المبدل منه غلطا) الظاهر انه لا يصدق الا على قسم الاول من الاقسام الثلثة للبدل الغلط الذى هو ان لا يكون المبدل منه مقصودا البتة وانما سبق اللسان اليه لان الغلط متعلق باللسان كما ان النسيان متعلق بالجنان الا ان يجعل الغلط اعم مما هو متعلق باللسان والجنان بنوع تجمل حتى يشمل القسم الثانى ايضا الذى هو ان يكون المبدل منه مقصودا اولا ثم يتبين بعد ذكره فساد قصده ويسمى ببدل نسيان اى بدل شئ ذكر نسيانا واعم ايضا من الغلط الصريح وابهامه حتى يشمل القسم الثالث الذى هو ان يقصد كل واحد من المبدل والبدل صحيحا مع ابهام الغلط فى ذكر المبدل منه ويسمى ببدل الاضراب وبدل البدأ * كقولك محبوبى بدر شمس ﴿ قوله ﴾ (ولا يوجد فى كلام الفصحاء) عدم وجود القسمين الاولين مسلم لكن القسم الثالث مما يقع فى كلام البلغا للمبالغة والتفنن الا ان يحمل الكلام على التغليب

كامر غير مرة (الله) مبدل منه (تعالى حقه) بدل الاشتمال فانه اذا قيل احفظ الله ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يحفظ منه لان المراد ليس ذاته تعالى لانه تعالى حافظ ليس بمحفوظ فيرفع بقوله حقه والرابع بدل الغلط اى بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه غلطا نحو رأيت رجلا حمارا ولا يوجد فى كلام الفصحاء بل يوردونه بل اى بل حمارا ولذا ترك مثاله

بالاولين اكدا ولا بمنفصل نحو ضربت انت نفسك لدفع فى اللبس بالفاعل المستكن وحمل عليه فى البارز ذكره فى التتايج (نحو اتركَ) انت (الذوب كلها) مثال للمعنوى (والرابع) من تلك الخمسة (البدل) قدمه على البيان لكونه مقصودا بالنسبة وهو فى اللغة الخلف وفى العرف هو المقصود بالنسبة دون متبوعه وهو على اربعة اقسام الاول بدل الكل من الكل ان حملا على شئ واحد (نحو اعبد ربك) مبدل منه (اله) بدل (العالمين و) الثانى بدل البعض من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه (نحو ابغض) انت اوانا (الناس) مبدل منه (من) بدل (عصى الله تعالى منه و) الثالث بدل الاشتمال ان وجد بينهما تعلق وملابسة بغيرهما بحيث تنتظر نفس السامع بعد ذكر المبدل منه (وجزئيته) وتتشوق الى ذكر البدل (نحو احفظ)

ان يشترى نصفه اور بعه اوغير ذلك ﴿ قوله ﴾ (بالاولين) اى بالنفس والعين ﴿ قوله ﴾ (اولا) انما قيد به لئلا توهم الشرطية ان شرط التأكيد بالنفس والعين التأكيد بالمنفصل مطلقا مع انه ليس كذلك لان شرطه التأكيد به اولا اى قبل التأكيد بهما قال الفاضل العصام هذه العبارة شايعة فى كون الجزاء شرطا لشرطه قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الاية فلا حاجة الى تقييد قوله اكد بقوله اولا انتهى يعنى ان هذه العبارة لما افادت كون التأكيد بالمنفصل شرطا للتأكيد بالنفس والعين فى الضمير المتصل يفهم منه كون التأكيد بالمنفصل قبل التأكيد بهما لان الشرط يتقدم على المشروط البتة لما انه الذى يتوقف وجود الشئ عليه ﴿ قوله ﴾ (هو المقصود بالنسبة دون متبوعه) هذا التعريف ما اختاره المص فى اظهار الاسرار فعليك فى تطبيقه على المعرف المراجعة الى نتايج الافكار ﴿ قوله ﴾ (بدل الكل من الكل اه) اضافة البدل الى الكل والبعض بيانية على المشهور اى بدل هو كل المبدل منه بان يتحدا ذاتا كما اشار اليه بقوله ان حملا على شئ واحد لان يتحدا مفهوما ليكونا مترادفين ويسمى بدل الكل بدل العين من العين والبدل المطابق ايضا والاخير مما سمى به ابن مالك ﴿ قوله ﴾ (بدل الاشتمال) اى بدل مسبب عن اشتمال المتبوع اما على معناه المدلول له واما على ما يلازمه الاول كاعجبنى زيد علمه والثانى كسلب زيد ثوبه فالاضافة فيه من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة وكذا فى بدل الغلط كما سيبينه عليه وللفاضل العصام هنا مسلك بديع وتحقيق منيع تجد فى حواشيه المعلقة على القواعد الضيائية ﴿ قوله ﴾ (ان وجد بينهما تعلق وملابسته بغيرهما اه) اى ان وجد بين البدل والمبدل منه تعلق وملابسة بغير كلية البدل للمبدل منه

الا ان يؤول النكرة بالمنكر كتأويل الرحمة بالرحم فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين على احد الوجوه اولا يعتد بتأنيث المصدر كما ذكره المحقق الشريف قدس سره فى شرح المفتاح اولا يعتد بتأنيث مالا معنى له بدون التاء كالرسالة والكتابة فان لفظ النكرة ايضا من هذا القبيل هذا فانه فائدة لها قدر جليل ومحصل ماذكره ان البصريين يمنعون توكيد النكرة توكيدا معنويا مطلقا والكوفيون يجوزونه بشرطين الاول ان يكون التوكيد من الفاظ الاحاطة فلا يجوز صمت يوما نفسه اوعينه والثانى كون تلك النكرة معلومة المقدار والحدود فلا يجوز صمت زمنا كله وانما اشترطوا هذين الامرين ليفيد التوكيد كما اشار اليه ابن مالك فى الالفية حيث قال * وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل * وبهذا ظهر انه لو قال بعد المقدار والحدود لكان اولى وانسب بقوله نحو درهم اه فان الدرهم والدينار مثالان لمعلوم المقدار واليوم والليلة مثالان للمحدود بلا انكار ﴿ قوله ﴾ (باختلاف صيغتهما وضميرهما) اى باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا مع اختلاف ضميرهما الراجع الى المتبوع المؤكد فتقول نفسه فى المفرد ونفسها فى المفردة وانفسهما فى التثنيتين بايراد صيغة الجمع على الاشهر وعن بعض العرب نفساهما وانفسهم فى جمع المذكر وانفسهن فى جمع المؤنث وكذا عينه ﴿ قوله ﴾ (وغير الضمير فى غيره) اى و باختلاف غير الضمير فى غير كل مبنى الصيغ ﴿ قوله ﴾ (الا الذى اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما) جملة يصح فى محل الجر صفة لاجزاء وحسا ميز عن نسبة الافتراق الى الضمير وصحة الافتراق الحسى فى نحو قولك جاءنى القوم كلهم لان اجزاء القوم يفترق حسا والحكمى فى نحو اشتريت العبد كله لان العبد وان لم يصح افتراق اجزائه حسا لكنه يصح ان يفترق اجزاؤه فى حكم الاشتراء

باختلاف صيغتهما وضميرهما وكلاهما وكلتاهما للمثنى والباقى لغير المثنى باختلاف الضمير فى كله وكلها وغير الضمير فى غير واجمع واكتع وابتع وابصع تقول اجمع جمعاء اجمعون جمع وكذا غيره ولا يقع كل واجمع تأكيدا الا الذى اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما * واذا اكد الضمير المرفوع المتصل

ووكديوكد توكيدا ﴿ قوله ﴾ (لانه يقرر لفظه كمعناه) اى انما سمى هذا القسم من التأكيد لفظيا لانه يقرر لفظ المتبوع المؤكد كما يقرر معناه ﴿ قوله ﴾ (وهو تكرير اللفظ الاول) لايصح حمل التكرير على الضمير الراجع الى التأكيد المعرف عندهم بانه تابع يقرر امر المتبوع الايجعل التكرير بمعنى المكرر كما اختاره المولى الجامى اى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة كما فى الاسماء الظاهرة او حكما كما فى الضمير المتصل او يرتكب فى الضمير استخدام بان يرجع الى المعنى المصدرى للفظ التأكيد كما قيل لكنه امر بعيد وهنا ابحاث لاتطول الكلام بذكرها فارجع الى المطولات ﴿ قوله ﴾ (اطلب الاخلاص الاخلاص) ولو قال اطلب انت الاخلاص الاخلاص لكان مثالا لكلا قسمى التأكيد اللفظى كما لايخفى وقد اشار الشارح الى هذه الدقيقة بقوله انت ﴿ قوله ﴾ (ويجرى فى الالفاظ كلها) اى يجرى التكرير مطلقا فى جميع الالفاظ سواء كانت اسماء اوافعالا اوحروفا اوجملا اومركبات اوغير ذلك لا التكرير الذى هو عبارة عن التأكيد اللفظى الذى هو قسم من مطلق التأكيد المعدود من المعمول بالتبعية لانه لايجرى فى الحروف والفعل الماضى والجمل وهو ظاهر قال المولى الجامى ولايعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتأكيد المعنوى انتهى وانت خبير بان هذا الاحتمال لايجرى فى عبارة الشارح فاعرف ﴿ قوله ﴾ (ومعنوى وعرف بانه التابع الرافع) احتمال ارادة غير الظاهر وقد اسلفت انه على قسمين قسم يجاء به لدفع توهم المضاف وقسم يجاء به لدفع توهم عدم ارادة الشمول والفاظ الاول نفسه وعينه والفاظ الثانى ماعداهما ﴿ قوله ﴾ (اذا كان معلوم المقدار) الظاهر اذا كانت معلومة المقدار

لانه يقرر لفظه كمعناه وهو تكرير اللفظ الاول (نحو اطلب) انت (الاخلاص الاخلاص) ويجرى فى الالفاظ كلها نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم وزيد قائم زيد قائم وضربت انت ومعنوى لانه يقرر معناه فقط وهو يختص بالمعارف من الاسماء عند البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد انكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لانحو عبيد ودنانير ولايجرى فى الالفاظ كلها بل مخصوص ببعضها وهو نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع ونفسه وعينه يؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث

بل عمرو تقرر نفى القيام عن زيد وتثبته لعمرو والاخر انها تحتمل الامرين اى ان تثبت الحكم المنفى للمعطوف مع جعل المعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وان تثبت له مع تقرير حكم النفى للمعطوف عليه وللاشارة الى هذين المذهبين امر بالتدبر ثم دعى بالتسهيل كما لا يخفى على ارباب التحصيل ﴿ قوله ﴾ (اطلب حلالا بل طيبا) الحلال ما افتاك المفتى انه حلالا وهو اعم من المباح لانه يطلق على الفرض ايضا دون المباح فانه ما لا يكون تاركه اثما ولا فاعله مثابا بخلاف الحلال والطيب ما افتاك قلبك ان ليس فيه جناح وقال الزاهدى الحلال ما يقتى به والطيب ما لا يعصى الله فى كسبه ولا يتأذى حيوان بفعله ﴿ قوله ﴾ (فح تكون لايجاب ما انتفى اه) فيجب اذا دخل على المفرد ان يكون بعد النفى او النهى بخلاف ما اذا دخل على الجملة كما يذكره اذ لا يجب ذلك فيه بل يجب فيه اختلاف الجملتين فى النفى والاثبات ﴿ قوله ﴾ (فتذكر) اى تذكر ما ذكر عند الكلام على لكن المشددة فى بحث الحروف المشبهة من انه لا يجب ان يكون الكلامان اللذان وقع لكن بينهما متخالفين نفيا واثباتا لفظا بل يكفى تغايرهما معنى ومما يجب ان يعلم ان لكن المخففة الداخلة على الجملة انما تكون عاطفة على مذهب الزمخشرى ومن تبعه واما على مذهب غيره فيشترط فى كونها عاطفة ان تدخل على المفرد والداخلة على الجملة حرف ابتداء كانها تكون حرف ابتداء ان سبقت بايجاب او تلت واوا نحو ولكن رسول الله اى ولكن كان رسول الله ﴿ قوله ﴾ (لانه قد يؤتى بالعاطفة فى اللفظى) اى قد يأتى التأكيد اللفظى بالفاء او ثم لمجرد التدرج والارتقاء فلهذا يناسب ان يذكر مطلق التأكيد عقيب المعطوف ﴿ قوله ﴾ (وهما فى اللغة اه) اى التأكيد والتوكيد كلاهما بمعنى التقرير يقال اكد يؤكد تأكيدا

وهى غير مستعملة بدون النفى فهى اما ان تكون لعطف المفرد على المفرد فحينئذ تكون لايجاب ما انتفى عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو واما ان تكون لعطف الجملة على الجملة فحينئذ تكون بعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فتذكر (نحو لا يحل رياء لكن اخلاص) اى يحل اخلاص عطف لمفرد على المفرد (و) التابع (الثالث) من الخمسة (التأكيد) وهو المشهور والافصح التوكيد كذا فى مختار الصحاح قدمه لانه قد يؤتى بالعطف فى اللفظى نحو بالله فبالله ووالله ثم والله وهما فى اللغة التقرير وهو قسمان لفظى

فافهم (نحو ارضاء) بالنصب مفعول لتطلب (الله ﴿ تطلب ام سخطه) اى

يطلق على المذكر والمؤنث واصله شاه قلبت الهاء همزة فوزن المفرد والجمع فيه سواء ويجمع ايضا على اوزان اخر تجدها فى القاموس ﴿ قوله ﴿ (فافهم) اشارة الى ما اعترض به على قولهم انها لا بل ام شاء من انه عطف الانشاء على الاخبار كما عرفت مع انه مما اجمعوا على عدم صحته كما سبق اول الكتاب ودفعوه باجوبة اخترنا منها ماذكره الفاضل العصام من انه يجوز ان يجعل من عطف القصة على القصة فلا يضر الاختلاف بالاخبارية والانشائية وهو مسلك مشهور عندهم فى عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس سيما فى مقام الاضراب ﴿ قوله ﴿ (فهى لازمة للايجاب) اى يلزم ان تكون لابعد الاثبات ولا يجوز ان تقع بعد نفى اونهى والمراد بالايجاب الاثبات اعم من الاثبات اللفظى او المعنوى اذ تقول ما زال زيد عالما لا قائما ﴿ قوله ﴿ (وهى للاضراب مع الايجاب اه) الاضراب هو الاعراض عن الشئ بعد الاقبال عليه وانما قيد بقوله مع الايجاب لان كلمة بل اذا وقعت فى الايجاب يجعل الحكم للمعطوف ويبقى المعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه كانه ذكر خطأ عمدا او سهوا اتفاقا من النحويين كما ذكره بقوله وهى بعد الاثبات اه واما اذا وقعت بعد النفى او النهى فليثبت للاضراب الاعلى بعض المذاهب كما ستعرف، ولا يذهب عليك ان قوله وهى بعد الاثبات اه بعد ما قال وهى للاضراب مع الايجاب مع كونه تكرارا لا يكاد يصدر ممن له الى معرفة اساليب الكلام نوع انتساب ﴿ قوله ﴿ (وبعضهم انها تثبت الحكم المنفى عن الاول اه) وهذا مذهب الجمهور ولذا لم يجز عندهم ما زيد شيئا بل شيئا بالنصب ووجب الرفع وهنا مذهبان اخران احدهما انها اذا وقعت بعد نفى اونهى تكون لتقرير الحكم لما قبلها واثبات ضده لما بعدها كما تقول ما قام زيد

فضبه (و) الثامن منها (لا) وهى لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف (نحو اعمل صالحا لا سيئا) اى لا تعمل سيئا فالحكم للمعطوف عليه لا للمعطوف فهى لازمة للايجاب (و) التاسع منها (بل) وهى للاضراب مع الايجاب وهى بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو وبعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو وفيه خلاف قال بعضهم لصرف حكم النفى من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءنى عمرو والاول فى حكم المسكوت عنه وبعضهم انها تثبت الحكم المنفى عن الاول للثانى والاول فى حكم المسكوت عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو وفتدبر

(بل)

قال المحقق السلكوتى وفائدته التنبيه على ارتباط مابعدها لماقبلها وليس ابتداء كلام ﴿ قوله ﴾ (كذا قاله الفاضل) اى الفاضل عبدالرحمن الجامى فى شرح الكافية ولايخفى بعدما اراده من عبارته ﴿ قوله ﴾ (غير مستعملة بدون همزة الاستفهام) لايقال ان المتصلة قد تستعمل مع همزة التسوية التى تدخل على جملة فى محل المصدر كقوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لانا نقول المراد ان تكون للاستفهام فى اصل الوضع وهمزة التسوية مستعارة من همزة الاستفهام ﴿ قوله ﴾ (بعد ثبوت احدهما عند المتكلم اه) اى احد المستويين يعنى ان المتكلم يجب ان يكون عالما بثبوت احدهما جاهلا فى التعيين وقوله لطلب التعيين متعلق بيذكر اى يذكر احد المستويين بعدها والاخر بعد الهمزة لقصد المتكلم ان يطلب التعيين من المخاطب ويسئاله عنه ﴿ قوله ﴾ (فلذا لم يجز اه) اى لاجل ان ام المتصلة يذكر بعدها احد المستويين بلافاصلة والاخر بعد الهمزة كذلك بعد ثبوت احدهما عند المتكلم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اذلم يذكر احد المستويين فيه اعنى زيدا بعد الهمزة ﴿ قوله ﴾ (خلافا لسيبويه) فانه جوز مثل هذا التركيب وقال بكونه حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح ﴿ قوله ﴾ (لانهما لايفيد ان التعيين) الذى هو مطلوب المتكلم كما عرفت لان نعم يفيد ثبوت اصل الفعل ولايفيد نفيه وكلاهما غير مطلوب عند المتكلم ﴿ قوله ﴾ (انها لابل ام شاء) اى بل اهى شاء لما ان ام المنقطعة لاتدخل على المفرد والضمير فى انها راجع للقطعية اى ان القطعية التى اراها لابل فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى انها شاء اوشى اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اى بل اهى شاء والشاء جمع شاه وهو الغنم

كذا قاله الفاضل (نحو اعمل اما واجبا واما مستحبا) السابع (أم) هى ايضا لاحد الامرين منهما عند المتكلم وهى اما متصلة واما منقطعة فالمتصلة غير مستعملة بدون همزة الاستفهام يذكر بعدها بلافاصلة احد المستويين والاخر يلى الهمزة بعد ثبوت احدهما عند المتكلم لطلب التعيين عن المخاطب فلذا لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا خلافا لسيبويه وكان جوابها بتعيين احد الامرين دون نعم لانهما لاتفيدان التعيين والمنقطعة كبل فى الاضراب عن الاول ومثل الهمزة فى كونها للشك فى الثانى نحو انها لابل بل شاة اى ام شاة

(و) السادس (اما) بكسر الهمزة وهى كاو بعينه لكن اذا عطف شئ على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم يعطف عليه المعطوف باما نحو جائنى اما زيد واما عمر وليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك واما اذا عطف باو فيجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جائنى اما زيد اوعمرو ولكن لايجب نحو جائنى زيد اوعمرو * وقال بعضهم ان اما ليست بعاطفة نوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول الواو العاطفة عليها فاو كانت هى ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا فيكون احديهما لغوا واجيب عن الاول ان اما قبل المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام وعن الثانى لانسلم ان احديهما لغو اذ الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على الاول واما الثانية لعطف مابعدها على مابعد الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو

عن سيبويه لكن بشرطين تقدم النفى اوالنهى واعادة العامل نحو ماقام زيد وماقام عمرو ولايقم زيد ولايقم عمرو والسابع الجمع كالواو ولكن اذا امن اللبس وهو قليل وجعل منه قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وفى التسهيل انا وتعاقب الواو فى الاباحة كثيرا وفى عطف المصاحب والمؤكد قليلا فالاباحة كتقدم والمصاحب نحو قوله عليه السلام فانما عليك نبى اوصديق اوشهيد والمؤكد نحو قوله تعالى ومن يكسب خطيئة اواثما والثامن ان يكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه تنصب المضارع بعدها باضمار ان كقولهم لاقتلنه اويسلم والتاسع ان تكون بمعنى الى وهذه كالتى قبلها فى انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لالزمنك اوتعطينى حقى والعاشر التقريب نحو ما ادرى اسلم اوودع والحادى عشر الشرطية نحو لاضربنه عاش اومات اى عاش بعد الضرب وان مات الثانى عشر التبعيض نحو وقالوا كونوا هودا اونصارى والتفصيل يطلب من المغنى لكن يجب ان يعلم ان اوموضوعة لاحد الامرين اوالامور وبقية المعانى غير الاضراب والجمع مستفادة من القرائن واستعمالها فى معنيى الاضراب والجمع بطريق الخروج عن الوضع ﴿ قوله ﴾ (ركعة) الصواب ركعات ﴿ قوله ﴾ (وهى كاو بعينه) اوفى كونها للشك والتفصيل والابهام وتكون ايضا للتخيير والاباحة فلا يرد ان معنيى الجمع والاضراب لايأتيان فيها ﴿ قوله ﴾ (يلزم ان يصدر اه) مقتضى كلامه انه لابد من تكرارها لكنه غالب لالازم لقد يستغنى عن الثانية بذكر مايغنى عنها نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كما اجاز الفراء نحو زيد يقوم واما بعد هذا ﴿ قوله ﴾ (بل للتنبيه على الشك) فيكون الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا ﴿ قوله ﴾ (لعطفهما على الاولى)

(قال)

ونظر العقل لابحسب الخارج كما سيتضح فقوله فافهم اشارة الى فهم المأل* على هذا المنوال ﴿ قوله ﴾ (والمناسب بحسب الذهن اه) شروع فى بيان الترتيب والتراخى الواقعين فى المثالين بين المتعاطفين بحسب الذهن ونظر العقل ﴿ قوله ﴾ (تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم) اى تقدم قدوم كل راكب من الحاج على كل راجل منهم لضعف الراجل وقوة الراكب والركبان جمع راكب وهو الفارس والرجالة بفتح الجيم مع التشديد على وزن العلامة جمع راجل وهو خلاف الفارس ومن قال بضم الراء فقد اخطأ لان الراجل وان جمع ايضا على رجال بضم الراء مع تشديد الجيم الا انه لايلحقه التاء ﴿ قوله ﴾ (على العكس) واذقد عرفت مافسرنا به قوله تقدم قدوم اه تعرف ان عكسه فى معنى دفع الايجاب الكلى اى لايكون قدوم كل راكب مقدما على كل راجل وهو صادق بقدوم الركبان كلهم بعد المشاة وبتقدم قدوم بعض المشاة على بعضهم ﴿ قوله ﴾ (مبهما غير معين عند المتكلم) اى حال كون ذلك الاحد مبهما عند المتكلم فتكون كلمة او للشك ﴿ قوله ﴾ (وقد يجئ للتفصيل) كما فى التقسيمات اذ تقول مثلا الممكن اما عرض او جوهر مع ان الممكن كلاهما لاحدهما فقط مبهما ﴿ قوله ﴾ (ولابهام المتكلم لغيره) بان يكون معلوما عنده و يقصد بها الابهام على السامع لمصلحة كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين و بهذا صار ماذكره من معانى اوثلثة وانما خصها بالذكر لشهرتها ولكون المعنى الاول مشتركا بينها وبين اما وام كما سيشير اليه ولذا اقتصر عليه فى الكافية والرابع من معانيها التخيير كمثال المتن والخامس الاباحة نحو جالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع فى التخيير وجوازه فى الاباحة وهما لايقعان الا بعد الطلب واما ماسواهما فبعد الخبر والسادس الاضراب كما حكى

والمناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء و يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وكذلك المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على العكس (و) الخامس (او) وهو لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وقد يجئ للتفصيل ولابهام المتكلم لغيره فيكون حينئذ للمعين عنده (نحو صل) امر من التصلية (الضحى) اى صلوة الضحى (اربعا او ثمانيا) ركعة

وهى للجمع مطلقا (نحو اطيع الله اورسوله) الثانى منها (الفاء) وهى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وتراخ فيكون للتعقيب (نحو يجب) اى يفرض (تكبيرة الافتتاح فالقيام) اى يفرض فى عقبها القيام بلا مهلة وتراخ (و) اثالث ﴿ ٢٩٠ ﴾ (ثم) وهى للترتيب مع مهلة وتراخ (نحو يجب العلم ثم العمل) اى يفرض تعلم العلم الذى يحتاج العبد اليه فيما يفرض عليه كالصلوة والزكاة ونحوهما ثم العمل مع الترتيب والمهلة (و) الرابع (حتى) وهى للترتيب مع المهلة الا ان فى حتى اقل منها فى ثم يعنى هى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم التى لها مهلة * والفرق بينهما بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزأ من متبوعه بخلاف ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن كما سيجئ فى مثال المتن والمعطوف بحتى جزء قوى اوضعيف من المتبوع ليفيد قوة اوضعفا فيه فافهم (نحو مات الناس حتى الانبيا) مثال لجزء قوى من المتبوع ونحو قدم الحجاج حتى المشاة مثال لجزء ضعيف من المتبوع (ونظر العقل)

فى الكافية ومنهم من عرفه بهذا كالمص فى الاظهار وكلا التعريفين مما يتكلف فى تصحيحهما كما يطلعك المراجعة الى شروحهما ﴿ قوله ﴾ (وهى للجمع مطلقا) المطلق يجئ المعنيين بشرط لاشئ كما فى المفعول المطلق وبشرط شئ كما فى مطلق المفعول الشامل للمفاعيل الخمسة فالمراد ههنا الثانى اى ليس بمقيد بشئ من الدلالة على الترتيب والمهلة والمعية والتعقيب وغيرها وان لم يخل مدخولها عن احد هذه المعانى فى نفس الامر وهذا الجمع اما فى الذات او الوصف او الثبوت الاول فيما عطف به المسند على المسند والثانى فيما عطف به المسند اليه على المسند اليه والثالث فيما عطف به الجملة على الجملة ﴿ قوله ﴾ (اى يفرض تعلم العلم الذى اه) انما يحتاج الى حذف المضاف اذا اريد بالعلم العلم واما اذا اريد به المعنى المصدرى فلا فلا تغفل والتخصيص بما يحتاج اليه العبد مما يستفاد من الوجوب ﴿ قوله ﴾ (الا ان فى حتى اقل اه) وهذا وجه اخر للفرق بينهما يكون وجوه الفرق به ثلثة ﴿ قوله ﴾ (اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه) ولا يكفى كونه ملاقيا للجزء الاخير من اجزاء متبوعه كما كفى ذلك فى مجرور حتى الجارة كما بينه المولى الجامى وغيره وستشتبه لوجه ذلك الاشتراط ﴿ قوله ﴾ (ليفيد قوة اوضعفا اه) وذلك لان حتى يجعل مابعدها غاية للفعل المتعلق بالكل ليدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل مع ان جزء الشئ لا يجوز ان يكون غاية للفعل المتعلق به الا بان يدعى ان الجزء غير داخل فى الكل وان الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل وهو لا يمكن الا بتميز ذلك الجزء بالقوة او الضعف فبهذا عرف ان الترتيب والمهلة المعتبرين فى حتى بحسب هذه القوة والضعف لا بحسب الزمان فلذا كان الترتيب والتراخى المعتبران فيه بحسب الذهن

لا المعطوف نفسه ونظيره ماقاله الزمخشري في قوله تعالى تلك آيات الكتاب الحكيم من انه يجوز ان يكون الاصل الحكيم قائله فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بانقلا به مرفوعا بعد الجر واستكن في الصفة انتهى فلا بد من ان يقال بتعلق قوله بالنسبة الى القصد المفهوم المسند الى النسبة لا الى القصد المنطوق المسند الى التابع الذى هو المعطوف وان كان جاريا عليه في الظاهر ليعلم ان المقصود بالنسبة حقيقة هو نسبة التابع لا التابع بنفسه اعنى المعطوف فان قلت لاشبهة في كون المعطوف ايضا مقصودا في الكلام فالمحذور في كونه مقصودا بالنسبة الواقعة فيه قلت قصد الشئ بالشئ منحصر في قصد المدلول بالدال وقصد الغرض بالفعل لا ثالث لهما ذكره الفاضل العصام فلو قصد المعطوف نفسه الذى هو من قبيل الالفاظ بالنسبة التي هي من قبيل المعاني يلزم ان يقصد اللفظ بالمعنى وهو مع انه ليس باحد من الامرين المذكورين خلاف المتعارف بخلاف قصد نسبته المعطوف بالنسبة الواقعة في الكلام اذهو من قبيل قصد المعنى بالمعنى وهو مما لاشبهة في جوازه لكونه من قبيل القصد المدلول بالدال اذ المعنى قد يكون دالا على معنى آخر قال في المفتاح وعندك علم ان دلالة معنى على معنى غير ممتنع انتهى وهذا المقام مما اتخذه طلبة العلوم معركة الاراء وممتحنا يطارح فيه افكار الازكياء فلذلك انبعث مياه ذلك التحقيق من جداول اباطح يفوض التوفيق نماجاوبها سحائب مواهب نعم الرفيق ﴿ قوله ﴾ (وهو تابع يتوسط اه) لاحاجة اليه هنا اصلا اذقد عرف من قوله لكونه مقصودا بالنسبة كتبوعه تعريف جامع ومانع عرفه به ابن الحاجب وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه كما سبق وكانه قصد الاشارة الى ان منهم من عرفه بما ذكرناه كابن الحاجب

وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة الاول (الواو)

لاضمير فيه يرجع الى الموصوف كما ترى اللهم الا ان يقال هو محذوف هنا فى الموضعين اى قسم يوصف فيه بحال الموصوف وقسم يوصف فيه بحال المتعلق ولايخفى بعده ثم ان المراد بحال الموصوف حاله على حسب العبارة بان يجعله المتكلم حالا له ولو تجوزا وبحال المتعلق عكسه فلا يردانه لو اريد ماهو حاله فى نفس الامر وحال متعلقه كذلك يلزم ان يكون جاءنى وجاءنى رجل صائم نهاره من الاول وجاءنى رجل حسن الوجه بنصب الوجه اوجره من الثانى وليس كذلك كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (فتدبر) لعله اشارة الى ان التمثيل بمثل الله العظيم انما يصح اذا اعتبر العظيم صفة واما اذا اعتبر كونه اسما من اسمائه تعالى فلا اذ يكون ح بدلا عن الجلالة لاوصفاله اواشارة الى اللطافة التى تضمنها قوله صفة للجلالة ﴿ قوله ﴾ (مع كونه بالواسطة) اى مع كونه معمولا بواسطة احد الحروف العشرة ﴿ قوله ﴾ (لاستقلاله لفظا) وهذا الوجه ناظر الى التأكيد اللفظى فقط والوجه الثانى اعم منه ومن السائر ﴿ قوله ﴾ (لكونه مقصودا بالنسبة) لمتبوعه هكذا وقع فى نسخ هذا الكتاب والاصوب كمتبوعه كما وقع فى نتايج الافكار وعلى هذه النسخة يكون اللام بمعنى مع كما فى قولك كن لى ولاتكن على اى لكون المعطوف مقصود النسبة الى شئ اونسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام مع متبوعه ولذا عرفه ابن الحاجب بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وقال المولى الجامى بعد مافسر كلامه بما فسرنا به كلام الشارح فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود انتهى يعنى انه قدعلم بما فسر ان قوله مقصود صفة جرت على غير من هى له بحسب المفهوم وان كان صفة بحال الموصوف بحسب المنطوق وذلك لان المقصود بالنسبة الواقعة فى الكلام حقيقة نسبة المعطوف

فتدبر (و) التابع (الثانى) من الخمسة (العطف) اى المعطوف (باحد الحروف العشرة) قدمه كونه مع بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة الى متبوعه بخلاف السائر كما سيجئ

القليل فعليك بمراجعتها ان اردت التفصيل ﴿ قوله ﴾ (وجملة خبرية اذا كان الموصوف نكرة) اى وتكون الصفة جملة خبرية اذا كان الموصوف بها نكرة وذلك لكونها فى حكم النكرة ودلالتها على معنى فى المتبوع كالمفرد اعلم انهم قد علموا كون الجملة فى حكم النكرة بكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التى هى لافادة فرد مجهول واعترض عليه الفاضل العصام بانها اذا جعلت صفة تجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ثم اجاب بانه يكتفى فى كونها فى حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة طار على وضعها انتهى وانت خبير بان اقوى ما حملهم على الحكم بكون الجملة نكرة وقوعها صفة للنكرة فى التراكيب فمتى لم يجر هذا التعليل فى الجملة الواقعة صفة فكيف يصغى اليه و يقدم الى تصحيحه فالاسلم ما سنح للذهن الفاتر وسمح به الخاطر الهاتر وهو انهم لما راوا الجمل التى ليست فى تأويل المفرد انها تقع معمولات كالحال والتابع والخبر الى غير ذلك اضطروا الى ان يحكموا بكونها فى حكم المعرفة او النكرة صيانة لقواعدهم المقررة مثل كون الصفة تابعة لموصوفها فى التعريف والتنكير الى غير ذلك ولما كانت النكرة اصلا بالنسبة الى المعرفة كانت اولى بان يلحق الجمل بها ﴿ قوله ﴾ (قسم يوصف بحال الموصول وقسم اه) ليت شعرى ما اعجله بنسيان ما تقدم انفا من ان الجملة الواقعة صفة يلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة اذ لا مجال لان يجعل نائب الفاعل فى الموضعين ضميرا مستترا راجعا الى الموصوف اعنى قسم وهو ظاهر من ان يخفى فهو اما مجموع الجار والمجرور فى الموضعين واما الضمير المستتر الراجع الى مصدر الفعل بتضمينه معنى الوقوع كما هو الجادة المشهورة اى يقع الوصف بحال الموصوف ويقع الوصف بحال المتعلق وعلى التقديرين

الراجع الى تلك النكرة المرتبط و يحذف لقرينة نحو قوله تعالى ﴿ واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ اى فيه وهى على قسمين قسم يوصف بحال الموصوف وقسم يوصف بحال المتعلق والاول يسمى صفة جرت على من هى له والثانى على غير من هى له فالاول يتبعه فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو جاءنى رجل عالم وجاءتنى امرأة صالحة والثانى يتبعه فى الثلثة الاول يعنى فى الاعراب والتعريف والتنكير و يوجد منها فى كل تركيب اثنان نحو جاءنى رجال راكب غلامهم (نحو اعبد) انت اوانا (الله العظيم) صفة الجلالة

جبل صغير والعرق من الارض السبخة التى تنبت الطرفاء ولا اظن ان يخفى عليك فى وقت من الاوقات لطف المناسبة بين اهل الميقات والميقات ﴿ قوله ﴾ (لكونها اشد متابعة لمتبوعه) لما استعرف من انه يتبعه فى عشرة امور بخلاف سائر التوابع ﴿قوله﴾ (كالمدح والتخصيص) اى فائدة الصفة قد تكون مجرد الثناء والمدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم وقد تكون التخصيص وهو فى النكرة كرجل عالم ولها فوائد اخر لا تخفى على اهل المعانى ﴿ قوله ﴾ (تابع يدل على معنى فى متبوعه) اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه تحقيقا كالوصف بحال الموصوف اوتنزيلا كالوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع اوالمراد الدلالة على معنى فى متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده اومع ضميمة المتعلق ولا خفاء فى دلالته مع المتعلق على حال المتبوع وانما سمى وصفا بحال المتعلق لجريان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق وانما ميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى فى المتبوع لاختلاف احكامهما كما حققه الفاضل العصام وبما حررنا ظهر ان التعريف بهذا جامع ومانع اما جمعه فكما ظهر واما منعه فلان سائر التوابع لا يدل شئ منها بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى فيه واما دلالة البدل والعطف بالحروف فى مثل اعجبنى زيد علمه واعجبنى زيد وعلمه على حصول صفة فى زيد فليست بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول فى القوم فى نحو جاءنى القوم كلهم فاذا تم التعريف بهذا القدر جمعا ومنعا لم يحتج الى قيد مطلقا اما بجعله قيدا للظرف كما رجحه الفاضل العصام او قيدا للدلالة كما اختاره المولى الجامى وان ذكره ابن الحاجب والمص فى الكافية والاظهار وتكلف شراحهما فى بيان فائدته فلم يأتوا بشئ يشفى العليل او يروى

قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة كالمدح والتخصيص وهو تابع يدل على معنى فى متبوعه وتكون واحدة ومتعددة نحو جاءنى الرجل العالم الفاضل العاقل ومفردة

ان يقيد الماضى بكونه متصرفا فان الجزاء اذا كان ماضيا غير متصرف يجب دخول الفاء فيه فتأمل ﴿ قوله ﴾ (وان كان مضارعا مثبتا اه) اى بغير سين وسوف ﴿ قوله ﴾ (وان كان غيرهما اه) اى وان كان الجزاء غير الماضى والمضارع المذكورين بان يكون جملة اسمية او ماضيا غير متصرف كما عرفت او ماضيا متقترنا بقد بان يكون بمعنى نفسه او مضارعا مقترنا بالسين او سوف اولن او اما او فعلية انشائية فالفاء واجب الدخول على الجزاء للاحتياج الى الرابط اللفظى لعدم تأثير الاداة فيه كما يخفى على المتأمل ﴿ قوله ﴾ (اى ان تصرفا) خلوص هذا بظاهره يشعر بان الهمزة فى تخلص للصيرورة كما فى امشى الرجل اى صار ذا مشية وكانه حمله على ذلك عدم ذكر المفعول له لكن لا حاجة اليه اذ هو متعد حذف مفعوله بقرينة ذكره فى الجزاء اى ان تخلص العمل لله يقبل عملك وقدر فيما سبق تفسير الاخلاص فلا يضطرك تركه ههنا الى البصباص فيه لطافة* ﴿ قوله ﴾ (والانسب للاول) فيه لطافة ﴿ قوله ﴾ (فى اثناء الخمسة) اى من بين الخمسة لانهم جوزوا تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه فى ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما فى البواقى فلم يجوزوه اصلا ولا يخفى عليك عدم صحة هذه العبارة ﴿ قوله ﴾ (عليك ورحمة الله السلام) اذ التقدير عليك السلام ورحمة الله فقدم المعطوف للضرورة وهذا عجز بيت صدره * الا يا نخلة من ذات عرق * كنى بالنخلة فى امرأة فعليك بكسر الكاف على صيغة التأنيث وذات عرق موضع فى البادية كذا فى الصحاح وقال الدماميني هو ميقات العراقيين الذى وقته لهم امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه و بينه و بين مكة اثنان واربعون ميلا وهو

(نحو ان تخلص) اى ان تصر ذا خلوص (يقبل) على صيغة المجهول (عملك) نائب الفاعل و يجوز الفاء فى الجزاء اى فيقبل * ولما فرغ من المعمول بالاصالة شرع فى التبعية فقال (والضرب الثانى) من النوعين وهذا احسن مما فى الاظهار حيث قال والضرب الثانى اذ هو لا حصر والانسب للاول وقال فيه واما المعمول بالتبعية (خمسة) بالاستقراء اعلم اولا ان شيئا منها لا يتقدم على متبوعها فى السعة واما فى الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف فى اثناء الخمسة كقوله عليك ورحمة الله السلام عطف على السلام المؤخر *وعاملها عامل متبوعها وهو مذهب سيبويه واما الاخفش فقال العامل فيها معنوى دون عامل متبوعها فتذكر للامر واعرابها كاعراب متبوعها ولو محلا (الاول) من تلك الخمسة (الصفة)

بالتسويد فى مطلق البشاعة والقباحة اوفى كون كل منهما حائلا بين الشيئين اما الحالة المذكورة فلما عرفت واما التسويد فلان تسويد المرأت مثل يحول بينه وبين الصور المتجلية عليه فلا تنطبع فيه واستعير التسويد لاير اث الحالة المذكورة استعارة اصلية وبتبعيتها استعير يسود بعدما اشتق من التسويد لاير اث الحالة المذكورة فكان استعارة اصلية وتبعية ويحتمل المقام للاستعارة التمثيلية والمكنية كما لايخفى تقريرهما وفى التعبير بالعبد دون ان يقول ذنب المرء ومثله اشارة الى شناعة الذنوب اذ لاينبغى للعبد من حيث هو عبد ان يعصى مولاه الذى ربأه وقد اشار اليه الشارح بقوله اى معصية ربه مع التنبيه على كون اضافة الذنب الى العبد من قبيل الاضافة الى الفاعل نسئل الله افياض المتعالى ان يجعل قلوبنا مظاهر لانوار التجلى ﴿ قوله ﴾ (فان كانا مضارعين) اى حال كون الجزاء بلافاء اذ لابد من هذا القيد لان الفاء تمنع عن الجزم ثم ان اطلاق المضارع عليهما مع كونهما اسمين للجملتين كما سبق باعتبار صدريهما الظهور الجزم فيه ﴿ قوله ﴾ (وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا اه) اى اذا كان الجزاء ماضيا لفظا بغير قد بان يكون بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه فانه اذا كان ماضيا بمعناه يلزم فيه كلمة قد ظاهرة او مقدرة او ماضيا معنى بان يكون مضارعا منفيا بلم اولما لانه بمعنى الماضى فلا يجوز دخول الفاء على الجزاء فى الصورتين لتحقق تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فلا حاجة الى الرابط اللفظى مع وجود التعلق المعنوى وبما قررنا ظهر ان قوله بغير قد قيد للماضى اللفظى اذ لايتصور دخوله على المضارع المنفى بلم اولما فجعله قيدا للماضى المطلق مما لاينخلوا من السماجة وان المراد منه ان يكون الماضى بمعنى المضارع وانت خبير بانه يلزم

فان كانا مضارعين او الاول فقط مضارعا فالجزم واجب فى المضارع نحو ان تزرنى ازرك ونحو ان تزرنى فقط زرتك وان كان الاول ماضيا والثانى مضارعا فالوجهان نحو ان اتانى زيد آته او آتيه وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا نحو ان اكرمتنى اكرمتك او معنى نحو ان خرجت لم اخرج لم يجز الفاء

(فيعطى اعرابه للمضاف اليه اه) وقديكون الاول مضافا الى مضاف فيحذف الاول والثانى ويقام الثالث مقام الاول فى الاعراب نحو تجعلون رزقكم انكم تكذبون فى وجه اى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم ﴿ قوله ﴾ (وقديبقى مجرورا على الندور اه) انما قال على الندور دون الشذوذ لانه قديكون قياسا وهو اذا كان المضاف المحذوف مماثلا لما عطف عليه سواء اتصل العاطف بالمعطوف اوانفصل عنه لما كقوله اكل امرأ تحسبين امرأ* ونار توقد بالليل نارا * وقولهم ماكل مبيضاء شحمة ولا سوء اى بمرة وفيما عدا هذا محفوظ لايقاس عليه كالجر بدون عطف اومع العاطف المفصول بغير لا كما فى الاية المذكورة على تقدير التقدير يريدون عرض الاخرة كاذهب اليه ابن مالك وجماعة من النحويين لان المضاف المحذوف عرض يكون حينئذ مماثلا لما عطف عليه اعنى عرض الدنيا لكن قدفصل بين العاطف وبينه بغير كلة لا واما على تقدير التقدير بثواب الاخرة كما اختاره الشارح وبعض من النحاة اوبعمل الاخرة كاقرره ابن ابى الربيع فى شرحه للايضاح فلايكون المضاف مماثلا لماعطف عليه وبما قررنا ظهر فساد قول الشارح المدقق للاظهار هنا من ان ابقاءه مجرورا بعد حذف المضاف ليس بقياس ﴿ قوله ﴾ (ذنب العبد يسود قلبه) يعنى ان ذنوب العبد تورث حالة فى قلبه تكون تلك الحالة حائلة بينه وبين الخوف والارتداع من ارتكاب المحارم والذنوب فتوجب جسارة على ارتكابها اوتكون حائلة بين القلب وتوارد انوار التجلى والفيوض عليه والاول انسب بما ورد فى الاثار والثانى اليق بمذاق اولى الابصار وعلى تقديرين يكون تلميحا الى ماورد من ان المؤمن اذا اذنب اورث فى قلبه نكتة سوداء فهنا استعارة اصلية وتبعية حيث شبه ايراث الحالة المذكورة

فيعطى اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه كقوله تعالى *واسئل القرية* اى اهل القرية وقديبقى مجرورا على الندور نحو قوله تعالى يريد الآخرة اى ثواب الآخرة (نحو ذنب العبد) اى معصيته ربه (يسود قلبه) كما يسود الغبار العمامة وللفارغ من المجرور الذى يختص بالفعل فقال (واما المجزوم) من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة (فواحد) بالاستقراء (وهو فعل مضارع دخله) اى الفعل المضارع (احدى الجوازم) المذكورة سابقا فى بحث العامل فى المضارع فان كانت الجوازم كلم المجازاة فتدخله على الفعلين ويسمى الاول شرطا والثانى جز

مفعوله والفاصل ظرفه كقوله عليه السلام هل انتم تاركوا لى صاحبى واما بان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه مفعوله والفاصل ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى فى رداها اى تركك يوما نفسك مع هواها سعى فى هلاكها ﴿قوله﴾ (ولا فى الضرورة الا بالظرف) عطف على قوله فى السعة اى ولا يفصل بينهما بشئ فى الضرورة الشعرية الا بالظرف ﴿قوله﴾ (لله در اليوم من لامها) صدره لما رأت ساتيدما استعبرت ❊ والبيت لعمرو بن قميئة كما فى شروح الشاطبية قدر مضاف الى من فصل بينهما اليوم وضمير المؤنث فى المواضع الثلثة يرجع الى محبوبة الشاعر السابق ذكرها قبل هذا البيت وساتيد اسم موضع وانما امتنع من الصرف باعتبار كونه اسما للبقعة فوجد فيه العلمية والتأنيث واستعبرت بمعنى بكت قال الشيخ الرضى الدر فى الاصل مايدر اى مايترل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو كناية عن الفعل الممدوح الصادر منه والمراد به هنا لوم اللائم لها لعدم استقرارها فى ذلك الموضع وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله وفى القاموس وقولهم لله دره اى عمله ولامها فعل ماض من اللوم كما اشار اليه بقوله من اللوم ﴿قوله﴾ (فافهم) اشارة الى ماذكره المص فى الامتحان من ان الحق فى هذا ماقال ابن هشام فى التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة فى السعة وهى ماسبق واربعة مختصة بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء وقد اوردفيه الامثلة فارجع اليه وقد زاد ابن مالك فى الفيته الفصل باما كقوله ❊ هما خطتا اما اساومنته ❊ واما دم واتقبل بالحراجدر ❊ فليحفظ ﴿قوله﴾

ولا فى الضرورة الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها من اللوم فافهم وقد يحذف المضاف لقرينة

اراد ان يشرع فى المجرورات فقال (واما) المعمول (المجرور) من الاقسام الاربعة من المعمول بالاصالة (فاثنان) بالاستقراء ﴿ ٢٨١ ﴾ ﴿ (الاول) منهما (المجرور بحرف الجر) وقدم بيانه فى بحث

ليستقيم معنى الكلام وانت خبير بان الظاهر ان اللام فيه للعهد الذهنى والتوصيف بقوله الذى للكشف والتوضيح اى بعض افراد المضارع الذى دخله اه ﴿قوله﴾ (اراد ان يشرع فى المجرورات) جمع المجرورات اما للمشاكلة بالمنصوبات واما لاعتبار الافراد واما لما قيل من كون اقل الجمع اثنين كما سبق مثله فى بحث العامل المعنوى ﴿ قوله ﴾ (لان فيه حرف جر حقيقة اوحكما) اى لان فى المجرور بالاضافة تقدير حرف الجر قبله اما حقيقة كما فى الاضافة المعنوية اوحكما كما فى الاضافة اللفظية وهذا مبنى على احد المذاهب فيه كما سبق التفصيل فى بحث الاسم المضاف ﴿ قوله ﴾ (لكونه بمعنى لاضارب) فكانه لااضافة ثمه كالااضافة ههنا فكما يجوز ان يقال انا زيد الاضارب يجوز انا زيدا غير ضارب ﴿قوله﴾ (ولذا اكد بلا اه) اى ولتضمن كلمة غير معنى النفى اكد بلا فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين مع ان كلة لا المسماة بالمزيدة عند البصريين انما تقع بعد واو العاطفة فى سياق النفى للتأكيد والتصريح بتعلق النفى بكل من المعطوف والمعطوف عليه ﴿ قوله ﴾ (وقيل هو فى ثلثة مواضع) اى الفصل بينهما فى السعة كائن فى ثلثة مواضع ولو قال وهو اى ماسمع من العرب ثلثة لكان اولى كما لايخفى والقائل بهذا نحاة الكوفة واما البصريون فقد خصصوا الفصل فى المواضع المذكورة باشعر ولم يجوزوه فى السعة بشئ ﴿ قوله ﴾ (الاول مفعول المضاف) اما بان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثانى كما فى الاية واما بان يكون مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل مفعوله كقرأة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم ﴿ قوله ﴾ (والثانى ظرفه) اما بان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه

حرف الجر قدمه لانه اصل للمجرور بالاضافة لان فيه حرف جر حقيقة اوحكما (نحو اعمل) انت (باخلاص) تام يعنى بالنية الخالصة لرضاء الله تعالى (والثانى المجرور بالاضافة) معنوية او لفظية ولايتقدم المضاف اليه على المضاف ولا معموله عليه الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لاضارب لتضمنه النفى ولذا اكد بلا فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا اضافة ولايفصل بينهما بشئ فى السعة الا بما سمع من العرب ويحفظ وقيل هو فى ثلثة مواضع الاول مفعول المضاف

كما فى قوله تعالى ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر رسل على قرأة بعضهم والثانى ظرفه كقوله تركت يوما نفسك بالجر مضاف اليه لترك ويوما ظرفه والثالث واو القسم نحو غلاما والله زيد بالجر

لان الغيبة تزيل ثوابها لانها اشد من الزنا وقد مر شرط العمل فى بحث العامل وقد يحذف اسمه وقت ذكر الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف نحو لاعليك اى لابأس (والثانى عشر) من ثلثة عشر (خبرماولا المشبهتين) فى النفى والدخول على الجملة الاسمية (بليس) وهو المسند بعد دخولهما ويعملان فى الاسم ﴿٢٨٠﴾ والخبر عند الحجازيين واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل قدمه على المضارع لانه اسم وهو اصل فى المعمولية بخلافه فانه ليس باصل فيها وهو مثل خبر المبتدأ فيما ذكر فى بحث الخبر (نحو ما الغيبة) اى ليس الغيبة (حلالا) لما ذكر آنفا مثال لما (ولا نميمة) اى ليس النميمة (جائزة) بالنصب خبر لامثال للا (و) المنصوب (الثالث عشر) من ثلاثة عشر (المضارع) لما كان المراد جميعه وصفه بقوله (الذى دخله) وقوله (احدى) فاعل لدخل (النواصب) اى النواصب الاربعة التى ذكرت فى النوع الرابع من السماعى (نحو احب ان يغفر) الله تعالى (ذنوبى) اى مغفرة الله ذنوبى ولما فرغ من المنصوبات

لانه المتبادر ولكثرة منكريه من اهل البدع والاهواء بخلاف السؤال فى المحشر وقد عرفت فيما سبق ان غرض المص فى امثلة هذه الرسالة الاشارة الى الرد عليهم ﴿ قوله ﴾ (لان الغيبة تزيل ثوابها) اشارة الى ان عدم القبول ليس على حقيقته بل هو مجاز عن زوال الثواب بضرب من التشبيه وذلك لانه يؤخذ من حسنات المغتاب فتدفع الى خصمه ايفاء لحقه يوم الحساب والغيبة بالكسر اسم من الاغتياب ٨ وفتح الغين من غلط العوام اذ هو بفتحها مصدر بمعنى الغيبوبة وهى ان تذكر اخاك بما يكره فان كان فيه فقد اغتبته وان لم يكن فيه فقد بهته اى قلت عليه ما لم يفعله كما وقع بهذا لفظ الحديث ﴿ قوله ﴾ (لان الغيبة اشد من الزنا) تعليل لازالة الغيبة ثواب الطاعة يعنى ان الغيبة اشد ذنبا من الزنا لكونها من حقوق العباد دونه اذ من البين ان ما هو من حقوق العباد تزيل الثواب الموعود يوم التناد وهذا مأخوذ من لفظ الحديث الذى اورده صاحب كشف الاسرار حيث قال وفى الحديث الغيبة اشد من الزنا قالوا وكيف قال ان الرجل يزنى ثم يتوب فيتوب الله عليه وان صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه ﴿ قوله ﴾ (والا يلزم الاجحاف) وهو بكسر الهمزة بمعنى الاذهاب والتنقيص ﴿ قوله ﴾ (لانه اسم وهو اصل فى المعمولية) اى لان خبرما ولا اسم او فى تأويله وهو اصل فى المعمولية ليكون الاصل فيه الاعراب ولا تتوهمن ان هذا منافى لما اسلفه فى اول المنصوبات من ان غير المفاعيل الخمسة ليس باصل بل ملحق بها لان المراد هناك نفى الاصلية فى المنصوبية وهنا اثباتها فى المعمولية وبينهما بون بعيد ﴿ قوله ﴾ (ولما كان المراد منه جميعه وصفه اه) يعنى انه لما اراد بقوله المضارع جميع افراد المضارع بجعل اللام للاستغراق لم يصح الكلام لعدم كون جميع افراده من المنصوبات فوصفه بقوله الذى دخله اه ووصفا احترازيا

٨ قوله وفتح الغين من غلط العوام هذا هو المعتمد الذى صرح به ابو البقاء وصاحب كشف الاسرار وغيرهما من اهل التفسير والحديث فتجويز فتح الغين ايضا كما وقع عن بعضهم ضعيف غير معتمد منه

على اولى النهى وقوله فتدبر اشارة الى انه قد تزيدا لوجوه على الاربعة وذلك اذا رجع ضمير كان المقدر الى المصدر المتعدى بحرف الجر نحو مررت برجل ان لاصالح فطالح اى ان لايكن المرور بصالح فالمرور بطالح فالاقتصار على الاربعة اقتصار على مايعم مثلها فاستخرج عدد الوجوه بضرب من التأمل كذا ذكره الفاضل العصام ﴿ قوله ﴾ (وفيه ردلقول بعض المفسدين) الذين جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اشهدوا خلقهم ستكتب شهادتهم ويسئلون ﴿ قوله ﴾ (لكن لايجوز حذفه اه) استدراك عن قوله وهو كالمبتداء فلايخفى مافى العبارة من الركاكة ﴿ قوله ﴾ (ان السؤال فى القبر والمحشر حق) اى ثابت بالكتاب والسنة اراد ان اللام فى السؤال للعهد الخارجى بارادة حصة نوعية من مدخوله اعنى السؤال اى السؤال فى الاخرة فان له فردين احدهما فى القبر وهو سؤال المنكرين والاخر فى المحشر وهو الحساب اذ قد تقرر عندهم ان المعهود الخارجى لايجب ان يكون مشخصا معينا بل قد يكون نوعا معينا ايضا وهذه الحصة وان لم يتقدم ذكرها لاصريحا ولاضمنا الا انه استغنى عن تقدم ذكرها بعلم المخاطب بها لكونها حصة كاملة من حصص جنسها وقوله بالكتاب ناظر الى قوله والمحشر وقوله والسنة ناظر الى قوله فى القبر لان السؤال فى المحشر الذى هو عبارة عن الحساب ثابت بنصوص الكتاب المجيد المشعرة بالجزاء والحساب بخلاف سؤال المنكر والنكير فى القبر فانه انما ثبت بالسنة لابالكتاب كما تقرر فى محله نعم قد ثبت بالكتاب عذاب القبر كما قال الله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا ال فرعون اشد العذاب لكنه غير السؤال كما لايخفى فى عبارة الشارح لف ونشر غير مرتب والنكتة رعاية الترتيب فى الموضعين فاعرف وانت خبير بان الاولى تخصيص السؤال هنا بالسؤال فى القبر

المشبهة بالفعل وهو المسند اليه بعد دخولها * قدمه على اسم لالكونه معمولا لما شبه بالفعل التام وهو كالمبتدأ الا فى صحة وقوعه نكرة صرفة ولومع تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام لكن لايجوز حذفه الاضرورة (نحو ان السؤال) فى القبر والمحشر (حق) اى ثابت بالكتاب والسنة ومن نكره فقد ضل ضلالا بعيدا (والحادى عشر) من ثلثة عشر (اسم لا) التى (لنفى) صفة (الجنس) وحكمه قدمه لان عامله مشابه لان فبينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا مختص ببعض اللغة بخلاف لافلها رجحان عليهما وهو المسند اليه بعد دخولها (نحو لاطاعة بعقاب مقبولة) عند الله تعالى

اى فى الجنة (الناس) اى كل انسان (الا الكافر) لكفره بالنصب وجوبا (و) المنصوب (التاسع) من ثلثة عشر (خبر باب كان) اى الافعال الناقصة وهو المسند بعد دخولها قدمه على باب ان اكون عامله فعلا وان كان ناقصا بخلاف ﴿ الآتى فان عامله حرف وامره كامر خبر المبتدأ فى كونه واحد ومتعدد اومفرد اوجملة وغير ذلك مما سبق فى على بحث المبتدأ والخبر اونكرة ولكونه يتقدم اسمها معرفة محضة اونكرة مخصصة لاختلاف الاعراب فيهما بخلاف المبتدأ والخبر لاتفاقهما فى الاعراب فلابد من قرينة رافعة للبس وهذا اذا كان الاعراب فيهما اوفى احدهما لفظيا واما اذا انتفى الاعراب فيهما فلا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا * ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون غيره عند قرينة حالية اومقالية مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وفى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم ارفعة اوجه اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه (على) خير وعكسه ونصبهما ورفعهما فتدبر (نحو كان الملائكة عباد الله تعالى) لاباته تعالى

اوماضية مصدره بلام مفتوحة ﴿ قوله ﴾ (اى فى الجنة) هذا على احد المذهبين فيما بعد دخل كما سبق والاخر كونه مفعولا به فلاحاجة الى تقدير كلمة فى ح ﴿ قوله ﴾ (لكفره) اذ قدم غير مرة ان تعليق الحكم بالمشتق يشعر بعلية المأخذ ﴿ قوله ﴾ (ولكنه يتقدم على اسمها اه) اى بدون قرينة دالة على كون احدهما اسما والاخر خبرا سوى الاعراب ﴿ قوله ﴾ (بخلاف المبتداء والخبر اه) يعنى ان المبتداء والخبر اذا كانا معرفتين اونكرتين متساويتين فى اصل التخصيص لايجوز تقدم الخبر على المبتداء بدون قرينة رافعة للبس دالة على كون احدهما مبتداء والاخر خبرا لانهما متفقان فى الاعراب فلا يصلح الاعراب فيهما للقرينة واما عند القرينة فيجوز تقدمه عليه ايضا كما فى قوله * بنوتا بنو ابنائنا وبناتنا * بنوهن ابناء الرجال الاباعد * ﴿ قوله ﴾ (وهذا) اى جواز تقدم خبر باب كان على اسمها ﴿ قوله ﴾ (واما اذا انتفى الاعراب فيهما) اى لفظا سواء وجد تقديرا اومحلا كما اشار اليه فى المثال هذا ﴿ قوله ﴾ (دون غيره) اى لايجوز حذف غير كان من الافعال الناقصة لعدم كثرة استعمالها ككان ﴿ قوله ﴾ (وهى ان يجئ بعد ان اه) لابد فى هذا التفسير من قيد اخر وهو ان يصح فى الاسم الاول تقدير ظرف مثل فيه اومعه لئلا ينتقض بمثل اسير كما تسير ان راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول ﴿ قوله ﴾ (اربعة اوجه اه) اى نصب الاول ورفع الثانى كما اشار اليه بقوله اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وعكسه اعنى رفع الاول ونصب الثانى اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خيرا ونصبهما اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اى ان كان فى عمله خير فجزاوه خير وترجيح بعض هذه الوجوه على بعض بقلة الحذف وعذوبة المعنى كما يخفى تفصيله

فان مجاوزة البعض المعين زيدا فى قولنا جائنى القوم عدا زيدا مثلا لاتستلزم مجئ كل واحد من القوم سوى زيد كما هو المطلوب وهو ظاهر وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد كما ذكره المولى اللارى ﴿ قوله ﴾ (فافهم) اشارة الى ان اعراب ماخلا وماعدا يحتمل وجها اخر ايضا وهو ان يكونا فى محل النصب على الظرفية بتقدير زمان مضاف الى مصدرهما لكون ما مصدرية تجعلهما فى تأويل المصدر بان يكون التقدير فى جائنى القوم ماخلا وماعدا زيدا مثلا جائنى القوم وقت خلو الجائين منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقد جوز الفاضل العصام ٩ تقدير الزمان فى عدا وخلا ايضا فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما فى قد سافر فيكونان ايضا فى محل النصب على الظرفية فيستغنى عن التزام حذف قد الذى يحتاج اليه على تقدير جعلهما حالين وان الاخفش اجاز الجر بما خلا وماعدا على ان ما فيهما زائدة وهما حرفا جر ﴿ قوله ﴾ (فى كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور) ويختص ذلك باسم المفرغ بمعنى انه مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك وتقييد الكلام بغير الموجب لكون هذا قليلا فى الموجب اذ لا يفيد فيه الكلام الا نادرا نحو لى كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح بخلاف غير الموجب ﴿ قوله ﴾ (و بعد حاشا فى الاقل) هكذا فى النسخ التى رأيناها وهو سهو من قلم الناسخ والصواب وبعد حاشا فان الاكثر وعدا وخلا فى الاقل كما وقع فى الاظهار لان حاشا حرف جر فى اكثر الاستعمالات وقد يكون فعلا متعديا نحو ضرب القوم عمرو ما شاء زيدا اى برأه الله تعالى عن ضرب عمرو ﴿ قوله ﴾ (لافصل لكم جميعا) الصواب لفصلت لكم جميعا لان كلمة لو يلزم فيها ان يكون الشرط والجزاء فعليتين مع كون الفعلية الجزائية اما مجزومة بلم

غير مذكور نحو ما رأيت الا زيدا والمستثنى محفوض لكونه مضافا اليه بعد غير وسواء وبعد حاشا فى الاقل ولو لم يكن هذا اوان سقوط همة المتصل جميعا (نحو يدخل الجنة)

٩ قوله تقدير الزمان فى عدا وخلا ايضا وفيه ان الزمان حينئذ يكون مضافا الى جملة فيلزم حذف المضاف واقامة الجملة المضافة اليها مقامه وقيام الجملة مقام المفرد الذى اضيف اليها ضعيف لقلة انضافة الى الجملة لما يلحق بالكثير المطرد كما اشار اليه ابن مالك فى نكتة

* منه *

على المبدل منه ﴿ قوله ﴾ (فى لغة اهل الحجاز) واما بنو تميم فقد وافقوهم فى وجوب نصب مستثنى من مستثنى منه لايجوز حذفه نحو لاعاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فان من رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا والمستثنى منه الذى هو عاصم مما لايجوز حذفه اذ لايجوز حذف اسم لا النفى الجنس مع حذف خبره كما سيجئ مع انه لاقرينة هنا تدل على خصوصيته لفظ عاصم لو حذف لكن قد خالفوهم فى جواز الابدال فى غيره كالمثال المذكور فى الشرح ﴿ قوله ﴾ (فى الاكثر) لانهما يكونان فعلين ماضيين فى الاكثر وقد احترزنا بجر يهما لكونهما حرف جر فى بعض الاحيان وقد سبق ﴿ قوله ﴾ (لكونه مفعولا به) يعنى انما وجب نصب المستثنى بعد خلا وعدا لكونه مفعولا به لخلا وعدا فقد علم ان نصب المستثنى بعدهما ليس على الاستثناء بل على المفعولية لهما اما فى عدا فقط واما فى خلا مع كونه لازما فلتضمنه معنى جاوز وكذا بعد ماخلا وماعدا كما يجئ وانما التزموا استتار الضمير تحت هذه الافعال والتضمين فى خلا وماخلا ليكون مابعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب ﴿ قوله ﴾ (راجع الى فاعل الفعل المتقدم) اى الى اسم الفاعل المأخوذ منه ﴿ قوله ﴾ (او الى بعض مضاف اومطلق) يعنى ان فاعلهما الضمير اما راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه مع كون الاضافة للاستغراق اى خلا بعضهم مثلا اوالى بعض مطلق من المستثنى منه منكر للاستغراق كما فى علمت نفس اى كل نفس وان كان عموم النكرة فى الاثبات قليلا اذا كان فاعلا ولذا اخر هذا الاحتمال وانما قيدنا الاضافة فى الاول بكونها للاستغراق والبعض المطلق فى الثانى بكونه منكرا للاستغراق اذ لو اريد البعض المعين لفات المطلوب

فى لغة اهل الحجاز ومن تبعهم نحو ما فى الدار احد الا حمارا اوكان بعد خلا وعدا فى الاكثر نحو جاءنى القوم عدا زيدا اوخلا زيدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم اومصدره اوالى بعض مضاف اومطلق نحو جاءنى القوم خلا اوعدا زيدا اى خلا اوعدا المجئ منهم اومجيئهم اوبعضهم اوبعض منهم زيدا وهما فى محل النصب حالان او بعد ماخلا اوماعدا لكونه مفعولا به ايضا نحو ماجاءنى القوم ماخلا اوماعدا زيدا واعرابهما وفاعلهما كما ذكرنا فى خلا وعدا

بان الصواب التعبير بعموم المشترك مبنى على الذهول كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (لانه معمول الناقصة خاصة) اى لايكون الامعمول الافعال الناقصة وانما قيد بقوله خاصة لان المستثنى ايضا يكون معمولا لها فى مثل ماكان زيد الا عالما ﴿ قوله ﴾ (لما مر) اى فى بحث التمييز من انه ملحق بالمفعول به من حيث كونه واقعا بعد تمام العامل لان المستثنى ايضا يقع بعد تمامه فيشبه بالمفعول به كذلك ﴿ قوله ﴾ (ومنفصل) اى مستثنى منقطع وانما عدل عن التعبير بالمنقطع مع انه المشهور فيما بينهم كما سيعبر به ايضا رعاية لحسن المقابلة بالمتصل ﴿ قوله ﴾ (هو اسم المخرج عن متعدد بالا احدى اخواتها) اى الذى اخرج عن ذى عدد وكثرة بكلمة الا او باحدى اخواتها من الكلمات المحفوظة فى باب الاستثناء وانما ترك تقييد الا بكونه غير الصفة للاستثناء عنه لان الواقع بعد الا التى للصفة ليس داخلا فى المستثنى حتى يحترز عنه ثم اعلم ان ههنا بحثا مشهورا هو لزوم الناقص الصريح فى الاستثناء لكن لم يمكن لنا ان نذكر نبذة منه ههنا لان المقام لايسع لتمام البيان والنقصان مما لايرضى به اهل الاذعان فهذا هو السبب الذى حملنى على الاستعفاء فعليك برسالة الاستقصاء فى تحقيق الاستثناء للمولى اسماعيل القنوى رحمه الملك الاعلى ﴿ قوله ﴾ (اى لانفى ولانهى ولااستفهام فيه) لان المثبت والموجب اصطلاحا ماذكره وغير المثبت وغير الموجب مايقابله ﴿ قوله ﴾ (مذكور فيه المستثنى منه) صفة جرت على غير من هى له للكلام والضمير المجرور فى فيه راجع اليه ﴿ قوله ﴾ (لامتناع تقديم البدل اه) يعنى انه انما وجب النصب على الاستثناء فى المستثنى المقدم على المستثنى منه لانه لولم ينصب على الاستثناء لكان بدلا عن المستثنى منه اذ لاثالث لهما ولكونه بدلا عنه ممتنع لامتناع تقديم البدل

لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه وهو ملحق بالمفعول به لما مر * وهو نوعان متصل ومنفصل فالمتصل هو الاسم المخرج عن متعدد بالا او احدى اخواتها نحو جاءنى القوم الا زيدا والمنفصل هو المذكور بعدها غير مخرج عن متعدد نحو جاءنى القوم الا حمارا * وهو منصوب وجوبا بالاستقراء اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام مثبت اى لانفى ولانهى ولااستفهام فيه مذكور فيه المستثنى منه نحو جاءنى القوم الا زيدا او مقدم على المستثنى منه نحو جاءنى الا زيدا القوم او ما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا

يقتضى تقديم البيان على المبهم وهو ينا فى الغرض من ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا لتمكن الخطاب فى النفس فضل تمكن كما ذكره الفاضل العصام ﴿ قوله ﴾ (فتدبر) لعل وجهه ان الاستقراء انما يصلح ان يكون دليلا لوجوب كون التمييز نكرة لو ثبت ان الوجه ووجهه فى نحو زيد حسن الوجه اووجهه بالنصب شبيه بالمفعول وليس بتمييز واثبت ايضا ان رأيه ونفسه وبطنه فى مثل غبن زيد رأيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب ليست بتمييز ات بل المعنى غبن فى رأيه والم شاكيا بطنه وسفه بالتشديد على ضرب من التجوز مع ان دون كل ذلك خرط القتاد كيف مع ان كل واحد منها يرفع الابهام وانه لافرق فى المفهوم بين زيد حسن وجهها وزيد حسن الوجه اووجهه بالنصب و بين غبن زيد رأيا وسفه نفسا والم بطنا وبين الامثلة المذكورة ولذا ترك بعضهم الاستدلال بالاستقراء واستدل بان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة التى هى اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا ﴿ قوله ﴾ (نحو طاب العالم عبادة) ولله دره حيث اتى بالمثال من القسم الثانى لسبق مثال القسم الاول فى بحث الاسم المبهم التام ﴿ قوله ﴾ (مايطلق عليه لفظ المستثنى) اشارة الى ان المستثنى مشترك لفظى بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفان فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج فيشكل عد المستثنى مطلقا من المنصوبات اذ يلزم ارادة معنيى اللفظ المشترك فى اطلاق واحد وهو غير جائز عندنا كما سبق فلا بد فى دفعه من ارتكاب عموم المشترك الذى هو استعمال اللفظ فى معنيين او اكثر الذى هو ماوضع له بان يراد من المستثنى هنا مايطلق عليه لفظ المستثنى ومما يجب ان يعلم ان التعبير بعموم المجاز كما وقع عن بعضهم فى هذا المقام ومنهم الفاضل اللارى مبنى على كون المستثنى مجازا فى المنقطع كما هو مذهب بعضهم فاعتراض المحقق السلكوتى على اللارى

فتدبر (نحو طالب العالم) العامل بعلمه (عبادة) اى طاب شئ العالم فان عبادة تمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة (و) المنصوب (الثامن) من ثلثة عشر مايطلق عليه لفظ (المستثنى) قدمه على خبر باب كان

اما طيب ابوه واما طيب ابوته والعين ايضا اما اضافى وهو الذى يتوقف فهمه على فهم شئ اخر اوغيراضا فى الاول كالاب والثانى كالنفس والعرض اما اضافى كالابوة اوغير اضافى كالعلم ثم انه لايختلجن فى قلبك عدم ذكره المثال لبعض هذه الاقسام فى القسم الاول او الثانى لانه من قبيل الاكتفاء بماذكر فى قسم عن الذكر فى الاخر اذلافرق فى التمييز بين الجملة وماشابهها ولاتكرار المثال لماهو خاص بمتعلق المنتصب عنه لانه امامبنى على ان العامل فى احد المثالين اسم الفاعل وفى الاخر اسم المفعول واما على ان التمييز فى احدهما فاعل للعامل فى المعنى اذا جعل العامل متعديا كايقال الحوض مالئ مائه وفى الاخر اذا جعل لازما كايقال الارض مفجرة عيونها فتأمل نعم يرد ان اللائق ان يقول بعد قوله زيد طيب اباوابوة حتى يستوفى هذه الاقسام ﴿ قوله ﴾ (حقيقة اوحكما) الاول نحو طاب زيد نفسا فانه فى معنى طاب نفس زيد والثانى نحو الارض مفجرة عيونا اذا قيل ان العيون فاعل لمفجرة حكما من غير جعلها لازما فانه نائب الفاعل فهو فى حكم الفاعل ﴿ قوله ﴾ (فلايتقدم على عامله) اى اذا كان القسم الثانى من التمييز فاعلا فى المعنى فلايتقدم على عامله الذى هو الفعل اوشبهه وانما لم يذكر عدم تقدم القسم الاول منه ايضا على عامله الذى هو الاسم المبهم التام اكتفاء بماسبق فى بحث الاسم المبهم التام من ان معموله لايتقدم عليه ﴿ قوله ﴾ (فانهم) جمع الضمير بملاحظة من تبعهما ﴿ قوله ﴾ (اوشبهه) فيه انه يدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر مع انه لاخلاف فى عدم جواز التقديم عليها اللهم الا ان يقال المراد من شبهه هنا اسم الفاعل والمفعول فقط اعتمادا على ماالشتهر من ان شيئا من معمولات هؤلاء الثلثة لايتقدم عليها تأمل ﴿ قوله ﴾ (وفيه بحث) وهو ان تقديم التمييز على العامل

حقيقة اوحكما فلايتقدم على عامله كالفاعل خلافا للمازنى والمبرد فانهم يجوزون تقديمه على الفعل اوشبهه اذا المأول بشئ لايجب ان يكون فى حكمه من كل وجه وفيه بحث والتمييز لايكون الانكرة بدليل الاستقراء خلافا للكوفيين كاذكرنا

من المنصوبات) فيه ان تمييز اسماء العدد قد يكون مجرورا ﴿ قوله ﴾ (اوعن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة اه) اشار بهذا الى تقسيم التمييز وانما ادرجه فى التعريف المقصود به كمال التوضيح ايفاء لحق الايجاز والجار الاول متعلق بمقدرة والثانى مع مجروره ظرف مستقر صفة لنسبة والمراد بالمقدرة ان تكون ملحوظة حين فهم مدلول المركب ولا تكون معتبرة فى نظم الكلام كما ان المراد بالمذكورة ان تكون معتبرة فى نظم التركيب سواء كانت ملفوظة اولا ازمن البين ان طاب زيد مثلا ليس فيه تقدير مبهم فى نظم الكلام وانما يختلج فى نفس المخاطب ان الطيب شئ من اشيائه ويكون طالبا لمعرفته ليعينه المتكلم بالتمييز قال الفاضل العصام ولا يخفى عليك ان هذا البيان غير حسن لانه يتبادر منه ان المقصود بالتمييز فى هذا القسم رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع الابهام عن الذات المقدرة ﴿ قوله ﴾ (اى طاب شئ زيد) بالاضافة كما هو المشهور لكن الشيخ الرضى قدر شئ منونا وجعل زيدا بدلا مستدلا بعدم مناسبته الاول فى مثل كفى بزيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شئ منسوب اليه ﴿ قوله ﴾ (اوفيما ضاهاها اه) عطف على قوله فى جملة اى مقدرة فى نسبة كائنة فيما شابه الجملة بان يكون مشتملا على نسبة غير تامة فالمصدر داخل فى هذا القسم واذا لم يحتج الى ان يقول اوفى اضافة كما قاله ابن الحاجب فى الكافية والمص فى الاظهار ومن ثمة قال الشيخ الرضى فى شرحه على الكافية ان المصدر داخل فى شبه الجملة فلا حاجة الى قوله اوفى اضافة وبهذا تعرف ان قوله من الصفات مخل كل الاخلال بحيث لا فائدة فيه سوى الاضلال ومما يجب ان يعلم ان التمييز فى كل قسم من هذين القسمين اما عين اوعرض والعين اما خاص بالمنتصب عنه كالنفس او بمتعلقه كالماء والعيون او محتمل لهما كالاب فان معنى زيد طيب ابا

اوعن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة نحو طاب زيد نفسا اى طاب شئ زيد اوفيما ضاهاها من الصفات نحو الحوض ممتلئ ماء اى ممتلئ شيئه والارض مفجرة عيونا وزيد طيب ابا وزيد افضل من عمرو علما والقسم الثانى من التمييز فاعل فى المعنى

شديد) فان كهلا حال من الضمير المجرور فى عليه وقد قدم عليه واول البيت ﴿ اذا المرء اعيته المروة ناشيا ﴿ اعيته من الاعياء وهو هنا من الاعجاز كما يقال اعياه الداء اذا اعجزه والمروة الرأفة والنصفة والناشئ الشاب الذى جاوز حد الصغر كما فى الصحاح وهو هنا حال من الضمير المنصوب فى اعيته والمطلب مصدر ميمى بمعنى الطلب والكهل من وخطه الشيب ورأيت له بجالة او هو من جاوز الثلثين او اربعا وثلثين الى احدى وخمسين كما فى القاموس وعليه متعلق بشديد المؤخر وحاصل المعنى ظاهر ﴿ قوله ﴾ (فتامل) اشارة الى ان وجه وجوب التقديم خفى اذ كل ماذكر من الوجوه مطروح ومجروح ولذا ترك بعضهم التوجيه والتجاء الى شهادة الاستقراء وانه قد ورد صاحب الحال نكرة محضة من غير تقديم فى كلامهم ومن ذلك قولهم عليه مائة بيضاء واجاز سيبويه فيها رجل قائما وفى الحديث وصلى وراءه رجال قياما فالاولى ان يترك حديث الوجوب ويقال فان كان صاحبها نكرة محضة قدم الحال عليه فى الاكثر الاترى انه قد جوز صاحب التسهيل وقوع النكرة الصرفة ذا الحال من غير تقدم الحال عليه فى ثلثة مواضع عند كون الحال جملة مقرونة بالواو ونحو او كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها لان الواو ترفع توهم النعتية وعند كون الوصف بها على خلاف الاصل نحو خاتم حديدا وعند اشتراك تلك النكرة مع المعرفة فيها نحو رأيت رجلا وعبد الله المنطلقين ﴿ قوله ﴾ (اعبد الله خائفا راجيا) تلميح الى قوله تعالى تتجافا جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا ﴿ قوله ﴾ (بكسر الياء وفتحها) اما الكسر فظاهر واما الفتح فلان المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام ﴿ قوله ﴾ (من حيث انه واقع اه) وقد اشبعنا الكلام على هذا المقام فى بحث الاسم المبهم التام ﴿ قوله ﴾ (لعدم خروجه

فتأمل (نحو اعبد) انا او انت (الله تعالى) حال كونى او كونك (خائفا) منه راجيا ثوابا منه وهو حال مترادفة او متداخلة (وا) المنصوب السابع من ثلثة عشر (التمييز) ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وفتحها وهو ملحق بالمفعول به من حيث انه واقع بعد تمام العامل * قدمه على المستثنى لعدم خروجه من المنصوبات بخلاف المستثنى كما سيجئ وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة تامة با ـ دالاشياء الخمسة كما ذكرنا فى بحث الاسم المبهم التام

كعمرو قاعدا) المراد منه ماذل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانهم التزموا فى هذه الصورة ان يلى متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان فالتشبيه فى المثال المذكور مثلا يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام المشبه القيام و بما قام بالمشبه به القعود كذا بينوا ﴿ قوله ﴾ (وقال بعضهم ان كان اه) يعنى ان ماسبق من ان الحال لاتتقدم على شئ من صاحبه المجرور بحرف الجار والمجرور بالاضافة اتفاقا من النحو بين منقول عن بعضهم وهو ابن الانبارى حيث نقل الاجماع على المنع مطلقا وهذا من ان عدم تقدمه على صاحبه المجرور بالاضافة متفق عليه واما على صاحبه المجرور بحرف الجر فمختلف فيه منقول عن بعض اخر وانت خبير بان ماذهب اليه ابن الانبارى وهم كيف والخلاف فى عدم جواز تقدمه على المجرور بحرف الجر مشهور بينهم بل نقل الخلاف فى عدم تقدمه على المجرور بالاضافة ايضا حيث قال ابن مالك فى شرح التسهيل هذا فى غير الاضافة المحضة كما رأيت واما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان اوغدا فيجوز ﴿ قوله ﴾ (والكوفيون و بعض البصرية جوزوا تقديمها على ذى الحال المجرور) اى بحرف الجر مستدلين بان المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به بخلاف المجرور بالاضافة لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا لكن فصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بها اوكانت الحال فعلا نحو تضحك مررت بهند جاز والا امتنع فنقطن ﴿ قوله ﴾ (فطلبها كهلا عليه

وقال بعضهم ان كان صاحبها مجرورا بالاضافة لاتتقدم بالاتفاق نحو جاءتنى مجردة عن الثياب ضاربة زيد وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف وقال بعضهم لايتقدم وهو الاصح والكوفيون و بعض البصرية جوزوا تقديمها على ذى الحال المجرور كقول الشاعر ﴿ فطلبها كهلا عليه شديد ﴿ وصاحبها معرفة اونكرة مخصصة نحو جاءنى زيد راكبا اورجل عالم ضاحكا فان كان صاحبها نكرة محضة وجب تقديمها عليه نحو جاءنى راكبا رجل

بقوله ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال امالان حفظ الصياداهم من الحفظ على النغص فوقف هو على موضع عال ينظر اليها خوفا من صائد يهجم عليها فى الماء وامالانه قادر على ضبطهن بحيث يمنعن عن الدخال خوفا من تأديبه اياهن فالبيت وصف له اما بحفظهن عن الصياد واما بضبطهن عن المداخلة ثم انهم اختلفوا فى تأويل نحو العرك ووحد ونحوه من المصادر فقال سيبويه بانها مصادر معرفة موضوعة موضع صفات منكرة اى معتركة ومنفردا فهى وان كانت فى صورة المعارف لكنها فى تقدير نكرات وقال غيره هى مفاعيل مطلقة للاحوال المقدرة اماصفات اوجملا اى تعترك العراك اومعتركة العراك وينفرد وحده اومنفردا وحده وان شئت زيادة التحقيق فى هذا المقام فارجع الى شرح الكافية للمولى العصام فلله دره من فاضل قدزين فى ذلك الشرح عرائس الصحف بانواع الدرر النفيسة واجاس جواهر التحف قدالبسها حلل النوادر من المسائل باباباً فجائت بعدماجلت برافعها عربا اترابا بقى فائدة مهمة لم نجد بدا من بيانها وهى ان وحده فى مثل رأيت زيدا وحده حال من الفاعل عندسيبويه واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول لانه اذا اريد الفاعل يقال رأيت زيدا وحدى ولايخفى عليك ان صحة مررت برجل وحده تدل على انه حال من الفاعل وايضا فهو المصدر اونائب المصدر فى الغالب انما تجئ احوالا من الفاعل ﴿ قوله ﴾ (ولايتقدم على العامل المعنوى) اى على عاملها الذى هو معنى الفعل الذى اشار اليه فيما سبق بقوله اومعناه والمراد منه مايستنبط منه معنى الفعل ولايكون من صيغته لكن ليس كل ماهو كذلك عاملا فى الحال بل مقتصر على ماسمع كما بينه الفاضل العصام ﴿ قوله ﴾ (فيماعدا مثل زيد قائما

ولايتقدم على العامل المعنوى فيماعدا مثل زيد قائما كعمروا قاعدا لضعف فى العمل ولاعلى ذى الحال المجرور بحرف الجر والاضافة

كما لا يخفى فالاولى ان يقال ان للحال تقسيمات خمسة متداخلة فالتقسيم
الاول باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له فهى بهذا الاعتبار
امامنتقلة وهو الغالب واما ملازمة والثانى باعتبار قصدها لذاتها
وعدمه فهى اما مقصودة وهو الغالب واما موطئة كما عرفت
والثالث باعتبار التبيين والتوكيد فهى اما مبينة وهو الغالب
وتسمى المؤسسة واما مؤكدة وهى التى تستفاد معناها بدونها والمؤكدة
على ثلثة اضرب مؤكدة لعاملها وهى كل وصف وافق عامله اما
معنى دون لفظ كما فى لا تعث فى الارض مفسدا ومعنى ولفظ نحو وارسلناك
للناس رسولا ومؤكدة لصاحبها نحو لا من فى الارض كلهم جميعا
ومؤكدة لمضمون جملة نحو زيد ابوك عطوفا والرابع باعتبار جريانها
على من هى له وغيره فهى اما حقيقية وهو الغالب واما سببية نحو
مررت بالدار قائما سكانها والخامس باعتبار الزمان فهى اما مقارنة
لعاملها وهو الغالب واما مقدرة وهى المستقبلة نحو مررت برجل
معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا ذلك كما سبق هذا فانه مما يليق
ان يكتب بمجموعة النفسائس ﴿ قوله ﴾ (كامر) من الامثلة
﴿ قوله ﴾ (وارسلها العراك اه) ارادما قاله لبيد العامرى
يصف الحمار الوحشى وتمام البيت ﴿ وارسلها العراك ولم يذدها ﴾
ولم يشفق على نقص الدخال ﴿ والضمير المنصوب فى ارسلها يرجع
الى الاتن والمرفوع الى الحمار العراك اى مجتمعة ومتزاحمة لم يذدها
اى لم يمنعها ولم يشفق من الاشفاق اى لم يخف والنقص بفتح النون
والقاف المعجمة مصدر نقص الرجل بالكسر اذا لم يتم مراده وكذلك
البعير اذا لم تستتم شربه والدخال من المداخلة اى ارسل حمار
الوحش الاتن مجتمعة ولم يمنعها من الاجتماع فى الشرب مع ان
الاجتماع يوجب النقص اى عدم تمام الشرب بمداخلة بعض الاتن
بين اثانين ودفعهما عن الشرب بالازدحام وبين وجه عدم الزود

٧ وعامل الحال فى هذا المثال محذوف وجوبا اى احقه عطوفا منه

كامر اومأولة نحو وارسلها العراك ومررت به وحده ﴿

جديد لم يسمع من احد لان الحال المؤكدة عند الزمخشري اعم مما يلزم لصاحبها او ينذر انفكاكها عنه واعم من مؤكد الجملة الاسمية كالمثال المذكور او الفعلية نحو قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين فلا حال مسماة بالدائمة عنده اصلا وعند ابن الحاجب هي اعم ايضا مما يلزم لصاحبها او ينذر انفكاكها عنه الا انها خاص عنده بما يقرر مضمون الجملة الاسمية ولا يسمى غيرها مما يشاركها في عدم كثرة الانفكاك عن صاحبها مؤكدة كما صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص وقال ولستم دائمة فكلام الشارح هنا لا ينطبق كل من هذين المذهبين كما ترى ﴿ قوله ﴾ (نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين) فان دخولهم الجنة ليس في حال خلودهم بل في حال تقدير الخلود لهم ﴿قوله﴾ (وهي التي يكون صاحبها متحدا في الخارج اه) هكذا في النسخ التي عندي والصواب وهي التي تكون هي وصاحبها متحدين في الخارج اه قال الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة ﴿ قوله ﴾ (وهي التي يكون صاحبها واحدا اه) لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة وعدم الارتباط جدا ﴿ قوله ﴾ (اذهب راشدا مهديا) اراد الراشد بنفسه مهما امكن والمهدى اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا ﴿قوله﴾ (فان منحرفا حال من ضمير راكبا) لان المراد بالانحراف الانحراف في الركوب فلا يمكن ان تكون حالا من زيد ﴿ قوله ﴾ (فافهم) لعل وجهه ان هذه الاقسام السبعة المذكورة للحال اقسام اعتبارية متخالفة بحسب المفهوم لا اقسام حقيقية متباينة بحسب الوجود كيف وقد يجتمع منها قسمان او اكثر في محل واحد

نحو قوله تعالى ﴿فادخلوها خالدين﴾ وحال موطئة وهي التي يكون صاحبها متحدا في الخارج توصف هي بشيء آخر نحو قوله تعالى ﴿انا انزلناه قرآنا عربيا﴾ وحال مترادفة وهي التي يكون صاحبها واحدا او الحال متعددة نحو اذهب راشدا مهديا﴾ وحال متداخلة وهي التي تكون الثانية حالا من ضمير الاولى نحو جاء زيد راكبا منحرفا فان منحرفا حال من ضمير راكبا فافهم﴾ وعاملها اما فعل او شبهه او معناه ﴿ وشرطها ان تكون نكرة حقيقة

في الصورتين المذكورتين كالحال من المضاف الذي هو اما فاعل اومفعول به فهو حال من الفاعل اوالمفعول به حكما نحو ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين بقي بحثان الاول ان المضاف اليه في الصورتين يدخل في الفاعل اوالمفعول له معنى اذ الامر باتباع ملة ابراهيم امر باتباع ابراهيم فهو في معنى اتبع ابراهيم ودابر هؤلاء مقطوع مصبحين مبالغة في قطعهم فكان في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية كما اشار اليه الفاضل العصام فلا حاجة الى التعميم من الحقيقي والحكمي والثاني ان قوله مابين هيئة الفاعل اه لو شرح بما يبين به هيئة الفاعل او المفعول به اما بجعل تبين ماضي التفعل اومضارع التبين المجهول مع جعل الجار متعلقا به لدخل فيه الحال عن المفعولين من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول ولعل هذا كله وجه التأمل ﴿ قوله ﴾ (وهي التي تدوم لصاحبها حقيقة) اي بالفعل ولا تنفك عنه اصلا كما يظهر من المثال وفيه نظر ستعرفه ﴿ قوله ﴾ (وهي التي يتصف بها الصاحب غالبا) يعني ان صاحبها يتصف بها في غالب الاوقات وان زالت وانتقلت عنه في اثناء اوقات الاتصاف بان يتصف بها ثم تنتقل ثم يتصف ثم تنتقل وهلم جرا ﴿ قوله ﴾ (وهي التي لا تنتقل من صاحبها اه) يعني انه يتصف صاحبها بها ما دام موجودا في اغلب الامور ولا تنتقل منه الا في بعضها فخلاصته الفرق بين هذه الاحوال الثلاثة على ما ذكره ان الحال الدائمة تدوم لصاحبها بالفعل ولا تنفك عنه اصلا والمنتقلة يتصف بها الصاحب في غالب الاوقات لكن قد تنفك وتنتقل عنه في اثناء تلك الاوقات والمؤكدة يتصف بها الصاحب ما دام ذلك الصاحب موجودا في غالب الامر ولا تنفك عنه الا في النادر نحو زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل من الاب في غالب الامر هذا وهنا بحث فان هذا اصطلاح

وهي التي تدوم لصاحبها حقيقة نحو ارسله الله تعالى موجودا قادرا ﴿ وحال منتقلة وهي التي يتصف بها صاحبه غالبا نحو ضربت زيدا قائما ﴿ وحال مؤكدة وهي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة نحو زيد ابوك عطوفا وحال مقدرة وهي التي لا توجد بعد حقيقة بل بقدر وجودها

لكونه مشابها بالعمدة ﴿ قوله ﴾ (والثانى ان يشبه الظرف اه) لما فيه من معنى الظرفية فان معنى قولك جاءنى زيد راكبا مثلا جاءنى زيد فى وقت ركوبه وفيه نظر ظاهر اذ لو لزم من تقدم الظرف على التمييز تقدم الحال المشابه به ايضا عليه للزم من تقدم المفعول به على الحال بل على الظرف تقدم التمييز المشابه به عليه ايضا فالوجه الثانى مالاينبغى ان يتوجه اليه ﴿ قوله ﴾ (من حال يحول بمعنى انقلب وتغير) قال الفاضل العصام سمى هذا القسم به تنبيها على انه لايكون امرا خلقيا فلا يجوز جاءنى زيد احمر او لويلا ﴿ قوله ﴾ (مما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اه) زاد فى التعريف قوله حقيقة او حكما مع انه مما لم يذكره المص وابن الحاجب اشارة الى ان المراد من الفاعل والمفعول به فى تعريف الحال اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما نبه عليه المولى الجامى ﴿ قوله ﴾ (فيدخل المفعول معه اه) يعنى انه اذا اريد من الفاعل والمفعول به اعم من اللفظى والمعنوى والحقيقى والحكمى فيدخل فى تعريف الحال الحال من المفعول معه والمفعول المطلق والحال عن غيرهما من المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا اومفعولا يصح حذفه مع قيام المضاف اليه مقامه اوكان المضاف فاعلا اومفعولا وهو جزء من المضاف اليه والفاعل اللفظى ماكانت فاعلية بالنسبة الى لفظ الكلام والمعنوى ماكانت بالنظر الى معناه وكذا المفعول به ﴿ قوله ﴾ (فانها) اى فان كل واحد من المفعول معه والمفعول المطلق وغيرهما من ذلك المضاف اليه فى المعنى اما فاعل اومفعول به حقيقة اوحكما اما الاول فلانه فى نحو استوى الماء والخشبة قائمة فى معنى الفاعل وفى نحو حسبك وزيدا قائما درهم فى معنى المفعول به واما الثانى فلان ضربت الضرب شديدا بمعنى احدثت الضرب شديدا واما الثالث فلان الحال عنه

والثانى يشبه الظرف والظرف مقدم على التمييز وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها وهى فى اللغة من حال يحول بمعنى انقلب وفى عرف النحاة مايبين هيئة الفاعل اوالمفعول به حقيقة اوحكما لفظا اومعنى فيدخل المفعول معه والمطلق وغيرهما فانها فى المعنى اما فاعل او مفعول به فتأمل والحال سبعة اقسام حال دائمة

او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها الرضيعتها فلا ينتقض بمثله فانها لا تدل فيه الا على المشاركة
في أصل الفعل دون المصاحبة ثم اعلم ان جمهور النحاة ﴿ ٢٦٤ ﴾ ذهبوا الى ان العامل فيه الفعل او معناه

يتوسط الواو التي بمعنى مع ولكونها اخصر وضعوها موضع مع واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية وان كان عامله لفظا وجاز العطف فالعطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالعطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان عامله معنويا وجاز العطف تعين العطف لضعف عامله نحو مالزيد وعمرو وان لم يجز تعين النصب نحو مالك وزيدا وقس عليه غيره (نحو يفنى) اى لا يبقى (المال وتبقى) انت (وعملك) اى مع عملك فاختر العمل دون المال ولما فرغ من بيان المفاعيل شرع في الملحقات بها فقال (والسادس) من ثلثة عشر (الحال)

يمنع كون زيد في كفاك وزيدا مفعولا معه والفرق تحكم لكن رده المحقق السلكوتي في حواشي اللاري بما لا يسعه هذا المقام ﴿ قوله ﴾ (او مكان واحد) فيه انه لو لم يعتبر وحدة الزمان ايضا في المثال المذكور لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان ترضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد وتجعل الملازمة في المثال مبنية على ان المراد بالترك عدم المحافظة وتركهما في مكانين من قبيل حفظهما فلا يدخل في الترك المراد فيها كذا ذكره الفاضل العصام ﴿ قوله ﴾ (او تركت الناقة) على صيغة المجهول ﴿ قوله ﴾ (ان جمهور النحاة اه) احترز به عن الشيخ عبد القاهر * فانه جعل العامل الواو نفسها كما سبق وعن الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب مابعدها كاعراب مابعد الا الصفة ﴿ قوله ﴾ (فناسب معنى المعية) فان في المعية زيادة اجتماع ﴿ قوله ﴾ (وجاز العطف) اى لم يجب ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه ﴿ قوله ﴾ (نحو جئت وزيدا) فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو الضمير المرفوع المتصل مع انه شرط في جواز العطف عليه ﴿ قوله ﴾ (معنويا) اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ﴿ قوله ﴾ (مالزيد وعمرو) اى ما يصنع زيد وعمرو ﴿ قوله ﴾ (نحو مالك وزيدا) اى ماتصنع وزيدا وانما امتنع العطف فيه لان العطف على الضمير المجرور لا يجوز بغير اعادة الجار ﴿ قوله ﴾ (انه يشبه الخبر من وجه) لما ان ذا الحال محكوم عليه والحال محكوم به في المعنى والمشابه للخبر احق بالتقديم (لكونه)

(الحال) قدمها على التمييز لوجهين * احدهما انه يشبه الخبر من وجه بخلاف التمييز

بصيغة الامر اذ يحتمل المتكلم ايضا فانظر الى هذا مع ما فعله فى شرح مثال المفعول به ﴿ قوله ﴾ (وفيه بحث لا يليق اه) وهو انه كيف يكون معه نائب الفاعل مع انه منصوب واما ما اعتذر به عن نصبه من انه مبنى على ما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر كما ذهب اليه فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب فقدره المص فى الامتحان بان القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفى الاية الكريمة اى الذى فعل الفعل معه انتهى ﴿ قوله ﴾ (لفظا او معنى) فان قلت ان اريد بالفعل ما يدل على الحدث حتى يندرج فيه شبه الفعل ومعناه ايضا فلا حاجة لقوله او معنى وان اريد به الفعل الاصطلاحى واريد بقوله او معنى معنى الفعل بقى شبه الفعل غير مذكور قلت نختار الثانى ونقول اكتفى عن ذكر شبه الفعل بذكر الفعل اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل كما سبق الاشارة اليه فهو فى قوة المذكور واما التعرض لمعنى الفعل صريحا مع انه ايضا مما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل فلان بعض معنى الفعل الذى هو ما عدا اسماء الافعال اعماله سماعى على ما صرح به الفاضل العصام ﴿ قوله ﴾ (استوى الماء والخشبة) اى تساوى الماء والخشبة فى العلو فلا يرد انه لا ينطبق على ما ذكره فيما بعد من ان المراد بالمصاحبة مشاركة المفعول معه لمعمول الفعل فى ذلك الفعل فى زمان واحد كما هو مذهب الجمهور اذ لا استواء فى الخشبة فى المثال المذكور والخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ﴿ قوله ﴾ (او مفعولا) شرط بعض النحاة كون المعمول فاعلا وايده الفاضل العصام بجمل من الكلام يؤل خلاصته الى ان اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمروا من قبيل العطف لا غير

وفيه بحث لا يليق فى هذا المقام وهو ما ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل لفظا او معنى سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة ومفعولا نحو كفاك وزيدا درهم * فان قلت التعريف ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو قلنا ان المراد بمصاحبة المفعول معه معمول الفعل مشاركة له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا

عامله فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربت زيدا تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان القعود بعض من زمان الجبن (نحو اعمل) انت (طلبا) مفعول له لاعمل (لمرضاة الله تعالى) متعلق لطلبا (و) المنصوب (الخامس) من ثلثة عشر (المفعول معه) اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول مصاحباله فى وقوع الفعل عليه فقوله معه نائب الفاعل للمفعول كما فى قوله فيه اوله او به والضمير المجرور راجع الى اللام

لما كان مضمون عامل المفعول له تفصيلا و بيانا له امكن تأويله بالفعل المشتق وتقييده به فان معنى ضربت زيدا تأديبا مثلا عنده اى عند الزجاج ادبته بالضرب تأديبا فمعنى ادبت مجمل والضرب تفصيل و بيان له وكذلك معنى قعدت عن الحرب جبنا عنده جبنت فى القعود عن الحرب جبنا ثم انه يمكن ان يرد الى المفعول المطلق بتأويل اخر ايضا اشار اليه المولى الجامى بان يكون المفعول له فى كل موضع مفعولا مطلقا مجازيا لعامله فيكون معنى ضربت زيدا تأديبا ضربت ضرب تأديب ومعنى قعدت عن الحرب جبنا قعدت قعود جبن والمصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف، كما فى ضربته سوطا اى ضرب سوط ﴿ قوله ﴾ (و يقدر هو اذا اتحد فاعله اه) اى انما يقدر اللام فى المفعول له اذا وجد شرطان اشار الى الاول بقوله اذا اتحد فاعله اه والى الثانى بقوله وكان المفعول له اه واتما ترك الثالث وهو ان يكون المفعول له حدثا لا عينا نحو جئتك للسمن للاستغناء عنه بالشرط الاول كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (بان يتحد زمان وجودهما اه) بيان لطريق المقارنة واشارة الى انها اعم من ان يتحد زمان وجود المفعول له والعامل او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر بان يكون اخره اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك ﴿ قوله ﴾ (فان زمان القعود بعض اه) فهو مثال لكون زمان وجود العامل بعضا من زمان وجود المفعول له والمثال لعكسه شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان ايقاع الصلح بعض زمان شهود الحرب اما فى الواقع كما اذا وقع الشاهد الصلح بينهما او فى قصد الفاعل كما اذا لم يوقعه بعد شهوده فان المراد بالمقارنة هنا اعم من المقارنة فى الوجود فى الواقع او فى قصد الفاعل ﴿ قوله ﴾ (انت) لا وجه للتخصيص

والافلا ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل فحينئذ لا يجوز و يجوز حذفه مطلقا وحذف عامله لقيام قرينة نحو يوم ﴿ ٢٦١ ﴾ الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت فافهم (نحو صمت) انت (شهر رمضان) اى فى شهر رمضان وشهر رمضان محدود حذف فى لو جود شرطه (و) المنصوب (الرابع) من ثلثة عشر (المفعول له) قدمه لانه سبب الفعل ولانه يحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه كما سيجىء وهو اسم مافعل لاجله مدلول عامله نحو ضربت زيدا تأديبا فان الضرب فعل للتأديب ويحذف عامله كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت ويتقدم على عامله ان لم يكن نائب الفاعل اذ ينوب عنه ان كان مجرورا و يجوز حذفه مطلقا ويسمى ابن الحاجب ومن تبعه المفعول له سواء حذف اللام اولا خلافا للجمهور

فيه المستثنيات فارجع اليه ﴿ قوله ﴾ (والافلا) اى وان لم يكن مبهما بل كان ظرف مكان محدود الذى هو ماثبت له اسم بسبب امر داخل فى مسماه فلا يجوز تقدير فى فيه الا ان يكون بعد دخل ونزل وسكن كما صرح به المص فى الاظهار ولعل الشارح انما لم يلتفت اليه لما ذهب اليه بعض النحاة من ان الواقع بعدها ليس بمفعول فيه بل مفعول به ﴿ قوله ﴾ (لقيام قرينة اه) اورد عليه قولهم حينئذ الان فانهما مما خذف عامله بغير قرينة دالة عليه واجيب بانا لانسلم عدم القرينة وان لم تكن واضحة جلية فالتقدير كان ح واسمع الان وقيام القرينة اعم من قيام القرينة الواضحة والخفية ولعل هذا وجه الامر بالفهم ﴿ قوله ﴾ (وشهر رمضان محدود) اى ظرف زمان محدود ﴿ قوله ﴾ (وهو اسم مافعل لاجله اه) وهذا التعريف مأخوذ مما ذكره المص فى الاظهار وانما اختاره لظهوره فان تعريف ابن الحاجب يحتاج فى الطرد والعكس الى تكلفات لاتصفو اكما بين المولى الجامى قدس سره والمراد من قوله لاجله اعم من ان يقع مدلول العامل لاجل حصوله بان يكون المفعول له علة حاملة له فى الخارج كقعدت عن الحرب جبنا او يقع لاجل تحصيله بان يكون المفعول له معلولا له فى الخارج وان كان علة باعثة له فى الذهن ويسمى الاول حصوليا والثانى تحصيليا ﴿ قوله ﴾ (فان الضرب فعل للتأديب) اى فعل الضرب لاجل تحصيل التأديب فانه انما يحصل بالضرب و يترتب عليه فالمفعول له فى المثال المذكور تحصيل واشار بالتمثيل له دون الحصولى الى كثرته وشهرته ﴿ قوله ﴾ (وانكره الزجاج) اى انكر الزجاج وجود المفعول له ورد كل مايرى مفعولا له الى المفعول المطلق فقال بانه اى المفعول له حيث ماوقع مصدر ا اى مفعول مطلق لعامله الا انه ورد من غير لفظ فعله كجلست قعودا وانما فعل ذلك فانه

فانهم لا يسمونه مفعولا له الا اذا حذف اللام كما مر فى المفعول فيه وانكره الزجاج فقال انه مصدر من غير لفظ فعله فان معنى ضربت زيدا تأديبا عنده ادبته بالضرب تأديبا وقس عليه غيره وشرط انتصاب المفعول له لفظا تقدير اللام

ح فيه اشارة الى ان كونه مدلولا للعامل فى الجملة انما يكون وجها لتقديمه على المفعول له لكونه مستلزما لشدة الاتصال بينهما فاعرف ﴿ قوله ﴾ (هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور اه) اختار تعريف ابن الحاجب فى الكافية لما يرد على تعريف المص فى الاظهار الذى هو اسم ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان من كون اضافة العامل الى ضمير ما الادنى ملابسة او محولا على التسامح او على حذف المضاف كما فيه عليه الشارح المدقق للاظهار وزاد فى تعريف ابن الحاجب لفظ اسم لما يرد على تعريفه ايضا الذى هو ما فعل فيه فعل مذكور من انه يحتاج فيه الى حمل رجوع الضمير المجرور بفى الى ما الذى هو عبارة عن الاسم على التسامح او على حذف المضاف اى فى مدلوله والمراد بقوله مذكور اعم من ان يذكر لفظا او تقديرا وفى التعريف اكتفاء بالفعل عن ذكر ما ينبهه او المراد من الفعل لغوى كما ذكره الفاضل العصام وقوله من زمان او مكان بيان لما واشارة الى قسمى المفعول فيه ﴿ قوله ﴾ (ذهب الى مذهبه اه) اى المص ذهب فى الاظهار لما ذهب اليه ابن الحاجب من كون المجرور بفى ايضا مفعولا فيه وقوله خلافا للجمهور منصوب على المصدرية على المشهور اى يخالف هذا خلافا للجمهور فافهم ﴿ قوله ﴾ (وتقدر فى فيه ان كان اه) اى وانما تقدر كلمة فى فى المفعول فيه اذا كان او فهذا شروع فى بيان شرط تقديرها فيه والمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كما ان الوقت والحين كذلك والمحدود منه ما اعتبر فيه ذلك كما ان اليوم والشهر كذلك ﴿ قوله ﴾ (فان كان مبهما فقدر) اى يجوز تقدير فى اذا كان المفعول فيه ظرف مكان مبهما سوى ما استثنى منه واختلفوا فى تفسير المبهم من المكان واختار الفاضل العصام فى تفسيره انه ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل فى مسماه وتبعه المص فى الاظهار وذكر

وهو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان وهو على ضربين الاول ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها والثانى ما لا يظهر فيه فى بل يقدر وهو منصوب بتقديرها هذا عند ابن الحاجب ومن تبعه والمصنف رحمه الله تعالى ذهب الى مذهبه فى الاظهار خلافا للجمهور فانه عندهم لا يكون الا بتقدير فى واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وتقدر فى فيه ان كان ظرف زمان مبهما كان كالوقت والحين او محدودا كاليوم والشهر وان كان ظرف مكان فان كان مبهما فتقدر كالجهات الست

بحرف الجر اه) فعد المفعول به مطلقا من المنصوبات مبنى على كون المجرور بحرف الجر ايضا منصوبا محلا كما نبه عليه الفاضل العصام فلا حاجة لتخصيصه بالمفعول به بلا واسطة حرف الجر وقوله غير فى واللام وما بمعناهما اه مبنى على ماذهب اليه ابن الحاجب وتبعه المص والا فالجمهور شرطوا فى المفعول فيه تقدير فى وفى المفعول له تقدير اللام كما سيصرح به ﴿ قوله ﴾ (على عامر اه) من ان الفعل اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر لعدم الاحتياج اليه بدونه ﴿ قوله ﴾ (الا اذا كان ظرفا) جواز تقدم الظرف على المصدر انما هو مذهب الرضى والبيضاوى الذى اختاره المص والا فمذهب الجمهور عدم جواز تقدمه ايضا كما سبق ﴿ قوله ﴾ (كامر فى بحثهما) اما المرور فى بحث المصدر فسلم واما المرور فى بحث اسم الفعل فلا ﴿ قوله ﴾ (لان المعمول لا يتقدم اه) فاذا لم يجب تقدم المضاف اليه على المضاف لا يجوز تقدم معموله عليه ايضا لكن ينبغى ان يستثنى منه ما كان المضاف فيه لفظ غير اذ يجوز تقدم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب كما سيجئ ﴿ قوله ﴾ (انا) لا وجه لتخصيص اعبد بصيغة المتكلم اذ يحتمل الامر ايضا بل هو اولى لكونه امرا بالمعروف مع ما فى الاول من مظنة الوقوع فى الريا ﴿ قوله ﴾ (لكونه مدلول الفعل فى الجملة) اى لكون مدلول المفعول فيه فى بعض الاحيان وهو عند كونه ظرف زمان مبهما جزء من مفهوم عامله الذى هو الفعل الدال على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فقوله فى الجملة اما اشارة الى انه ليس بمدلول الفعل مطابقة بل تضمنا او الى انه ليس مدلولا له مطلقا بل عند كونه ظرف زمان مبهما ولو قال لكون مدلول عامله فى الجملة لاحتمل قوله فى الجملة لوجوده ثلثة لا اظن ان يخفى ثالثها على مثلك مع انه يكون

على عامر فى بحث القياسى
*ويتقدم على عامله الذى ليس اسم فعل ولا مصدر اولا مضافا اليه شئ اذ المعمول لا يتقدم على الاولين الا اذا كان ظرفا كامر فى بحثهما ولا على الثالث لان المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب كما يقال زيدا ضربت وبه مررت *ويجوز حذفه بقرينة نحو *اهذا الذى بعث الله رسولا* اى بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء وحذف عامله عند قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا

(نحو اعبد) انا (الله) مفعول اعبد (و) المنصوب (الثالث) من ثلثة عشر (المفعول فيه) قدمه موافقا للكافية ولكونه مدلول الفعل فى الجملة بخلاف المفعول له

او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه انتهى يريد انه مفعول مطلق مجازى ومما يجب ان يعلم ان مامن مفعول مطلق مجازى الاوهو نوعى هذا ﴿ قوله ﴾ (وقياسا نحو ماانت الاسيرا اه) اى وقد يحذف عامل المفعول المطلق حذفا واجبا قياسا بان يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما مثل ان يقال فى ضابط المثال المذكور كل مفعول مطلق اريد اثباته بعد نفى داخل على اسم لايكون المفعول المطلق خبرا عنه اومعنى نفى كذلك يجب حذف عامله وله ضوابط متعددة مذكورة فى الكافية وغيرها فارجع اليها ولعل وجه التأمل اشارة الى تقرير ضابط المثال المذكور على التمسط المزبور اوالى ماعترض به عليه فارجع الى المطولات ان ترد العثور ﴿ قوله ﴾ (وهو فى اللغة الذى الصق به الفعل) يعنى ان اللام فى المفعول به موصول والباء للالصاق ﴿ قوله ﴾ (وبه نائب الفاعل وضميره اه) يعنى ان الضمير المجرور فى به راجع الى الموصول ومرفوع محلا على انه نائب الفاعل للمفعول وفيه بحث اما اولا فلانه بعدما جعل الباء للالصاق لاوجه لجعل الضمير المجرور نائب الفاعل بل يكون نائب الفعل على هذا التقدير ضميرا مستترا تحت المفعول راجعا الى مصدره على طريقة وقد جعل بين العير والنزوان اى الذى اوقع الفعل ملاصقا به نعم لو جعل الباء صلة الفعل كما يقال فعلت به فعلا يكون نائب الفاعل ذلك الضمير قطعا كما هو المشهور واما ثانيا فلان الضمير المجرور فى المفعول به وكذا المفعول فيه وله ومعه لو كان عائدا الى اللام لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وفيه وله ومعه بلاضرورة وتكثير فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شئ مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة كما ذكره الفاضل العصام ﴿ قوله ﴾ (وهو المجرور

وقياسا نحو ما انت الاسيرا فتأمل (نحو تبت توبة نصوحا) المنصوب (الثانى) من ثلثة عشر (المفعول به) قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف المتعدى عليه ايضا بخلاف غيره وهو فى اللغة الذى الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام ذكره فى الامتحان وفى الاصطلاح اسم ماوقع عليه فعل الفاعل وهو على قسمين عام للازم والمتعدى وهو المجرور بحرف الجر غير فى واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه والثانى مفعول له لابه وخاص بالمتعدى وهو مفعول به الصريح

لفظا او تقديرا بمعناه فليت شعرى ماوجه اختياره هذا التعريف اللهم الا ان يكون للاختصار ﴿ قوله ﴾ (تأكيدى) لكونه مؤكدا للعامل باعتبار تمام معناه او بعضه ﴿ قوله ﴾ (وهو لايثنى ولايجمع اه) اى المفعول التأكيدى لايثنى ولايجمع لكونه دالا على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والا لكان مفهومه زائدا على مفعول الفعل وقوله الذى يستلزم به التثنية والجمع صفة لتعدد والنوى فى يستلزم يرجع الى المفعول المطلق و لضمير المجرور الى التعدد والباء سببية والمراد بالتثنية والجمع المعنى المصدرى الذى هو جعل الشئ تثنية وجمعا لا المصطلح كما لايخفى اى لعدم دلالته على التعدد الذى يستلزم المفعول المطلق بسببه جعل المتكلم اياه تثنية اوجمعا هذا نهاية ما يتكلف فى توجيه هذه العبارة مع انه يرد عليه بعد ان هذا الدليل انما ينفى اللزوم لا الجواز وهو ظاهر فالاحسن ان يقول لعدم دلالته على التعدد والتثنية والجمع يستلزمانه فلايكون تثنية وجمعا كما وقع فى عبارة المولى الجامى ﴿ قوله ﴾ (الا اذا قصد التعدد) سواء كان فى النوع اوالفرد ﴿ قوله ﴾ (ان دل على بعض انواعه) اوكلها نحو ضربت جميع انواع الضرب سواء كان ذلك البعض نوعا مبهما اومعينا وسواء كان مفهوما من الصيغة اوغيرها فجلسة فى جلست جلسة تدل بصيغته على النوع المبهم فانه بمعنى جلوس موصوف بصفة كما فى الرضى وقيل تدل على النوع المعين فانه بمعنى جلوس هو معتاد المتكلم ﴿ قوله ﴾ (ان دل على عدده) وهذا ايضا اعم من ان تكون دلالته عليه بصيغته كما فى المثال المذكور او بغيرها كما فى قولك ضربت ضربا كثيرا ومثله ﴿ قوله ﴾ (كقولك لمن قدم خير مقدم) اى قدمت قدوما خير مقدم لان الخطاب قرينة لتقدير قدمت قال المولى الجامى فخيرا اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف

تأكيدى ان لم يكن فى مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل نحو ضربت ضربا وهو لايثنى ولايجمع لعدم دلالته على التعدد الذى يستلزم به التثنية والجمع فلايقال جلست جلوسين الا اذا قصد التعدد ونوعى ان دل على بعض انواعه نحو جلست بجلسة بكسر الجيم وعددى ان دل على عدد نحو جلست جلسة بفتح الجيم وهما يثنيان و يجمعان وقد يكون المفعول المطلق مغايرا للفظ عامله اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبتكم الله نباتا قد يحذف عامله جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا

مبنية لهيئة فاعله اومفعوله وعلى هذا القياس ﴿ قوله ﴾ (لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اه) اى لصحة اطلاق صيغة المفعول اللغوى على كل فرد من افراده من غير تقييد اه فلا يرد انه يصح اطلاق المفعول الاصطلاحى الذى هو ماقرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا على كل واحد من الاربع الباقية ايضا وانه ينتقض هذا بمثل ضربته تأديبا وكرهت كراهتى وفعلت الضرب والمت زيدا فى ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الاربع لغة واصطلاحا لان صحة ذلك الاطلاق انما هو بالنسبة الى بعض افرادها وهو لايقدح فى عدم صحته بالنسبة الى كل فرد من افرادها كما هو المقصود ﴿ قوله ﴾ (لكون عامله بمعناه) يعنى ان المفعول المطلق اشد اتصالا بالعامل من حيث كون معناه عين معنى عامله اوجزئه بخلاف غيره من المفاعيل الاربعة فانه اى ذلك الغير من متعلقات الفاعل اى فاعل العامل ولاشك ان ماهو اشد اتصالا بالعامل اشد استحقاقا بالتقديم وانما كان المفاعيل الاربعة الباقية من متعلقات الفاعل لان المفعول به مما ينوب منابه وكذا المفعول فيه والمفعول له قائم به سواء كان تحصيليا اوحصوليا مع انه يجوز ان ينوب عن الفاعل ايضا ان كان مجرورا والمفعول معه لايصاحب الا الفاعل على المذهب الاصح كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه) مذكور صفة فعل و بمعناه ظرف مستقر صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك الاسم بان يشتركا فى معنى مدلولهما امامطابقة فيهما كضربى ضربا اوتضمنا كذلك كضربت ضربة اومختلفا كضربت ضربا اوضربى ضربة كما ذكره فى الامتحان وهذا التعريف ماذكره ابن الحاجب فى الكافية فليطلب فوائد القيود من شروحها ولكن التعريف الذى ذكره المص فى الاظهار اظهر وافيد وهو اسم مافعله فاعل عامل مذكور

سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء اوفى اواللام اومع بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية لعدم صحة اطلاق صيغة المفعول عليها بلاتقييد بواحد منها فيقال المفعول به اوفيه اوله اومعه قد مه لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل وهو اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه وهو ثلثة اقسام

قدمهما لكونهما اسمين كما قبلهما وحكمه كحكم المبتدأ لما مر في بحثه فتذكر (نحوما التكبر) بالرفع اسم ما وقوله (لايقا) خبره (للعالم) لانه من اخلاق الشياطين حيث قال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ﴿ ٢٥٥ ﴾ مثال لما (و) (لاحسد) بالتنوين (حلالا) له

(قدمهما لكونهما اسمين اه) اى قدم المص اسم ما واسم لا على المضارع لمناسبتهما لما قبلهما في كون كل منهما اسما فظهر ان تثنية الضمير باعتبار كون اسم ما ولا اثنين في الحقيقة لكن الاولى افراده كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (ما التكبر لايقا للعالم) قد عرفت فيما سبق تخصيص العالم بالذكر مع ان التكبر لايليق بمؤمن اصلا ﴿ قوله ﴾ (لانه من اخلاق الشياطين اه) اى لان التكبر الذى هو عبارة عن رؤية النفس اكبر من غيره من طبايع الشيطان واخلاقه لانه خلق من النار والنار من شانها الاستكبار وطلب العلو طبعا كما اشار الى هذا النكتة بقوله حيث قال اه اى حيث قال الشيطان حين امر بالسجود لادم عليه السلام انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين فاستكبر من ان يتخذ ادم وصلة فى عبادة ربه او يعظمه او يتلقاه بالتحية ورأى نفسه الخبيثة اكبر منه وامتنع عما امر به من السجود وبهذا يعرف ان الاولى ان يقول لانه من اخلاق الشيطان بالافراد ﴿ قوله ﴾ (ولاحسد حلالا له) قيد بقوله له مع ان المص اطلق فى الحسد اشارة الى انه ايضا ممايكثر وقوعه فى العلماء لاسيما علماء هذا الزمان اصلحهم الله الملك المنان ﴿ قوله ﴾ (واما الداخل عليه اه) فاعل اسم الفاعل مستتر تحته راجع الى النواصب والجوازم بتأويل المذكور اى واما المضارع الذى دخل عليه المذكور من النواصب والجوازم فمنصوب اومجزوم ﴿ قوله ﴾ (وانما خص به اه) اى وانما خص الرفع بالمضارع من بين الافعال لكونه مشابها اه والتفصيل فى المطولات ﴿ قوله ﴾ (وهى خمسة مفاعيل) اى المنصوب الذى هو الاصل خمسة مفاعيل وانما جعل النصب فى المفاعيل اصلا وفى غيرها من السبعة الملحقة بها تبعا لان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة كما ان تعلق الحال به مثلا بواسطة انها

لان الحسد حرام لما مر من الحديث ولما فرغ من الاسم المرفوع شرع فى الفعل المرفوع فقال (و) المرفوع (التاسع) من التسعة (الفعل المضارع الخالى عن النواصب والجوازم) واما الداخل عليه فمنصوب اومجزوم كما مر وانما خص به لكونه مشابها باسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا (نحو يحب الله تعالى التواضع) وهو ضد التكبر لان التواضع من اخلاق الانبياء والاولياء العارفين ولما فرغ من المرفوعات شرع فى المنصوبات فقال (واما المنصوب) وهو ما اشتمل على علم المفعولية (فثلثة عشر) بالاستقراء وهو على قسمين اسم وفعل فالاسم اثنى عشر والفعل واحد والاسم اصل وهو خمسة مفاعيل وملحق به وهو سبعة (قدمها على المجرورات لكثرة استعمالها وبحثها (الاول) منها (المفعول المطلق)

الكائن (لنفى) حكم (الجنس) وهو ما ﴿ اسند الى اسمها وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ

كما ذكرناه آنفا فى خبر باب ان لانها من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو كان ظرفا لانها اضعف عملا لانه عمل بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لوعاما ويجب فى بنى تميم ادل عليه قرينة قدمه لكون عامله مشابها بما قبله (نحو لاعمل مراء مقبول) عند الله لان الرياء يبطل الاعمال كقوله تعالى * يا ايها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذى ينفق ماله رئاء الناس * الآية (والثامن) من التسعة (اسم ماولا المشبهتين بليس) فى معنى النفى والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا تعملان عملها كما مر وهو المسند اليه بعد دخولهما

ولذا صار الرابط فيه ضميرا مع ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا فالرابط الواو او الواو مع الضمير وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما ولعل الشارح انما اتى بهذه الجملة اشارة الى فائدة التأكيد بان المكسورة ﴿ قوله ﴾ (لنفى حكم الجنس) قد عرفت فيما سبق فائدة المضاف فالتكرار خروج عن طريق الانصاف ﴿ قوله ﴾ (لانها من نواسخها) هكذا فى النسخ التى عندنا والصواب لانها من نواسخهما اى لان لا الكائنة لنفى الجنس من نواسخ المبتداء والخبر او لان باب ان ولا لنفى الجنس من نواسخها فأنيث الضمير لكون باب ان عبارة عن الحروف الستة وعلى هذا التقدير يكون التعليل مشتركا بين هذا الحكم والحكم الذى ذكره فى خبر باب ان من ان حكمه كحكم خبر المبتدأ ويكون تأخيره الى هذا المقام لاجل هذا الاشتراك فلا يحمل على الاهمال ترك تعليل هذا الحكم هناك ويكون قوله ايضا ثم قوله كما ذكرنا انفا فى خبر باب ان مطابقا لمقتضى الحال كما لا يخفى على ارباب الكمال ﴿ قوله ﴾ (وكثر حذفه لوعاما) اى كثر حذف خبر لا اذا كان عاما كالوجود والحاصل لدلالة النفى عليه كما فى لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله ﴿ قوله ﴾ (ويجب فى بنى تميم) اى يجب حذف خبر لا فى لغة بنى تميم ﴿ قوله ﴾ (لان الرياء يبطل الاعمال) المراد بابطال الاعمال احباط اجرها لان الاعمال لما وقعت وتقدمت لم يمكن ان يراد بابطالها نفسها بل المراد احباط اجرها وثوابها لان الاجر لم يحصل بعد فيصح ابطاله بالرياء ﴿ قوله ﴾ (لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم الاية) وجه الاستدلال ان الله تعالى شبهه ابطال الصدقات بالمن والاذى بابطال الانفاق بالرياء فعلم ان ابطال الاعمال بالرياء اشد من ابطاله بالمن والاذى ﴿ قوله ﴾

قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق فانه عبارة من مجرد اثبات الاراءة ومنه قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقد نقل عن سيبويه ان كلمة كان قد تدل على مجرد الوجود والتحقق ﴿ قوله ﴾ (ذكرها للاصالة) يعنى انه انما عبر عن الحروف المشبهة بباب ان لان كلمة ان المكسورة اصل فى هذا الباب والاصل اولى بان يضاف اليه الباب فيعبر به عنه وعن باقيه ﴿ قوله ﴾ (ليكون عامله اصلا اه) اى ليكون عامل خبر باب ان اصلا لعامل مابعده اعنى لالنفى الجنس فى بعض الاحيان وهو عند كون عامله ان المكسورة لما مر ان لالنفى الجنس انما تعمل لمشابهتها بان المكسورة فى التأكيد ولازمة الاسماء فبهذا ظهر ان المراد بالاصالة هنا الاصالة بالنسبة الى مابعده وفى قوله ذكرها للاصالة الاصالة بالنسبة الى سائر الحروف المشبهة وان الاصالة الاولى علة لتخصيص ان بالذكر من بين الحروف المشبهة والاصالة الثانية علة لتقديم خبر باب ان على خبر لا وان هذا التعليل لايتم مطلقا لان عامل خبر باب ان ليس اصلا لعامل خبر لا مطلقا بل عند كونه ان المكسورة ﴿ قوله ﴾ (لئلا يلزم مساواة الفرع اه) يعنى ان باب ان يعمل لكونه فرعا للفعل كما سبق ولذا يعمل عمله الفرع الذى هو تقدم المنصوب على المرفوع فلو قدم مرفوعه على منصوبه يلزم مساوات الفرع للاصل فى العمل ﴿ قوله ﴾ (الا ان يكون ظرفا اه) اى لايجوز تقديم خبره على اسمه فى وقت من الاوقات الاوقت كونه ظرفا فانه حينئذ قد يجوز التقديم وقد يجب فالجواز بمعنى الامكان الخاص بقرينة المقابلة للوجوب ﴿ قوله ﴾ (اى الحيوة بعد الموت) كانه تفسير باللازم والافالبعث بمعنى الاحيا لا الحيوة كما سبق تحقيقه فى اول الكتاب ﴿ قوله ﴾ (لاريب فيه) هذه الجملة حالا مؤكدة لمضمون جملة ان البعث حق

اجد هذه الحروف قدمه ليكون عامله اصلا وعامل مابعده فرعاله كامر وحكمه كحكم خبر المبتدأ فى كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك لكن لايجوز تقديمه على اسمه لئلا يلزم المساواة الفرع للاصل ليكون عامله فرعا للفعل فى العمل كامر ولو قدم يلزم المساواة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه لو معرفة كقوله تعالى * ان الينا اوبهم * ويجب لو نكرة نحو ان فى الدار رجلا (نحو) حق فى قولك (ان البعث) اى الحيوة بعد الموت (حق) لاريب فيه (والسابع) من التسعة (خبرلا)

فرغ من اصل المرفوعات شرع فى ملحقاتها فقال (و) المرفوع (الخامس) من التسعة (اسم كان واخواته) اى اخوات كان يعنى صار ومازال ومادام وليس الخ وهو فى الاصل مبتدأ لان الافعال الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر فى الاصل ويسمى مرفوعها اسما ومنصوبها خبرا لها لوامره كامر الفاعل فى انه لايكون الا اسما او المأول به وفى عدم جواز تقديمه على عامله وفى عدم جواز حذفه بلا نائب غير المصدر الى غير ذلك مما ذكر فى بحث الفاعل قدمه لسكون عامله فعلا ولكونه مشابها بالفاعل بخلاف باب ان (نحو كان الله) بالرفع اسم كان (عليما حكيما) دائما (و) المرفوع (السادس) من التسعة (خبر باب ان) بالكسر

فيحذف مع الجار للتخفيف واما فى غيرها ففى الرفع لايجوز اصلا وفى المنصوب والمجرور سماعى بشرط أن يكون نصبه اذا كان منصوبا بفعل لفظا او بصفة محلا نحو زيدا نا ضارب ومثال المجرور قوله تعالى ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور اى منه ﴿ قوله ﴾ (فهو كاذب ومبتدع) البدعة الحدث فى الدين بعد الاكمال اوما استحدث بعد النبى عليه السلام من الاهواء والاعمال وفى المحيط ان كل بدعة تخالف دليلا يوجب العلم والعمل به فهى كفر وكل بدعة تخالف دليلا يوجب العمل ظاهرا فهى ضلالة وليست بكفر والمبتدع من احدثها او اعتقدها ان كانت من الاعتقاديات او عمل بها ان كانت من العمليات فالمتدع بادعاء النبوة بعد النبى عليه السلام كافر قطعا ﴿ قوله ﴾ (وهو فى الاصل مبتداء) اى اسم باب كان مبتداء فى الاصل وانما لم يعرفه مع انه سيذكر تعريف كل واحد من خبر باب ان وخبر لا واسم ما ولا لظهوره مما ذكره لانه قد علم فى بحث المبتداء كونه مسندا اليه فلما ذكر كونه مبتدأ فى الاصل علم انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان كما ذكره الشارح المدقق للاظهار ﴿ قوله ﴾ (تدخل على المبتداء والخبر فى الاصل) لما انها وضعت لتعطى الخبر حكم معناه وذلك لايحصل الا بالدخول عليهما ﴿ قوله ﴾ (دائما) اشارة الى ان كان هنا لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق لاثبوته له فيه منقطعا كما فى نحو كان زيد غنيا فافتقر وهو ظاهر من ان يذكر وجهه لكن فيه انه قد صرح المحققون بان التعبير بالكون الماضى فى شانه تعالى مبنى على تجريده عن الزمان وجعله اخبارا محضا لتنزهه تعالى عن جريان الزمان عليه قالوا ومنه قوله تعالى وكان الله عليما حكيما فمثل هذا التعبير محمول على اسقاط المعنى الماضوى واثبات المعنى الاخبارى بطريق التجريد ونظيره

محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التى تضمنها الرابطة على ماذكره المولى اللارى وقيد الحيثية احتراز عن الجملة التى فى تأويل المفرد ﴿ قوله ﴾ (والعموم المشتمل) اى وقد يكون العائد فى الخبر عموما مشتملا على المبتداء وغيره ﴿ قوله ﴾ (على رأى) اى على رأى من يجعل اللام فى الرجل للجنس اذ قد اختلف فيها فجعلها بعضهم للاستغراق بجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة وبعضهم للجنس بجعله بمنزلة الجنس مبالغة ايضا وبعضهم للعهد الذهنى بجعل الرجل بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود وهو المختار لما ان الابهام يناسب الكمال والتعظيم واما كون اللام فيه عائدا فقد قيل على الاولين لشموله للمبتداء الذى هو المخصوص وغيره وعلى الثالث لمطابقته له وبهذا التقدير ظهر لك انه لاوجه لجعله قسيما للعموم المشتمل على المبتداء بعد ماجعل اللام فيه للجنس نعم يمكن ان يجعل قسيماله اذا جعل اللام للعهد الا ان يقال المراد من الجنس الجنس فى ضمن الفرد المبهم فيؤل الى العهد الذهنى فتنبه ﴿ قوله ﴾ (اى الكرمنه) والجار والمجرور المحذوف هنا صفة ان كان المبتداء الثانى نكرة كما فى المثال الثانى وكذا ان كان معرفا بلام العهد الذهنى كما فى المثال الاول ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر وح ينبغى ان يقدر مؤخرا لئلا يلزم تقدم الحال على العامل المعنوى والكرائنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة من والمن رطلان والرطل اثنا عشر اوقية والاوقية اربعون درهما على مافى القاموس ﴿ قوله ﴾ (فتأمل اشارة) الى ان ذلك الحذف ليس بشايع كما قام قرينة كما يستفاد من ظاهر ماذكره لانه انما يكون قياسا اذا كان الضمير مجرورا بمن فى جملة اسمية يكون المبتداء فيها جزءا من المبتداء الاول لان جزئيته تشعر بالضمير

* والعموم المشتمل على المبتدأ كقوله تعالى * انه من يتق ويصبر فان الله لايضيع اجر المحسنين * اى اجره فالمحسنين عام لمن يتق ويصبر ولام الجنس فى مثل نعم الرجل زيد على راى ووضع الظاهر موضع المضمر نحوا لحاقة ما الحاقة اى ماهى وكون الخبر مفسرا للمبتدأ كقوله تعالى * قل هو الله احد * ويجوز حذف العائد اذا كان ضميرا عند القرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اى الكر منه والسمن منوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لايشعر غيرهما فتأمل (نحو محمد عليه السلام) بارفع مبتدأ يعنى نبينا وسيدنا ومولانا (خاتم الانبياء) والمرسلين خبر المبتدأ يعنى آخرهم فلا يأتى نبى بعده ابدا

واصلا بخلاف سائرها وهو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به غير الصفة المذكورة نحو قائم فى قولك زيد قائم ويجوز تعدده لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية فى محل واحد نحو زيد قائم ضاحك آكل ويجوز ايضا بالعطف ويكون الخبر جملة اسمية كانت او فعلية وان كان الاصل فيه ان يكون مفردا نحو زيد ابوه قائم او قام فلابد حينئذ من عائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هى هى مستقلة بالاقتضى التعلق بما قبلها فاذا قصد ان تجعل جزء من الكلام لابد مما يربطها الى الجزء الاول والعائد ضمير غائبا وقد يكون اسم اشارة كقوله تعالى * والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار

على لغة يتعاقبون فيكم الملائكة كما صرح به الشيخ الرضى ﴿ قوله ﴾ (واصلا بخلاف سائرهما) اى بخلاف سائر المبتدأ والخبر من المعمولات المذكورة بعدهما فانها فروع لهما فالمراد بسائرهما غير الفاعل ونائبه بقرينة المقام وانما اتى بضمير التثنية مع ان سوق العبارة يقتضى ان يقول بخلاف سائره اى سائر الخبر من تلك المعمولات اشارة الى ان كون الخبر اصلا كما يصلح ان يكون وجها مستقلا لتقديمه على سائره يصلح ايضا ان يكون وجها للوجه الاول اى كونه مناسبا للمبتداء فافتهم هذا ﴿ قوله ﴾ (وهو المجرد عن العوامل اه) هذا هو التعريف الذى ذكره ابن الحاجب فى الكافية لكن اعترض عليه بدخول يقوم فى نحو يقوم زيد فاجيب تارة بتقدير الاسم بجعل ضمير به راجعا الى المبتداء اى المسند الى المبتداء على ان يكون الباء بمعنى الى ويكون العدول عنه الى الباء لمجرد دفع الالتباس بالمسند اليه وانت خبير بانه لامجال هنا للجواب الاول لعدم القرينة الى تقدير الاسم هنا اصلا بخلاف كلام ابن الحاجب فانه فى صدد بيان اقسام الاسم فالمفعول هنا على الجواب الثانى وان اتجه عليه بانه يخرج الصفة المذكورة حينئذ بقوله المسند به فيكون قوله غير الصفة المذكورة مستدركا اذ يجوز ان يجعل ح تأكيدا من قبيل التصريح بما علم ضمنا ﴿ قوله ﴾ (وان كان الاصل فيه اه) اى الاولى للخبر ان يكون مفردا ليوافق المركبان وليكون اسرع قبولا للربط الذى هو المقصود منه ﴿ قوله ﴾ (لانها من حيث هى هى مستقلة اه) يعنى ان الجملة من حيث هى جملة مستقلة فى الافادة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فلا تقتضى الارتباط بغيرها اصلا فلو لم يكن فيها رابط عند قصد جعلها خبرا للمبتداء لم يكن المبتداء محلا للفائدة اصلا فلا يكون ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن

الا ان يقال بان الظرف غير متعلق بيكون المذكور بل هو خبر لمبتداء محذوف والتقدير وقد يكون المبتداء واجبا ثابت اذا كان نكرة او بان كلمة قد هنا للتحقيق المجرد عن التقليل كما فى قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين وانما وجب تأخيره فى هذه الصورة لان الخبر بتقدمه مخصص للمبتداء النكرة فلو قدمت يلزم كون النكرة الصرفة مبتداء وقد تبين فساده ﴿ قوله ﴾ (الصفة الواقعة بعد حرف النفى اه) المراد من الصفة اللافظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود سواء كان مشتقا او غير مشتق كالمنسوب والاسم المستعار نحو اسد انت والاولى اسقاط لفظ حرف فان تلك الصفة قد تقع بعد الاسم الدال على النفى ايضا نحو غير قائم الزيدان فان المبتداء فيه فى الحقيقة هو قائم انتقل اعرابه الى غير كما فى باب الاستثناء والا لانتقض تعريف المبتداء به كما لايخفى والمراد من الظاهر مالايكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل ايضا نحو اراغب انت ﴿ قوله ﴾ (فههنا ثلث صور) اى فى الصفة الواقعة بعد النفى اوالاستفهام التى جاءت بعدها اسم ظاهر مسندا اليه ثلث صور وذلك لان تلك الصفة اما ان تكون مفردة اولا وعلى كل من التقديرين اما ان يكون المسند اليه بعدها ايضا مفردا اولا لكن القسم الثالث من هذه الاقسام الاربعة العقلية اعنى ان لاتكون الصفة مفردة ويكون المسند اليه بعدها مفردا ممتنع لعدم مطابقة الضمير لمرجعه بقى ثلثة ولو بسط وعد كل واحد من التثنية والجمع قسما على حدة لارتقى الاحتمالات الى تسعة وصار الممتنع منها اربعة كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (فتعين ح ان يكون اه) اى يتعين ح كون الصفة مطابقة لما بعدها فى غير المفردية فالتمثيل بالتثنية لظهور قياس الجمع عليه ثم ان فى هذا التعيين بحث اذ يحتمل ايضا ان تكون الصفة مبتدأ ومابعدها فاعلا لها ساد امسد الخبر

والثانى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والاستفهام رافعة للظاهر نحو اقائم زيد وماقائم الزيدان فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان فيتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان فيتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائم مقاما الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران اعنى كون الصفة مبتدأ ومابعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون مابعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه (والرابع) من القسمة (الخبر) قدم لكونه مناسبا للمبتدأ

وبالعرض فيتم على كلا المذهبين اذلا يجوز ان يراد من الخبر الافراد والذات اصلا لانه لو صح ارادة ذاته لكان اما متغاير الذات المبتداء فيمتنع الحمل واما متحدا معه فينتفي الافادة ولذا قالوا شرط الحمل في الحمل الموطاة ايجابا الاتحاد الخارجي بين المبتداء والخبر فيما صدق ليصح الحمل والتغاير الذهني في المفهوم ليفيد الحمل وهنا كلام لايسعه المقام ﴿ قوله ﴾ (والافراد اشرف من المفهوم) لان الافراد قد تكون من الموجودات الخارجية بخلاف المفهوم فالوجه الاول يثبت التقدم بالذات والثاني التقدم بالشرف ﴿ قوله ﴾ (الاول الاسم او المؤل اه) وبيان فائدة قيود هذا التعريف وماله وما عليه اشهر من ان يكتب وابعد من ان يطلب مع انه مما يتكفل به شروح الكافية والاظهار فيما علينا ان لانشتغل بغير اظهار الاسرار وكذا تعريف القسم الثاني ﴿ قوله ﴾ (فلا بد من خبر) الفاء تفريعية تفرع ماذكر بعدها على التعريف لما فهم منه ان النوع الاول مسند اليه فانه يلزم منه ان يكون له خبر مسند يسند اليه بخلاف النوع الثاني فانه ليس بمسند اليه بل مسند فلا يحتاج الا الى المسند اليه وقد استغنى عنه بفاعله ﴿ قوله ﴾ (اذا تخصصت بوجه ما) فيه اشارة الى ان وجوه التخصيص غير منحصرة كما هو الحق مع ان المحققين قد ذهبوا الى ان مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لاعلى غيرها من التخصيصات والتخصيص تقليل الاشتراك فاذا قل اشتراك النكرة تقرب من المعرفة فيفيد الاخبار عنه بخلاف النكرة الصرفة اذلا يفيد الاخبار عنها اصلا ﴿ قوله ﴾ (وقد يكون مؤخرا وجوبا اذا كان اه) فيه بحث لانه يشعر بانه قد يجب تأخيره اذا كان نكرة لافادة كلمة قد الداخلة على المضارع معنى التقليل وهو مع كونه فاسدا ينافي الوجوب

والافراد اشرف من المفهوم وهو على نوعين الاول الاسم او المؤل به المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه فلابد له من خبر نحو زيد قائم * وان تصوموا خير لكم * والاصل فيه التعريف والتقديم وقد يكون نكرة اذا تخصصت بوجه ما كقوله تعالى * ولعبد مؤمن خير من مشرك * وقد يكون مؤخرا وجوبا اذا كان نكرة نحو في الدار رجل وجوازا اذا كان معرفة نحو لك العلم

فى التأنيث ايضا فى الموضعين حتى يتم التقريب فان المدعى عبارة عن افراد العامل وتذكيره والذى ذكره فى مقام التعليل لايثبت الا الاول وان اظاهر من كلامه كون النائب مجموع الجار والمجرور لا المجرور وحده كما ذهب اليه البصريون هو المتبادر ايضا من كلام المص فى الاظهار فى هذا البحث وبحث حروف الجر وان حمله الشارح المدقق للاظهار هناك على المسامحة مع انه مما ذهب اليه ابن مالك ايضا فى كتبه ﴿ قوله ﴾ (لما مر فى الفاعل) وفيه النائب الذى هو جار ومجرور لايلتبس بالمبتداء عند التقديم ولذا جوز صاحب الكشاف تقدمه عليه فى قوله تعالى كان عنه مسؤلا ﴿ قوله ﴾ (لان المراد من المبتداء افراده) اى فى الاكثر او فى الجمل المتعارفة المستعملة فى العلوم فلا يرد انه قد يراد من جانب المبتداء المفهوم كما فى القضية الطبيعية مثل قولنا الانسان نوع وقد يراد من الخبر الافراد ونحو الانسان كل ناطق لان القضية التى لم يرد فيها من جانب الموضوع الافراد ومن جانب المحمول المفهوم غير متعارفة بل منحرفة عن الجادة سواء اريد بالعكس كما فى المثال الثانى او اريد من كل من الجانبين الافراد نحو كل انسان كل ناطق مع ان القضية الطبيعية مما لا استعمال لها فى العلوم بقى بحث وهو ان هذا الوجه انما يتم فى مبتدأ القضية الشخصية لان الحكم فيها على الذات والفرد دون المفهوم اتفاقا كما ان الحكم فى الطبيعية على المفهوم اتفاقا واما فى مبتدأ القضية المحصورة والمهملة فانما يتم على مذهب المتأخرين القائلين بان الحكم فيهما على الافراد اولا و بالذات وعلى المفهوم ثانيا و بالعرض كما حققه المحقق الدوانى واما على مذهب المتقدمين القائلين بان الحكم فيهما على المفهوم من حيث يسرى الافراد مجملا فلا والجواب ان المراد من المبتداء الافراد فى الجملة ولو ثانيا

لما مر فى الفاعل وفيه تفصيل لايليق فى هذا الكتاب (نحو) النائب فى قولك (رحم) بصيغة المفعول (التائب) نائب الفاعل لرحم (والثالث) من التسعة (المبتدأ) قدمه على الخبر لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدم على احوالها ولشرفه لان المراد من المبتدأ افراد ومن الخبر مفهوم كما تقرر فى محله

باعتبار معناه الحقيقي غير متصور لما سبق اول الكتاب من ان الرحمة في اللغة رقة القلب وهي لاتتصور في ذاته تعالى فهو ههنا مجاز مرسل من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب والمسبب هنا اما المغفرة او العفو لما ان الرحمة الواقعة على التائب سبب لهما والمغفرة بمعنى ستر الذنوب والمعصية والعفو بمعنى المحو والطمس وازالة اثر الشيء بالكلية يقال عفت الريح الدار اذا درستها ومحتها فاذا اريد من الرحمة معنى المغفرة لايحتاج الى معونة الحذف اذ مغفرة التائب يكون بمعنى ستر ذنوبه ومعاصيه واذا اريد منها معنى العفو فلابد في تصحيح المعنى من تقدير مضاف قبل التائب اى ذنوب التائب اذ عفو التائب يكون بمعنى محو وجوده واثره وهو معنى فاسد كما لايخفى لايقال قد صرح صاحب القاموس بان عفو الله عزوجل بمعنى ترك عقوبة المستحق يقال عفى الله عنه يعفو عفوا وعفى له ذنبه وعن ذنبه اى صفح فما الحاجة الى معونة الحذف في ارادة المعنى الثاني لانا نقول المعنى الموضوع له للعفو ليس الا ماذكرناه انفا والاحتياج الى معونة الحذف مبني عليه واما ماصرح به صاحب القاموس فهو معنى متفرع عنه لامعنى موضوع له هذا ﴿ قوله ﴾ (واظهر) لعدم شموله المفعول الثاني لما اسند على مفعوله الاول اصلا بخلاف قولهم هذا ﴿ قوله ﴾ (لشدة اتصاله بالفاعل) لاشتراكه معه في الاحكام فالوجه الاول مبني على قيامه مقام الفاعل وهذا على ذلك الاشتراك ﴿ قوله ﴾ (لانه من حيث هو هو اه) يعني ان النائب الذي هو مجموع الجار والمجرور من حيث كونه عبارة عن ذلك المجموع لايكون مثنى ولامجموعا ولامؤنثا فلا وجه لتثنية العامل وجمعه وتأنيثه وان كان المجرور مضمرا بخلاف الفاعل والنائب الذي ليس كذلك فيما قررنا ظهر ان الاولى عطف

واظهر قدمه على المبتدأ لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعضهم فاعلا وهو ما نسب اليه الفعل التام المجهول اوما بمعناه ومن اسم المفعول نحو ضرب زيد وزيد مضروب غلامه وقد يكون جارا اومجرورا نحو مر بزيد فيجب افراد عامله وتذكيره لانه من حيث هو هو لايكون مثنى ولا مجموعا فلايكون عامله ايضا تثنية ولاجمعا ولايتقدم على عامله

من المرفوعات قسما على حدة فقول من قال ممن تصدى لتحشية كلام ذلك المدقق بان تخصيص الشارح هذه التسمية بالمص من تأثير البرودة فى قفاه ونزول النوازل على عينيه ولذا صار مغضوض البصر وبعشوش البصيرة معكوس عليه ومعدود من بعض اوصافه بشهادة ما اشتهر من ان الكلام صفة المتكلم وبقوله المعلوم خرج النائب واعترض عليه بان ذكر المعلوم يغنى عن التام للاستلزام واجاب عنه الشارح المدقق للاظهار بان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات انتهى يعنى ان ذلك المعترض ان اراد من الاستلزام استلزام المعلوم التام بحسب الوجود فمن البين انه غير مفيد فى التعريف لان المعتبر فى التعريفات كونها مساوية للمعرف بحسب المفهوم وان اراد الاستلزام بحسب المفهوم فهو ليس الا الدلالة الالتزامية وهى مهجورة فى التعريفات عن درجة الاعتبار فمن قال معترضا على ذلك المدقق كيف لايتعجب مع ان السائل يعترض بالاستلزام والمجيب يجيب بمهجورية الالتزام فبين الاستلزام والالتزام جبال القدس والشام فقد ضل عن طريق فهم المأل وبقى فى قلل الجبال ﴿ قوله ﴾ (لفوته ولالتباسه بالمبتداء) يعنى انه لو قدم على عامله لفات فاعليته والبتس بالمبتداء وانقلب الغرض لان غرض المتكلم فى تقديم زيد على قام مثلا تعيين محل الفائدة وايقاع المخاطب فى انتظارها وفى تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وايقاعه فى انتظار محلها ولايخفى عليك ان عطف الالتباس على القطع بفوت الفاعلية حين التقدم قبيح وان تكرير اللام يدل على انهما علتان مستقلتان مع ان الامر ليس كذلك الا ان يكون النسخة الصحيحة لقوته بالنقطين اى لقوة الفاعل لكونه عمدة فلايعمل فيه ماتأخر عنه فاعرف ﴿ قوله ﴾ (اى غفر الله التائب اوعفى اه) اشارة الى ان اسناد رحم الى الله تعالى

لفوته ولالتباسه بالمبتدأ (نحو) لفظة الجلالة فى قولك (رحم الله) اى غفر الله تعالى (التائب) اوعفا الله تعالى ذنوب التائب المستغفر (واثانى) من التسعة (نائب الفاعل) عدل عن قولهم مفعول مالم يسم فاعله لكونه احضر

فان ابوه فيه فاعل مع انه ليس بجزء للجملة الفعلية وانما كان الجملة الفعلية اصل الجمل لكون امتزاج احد الجزئين فيها بالاخر اشد واكثر فان النسبة الى فاعل معين معتبرة فى وضع الفعل فيقتضى الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدأ ﴿ قوله ﴾ (فان عامله امر معنوى) فهو عدمى معقول وعامل الفاعل موجود محسوس ولاشك ان الثانى اقوى من الاول وقوة المؤثر تقتضى قوة الاثر فالفاعل فى الرفع اقوى من المبتداء واعترض على هذا الوجه بانه انما يستلزم اصالة الفاعل بالنسبة الى المبتداء والمدعى اصالته بالنسبة الى جميع المرفوعات واجيب بانه لانزاع فى اصالة المبتداء بالنسبة الى سائر المرفعات غير النائب فاذا ثبت اصالة الفاعل بالنسبة اليه تثبت اصالته بالنسبة اليها بلاشبهة واما اصالته بالنسبة الى النائب فغنى عن البيان ولايذهب عليك ان الوجه الاول ايضا لايستلزم اصالته بالنسبة الى اسم باب كان لكن الامر سهل لمن هو اهل ﴿ قوله ﴾ (فانه لايحكم عليه الا بالمشتق) وانما لم يقل لايسند اليه الا المشتق لئلا يرد المصدر فانه قد يسند اليه ايضا مع انه غير مشتق كما اشار اليه الفاضل العصام ﴿ قوله ﴾ (مانسب اليه الفعل اه) عدل عن قولهم ما اسند اليه ليشمل فاعل مانسبته ليست تامة ايضا مثل زيد قائم ابوه شمولا ظاهرا فان المتبادر من الاسناد النسبة التامة التى يصح السكوت عليها فبقوله مانسب اليه الفعل اومابمعناه خرج المبتداء لان ما اسند اليه ليس بفعل ولابمعناه وبقوله التام خرج ما اسند اليه الناقص لماقال الشارح المدقق للاظهار من انه لايسمى فاعلا عنده بل اسمه اه يعنى ان مرفوع الناقص لايسمى فاعلا عند المص بل اسما فلايدخل عنده فى تعريف الفاعل بخلاف غيره كابن الحاجب وصاحب المفصل فانه عندهما يسمى فاعلا ايضا ولذا ادخلوه فى تعريفه ولم يعدوه

فان عامله امر معنوى* وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ماهو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لايحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل مانسب اليه الفعل الاصطلاحى التام المعلوم اوما بمعناه نحو ضرب زيد واقائم الزيدان وهيهات زيد وفى الدار رجل وهو لايحذف الا بنائب فى غير المصدر كامر ولايتقدم على عامله

الشريف قدس سره ومن معه بناء على ان الاصل فى اللغة العربية دخولها على المقصور عليه فيجب التأويل فيما عداه، وان ذهب العلامة التفتازانى الى عدم الاحتياج الى التأويل ايضا عند دخوله على المقصور فى المشهور عنه بناء على ان دخوله عليه ايضا اصل عنده ﴿ قوله ﴾ (لان الجار خاصة له) اى دخول الجارة خاصة للاسم فمتى كان دخولها خاصة له يلزم ان يختص اثرها الذى هو الجر ايضا به فهذا من قبيل الاستدلال بالمؤثر على الاثر ﴿ قوله ﴾ (اى بعض الفعل) يعنى ان اللام فى الفعل للعهد الذهنى بقرينة ان الجزم لايعرض نفس حقيقة الفعل وماهيته حتى يجعل للجنس ولايعرض ايضا على جميع افراده حتى تجعل للاستغراق ولاعهد ايضا حتى تجعل للعهد الخارجى تأمل ﴿ قوله ﴾ (لان الجزم خاص بالفعل) كانه من قبيل الاستدلال بالاثر على المؤثر لكن قد عرفت مافيه فان قيل الموافق لما ذكره فى اختصاص المجرور بالاسم ان يقول هنا لان الجازم خاصة له اى دخوله فلم عدل عنه هنا الى ماترى قلنا لعدم صحته فى بعض كلمات الجوازم ولذا جعلوا من خواص الفعل دخول لم ولما ولام الامر ولاء النهى فقط من بين الجوازم ﴿ قوله ﴾ (مايوجد فيه ولايوجد فى غيره) هذا تعريف للخاصة على اصطلاح النحاة فلايضر دخول الفصل فيه على اصطلاح المنطقيين فانه خاصة عند النحاة بلاشبهة فيكون من افراد المعرف فمن قال تعريف الخاصة غير مانع لدخول الفصل فيه فيجاب بان هذا تعريف بالاعم قصد به تمييز الخاصة عن بعض ماعداها كالجنس والعرض العام فقط خبط خبط العميان وخلط بين اصطلاحى النحو والميزان ﴿ قوله ﴾ (لانه جزء الجملة الفعلية التى اه) اى لان الفاعل جزء الجملة الفعلية فى الاغلب فلايرد نحو زيد قائم ابوه

لان الجارة خاصة له
(ومجزوم) بالجوازم
(وهو مختص بالفعل)
اى بعض الفعل وهو المضارع لان الجزم خاص بالفعل وخاصة الشئ مايوجد فيه ولا يوجد فى غيره
(اما المرفوع) اى المعمول المرفوع مطلقا
(فتسعة) بالاستقراء ثمانية منها اسماء اربعة اصول وار بعة ملحقة بها وواحد منها الفعل المضارع (الاول) من التسعة (الفاعل) قدمه على سائر المرفوعات لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ

فى الصحاح فما لحاجة الى الياء المصدرية فاشار الى دفعه بان التبع كما يكون مصدرا بمعنى التباعة يكون بمعنى التابع ويطلق على الواحد والجماعة كما قال الله تعالى انا كنا لكم تبعا وهو هنا بهذا المعنى فلذا احتيج الى الياء المصدرية ﴿ قوله ﴾ (موافقا للمتبوع) حال من الضمير المجرور فى اى حال كون ذلك الشئ موافقا فى الاعراب لمتبوعه وكانه زاد هذا القيد لاخراج نحو المفعول به الذى عمل فيه اللازم بواسطة حرف الجر مثل ذهبت بزيد فانه يصدق عليه انه مايكون فيه العامل مؤثرا بواسطة لكن لامتبوع له حتى يكون موافقا له فى الاعراب فيخرج بهذا القيد لكن فيه نظر لان التعريف يستلزم الدور بزيادة هذا القيد لاخذ المتبوع فيه فلا يفيد للمبتدى كتعريف صاحب اللب بانه ماتبع سابقه فى الاعراب وان كان مفيدا بالنسبة الى من عرف هذه التبعية بتتبع المواد ومثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح فالاولى اسقاط هذا القيد واحالة اخراج مثل المفعول به المذكور الى قوله بواسطة لما اسلفناه من ان المراد بالواسطة فى التعريفين الواسطة فى العروض ومن البين انها منتفية فى تأثير الفعل اللازم فى المفعول به المذكور هذا ﴿ قوله ﴾ (حرف يفسر به اه) فهو عندهم حرف تفسير يذكر قبل المفسر كاى بكسر الهمزة وسكون الياء فانها حرف تذكر قبل القسم كما تقول اى والله ﴿ قوله ﴾ (فيكون مابعده من التوابع اه) اما على مذهب الكسائى واما على مذهب الجمهور فلان مابعده عندهم اما عطف بيان او بدل مما قبله ﴿ قوله ﴾ (اى مقصور بالاسم) اشارة الى ان لباء هنا داخل على المقصور عليه لما ان المراد ان الجر مقصور على الاسم لايتجاوز الى فعل فلا حاجة الى تضمين الاختصاص لمعنى الامتياز كما يحتاج اليه فى عكسه عند المحقق

(اى) بفتح الهمزة وسكون الياء حرف يفسر به كل مبهم من المفرد والجملة عند الجمهور وحرف عطف عند الكسائى فيكون مابعده من التوابع على المذهبين ويسمى ايضا اداة وصلة للفعل ومكملة اياه (اعرابه) اى اعراب التبعية (يكون مثل اعراب متبوعه) رفعا ونصبا وجرا لفظية كانت اوتقديرية نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لزيد فى الضمة ورأيت زيدا وعمرا وهو تابع لزيد فى النصب ومررت بزيد وعمرو وهو تابع له فى الجر وقس على هذا (الضرب الاول) من المعمولين وهو معمول بالاصالة (اربعة انواع مرفوع ومنصوب) وهما يشتملان الاسم والفعل (ومجرور وهو مختص) اى مقصور (بالاسم

فى الثبوت التى هى الشئ الذى يكون علة لثبوت وصف الامر بغير ثبوت ذلك الوصف له فيكون هناك عروض واحد وعارض واحد بالذات والاعتبار كالعوارض القائمة بالممكنات بواسطة الواجب تعالى فالوصف هنا هو التأثر وتقتضى الاعراب علة لثبوته للمعمول بغير ثبوت ذلك التأثر له فهذه الواسطة موجودة فى تأثر المعمول بالاصالة والمعمول التبعية جميعا وبالواسطة التى ذكرت فى تعريفى المعمول بالاصالة والمعمول بالتبعية الواسطة فى العروض التى هى الشئ الذى يتصف بوصف ثم تبعيته يتصف به امر اخر فهى بهذا المعنى غير موجودة فى تأثر المعمول بالاصالة وهو ظاهر بخلاف المعمول بالتبعية فانه يتصف بالتأثر بتبعية متبوعه الذى يتصف به قبله بالحقيقة والمعتبر عندهم فى العوارض التى يلحق الاشياء لذواتها عدم الواسطة فى العروض ووجود الواسطة فى الثبوت فيها لايضر كونها عوارض لاحقة للاشياء لذواتها * ولذلك يراد منها الواسطة فى العروض متى اطلقت فى كلامهم وعدم تعرض الشارح لبيانها فى هذا المقام مبنى على ذلك الاترى ان المص لما اراد بالواسطة فى تعريف العامل الذى ذكره فى الاظهار كما نقلنا انفا الواسطة فى الثبوت على خلاف المتبادر منها بادر الى التنبيه عليها وبيان المراد منها عقب ذلك التعريف بقوله والمراد من الواسطة مقتضى الاعراب اه هذا فانه من سوانح الزمان قلما تجد من ينتبه له من فضلاء الدوران ولنا رسالة مستقلة فى تحقيق اقسام الواسطة فارجع اليها ان تيسر لك الوجدان ﴿ قوله ﴾ (وهو بمعنى التابع) اى التبع هنا بمعنى التابع وهذا دفع لدخل مقدر وهو ان التبع مصدر كالتباعة بفتح اوله يقال تبعت القوم تبعا وتباعة من الباب الرابع اذا مشيت خلفهم اومروا بك فمضيت معهم

وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة وهو ما يكون العامل فيه مؤثرا بواسطة

والاعراب لما كان * من قبيل الالفاظ لم يكن لهما وجود الا فى اللفظ والمعمول لكونه معروضا للاعراب مقدم عليه وجوده بالذات اذلاشك ان وجود المعروض سابق بالذات على وجود العارض تأمل جدا ﴿ قوله ﴾ (فانه يدل على الصفات) من الفاعلية والمفعولية والاضافة فانها معان خفية اقتضت نصب علايم هى الاعراب ليدل عليها ﴿ قوله ﴾ (وفى الاجمال) اى فى شرح اجمال الابواب الثلثة عند شرح قول المص هناك الباب الثانى فى المعمول ﴿ قوله ﴾ (لانه يعمل فيه بواسطة اولا اه) المقصود من الترديد تسهيل الاستقراء وضبط اقسامه من الانتشار كما قد اسلفنا ان الحصر الاستقرائى قد يرد دبين النفى والاثبات فى صورة الحصر العقلى لان الحصر هنا عقلى اذ قد اشار غير مرة ان الحصر فى مثله استقرائى ﴿ قوله ﴾ (ما يكون فيه العامل مؤثرا من غير واسطة) اى شئ كان العامل مؤثرا فيه بغير واسطة فالمراد بما الشئ وكلمة من بمعنى الباء كقوله تعالى ينظرون من طرف خفى فالاولى ان يقول مايكون العامل مؤثرا فيه بغير واسطة ويحتمل ان يراد بما المعمول اللغوى اعنى المتأثر فيكون من قبيل قتل قتيلا وعلى التقديرين فالمراد من العامل اصطلاحى والا لانتقض التعريف منعكسا كما لايخفى فان قلت هذا التعريف لايصدق على شئ من افراد المعرف اعنى المعمول بالاصالة اذما من معمول الا والعامل مؤثر فيه بواسطة مقتضى الاعراب كما صرح به المص فى الاظهار وعرف العامل فيه بانه ما اوجب بواسطة كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب فينتقض تعريف المعمول بالتبعية الذى سيذكره ايضا قلت المراد بالواسطة التى ذكرت فى تعريف العامل وثبتت فى تأثير كل عامل وتأثر كل معمول الواسطة

فانه يدل على الصفات وتعريفه لغة واصطلاحا مر فى الاجمال (وهو) اى المعمول (على ضربين) اى على قسمين لانه يعمل فيه بواسطة اولا والثانى معمول بالاصالة والاول بالتبعية (معمول بالاصالة) وهو مايكون فيه العامل مؤثرا من غير واسطة نحو زيد فى ضرب زيد (ومعمول بالتبعية) والياء مصدرية اى بكونه تبعا

لانا نقول الاصل فى الحروف ان لاتعمل والفعل وما فى معناه عامل بلا خلاف وقوله فافهم اشارة الى ان النزاع فيما زاد الشيخ من السبعة والاربعين يقرب من النزاع اللفظى اما فى غير الواو وحرف النداء فظاهر كما اشار اليه واما فى الواو فلانه يمكن ان يكون مراد الشيخ كونه عاملا مجازية لكونه واسطة لعمل العامل الحقيقى كما عرفت واما فى حروف النداء فظاهر ايضا على ماذكره حيث ادخلها المص فى تاسع انقياسى على انه يمكن ايضا ان يكون مراد الشيخ كونها عوامل مجازية فيرجع الى مذهب سيبويه لانه ايضا قائل بكون كل واحد منها عاملا مجازيا لدلالته على الفعل المحذوف وافادته فائدته ﴿ قوله ﴾ (اوفى تحصيل ادراكاتها) ولقد اجرى الله الحق على لسانه ههنا حيث انث الضمير المجرور ليرجع الى الاحوال على عكس مافعله فيما سبق غير مرة كما نبهتك عليه ﴿ قوله ﴾ (لكونه مقدما حسا عليه) اى لكون المعمول مقدما على الاعراب من جهة الحس حيث يحس المعمول اولا ثم الاعراب وانما قيد التقدم بالحس لان المعمول ليس مقدما عليه لفظا لان الاعراب اخر حروفه واما مقارن له فى التلفظ وفيد انه ان اراد من الحس الادراك بالبصر فلا معنى له لان الاعراب من حيث انه اعراب ليس من المبصرات فى شئ بل هو شئ يظهر فى اللفظ او يقدر فى اخره اوفى نفسه والمبصر فى بعض المعربات نقوش دالة عليه لا الاعراب نفسه فانه ليس من قبيل النقوش قطعا وان اراد الادراك الذهنى الذى هو عبارة عن التصور فلا نسلم تقدمه عليه لان تصور المعمول من حيث انه معمول اى مرفوع او منصوب او مجرور او مجزوم انما يكون بعد تصور اعرابه وهو ظاهر ومع قطع النظر عن وصف المعمولية غير مفيد هنا فالاولى ان يقال لكونه مقدما عليه ذاتا وذلك لان المعمول

اوفى تحصيل ادراكاتها * قدمه على الاعراب لكونه مقدما حسا عليه اولدلالته على الذات بخلاف الاعراب

تسعة اسماء الافعال ادخلها فى تاسع القياسى وهو معنى الفعل واربعة منها اسماء احدها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا * ورابعها كاين ادخلها فى الاسم التام وهو ثامن القياسى وستة منها حروف خمسة حرف النداء ادخلها فى تاسع القياسى وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عاملة فى الصحيح فافهم كذا حققه الفاضل فى الشايع * ولما فرغ من بيان العامل اراد ان يشرع فى بيان المعمول فقال (الباب الثانى) الذى وقع جزأ من الرسالة لفظا او معنى كاين (فى) بيان احوال (المعمول)

ووجدت وزعمت وخلت وحسبت وظننت ﴿ قوله ﴾ (تسعة اسماء الافعال) وقسمها الشيخ الى نوعين ناصب ورافع فالناصبة منها ست كلمات وهن رويدو بله ودونك وعليك وها وحيهل والرافعة منها ثلث كلمات هيهات وشتان وسرعان ﴿ قوله ﴾ (ادخلها فى الاسم التام) اى ادخل المص هذه الاربعة فى الاسم المبهم التام فان كلها مبهم تام باتنوين تقديرا اما احد عشر الى تسعة عشر فظاهر واما كم فلانها اذا كانت استفهامية فهى بمنزلة عدد منون واذا كانت خبرية فهى بمنزلة عدد حذف عنه التنوين كما ذكره ابو البقا واما كذا فلانها كانت فى الاصل ذا دخل عليها كاف التشبيه فصارا لمجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وانخلع من ذا معنى الاشارة ومن الكاف معنى التشبيه واما كاين فلانها ايضا مركبة من كاف التشبيه وابن صارت بمعنى كم ﴿ قوله ﴾ (ادخلها فى تاسع القياسى) ولعله اختار ماذهب اليه المبرد من ان العامل فى المنادى حروف النداء لسدها مسد الفعل فكان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم فى موضعه والافهى ليست من معنى الفعل على المذهب الصحيح الذى ذهب اليه سيبويه من ان العامل فى المنادى الفعل المقدر واصل يا زيدا دعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله حتى تدخل فى تاسع القياسى نعم يمكن ان تدخل فيه على ماذهب اليه ابو على من ان حروف النداء اسماء افعال لكن وجه ح لفصلها عنها ﴿ قوله ﴾ (لكونها غير عاملة على الصحيح اه) بل العامل فى الاسم الواقع بعدها الفعل المتقدم او بمعناه بواسطة الواو بشهادة ان المفعول معه لايجئ منصوبا الا عند تقدم الفعل اومعناه ولو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل اومعناه لايقال يجوز ان يكون وجود الفعل شرطا لعمل الواو فلا يعمل الاعند وجوده

اى واما حكم اكثر الكوفيين فالعامل اه وقوله فالعامل مبتدأ مع خبره الذى هو تجريده جملة فى موضع الرفع لكونه خبرا للمبتداء الاول ولما كان الجملة عين المبتداء لم يحتج الى عائد ﴿ قوله ﴾ (وفيه ايضا نظر وهو) ماذكره الفاضل العصام فى شرح الكافية من ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما فى الاسم فلابد من قيد يخرج غير المركب كما قيد تعريف العامل المعنوى للاسم بالتجرد عن العامل اللفظى بقولهم للاسناد حتى يخرج تجرد غير المركب عن التعريف ﴿ قوله ﴾ (فتدبر واختر ماشئت) تدبر نائم اخترنا. ذهب الكوفيين لان مذهب البصريين قد عرفت ما فيه من التكلفات ومذهب الكسائى مما لايخفى بعده اذ فيه اعمال الحرف الضعيف بالعمل القوى الذى هو ارفع مع مايلزمه فى مثل تنزل الملائكة من اعمال العامل الضعيف مقدرا واما ماورد على الكوفيين من انظار الذى اشار اليه فقد دفعه الفاضل العصام ايضا هناك فارجع اليه ﴿ قوله ﴾ (خمسة فى السماعى) اى خمسة من هذه السبعة التى زادها المص كائنة فى العوامل السماعية فيجوز الابتداء بالنكرة لتخصصها بالظرف المقدر وكذا فى امثاله فلا تغفل ﴿ قوله ﴾ (اربعة افعال المدح والذم) اى افعال اشتهرت بهذا اللقب وهذه الاربعة نعم وبئس وساء وحبذا فان الشيخ عدها من السماعى ﴿ قوله ﴾ (واربعة افعال المقاربة) وهى ماوضعت لدنو الخبر رجاء اوحصولا او اخذا فيه واراد من الاربعة عسى وكاد وكرب واوشك ﴿ قوله ﴾ (وثلثة عشر افعال الناقصة) وهى كان وصار وليس ومادام ومازال ومافتئ ومابرح وماانفك وبات واصبح وامسى واضحى وظل ﴿ قوله ﴾ (وسبعة افعال القلوب) التى هى الافعال الدالة على فعل قلبى داخلة على المبتداء والخبر ناصبة اياهما على المفعولية وهى علمت ورأيت

ماشئت (نحو يرحم) بالرفع اى يغفر (الله) فاعل ليرحم (التائب) مفعول له اى الراجع عن الذنوب لما مر من الحديث فمجموع ماذكر فى هذه الرسالة من العوامل على ماذكرناه ستون واما مجموع ماذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه منها على ماذكروا مائة فزاد المصنف ونقص فاما الزيادة فسبعة خمسة فى السماعى وهو اولا وكى ولعل من الحروف الجارة ولا التى الجنس واذا ما من الجوازم واثنان فى القياسى اسم التفضيل ومعنى الفعل * واما مانقص فسبعة واربعون فى السماعى ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها فى اول القياسى وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء

(قلت لكونه اه) يعنى ان المضارع لكونه مشابها للاسم فى الاصل يقتضى الاعراب فاذا تأكد ذلك الاقتضاء بوقوعه موقع الاسم يرفعه ذلك الوقوع لما سيجئ بخلاف الماضى اذ ليس فيه مايقتضى الاعراب فى الاصل لكونه مبنى الاصل فلا يؤثر فيه ذلك الوقوع اصلا ولا يكون معمولا الا اذ وقع بعد ان المصدرية او بعد الجازم اما شرطا او جزاء ﴿ قوله ﴾ (وانما ارتفع هو اه) انما اتى بالضمير المنفصل تأكيد المكان الفصل بين الضمير ومرجعه الذى هو المضارع بالسؤال والجواب ﴿ قوله ﴾ (وهو الرفع) اى اسبق * اعراب الاسم واقواه هو الرفع لكونه اعراب اسبق المعمولات واقواها لكونه اعراب العمدة ذكره المحقق السلكوتى ﴿ قوله ﴾ (وفيه سؤال وجواب) اما السؤال فهو ان المضارع يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد وفى نحو يدخل الزيد ان فلو ارتفع بوقوعه موقع الاسم لما ارتفع فى هذه المواضع واما الجواب فبأن يقال عن الاول والاخير انه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذى مع تقديره اسما غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا وعن الثانى بان الواقع موقعه هو سيقوم مع السين وصار السين كالجزء وجعل سوف فى حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما بينوه من ان افعال المقاربة تدل على القرب من الحال رجاء اوجزما اوشروعا وهى تقتضى كون اخبارها مما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا كذا ذكروه ﴿ قوله ﴾ (واما اكثر الكوفيين اه) فى الكلام حذف مضاف

قلت لكونه مبنى الاصل فلا يكون معمولا فى غير الموضعين كما ذكر * فى الاظهار وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين وفيه سؤال وجواب فليرجع الى المطولات واما اكثر الكوفيين فالعامل فيه هو تجريده عن النواصب والجوازم

على الشئ المسند والمسند اليه حيث جعل اسناده الى شئ اواسناد شئ اليه غاية للتجريد فلايصدق التعريف على ذلك المعنى القائم بالخبر لان حق الاسم المسند هناك ليس التقدم بل التأخر نعم الاظهر ان يقال تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى فاعله اوليسند الخبر اليه ثم ان قوله للاسناد يخرج الاسماء المعدودة اذليس فيها تجريد الاسم للاسناد وقوله غير الزائدة صفة للعوامل اللفظية وانما زاده لئلا يخرج عن التعريف معنى الابتداء العامل فى نحو قولنا بحسبك درهم ﴿ قوله ﴾ (ورحمته فينا) عطف على رسول الله واراد بذلك ان يجمع الرسالة مع الرحمة اقتباسا من الاية الكريمة ﴿ قوله ﴾ (والمشددة) عطف على النواصب اوالجوازم اى الخالى عن النون المشددة للتأكيد ايضا فانها اذا اتصل بالمضارع يكون مبنيا وفيه انه لاوجه للتخصيص بالمشددة فان المخففة التى للتأكيد ونون جمع المؤنث ايضا كذلك وان المضارع المتصل به احدى هذه النونات وان كان مبنيا الاانه مرفوع محلا بالعامل المعنوى ايضا مع ان بعضهم قد ذهب الى كونه معربا تقديرا كما سيجئ ﴿ قوله ﴾ (فالرافع هو وقوعه بنفسه اه) اى رافع المضارع هو وقوعه بنفسه موقع الاسم ومعنى وقوعه بنفسه ان يقع موقعه بغير ناصب ولاجازم فقوله لابالناصب والجازم ﴿ تفسير لقوله بنفسه واشارة الى ان ذلك الوقوع انما يكون اذا لم يدخل عليه ناصب وجازم واما اذا دخل عليه احدهما فيمتنع ذلك الوقوع ح لعدم صحت دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم ﴿ قوله ﴾ (على ماذكر فى الاظهار) فى اول الباب الثانى عند بيان الجمل التى لها محل من الاعراب ﴿ قوله ﴾ (فان قيل اه) الاولى تأخير هذا السؤال مع جوابه من قوله وانما ارتفع هو بذلك اه كما لايخفى ﴿ قوله ﴾

ورحمته فينا كما قال الله تعالى ﴿ وما ارسلناك الا رحمة للعالمين (والثانى) من الاثنين (رافع الفعل) لا الاسم (المضارع) الحالى عن النواصب والجوازم والمشددة احترز عن الماضى فانه مبنى على الفتح فالرافع هو وقوعه بنفسه لابالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب اوحالا نحو جاءنى زيد يضرب عمرا اووصفا نحو جاءنى رجل يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل فى هذه المواقع المفرد على ماذكره فى الاظهار ﴿ فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد فى الماضى ايضا فلم لايرفعه

وهى هنا من قبيل الثانى ﴿ قوله ﴾ (لانه لدخول الاسناد فى مفهومه) اى لان مايعمل فيهما عمل الرفع يقتضى المسند اليه والمسند الذين يشبهان اه وذلك الاقتضاء لكون الاسناد داخلا فى مفهومه كما يستفاد من تعريفه الاتى الذى هو تجريد الاسم اه فهذا تعليل لعمله ارفع فيهما لان قوله لانه لدخول الى ﴿ قوله ﴾ (المسند بيان لعلة مطلق العمل اذلابد فى عمل العامل من اقتضائه لمعموله ووصف المسند اليه والمسند بقوله الذين يشبهان اه بيان لعلة الرفع ﴿ قوله ﴾ (وهو تجريد الاسم اه) اى معنى الابتداء الذى هو الرافع لهما والمراد من الاسم ليس مايقابل الصفة فيشمل عامل القسم الثانى من المبتدأ ايضا وقوله اوالمأول به ليشمل عامل نحو وان تصوموا خير لكم ولايحتاج الى جعل الاسم اعم من الحقيقى والحكمى وقوله للاسناد اى لان يسند الى شئ وهو منحصر فى القسم الثانى من المبتداء او لان يسند اليه شئ وهو منحصر فى القسم الاول منه فبهذا ظهران معنى الابتداء المعرف بهذا التعريف لايقوم الابالمبتداء وتوهم ان العامل فى الخبر تجريد الاسم للاسناد الى شئ وهو قائم به مسمى بالابتداء فاسد لاينبغى ان يسمعه الاذان وان غفل عنه كثير من علماء الزمان فان قلت فما العامل فى الخبر على ماقررته قلت هذا المعنى لذى يقوم بالمبتداء ويعمل فيه بعينه عامل فى الخبر ايضا وان لم يقم به لمناسبته انه مقضى لكل واحد من المبتداء والخبر فعمله فى المبتداء بمناسبتى القيام به والاقضاء له وفى الخبر بمجرد مناسبة الاقضاء فان قلت فينتقض تعريف الابتداء الذى ذكره الشارح على ماذكرته بالمعنى الذى قام بالخبر اعنى تجريد الاسم للاسناد الى شئ مع انك قد نفيت كونه معنى الابتداء قلت قولنا تجريد الاسم للاسناد اى للاسناد اليه ولاسناده الى شى يشعر بتقدم ذلك الاسم

لانه لدخول الاسناد فى مفهومه يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول فى كونه مسند اليه والثانى فى كونه جزأ ثانيا والرافع بهما هو الابتداء وهو تجريد الاسم الصريح اوالمأول به عن العوامل اللفظية للاسناد غير الزائدة هذا عند البصريين واما عند غيرهم فالابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ عامل فى الخبر وقيل احدهما عامل فى الآخر وقيل الابتداء مع المبتدأ عامل فى الخبر والاول اصح فلذلك اختار المصنف به (نحو محمد) عليه السلام مبتدأ يعنى نبينا وسيدنا (رسول الله) خبره

بكل ثان باعراب سابقه ولكون هذا الاشكال مما ليس له بغير عقده التكلف الخلال قال الدماميني لاجواب له لكن اجاب عنه الفاضل اللاري بما مفصله ان ارافع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مشابها للعامل الرافع فى كون اثر كل منهما رفعا اى ضمة وكون ذلك الرفع عارضا لما انه يحدث فى المنادى والمرفوع بعروض حرف النداء والرافع ويزول بزوالهما مطردا فلمشابهة الاثرين فى العروض والاطراد تحققت المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى المبنى مشابها للمعرب فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيها التابعه بتابع المعرب المحقق رعاية لشبه المعرب وجاز حمله على محله رعاية لبنائه واندفع الاشكال المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة له من حيث كونه مشابها للمعرب كذا قرره السالكوتى وقال المص فى الامتحان الاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بارفع والجر مجاز انتهى ملخصا بقى كلام وهو ان مقتضى هذا الدليل كما ترى ان يكون عامل المعطوف ايضا عاملا معنويا عند الاخفش ولم ار من نبه عليه فافهم ﴿ قوله ﴾ (بل معنى يعرف بالقلب) اى بل هو معنى يعرف بالقلب فقوله معنى خبر مبتداء محذوف وكلمة بل حرف ابتداء لا عاطفة لان العاطفة يتلوها المفرد فان قيل معنى كلمة بل على ما قرروه هو الاضراب الذى هو صرف الحكم عما قبله اما بطريق الابطال واما جعله فى حكم المسكوت عنه وهو بكلا وجهيه لا يمكن ان يعتبر فى هذا المقام كما لا يخفى فما معناها ههنا قلت كلمة بل اذا وقع بعدها جملة كما ههنا يكون معنى الاضراب المفهوم منها معتبرا على قسمين احدهما الابطال لما قبلها كما فى قوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون وثانيهما الانتقال من غرض الى اخر اهم من الاول من غير قصد الى اهدار الاول او جعله فى حكم المسكوت عنه

بل معنى يعرف بالقلب (الاول) منهما (رافع المبتدأ والخبر) اى ما يعمل فيهما عمل الرفع

مأخذ المثال الذي ذكره المص وهو حديث الشريف ﴿ قوله ﴾ (اى المعبود) لمن فيها بيان الحاصل المعنى لئلا يتوهم اثبات المكان له تعالى تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والا فالتقدير وهو المعبود فيها ﴿ قوله ﴾ (هذا زيد يوم الجمعة اه) فالمعنى اشير الى زيد يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا ﴿ قوله ﴾ (فى العوامل المعنوية) اتى بصيغة الجمع مع ان العامل اثنان على ما اختاره المص اما لقصد المشاكلة بالعوامل اللفظية مع ان اقل الجمع اثنان عند بعضهم ولعد رافع المبتدأ والخبر اثنين باعتبار تعدد التعلق ﴿ قوله ﴾ (ودليله اختلاف الحركتين اعرابا وبناء فى مثل يازيد العاقل) اى عند رفع التابع حملا على لفظ المنادى والمراد من مثل يازيد العاقل التوابع المفردة للمنادى المبنى على ما يرفع به من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف المعرف باللام لانها يجوز ان تنصب حملا على محل المنادى كما هو الظاهر وان ترفع حملا على لفظه بناء على ان بنائه عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتلخيص الدليل انه لو اتحد عامل المتبوع والتابع لاتحد حركتهما مع ان حركات هذه التوابع فى صورة الرفع تخالف حركة المتبوع الذى هو المنادى المبنى على ما يرفع به لان حركاتها اعرابية وحركته بنائية فعلم من هذا ان للتوابع عاملا غير عامل المتبوع ولم نجده فى اللفظ فحكمنا بكونه معنويا اعلم ان هذا مما استشكله الفضلاء واستصعبه العلماء لان جريان هذين الوجهين من الاعراب فى هذه التوابع مما اتفق عليه النحاة قاطبة مع انه يرد على صورة الرفع كما ترى انه يخالف ماذهبوا اليه من ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ويخالف ايضا ماصرحوا به من ان التوابع وضعت تابعة للمعرب فى اعرابه ولذا عرفوا التوابع

اى المعبود لمن فيها * ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا وغيرها ولم يذكرها المنصف رحمه الله تعالى لقلة استعمالها ومن اراد ان يطلع فليرجع الى المطولات ولما فرغ من العوامل اللفظية السماعية والقياسية اراد ان يشرع فى العوامل المعنوية فقال (و) العامل (المعنوى) الذى وقع قسيما للفظى (اثنان) خلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة لانها عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ودليله اختلاف الحركتين اعرابا وبناء فى مثل يازيد العاقل والجملة عطف على قوله فاللفظى على قسمين وهو مالا يكون للسان فيه حظ

مايشمل الكل ايضا ﴿ قوله ﴾ (او التضمني) اى الحدث ﴿ قوله ﴾ (وهو ماكان بمعنى الامر او الماضى) الضمير يرجع الى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وانما لم يقل هى حتى يرجع الى اسماء الافعال لما ان التعريف للماهية دون الافراد واضافة المعنى الى الامر والماضى امالامية كما هو المختار اى ماكان بمعنى وضع له الامر او الماضى بناء على ان اسماء الافعال انما وضعت لمعنى الامر او الماضى لالالفاظهما واما بيانية اى بمعنى هو الامر اوالماضى لما ان بعضهم جعلها بمعنى الفاظ الفعل لكن كلام الشارح انما ينطبق على الاول حيث قال ويعمل عمل دال مسماه اى يعمل اسم الفعل عمل الامر اوالماضى الذين يدلان على المعنى الذى يدل عليه اسم الفعل اذلا احتياج الى زيادة لفظ دال على الثانى ثم انه انما قدم الامر على الماضى مع ان المناسب لماذكره المص من المثالين ان يقدم الماضى لكثرة ماهو بمعنى الامر واما المص فهو انما قدم مثال ماهو بمعنى الماضى ليكون الامر فرع الماضى فكل وجهة ﴿ قوله ﴾ (من نحو رويد زيدا اه) التى بالامثلة التى ذكرها ماهو بمعنى الامر اشارة الى ماذكرنا من كثرة ماهو بمعنى الامر والامثلة التى ذكرها مع مثال المص نشير الى تعدد انواع اسماء الافعال فاستخرج ﴿ قوله ﴾ (وهو ماكان متعلق الجار فيه اه) والمراد من الجار اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فالاولى ان يقول ماكان متعلقه محذوفا اه وقوله محذوفا خبر كان وفعلا حال من متعلق ومتضمنا على صيغة اسم المفعول صفة لفعلا والمراد من التضمن ان يكون معنى ذلك الفعل منفهما من الظرف عرفا وفيه اشارة الى وجه تسميته ظرفا مستقرا لان ذلك التضمن انما يحصل باستقرار معنى العامل فيه واذا استقر معناه فيه ينتقل عمله واعرابه وضميره اليه فيستقر كل واحد منها فيه ايضا فلذا يسمى ظرفا مستقرا ﴿ قوله ﴾ (هذا مسلك

وهو ماكان بمعنى الامر اوالماضى ويعمل عمل دال مسماه اشار الى الثانى بقوله (نحو هيهات) اى بعد (المذنب) فاعل هيهات (من الله تعالى) اى من رحمة الله ومغفرته من حيث انه مذنب والى الاول وهو ماكان بمعنى الامر بقوله (و) نحو (تراك ذنبا) اى اتركه وغيره من نحو رويد زيدا اى امهله وهات شيئا اى اعطه وهلم زيدا اى احضره وحيهل الثريد اى ايته ونحوها ومنه الظرف المستقر وهو ماكان متعلق الجار محذوفا فعلا عاما متضمنا فى الجار والمجرور هذا مسلك الجمهور *

ولا يتقدم معمول الاسم المبهم التام عليه لضعفه في العمل لكونه جامدا فتفطن (نحو الزاوية عشرون ركعة) فركعة تمييز من عشرون وهو شبه الجمع (والتاسع) من التسعة (معنى الفعل) ولما كان الظاهر من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له وهو ليس بمرادهنا اظهر المراد بانه مجاز تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لايحتاج الى القرينة بقوله (اى كل لفظ) غير مشتق ولا مشتق منه (يفهم) صفة للفظ (منه) اى من اللفظ (معنى الفعل) الاصطلاحى اى معناه المطابقى كما فى اسماء الافعال او التضمنى كما فى السائر ومن معنى الفعل اسماء الافعال

عشرون الى تسعين واما نون الجمع فالتمييز الواقع بعد ماتم به لايكون الا تمييزا عن نسبة فى شبه جملة ﴿ قوله ﴾ (معمول الاسم المبهم التام اه) الذى هو التمييز ﴿ قوله ﴾ (فتفطن) لعل وجهه ان ظاهر التعليل بقوله لضعفه فى العمل اه) يشعر بان عامل التمييز اذا كان قويا فى العمل كالفعل وشبهه كما اذا كان تمييزا عن ذات مقدرة فى نسبة جملة اوماشابهها يجوز تقديمه على عامله كما ذهب اليه المبرد والمازنى مع ان الاصح عدم الجواز فى هذه الصورة ايضا الا ان يقال ان الجواز تقدمه فى هذه الصورة مانعا اخر وهو كون التمييز من حيث المعنى فاعلا اما تحقيقا اوتأويلا كما فعله المولى الجامى قدس سره ﴿ قوله ﴾ (ولما كان الظاهر من اضافة اه) بناء على ان اضافة المعنى الى الفعل لامية وهى انما تكون حقيقية اذا كان المضاف مضافا الى ماهو له وحقه ان ينسب اليه كاضافة الغلام الى مالك فى قولك غلام زيد ولذا قالوا بكونها مجازية فيما اضيف الى غير ماهو له للملابسة ولاشك ان المعنى ههنا انما يكون مضافا الى ماهو له اذا اريد بالفعل الذى اضيف اليه الفعل الدال عليه ﴿ قوله ﴾ (وهو ليس بمرادههنا) لانه من قبيل المعانى والمراد ههنا ماهو من قبيل الالفاظ بشهادة ان البحث فى العوامل اللفظية القياسية ﴿ قوله ﴾ (بانه مجاز تسميته اه) يعنى ان اطلاق معنى الفعل على اللفظ الذى يدل عليه من قبيل المجاز المرسل بذكر المدلول وارادة الدال لكنه صار فى السنة النحاة من قبيل الحقيقة العرفية التى لاتحتاج الى قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ﴿ قوله ﴾ (غير مشتق ولامشتق منه) فبهذا القيد يخرج عن معنى الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وامثالها كما هو اصطلاح بعضهم وانما اختاره الشارح بقرينة جعل المص معنى الفعل قسيما لكل منها وقد يراد به

بالترادف كليث واسد اولاكانسان وناطق وان لايكون اخص منه مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على ضربين معنوية ولفظية ﴿ ٢٢٥ ﴾ والمعنوية مالايكون المضاف فيها صفة مضافة

ملايجوز اضافتها وقوله وهو نون التثنية و بجمع اى وما يقوم
مقام التنوين نون التثنية اه ﴿ قوله ﴾ (بالترادف اه)
يعنى ان المساوات هنا مستعملة فى معنى المساوقة التى هى اعم
من ان تكون بطريق الترادف اولا لان الترادف هو ان يكون
اللفظان المتغايران متحدى المفهوم مع صدق كل واحد منهما
على ماصدق عليه الاخر والمساوات بمعناها المشهورة ان يكون
اللفظان المتغايران متغايرى المفهوم مع صدق كل واحد منهما ايضا على
ماصدق عليه الاخر والمساوقة اعم منهما ﴿ قوله ﴾ (اعنى
فاعلها اومفعولها)تفسير المعمول ولايخرج عن المعمولية بالاضافة
لوجود شرط عملها كما ذكره الشارح المدقق للاظهار ﴿ قوله ﴾
(نحو مصارع مصر وكريم البلد) اى اذا لم يعتمدا
اوكانا بمعنى الماضى او الاستمرار فلا يردان المصر مفعول فيه للمصارع
وكذا البلد مفعول فيه لكريم ﴿ قوله ﴾ (ولم يكن اصله)اى
لم يكن المضاف اليه جنسا واصلا للمضاف كما فى المثال المذكور
فان الخاتم ليس اصلا للفضة بل بالعكس ﴿ قوله ﴾ (فان
تكون خاتما اه) تعليل للدعوى المقدرة التى تضمنها التمثيل
بخاتم فضة على وجه يتضمن بيان النسبة بين الخاتم والفضة مع
الاشارة الى كون الفضة اصلا للخاتم يعنى ان بين الخاتم والفضة
عموما وخصوصا من وجه فان الفضة قد تكون خاتما فيجتمعان
وقد تكون غيره من الاوانى ونحوها فيفترقان وكذلك الخاتم
قد يكون من النحاس والحديد ومثل ذلك فيفترقان ايضا
﴿ قوله ﴾ (وهو قليل) اى كون الاضافة بمعنى فى قليل
فى استعمالاتهم ولذا ردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام
ومنهم المص ﴿ قوله ﴾ (وتخصيصاله اه) اى وتفيد
الاضافة المعنوية تخصيصا للمضاف اذا كان المضاف اليه نكرة

الى معمولها اعنى فاعلها
اومفعولها سواء لم يكن
صفة اصلا نحو غلام
زيد اوكان صفة
مضافة الى غير معمولها
نحو مصارع مصر
وكريم البلد فهى اما
بمعنى اللام وهو مالا
يكون المضاف اليه
جنس المضاف وظرفه
سواء كان مباينا له نحو
غلام زيد ودار عمرو
واخص منه مطلقا كيوم
الاحد واعم منه من
وجه ولم يكن اصله
كقولهم فضة خاتمك
خير من فضة خاتمى
واما بمعنى من هو مايكون
فيه بين المضاف
والمضاف اليه عموم
وخصوص من وجه
ويكون المضاف اليه
اصلا له نحو خاتم فضة
فانها تكون خاتما وغيره
كما انه تكون منها ومن
غيرها واما بمعنى فى
وهو مايكون فيه المضاف

يه ظرف المضاف وهو قليل نحو ضرب اليوم وتفيد المعنوية تعريفا
ضاف اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلامك وتخصيصاله اذا كان نكرة نحو غلام رجل

يحذف فاعله بلا نائب بخلاف غيره ولا يتقدم معموله عليه ولو ظرفا عند الجمهور ومختار المصنف والرضى والرضاوى تقديمه ان كان ظرفا (والمسابع) من التسعة (الاسم المضاف) قدمه على الاسم التام لكونه هو قوفا عليه فى الجملة لان تمامه قد يكون بالاضافة (فهو) اى اسم المضاف (يعمل الجر) سواء كان بالكسر او بالفتح او بالياء وانما يعمل الجر لانه اما بتقدير حرف الجر كما فى المعنوية او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه كما فى اللفظية ويشترط فى عمله ان يكون المضاف اسما مجردا عن تنوينه وما يقوم مقامه لاجل الاضافة وهو نون التثنية والجمع وان لا يكون مساويا للمضاف اليه فى العموم والخصوص

فظاهر من تعريفه واما استلزام الرضا فلانه ترك الاعتراض وهو موجب فى الجملة لهذا الغرب والايصال فيستعار المحبة للرضائم يستعار بتبعيتها لفظ يحب ليرضى واما بطريق المجاز المرسل بذكر الملزوم وارادة اللازم كما هو الاظهر فان المحبة تستلزم الرضى ﴿ قوله ﴾ (ويحذف فاعله بلا نائب) لما اسلفناه من ان النسبة الى فاعل ماغير مأخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه بخلاف غيره من الفعل والصفة كما عرفت ﴿ قوله ﴾ (او محمول على ما بتقديره) لكونه فرعه عطف على الظرف المستقر المرفوع محلا لكونه خبرا لان اعنى قوله بتقدير والضمير الاول يرجع الى حرف الجر والثانى الى الاسم المضاف المحمول والثالث الى ما الذى هو عبارة عن الاسم المضاف ايضا واللام فى لكونه متعلق بمحمول يعنى ان الاسم المضاف انما يعمل الجر لكونه ملابسا بتقدير حرف الجر او محمولا على الاسم المضاف الذى هو ملابس بتقديره لكونه فرعا لذلك الاسم المضاف وخلاصته ماذكره الشيخ الرضى من ان عمل المضاف الجر فى الاضافة اللفظية لمشابهته المضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة ومما يجب ان يعلم ان هذا الكلام مبنى على ما اشتهر بينهم من ان الاضافة المعنوية بتقدير حرف الجر بخلاف اللفظية لانها ليست بتقديره ومنهم من جعلها ايضا كما يشعر به ايضا ظاهر كلام ابن الحاجب وذهب بعضهم الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مطلقا ولانيته ﴿ قوله ﴾ (اسما مجردا عن تنوينه اه) اى عن تنوين الاسم حقيقة كما فى غلام زيد او مفروضا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لاجل الاضافة كما فى حواج بيت الله وقوله لاجل الاضافة اما متعلق بيكون او بمجرد او احترازا عن تجرد ذى اللام عن التنوين لان تجرده عنه ليس لاجل الاضافة بل قبلها

(فلا يجوز)

مفعولا مطلقا عدديا ولا نوعيا ولا تأكيديا بقرينة قوله سواء كان فعلها مذكورا اه اى فعل هذه الثلثة التى هى العدد والنوع والتأكيد فيؤل هذا الى ماذكره بقوله وهذا العمل مشروط بان لايكون المصدر مفعولا مطلقا اه ولا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل و بانه جوز هناك ان يكون العمل اذا كان الفعل لازم الحذف للمصدر وان يكون للفعل وهنا لم يجوزه الا للمصدر لقيامه مقام الفعل كما اشار اليه بقوله وان كان المحذوف منسيا اه اذا المراد من كون المحذوف منسيا ان يكون لازم الحذف كما ان المراد من كونه منويا ان لا يكون كذلك ولعله مبنى على مذهب سيبويه من عدم تجويز عمل الفعل المحذوف فى هذه الصورة كما ان مذهب السيرا فى عكسه لكن بقى فيه بحث وهو ان المفهوم من كلامهم ان المصدر اذا كان محدودا بالتاء سواء كانت للعدد او للنوع لايعمل اصلا سواء كان مفعولا مطلقا اولا وسواء حذف فعله عند كونه مفعولا مطلقا حذفا لازما اوغير لازم اوذكر فالتفصيل الذى ذكره بقوله سواء كان فعلها اه لايجرى فى غير المفعول المطلق التأكيدى وان كان كلام المص فى الاظهار ايضا مشعرا بجريانه فى الكل فتأمل ﴿ قوله ﴾ (يحب الله تعالى اه) تلميح الى قوله تعالى والله يحب المحسنين ﴿ قوله ﴾ (اى يرضى) اشارة الى ان المحبة هنا مستعمل فى معنى الرضا لما انه لايجوز اسنادها بالمعنى الحقيقى لها على الله تعالى فانها بمعنى ميل النفس الى الشئ لكماله ادركته فيه بحيث يحملها على مايقربها اليه ومن البين انه ممتنع فى حقه تعالى فاستعمالها فى معنى الرضا اما بطريق الاستعارة التبعية كما يشعر به ظاهر كلام البيضاوى فى تفسير قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله الاية بان يشبه الرضى بالمحبة فى استلزام القرب الى الشئ وايصال النفع اليه اما استلزام المحبة

(نحو يحب الله) اى يرضى الله تعالى (اعطاء) با التنوين مفعول به ليحب (له) اى لرضائه (عبده) بالرفع فاعل اعطاء (فقيرا) مفعوله الاول (درهما) مفعوله الثانى

ليس لشبهه بالفعل بل لمناسبته له فى الاشتقاق فلا حاجة الى اشتراط شئ من الزمان كما فى اسمى الفاعل والمفعول ولذا عقبه بقوله ماضيا اوحالا اه وهو حال من المستكن فى يعمل اى يعمل المصدر كعمل فعله حال كونه ماضيا اوحالا اومستقبلا ﴿ قوله ﴾ (وهذا العمل مشروط اه) اى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط اه فلايرد انه يعمل عمل فعله ايضا اذا كان مفعولا مطلقا فى بعض الصور ﴿ قوله ﴾ (اومحذوفا غير لازم) اى غير لازم الحذف بان يحذف جوازا لا وجوبا ﴿ قوله ﴾ (فيجوز عمل المصدر اه) اى فيجوز فيه وجهان الاول عمل المصدر لكونه نائبا عن الفعل المحذوف وقائما مقامه لالاعتبار كونه مصدرا مؤولا بان مع الفعل فح يكون عمله كعمل الفعل فيجوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه والثانى عمل الفعل لكونه اصلا فى العمل وانما قدم عمل المصدر لمناسبته بالمقام ومما يجب ان يعلم ان المفهوم من كلام الرضى جريان هذين الوجهين فى المفعول المطلق المحذوف فعله سواء كان الحذف واجبا اوجائزا ﴿ قوله ﴾ (وقال بعض الكمل اه) اشار بهذا العنوان الى ان الشروط التى ينقلها بعد مختلف فيها ﴿ قوله ﴾ (عند كونه غير مصغر الى قوله) وغير مقترن باللام انما اشترطوا هذه الثلثة لان المصدر انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل معمناسبته الاشتقاق والمصغر والموصوف قبل العمل والمعرف باللام لاتقدر بهما لاختصاص كل واحد منها بالاسم واما اذا وصف بعد العمل فلا يضر عمله السابق وانما لم يعتبر بعضهم هذه الشروط لان المؤل بشئ لايلزم ان يكون فى حكمه من كل وجه واشترط بعضهم معها ان يكون مظهرا ومفردا وان لا يكون مقترنا بالحال ﴿ قوله ﴾ (وغير عدد ونوع اه) الظاهر انه اراد بذلك ان لايكون المصدر

وهذا العمل مشروط بان لايكون المصدر مفعولا مطلقا وان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا اومحذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر لوجود العامل القوى وان كان الفعل محذوفا وحذفه لازم نحو شكرا له وحمدا له فيجوز عمل المصدر للنيابة وعمل الفعل للاصالة وقال بعض الكمل انما يعمل المصدر عند كونه غير مصغر وغير موصوف بالصفة قبل العمل وغير مقترن باللام وغير عدد ونوع وتأكيد سواء كان فعلها مذكورا اومحذوفا منويا وان كان المحذوف منسيا فيعمل المصدر لقيامه مقام الفعل نحو سقيا زيدا كذا حققه المصنف رحمه الله تعالى فى الاظهار

رجل الحلم دون حسنه فى نفس العالم ﴿ قوله ﴾ (لاينصب المفعول به وانما لم يقل لايعمل فى المفعول به) اشارة الى انه يعمل فيه بلام التقوية نحو انا اضرب منك لزيد كما ذكره الفاضل العصام ﴿ قوله ﴾ (فيقدر فيه فعل ناصب اه) وكذا ان وجد بعده فى كل مكان مايوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعل وجهه ان هذه الشروط انما هى لرفع اسم التفضيل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف لا لاصل عمله حتى لايعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى من العرب رفعه بالفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه كما اشار اليه الشيخ الرضى ﴿ قوله ﴾ (وهو اسم الحدث الجارى على الفعل) المراد بالحدث معنى قائم بغيره بشرط الحدوث والتجدد ويجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه مفعولا مطلقا له اما تأكيدا او بيانا لنوعه اوعددا مثل جلست جلوسا اوجلسة اوجلسة لان المراد من كونه اسم الحدث اعم من ان يكون دالا عليه مطابقة كما فى الاول اوتضمنا كما فى الثانى والثالث ﴿ قوله ﴾ (نصبا ورفعا) نصب على المصدرية ليعمل اى يعمل عملا نصبا وعملا رفعا اوعمل نصب وعمل رفع والاولى تقديم الرفع ﴿ قوله ﴾ (المشتق هو منه) الضمير المنفصل تأكيد للمستكن تحت المشتق اراجع للفعل والضمير المجرور يرجع الى المصدر لكن لاحاجة الى التأكيد لانه ليس من قبيل الصفة التى جرت على غير من هى له بل عكسها على المذهب الاصح الذى هو كون المصدر اصلا للفعل الا انه اراد بذلك دفع توهم كون المشتق مسندا الى الجار والمجرور وكون المجموع صفة للفعل مع رجوع المجرور الى اللام لانه يفيد خلاف ذلك المذهب كما لايخفى وفى هذا الوصف اشارة الى ان عمل المصدر لاينصب المفعول به بالاتفاق سواء كان مظهرا او مضمرا واما قوله تعالى *هو اعلم من يضل عن سبيله * فيقدر فيه فعل ناصب يدل عليه اسم التفضيل اى هو اعلم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله *واما فى غيرهما من الظرف والحال اوالتمييز فيعمل بلا شرط فان الظرف والحال يكفى فيهما رايحة الفعل والتمييز يعمل فيه الحالى عن معنى الفعل نحو رطل زيتا فتأمل (والسادس) من التسعة (المصدر) وهو اسم الحادث الجارى على الفعل * قدمه على اسم المضاف لعمله كعمل فعله كما سبق بخلافه (فهو يعمل) اى المصدر بلا اضافة نصبا ورفعا (ايضا) اى كاسم التفضيل (عمل فعله) المشتق هو منه ماضيا وحالا اومستقبلا نحو اعجبنى ضربك زيد عمرا امس اوالآن اوغدا

باعتبار غير (والخامس ان يكون اسم التفضيل مفيا فرجل هو الشئ الذى وقع صفة له فى اللفظ والحلم فى المثال متعلق لذلك الشئ الذى وقع اسم التفضيل صفة له فى المعنى حقيقة وهو مشترك بين رجل وبين العالم والحلم باعتبار تعلقه فى نفسه الى رجل مفضل وباعتبار تعلقه فى نفسه الى العالم مفضل عليه وهذا قبل النفى واما بعد النفى فبالعكس واحسن منفى فيكون بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيكون المعنى ليس حسن حلم رجل زائدا على حسن حلم العالم فيبقى حلم رجل اما مساويا بحلم العالم او دونه فالمقام يفضل بحلم العالم واسم التفضيل

فى نفسه مفضلا عليه لكن الاولى تركه فى كلا المحلين ﴿ قوله ﴾ (باعتبار غيره) اى باعتبار تعلقه لغير الشئ الاول الذى هو العالم فى مثال المتن وهو اعم من ان يكون غير بالذات او بالاعتبار كما عرفت ﴿ قوله ﴾ (ان يكون اسم التفضيل منفيا) ان عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله كما سيذكر الشارح ﴿ قوله ﴾ (الذى وقع اسم التفضيل صفة اه) فى محل الرفع صفة لقوله متعلق اى المتعلق الذى وقع اسم التفضيل وصفاله فى المعنى وفى نفس الامر ﴿ قوله ﴾ (وهذا قبل النفى واما اه) كون الحلم باعتبار تعلقه الى رجل مفضلا و باعتبار تعلقه الى العالم مفضلا عليه انما هو باعتبار ماقبل دخول النفى على اسم التفضيل واما بعد دخوله عليه فيكون الحلم مفضلا باعتبار تعلقه الى العالم ومفضلا عليه باعتبار تعلقه الى رجل و بهذا يعرف ان بيان الشرط الثالث والرابع ايضا مبنى على اعتبار ماقبل النفى ﴿ قوله ﴾ (واحسن منفى فيكون اه) شروع فى بيان كون احسن فى المثال المذكور بمعنى الفعل و بيان لوجه اشتراط كونه منفيا ضمنا كما لايخفى وهذا احد الوجهين الذين ذكرهما فى كون اسم التفضيل بمعنى الفعل فى مثل هذا المقام وانما اختاره لاطراده فى تركيب غير واقع فى مقام المدح لجريانه فى الجميل ازربما يكون النفى نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساوات او على وجه يكون دون حسن المفضل فى المعنى بخلاف الوجه الاخر كما لايخفى على من رجع الى الفوائد الضيائية وحواشيه ﴿ قوله ﴾ (توجه النفى الى قيده اه) لما صرح به الشيخ عبد القاهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفى والاثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة ﴿ قوله ﴾ (فالمقام يفضل حلم العالم) لان المقام مقام المدح وهو يأبى المساوات فيرجع المعنى الى انه حسن فى نفس كل

بين ذلك الشئ المجرى عليه و بين غيره والمراد بالغير ما يذكر بعد من التفضيلية وانما اشترط ذلك الاشتراك ليخرج اسم التفضيل مما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيسهل اخراجه عن معنى التفضيل ليخرج فيكون بمعنى الفعل كما يستضيح وقوله من حيث المعنى والحقيقة متعلق بيكون اى يكون اسم التفضيل وصفا لذلك المتعلق من جهة المعنى ونفس الامر لا وصفا سببيا بقى هنا بحث ذكره الفاضل العصام وهو ان هذا لا يشمل قولنا ما رأيت زيدا احسن فى عينه الكحل اليوم منه فى عينه امس اذ ليس المتعلق فيه مشتركا بين الشئ المجرى عليه وغيره اقول زيد الموجود اليوم وان لم يكن غير زيد الموجود امس بالذات بل هو عينه بناء على ان الزمان ليس من المشخصات قطعا كما ذكره الشيخ ابو على سينا فى التعليقات مشبهة فى انهما متغايران بالاعتبار لان الزمان وان لم يكن من المشخصات الا انه مميز لاحد الموجودين عن الاخر فى الجملة توضيحه ان المميز قد يكون من لوازم الهوية وقد يكون من عوارضها والزمان من قبيل الثانى وما نفاه الشيخ هو الاول كما حققه الفاضل الكلنبوى فى حواشيه المعلقة على شرح العقائد العضدية فالمتعلق فى المثال المذكور مشترك بين الشئ المجرد وهو زيد الموجود اليوم و بين غيره بالاعتبار وهو زيد الموجود امس فيشمله الكلام كما لا يخفى على اولى الافهام ﴿ قوله ﴾ (ان يكون ذلك المتعلق فى نفسه مفضلا اه) اى يكون نفس ذلك المتعلق فى نفسه مفضلا اه اى يكون ذلك المتعلق مفضلا باعتبار تعلقه للشئ الاول الذى جرى عليه فقوله فى نفسه لمجرد توضيح ان المفضل والمفضل عليه متحدان ذاتا لا بمعنى قطع النظر عن الاعتبارات حتى ينافى قوله باعتبار الشئ الاول كذا الكلام فى قوله ان يكون ذلك المتعلق

ان يكون ذلك المتعلق فى نفسه مفضلا عليه

بعد هيجان الغضب محتاج الى مجاهدة كثيرة وفى المثال اشارة الى كون الحلم قرين العلم كما روى عن ابى هريرة رضى الله عنه انه قال قال النبى صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم واطلبوا مع العلم السكينة والحلم ليذوا لمن تعلمون ولمن تتعلمون منه ولا تكونوا من جبابرة العلماء فيغلب جهلكم حلمكم ❊ زيدت للاستغراق وقد سبق التفصيل عند الكلام على من الجارة نقلا عن الامتحان ❊ قوله ❊ (اى مارجل موجودا) فيه انه يشعر بان خبر ماهنا محذوف مع انه ليس كذلك لان خبره احسن مع فاعله كما لايخفى ❊ قوله ❊ (اى فى نفس الرجل) كانه رفع لتوهم تقدير المضاف قياسا على المثال المشهور الذى هو مامن رجل احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد لان المتحلى بالحلم والعلم هو النفس لاغير من الجوارح ❊ قوله ❊ (لايعمل فى اسم مظهر) اى بالرفع على الفاعلية بقرينة ذكر المفعول به ونحوه فيما بعد وانما خص بالمظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط ❊ قوله ❊ (الااذا اجتمع فيه خمسة شرائط) اى الااذا تجرد عن معنى الزيادة وصار بمعنى الفعل وهو انما يكون اذا اجتمع فيه خمسة شروط وانت خبير بان الشروط المذكورة فى الحقيقة ثلثة الاول ان يكون اسم التفضيل وصفا حقيقيا لمتعلق ماجرى عليه فى اللفظ والثانى ان يكون ذلك المتعلق مفضلا على نفسه باعتبارين والثالث ان يكون اسم التفضيل منفيا وانما بسطها على الخمسة توضيحا للكلام ❊ قوله ❊ (صفة الشئ من حيث اللفظ) اراد بذلك ان يكون اسم التفضيل وصفا سببيا فى اللفظ اشئ معتمدا عليه لتحصل له مظهر يتعلق به فيتيسر عمله فيه فيشمل ان يقع نعتا له اوخبرا عنه اوحالا منه ❊ قوله ❊ (صفة لمتعلق ذلك الشئ المشترك اه) المتعلق بكسر اللام والمراد به هنا مايكون له نوع تعلق ومناسبة لذلك الشئ ويجب ان يكون اجنبيا من جهة عدم اتصاله بضميره وقوله المشترك صفة لمتعلق يعنى ان ذلك المتعلق يجب ان يكون مشتركا

(احسن) اى مارجل موجودا صفة رجل فى اللفظ (فيه) اى فى نفس الرجل ظرف لاحسن (الحلم) فاعل لاحسن (منه) اى من الحلم متعلق باحسن حال كون ذلك الحلم ثابتا (فى العالم) اى فى نفس العالم * ثم اعلم ان اسم التفضيل لايعمل فى اسم مظهر الااذا اجتمع فيه خمسة شرائط (الاول ان يكون اسم التفضيل صفة لشئ من حيث اللفظ (والثانى ان يكون صفة لمتعلق ذلك الشئ المشترك بين ذلك الشئ وغيره من حيث المعنى والحقيقة (والثالث ان يكون المتعلق فى نفسه مفضلا باعتبار الشئ الاول (والرابع

واحد لكن تعليل المعنى الثالث بالمعنى الثانى مما لا يخفى قبحه والتعرض لهذا البحث وان كان من وظائف علم الاصول والكلام الا انه مما يتوقف عليه هنا فهم المرام ﴿ قوله ﴾ (وكون النسبة معتبرة فى وضعه بخلافه) اى ولمناسبته لما قبله فى كون النسبة الى فاعل ما مأخوذة فى مفهومه وضعا كالفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اللاتى ذكرت قبله بخلاف المصدر فان تلك النسبة غير مأخوذة فى مفهومه ولذا لا يتوقف تصور مفهومه على فاعل ما فلا يلزم ذكره بل يجوز حذفه عند بخلافها فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون المدلول المطابقى لاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة غير مستقل بالفهم كالفعل لكون تلك النسبة الغير المستقلة مأخوذة فى مفهومها ايضا مع انه خلاف ما اطبقوا عليه قلت المعنى الغير المستقل اذا ضم الى امر يحتاج اليه فى الاستقلال يصير المجموع مستقلا بالمفهومية بمعنى انه لا يحتاج فى تعلقه الى ضميمة وهذه الامور وان كان النسبة الى ذات مأخوذة فى مفهومها الا انها لما اخذت مع تلك الذات كانت مستقلات بالفهم بخلاف الفعل فان النسبة اخذت فى مفهومه مع ضمها الى غير ما يحتاج اليه الذى هو الحدث والزمان فيصير المجموع غير مستقل البتة ﴿ قوله ﴾ (وهو ما اشتق من فعل اه) اى اسم اشتق من حدث موضوعا لمن وصف بزيادة على غيره فى اصل ذلك الحدث فالباء فى قوله بزيادة مع مجروره اما ظرف لغو متعلق للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر صفة له اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فالمعقول على هذا مقدر اى موصوف به اى بالفعل وفوائد القيود تطلب من الفوائد الضيائية ﴿ قوله ﴾ (نحو ما من رجل احسن فيه الحلم منه فى العالم) الحلم عدم هيجان الغضب فهو افضل من كظم الغيظ لانه تحلم

مشتقا وكون النسبة معتبرة فى وضعه بخلافه وهو ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره (فهو ايضا) اى كاسبق (يعمل) اى اسم التفضيل (عمل فعله) الذى اشتق منه (نحو ما من رجل) ومن زائدة فى النفى زيدت للاستغراق

مع انه لايتأتى فى الصفة المشبهة لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول مطلقا بالاتفاق ﴿ قوله ﴾ (العبادة حسن ثوابها والمعصية قبيح عذابها) اعلم ان للطاعة ثلث مراتب الاولى ان يلاحظ فيهـا الثواب ودرء العقـاب مع الامتثال وتسمى عبادة والثـانية ان لايلاحظ فيها الاتشرف النفس بالتقرب اليه تعـالى بامتثال امره تعـالى وتسمى عبودة والثـالثة ان لايلاحظ فيهـا الاالله وتسمى عبودية وهذه اعلى المراتب ولذلك قيل فى تقـديم اياك عـلى نعبد اشارة اليها فبهذا ظهرلك حسـن الاخبار عن العبادة بحسن الثواب ثم ان الحسن والقبح يطلق على ثلثة معان الاول صفة الكمال والنقص كالعلم والجهل والثانى ملايمة الغرض ومنافرته كالعدل والظلم والثالث تعلق المدح والذم عاجلا والثواب والعقاب اجلا لكن المعنيين الاولين مما يدركه العقل بدون ورود الشرع اتفاقا بخلاف المعنى الثالث فانه مما لايدرك الابالشرع عند الاشاعرة ويدرك بالعقل فى بعض الاشـياء على وجه لايكون حاكما بهمـا وان لم يدرك الا بالشرع فى البعض الاخر عند المـاتريدية ويدرك بالعقـل على وجه يكون له ولاية الامر والنهى بان يكون حاكما بهمـا فى بعض الاشـياء عند المعتزلة اذا عرفت هذا فقد ظهرلك ان فى هذا المثال اشارة الى ان حسن العبادة وقبح المعصية بالمعنى الثالث وان فى اسناد الحسن على الثواب والقبح على العذاب تنبيه على رد المعتزلة بان ليس فيهـا جهة محسـنة ومقبحة بل حسن العبـادة يترتب الثواب عليهـا وقبح المعصية يترتيب العذاب وهـذان الترتبان مما لاسـبيل على ادراكه غير الشرع وان فى قول الشـارح لكونهـا موصلة الى المطلوب وقوله لكونهـا غير موصلة الى المرام ايماء الى ان العبادة حسـن والمعصية قبيح بالمعنى الثانى ايضا اذقد يجتمع هذه المعـانى الثلثة اواثنان منها فى فعل

العبـادة) كالصلوة والزكاة والحج ونحوها مبتدأ (حسـن) خبره (ثوابها) اى اجرها فاعل له لكونها موصلة الى المطلوب (والمعصية) كالكبائر وغيرها مبتدأ (قبيح) خبره (عذابها) فاعل له لكونها غير موصلة الى المرام (والخامس) من التسـعة (اسم التفضيل) قدمه على المصدر مع كونه عاملا فى الفـاعل والمفعول لمناسبته لماقبله فى كونه مشتقا

فبقوله لازم خرج اسم الفاعل المشتق من فعل متعد واسم المفعول مطلقا اى سواء كان مشتقا من متعد اومن لازم بعد تعديته بحرف الجر وان قال القاضى بخر وجه بقوله لمن قام به و بقوله لمن قام به خرج اسم الزمان والمكان والالة المشتقات من الفعل اللازم و بقوله على معنى الثبوت خرج اسم الفاعل المشتق من اللازم نحو قائم وذاهب لانه بمعنى الحدث اعلم ان ههنا ثلثة اشياء الاول المتجدد الذى هو المراد بالحدوث فى تعريف اسم الفاعل اتفاقا من الرضى وابن الحاجب والثانى المتجدد المستمر فى جميع الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدده حادث وباعتبار استمراره فى جميع الازمنة مستمر فالمستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث المستمر الغير المتجدد فالمراد بالثبوت فى هذا المقام هو هذا القسم الاخير فقط عند ابن الحاجب وهذا القسم مع القسم الثانى عند الشئ الرضى والتفصيل يطلب من المطولات ﴿ قوله ﴾ (بل تزيد عليه) فيه انه على هذا يلزم مزية الفرع على الاصل تأمل ﴿ قوله ﴾ (لانها تنصب اه) يعنى انها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها فانه لا ينصب مفعولا ولاشبهه ﴿ قوله ﴾ (اذا وجد الشروط المعتبرة اه) فيه نظر اما اولا فلانه يستفاد منه ان جميع الشروط المعتبرة فى عمل اسم الفاعل معتبرة فى عملها ايضا مع انه لا يشترط فى نصبها المشبه بالمفعول معنى الحال والاستقبال لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان ان لا ان يقال اشار بقوله من الاعتماد الى ان المعتبر فى عملها الشروط الستة المعتبرة فى عمل اسم الفاعل فقط لا مع معنى الحال والاستقبال حتى يرد ذلك لا يقال يأباه قوله ونحو اذ لا مأل له الا الشمول لمعنى الحال والاستقبال ايضا لانا نقول اراد من قوله ونحو اشتراط عدم التصغير وعدم الموصوفية فتدبر واما ثانيا فلان الاعتماد على الموصول ايضا من الشروط المعتبرة فى عمل اسم الفاعل

تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره فى الامتحان * وانما تعمل اذا وجد الشروط المعتبرة فى اسم الفاعل من الاعتماد ونحوه نحو زيد حسن وجهه (نحو

بالوصف اوالتصغير عن مشابهة الفعل اما خروجهما بالوصف فظاهر لانه مخصوص بالاسم * واما التصغير فلانه وصف فى المعنى لانه اذا قيل رجيل كان معناه رجل حقير فلا يقال زيد ضويرب عمرا اومضيرب عمرا لانهما حينئذ يكونان بمنزلة ضارب حقير ومضروب حقيرا وصغير تأمل (والرابع) من التسعة (الصفة المشبهة) باسم الفاعل من حيث انهما تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث * قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة فى الفاعل الظاهر بخلافه فانه لايعمل فيه فى غير مسئلة الكحل وهى ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت (فهى) اى الصفة المشبهة (ايضا) اى كاسم الفاعل والمفعول (تعمل عمل) فعلها) اللازم بل

الذنب فيجب ان يعم الذنوب اولكونه ذنبا خاصا فلا يجب تعميمها وصحح الثانى ﴿ قوله ﴾ (ثم اعلم ان اه) اشارة الى انه من شروط عملهما ايضا فى الفاعل الظاهر والمفعول به ان لايكونا موصوفين ولا مصغرين وهذا مما يشترط مع الاعتماد على الموصول ايضا فالاولى ان يذكره فيما تقدم عند بيان الشروط الستة او يؤخرها الى هذا المقام ولعله انما اخره الى اخر بحث اسم الفاعل والمفعول لما اراد من بيان وجه ذلك الاشتراط كما نبه عليه بقوله لخروجهما بالوصف اه ﴿ قوله ﴾ (لانه مخصوص بالاسم) اى الوصف وذلك لان الموصوف مسند اليه فى المعنى ولاشك فى كون الاسناد اليه من خواص الاسم فلو وصفا لبعدا عن المشابهة بالفعل التى كانا عاملين بسببها ثم انه انما خصص البيان بوجه ذلك الاشتراط لما فيه خلاف الكسائى ومن تبعه من الكوفيين حيث جوزوا اعمال الموصوف والمصغر فتأمل ﴿ قوله ﴾ (فلا يقال زيد ضويرب اه) الاولى اما التفريع على كل من الشرطين واما تركه بالكلية كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (تأمل) لعله اشارة الى ماذكره المص فى الاظهار من انهما لو وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السابق لحصوله بلا مانع عن الشبه نحو جاءنى رجل ضارب غلامه شديد فالشرط ان لايكونا موصوفين قبل العمل لامطلقا ﴿ قوله ﴾ (لكونها عاملة فى الفاعل اه) ولانها تنصب مفعولها عند البصريين كما سيذكره بخلاف اسم التفضيل فانه لاينصب اصلا ﴿ قوله ﴾ (فانه لايعمل فيه فى غير مسئلة اه) الجاران متعلقان بيعمل فهو من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه ﴿ قوله ﴾ (ما اشتق من فعل لازم لمن اه) اى موضوعا قام ذلك الفعل به حال كون ذلك الفعل على معنى الثبوت (فبقوله)

واما جعل اللام لغير الاستغراق فمما يأبى عنه ان الصفة المشبهة ايضا موافقة له فى الشروط غير معنى الحال والاستقبال كما سيصرح به لكن هنا شئ ستطلع عليه ﴿ قوله ﴾ (بخلافها) اى بخلاف الصفة المشبهة فانها لاتنصب المفعول به اصلا واما النصب بعدها فى بعض الاحيان فهو ليس على المفعولية بل على التشبيه بالمفعول ﴿ قوله ﴾ (وهو ما اشتق من فعل اه) اى اسم المفعول اسم اشتق من حدث موضوعا لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه وهذا تعريف ذكره الشيخ ابن الحاجب فى الكافية فبيان ماله وما عليه يطلب من شرحها للمولى الجامى قدس سره ﴿ قوله ﴾ (اى المشتق منه) اشارة الى ان اسم المفعول انما يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وفيه مافيه ﴿ قوله ﴾ (فى الشروط الستة) انما قيد الشروط بالستة ولم يطلقها حتى يشمل اشتراط معنى الحال والاستقبال ايضا كما فعله ابن الحاجب اشارة الى ماقاله الرضى من انه ليس فى كلام المتقدمين مايدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتأخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك ففى كلام الشارح ميل عظيم الى مذهب المتقدمين ﴿ قوله ﴾ (والعمل) اى مطلقا سواء كان رفعا للفاعل الظاهر اونصبا للمفعول به لان كل ذلك يتوقف على الشروط الستة نعم لو لم يقيد الشروط بالستة للزم تخصيص العمل بالنصب كما حققه المولى الجامى فى عبارة ابن الحاجب لان عمل الرفع لايتوقف على اشتراط الزمان كما اسلفناه ﴿ قوله ﴾ (فتدبر) تنبيه على تقييد الشروط بالستة كما عرفت ﴿ قوله ﴾ (كل تائب مقبول توبته) فيه اشارة دقيقة الى ان التوبة عن بعض المعاصى دون بعض صحيحة ايضا فانه قد اختلف فى صحتها بناء على ان الندم لكونه عن مطلق

بخلافها وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل ترك المصنف تعريفه لما مر (فهو) اى اسم المفعول (يعمل عمل فعله) اى المشتق منه (المجهول) يعنى يرفع نائب الفاعل ولا ينصب المفعول به الا اذا اشتق من الفعل المتعدى الى مفعولين او ثلثة نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا * وحكم اسم المفعول كحكم اسم الفاعل فى الشروط الستة والعمل فتدبر (نحو كل تائب) اى راجع عن الذنوب مبتدأ (مقبول) خبره (توبته) رجوعه عنها نائب الفاعل لمقبول لان الله تعالى يقبل التوبة وقال الله تعالى نبئ عبادى انى انا الغفور الرحيم *

والجمهور شرطوا مع هذا الشروط الستة معنى الحال والاستقبال تحقيقا او حكاية كقوله تعالى * وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد * خلافا للكسائى فان عنده يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او الماضى وتثنيته وجمعه مثله فى العمل ﴿ ٢١٢ ﴾ والشرط نحو الزيدان ضاربان عمرا والزيدون ضاربو بكرا ونحوهما (نحو كل) مبتدأ (حسود) بالجر وهو بمعنى الفاعل اى كل فرد من افراد الحاسد وهو طلب ازالة النعمة عن الغير (محرق) بكسر الراء خبر المبتدأ (حسده) اى الحاسد بالرفع فاعل لمحرق (عمله) بالنصب مفعول به لمحرق اذ الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب لقوله عليه السلام * اياكم والحسد فان الحسد يأكل الحسنات كما تأكل الحطب النار * مثال لاسم الفاعل المعتمد على المبتدأ (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة فى الفاعل لموافقته لاسم الفاعل فى الشرط ولانه قد ينصب المفعول به (واما) كاسم الفاعل

بعدهما يزداد شبهه بالفعل اذا الواقع بعدهما يكون كالواقع موقعه ﴿ قوله ﴾ (والجمهور شرطوا مع هذا الشروط اه) فيه بحث اما اولا فلان معنى الحال والاستقبال لايشترط فى عمله عند اعتماده على الموصول نحو الضارب غلامه عمرا امس عندنا فاشتراطهم معنى الحال والاستقبال ليس مع هذه الشروط الستة جميعا بل مع خمسة منها كما صرح به المص فى الاظهار وقال ابن مالك * وان يكن صلة ال فنى المضى * وغيره اعماله قد ارتضى * واما ثانيا فلان ذلك الاشتراط ليس فى عمله مطلقا كما يشعر به ظاهر عبارته بل فى نصبه المفعول به فقط حتى اختار ابن عصفور بالاتفاق على ان اسم الفاعل المجرد اذا كان بمعنى الماضى يرفع الفاعل الظاهر وهو ظاهر كلام سيبويه وبه صرح المص فى اظهار الاسرار اللهم الا ان يكون كلامه مبنيا على ماذهب اليه ابن جنى وتبعه بعضهم من انه لايرفع الظاهر ح ﴿ قوله ﴾ (او حكاية) بان يقدر المتكلم نفسه موجودا فى الزمان الماضى او الزمان المذكور موجودا الان فالبسط المذكور فى الاية وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال كما ذكره المولى الجامى قدس سره السامى ﴿ قوله ﴾ (طلب ازالة النعمة عن الغير) اى عن المحسود كما سبق التفصيل منا وفى التعبير بالازالة مع انه طلب زوال النعمة كما فى القاموس وغيره ايماء الى ماقالوا من ان الحسد يؤل الى الاعتراض على حكم الله تعالى وهو السر فى احراقه العمل واكله الحسنات كما كل النار الحطب فتفطن ﴿ قوله ﴾ (لموافقته لاسم الفاعل فى الشرط) بيان لوجه التقديم واللام فى الشرط للاستغراق اى انما قدم اسم المفعول على الصفة المشبهة لكون اسم المفعول موافقا لاسم الفاعل فى جميع الشروط دون الصفة المشبهة فاللائق بان يذكر عقيبه اسم المفعول دونها

الى اسم الفاعل والثانية مع مجرورها ظرف مستقر حال من المستكن في يدخل الراجع الى الموصول واشار بهذا الى ان اللام الداخل على الصفات اسم موصول حقيقة على المذهب الاصح وان كان في صورة لام التعريف ﴿ قوله ﴾ (وليقوى جهة الفعل اه) اللام متعلق بالشرط المؤخر الوارد على صيغة الماضي المجهول قدم للحصر وكلمة من بيانية تبين جهة الفعل والضمير في كونه راجع الى الفعل ومحصوله انه انما اشترط في عمله احد هذه الامور الاربعة ليتأكد مناسبته للفعل من جهة انه كما ان الفعل لايكون مخبرا عنه بل مسندا الى فاعله كذلك اسم الفاعل اذا اعتمد على واحد من تلك الامور الاربعة لايكون مخبرا عنه اما الاول فلان الواقع بعد المبتداء لايكون مخبرا عنه واما الثاني والرابع فلان الصفة والحال كالخبر في المأل فلا يكون الواقع موقعها مخبرا عنه ايضا واما الثالث فلانه حينئذ فعل في الحقيقة كما ان اللام موصول في الحقيقة وانما غير الى صورة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل وتحقيق هذا المقام ماذكره بعض الاعلام من ان الفعل يقتضي شيئا للاستناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام وان الاسم لايقتضي شيئا كما ذكره في محله فلما كان اسم الفاعل ونحوه من الصفات عاملا لمشابهته بالفعل وكان له جهتان جهة الاسمية وهي عدم الاستناد وجهة الفعلية وهي اقتضاء الاستناد لزم في العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية ﴿ قوله ﴾ (على الاستفهام) سواء كان مذكورا كما ذكر مثاله او مقدرا نحو مهين زيد عمروا ام مكرمه اى امهين ﴿ قوله ﴾ (لان الاستفهام والنفي اه) تعليل لمقدر مفهوم مما تقدم اى انما اشترط الاعتماد على الاستفهام او النفي لانهما لتعلقهما بالحكم اولى واحق بالفعل فاذا وقع اسم الفاعل

وليقوى جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه شرط هذه الاربع * والخامس الاعتماد على الاستفهام نحو اقائم الزيدان وهل قائم الزيدان * والسادس الاعتماد على النفي نحو ما ضارب زيد وليس زيد ضاربا ابوه عمرا الان الاستفهام والنفي اولى بالفعل فازداد بهما شبهه بالفعل *

بمعنى الحدوث * ولما كان البحث عنه من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفه وكذا ماسيأتى ﴿ ٢١٠ ﴾ (فهو) اى اسم الفاعل (يعمل

عمل فعله المعلوم) اى كعمل فعل الذى اشتق منه يعنى ان كان فعله لازما فهو يرفع الفاعل وان كان متعديا فيرفع الفاعل وينصب المفعول به وان تعدى الى مفعول فهو يتعدى الى مفعول وان تعدى الى مفعولين فهو يتعدى الى مفعولين وان تعدى الى ثلثة مفاعيل فهو يتعدى الى ثلثة مفاعيل وانما يعمل عمل فعله اذا وجد الشروط الستة * احدها الاعتماد على المبتداء بان يكون خبراله نحو زيد ضارب ابوه عمرا * والثانى الاعتماد على الموصوف بان يكون صفة له نحو جاءنى رجل ضارب غلامه عمرا * والثالث الاعتماد على الموصول بان يدخل عليه على صورة اللام نحو جاءنى الضارب ابوه عمرا * والرابع الاعتماد على ذى الحال بان يكون حالا عنه نحو جاءنى زيد راكبا فرسه

به اى ذات كان ملابسا بمعنى الحدوث فاللام فى لمن متعلق باشتق بتضمين معنى الوضع واللام فى الفعل للعهد وقوله بمعنى الحدوث ظرف مستقر منصوب المحل حال من المستكن فى اشتق والمراد بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة كما ذكره المولى الجامى وتطبيق التعريف على المعرف موكول عليه فارجع اليه ﴿ قوله ﴾ (اى كعمل فعله اه) اشارة الى ان قول المص عمل منصوب مفعول مطلق نوعى ليعمل مجازا اى يعمل عملا مثل عمل فعله فحذف الموصوف ثم حذف المضاف الذى هو الصفة واقيم المضاف اليه مقامه بقى هنا كلام وهو ان الضمير المجرور فى قوله منه راجع الى الفعل الذى اريد منه معناه الاصطلاحى بقرينة الوصف بالمعلومية وجعل عمله اصلا مشبها به لعمل اسم الفاعل وهو ظاهر من ان يخفى مع ان اسم الفاعل مشتق من المصدر لامن الفعل عند غير السيرافى فكلام الشارح لاينطبق ظاهرا على مذهب غيره الا ان يقال تجوز فى نسبة الاشتقاق الى الفعل الاصطلاحى باقامة الكل مقام الجزء لان المصدر جزء من مفهوم الفعل الاصطلاحى فتبصر وقس عليه نظائره فيما سيأتى ﴿ قوله ﴾ (اذا وجد الشروط الستة) ظرف ليعمل ويستفاد من الحصر المفهوم من انما انه لايعمل اذا لم يوجد الشروط الستة فلايخفى ما فى عبارته من المساهلة لان المشروط فى عمله وجود احدتلك الامور الستة لاوجود كلها مع ان اجتماع الامور الستة فى محل واحد غير ممكن ﴿ قوله ﴾ (الاعتماد على الموصوف) سواء كان ذلك الموصوف مذكورا كما فى المثال المذكور او محذوفا عند غير المصنف نحو مختلف الوانه اى صنف مختلف الوانه واما عنده فيلزم ان يكون الموصوف مذكورا كما بسطه فى الامتحان ﴿ قوله ﴾ (بان يدخل عليه على صورة اللام) كلمة على الاولى متعلقة بيدخل والضمير المجرور يرجع

(الى)

مقدر مفهوم مما قبله والتقدير واذا كان مادام مع اسمها وخبرها
فى تأويل المفرد وقدر الزمان قبله فيلزم ان يوجد هناك كلام يفيد
فائدة تامة لما انها ح تكون ظرفا كما اشير اليه والظرف فضلة غير
مستقل بالافادة نعم مجرد كونها فى تأويل المفرد من غير تقدير
الزمان قبله لايوجب وجود الكلام المستقل هناك لانه ح يكون
مؤلا بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلا يوجب الا تقديم مفرد
آخر يصير معه كلاما تاما ﴿ قوله ﴾ (وليس الله تعالى جسما)
فيه رد للمجسمة كما سبق ﴿ قوله ﴾ (نحو ليس زيد قائما اى
الان وليس اه) الاولى ترك اى التفسيرية فى هذه الامثلة
الثلثة كلها حتى يكون اشارة الى ان سيبويه ومن تبعه يستدلون
على كونها لنفى مضمون الجملة مطلقا بانه قد يقيد تارة بزمان الحال
وتارة بزمان الماضى وتارة بزمان الاستقبال فلو كان لنفى الحال
كما ذهب اليه الجمهور لكان التقدير بزمان الحال تأكيدا والتقييد
بزمان الماضى والاستقبال محتاجا الى التجديد وكلاهما خلاف
الاصل لكن ما رأينا نسخة كذلك نعم قد وقع المثال الثالث فقط
فى النسخة التى عند من تبركها ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعله اشارة
الى ماذكره الاندلسى من انه ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس
ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد
قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كما نقله الرضى
لكن رده الفاضل العصام بان المراد بكونه للحال اولغيره معناه
انه كذلك بحسب الوضع فاذا فهم منه الحال * اذا اطلق فهو
للحال انتهى فالتناقض بين المذهبين باق على ما قرره ذلك
الفاضل ﴿ قوله ﴾ (وهو ما اشتق من فعل لمن قام به اه)
هذا هو التعريف الذى ذكره ابن الحاجب لاسم الفاعل اى اسم
مشتق من حدث موضوعا ذلك الاسم لذات قام ذلك الحدث

(وليس الله تعالى جسما) هى لنفى مضمون الجملة فى زمان الحال عند الجمهور نحو ليس زيد عالما اى الآن او مطلقا عند سيبويه ومن تبعه نحو ليس زيد قائما اى الآن وليس خلق الله مثله اى امس وليس زيد ذاهبا اى غدا فتأمل (و) القياسى (الثانى) من التسعة (اسم الفاعل) قدمه على اسم المفعول لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا فى الفاعل ولمجيئه من المتعدى واللازم بخلاف اسم المفعول فى الكل وهو ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل

الصلاحية وامكان القابلية فلانها المتبادرة عند الاطلاق والمعلومة عقلا الاترى انه لايفهم من قولهم مازال زيد اميرا انه كان اميرا فى اول وجوده بل المفهوم منه استمرار امارته من زمان صلاحيته لها الذى هو وقت البلوغ الذى يمكن القيام بها فيه ﴿ قوله ﴾ (ويقبل التوبة مادام الروح داخلا فى البدن) فيه اشارة الى ان توبة اليأس مقبولة عندنا كما صرح به الفقها وان لم يكن ايمان اليأس مقبولا كما بسط الفرق فى محله والى ماروا الحسن رحمه الله تعالى من ان ابليس قال وعزتك لا افارق ابن ادم مادام الروح فى جسده فقال الرب جل جلاله وعزتى لامنعه التوبة مالم يغرغر بنفسه ﴿ قوله ﴾ (وهى لتوقيت امر بمدة اه) تأنيث ضمير مادام باعتبار كونه كلمة اى كلمة مادام لتعيين وقت شى بزمان طويل ثبوت خبرها لاسمها فمادام تقتضى امتداد زمان ثبوت الخبر للفاعل لما فى القاموس من ان المدة زمان طويل ﴿ قوله ﴾ (ظرف زمان له) اى لذلك الامر المعين وقته الذى هو القبول فى مثال المص ﴿ قوله ﴾ (لان مامصدرية اه) بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور بالطريق الذى ذكره بقوله بان جعلت اه باعتبار وضعها التركيبى ولا ينافى ذلك صيرورته علما بعد الاستعمال فى الظرفية بحيث لايصح تقدير الزمان معه على ماذكره المحقق السالكوتى ﴿ قوله ﴾ (ويقدر الزمان قبل اه) لكن بشرط افهام تعيين اومقدار نحو كان ذلك طلوع الشمس وانتظرته حلب ناقة والاصل وقت طلوع الشمس ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما اشار اليه ابن مالك فى الفيته بقوله * وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك فى الظرف الزمان يكثر ﴿ قوله ﴾ (فلا بد هنالك من حصول) الفاء جواب شرط

(ويقبل) على صيغة المفعول (التوبة) نائب الفاعل ليقبل (مادام الروح) بارفع اسمها (داخلا) خبرها (فى البدن) متعلق لداخلا وهى لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له لان مامصدرية وهى مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد ويقدر الزمان قبل المصادر غالبا فلا بد هنالك من حصول كلام يفيد فائدة تامة ولهذا اشار بقوله ويقبل التوبة والمعنى مدة دوام دخول الروح فى البدن

ايضا المعنوى كتقرب البعض الى السلطان وان لم يكن قريبا بحسب المسافة وهو ان يكون له اعتبار ومرتبة عالية عند السلطان والا فالقرب والبعد الحقيقيان غير متصوران فى حقه تعالى وقد قال الله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين واما قوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد ففيه تجوز بقرب الذات لقرب العلم فيكون بمعنى علمنا اقرب منه من علم ماكان اقرب اليه من حبل الوريد كما اشار اليه القاضى فى تفسيره ﴿ قوله ﴾ (وهو لاستمرار خبره لاسمه اه) اى كلمة مازال لاستمرار ثبوت خبره لاسمه من وقت يمكن ان يقبله عادة فى الصراح اقبول بيش امدن وپذير فتن انتهى قال الشارح اراد بالقبول فى قوله مذقبله المعنى الاول الذى مأله الى امكان اقبول بالمعنى الثانى فلذا فسره به فزيادة الامكان فى التفسير ليس بمبنى على ان فى المفسر حذفا واختصارا كما حققه السلكوتى اعلم ان ههنا دعاوى ثلث لابد من اثباتها اما الاولى التى هى افادة مازال معنى الثبوت فلان النفى مأخوذ فى معناها فاذا دخلت عليها ما النافية كان معناها نفى النفى ونفى النفى يفيد الثبوت واما الثانية التى هى افادتها استمرار ذلك الثبوت فلانه قد قيد نفيه بجزء غير معين من اجزاء الزمان الذى هو مدلوله ومن البين ان تقييد نفى الشئ بزمان يوجب ان يعم ذلك النفى فى جميع ذلك الزمان نعم تقييد اثبات الشئ بزمان لايوجب عموم الاثبات فى جميع ذلك الزمان بناء على انهم قصدوا ان يكون النفى والاثبات على طرفى النقيض واعتبار استمرار الثبوت اصعب واقل فاعتبروه فى جانب النفى دون الاثبات فاذا قلت ضرب زيد يكفى فى صدق هذا القول وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمان الماضى بخلاف ما اذا قلت ماضرب زيد فانه يفيد استغراق نفى الضرب فى جميع اجزاء الزمان الماضى واما الثالثة التى هى اعتبار

وهو لاستمرار خبره لاسمه مذقبله اى مذ زمان امكان قبول اسمه لمضمون خبره فمعنى مازال زيد امير استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة

من المثال الذى ذكره المص لان ثبوت العلم والحكمة لله تعالى دائم مستمر ﴿ قوله ﴾ (وصار العاصى مستحقا للعذاب) المراد من الاستحقاق وعيدا بمعنى ترتب العذاب على المعصية وملايمة اضافته اليها فى مجارى العقول والعادات لما قد ورد السنة والكتاب بذلك واجمع السلف على ان الطاعة تكون سببا للثواب والمعصية سببا للعقاب والعذاب لا اللاستحقاق عقلا بمعنى كون العذاب حقا لازما يقبح تركه كما زعمه المعتزلة ففيه رد لهم لانهم قالوا بوجوب العقاب على المعصية على الله تعالى اذا مات صاحبها بلا توبة وحرموا عليه العفو واستدلوا عليه بان الله اوعد لمرتكب الكبيرة بالعقاب فلو لم يعاقبه لزم الخلف فى وعيده والكذب فى خبره وهما محالان على الله تعالى وحاصل الرد الذى اشار اليه المص بهذا المثال ماذكره المحقق الدوانى فى شرح العقايد العضدية من ان ايات الوعيد محمولة على استحقاق ما اوعد به لا على وقوعه بالفعل فلا يلزم الخلف او الكذب على تقدير عدم العقاب وبهذا عرفت فائدة تفسير الشارح العاصى بقوله اى غير التائب ومستحقا بقوله لايقا اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه اشارة الى المعنى الاول من المعنيين الذين ذكرنا هما للاستحقاق ﴿ قوله ﴾ (لامن زال يزول) الاولى الاكتفاء على قوله من زال يزال حتى يكون احترازا ايضا من ماضى يزيل لانه كما ان ماضى يزول فعل تام لازم معناه الانتقال كما فى قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا فكذلك ماضى يزيل فعل تام لكنه متعد ومعناه مازتقول زال ضأنك من مغرك اى ميز بعضها من بعض وفرقه ومصدر الاول الزوال ومصدر الثانى الزيل ﴿ قوله ﴾ (اى من رحمة الله تعالى) على حذف المضاف كقوله تعالى وجاء ربك اى امر ربك او اشارة الى ان البعد هنا معنوى وهو ان لايكون له اعتبار ومرتبة عالية عنده تعالى لا بمعنى البعد بحسب المسافة كما قد يراد من القرب

(و) نحو (صار العاصى) اى غير التائب بالرفع التقديرى اسم صار (مستحقا) اى لايقا (للعذاب) صلة لمستحقا وهو للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا (و) نحو (مازال) من زال يزال لامن زال يزول فانه تامة (المذنب) الغير التائب الرفع اسمه (بعيدا) خبره (من الله تعالى) اى رحمة الله تعالى بل قريب الى غضبه

لعدم تمامية بمرفوعه كالافعال الغير الناقصة ويسمى مرفوعه اسما ومنصوبه خبرا وهو كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وآل وراح وما زال وما انفك ومافتئ ومابرح ومادام وليس والظاهر انها غير محصورة (نحو كان الله) بالرفع اسم كان (عليما) بالنصب خبر (حكيما) بالنصب خبر بعد الخبر وهما فعيل بمعنى فاعل وهو لثبوت خبره لاسمه فى الزمان الماضى دائما كما مر اومنقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر

فى مجرد النسبة ﴿ قوله ﴾ (لعدم تمامه بمرفوعه اه) هذا وجه ذكره المولى الجامى قدس سره وتلقاه الفحول بالقبول وان كان التسمية على هذا الوجه من تسمية الجزء اعنى الفعل باسم الكل المركب من الفعل والمرفوع لما ان الوصف بالتمام والنقصان حال المركب منهما كما اشار اليه الشارح المدقق للاظهار فمعنى عدم التمام بمرفوعه انه لا يصير بمرفوعه مركبا تاما يصح السكوت عليه ويكون الخبر قيدا فيه لترتب الفائدة بل المرفوع مسندا اليه والمنصوب مسندا يتم الحكم بهما ويفيد كان مثلا تقييده بمضمونه فان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول فى الزمان الماضى على ماذكره المحقق السلكوتى ﴿ قوله ﴾ (والظاهر انها غير محصورة) يعنى ان الظاهر من المذاهب ان الافعال الناقصة غير منحصرة فى عدد معين كما زعمه بعضهم وعدها من السماعى وذلك لان كثيرا من الافعال التامة يتضمن معنى الفعل الناقص فيصير ناقصا وانهم قد عدوا منها مرادفات بعضها وكل ذلك يدل على عدم كونها محصورة ﴿ قوله ﴾ (كان الله عليما حكيما اه) انما خص التمثيل بهذه الاربعة من الافعال الناقصة اشارة الى ان منها ماهو بسيط واصل فيها كان وصار ومنها وهو مركب من ما النافية والفعل كما زال ومنها ماهو مركب من ما المصدرية والفعل كما دام ومنها ما اختلف فى انه فعل او حرف لشبهه بالحرف فى الصورة وعدم التصرف كليس حيث قال سيبويه والاكثرون انه فعل وقال ابو على فى احد قوليه انه حرف والحاق الضمير به لتشبيهه بالفعل فى كونه على ثلثة احرف وبمعنى ماكان وكونه رافعا وناصبا ﴿ قوله ﴾ (دائما) لكن قد صرحوا بان ذلك الدوام واستمرار الثبوت ليس بمدلول كان بل ناشى من عدم دلالته على عدم سابق وانقطاع لاحق ﴿ قوله ﴾ (كامر)

بقرينة ان المقام مقام المبالغة فلا يرد ان هذا العموم يمكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم ايضا كما اشار اليه الشارح لانه يفوت الاختصار ح ﴿ قوله ﴾ (انما قال الى خبر لكونه اه) يعنى ان فى قول المص الى خبر مجازا كونيا اى كون المعنى الحقيقى سابقا على المجاز باعتبار زمان الحكم الذى هو الاحتياج ههنا وذلك لان ذلك المنصوب المحتاج اليه للفعل ليس بخبر للمبتدأ حقيقة وقت الاحتياج والا لامتنع تسليط ذلك الفعل المحتاج عليه اذ الشئ الواحد لا يجوز ان يكون معمولا للفعل حال كونه خبر للمبتدأ فالتعبير عنه بالخبر مبنى على كون خبرية سابقة على زمان الاحتياج وانت خبير بانه يجوز ان يكون مجازا اوليا ايضا اعنى كون المعنى الحقيقى لاحقا طاريا على المجاز فى الزمان الاتى لما ان ذلك المنصوب يكون خبر الذلك الفعل المحتاج بعد زمان الاحتياج وان لم يكن خبر اله وقت الاحتياج والا يلزم تحصيل الحاصل بقى ههنا فائدة جليلة هى انه لا حاجة الى ارتكاب التجوز فى اطلاق الخبر على ذلك المنصوب المحتاج اليه لانه يصح التعبير عنه بالخبر حقيقة لان لفظ الخبر ليس مشتقا حتى يجب اتصاف ما قصد به بمفهومه حين تعلق الحكم به اعنى الاحتياج ههنا كما اشار اليه الفاضل العصام فى حواشى فوائد الضيائية فى بحث ضمير الفصل فاحفظه فانه نوادر الجواهر ﴿ قوله ﴾ (وفى توقف الفعل عليه) اى على ذلك الخبر يعنى كما ان الفعل المتعدى لا يتم معناه بدون المفعول به بل يتوقف فهم مدلوله عليه لا يتم معنى الفعل الناقص ايضا بدون الخبر بل يتوقف عليه والفرق بينهما بوجهين احدهما ان الخبر ليس مما وقع عليه الفعل بخلاف المفعول به وثانيهما ان المتعدى يتوقف فهم مدلوله على المفعول به بحسب الوضع بخلاف الفعل الناقص فان توقف فهمه على الخبر انما حدث بعد تجريده عن الحدث واستعماله

انما قال الى خبر لكونه خبر المبتدأ فى الاصل وانما ينصب الخبر لشبهه بالمفعول به فى كونه محتاجا اليه للفعل وفى توقف لفعل عليه (يسمى) اى الفعل المحتاج (فعلا ناقصا)

من اللفظ المذكور بالتبع لاينافى كونه مقصودا بالذات ايضا فى مقام الافادة اذبين قولنا مقصود من اللفظ و بين قولنا مقصودا لافادة فى هذا المقام فرق ظاهر كما حققه المولى ابن الكمال فهو منصوب اه تفريع على الشرطية المذكورة اى فاذا كان تم من الافعال الناقصة وكان هذا المعنى هكذا فيكون قوله كلاما منصوبا على الخبرية له وانت خبير بانه لو قال وان كان تم من الافعال الناقصة على ان يكون المعنى ان صار الفعل اه فهو منصوب اه على ان يكون قوله فهو منصوب جزاء للشرط المذكور لكان انسب واظهر كما لايخفى على من تفكر ﴿ قوله ﴾ (يعنى يصح السكوت عليه به) تفسير للكلام والضمير فى عليه راجع الى الفعل وفى به الى المرفوع يعنى ان معنى كون الفعل كلاما تاما بالمرفوع ان يصح السكوت على ذلك بمجرد وجود المرفوع لافادته فائدة تامة به لان الكلام عندهم هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ﴿ قوله ﴾ (ولم يحذف اخره لكون اه) دفع لما يقال من ان يسمى يلزم ان يحذف آخره علامة للجزم لما قررت انه جزاء للشرط والجزاء ان كان مضارعا يلزم ان يكون مجزوما و يسمى فعل مضارع معتل الاخر جزمه بحذف الحرف الاخير وحاصل الدفع منع لزوم مجزومية الجزاء عند كون الشرط فعلا ماضيا كما ههنا فانه عند ذلك يجوز فى الجزاء اذا كان مضارعا بلافاء امران اى الجزم والرفع اما الاول فلموجود الجازم مع صلاحية المحل وضعف المانع واما الثانى فلضعف التعلق لحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم لفظا او تقديرا فالمص اعتبر الامر الثانى ﴿ قوله ﴾ (حذف المفعول للعموم) ى مع الاختصار لما تقرر فى المعانى من ان حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعنى وجود القرينة قد يكون للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم اى كل احد

يعنى يصح السكوت عليه به (يسمى) اى الفعل جزاء للشرط ولم يحذف آخره لكون الشرط ماضيا وقد يحذف فيقال يسم بغير الياء (فعلا تاما) لانه يفيد المخاطب فائدة تامة ويسمى المرفوع فاعلا او نائبه (نحو علم الله تعالى) كل شئ حذف المفعول للعموم (وان لم يتم) اى الفعل عطف على قوله ان يتم (به) اى بالمرفوع (كلاما بل احتاج) اى الفعل فى الكلام (الى خبر منصوب)

على ماسبق والمثال الثانى ايضا رد لمنكرى نزول القرآن كفلاسفة غير الاسلام الذين زعموا كون الفلك غير قابل للخرق والالتيام وغيرهم من اهل الشرك وعبدة الاصنام ﴿ قوله ﴾ (تمييز من النسبة) اى نسبة التى بين تم وفاعله ﴿ قوله ﴾ (وان كان تم من الافعال اه) اى هذا المعنى اذا كان تم من الافعال التامة وان كان من الافعال الناقصة بتضمنه معنى صار فالمعنى ان صار الفعل بالمرفوع كلاما تاما فكلمة اى فى قوله اى ان صار اه مستدرك قطعا وقوله تاما مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى على ان يكون حالا اوخبرا بعد خبر اووصفا لهذا الخبر فى المآل للتأكيد والمبالغة وهذا مبنى على احد الطريقين المشهورين للتضمين الذى هو جعل المضمن ثابتا والاصل قيدا والاخر عكس ذلك ومما يجب ان يعلم ان ذلك الجعل انما هو لتصوير المعنى لا لتقدير فى نظم الكلام ولا لتصحيح التعلق اللفظى المرتب على التضمين فى بعض الاحيان وان ذهب اليه العلامة التفتازانى فى حاشية الكشاف فان كان لك ميل الى تحقيق المقام فاستمع الكلام واعلم انهم ذكروا ان حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل اوشبهه معناه الحقيقى مع معنى فعل اخر اوشبهه يناسبه ويدل عليه بشئ من القرائن كاستعمال ذلك الفعل بغير صلته المبينة فى كتب اللغة وكتعدية اللازم وكجعل المتعدى بنفسه متعديا بواسطة حرف الجر الى غير ذلك واوردوا على هذا التعريف بانه يستلزم ارادة معنيين من لفظ واحد وهو غير جائز عند الجمهور وان جوزه الشافعية واجابوا عنه بان كلا المعنيين مقصود ان من اللفظ المذكور لكن معناه الاصلى مقصود بالذات والمعنى الاخر مقصود بالتبع ولا امتناع فى ذلك واما ما يرد عليه من ان كلا المعنيين مقصود ان بالذات فى مقام الافادة فكيف يكون احدهما مقصودا بالتبع فمدفوع بان كون المعنى الاخر مقصودا

تمييز من النسبة اى من جهة الكلام وان كان تم من الافعال الناقصة فمعنى ان تم اى ان صار الفعل بالمرفوع كلاما تاما فهو منصوب على الخبرية

لان مفهومه يتعلق بها لكن اللازم لاينصب المفعول به بدون حرف الجر لعدم الاحتياج اليه بدونه * والفعل على نوعين لازم ومتعدفا للازم مايتم فهمه بغير ماوقع عليه الفعل اعنى بغير المفعول به الصريح لمامر نحو قعد زيد * ﴿ ٢٠١ ﴾ والمتعدى مالايتم فهمه بغير ماوقع عليه

على ماذكرنا يجب عليك النظر بعين الانصاف ويحرم عليك الملازمة على التعصب والاعتساف ﴿ قوله ﴾ (لان مفهومه يتعلق بها) اراد من التعلق ان يكون لمفهوم الفعل نوع من الملابسة فيجرى التعليل فى جميع المنصوبات ﴿ قوله ﴾ (لعدم الاحتياج اليه بدونه) واما مع حرف الجر فاللازم ايضا يحتاج الى المفعول ويتوقف مفهومه عليه بواسطة الاستعمال معه فالفرق بين المتعدى بنفسه والمتعدى بالحرف انما هو باعتبار ان الاول اعتبر فى مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه والثانى لم يعتبر فى مفهومه تلك النسبة بل حدثت من مقارنة حرف الجر ﴿ قوله ﴾ (فاللازم اه) قدمه لكون مفهومه وجوديا والمص قدم مثال المتعدى لشرافته لما انه مؤثر بخلاف اللازم فلكل وجهة الا ان بين كلامى الشارح والمص لفا ونشرا غير مرتب ﴿ قوله ﴾ (اعنى بغير المفعول به الصريح) تبع فى تفسير ماوقع عليه الفعل بالمفعول به الصريح للشارح المدقق للاظهار مع انه بظاهره يشمل المفعول به الغير الصريح ايضا بناء على ان الظاهر دخول المتعدى بواسطة حرف الجر نحو ذهبت بزيد فى تعريف اللازم وان كان المفهوم من كلام ابن الحاجب فى الكافية دخوله فى تعريف المتعدى كما بينه شراحها فتدبر ﴿ قوله ﴾ (لمامر) من ان الفعل اللازم لايحتاج فهم مدلوله اليه بدون حرف الجر ﴿ قوله ﴾ (فليرجع الى المطولات) قد ذكر المص فى اظهار الاسرار مايغنيك عن الرجوع الى سائره ﴿ قوله ﴾ (خلق الله كل شئ اه) فيه رد للمعتزلة الذين زعموا ان بعض الاشياء الموجودة كالافعال الاختيارية للعباد غير مخلوق لله تعالى بناء على الاختلاف فى تفسير قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر والشئ بمعنى الوجود كما هو مذاق الاشاعرة

الفعل فهو على ثلثة اقسام الاول متعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والثانى متعدى الى مفعولين نحو اعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا فاضلا والثالث متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا فمن اراد ان يطلع على التفصيل فليرجع الى المطولات (نحو خلق الله) بالرفع فاعل خلق (تعالى كل شئ) بالنصب مفعول به الصريح لخلق مثال للمتعدى (و) نحو (نزل القرآن) بالرفع فاعل نزل (نزولا) مصدر لنزل مثال اللازم (ولابد) اى لافراق حاصل (لكل فعل) اصطلاحى تاما او ناقصا لازما (فان تم) اى الفعل

اومتعديا (من مرفوع) اى من معمول مرفوع (به) اى بالمرفوع (كلاما)

مطابقية باعتبار مادته الا انها دلالة تضمنية مع قطع النظر عن ذلك الاعتبار لما صرح به ذلك المحقق من ان ذلك الحدث الذى دل عليه الفعل بمادته دلالة مطابقية وهو بعينه مدلول تضمنى للفعل واجاب ثانيا بان المأخوذ فى مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين وهى مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما المحتاج الى ذكر الفاعل تفصيلها وهى داخلة فى مدلوله وفيه ان هذا مخالف لما اطبق عليه العلماء قرنا بعد قرن من ان المدلول المطابقى للفعل غير مستقل بالفهم بل يحتاج الى ذكر الفاعل المعين اذ على ماذكره يكون مدلوله المطابقى مستقلا بالفهم غير محتاج الى ذكر الفاعل وانما يلزمه تعقل الفعل اجمالا من غير حاجة الى ذكره والمحتاج اليه تفصيله كمعنى الابتداء المفهوم من لفظ الابتداء فحق فى حقه ماقاله نفسه فى حق الفاضل العصام عند الكلام على هذا المقام من ان الخروج من طريقة القوم بمجرد الشكوك التى تعترى لعدم التعمق فى كلامهم مما لاينبغى ان يقدم عليه اقول و بالله التوفيق الحق فى الجواب ان يقال ان المفهوم من الفعل قبل ذكر الفاعل ٤هو الحدث السازج الذى يدل عليه الفعل بمادته دلالة مطابقية وهو ليس بمدلول تضمنى للفعل قطعا حتى يلزم المحذور بل هو الحدث الذى وضع المصدر بازائه واما المدلول التضمنى للفعل فهو الحدث المنسوب الى الفاعل المعين لا الحدث السازج قال الشيخ الرضى فى بحث المصدر المصدر موضوع للحدث السازج والفعل المبنى للفاعل موضوع للحدث المنسوب الى ماقام به والفعل المبنى للمفعول موضوع للحدث المنسوب الى غير ماقام به من الزمان والمكان وماوقع عليه والالة والسبب فالنسبة الى ماقام به او الى ماعداه مما يتعلق به مأخوذ فى مفهوم الفعل خارج عن المصدر لازم فى الوجود انتهى فاذا اتقنت مانقلناه لك مما يثبت فوادك

٤قوله هو الحدث السازج اه وانما لم نتعرض للجواب عن الاعتراض بالزمان لظهوره غاية الظهور على من ايقن الجواب المسطور وذلك لان المفهوم من لفظ ضرب مثلا قبل ذكر الفاعل هو الزمان المقارن لا بالحدث السازج وهو ليس بمدلول تضمنى للفعل حتى يلزم المحذور بل المدلول التضمنى له الزمان المقارن بالحدث المنسوب الى الفاعل المعين

* منه *

واجاب ثانيا بان التحقيق ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون اخطاره على هذا الوجه لغوا ورد بانه ان اراد ان للهيئة التركيبية مدخلا في الدلالة على النسبة فسلم ولا مقتضى لاستقلالها بالمفهومية وان اراد ان الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيحدث ان لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له والقول بان الحدث في مفهومه معتبر من حيث انه مستعد للاسناد الى شئ تكلف صريح اذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد اصلا واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة واجاب عنه المحقق السلكوتي اولا بان دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته فهي دلالة مطابقية وان كان المدلول مدلولا تضمنيا للفعل لكونه موضوعا بازاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على اجزاء مدلوله تفصيلا وفيه انه لا يسمن ولا يغني من جوع اذ للسائل ان يرجع و يقول فقد اعترفتم بتحقق المدلول التضمني بدون المدلول المطابقي لان دلالة الفعل على ذلك الحدث بدون ذكر الفاعل وان كانت دلالة

كان وهنا بحث صعب تحير فيه العقلاء وتصدى الى حله جم غفير من الفضلاء وانا وان كنا لانقتدر على الشرب من كؤس تحقيقاتهم الا بفهم الخيال ولا نستحق بالقعود فى مجالس تدقيقاتهم الا صف النعال لكن التفصيل مما اقتضاه الحال فهو ان الفعل لما كان موضوعا لهذه المعانى الثلثة كالمعنى المطابقى له مجموع هذه المعانى وهو لايفهم بدون الفاعل المعين لان تلك النسبة لاتفهم بدونه ومتى لم يوجد الجزء لم يوجد الكل مع انه لاشك فى انه يفهم الحدث والزمان عند سماع لفظ ضرب مثلا بدون فهم المعنى المطابقى فيلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة وذلك مخالف لما تقرر عندهم من استلزام التضمن للمطابقة اجاب عنه الفاضل العصام اولا بان اللفظ لايدل على المعنى الاالتذكر الوضع وفهم المعنى ودلالة اللفظ عليه متأخرة عن التذكر فاذا سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظه يتذكر وضعه بهذا الوجه و يحضر عنده مفهوم الحدث والزمان فى ضمن تذكر الوضع اذلا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه لكن ليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ فى ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه فلابد فى الدلالة من الالتفات الى المعنى من حيث انه مراد اللافظ ولا يمكن ان يتوجه السامع من لفظ ضرب الى معنى من هذه الحيثية مالم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بانضمام الفاعل المعين فاذا حضر عنده بالضيمة التفت اليه بهذه الحيثية فمشاهدة الحدث والزمان فى ضمن هذه الالتفات هى الدلالة التضمنية ولاشك انها لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقى وردبان القول بان يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى جانب المعنى مرتين احدهما فى ضمن تذكر الوضع والثانية من حيث انه مراد خلاف الوجدان

جواب عن سؤال مقدر وارد على تقسيم العامل القياسى الى الفعل واسم الفاعل واسم المفعول الى غير ذلك وتقديره ان هذا التقسيم غير صحيح لان من شروط صحة التقسيم وجود التباين والتخالف بين الاقسام مع انه غير موجود ههنا لان الفعل بمعنى اللغوى يتحقق فى ضمن كل من اسم الفاعل واسم المفعول الى غير ذلك فكيف يصح ان يكون قسيما لها مع ان قسيم الشئ مايباينه اجاب بتحرير المراد وحاصله ان هذا انما يرد لو اريد من الفعل الفعل اللغوى وليس كذلك لان المراد منه الفعل الاصطلاحى الذى هو ما دل بهيئته وضعا على احد الازمنة الثلثة ومن البين انه لايصدق على شئ من هذه الاقسام ولايتحقق فى ضمن واحد منها ولعل هذا وجه التأمل ﴿ قوله ﴾ (اشارة الى الكبرى) لوقال اشارة الى القاعدة الكلية المذكورة فى عمل الفعل لكان اولى تأمل ﴿ قوله ﴾ (والصغرى مطوية) اى غير مذكورة ههنا لانه سهلة الحصول بجعل كل جزئى موضوعا وجعل موضوع تلك القضية محمولا كما سبق ﴿ قوله ﴾ (لازما او اه) تفسير لقوله لكل فعل ﴿ قوله ﴾ (سواء كان فاعلا اه) اى سواء كان هذا المعمول المرفوع مسمى بالفاعل كما فى مرفوع الفعل التام او بالاسم كما فى مرفوع الفعل الناقص والمراد من الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا فيشمل نائب الفاعل ايضا ﴿ قوله ﴾ (لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى مفهومه اه) تعليل لكون كل رافعا لمعمول اشارة الى ان الرفع مما لابد لكل فعل وتوضيحه ان النسبة الى المرفوع اى الى فاعل معين جزء مما وضع له الفعل فلا يوجد الفعل بدونه وذلك لان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيهما الزمان وثالثها النسبة الى فاعل معين اى معين

اشارة الى الكبرى والصغرى مطوية اى لازما او متعديا متصرفا او غيره تاما او ناقصا قلبيا اولا (يرفع) معمولا واحدا سواء كان فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى مفهومه وضعا فلا يكون دونه (وينصب) معمولات كثيرة سواء كانت مفاعيل اوغيرها كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك

﴿ قوله ﴾ (والصفة المشبهة) فان قلت ان صيغة الصفة المشبهة سماعية حتى جعلوها محصورة فى سبعة عشرة وزنا فما وجه عدها من القياسى قلناهب لكنه لايضر لكونه قياسا كما صرح به المص فى الاظهار وذلك لان افرادها وان كانت محصورة بحسب الصيغة الا انها غير محصورة بحسب المادة فيمكن ان يذكر فى عملها قاعدة كلية بان يقال كل صفة مشبهة ترفع الفاعل بخلاف السماعى فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا ﴿ قوله ﴾ (تسعة انواع) لايختلجن فى صدرك ان الشارح قدر قوله انواع مضافا اليه لتسعة فاشعر بهذا التقدير ان المضاف اليه حذف فى قول المص تسعة وجعل التنوين عوضا عنه مع ان حذف المضاف اليه وتعويض التنوين عنه مختص بلفظ كل و بعض واذواى على ماصرح به الشيخ الرضى لان مقصوده رح ليس تقدير المضاف اليه بل تقدير الصفة لما ذكره الرضى ايضا فى شرحه على الكافية من ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد فى اى درجة كان صفة لان القصد من التمييز التنصيص وهو معدوم فى اكثر الاوصاف بل ان كان الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل انتهى وقال فى بحث النعت وربما نوبت الصفة ولم تذكر للعلم بها انتهى هذا وبعد ذلك الاولى ان يحمل كلام المص على حذف الموصوف اى انواع تسعة لان تقدير الموصوف شايع ذايع بخلاف تقدير الصفة وان وقع على قلة كما اشار اليه ابن مالك فى الفيته حيث قال وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفى النعت يقل ﴿ قوله ﴾ (لكونه اصلاله) اراد هنا بالاصل الاصل فى الاشتقاق بقرينة قوله فيما بعد ولكونه اصلا فى العمل ﴿ قوله ﴾ (والمراد من الفعل اصطلاحى اه)

والصفة المشبهة وافعل التفضيل وغيرها مثلا ضارب يرفع الفاعل اذا وجد شرطه لانه اسم فاعل وكل اسم فاعل يرفع الفاعل اذا وجد شرطه فضارب يرفع الفاعل وهو المطلوب (تسعة) انواع بالاستقراء (الاول) منها (الفعل) قدمه على اسم الفاعل لكونه اصلا له ولعدم احتياجه الى الشرط بخلاف اسم الفاعل ولكونه اصلا فى العمل لان غيره تابع له فيه كما يجئ والمراد من الفعل اصطلاحى لا لغوى فلا يرد الاشكال على التقسيم تأمل (مطلقا) وقوله (فكل) فعل

ويكون الواقع بعده ماضيا كثيرا اومضارعا دون ذلك وقد تخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال فان اردت التفصيل فارجع الى مغنى اللبيب فان فيه مايغنى العاقل الاديب ﴿قوله﴾ (ومن المتعذر استواء) فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلايكون متضمنا لمعنى ان فلايجزم ﴿ قوله ﴾ (التى هى موضوعة للابهام) اى للابهام فى وجود مدخوله فى اعتقاد المتكلم فانها موضوعة لتعليق شئ بشئ ﴿ مفروض وجوده فى المستقبل مع عدم القطع بوقوعه اولا وقوعه على ماحققه السالكوتى ﴿ قوله ﴾ (واذا موضوعة للامر المقطوع به اه) فيه بحث لانها وان كانت موضوعة للامر المقطوع الا انه لما لم ينكشف لنا حال الاستقبال واحتمل وقوع ذلك الامر على خلاف ماقطعناه عرض لها الابهام وجازان تتضمن معنى ان وتعمل عملها كما حقق سابقا فلذلك عدها جماعة من الجوازم واختاره المص ولعل لهذا امر بالتدبر ﴿ قوله ﴾ (قاعدة كلية اه) اى قضية كلية يعرف بها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل الجزئى موضوعا فى الصغرى وموضوع القاعدة محمولا فيها ويجعل تلك القاعدة كبرى لما قاله الفاضل العصام فى الاصول من القاعدة قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها بالقوة القريبة من الفعل بحيث لوضمت مع صغرى سهلة الحصول افادت حكم جزئى منها كما يقال فى قول النحاة الفاعل مرفوع قولنا زيد فى ضرب زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع وسميت قاعدة لانها اساس معرفة احوال الجزئيات وكثيرا مايتسامح فتعرف بحكم كلى ينطبق على جزئيات يستفاد احكامها منه تعبيرا للقضية باشرف اجزائها ﴿ قوله ﴾ (من الفاعل والمفعول) اى اسم الفاعل واسم المفعول

ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مغ اذافلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به المنافى للابهام فتدبر وكن من الشاكرين ولما فرغ من السماعى اراد ان يشرع فى القياسى فقال (و) العامل (القياسى) الذى وقع جزأ من اللفظى وهو مالا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فى عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور كقولك علم يرفع الفاعل لانه فعل وكل فعل يرفع الفاعل ينتج ان علم يرفع الفاعل وهو المطلوب وكذا غيره من الفاعل والمفعول

ان والجزم بها بالحوق ما الكافة وذلك لما عرفت انفا من ان كلمة ما اذا كفت عن الاضافة يصير المكفوف مبهما ﴿ قوله ﴾ (اى هذان الفعلان يسمى اولهما اه) اشارة الى ان الضمير المستتر فى مسميين راجع الى الفعلين ومقتضى الواو فى قوله وجزاء ان لايعتبر الترتيب فاقتضى التوزيع والتفصيل اى الفعلان الذان يسمى احدهما شرطا والاخر جزاء يسمى اولهما شرطا وثانيهما جزاء ويمكن ان يكون هذا وجه التسامح فى عبارة المص الذى سيشير اليه الشارح ﴿ قوله ﴾ (فلا يخلوا عبارة المص عن التسامح) لانها بظاهرها تشعر بان المسمى بالشرط والجزاء الفعل وحده مع انه قد صرح فى التسهيل بان الشرط والجزاء اسمان للجملتين وهو الصواب الذى يشهد له العرف مع ان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية بلاشبهة فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان جملة فعلية واما وجه تفريع قوله فلا يخلوا اه على الكلام السابق فهو ان ماهو شرط لتحقق الثانى الجملة الاولى لامجرد الفعل الاول وكذا المبتنى على الاول الجملة الثانية لامجرد الفعل الثانى واما وجه على تقدير كون وجه التسامح ما اشرنا اليه انفا فمستغن عن البيان اقول لعل المص لما راى امر الجزم ظاهرا فى لفظى الفعلين لا الجملتين بنى الكلام على اعتبار جانب اللفظ ﴿ قوله ﴾ (واما جزم المضارع مع كيفما واذا فشاذ) فى المغنى كيف يستعمل شرطا فيقتضى فعلين متفق اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولايجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الاقطرب فجوزه بالجزم مطلقا واليه ذهب الكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما انتهى ملخصا واما اذا فالغالب فيه ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنا لمعنى الشرط مختصا بالفعلية

اى هذان الفعلان يسمى اولهما (شرطا) لانه شرط لتحقق الثانى (و) ثانيهما (جزاء) من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فلا يخلو عبارة المصنف عن التسامح واما جزم المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما عدم الجزم مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا دخلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انا ايضا اقرؤ عليها

تحته راجع الى ما الكافة يعنى ان ما الكافة هيأتها للشرط كما هيئت حيث له ووجه التهيئة انها لما كفت عن الاضافة صارت مبهمة فشابهت بكلمة ان وصارت بمعنى المستقبل فعملت عملها اعنى الجزم كما سبق انفا ﴿ قوله ﴾ (الامع قلة) يشعر بظاهره جواز الجزم باذا فى النثر على قلة وهو ظاهر كلام ابن مالك فى التسهيل خلافا لما ذهب اليه بعضهم من ان الجزم باذا لم يرد الا فى ضرورة الشعر ﴿ قوله ﴾ (اذ هى موضوعة للقطع اه) يعنى ان كلمات الشروط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام وكلمة اذا لما كانت موضوعة للامر المقطوع وجوده فى اعتبار المتكلم فى المستقبل لم يكن فيها معنى ان الشرطية حتى تجزم بمشابهتها لها اذ الشرطية هو المفروض وجوده لا المقطوع ﴿ قوله ﴾ (لكن لما احتمل) استدراك مما يتوهم من الكلام السابق من انه لا يجوز الجزم باذا اصلا لا مع ما ولا مجردا منهما لما فاتها بان الشرطية وحاصل الاستدراك انها وان تنافيها فى اصل الوضع الا انها لما وضعت للامر المقطوع فى المستقبل ولم ينكشف لنا حال الاستقبال احتمل ذلك الامر المقطوع ان يقع على خلاف ما نقطعه ونتوقعه فبهذا الاعتبار جاز تضمنها معنى ان كما فى متى وسائر اسماء الجوازم لان ذلك المعنى لما رسخ فى اسما الشرط اذ لم توضع فى الاصل لزمان يقع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمت دائما بخلاف اذا فانه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به فى اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان بل صار عارضا على شرف الزوال فلذا لم يجز فى الاكثر الا اذا قوى باقترانه بما الكافة فقوله والجزم بها عطف على تضمنها اى جاز الجزم بها وقوله وقوى اه جملة حالية عن ضمير بها وكلمة عن متعلقة بالكافة يعنى ان قوى تضمنها معنى

الا مع قلة قلة مناسبتها لان فى الاحتمال اذ هى موضوعة للقطع وهو منافى للابهام لكنه لما احتمل فى الامر المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما فى حيث وهى ايضا للزمان (نحو اذا ما تعمل) اى زمانا ما ان تعمل (يعلك) متعلق بتعمل (تكن) انت (خير الناس) يعنى افضلهم لان العلم بلا عمل لا ينفع بل يضر كما قالوا العلم بلا عمل كالشجر بلا ثمر (وهذه الاحدى عشرة) من ان الى اذا ما (تجزم فعلين) احتراز عن الجازم الذى يجزم فعلا واحدا قوله (مبهمين) صفة لفعلين

(حيثما) هى موضوعة لظرف المكان وهى لاتجزم الامع ماوما كافة عن الاضافة لتصير مبهمة وهى اسم مبنى وانما حرك آخرها لالتقاء الساكنين (وقال بعض المعربين وهى مبنية على الضمة تشبيها بالغايات ومنهم من بنيه على الفتح امتثالا ﴿ ١٩٢ ﴾ للضمة مع الياء (نحو حيثما تفعل) اى مكانا ما ان تفعل شيئا من الخير او الشر (يكتب) على صيغة المفعول (فعلك) نائب الفاعل ليكتب (والرابع عشر) منها (اذما) قدمها على اذاما لقلة حروفها بخلاف اذاما وهى تجزم مع ما * وقال سيبويه انها حرف غير مركب من كلمتين بل هى فعلا كما ان مهما فعلا * وقال المبرد هى اذ الظرفية ثم الحق مافكف عن الاضافة وهيا هالشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره فاضل العصام وهى موضوعة للزمان (نحو اذما تتب) انت اى زمانا ما ان رجعت عن الذنوب (تقبل) بصيغة المفعول قوله (توبتك) نائب فاعله اى رجوعك عن الذنوب لان الله تعالى تواب رحيم (والخامس عشر) منها (اذاما) وهى لاتجزم بغيرما

اى عالم اء مبتدأ وخبره اما فعل الشرط مع جزائه او الجزاء وحده على الاختلاف الذى مر بيانه ﴿ قوله ﴾ (والثانية عشر حيثما) لم يذكر الشارح وجه تقديمه على اذما ولعله مناسبته لما قبله فى البناء على الضم لان حيث بدون ما مبنى على الفتح فى المشهور كما سيشير اليه فتأمل ﴿ قوله ﴾ (هى موضوعة لظرف المكان) الضمير راجع الى حيث لا الى حيثما وكذا الضمائر الآتية يعنى ان حيث ظرف للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان ﴿ قوله ﴾ (وما كافة عن الاضافة) اى عن اضافة حيث الى الجملة لان اضافته اليها لازمة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية واضافتها الى الفعلية اكثر واما اضافتها الى المفرد او الى الجملة المحذوفة فاندر ﴿ قوله ﴾ (لتصير مبهمة) يعنى ان حيثما انما تجزم مع الكافة عن الاضافة لتصير بالقطع عن الاضافة مبهمة وتشبه بسبب ذلك لابهام بان فتعمل عمله ﴿ قوله ﴾ (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء وثانيهما الثاء وظاهر هذا ان يكون حيث مبنيا على الكسر على ان الاصل ان الساكن اذا حرك بالكسر كما ذهب اليه البعض ﴿ قوله ﴾ (تشبيها بالغايات) لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة اذ اثرها الذى هو الجر لايظهر ولان ما اضيف اليها فهو فى الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما فى الغايات والمراد بالغايات ماقطع عن الاضافة وبنى من نحو قبل وبعد وانما سميت بذلك لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه لانه من تتمته فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غاية ﴿ قوله ﴾ (وهى تجزم مع ما) قال السيرافى ماعلمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه ﴿ قوله ﴾ (بل هى فعلى) اى حرف بسيط غير مركب ﴿ قوله ﴾ (وهيأ للشرط كما هيأ حيث) هيأ من التهيئة وفاعله

معجب لك وهذا غير مسموع ﴿ قوله ﴾ (اى اظهر الكبر على الله اه) اشارة الى ان التفعل هنا للتكلف كما فى تحلم اى اظهر الحلم وكما فى تجاهل اى اظهر الجهل من نفسه والحال انه منتف عنه قال العلامة التفازانى الفرق بين التكلف فى التفعل والتفاعل ان المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل انتهى * فمعنى يتكبر يظهر الكبر والعظم مع كونه مريدا وجوده من نفسه وقوله على الله اشارة الى التكبر هنا شامل للعجب ايضا الذى هو عبارة عن تصور الشخص استحقاق رتبة لامستحقا لها فان تصور ذلك الاستحقاق بسبب الامتثال لاوامره تعالى والانتهاء بنواهيه كاظهار الكبر عليه تعالى اواشارة الى بعض اقسام الكبر لان الكبر لما كان بمعنى ظن المرء انه اكبر من غيره كما ان التكبر اظهار ذلك فلابد له من متكبر عليه ومن هنا افترق عن العجب اذ لايلزم ذلك فيه كما عرف من تعريفه فبا عتبار المتكبر عليه ينقسم على ثلثة اقسام كما صرح به المصنف فى بعض كتبه لانه اما ان يكون هو الله تعالى وهو افحش انواع الكبر مثل نمرود حيث حدث نفسه ان يقاتل رب السماء عز وجل واما ان يكون رسوله عليه الصلوة والسلام واما ان يكون سائر الخلق فبهذا يظهر قبح قوله اوغيره من الحيوانات ثم اعلم ان تمثيل المص بهذا المثال اشارة الى ماورد فى حديث صحيح وهو قوله عليه الصلوة والسلام ومن تعظم فى نفسه واختال فى مشية لقى الله وهو عليه غضبان واما تخصيص العالم بالذكر فاشارة الى ماذكره فى الطريقة من ان اسباب الكبر سبعة اعظمها واشدها واصعبها علاجا العلم لان قدر العلم عظيم عند الله وعند الناس فلا مجال لقلعه من اصله وترك تعلمه فمن اراد الاطلاع على الحقيقة فعليه بالطريقة ﴿ قوله ﴾ (وهى هنا اه) يعنى ان اى فى قوله

اى اظهر الكبر على الله اوغيره من الحيوانات (يبغضه) اى العالم المتكبر من الافعال جزاء الشرط (الله) لكبره لان الكبر من الكبائر وهى هنا مرفوعة بالابتداء (والثالث عشر) منها

فيها الموجب للبناء ايضا الاان فيها ماينا فيه وهو وجود الاضافة لانه مما يرجح جانب الاسمية التى هى منافية للبناء ﴿ قوله ﴾ (ويجازى به) اى يستعمل فى معنى المجازات فيكون اسم الشرط ﴿ قوله ﴾ (وهى معرفة للاضافة) يعنى ان اى التى هى للاستفهام او الشرط قد تكون معرفة بسبب الاضافة الى المعرفة لاكاى التى بمعنى الذى فانها معرفة بنفسها دائما ولاكاى التى وقعت نعتا فانه تكون نكرة دائما للزوم اضافتها الى النكرة او المراد بالمعرفة غير النكرة المصرفة سواء كانت معرفة او نكرة مخصصة او الضمير راجع الى اى التى فى المثالين الذين ذكرها اى كلمة اى التى فى هذين المثالين معرفة لكونها مضافة فيهما الى المعرفة فتدبر واختر ﴿ قوله ﴾ (وقد تترك الاضافة وفيه معناها) يعنى انه قد يترك الاضافة فى اى لفظا ونلاحظ فى المعنى لان تركها فيه لفظا ومعنى ليس بجائز ﴿ قوله ﴾ (وقد يكون بمعنى الذى) اى قد يكون اسما موصولا بمعنى الذى لكن زعم ثعلب ان اى لاتكون موصولا اصلا ﴿ قوله ﴾ (وقد يكون نعتا اه) اى قد يكون اى دالا على معنى الكمال فتقع صفة لنكرة نحو مررت برجل اى رجل اى كامل فى صفات الرجال و يجوز ايضا ان يكون حالا من المعرفة كررت بعبدالله اى رجل فاذكره من اوجه اى اربعة احدها ان تكون اسم استفهام وثانيها ان يكون اسم شرط وثالثها ان يكون اسما موصولا ورابعها ان يكون دالا على معنى الكمال فيقع نعتا للنكرة وله وجه خامس وهو ان يكون وصلة لنداء ما فيه الف نحو يا ايها الرجل وانما تركه لما زعمه الاخفش من اى لايكون وصلة وان ايا هذه هى الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يامن هو الرجل لكنه زاد قسما اخر وهو ان يكون نكرة موصوفة نحو مررت باى معجب لك كما يقال بمن

ويجازى به نحو ايهم يكرمنى اكرمه وهى معرفة للاضافة وقد تترك الاضافة وفيه معناها وقد يكون بمعنى الذى فيحتاج الى صله تقول ايهم فى الدار اخوك وقد يكون نعتا تقول مررت برجل اى رجل وايما رجل ومازائدة (نحو اى عالم) بالجر مضاف اليه لاى (يتكبر) بالجزم فعل الشرط

من ان السمع والبصر ليسا بصفتين زائدتين بل هما راجعان الى العلم بالمسموعات والمبصرات وفردان من افراد مطلق العلم وان للعلم تعلقين ازلى وحادث واما عند غيرهم فليس العلم الا تعلق واحد ازلى وابدى ويمكن تطبيق كلامه على مذهب الماتريدية بان يكون استدلاله المذكور اشارة الى ان العلم فى المثل المذكور بمعنى الابصار وان الملازمة مبنية على حدوث تعلق صفة البصر ويكون تقييد العلم بالازلى اشارة الى نفس صفة البصر ازلية قديمة فيؤل الى ماذهب اليه الماتريدية من ان السمع والبصر صفتان زائدتان قديمتان غير العلم يتعلقان بالمسموعات والمبصرات بعد حدوثها وتحقيق هذا المقام انه لاشبهة فى انه اذا علمنا شيئا علما تاما قبل الابصار مثلا ثم شاهدناه بالبصر مثلا فلا شك ان هناك ادراكا اخرا وضح واجلى من الاول لانه ادراك لذلك الشئ على الوجه الجزئى والاول على الوجه الكلى وانما الشبهة فى ان ذلك الادراك الجزئى هل هو نوع مغاير لنوع العلم كما ذهب اليه الماتريدية اومن افراد العلم كما ذهب اليه الاشاعرة وانما اطنبنا الكلام لضرورة اقتضاء الاطلاع على حقيقة المقام ﴿ قوله ﴾ (مع قيام الموجب للبناء) وهو المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير ﴿ قوله ﴾ (على ان الاصل فى اخواتها هو الاعراب) اذ لاشك ان الاصل فى الاسماء هو الاعراب كما ان الاصل فى الافعال البناء ﴿ قوله ﴾ (واما اختصاصها بالاعراب ه) دفع لما يتوهم من انه لما كان الاصل فى اخوات اى هو الاعراب فلا وجه لاختصاصها به دون اخواتها لانه عدول عن الاصل فيها وحاصل الدفع ان الاصل فى اى واخواتها وان كان هو الاعراب الا انه لما كان فى اخواتها موجب للبناء مع عدم المنافى له بنيت بخلاف اى فانها وان وجدت

قيام الموجب للبناء للتنبيه على ان الاصل فى اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب فلوجود الاضافة المنافية للبناء وعدمها فى اخواتها قال صاحب الصحاح اى اسم معرب يستفهم به نحو ايهم اخوك

بقوله لاخيك المؤمن مبنى على ماهو الغالب فيه والافقد يكون الكافر ايضا محسود الكثرة امواله اواولاده لكن قد احسن فى ذلك لما ان المحسودية مرتبة كريمة لايليق ان ينالها الكافر كما قال الشاعر ﴿ هم عيدون وشر الناس كلهم ﴿ من عاش فى الدهر يوما غير محسود ﴿ وقوله تحرم تفسير لهلك واشارة الى ان الهلاك هنا مستعمل فى معنى الحرمان لما ان المبتنى على الحسد ظاهرا هو ذلك لامعناه الحقيقى وان استلزمه فى بعض الاحيان والمحروم هو الممنوع عن الخير الذى لافلاح له اصلا كما يشير اليه الحديث المذكور لان الحسد اذا اكل حسنات الحاسد يكون ذلك الحاسد ممنوعا عن الخير والفلاح فبهذا يظهر وجه اخر لتفسير الهلاك بالحرمان وكلمة من فى منه اما للتعليل والضمير راجع الى الحسد المفهوم من تحسد اى تكون محروما لاجل حسدك اوصلة لتحرم والضمير راجع الى المحسود له المفهوم من سياق الكلام ايضا او تكون محروما من النعمة التى حسدت لها ﴿ قوله ﴿ (بخلاف اى) فانها لاتستعمل الامضافا ﴿ قوله ﴿ (ان تفعل الذنب) اشارة الى ان قول المص تذنب مضارع من الافعال كما يقال اذنب الرجل اذا فعل الاثم فلم يستعمل يذنب ثلاثيا فى كلامهم واما الذنب فهو اسم بمعنى الاثم لامصدر من الثلاثى كما لايخفى على من تتبع كتب اللغة ﴿ قوله ﴿ (بعلم ازلى لان الله تعالى اه) دفع لما يتوهم من الملازمة التى فى المثال من حدوث علم تعالى عن ذلك علوا كبيرا لما انه يوهم ان علمه تعالى يتعلق به وقت الذنوب وحاصل الدفع ان للعلم تعلقين ازلى وحادث عند حدوث المسموعات والمبصرات والملازمة مبنية على التعلق الثانى ﴿ فتقييده العلم بالازلى اشارة الى التعلق الاول والاستدلال بقوله لان الله يراك اه اشارة الى التعلق الثانى وانت خبير بان هذا انما ينطبق بظاهره على ماذهب اليه اشاعرة

تحرم منه كقوله عليه السلام * اياكم والحسد فان الحسد يأكل الحسنات كما تأكل الحطب النار * (والحادية عشرة) منها (انى) بفتح الهمزة والنون المشددة وهى موضوعة لظرف المكان قدمها على اى لعدم احتياجها الى المضاف اليه بخلاف اى (تحوانى تذنب) انت اى مكانا ما ان تفعل الذنب وان كنت فى قرن البقر (يعلمك) بالجزم (الله) بالرفع فاعل ليعلم بعلم ازلى لان الله تعالى يراك وان لم تره وهى مفعول فيه لتذنب

(والثانية عشرة) منها (اى) بفتح الهمزة وتشديد الياء المضمومة وهى تجزم بما وبدونها واعلم ان اى معربة من بين اخواتها مع

ابن ﴿ قوله ﴾ (ظرف غير متمكن اى) هى من الظروف الزمانية الغير المتمكنة والظرف المتمكن معناه انه يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا وغير المتمكن معناه انه يستعمل فى موضع يصلح ظرفا الاظرفا ولاعلة بينهما غير استعمال العرب ولايدخل على الثانى شئ من حروف الجر الامن لعموم تمكنه وقلة استعماله استعمال الاسماء كما قدمناه فى اول الكتاب ﴿ قوله ﴾ (وهو سؤال عن زمان) يعنى انه قد يكون للاستفهام عن الزمان ﴿ قوله ﴾ (وقد يجازى) به اى يكون من كلم المجازات فيجزم فعلين ﴿ قوله ﴾ (وتكون فى لغة هذيل بمعنى من) فى المغنى متى على خمسة اوجه اسم استفهام نحو متى نصر الله واسم شرط كقوله * متى اضع العمامة تعرفونى * واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى من اوفى وذلك فى لغة هذيل يقولون اخرجها متى كمه اى منه و يقول بعضهم وضعته متى كمى فقال ابن سيدة بمعنى فى وقال غيره بمعنى وسط انتهى مع اختصار فاذكر الشارح منها ثلثة اوجه ﴿ قوله ﴾ (متى لجج) اى فى قول ابى ذويب يصف السحاب * شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضرلهن بئيج * والباء فى بماء للتبعيض اى شربن من ماء البحر واللجج جمع لجة وهى معظم الماء والبئيج المر السريع مع الصوت يقال ان السحاب فى بعض الاماكن يدنوا من البحر المالح فتمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت شديد مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فليلطف ذلك الماء و يعذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى والله اعلم والى هذا يشير بعضهم حيث يقول معتذرا عن هدية ارسل بها الى مخدومه * كالبحر يمطره السحاب وماله * فضل عليه لانه من مائه * كذا فى تحفة الغريب ﴿ قوله ﴾ (اى زمانا ما ان تحسد لاخيك اه) الحسد طلب زوال نعمة المحسود ولعل التقييد

متى ظرف غير متمكن وهو سؤال عن زمان ويجازى به وتكون فى لغة هذيل بمعنى من نحو متى الحج اى من الحج (نحو متى تحسد) انت (تهلك) اى زنانا ما ان تحسد لاخيك المؤمن

بين ما ومن من حيث المعنى ان ما تستعمل فى كل ما لا يعقل ومن على عكسه ونكتته هى ان ما اكثر وقوعا فى الكلام من من وما لا يعقل اكثر ممن يعقل فاعطوا ما كثرت صفته للكثير وما قلت للتعليل للمشاكلة وفيه بحث اذ قد يستعمل من فى غير ذوى العقول وما فى ذوى العقول الاول كقوله تعالى *فمنهم من يمشى على بطنه* والثانى كقوله تعالى *والسماء وما بنيها* لا يقال ان كل واحد منهما فى الاثنين مستعار للاخر والكلام فيما وضعاله لانا نقول قد استدل على اطلاق ما على ذوى العقول باطباق اهل العربية على صحة قولهم من لما يعقل من غير تجوز فى ذلك ولو قيل لمن يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة ان يقال لذى عقل عاقل ولهذا قال بعضهم من للعاقل وقد يقع لغيره مطلقا وما لغير العاقل وقد يطلق على العاقل مطلقا لكن صرح ابو البقاء بان الصحيح ان من انما يطلق على غير العاقل اذا اختلط بالعاقل لا مطلقا وكذا ما انما يطلق على العاقل اذا اختلط بغيره ولعله للاشارة الى هذا كله امر بالتأمل ﴿ قوله ﴾ (ومع ما و بدونها تجزم) اى تجزم اين مع كلمة ما و بدونها مع ظرف لتجزم مقدم عليه او حال من المستكن تحته اعلم ان كلم المجازات فى لحوق ما على ثلثة اضرب ضرب لا يجزم الا مقترنا بها وهو حيث واذ واذا واجاز الفراء الجزم بدون ما وضرب لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وانى واجازه الكوفيون فى من وانى وضرب يجوز فيه الامر ان وهو ان ومتى واين ﴿ قوله ﴾ (و بما تكون جازمة اه) لان تقوى عمله ﴿ قوله ﴾ (اى مكانا ما ان توجداه) اشارة الى ان تكن تامة ﴿ قوله ﴾ (اى يوصلك) هكذا فى النسخ التى عندنا والصواب يصلك لان الادراك لا يجئ بمعنى الايصال مع انه يفسد المعنى على هذا التقدير بل المراد منه اللحوق والوصول اذ هو احد معانيه كما فى الصحاح ﴿ قوله ﴾ (وهى منصوبة) اى

ومع ما و بدونها تجزم ذكر بغير ما و بما تكون جازمة بطريق الاولى قدمها على متى لكون آخرها نونا كمن (اين تكن) اى مكانا ما ان توجد (يدركك) اى يصلك (الموت) بالرفع فاعل ليدرك وهى منصوبة على انها مفعول فيه للشرط قال الله تعالى *اينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة* (والعاشرة) منها (متى) وهى موضوعة للزمان وتجزم مع ما و بدونها قدمها على انى لشهرتها بخلاف انى قال فى الصحاح

اشارة الى ان كلمة من صالحة لكل من يعقل لما سيصرح من انها تستعمل فى ذوى العقول وكلمة ما فى قوله انسان ما صفة من قبيل اضربه ضربا ما عند مثبتيه والتوصيف بها هنا للتعميم اى انسان اى انسان كان لكن فيه بحث لان الموافق لما سبق منه فى تفسير قول المص ليعمل عملا صالحا ان يفسر كلمة من هنا بقوله مؤمن ما بقرينة قوله يكون ناجيا لما اسلفناه ان العمل الصالح غير نافع بدون الايمان ﴿ قوله ﴾ (اى امينا من الخوف اه) لان النجاة بمعنى وجدان الخلاص كما فى الصحاح فههنا بمعنى الخلاص من الخوف فيؤل الى الكون امينا منه واما قوله ونائلا الى المرام فخارج عن معناها اللازم له كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (لكونها مستعملة فى غير الظرف كما) اى عند الجمهور والا فقد عرفت ان كلمة ما تستعمل ظرفا عند بعضهم ﴿ قوله ﴾ (قال بعضهم هو الجملة الجزائية اه) ومما يجب ان يعلم ان هذا الاختلاف متفرع على الاختلاف فى ان الحكم الواقع فى الجملة الشرطية هل هو فى ظرف الجزاء او بين الشرط والجزاء ذهب الى الاول العلامة الثانى المحقق التفتازانى وتبعه المولى السلكوتى وكلام هذا القائل مبنى عليه وذهب الى الثانى المحقق الشريف قدس سره واقره الفاضل الكلنبوى قائلا بانه هو الحق وكلام القائل الثانى مبنى عليه ولكل من الطرفين كلام لا يسعه المقام اوردناه فى رسالة مستقلة لنا عملناها لبيان ما هو تحقيق فليرجع اليها ومن الله التوفيق ﴿ قوله ﴾ (والجملة الشرطية لا يجوز ان تكون خبرا) قد عرفت وجهه باذكرناه انفا لكن فيه نظر اذ قد اشتهر ان ههنا اربعة اقوال ثالثها كون الجملة الشرطية خبرا ورابعها انه لا خبر لهذا المبتدأ لان الشرط والجزاء جعلاه مستغنيا عن الخبر فتأمل ﴿ قوله ﴾ (والفرق بينهما اه) اى الفرق

اى امينا من الخوف ونائلا الى المرام قدمها على اين لكونها مستعملة فى غير الظرف كما بخلاف اين ومحل من مرفوع بالابتداء وخبره قال بعضهم هو الجملة الجزائية وحدها اعنى يكن والجملة الشرطية لا يجوز ان تكون خبرا وقال البعض هو الجملتان جميعا كانك قلت انسان ما ان يعمل عملا صالحا يكن ناجيا والفرق بينهما ان ما يستعمل فى غير ذوى العقول ومن يستعمل فى ذوى العقول فتأمل

(والتاسعة) منها (اين) وهى موضوعة لظرف المكان

نحو اضربه ضربا ما وتعجبية نحو ما احسن زيدا ومصدرية نحو بلغني ما صنعت هذا اذا كانت اسمية (نحو ما تفعل) اى شيئا ما ان تفعل (من خير تجده) اى الشئ (عند الله تعالى) يعني يوم القيمة حاضرا ونافعا وهو منصوب المحل على انه مفعول به مقدما لتفعل (والثانية) منها (من) بفتح الميم وسكون النون وله معان ايضا احدها موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك وشرطية نحو من تكرم اكرم وموصوفة نحو من جاءك اكرمته (نحو من يعمل) بالجزم فعل الشرط يعني انسان ما يعمل (عملا صالحا) اى فعلا صالحا (يكن) جزاء الشرط (ناجيا)

الساكنة من تكشف اصبر امر من صبرته اذا حبسته والملم النازل صفة محذوف اى عند كل خطب ملم والغما بفتح الغين المعجمة والمد مثل الغم والغمة والفرجة بفتح الفاء انتفصى من الهم والخروج منه كحل العقال اى فرجة سهلة سريعة كحل عقال الدابة وهو الحبل الذى تشد به يداها عند البروك بتعها القيام ﴿ قوله ﴾ (اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان اوضربا حقيرا او عظيما اونوع ضرب لانك قد عرفت انفا ان ما فى عثه ابهامية والابهام قد يتفرع عليه العموم وقد يتفرع الحقارة وقد يتفرع الفخامة وقد يتفرع انوعية على ماذكره ابو البقاء ﴿ قوله ﴾ (هذا اذا كانت اسمية) يعني ان مجئ ما بهذه المعانى انما هو اذا كانت اسمية يعني ان مجئ ما لهذه المعانى انما هو اذا كانت اسمية واما اذا كانت حرفية فلها ايضا معان مذكورة فى المطولات فليرجع اليها ﴿ قوله ﴾ (اى شيئا ما اه) هذا اذا كانت غير زمانية هو المشهور واما اذا كانت زمانية فالمعنى فى اى وقت تفعل من خير اه ﴿ قوله ﴾ (يعنى يوم القيمة حاضرا ونافعا اشارة الى ان العندية هنا معنوية بضرب من التجوز وكناية عن يوم القيمة وذلك لان العندية الحقيقية من خواص المتمكن والله تعالى منزه عن التمكن كما سبق تحقيقه وقيد الحضور من لوازم الوجدان واما قيد النفع فيستفاد من قوله من خير اذ الاشبهة ان المقصود من وجدان الخير يوم القيمة وجدانه نافعا كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (وهو منصوب المحل اه) اى كلمة ما فى هذا المثال على تقدير كونه غير زمانية كما هو المشهور الذى عليه بناء كلام المصرح ﴿ قوله ﴾ واستفهامية ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو كما اشار اليه بالمثال بدليل قوله تعالى من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه خلافا لابن مالك ﴿ قوله ﴾ (يعنى انسان ما اه)

انه مخلوق من ذلك الامر وهو الكتابة فما بمعنى شئ وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته كانه خلق منها وثالثها ان يكون نكرة متضمنة لمعنى الحرف وهي نوعان احدهما الاستفهامية ومعناها اى شئ نحو ماهي ومالونها وثانيهما الشرطية وهي ايضا نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وزمانية اثبت ذلك جماعة منهم ابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم هذه هي المعاني المشهورة لما الاسمية واما ماذكره الشارح من انها تكون صفة مثل اضرب ضربا ما فمبني على ماقيل من ان ما في قوله تعالى مثلا ما بعوضة اسم نكرة صفة لمثلا وقيل انها حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين ويؤيده سقوطها في قرأة ابن مسعود وعلى ماذكره ابو البقاء ايضا من انها في مثل اعطني كتابا ما ابهامية وهي التي اذا قرنت باسم نكرة ابهمت ابهاما وكذا ماذكره من انها قد تكون مصدرية مبني على ماصرح به الاخفش وابو بكر من ان المصدرية اسمية والاقد صرح ابن خروف بحرفيتها ورد على ماقيل فيها خلافا وانما اطنبنا المقال ليظهر حقيقة الاحوال ﴿ قوله ﴾ (احدها موصولة) الصواب اسقاط قوله احدها وكذا فيما سيأتي عند بيان معاني من فتنبه ﴿ قوله ﴾ (ربما تكره النفوس من الامر اه) اى رب شئ تكرهه النفوس فحذف العائد من الصفة الى الموصوف والبيت من البحر الخفيف وهو مدرج اخر صدره الميم الساكنة واول المصراع الاخر الراء وهو من لامية ابن ابى الصلت واوله ﴿ اصبر النفس عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال ﴿ لا تضيقن بالامور فقد ﴿ تكشف غماؤها بغير احتيال ﴿ وهذا مدرج ايضا آخر صدره الكاف

احدها موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ماعندك وشرطية نحو ماتصنع اصنع وموصوفة نحو مررت بما معجب لك ونحو ﴿ ربما تكره النفوس من الامر ﴿ ماله فرجة كحل العقال ﴿ وصفة

اليه الكوفيون فيحدث عندهم بسبب التركيب معنى لم يكن قبله ﴿ قوله ﴾ (لعدم خروجه من الجازمية) اى على الاصح والا فمنهم من ذهب الى انها قد تكون استفهاما ﴿ قوله ﴾ (اى شيئا) ماهذا على تقدير) كونه اسما غير الظرف واما على تقدير كونها ظرف زمان فيكون المعنى اى فى اى وقت تفعل تسئل ﴿ قوله ﴾ (كما قال الله تعالى لايسئل الابة) اى على قراءة يسئلون بصيغة المبنى للمفعول ﴿ قوله ﴾ (لكون معانيه) الاولى لكون معناه ﴿ قوله ﴾ (له معان) اى لما مطلقا ففى الضمير استخدام لان ماسبق ما الشرطية اعلم ان ما الاسمية على ثلثة اوجه احدهما ان يكون معرفة وهى نوعان ناقصة وهى الموصولة وتامة وهى نوعان عامة اى مقدرة بقولك الشئ وهى التى لم يتقدمها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هى اى فنعم الشئ هو وخاصة وهى التى تقدمها ذلك ويقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اى نعم الغسل ونعم الدق واكثرهم لايثبت مجئ ما معرفة تامة واثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه وثانيها ان يكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهى ايضا نوعان ناقصة وتامة والناقصة هى الموصوفة ويقدر بقولك شئ كما مثل له الشارح والتامة تقع فى ثلثة ابواب الاول التعجب نحو ما احسن زيدا والمعنى شئ احسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش والثانى باب نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اى نعم شيئا فانصب على التمييز عند اكثر المتأخرين منهم الزمخشرى لكن ظاهر كلام سيبويه انها معرفة تامة كما مر انفا والثالث اذا ارادوا البلاغة فى الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة مثلا نحو ان زيدا مما ان يكتب اى انه من امر كتابة اى

لعدم خروجه من الجازمية بخلاف ما كما سيجئ (نحو مهما تفعل) اى شيئا ما ان تفعل من خير وشر قليلا كان او كثيرا وهو بصيغة الخطاب فعل شرط وجزاؤه قوله (تسئل) بالجزم على صيغة المفعول (منه) يعنى تحاسب يوم القيمة منه كما قال الله تعالى * لايسئل عما يفعل وهم يسئلون (والسابعة) منها (ما) قدمه على من لكون معانيه متحدة بهما وقال بعضهم له معان

بيانه ﴿ قوله ﴾ (يعنى يغفر يشير الى ان اسناد يغفر على الذنوب مبنى على تجريد المغفرة عن بعض معانيه فانه بمعنى ستر الذنوب ولا محصل لاسناده بهذا المعنى على الذنوب فلا بد من التجريد عن الذنوب وجعله بمعنى الستر مطلقا حتى يصح الاسناد والعفو بمعنى المحو والطمس كما سيجئ فالاولى ان يقول يستر كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (لان الله تعالى تواب رحيم) متى * اسند التوبة الى الله تعالى فالمراد بها الرجوع بالنعمة واللطف على العبد واذا وصف العبد به كان المراد بها الرجوع عن المعصية قال الله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا اى رجع عليهم بالتفضل والانعام ليرجعوا الى الطاعة والانقياد ﴿ قوله ﴾ (والباقية اسم وهى عشرة) يعنى ان سوى ان من كلم المجازات اسماء اما من وما واى واين وانى وحيثما فباتفاق واما مهما واذما واذا ما فعلى الاصح وسينبه فى شرح كل واحد منها و ينقسم هذه الاسماء الى ظرف وغير ظرف وستطلع عليه ايضا وانت خبير بان هذا لكلام من الشارح مكرر مع ماسبق من قوله وهى اى كلمات الجزم قسمان قسم حروف وهى خمسة اه اللهم الا ان يكون محط الفائدة قوله وسموا هذه الاسماء اه ﴿ قوله ﴾ (وهى بمعنى الشئ) كما فيه انها بمعنى شئ منكر لا معرف باللام الا ان يقال اللام من الحكاية لا من المحكى فهى اسم غير الظرف على الاصح وزعم السهيلى انها تأتى حرفا متمسكا ببعض الاشعار ﴿ قوله ﴾ (وقيل ظرف زمان كمتى) فتكون ظرفا بمعنى اى وقت ﴿ قوله ﴾ (والاول صحيح) اذ قد صرح فى المغنى وغيره بان مهما تستعمل ظرفا ﴿ قوله ﴾ (فانقلب الفها هاء اى الالف الاولى لثقل تتابع المثلين اذا قيل ماما وهذا قول البصريين لكن الاصح انها بسيطة ﴿ قوله ﴾ (وقيل انه مركب من مه وهذا مذهب

(تغفر) بالجزم جزاء الشرط بصيغة المفعول يعنى يعف (ذنوبك) بالضمة نائب الفاعل لان الله تعالى تواب رحيم وقوله عليه السلام * التائب من الذنب كمن لاذنب له * وهذه الخمس حرف والباقية اسم وهى عشرة وسموا هذه الاسماء اسماء منقوصة لا حتياجها الى الشرط والجزاء (والسادسة) من الجوازم (مهما) وهى بمعنى الشئ كما وقيل ظرف زمان كمتى والاول صحيح * وقال بعضهم اصله ما الحق باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الفهاهاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما الشرطية قدمها على ما

هذه الحروف لمشابهتها بان فى الاختصاص بالفعل وفى قلب معنى مدخوله كما مر آنفا (نحو لا تذنب) انت حتى تدخل الجنة لعدم ذنبه يعنى لا تعص الله تعالى (وهذه الاربعة) يعنى لم ولما ولام الامر ولاء النهى مبتدأ قوله (تجزم) اى الحروف ﴿ ١٨٠ ﴾ الاربعة من الجوازم خبره (فعلا واحدا) لفظا او تقديرا لافعلين بحسب السماع والاستقراء (والخامسة) من الكلمات التى تجزم المضارع (ان) بالكسر والسكون قدمها على الغير لكونها اصلا فى هذا النوع واخواتها محمولة عليها فى العمل وهى للشرط لانه شرط لتحقق الثانى والجزاء مجازا بطريق التشبيه من حيث انه يبتنى على الاول كابتناء الجزاء على الفعل وانما تعمل الجزم تخفيفا فان تقتضى اياهما فيكون المدخول طويلا فى الكلام وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياها فى الابهام وهى تخصص معنى المضارع فى الاستقبال وكذا اخواتها (نحو ان تتب) بالجزم فعل الشرط وهو فعل مضارع من الاجوف الواوى حذف عينه للجزم يعنى ان تندم عن المعصية ندامة صحيحة (بيانه)

نحو لا اخرج ولا تخرج لان النهى غير المتكلم كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (هذه الحروف اى الاربعة وفى قلب معنى مدخوله اه) فيه ان هذا القلب لا يظهر فى لام الامر ولاء النهى لا ان يقال ان نسبة القلب الى هذه الحروف الاربعة واقعة بطريق التغليب كما يشير اليه قوله كما مر آنفا او يقال ان لام الامر ولاء النهى ايضا تقلبان معنى مدخولهما من الاخبار الى الانشاء تأمل ﴿ قوله ﴾ (من الجزم) يعنى ان تجزم مشتق من الجزم ﴿ قوله ﴾ (لفظا او تقديرا) نصب على التمييز اى تجزم لفظ فعل واحد او تقديره على المصدرية اى تجزم جزم لفظا وتقدير ﴿ قوله ﴾ (وهى للشرط اه) كلمة ان للشرط والجزاء ﴿ قوله ﴾ (من حيث انه يبتنى اه) اعلم ان قيد الحيثية يستعمل لثلثة معان الاول الاطلاق كما فى قولهم الماهية من حيث هى هى والثانى التقيد كقولهم علم الطب مايبحث فيه عن بدن الانسان من حيث الصحة والمرض اى لامطلقا بل من هذه الحيثية والثالث التعليل كقوله السابح الماء يبرد وجود الانسان من حيث انه بارد وههنا لتعليل كون التسمية بالجزاء مجازا بطريق التشبيه و بيان لوجه الشبه يعنى انه مجاز بتشبيه ابتناء الفعل الثانى من الفعلين الذين دخلهما ان على الشرط اى على الفعل الاول بابتناء الجزاء على الفعل فى مجرد الابتداء وسيجئ لهذا زيادة توضيح ﴿ قوله ﴾ (يقتضى اياهما اه) اى الشرط والجزاء وتجعلهما كشئ واحد فيطول الكلام الذى دخلت عليه فتعمل الجزم للتخفيف ﴿ قوله ﴾ (فى الاستقبال) الاولى بالاستقبال يعنى ان ان اذا دخلت على المضارع المحتمل للحال والاستقبال تخصصه بالاستقبال ﴿ قوله ﴾ (يعنى ان تندم تندم اه) اشارة الى معنى التوبة اصطلاحا وقد سبق منا

اسقاط اللام من قوله لغفلته ولعله انما كررها اشارة الى التفكيك
﴿ قوله ﴾ (فدخل فيه لام الدعا) لان طلب الفعل اعم من ان يكون
استعلاء فيكون امرا نحو فلينفق ذو سعة او خضوعا فيكون دعاء
كما ذكره او استواء فيكون التماسا كقولك لمن يساويك ليفعل فلان
كذا و لم ترد الاستعلاء عليه ﴿ قوله ﴾ (لغة) ى لغة سليمة كما
فى المغنى ﴿ قوله ﴾ (كل مؤمن ومؤمنة) اى كل من اتصف بصفة
الايمان بقرينة قوله عملا صالحا اذ العمل الصالح بدون الايمان
غير نافع ولذا جعله الله تعالى فى كتابه العزيز مقارنا بذكر الايمان
حيث ما ذكر ﴿ قوله ﴾ (لا فى النهى) عدل عن قولهم لاء النهى
لما صرح به فى الامتحان من ان لا علم لنفسه فلا يجوز اضافته الى النهى
والا يلزم تعريف المعرفة فيحتاج الى التحمل اما بتنكير المضاف
او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو رأى الرضى او بجعل النهى وصفا له
او بيانا بتأويل الدال على النهى ﴿ قوله ﴾ (صفة) لاى
الكائنة فى النهى بناء على ان الانسب هنا بالمعنى تقدير المتعلق
معرفة ورعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ على ما ذكره
الفاضل العصام فى حواشى الفوائد الضيائية وقد قدمناه غير
مرة ﴿ قوله ﴾ (وهى تدخل على جميع المضارع اه)
اى بلا شذوذ ففيه اشارة الى الفرق فى الدخول بين لاء النهى
ولام الامر بانها تدخل على جميع صيغ المضارع بلا شذوذه
بخلاف اللام فان دخولها على فعل المتكلم مفردا قليل سواء كان المتكلم
نحو قوله * عم قوموا فلاصل لكم او معه غيره نحو لنحمل خطاياكم
ودخولها على فعل الفاعل المخاطب اقل منه كقرأة جماعة فبذلك
فليفرحوا ﴿ قوله ﴾ (او متكلما فيه) انه قد صرح
الفاضل العصام بان دخولها على المتكلم اقل من دخول اللام
عليه اقول لكن الفعل ان كان مبنيا للمفعول جاز دخولها بكثرة

فدخل فيه لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهى
مكسورة وفتحها لغة
وقد تسكن بعد الواو
والفاء ثم كقوله تعالى *
وتأت طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا معك
وثم ليقضوا قدمها
على لا لكون مفهومها
وجوديا (نحو ليعمل)
كل مؤمن ومؤمنة
(عملا صالحا)
كالفرائض والواجبات
والسنن والمستحبات
والمندوبات ونحوها
(والرابعة) منها
(لا فى النهى) صفة
لاى الكائنة فى النهى
* قدمها على ازمعانها
اصل فى هذا النوع
لكون معمولها راجحا
بخلاف ان وهى لا التى
يطلب بها ترك الفعل
وهى تدخل على جمع
المضارع المبنى للفاعل
والمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما وانما تعمل

الى وقت التكلم بخلاف
لم ولانها مخصوصة بجواز
حذف الفعل المنفى بها ان دل
عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اى لما ادخلها
ولخصوصيته بعدم
دخول ادوات الشرط
عليها فلا يقال ان لما
يضرب ومن لما يضرب
كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب
ولخصوصيته بنفى فعل
مترقب ومتوقع بها
غالبا فى الاستعمال
تقول لمن يتوقع ركوب
الامير لما يركب الامير
وقد يستعمل فى غير
المتوقع ايضا كمثال
المتن فتذكر (نحو
لما ينفع) فى الزمان
الماضى من يوم مولودى
الى يوم الموت (عمرى)
لفنائه ولغفلته عن هذا
اليوم (والثالثة)
منها (لام الامر)
احترز بالاضافة عن لام
الجر ولام ابتداء ولام
التأكيد وهى اللام
التي يطلب بها الفعل

لم تقول لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ولا يجوز لما يكن حيث
قال ابن مالك لا يشترط كون منفى لما قريبا من الحال مثل عصى
ابليس ربه ولما ينفعه الندم بل ذلك غالب لا لازم انتهى فتأمل
﴿ قوله ﴾ (الى وقت التكلم لان لما يفعل) نفى لقد فعل وهو
اخبار عن الماضى المتصل بالحال فكذا نفيه بخلاف لم فان لم يفعل
نفى لفعل يعنى ان المنفى بلم هو فعل غير مقرون بقد ولما نفى لفعل
مقرون بقد قال ابو البقاء نقلا عن الزجاج اذا قيل قد فعل فلان
فجوابه لما يفعل واذا قيل فعل فلان فجوابه لم يفعل واذا قيل هل
افعل فجوابه ما فعل واذا قيل هل يفعل فجوابه لا يفعل واذا قيل
سيفعل فجوابه لن يفعل ﴿ قوله ﴾ (ولانها مخصوصة بجواز
حذف اه) وذلك لما عرفت من انها لنفى قد فعل وقد تقرر فى قد
حذف مدخولها فكذا لما حملا للنفى على الاثبات تأمل
﴿ قوله ﴾ (ولخصوصيته بعدم اه) وقد عرفت وجهه انفا
﴿ قوله ﴾ (ولخصوصيته بنفى فعل مترقب اه) وذلك لما عرفت
ايضا من ان لما لنفى قد فعل وهو مقيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفى
فعل ولا دلالة فيه على التوقع ﴿ قوله ﴾ (كمثال المتن) وهو لما ينفع
عمرى لان نفع العمر غير متوقع ثبوته وحصوله بعد يوم الموت
وهو ظاهر فتمثيل المص به اظهار لما خفى واعراض عما ظهر
﴿ قوله ﴾ (فتذكر) لعل وجهه ان مثال المتن انما يكون
من هذا القبيل اذا كان التكلم به اى بلا ينفع عمرى يوم الموت
كما سيشير اليه الشارح وهو امر ليس بظاهر اذ يجوز ان يكون
التكلم به واقعا فى اثناء ايام عمره فيكون نفع العمر مما يتوقع ثبوته
وحصوله بعد وقت التكلم فلا يكون من هذا القبيل ﴿ قوله ﴾
(لفنائه ولغفلة عن هذا اليوم) اى لفناء العمر مع غفلة المتكلم بهذا
الكلام عن يوم الموت ففيه من تفكيك الضمائر ما لا يخفى مع ان الاولى

وجود لوجود وقيل حرف وجوب لوجوب ﴿ قوله ﴾ والثالث بمعنى الابان يكون حرف استثناء فيدخل ح على الجملة الاسمية كما فى الاية وعلى الماضى لفظا لامعنى ﴿ قوله ﴾ (والفرق بينهما اه) محصل ما ذكره فى الفرق بينهما ان للما خواص اربع متفق عليها لا توجد فى لم الاولى ان المنفى بلما مستمر النفى من وقت الانتفاء الى الحال بخلاف لم فان منفيها يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون والثانية ان المنفى بلما جائز الدنو للدليل كما وقع فى المثال المذكور بخلاف المنفى بلم فانه لا يجوز نحو وصلت الى بغداد ولم ازرها ومنها واما قوله احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعازب ان وصلت ولم فضرورة كما فى المغنى والثالثة ان لا تقرن باداة الشرط فلا يقال ان لما يضرب لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى وبين ما يكون معمولا له وهو الفعل فيقع دخوله على الحرف لا على الفعل وذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكانه من تتمة الفعل وجزء له فيصح دخول ان مثلا عليه لبقاء دخوله على معموله الذى هو الفعل لصيرورة لم جزءا منه وفى التنزيل وان لم تفعل وان لما ينتهوا والرابعة ان المنفى بلما متوقع ومترتب ثبوته فى اكثر الاستعمال بخلاف منفى لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا العذاب انهم لم يذوقوه وان ذوقهم به متوقع فى المعنى وهذا الفرق بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضى فهما سيان فى نفى المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول مالى قمت فلم تقم اوفلما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم تقم اولما تقم انتهى ثم ان لها خاصة اخرى لم يذكرها الشارح لكونها مختلفا فيها وهى منفى لما يكون الاقريبا من الحال ولا يشترط ذلك فى منفى

دخل على الماضى واشالث بمعنى الا كقوله تعالى * لما عليها حافظ * والمراد هنا المعنى الاول وهى ايضا تقلب معنى المضارع ماضيا وتنفيه والفرق بينهما ان لما الاستغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء

﴿ قوله ﴾ (لانه لو كان كذلك لكان حادثا اه) اى لو كان الله تعالى والدا اومولودا لكان حادثا لكن التالى باطل فكذا المقدم فثبت نقيضه اما بطلان التالى فثابت بالادلة القطعية الدالة على كونه تعالى قديما كما تقررت فى موضعها واما الملازمة فلان الوالدية تستلزم المجانسة غيره والافتقار الى ولد مطلوب لاجل الاعانة او ليكون خليفة للوالد بعد فنائه والكل يستلزم الامكان والحدوث اما الاول فلان غيره تعالى ممكن حادث والمجانس للممكن يلزم ان يكون ممكنا واما الثانى والثالث فلان الاحتياج الى الغير مطلقا منافٍ للوجوب الذاتى المستلزم المقدم كما اسلفناه ولذا قال البيضاوى قدس سره فى تفسير قوله تعالى لم يلد لانه لم يجانس ولم يفتقر الى مايعينه اويخلف عنه لاستناع الحاجة والفناء عليه انتهى واما المولودية فلانها ايضا تستلزم الافتقار الى الغير اعنى الوالد وسبق العدم على المولود وهومعنى الحدوث ﴿ قوله ﴾ (لكونها اخبارية) اى لكون لما باعتبار مدخولها اخبارية بخلاف اللام باعتبار مدخولها فانها انشائية والاخبارية اشرف من الانشاء فتستحق التقديم عليها ﴿ قوله ﴾ (ولها ثلثة معان اى للماثلثة) استعمالات فى كل استعمال لها معنى ﴿ قوله ﴾ (والثانى بمعنى الوقت) اذا دخل على الماضى فتقتضى جملتين وجدت ثانيهما عن وجود اوليهما نحو لما جاءنى اكرمته و يكون جواب لما هذه فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذ الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ثم ان ماذكره من كون لما هذه بمعنى الوقت هو مازعمه ابن السراج وتبعه جماعة من انها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ قال فى المغنى وهوحسن لانها مختصة بالماضى و بالاضافة الى الجملة انتهى وقيل انها حرف

لانه لو كان كذلك لكان حادثا فهو خلف (والثانية) منها (لما) قدمها على اللام مع انها بسيطة لكونها اخبارية بخلاف اللام ولها ثلثة معان الاول جازم اذا دخل على المضارع نحو لما يضرب والثانى بمعنى الوقت اذا

الى ان الظرف هنا مستقر حال من القول والعامل فيه معنى التمثيل المستفاد من نحو فكانه قيل امثل قولك حال كونه لمن قال فيكون الحال مبنيا لهيئة المفعول معنى وقوله جوابا لادخل له فى بيان الاعراب بل هو لمجرد بيان حاصل المعنى كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (فلو عبر باحدهما لبقى الاخر) اى لو عبر بالاسماء بقى ماهو حرف منها ولو عبر بالحروف لبقى ماهو اسم عنها فالجامع ان يعبر بالكلمات ﴿قوله﴾ (اى تورث الجزم) اشارة الى ان الجزم اسم للاعراب لمخصوص اصطلاحا وهذه الكلمات مؤثرات وهو اثرها كما اشرنا اليه سابقا ﴿ قوله﴾ (سوى المخاطبة) استثناء من المفردات فان علامة الجزم فى المخاطبة ليست سقوط الضمة الاعرابية بل سقوط النون وكذا فى التثنية والجمعين المذكرين ولم يتعرض لها الشارح اكتفاء بما ذكره فى علامة النصب والجزم متحدة فى هذه المواضع السبعة بخلاف المفردات واذا خصها بالذكر لكن فيه مافيه بقى انه لابد ان يقيد كون علامة الجزم فى المفردات والمتكلمين سقوط الضمة الاعرابية بما اذا كان او اخرهما حروفا صحيحة لان علامة الجزم فيما كان اخرها حرف علة منها ليس الا سقوط الحرف الاخير وهو ظاهر ﴿ قوله ﴾ (وتنفيه) اى تنفى المضارع ويمكن ان يرجع الضمير الى القريب اى تنفى الماضى الا انه بعيد لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه القلب والنفى معا وكونه لنفى الماضى انما يصح لو اعتبر النفى بعد القلب وهو خلاف الظاهر ﴿ قوله ﴾ (لاختصاصها بالفعل) لان كل ما اختص بشئ وهو خارج عن حقيقة يؤثر فيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقراء ﴿ قوله ﴾ (مع مشابهتها بان اه) لانه كما ان ان يقلب المضارع من الحال الى الاستقبال فكذا لم تقلب المضارع الى الماضى فالمشابهة فى مجرد القلب

فلو عبر باحدهما لبقى الآخر ﴿ ١٧٥ ﴾ (تجزم) اى تورث الجزم (الفعل المضارع) لا الاسم ولا الماضى يعنى غير جمع المؤنثات وعلامة الجزم سقوط الضمة الاعرابية فى المفردات سوى المخاطبة وفى المتكلم وحده او معه غيره (وهى) اى الكلمات التى تجزم المضارع (خمسة عشرة) بالاستقراء وهى قسمان قسم حروف وهى خمسة ان لم للام الامر لاء النهى وقسم اسم وهى عشرة مهما ما من الى آخره (الاولى) منها (لم) بفتح اللام وسكون الميم قدمها على لما لعدم خروجها عن الجازمية ولكونها جزأ منها وهى تقلب معنى المضارع ماضيا وتنفيه وانما تعمل لاختصاصها بالفعل مع مشابهتها بان فى قلب معنى المضارع (نحو له قوله تعالى لم يلد) الغير (ولم يولد) منه يعنى لم يكن الله تعالى والدا ولا مولودا

وكان مدخوله فعلا مستقبلا
مثل قولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل
الجنة واذا وقعت بعد
الواو والفاء يجوز
في فعله النصب والرفع
وقال الخليل تقدران
بعدها وكتبها بالنون
سواء عملت اولا وقال
الفراء اذا لم تعمل
فاكتبها بالنون لئلا
يلتبس باذا الزمانية واذا
اعملتها فاكتبها بالالف
لعدم الالتباس (نحو
قولك اذن تدخل
الجنة) حال كونه
جوابا (لمن قال اطيع)
انا (الله تعالى) نصب
على المفعولية يعني
لمن قال لا اعصى
(النوع الخامس)
من الانواع الخمسة
من السماعية (كلمات)
وانما عبر بكلمات
دون حروف كما عبر
في اخواتها لان بعضها
حرف وبعضها اسم

اذن اكرمك فانه في الصورة الاخيرة وان لم يكن ماقبلها عاملا
في حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب الرفع كذا ذكره
المحقق السلكوتي ﴿ قوله ﴾ (وكان مدخولها فعلا
مستقبلا) عطف على قوله لم يكن واشارة الى الشرط الثاني لعمل
اذن وانما اشترط في عمله هذان الشرطان لما انه لو كان مابعدها
معمولا لما قبلها لكان معتمدا عليه وهي لضعفها لا يقدران تعمل
فيما اعتمد على ماقبلها فصار كانه سبقها حكما فثبت الشرط الاول
وان فيها معنى الشرط والجزاء غالبا كما عرفت والغالب فيهما الاستقبال
وهي عامل ضعيف فلا تعمل الا على حال اغلب واقوى فثبت الشرط
الثاني فاذا انتفى هذين الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا لم تعمل في مدخولها بالنصب ووجب
الرفع فيه ﴿ قوله ﴾ (فيجوز في فعله النصب والرفع)
لان الاعتماد هنا وان كان موجودا ايضا الا انه ناقص فيجوز اعمالها
بنصب مابعدها بالنظر الى ضعف الاعتماد والاستقلال المعطوف
لانه جملة والغاؤها يرفع مابعدها بناء على وجود الاعتماد في الجملة
وضعف العامل ﴿ قوله ﴾ (وقال الخليل تقدر ان بعدها)
يعني ان اذن ليس بناصب عنده ونصب مدخوله بان المقدرة
بعده اذ لا نصب عنده سوى ان لان مذهبه في كي موافق
للاخفش وفي لن يقول يكون اصله لا ان كما سبق ﴿ قوله ﴾
(وكتبها بالنون) مبتدأ وخبر اي كتابة اذن بالنون مطلقا
عند المازني والمبرد واما الجمهور فيكتبونها بالالف وكذا رسمت
في المصاحف بناء على ان الصحيح ان يوقف عليه بالالف كما ذهب
اليه البصريون ﴿ قوله ﴾ (لعدم الالتباس) لان اذا الزمانية
ليست عاملة ﴿ قوله ﴾ (حال كونه جوابا اه) اشار به

اذن للشرط والجزاء والضميران فى فعله وقوله راجعان الى اذن والاضافة لادنى ملابسة فى كل منهما باعتبار وقوع ذلك الفعل او القول فى كلام يصحبه ويحتمل ان يرجعا الى المتكلم مطلقا اى سواء كان متكلما بالكلام الذى فيه كلمة اذن اولا فح يكون الاضافة فى قوله على حقيقتها لانه فى قولنا ان جئتنى اذن اكرمك جواب لقول المتكلم بالكلام الذى فيه اذن وفى مثال المتن جواب لقول متكلم اخر لكن لايمكن حملها على الحقيقة على هذا التقدير فى فعله والا لايشمل امثال المثال الذى ذكر انفا لان المجيئ ليست فعلا للمتكلم بل للمخاطب وان شمل مثال المتن لكون الاطاعة فعل المتكلم وان كان متكلما اخر فلا بد من جعلها فيه للملابسة بمعنى الفعل الذى ذكره المتكلم سواء كان ذلك الفعل فعلا له اولا وخلاصة كلامه على التقديرين ان كلمة اذن باعتبار مدخولها جزء للفعل الذى يتضمنه الشرط المذكور كما فى نحو ان جئتنى اذن اكرمك اوالمقدر كما فى مثال المتن وجواب لقول متقدم صدر عن ذلك المتكلم كما فى المثال الذى ذكر انفا اوعن متكلم اخر كما فى مثال المتن ايضا ثم ان كون معناها الجواب والجزا فى كل موضع كما زعمه بعضهم اوفى الاكثر كما قال به الفارسى بناء على انها قد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذلا بجازاة ههنا ﴿ قوله ﴾ (اذا لم يكن مابعدها معمولا لما قبلها) اى حقيقة اوحكما بان يحصل له بالنظر الى ماقبلها اعراب ان لم يكن ماقبلها عاملا فيه وذلك فى ثلثة مواضع بالاستقراء الاول ان يكون مابعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا احسن اليك الثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو ان جئتنى اذن اكرمك والثالث ان يكون جواب القسم الذى قبلها نحو والله

اذا لم يكن مابعدها معمولا لما قبلها

وقد تدخل على الفعل الذى دخل عليه اللام نحو اتيتك كى اعلمنى فاللام بدل منه وقيل تأكيد وقد تأخرت عن اللام كما فى قوله تعالى * لكيلا تأسوا على ما فاتكم * فحينئذ كى بدل من اللام وقيل ايضا تأكيد تأمل (نحو احب) انا (طول العمر) فى الدنيا (كى احصل) بالنصب من التحصيل (العلم) مفعول لاحصل لالطول الامل ولا للمعصية (والرابع) منها (اذن) بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون قيل اصله اذان فحذفت الهمزة وفتح الذال المعجمة تخفيفا وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وهى للشرط والجزاء اعنى جزاء لفعله كما انه جواب لقوله وتعمل

مثالا للثانى لان الدخول سبب الاسلام فى الذهن اى علة غائية له وان اعتبرتها عم منهما يكون مثالا للثالث وهو ظاهر ﴿ قوله ﴾ (وقد تدخل على الفعل الذى اه) اعلم ان فى كى ثلاثة مذاهب قد ذكرها الشارح فيما سبق لكن نحن نفيدها هنا بزيادة توضيح وبيان يتسير البعض الاذهان الاول انه حرف مشترك تارة تكون حرف جر بمعنى اللام وتارة حرفا موصولا تنصب المضارع وهو والذى ذهب اليه البصريون فعلامة كونها للمصدرية تقدم اللام عليها نحو لكيلا تأسوا اذ لا يجوز ح كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله وعلامة كونها جارة تعليلية ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جئتك كى ان تكرمنى او اللام كما مثل له الشارح لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وان لم يظهر الام قبلها ولان بعدها نحو كى لا يكون دولة او ظهر ما معها كقوله * اردت لكيما ان نطير بقربة * جاز الامران اى كونها مصدرية وجارة ايضا كذا ذكره ابو البقاء والثانى انه ناصب دائما وهو قول الكوفيين والثالث انه حرف جر دائما واما النصب بعدها فبان مضمرة او مقدرة وهو قول الاخفش ﴿ قوله ﴾ (وقيل ايضا تأكيد اه) قائله الاخفش ومن تبعه فانهم لما زعموا ان كى جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او مقدرة قالوا بكونها فى لاية تأكيد اللام فكونها تأكيدا مبنى على المذهب الغير المشهور الذى بنى المص كلامه على خلافه ولذلك مرضه مع انهم قد صرحوا بمرادفية كونها فى الاية تأكيدا بان الفصيح المقيس لا يخرج عن الشاذ كما فى المغنى ولعل لهذا امر بالتأمل ﴿ قوله ﴾ (لا لطول الامل اه) يعنى احب طول العمر لتحصيل العلم لا لطول العمل والمعصية فى الدنيا لان حب العمر لهما خطأ ﴿ قوله ﴾ (اعنى انه جزاء لفعله كما انه اه) تفسير لمعنى كون

هو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصل قال الفاضل العصام ولورد فالظاهر ماخطر بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن ﴿ قوله ﴾ (المؤكد صفة للنفي) اى للنفي المؤكد في الاستقبال ﴿ قوله ﴾ (في الاخرة) قيد به ليظهر كون لن في المثال للنفي المؤكد في الاستقبال لان المغفرة في الاخرة مستقبلة قطعا ﴿ قوله ﴾ (من حيث انهم كافرون) اى ماداموا على صفة الكفر وامابعد اسلامهم فيغفر لهم لما ورد ان الاسلام يهدم ماقبله ﴿ قوله ﴾ (لقلة بحثها بالقياس اه) فيه ان هذا الوجه لايوجب تقديمها على اذن في هذه الرسالة لان المصنف لم يتعرض لبحث واحد منهما فيها اصلا لان يقرر التعليل بان قلة بحث كي لما دعاهم الى تقديمها على اذن في المطولات لم يستحسن المص تغيير اسلوب كتبهم في هذه الرسالة ايضا ﴿ قوله ﴾ (مشروط بشروط فيه ان عمل اذن مشروط) بامرين لاغير الا ان يحمل الجمع على مافوق الواحد على ان قوله بشروط لم يقع في بعض النسخ ﴿ قوله ﴾ (لسببية ماقبلها لما بعدها اه) بحيث يمكن ان يؤدى حصول مضمون ماقبلها الى حصول مضمون مابعدها فدلولها على هذا سببية ذي الغاية وهي لازم التعليل الذهني اعني كون مابعدها علة غائية لماقبلها كذا ذكره المحقق السلكوتي وبهذا يظهر معنى قوله او سببية مابعدها لما قبلها بحسب الذهن فالتردد باعتبار الاعتبار كما لايخفى على اولى الابصار ﴿ قوله ﴾ (باعتبارين) بان يعتبر سببية احدهما بحسب الخارج وسببية الاخر بحسب الذهن ﴿ قوله ﴾ (ويكون مثالا للثلثة بالاعتبار) فان اعتبرت السببية بينهما بحسب الخارج فقط يكون مثالا للاول لان الاسلام سبب لدخول الجنة في الخارج بدون العكس وان اعتبرتها بحسب الذهن فقط يكون

المؤكد عند اهل الحق وقال المعتزلة انها للنفي المؤبد وردهم اهل الحق بقوله تعالى ﴿ فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي ﴾ لانها لو كانت للنفي المؤبد لتناقض اول الآية في آخره لان حتى لانتهاء الغاية وهي منافية للتأبيد لا للتأكيد (نحو لن يغفر الله تعالى) في الآخرة (للكافرين) من حيث انهم كافرون (والثالث) من الحروف الناصبة (كي) قدمها على اذن لقلة بحثها بالقياس اليها ولان عمل اذن مشروط بخلاف كي وهي لسببية ماقبلها لمابعدها بحسب الخارج او سببية مابعدها لماقبلها بحسب الذهن او سببية كل منهما للاخر باعتبارين نحو اسلمت كي ادخل الجنة ويكون مثالا للثلثة بالاعتبارين

ويكون النهى على هـذا عن الجمع بينهما اى بين الاكل وشرب اللبن يعنى لايكن منك جمع بين الاكل وشرب اللبن والثانى ان تجزمه بعطفه على اللفظ و يحتمل النهى على هذا ان يكون من كل واحد منهما اى لاتأكل السمك ولاتشرب اللبن وان يكون عن الجمع بينهما كما صرح به الدماميني والثالث ان ترفعه فيكون فى المشهور نهيا عن الاول واباحة للثانى والمعنى لاتأكل السمك ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى هذا فانه نما ينفعك لدى الامتحان ومن حفظه يكرم ولايهان ﴿ قوله ﴾ (وتقدر فى هـذه المواضع اه) يعنى انما تقدر ان الناصبة فى هذه المواضع الستة عند وجود كل شرط كل واحد من هـذه المواضع ولعل هذا بطريق التغليب والافلا شرط لبعضها فهى انما تقدر بعد حتى بشرطين ان يكون المضارع الذى بعده مستقبلا بالنظر الى ماقبلها وان يكون حتى بمعنى كى اوالى وتقدر بعد الفاء بشرطين ايضا احدها سببية ماقبلها لما بعدها والثانى ان يكون ماقبلها احد الاشياء الستة وهى الامر والنهى والاستفهام والنفى والتمنى والعرض وتقدر بعد الواو بشرطين ايضا احدهما الجمعية بان يكون ماقبلها مصاحبا لمابعدها ﴿ والثانى ﴾ ان يكون قبلها مثل الذى قبل الفاء من احد الاشياء الستة وتقدر بعدا و بشرط كونه بمعنى الى ان اوالا ان ﴿ قوله ﴾ (احب اطاعة الله اه) الاول على تقدير اضافة المصدر الما خوذ من اطيع الى مفعوله والثالث على تقدير اضافته الى فاعله فلو اخر ماقدم وقدم ماأخر لكان انسب واظهر الا انه راعى فى التقديم اسم الله العزيز الاكبر ﴿ قوله ﴾ (بخلاف كى) وذلك لان فى مشابهتها بان فى العمل اختلافا بينهم حيث ذهب الاخفش الى انها جارة دائما ﴿ قوله ﴾ (وهو الظاهر) اى كونه حرفا برأسه

وتقدر فى هذه المواضع عند وجود شرطها فمن اراد ان يطلع فليرجع الى المطولات (نحو احب) انا (ان اطيع) انا (الله) بالنصب مفعوله (تعالى) اى احب اطاعة الله تعالى او اطاعتى لله تعالى (والثانى) منها (لن) قدمها على كى لكونها مشابهة لان المعمول بالاتفاق بخلاف كى اصلها لا النافية كلم ابدل من الالف فى احدهما النون وفى الآخر الميم وهذا عند الفراء واما عند الخليل فاصلها لان فقصركما يش فى اى شئ وعند سيبويه حرف برأسه وهو الظاهر وهى لنفى المستقبل

وليس فى الالهام معنى القول قطعا والرابع ان لايكون فى الجملة السابقة احرف القول الا ان يكون القول مؤلا بغيره على ماذكره فى المغنى اللبيب ﴿ قوله ﴾ (ولا المخففة) اى من المفتوحة المثقلة عطف على القريب اوالبعيد وهذه المخففة انما تقع بعد فعل اليقين اوما نزله منزلته كما بق الاشارة اليه فمجموع ما اشار اليه من معانى ان هنا اربعة وهى المشهورة وقد ذكروا لها معانى اربعة اخر تثقلها لك لتكون باطراف الكلام خفيا ولايكون عليك شئ من الامر خفيا فاحدها الشرطية كان المكسورة واليه ذهب الكوفية ورجح بامور ذكرها فى المغنى والثانى النفى كان المكسورة قال بعضهم فى ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم الثالث معنى اذوهذا مماقال بعضهم فى بل عجبوا ان جائهم منذنذير والرابع ان يكون بمعنى لئلا وقيل به فى بين الله لكم ان تضلوا ﴿ قوله ﴾ (و بعد لام الجحود) وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى وانما كانت مقدرة بعد هذه الثلثة لماذكره المولى الجامى من ان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الايجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية ﴿ قوله ﴾ (وبعد الواو) انما كانت مقدرة بعده وبعد الفاء لانهما عاطفان واقعان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مدخولهما مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى ذرنى فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام منى اياك وفى لاتاكل السمكة وتشرب اللبن لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه ﴿ قوله ﴾ (لاتأكل السمكة وتشرب اللبن) اعلم ان هذا المثال يحتمل وجوها ثلثة الاول وهوالذى كلامنا فيه ان تنصب تشرب بان المقدرة بعد الواو فيكون فى تأويل المفرد فيقطع العطف بينه و بين المفرد المفهوم من الانشاء الذى قبله كما عرفت

ولا المخففة كقوله تعالى * علم ان سيكون منكم مرضى * وهى تكون مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها و بعد لام كى نحو سرت لادخلها و بعد لام الجحود نحو قوله تعالى * وما كان الله ليعذبهم و بعد الفاء نحو زرنى فاكرمك و بعد الواو نحو لاتأكل السمكة وتشرب اللبن و بعد او نحو لالزمنك اوتعطينى حقى

الفعل بل وليها جملة اسمية كذا ذكره الشيخ الرضي وستعرف مواقع ان الزائدة ﴿ قوله ﴾ (لا الزائدة لانها لا تعمل) يعني ان ان التي عدت من النواصب ليست ان الزائدة لانها غير عاملة اعلم ان لان الزائدة اربعة مواضع احدها وهو الاكثر ان تقع بعد لما التوقيتية نحو قوله تعالى * ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيئ بهم * والثاني ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم * لكان لنا يوم من الشر مظلم * اومتروكا كقوله * اما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر انت ولا العتيق والثالث وهو نادر ان تقع الكاف ومجرورها كقوله * ويوما توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطوا الى وارق السلم * وذلك على رواية جر الظبية والرابع بعد اذا كقوله * فامهله حتى اذا ان كانه * معاطي يدفي الماء غامر * كذا في المغني ﴿ قوله ﴾ (حلافا للاخفش اه) فانه زعم انها ترادفي غير هذا المواضع الاربعة وانها عاملة تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم اقول وبهذا اظهر ان في التمثيل للزائدة بقوله تعالى * ومالهم الا يعذبهم الله * مناقشة لان ان فيه ليست بزائدة عند الجمهور بل مصدرية نعم انها زائدة عند الاخفش ﴿ قوله ﴾ (ولا المفسرة اه) عطف على قوله لا الزائدة والكوفيون انكروا ان المفسرة البتة ولها عند مثبتيها شروط احدها ان تسبق الجملة فلذلك غلط من جعل منها قوله تعالى * واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين * والثاني ان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول فتمثيل الشارح بقوله تعالى * اذ اوحينا الى امك * الاية مبني على ان في الوحي معنى القول وفيه ان الظاهر كون الوحي هنا الهاما كما في قوله تعالى * واوحى ربك الى النحل

لا الزائدة لانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى * ومالهم ان لا يعذبهم الله * اى لا يعذبهم والمفسرة كقوله تعالى * اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه *

لمناسبتها بان يعني المشددة المفتوحة ﴿ قوله ﴾ (لاسيما عند التخفيف) اى خصوصا عند تخفيف المشددة المفتوحة فانه ح يكون بينهما مناسبة تامة ﴿ قوله ﴾ بان يأخذ من مدخولها بيان لطريق جعل الجملة مع ان المصدرية الناصبة فى تأويل المفرد اى بان يؤخذ من المضارع الذى دخلت عليه ان مصدر مضاف الى فاعل ذلك المضارع اومفعوله * فلايخفى مافى العبارة من المسامحة فاعرف ﴿ قوله ﴾ (احب جدداو جددرسك) ففى الاول اضيف مصدر تجد الى مايرادف فاعله اعنى كاف الخطاب وفى الثانى اضيف ذلك المصدر الى مفعول تجد وهو الدرس ﴿ قوله ﴾ (لمناسبتها لها فى الاستقبال) علة للحمل يعنى انما حملت اخواتها اعنى لن وكى واذن عليها لمناسبتاها لها فى الدلالة على الاستقبال ﴿ قوله ﴾ (وهى المصدرية) اى كلمة ان التى عدت من نواصب المضارع ليست الا المصدرية لاغيرها من الزائدة اوالمفسرة او المخففة اعلم ان ان التى ليست بعد العلم ولامايؤدى معناه ولامايؤدى معنى القول ولابعد النفى فهى مصدرية لاغير والتى بعد الظن فان كان بعدها غير لامن حروف التعويض وهى السين وسوف وقد ولم ولا وما فمخففة مأخوذة من المشددة لاغير وكذا ان كانت بعدها لاداخلة على غير الفعل نحو ظننت ان مال وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية التى بعد العلم وما يؤدى معناه انلم يكن فيه معنى القول فمخففة لاغير وان كان معنى القول فان وليها فعل غير متصرف فمفسرة اومخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مفسرة ومصدرية لامخففة لعدم العوض وان وليها فعل متصرف بغير لامن الحروف العوض مخففة اومفسرة وكذا انلم يلها

لاسيما عند التخفيف وفى كون الجملة معهما فى تأويل المصدر بان يؤخذ من مدخولها مصدر ويضاف الى الفاعل اوالمفعول نحو احب ان تجد درسك اى احب جدك اوجد درسك قدمها على غيرها لكونها اصلا فى هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها اليها فى لاستقبال وهى للمصدرية

تعالى جسما كبعض الاجسام كما اشرنا اليه ٤ انفافهم يتناسب المثالان اشد تناسب كما لايخفى والثالث انه انما قرر الدليل اولا ثم اورد الاية المذكورة على طريق التأييد اشارة الى ماذكره بعض الافاضل من ان هذا الدليل عقلى لانقلى ضرورة ان الاستدلال بالاية على نفى تعدد الاله ليس لاجل كونهما كلام الله تعالى بل هو استدلال بطريق القياس الاستثنائى والرابع ان ظاهر كلامه هنا يخالف ماذكره بعض المحققين ان التوحيد اما بحصر وجوب الوجود او بحصر الخالقية او بحصر المعبودية والاية المذكورة دليل للثانى لانه استدل به على مطلق التوحيد النافى للشركة فى الذات والحقيقة والوجوب والخالقية والمعبودية الى غير ذلك اقول ولعل منشأه ان ذلك الاله صريح فى وجوب الوجود والقدم الذاتى مع خواص الالوهية التى من جملتها الخالقية والمعبودية وكمال القدرة فهى بظاهرها دليل على نفى مطلق التعدد واما تخصيصهم ذلك بالتوحيد الثانى فلما انهم ارادوا بالاله فى الاية معنى الخالق المؤثر بقرينة ترتيب الفساد ولعل لهذا كله امر بالتأمل وانما صرفنا عنان الاقلام الى نوع تفصيل من الكلام ليتضح حقيقة المرام والافقصب السبق فى مضمار تحقيق هذا المقام مالاينال اليه الابافراس علم الكلام ﴿ قوله ﴾ (بخلاف الخامس) اى النوع الخامس اعنى الكلمات التى تجزم المضارع لانها كثيرة ﴿ قوله ﴾ (الذى لم يتصل باخره ضمير جمع المؤنث) يعنى النون لان المضارع الذى اتصل به ذلك النون مبنى ﴿ قوله ﴾ (فى خمسة مواضع) اى من المضارع الاول منها الواحد الغائب والثانى الواحدة الغائبة والثالث المخاطب والرابع صيغة المتكلم وحده والخامس صيغة المتكلم مع الغير ﴿ قوله ﴾ (فى سبعة مواضع) وهن التثانى الاربعة والجمعان المذكران والواحدة المخاطبة ﴿ قوله ﴾

٤ قوله كما اشرنا اليه اى بقوله وفيه ان المتبادر من المشابهة هو المشاركة فى الصفات لانه اذا اريد من المشابهة تلك المعنى يكون المثال ردا لتلك الطائفة قطعا فافهم

* منه *

بخلاف الخامس ولمناسبته لماقبله فى عمل النصب بخلاف (تنصب) اى الحروف صفة للحروف (الفعل المضارع الذى لم يتصل باخره ضمير جمع المؤنث) يعنى تبدل الضمة بالفتحة فى خمسة مواضع وتسقط النون فى سبعة مواضع (وهى) اى الحروف الناصبة له (اربعة حروف) بالاستقراء وهى ان لن كى اذن (الاول) منها (ان) بفتح الهمزة وانما عملت لمناسبتها بان فى المادة

منهما قادرا على الكمال على كل ممكن فى كل وقت لكن التالى باطل والمقدم مثله فثبت نقيضه وذلك لان التمانع محال مستلزم للمحال اذلو فرض وقوعه فاما ان يحصل مراد احدهما دون الاخر فيلزم عجز الاخر عن تنفيذ القدرة فى الممكن فلايكون الها قادرا على الكمال وقد فرض انه اله قادر على الكمال وهو اجتماع النقيضين او يحصل مراد كل منهما فيلزم وقوع اجتماع الضدين فيخرج العالم عن انتظام المشاهد اولايحصل مراد شئ منهما فيلزم عجزهما وهو خلاف المفروض ايضا وايضا يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون فبهذا ظهران ماقرره الشارح بقوله لانه لو كان له تعالى نظير وشبيه اه اجمال تفصيله ماذكرنا وان قوله لعجز اشارة الى الشق الاول والثالث اى لاجل احدهما او كل واحد منهما وقوله ولخروج العالم عن اه اشارة الى الشق الثانى لكن بقى هنا ابحاث الاول ان ماقرره من الاستدلال انما هو على تقدير كون الفساد المذكور فى الاية بمعنى الخروج عن النظام المشاهد من بقاء الانواع وترتيب الاثار كما هو الظاهر واما على تقدير كونه بمعنى عدم التكون فى الاصل كما قالوا فقد قرره العلامة التفتازانى فى شرح المقاصد بانه لوتعدد الاله لم يتكون السماء والارض لان تكوينهما اما بمجموع القدرتين او بكل منهما او باحدهما والكل باطل اما الاول فلان من شان الاله كمال القدرة والتكوين بمجموع القدرتين يستلزم عجز احدهما واما الاخير ان فلان توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصى باطل عند الكل وكذا الرجحان * من غير مرجح والثانى ان المفهوم ماذكره ان فى هذا المثال اشارة الى رد المشركين كعبدة الاصنام والمجوس و بعض النصارى الذين اتخذوا له شريكا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والاولى ان يكون اشارة الى رد المجسمة الذين زعموا يكونه

يعنى ليس شئ مماثلا ونظير الله تعالى لانه لو كان له تعالى نظير وشبيه لعجز تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا *اوالخروج والعالم عن النظام كما قال الله تعالى *لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا * فتأمل (النوع الرابع) من الانواع الخمسة ﴿ ١٦٤ ﴾ (حروف) الاولى ان يقول اربعة احرف

لانه موضع القلة الا انه لما عبر عن الحروف الجارة والحروف المشبهة بصفية الكثرة لم يستحسن تغيير الاسلوب اولاعتبار اضمار ان لانها تضمر فى ستة مواضع كما سيجئ قدمه على الخامس لقلته

فى الكلام على هذا المطلب بانه لو كان الواجب تعالى حالا فى المكان يلزم ان يكون جسما او جسمانيا لما انه من خواص الاجسام والجسمانيات مع انه محال باطل قطعا والجواب ان مطلق الاحتياج منافٍ للوجود الذاتى بالاجماع القطعى من العقلاء على ان واجب الوجود منزه عن جميع سمات النقص ثم انه قد ظهر بما ذكر ان فى المثال ردا لطائفة من المشبهة الذين زعموا انه تعالى فى جهة الوفق ومماس للصفحة العليا من العرش كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (يعنى ليس بشئ مماثلا ونظرا اه) اشار بهذا التفسير الى ان المشابهة هنا اعم من المشارك فى الذات والحقيقة ومن المشارك فى الصفات لان المماثل فى عرفهم مايتحد مع الشئ فى النوع والنظير مايشارك الشئ فى الصفات وفيه ان المتبادر من المشابهة هو المشاركة فى الصفات كما اشار اليه المحقق الدوانى فى شرح العقايد العضدية ثم ان ظاهر التفسير بشعر بان المصنف اراد بالشئ هنا الممكن لاماهو اعم منه ومن الواجب لان المتبادر من كلامه نفى مشابهة شئ موجود لانفى وجود المشابه وانت خبير بان ظاهر استدلال الشارح بما ذكره انما ينطبق على نفى وجود المشابه مطلقا الا ان يقال يمكن صرف كلام المص عن ظاهره وكذا تفسير الشارح فينطبق الدليل على المدعى بان يرجع النفى فى كلا المحلين الى وجود المشابه وان كان ظاهرا فى الرجوع الى المشابهة ﴿ قوله ﴾ كما قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعلم انهم صرحوا بان فى هذه الاية الكريمة اشارة الى برهان التمانع وتقريره انه لو وجد الهان ويتصفان لامحالة بشرائط الالوهية من كمال العلم والقدرة والارادة وغيرها لامكن بينهما تمانع بان يريد احدهما حركة زيد مثلا فى هذه الزمان وفى هذا المكان والاخر سكونه فيه لكون كل

ولذا قال شارح المقاصد ان الحال فى الشئ يفتقر اليه فى الجملة سواء كان حلول جسم فى مكان * اوعرض فى جوهر اوصورة * فى مادة كما هو راى الحكماء او صفة فى موصوف كصفات المجردات والافتقار الى الغير ينافى الوجوب

* منه *

﴿ قوله ﴾ (او معناها) اى معنى الاوفيه نظر لانهم صرحوا بان النفى لو انتقض بغير بمعنى الا لابطل عملهما بل يعملان فيه نحو مازيد غير قائم بمعنى الا قائما ولارجل غيرحاضر ذكره الفاضل العصام فى شرح الكافية الا ان يقال لعل ماذكره الشارح مبنى على ماصرح به ذلك الفاضل ايضا من ان لما التى بمعنى الا مثلها فى ابطال العمل ﴿ قوله ﴾ (وان لايتقدم الخبر على الاسم) تكرار امع ماسبق من قوله وان لايفصل بينهما وبين اسمهما بغيرها كماعرفت فالصواب اسقاطه ﴿ قوله ﴾ (اعم منهما) يعنى ان هذه الشروط معتبرة فى عمل كل واحد منهما غير مختصة باحدهما كما توهم من عدم ذكر النحاة هذه الشروط فى عمل لا كما فى الرضى اذ الحق ان يراعى فى عملهما الشروط المعتبرة فى عمل مابل هى فى لا اولى منها فى ما لكونها اضعف على ما ذكره الاندلسى ولايخفى مافى عبارة الشارح من السماجة ﴿ قوله ﴾ (اى فى مكان من الامكنة) اشارة الى ان الباء بمعنى فى وان كان نكرة وقعت فى سياق النفى فتفيد العموم اعلم انه قد يتوهم من ورود جمع المكان امكنة ان الميم فيه اصلية وانه فعال من مكن وليس مفعلا من كان يكون ولذا يقال تمكن اذا ثبت فى المكان وليس بشئ اذقد ذكر شارحوا الشافية ان مكان مفعل من الكون والميم زيادة لازمة ولذا قالوا فى جمعها امكنة واماكن وقالوا ايضا تمكن واستمكن على توهم اصالة الميم بقائه فى جميع تصاريفه ﴿ قوله ﴾ (لانه تعالى لوكان متمكنا اه) يعنى انه تعالى لو كان متمكنا بمكان لاحتاج الى ذلك المكان فى القيام ضرورة مع ان الاحتياج الى شئ مما يستحيل على ذات الواجب الوجود وفيه بحث لان احتياج الحال فى المكان اليا احتياج فى التمكن لا احتياج فى الوجود والمنافى للوجوب هو الثانى لا الاول ولذا استدل

او معناها وان لايقدم الخبر على الاسم وهذ الشروط الاربعة اعم منهما ومع هذه الشروط الاربعة يشترط فى لا كون اسمها نكرة ولا يتقدم معمولهما عليهما لضعفهما (نحو ما الله) بالرفع اسمها (تعالى متمكنا) بالنصب خبرها (بمكان) اى فى مكان من الامكنة اى ليس الله تعالى متمكنا بمكان فى السماء والارض وفيما بينهما لانه تعالى لو كان متمكنا بمكان لاحتاج اليه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (ولاشئ) بالرفع اسم لا (مشابها) بالنصب خبرها (لله تعالى)

على الاصل لمجرد الاشارة الى بطلانه ايضا وان كان اللازم على هذا التقدير مساوات الفرع للاصل بناء على ان المتبادر من عملهما يعمله الاصلى ان تعملا به فقط لا مع العمل بعمله الفرعى فتدبر ﴿ قوله ﴾ (لانه لو كان لا المشبهة اه) اى لو عملت لا المشبهة بليس بالعمل الفرعى لليس بان تنصب الاسم وترفع الخبر لالتبس اه واما كلمة ما فقد حملت على لا وقد حققنا هذا الكلام فيما سبق لحاجة مست اليه هناك فتذكر ﴿ قوله ﴾ (لعدم عملها الفرعى) اى لعدم العمل الفرعى لان المكسورة حتى تعمل لا التى لنفى الجنس بهذا العمل ﴿ قوله ﴾ (وايضا لما شابه اه) علة اخرى لعدم كون الامر بالعكس يعنى لما شابه لا التى لنفى الجنس بواسطة ان المكسورة بالفعل عمل عمله الفرعى مثل ان المكسورة فلا يجوز ان يعمل بالعمل الاصلى له فثبت المطلوب الذى هو كونهما رافعين للاسم وناصبين للخبر ﴿ قوله ﴾ (زائدة منصوبة) على انها حال من ان او مرفوعة خبر مبتداء محذوف اى هو زائدة ولا مساغ لجعلها صفة لان فافهم ﴿ قوله ﴾ (وتسمى عازلة) اى تسمى ان الفاصلة الزائدة عند البصريين عازلة لما انها تعزلهما عن العمل فى اسمهما وخبرهما ﴿ قوله ﴾ (ونافية مؤكدة منصوب او مرفوع) عطف على زائدة يعنى ان ان هذه زائدة لتأكيد معنى النفى عند الكوفيين والا فيكون نفيا للنفى وهو اثبات ﴿ قوله ﴾ (بغيرها) اى بغير ان مثل خبرهما وغيره ﴿ قوله ﴾ (وان لا يتوسط اه) عدل عن قولهم وان لا ينتقض النفى بالا لما يرد عليه من انه لو انتقض نفى البدل لابطل عملهما نحو ما زيد شيئا الا شئ مع ان قولهم هذا يشمل بظاهره هذه الصورة ايضا ولذلك احتاجوا الى تفسير النفى بنفى الخبر مع انه لا قرينة الى ذلك التخصيص فى كلامهم

قلت هما نما تعملان عمله لانه لو كان لا المشبهة بليس تنصب الاسم وترفع الخبر لالتبس بلا لنفى الجنس وانما لم يكن بالعكس لان لا التى لنفى الجنس انما تعمل لمشابهتها بان المكسورة فى التأكيد وملازمة الاسماء فجعل مساويا لها فى العمل لعدم عملها الفرعى وايضا لما شابه بواسطتها للفعل عمل عملها الفرعى مثلها فثبت المطلوب وشرط عملهما ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما بان زائدة عند البصريين تسمى عازلة ونافية ومؤكدة عند الكوفيين وان لا يفصل بينهما وبين اسمهما بغيرهما وان لا يتوسط بين اسمهما وبين خبرهما الا

﴿ قوله ولا مساغ لجعلها صفة اه وذلك لان ان علم لنفسه فلا يجوز توصيفه بالنكرة ولعل وجه الامر بالفهم

* منه *

اى عن اللتين ليستا بمشابهتين بليس مثل لا التى لنفى الجنس وما الاستفهامية وغيرهما ﴿ قوله ﴾ (فى كونهما للنفى) متعلق بالمشبهتان وبيان لوجه الشبه بينهما وبين ليس ﴿ قوله ﴾ (لانها لنفى الحال كليس) هذا عند ابن الحاجب حيث جعلهما لنفى الحال وقال الرضى والحق انهما للنفى المطلق ﴿ قوله ﴾ (ودخولهما على المبتدأ اى وفى دخولهما اه) عطف على قوله فى كونهما للنفى ﴿ قوله ﴾ (ان مشابهة ما بليس دون اه) خبر ان قوله فى دخول الباء حال من مشابهة وسوغ الحال من اسم ان استتار ضميره فى الظرف المستقر الواقع خبرا عنها ومقصوده ان مشابهة ما بليس اقوى من مشابهة لا به لدخول الباء على خبرها كما تدخل على خبر ليس ولدخول ما على المعرفة والنكرة كما ان ليس كذلك بخلاف لا لان الباء لا تدخل على خبره وانه لا يدخل الا على النكرة والفصل بين هذا الكلام وبين ما نقله من النتايج مع ان سوق الكلام يقتضى ان يقول لكن لمشابهة ما اكثر لانه لنفى الحال اه وانها تدخل على المعرفة والنكرة وان الباء تدخل على خبره ونقله بصيغة التمريض اشارة الى ضعفه كما صرح به الفاضل العصام حيث قال ويرده ما قالوا ان دخول الباء فى الخبر مختص بلغة من اعمل واعتبر مشابهته بليس انتهى لكن فيه نظر اذ قد صرح ابن مالك فى كتبه وغيره بانه لا فرق فى دخول الباء فى خبر ما بين ان تكون حجازية او تميمية ﴿ قوله ﴾ (فلا تعملان عمله اه) اى فلا تعملان عمله الاصلى بل اللائق ان تعملا عمله الفرعى لانهما لو عملا عمله الاصلى فاما ان تعملا مع ذلك عمله الفرعى ايضا فى بعض الاحيان بالاصالة اذ لا يتصور ان يكون له عملان ايضا احدهما اصلى والاخر فرعى كما لا يخفى فيلزم مزية الفرع على اصله اولا فيلزم مساواته له وكلاهما باطلان او ذكر لزوم مزية الفرع

فى كونهما للنفى لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفى الحال كليس بخلاف لا فانها لنفى المطلق اولنفى الاستقبال قاله فى النتايج ودخولهما على المبتدأ والخبر وقيل ان مشابهة ما بليس دون لا فى دخول الباء على خبره وفى دخول ما على المعرفة والنكرة فان قلت انما تعملان لمشابهتهما بليس فيما ذكر فليس اصل وهما فرعان فلا تعملان عمله لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل او مساواته له

وبنو تميم لايثبتونه اصلا (النوع الثالث) من هذه

لان اباحسن كنية على رضى الله عنه مع انه لارفع فيه ولاتكرير والجواب انه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولامثل اباحسن لها فان مثل لتوغله فى الابهام لايتعرف بالاضافة اوبتأويل ابى حسن بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضى الله عنه بهذه الصفة كما ذكره المولى الجامى قدس سره السامى ﴿ قوله ﴾ (وبنو تميم لايثبتونه اصلا) اى لايظهرون خبر لا فى اللفظ ابدا لان الحذف عندهم واجب ويحملون مايرى خبرا فى مثل لارجل قائم على الصفة دون الخبر ﴿ قوله ﴾ (ولكونهما متماثلين اه) لانهما ايضا ترفعان وتنصبان الا ان مرفوعهما مقدم على منصوبهما ﴿ قوله ﴾ (اى اسمها) فاللام فى الاسم عوض عن المضاف اليه وكذا فى الخبر لما ذكر فى المغنى من انه اجازه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هى المأوى والمانع يقدر هى المأوى له ﴿ قوله ﴾ (فعلى لغة الحجازية) اى فوارد على لغتهم ﴿ قوله ﴾ (حكم بعد ملاحظة العطف) اى هذا اعنى كون ماخبرا عن قوله هما والحكم به عليه انما هو بعد ملاحظة عطف لاعليه اوحكم على صيغة الماضى المعلوم اى حكم المص بعد ملاحظة العطف اوعلى صيغة المجهول والمقصود على كل من التقادير دفع مايتراءى من ظاهر العبارة من ان هما مبتدأ وماخبره ولاعطف عليه مع انه ليس بصحيح لان الحكم بما على ضمير التثنية الراجع على حرفين بين الفساد وحاصل الدفع ان هذا انما يرد لو لم يلاحظ عطف لاعلى ماقبل الربط والحكم به على هما وليس كذلك اذا العطف ملاحظ قبل الحكم فيكون الخبر مجموع ماولا ولاشك فى صحته ﴿ قوله ﴾ (صفة احترازية)

(خرفان) ولكونهما متماثلين فى العمل لما قبلهما قدمهما على مابعدهما اولكونهما عاملين فى الاسمين كما قبلهما بخلاف مابعدهما (ترفعان) لفظا اوتقديرا اومحلا (الاسم) اى اسمهما (وتنصبان) ايضا (الخبر) اى خبرهما وهذا العمل انما هو عند الحجازيين واما عند بنى تميم فالمعمولان يرفعان وينصبان بما كان عاملا فيهما قبل دخولهما عليهما واما القرآن فعلى اللغة الحجازية كقوله تعالى * ماهذا بشرا * فلذلك العلماء اعتبروا اللغة الحجازية وتبعهم المصنف رحمه الله (وهما) اى الحرفان لفظ (ماولا) حكم بعد ملاحظة العطف (المشبهتان) بفتح الباء صفة احترازية قوله (بليس) متعلق للمشبهتان (اى)

فى انها لتحقيق النفى وان لتحقيق الاثبات ﴿ قوله ﴾ (ان يلى اسمها) بلا اسمها فاعل يلى والضمير راجع الى لا فلا يخفى ما فى العبارة من الركاكة والاولى ان يليها اسمهـا اى يقع بعـدها بلا فاصلة ﴿ قوله ﴾ (اومشـابهابه) اى بالمضـاف فى تعلقـه بشئ هو من تمام معناه وهو هنا قسمان الاول ان يتصل به شئ معمول له كما فى قولهم لا خير من زيد والثـانى ان يتصل به شئ عطف عليه بشرط ان يكون مع المعطوف اسما لشئ واحد كثلثة وثلثين عددا اوعلما واما فى باب النداء فثلثة اقسام ثالثها ان يتصل به شئ نعت له بشرط ان يكون ذلك الشئ جملة نحو يا حليمـا لا يعجل اوظرفا نحو * الا يا نخلة من ذات عرف * ولم يعتبروا هذا القسم من شبه المضاف فى باب لا والفرق بين البابين مذكور فى المطولات فاحفظه فانه من النفائس ﴿ قوله ﴾ (فان انتفى الشرط الاخير اهـ) الذى هو كونه مضافا اومشبها به بان يليه نكرة غير مضافة ولا مشـبهة به فانه وان اطلق انتفـاء الشرط الاخير بحيث يشمل كون اسمها مفردا معرفة ومفصولا عنها لكن قوله فهو مبنى على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به ذلك المفرد قبل دخول لا عليه يدل على ان المراد ما ذكرناه لان الحكم على تقدير كونه مفردا معرفة او مفصولا عنها ليس بذاك ﴿ قوله ﴾ (وان انتفى الاخران وجب اهـ) اى وان انتفى احد الشـرطين الاولين بان يكون اسمها معرفة بانتفـاء شرط النكارة اومفصولا بينه وبين لا بانتفـاء شرط الاتصال وجب الرفع فى ذلك الاسم على الابتـداء ووجب تكريره لكن مطلقا لا بعينه بوجه كل واحد من هـذه الاحكام مذكـور فى المطولات على وجه الاحكام ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعل وجهه انه يرد على ما ذكر من وجوب الرفع والتكرير عند انتفاء غـير الشرط الاخير نحو قضية ولا ابا حسن لهـا فان اسم لا فيه معرفة

ان يلى اسمها بلا وان يكون نكرة وان يكون مضـافا الى النـكرة اومشـابهابه فان انتفى الشرط الاخير فهو مبنى على ما ينصـب به نحو لا رجل فى الدار وان انتفى الآخران وجب الرفع والتـكرير نحو لا فى الدار رجل ولا امرأة ونحو لا زيد فى الدار ولا عمرو فتأمل (نحو لا فاعل) بالنصـب اسمهـا (شرفائز) بالرفع خبرها والحجازيون يحذفون الخبر غالبـا

قطعا ولا مجال للجواب ههنا بمثل ماذكرناه انفا كما لايخفى اللهم الا ان يكون هذا للمشاكلة بتفسير المعصية ﴿ قوله ﴾ (لنفى صفة الجنس) اعلم ان الشارح قدر هنا مضافا هو قوله صفة و بين وجهه بقوله فانك اذا قلت اه مشيرا الى انه مما لابد من تقديره اذا النفى لايتعلق بالجنس بل بصفته وقد تبع فى ذلك المولى الجامى قدس سره لكن فيه بحث قوى اشار اليه الفاضل العصام وهو لاحاجة الى هذا التقدير لان كلمة لا كما تكون لنفى صفة الجنس تكون لنفى الجنس كما فى قولك لارجل بتقدير رجل موجود فانها فيه لنفى نفس الرجل لالنفى صفته اذا لوجود وان كان صفة لكن اذا نفى عن الشئ يقال نفى الشئ ولايقال نفى صفته اذ نفى الشئ ليس الانفى وجوده فنفى الصفة صار بمعنى نفى غير الوجود فلو حمل قولهم لالنفى الجنس على معنى نفى صفة الجنس كما فعله الشارح لم يتم التسمية فيما هو لنفى الوجود ولو حمل على نفس الجنس لم يتم فيما هو لنفى صفة الجنس فلابد من التسمية بملاحظة حال بعض الافراد فح لاحاجة الى تقدير المضاف اذ يصح حمل العبارة على ظاهرها نعم لو فسر قولهم هذا بنفى الحكم عن الجنس كما اختاره المص فى الامتحان وتبعه الشارح المدقق للاظهار لشمل كلا هذين القسمين اى نفى الوجود ونفى الصفة وان كان الاضافة على هذا لادنى ملابسة وهى من قبيل المجاز كما تقرر فى محله بقى ان الشارح جعل قول المص فى المرفوعات والسابع خبر لالنفى الجنس فى تقدير نفى حكم الجنس وهو مبنى على انه لم يفهم مقصود المص فى الامتحان وظن ان مراده من قوله اى لنفى الحكم عن الجنس تقدير المضاف الذى هو حكم مع انه من بعض الظن على ما عرفت ماهو المراد ﴿ قوله ﴾ (لمشابهتها بان المكسورة فى التأكيد) وان تفاوتا

(لنفى) صفة (الجنس) فانك اذا قلت لاغلام رجل قائم فالمراد منه نفى القيام من جنس غلام رجل لالنفى جنس الغلام وانما تعمل لمشابهتها بان المكسورة فى التأكيد وملازمة الاسماء وشرط عملها

(لكونها معنى لكن) اى لكون الا الواقعة فى المستثنى المنقطع * بمعنى لكن فى افادة الاستدراك ودفع مايتوهم من الكلام السابق عليه فيعمل عمله ﴿ قوله ﴾ (فيقدر خبرها فى الاغلب نحو جاءنى القوم الاحمارا) اى لكن حمارا لم يجئ وقد يظهر كما فى مثال المتن ﴿ قوله ﴾ (وهى الخصلة التى اه) اى المعصية والخصلة بمعنى الطبيعة اقول تفسير المعصية بهذا المعنى مما لايظهر له وجه وجيه لان المعصية بمعنى العصيان كما فى الصحاح وغيره وهو هنا المخالفة لاوامر الله تعالى واما كونها بمعنى الطبيعة المخالفة لرضائه تعالى فمما لم نسمعه عن احد ولعله اشارة الى نكتة جليلة هى ان مطلق العصيان ليس بمبعد عن الجنة لكثرة مغفرته تعالى بل المبعد عنها العصيان الذى اصر فاعله عليه حتى جعل ذلك طبيعة له ومن الله التوفيق ﴿ قوله ﴾ (يعنى مقربة الى النار بل اه) كانه اشارة الى ان التبعيد كناية بمرتبتين لانه كناية عن التقريب الى النار وهو عن الادخال فيها والاسناد من قبيل الاسناد على السبب اى المعصية سبب ظاهرى للادخال فيها والا فالمدخل هو الله تعالى فلايخفى ان حمل التبعيد على الحقيقة اولى ﴿ قوله ﴾ (يعنى الخصلة التى اه) تفسير للطاعة ففيه ايضا مافيه اذ قد صرح ابو البقاء بان الطاعة هى الموافقة للامر اعم من العبادة لان العبادة يستعمل غالبا فى تعظيم الله تعالى غاية التعظيم والطاعة تستعمل لموافقة امر الله وامر غيره والطاعة فعل المأمورات وترك المنهيات ولو كراهة فقضاء الدين والانفاق على الزوجة والمحارم ونحو ذلك طاعة الله تعالى وليس بعبادة ويجوز الطاعة لغير الله تعالى فى غير المعصية ولا يجوز العبادة لغير الله انتهى ملخصا فالطاعة هنا بمعنى الموافقة لاوامر الله تعالى بقرينة التقريب من الجنة فتفسير الشارح لها بما ذكره مختل

لكونها بمعنى لكن واتفق المتأخرون فيه فيقدر خبرها فى الاغلب (نحو المعصية) بالرفع مبتدأ وهى الخصلة التى تكون مخالفة لرضاء الله تعالى (مبعدة) خبر المبتدأ (عن الجنة) يعنى مقربة الى النار بل مدخلة فيها (الطاعة) بالنصب يعنى الخصلة التى تكون مطابقة برضائه تعالى (مقربة) بالرفع خبرها (منها) اى الى الجنة يعنى مبعدة عن النار مقربة الى الجنة بل مدخلة فيها (والثامن) من هذه الجروف الثمانية (لا) الكائنة

والشايع استعمال الماضى فى الانشاء كصيغ العقود كما ذكره الفاضل العصام ﴿ قوله ﴾ (الواقع فى الاستثناء المنقطع) اشارة الى ان الظرف مستقر صفة لا لاكما صرح به والى ان الاستثناء هنا بمعنى المستثنى بقرينة وصفه بالمنقطع لان لفظ الاستثناء قد يطلق على فعل المتكلم و يعرف ح بانه الاخراج بالا واحدى اخواتها لما كان داخلا اومنزلا منزلة الداخل وقد يطلق على المستثنى فان كان متصلا يعرف بانه المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها وان كان منقطعا يعرف بانه الذى لم يخرج عن متعدد كما سيذكره الشارح وقد يطلق على نفس الصيغة ﴿ قوله ﴾ (لانه فى المتصل ليس بعامل على الصحيح) اى وانما قيد الاستثناء بالمنقطع لان الا ليس بعامل فى المستثنى المتصل وانما قيد بقوله على الصحيح لان منهم من ذهب الى انه عامل فى المستثنى مطلقا واختاره ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه ﴿ قوله ﴾ (وقال بعضهم العامل فيه اه) اى فى المستثنى المتصل والقائل ابن الحاجب حيث قال فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لايكون هناك فعل ولامعناه نحو القوم الا زيدا اخوتك ﴿ قوله ﴾ (وفيه نظر) لان المستثنى المتصل شئ يتعلق بالفعل اومعناه تعلقا معنويا اذله نسبة الى مانسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول فالعامل فيه اما الفعل المتقدم اوشبهه اومعناه بتوسط الا كما ذهب اليه البصريون فجعل المستثنى منه عاملا فيه مما لايخفى بعده واما نحو القوم الا زيدا اخوتك فيمكن ان يقال فيه ان فى الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا ﴿ قوله ﴾ (وهو الذى) اى المستثنى المنقطع لما عرفت من ان الاستثناء هنا بمعنى المستثنى ﴿ قوله ﴾

الواقع (فى الاستثناء) صفة لها (المنقطع) لا المتصل لانه فى المتصل ليس بعامل على الصحيح بل العامل فيه فعل او شبهه اومعناه على رأى البصريين وقال بعضهم العامل فيه المستثنى منه وفيه نظر كما لايخفى والذى لم يخرج عن متعدد والعامل فيه الاعند الحجازيين

بالنسبة اليه تعالى وقال المحقق الشريف فى حواشى الكشاف ان ابن الانبارى وجماعة من الادباء ذهبوا الى ان لعل قديجئ بمعنى كى حتى حملوها على التعليل فى كل موضع امتنع فيه الترجى سواء كان من قبيل الاطماع نحو لعلكم تفلحون او لا نحو لعلكم تتقون وهنا اقوال آخر حققها الفاضل السلكوتى فى حواشى المطول على وجه التفصيل وانما اعرضنا عنه خوفا من التطويل ﴿ قوله ﴾ (وهو الحق) اى ماذهب اليه سيبويه من ان لعل الواقعة فى القرآن لرجاء المخاطبين هو الحق لان الاصل فى الكلمة ان لاتخرج عن معناها الاصلى بالكلية ﴿ قوله ﴾ (وقيل قديجئ للاستفهام) قائله الفراء ومن وافقه من الكوفيين ونقل البعض عن الفراء ايضا ان لعل يجئ للشك وذهب الاخفش والكسائى الى انها تكون للتعليل بمعنى اللام وقد سبق الاشارة اليه انفا وانما نقله بصيغة التمريض لما قال بعضهم من ان كونها للتعليل والاستفهام والشك خطاء عند البصريين على ماذكره فى شرح التسهيل ﴿ قوله ﴾ (متحدة بالاخرين فى النوع) اى بكلمة الا الواقعة فى المستثنى المنقطع ولا الكائنة لنفى الجنس لانهما ايضا تنصبان الاسم وترفعان الخبر ﴿ قوله ﴾ (لفظا ومعنى اه) واما وجه مشابهتها به استعمالا كما اشار اليه سابقا فلازمتها الاسماء عند الاستعمال كالافعال ﴿ قوله ﴾ (فلوجود معنى الفعل اه) الذى هو الحدث فى كل منها لان فى ان وان معنى التأكيد وفى كان معنى التشبيه وفى لكن معنى الاستدراك وفى ليت معنى التمنى وفى لعل معنى الترجى ﴿ قوله ﴾ (فافهم) لعله اشارة الى انه يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها لانشاء التأكيد والتشبيه والتمنى والترجى فى الحال والتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة به الانشاء

وهو الحق وقيل قديجئ للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم (نحو لعل الله) بالنصب اسمها (تعالى غافر) بالرفع خبرها (ذنبى) ولما كان هذه الستة المذكورة متحدة بالاخيرين فى النوع ومغايرة فى الاسم نبه بقوله (وهذه الستة) المذكورة (يسمى) اى الستة (الحروف) بالنصب مفعول ثان (المشبهة) بفتح الباء (بالفعل) ووجه تشبيهها به لفظا ومعنى اما لفظا فلكونها منقسمة الى الثلاثى والرباعى والخماسى وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلوجود معانى الفعل مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت فافهم (والسابع) من هذه الحروف الثمانية (الا) قدمها على لا لعدم احتياجها الى الشرط بخلاف لا ولمشابهتها لما قبلها فى التشديد

في قولهم اشهد عن محمدا رسول الله ولا يفعلون ذلك الا في الهمزة المفتوحة ﴿ قوله ﴾ (وهي انتظار شئ اه) اي الترجي انتظار شئ لا اعتماد على حصوله ولذا لا يقال لعل الشمس تطلع او تغرب لان الطلوع والغروب ليسا مما لا وثوق بحصوله ﴿ قوله ﴾ (والاشفاق اه) اي اذا فسر الترجي بهذا المعنى يدخل فيه الاشفاق ايضا لانه انتظار شئ مكروه لا وثوق بحصوله فقوله والاشفاق عطف على قوله الطمع ومن الاشفاق ايضا نحو لعل الحبيب يلبس النعال ويقطع الوصال ﴿ قوله ﴾ (ان الترجي قد يكون من المتكلم) سواء كان طمعا او اشفاقا وهو الاصل كالمثالين المذكورين انفا ﴿ قوله ﴾ (وقد يكون من المخاطب وهو ايضا كثير لتنزيله منزلة المتكلم في التلبس التام بالكلام كقوله تعالى *لعله يتذكر او يخشى *وقوله تعالى *لعل الساعة قريب * لاستحالة الترجي منه تعالى كما ستعرف ﴿ قوله ﴾ (وقد يكون من غيرهما) اي ممن له نوع تعلق بالكلام كقوله تعالى * لعلك تارك بعض ما يوحى اليك * على احد الوجهين وهو انك بلغت من التهالك على ايمانهم مبلغا يرجون ان تترك بعض ما يوحى اليك ﴿ قوله ﴾ (تكون لرجاء المخاطبين) لامتناع الترجي عليه تعالى لان الترجي كما سبق ارادة امر حصوله غير معلوم وهو على علام الغيوب محال لاستلزامه الجهل عليه تعالى وقال صاحب الكشاف ان لعل الواقعة في القرآن بمعنى الاطماع وحاصله ايقاع المتكلم المخاطب في الطمع بعلاقة اللزوم بين الترجي والطمع نحو لعلي اقضي حاجتك كما هو دأب الملوك وسائر الكرماء في وعدهم المخاطب بشئ محبوب عنده لاينساله من جهتهم عازمين على ايقاعه غير جازمين بوقوعه فمثل قوله تعالى * لعلكم تفلحون * لعلكم ترحمون من هذا القبيل وان كان حصول الفلاح والرحمة مجزوما مقطوعا به

وهي لانتظار شئ ولا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب شئ محبوب لا وثوق بحصوله نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب مكروه لا وثوق بحصوله نحو لعلي اموت الساعة كذا ذكره الرضي ورضي به المصنف رحمه الله وقيل الترجي مخصوص بالطمع قال المحقق العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ان الترجي قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى * وقال الرضي ان لعل اذا وقعت في كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه

المعتبرة فى الصفة المشتقة منه ما يتعلق به ذلك الحدث كالضارب والمضروب فان معناهما ماله الضرب وما عليه الضرب واذا اعتبر فيه ان يكون متعلقة امرا مخصوصا فان كان ذلك الامر المخصوص فاعلا كان الذات المعتبرة فى اسم الفاعل هو ذلك الامر كالصرم الذى هو قطع السيف وان كان مفعولا كان المعتبر فى اسم المفعول هو ذلك الامر دون اسم الفاعل كالسفك الذى هو اهراق الدم والرزق الذى هو اخراج الحظ فمعنى الصارم السيف القاطع ومعنى المسفوك الدم المهراق ومعنى المرزوق الحظ المخرج انتهى اقول وانت خبير بان هذا يقتضى ان لا يطلق المرزوق على الشخص مع انه لاشك فى صحة اطلاقه عليه ووجدت فى بعض حواشى انوار التنزيل ما ملخصه قال القاضى الاقرب فى رسم المفعول ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ عن عامله ثم قال و باب اعطيت زيدا درهما متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد مثلا فى المثال المذكور معطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل فان الدرهم فيه مثلا معطى ايضا اى مأخوذ انتهى ملخصا فعلى قياس ما ذكره يكون المرزوق فى قولنا رزق الله زيدا مالا مثلا هو زيدا ويكون المال مفعولا لفعل مستفاد من الكلام كما ان المفعول الثانى لاعطيت كذلك فاحفظ هذا ﴿ قوله ﴾ (العلم النافع) وهو الذى كان مقارنا بالعمل والاخلاص ﴿ قوله ﴾ (وقيل فيه لغات) ففى المغنى فيه عشر لغات مشهورة وذكر لها الرضى احد عشر لغة وما ذكره الشارح منها سبعة كلها مشددة الحرف الاخير وثامنها لعاء بالمد وتاسعها على مكسورة اللام وعاشرها على مفتوحة اللام والحادى عشر لعلت ﴿ قوله ﴾ (ولان وان) كانهم ابدلوا من العين همزة كما ابدلوا من الهمزة عينا

منها (لعل) باللام المشددة وقيل فيها لغات لعل وعل وعن ولعن و لغن بالغين المعجمة ولان وان وهى لانشاء الترجى

منصوب باضمار ان بعد الفاء فى جواب التمنى وبما فعل المشيب اى بما فعله المشيب بتقدير العائد على ان تكون ما موصولة او بفعل المشيب على ان تكون مصدرية والشباب عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة والمشيب دخول الرجل فى حد الشيب من الرجال والشيب بياض الشعر هذا قول الاصمعى وقال الجوهرى الشيب والمشيب واحد وقيل هذا البيت بكيت على الشباب بدمع عين فانفع البكاء ولا النحيب ﴿ قوله ﴾ (فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى) اتمناه كائنا على صفة القيام فالخبران منصوبان على المفعولية لمعنى ليت كذا ذكره الجامى ﴿ قوله ﴾ (منصوب لمفهوم ليت والمعنى) اتمنى ايام الصبا رواجعا ﴿ قوله ﴾ (والجمهور على انه منصوب على الحالية) اى على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة وفيه ان هذا ليس بقول الجمهور بل هو قول المحققين كما صرح به المولى الجامى وغيره اللهم الا ان يراد جمهور المحققين ﴿ قوله ﴾ (ليت العلم مرزوق لكل احد) الرزق فى اللغة الحظ وفى الاصطلاح عند اكثر اصحابنا هو سوق الله تعالى الى الحيوان ما ينتفع به بالفعل ثم انه قد سئلنى بعض المعاصرين عن اطلاق المرزوقين على نفس الحظ كما فعله المص فى هذا المثال حيث اسند المرزوق الى العلم بناء على ان الرزق يتناول النعم الظاهرة والباطنة كما ذهب ابن الاثير مع ان الظاهر ان المرزوق هو الشخص الذى وصل اليه الرزق لا نفس الحظ فاجبته بان هذا الاطلاق يمكن ان يكون من قبيل الحذف والايصال اى مرزوق به كما هو شايع ذايع فى مثله ثم بعد سنة من حين السؤال قد وجدت فى كلام بعض المحققين ما محصله انه اذا لم يعتبر فى المصدر ان يكون متعلقه امرا مخصوصا كالضرب كانت الذات

وقال الفراء يجوز ليت زيد اقائما بنصب المعمولين لان ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيد اقائما وقال الكسائى يجوز نصب الجزء الثانى بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر * ياليت ايام الصبا رواجعا * وقال الفراء انه راجعا منصوب بمفهوم ليت والكسائى انه منصوب بكانت المقدر والجمهور على انه منصوب على الحالية (نحو ليت العلم) النافع بالنصب اسمها (مرزوق) بالرفع خبرها (لكل احد) اى لكل فرد من افراد الانسان (والسادس)

التغاير اللفظي فقد يكون بينهما ايضا وقد لايكون قال الفاضل العصام ولايلزم التضاد الحقيقي بل يكفي تنافيهما بوجه ما كقوله تعالى * وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لايشكرون * فان عدم الشكر غير مناسب للافضال ثم قال ينبغي ان يكون الكلام السابق بحيث يوهم نقيض الكلام الذي بعده فان قوله تعالى * ان ربك لذوفضل على الناس * يوهم شكر جميع الناس ﴿ قوله ﴾ (كما مر من التمثيل) بقوله جاءني زيد لكن عمرو الم يجئ لان الكلامين فيه متغايران لفظا ومعنى ﴿ قوله ﴾ (وقال الكوفيون هي مركبة اه) قال الرضي ولايخفى اثر التكلف فيما قالوا مع مافيه من نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب ﴿ قوله ﴾ (اى مانال المقصود) اشارة الى ان الفوز هنا بمعنى النجاة والظفر بالخير لانه احد معنييه وثانيهما الهلاك قال الجوهري تقول منهما فازيفوز فوزا فالمعنى الثاني لايجوز ارادته ههنا كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (اى العالم العامل المخلص) تنبيه على ان اللام في العالم للعهد الخارجي لما انهم صرحوا بجواز كونها للعهد فيما يكون بعض افراد مدخولها حاضرا في الاذهان ومتبادرا الى الافهام بسبب من الاسباب على ماشار اليه الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل على انه يجوز ان يكون العهد هنا اشارة الى الفرد الكامل كما صرح به بعض المحققين ولاشك ان العالم العامل المخلص فرد كامل من افراد العلماء ويمكن ان يقال قد سبق ذكر ذلك العالم في قول المص هلك العالمون عدا المخلص ﴿ قوله ﴾ (بخلافه) اى بخلاف لعل فانه لايدخل الاعلى الممكن ﴿ قوله ﴾ (ليت الشباب يعود يوما) البيت قائله ابن العتاهية اسماعيل ابن قاسم فلفظه فيا ليت الشباب اه لانه من الوافر وقوله فاخبره

الاكائن فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة ثم حذفت همزة لامن الكنابة فصار لكن فكلمة لاتفيدان مابعدها ليس كماقبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان لتحقيق مضمون مابعدها (نحو مافاز) اى ماناال المقصود (الجاهل) عابدا كان اوغيره توهم منه ان العالم فائز اولادفع بقوله (لكن العالم) بالنصب اسمها اى العالم العامل المخلص (فائز) بالرفع خبرها اى نائل المقصوده (والخامس) منها (ليت) قدمها على لعل لكونها مستعملة في الممكن والحال بخلافه وهي لانشاء التمني فتدخل على الممكن نحو ليت زيد قائم وعلى المستحيل نحو * ليت الشباب يعود يوما فاخبره بمافعل المشيب *

و قال الله تعالى * ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون فى بطونهم نارا * الآية (والرابع) منها (لكن) قدمها على ليت لكونها خبرية بخلاف ليت وهى للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم مثلا اذا قلت جاءنى زيد توهم السامع ان عمرا جاءك لما بينهما من الالفة دفعت هذا التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ فتقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا لفظا او معنى ومخالفة المعنى ضرورى سواء كانا متغايرين لفظا كما مر او لا نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وهى عند البصريين مفردة

صاحب ذلك الحرام ان كان من حقوق العباد اذ لا يطفيه ماء التوبة فقط بل لا بد معه من ارضاء صاحب الحق فاضافة الصاحب الى الضمير الراجع الى الحرام لادنى ملابسة ثم لا يخفى ان المستفاد مما ذكره انه جعل الحرام هنا مخصوصا بما هو من قبيل الاعيان على عكس ما جعله عنه قول المص كففت عن الحرام ومخصوصا ايضا من بينها بما هو من حقوق العباد ولعل وجه التخصيص الاول التشبيه بالنار لما انها من قبيل الاعيان ووجه التخصيص الثانى ما سيشير اليه من كون هذا المثال اقتباسا من الاية الاتية فافهم

﴿ قوله ﴾ (وقال الله تعالى * ان الذين يأكلون اموال اليتامى * الاية) قال القاضى فى تفسيره ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما ظالمين او على وجه الظلم انما يأكلون فى بطونهم ملاء بطونهم نارا ما يجر الى النار ويؤول اليها وعن ابى بردة انه عليه الصلوة والسلام قال يبعث الله قيوما من قبورهم تتاجج افواههم نارا فقيل من هم قال الم تر ان الله يقول ان الذين يأكلون الاية ﴿ قوله ﴾ (بخلاف ليت) فانها لانشاء التمنى كما سيجئ ﴿ قوله ﴾ (وهو دفع توهم اه) اى الاستدراك فى العرف دفع التوهم يتولد من الكلام السابق على لكن دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر المستثنى المنقطع بلكن كما ذكره الرضى واما فى اللغة ففى الصراح الاستدراك تدارك ما فات فليس السين للطلب وقال الفاضل الهندى هو طلب درك السامع لدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقديرين نقل فى العرف من معنى العام الى الخاص على ما ذكره المحقق السلكوتى ﴿ قوله ﴾ (فتقع بين كلامين اه) اى والاولى فبتوسط ﴿ قوله ﴾ (ومخالفة المعنى ضرورى) يعنى ان التغاير المعنوى بين الكلامين الذين توسط بينهما لكن ضرورى لا بد منه واما

وهذا القول مرجوح (والثانية) منهما (كأن وهي للتشبيه اسمها بخبرها سواء كان خبرها جامدا اومشتقا عند الجمهور وقال ﴿ ١٤٩ ﴾ الزجاج كأن للتشبيه ان كان خبرها جامدا والشك ان كان مشتقا وقد يكون كأن للتحقيق قدمها على لكن لزيادة مشابهتها منها بالاولين وهي حرف برأسه على الاصح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وذهب الخليل الى انها مركبة من الكاف وان المكسورة فاصل كأن زيدا الاسد انزيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان المعنى على الكسر (نحو كأن الجام) يعني جنسه بالنصب اسمها (نار) بالرفع خبرها اى اشبه الجام نار الان الجام اشد من النار لان النار تطفئ بالماء والجام لايطفى بالماء بل يحتاج الى النوبة مع ارضاء صاحبه

(معمولان للعامل الاول) اى للعامل الذى كان عاملا فيهما قبل دخولهما عليهما ﴿ قوله ﴾ (وهذا القول مرجوح) لانه قول باخراجها عن العاملية بالكلية مع انه مما يرده القران وكلام البلغا ﴿ قوله ﴾ (والشك ان كان مشتقا) نحو كأن زيدا قائم لان الخبر فى المعنى على هذا التقدير هو الاسم والشئ لايشبه بنفسه ولذا لايقال كأنى انا مسئ وقال الرضى الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كأنى شخص الانه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير فى الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف ولذلك تقول كأنى مسئ ﴿ قوله ﴾ (لزيادة مشابهتها اه) اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه قد يجئ للتحقيق والتقريب كالاولين ﴿ قوله ﴾ (وذهب الخليل الى انها اه) فكان عنده للتشبيه والتأكيد ﴿ قوله ﴾ (ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر) اى ليعلم السامع من اول الامر ان الكلام مما يشتمل على التشبيه ﴿ قوله ﴾ (فراعوا الصورة) اى صورة الكاف فانها فى صورة الجار ولم تكن هى ﴿ قوله ﴾ (اى اشبه الجام نارا) فكان فى المثال المذكور للتشبيه وفاقا بين الزجاج والجمهور لان الخبر جامد ووجه الشبه كون كل منهما سببا للهلاك فكما يهلك من وقع فى النار كذلك من وقع فى الجام ﴿ قوله ﴾ (لان الجام اشد) فيه انه يشعر بان المشبه هنا اعنى الجام اقوى من المشبه به الذى هو النار فى وجه الشبه مع انه قد تقرر فى موضعه انه لابد وان يكون المشبه به اقوى من المشبه فى وجه الشبه كما اشار اليه الشاعر بقوله ۞ تظنك فى تشبيه صدغيك بالمسك ۞ فقاعدة التشبيه تقتضى ما يحكى الا ان يقال التشبيه باعتبار الحسن ﴿ قوله ﴾ (والجام لايطفى بالماء) اطفأ الجام كناية عن النجاة من مواجب الوعيدات التى تتعلق بمن يرتكبه ﴿ قوله ﴾ (مع ارضاء صاحبه) اى

ذينك الطرفين هذا ليس بوفى فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر ان مضاف احدهما الى الاخر وهو الى الاسم كما فى قوله تعالى *ذلك بانهم قوم لا يفقهون *اى بانتفاء فقههم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل يلغنى ان زيدا ان مضى بشكرك ابوه اى شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل يلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه انتهى فبهذا يبلغ الضرق هنا الى ستة كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (يعنى حكمت حكما جازما اه) اشارة الى المعنى المشهور *للاعتقاد الذى هو الحكم الجازم المقابل للشك بخلاف اليقين وقيل هو اثبات الشئ بنفسه وقيل هو التصور مع الحكم ﴿ قوله ﴾ (ان خبرهما مرفوع اه) يعنى ان خبرهما مرفوع بما ارتفع به عند كونه خبرا للمبتداء وهو الابتداء الذى هو تجريد الاسم الصريح او المؤل به عن العوامل اللفظية الاسناد لانه الرافع للمبتداء والخبر عند الاكثر وهنا نظر لانه سيصرح بكون هذا مذهب الكوفيين مع انه لا ينطبق على مذهبهم الذى هو الرافع بين المبتداء والخبر الا ان يقال ان قوله فيما بعد وهذا عند الكوفيين اشارة الى ارتفاع خبر بالاسم فقط ولا يخفى عليك بعده كل البعد ﴿ قوله ﴾ (او بالاسم على رأى) اى او ان خبرهما مرفوع باسمهما بان يكون الاسم رافعا للخبر على رأى من قال بكون المبتداء عاملا فى خبره كما سيجئ ﴿ قوله ﴾ (هذا عند الكوفيين) ودليلهم ان هذه الحروف ضعيفة فلا تعمل عملين النصب والرفع والجواب ان عملها لمشابهتها بالفعل المتعدى فتعمل عمل ما شبهه اقول و بهذا تعلم ان الاختلاف المذكور فى هذه الحروف الستة جميعا فتخصيص الشارح بان المكسورة والمفتوحة مما لا ينبغى كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾

حكمت حكما جازما ما لا يقبل الشك (ان الله) بالنصب اسمها (تعالى قادر) بالرفع خبرها والجملة مفعول لاعتقدت (على كل شئ) اى اعتقدت قدرته تعالى على كل شئ * ثم اعلم ان فى غمارهما ثمة مذاهب الاول انهما تنصبان الاسم وترفعان الخبر هذا عند البصريين والثانى ان خبرهما مرفوع بالابتدائية او بالاسم على رأى هذا عند الكوفيين والثالث ان اسمهما وخبرهما معمولان لعامل الاول

وهذا القول مرجوح (والثالثة) منها (كأن وهى للتشبيه اسمها بخبرها سواء كان خبرها جامدا او مشتقا عند الجمهور وقال ﴿ ١٤٩ ﴾ الزجاج كأن للتشبيه ان كان خبرها جامدا والشك ان كان مشتقا وقد يكون كأن للتحقيق قدمها على لكن لزيادة مشابهتها منها بالاولين وهى حرف برأسه على الاصح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وذهب الخليل الى انها مركبة من الكاف وان المكسورة فاصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان المعنى على الكسر (نحو كأن الحرام) بعنى جنسه بالنصب اسمها (نار) بالرفع خبرها اى اشبه الحرام نار الان الحرام اشد من النار لان النار تطفئ بالماء والحر لا يطفى بالماء بل يحتاج الى التوبة مع ارضاء صاحبه

(معمولان للعامل الاول) اى للعامل الذى كان عاملا فيهما قبل دخولهما عليهما ﴿ قوله ﴾ (وهذا القول مرجوح) لانه قول باخراجهما عن العاملية بالكلية مع انه مما يرده القران وكلام البلغا ﴿ قوله ﴾ (والشك ان كان مشتقا) نحو كان زيدا قائم لان الخبر فى المعنى على هذا التقدير هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه ولذا لا يقال كانى المسئ وقال الرضى الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كانى شخص الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير فى الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف ولذلك تقول كانى مسئ ﴿ قوله ﴾ (لزيادة مشابهتها اه) امالفظا فظاهر واما معنى فلانه قد يجئ للتحقيق والتقريب كالاولين ﴿ قوله ﴾ (وذهب الخليل الى انها اه) فكان عنده للتشبيه والتأكيد ﴿ قوله ﴾ (ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر) اى ليعلم السامع من اول الامر ان الكلام مما يشتمل على التشبيه ﴿ قوله ﴾ (فراعوا الصورة) اى صورة الكاف فانها فى صورة الجارة ولم تكن هى ﴿ قوله ﴾ (اى اشبه الحرام نارا) فكان فى المثال المذكور للتشبيه وفاقا بين الزجاج والجمهور لان الخبر جامد ووجه الشبه كون كل منهما سببا للهلاك فكما يهلك من وقع فى النار كذلك من وقع فى الحرام ﴿ قوله ﴾ (لان الحرام اشد) فيه انه يشعر بان المشبه هنا اعنى الحرام اقوى من المشبه به الذى هو النار فى وجه الشبه مع انه قد تقرر فى موضعه انه لابد وان يكون المشبه به اقوى من المشبه فى وجه الشبه كما اشار اليه الشاعر بقوله * ظلمناك فى تشبيه صد غيك بالمسك * فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى الا ان يقال التشبيه باعتبار الحسن ﴿ قوله ﴾ (والحرام لا يطفى بالماء) اطفأ الحرام كناية عن النجاة من مواجب الوعيدات التى تتعلق بمن يرتكبه ﴿ قوله ﴾ (مع ارضاء صاحبه) اى

ذيك الطريقين هذا ليس بوفى فانه قدلا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر ان مضاف احدهما الى الاخر وهو الى الاسم كما فى قوله تعالى *ذلك بانهم قوم لايفقهون *اى بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه اى شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه انتهى فبهذا يبلغ الطرق هنا الى ستة كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (يعنى حكمت حكما جازما اه) اشارة الى المعنى المشهور *للاعتقاد الذى هو الحكم الجازم المقابل للشك بخلاف اليقين وقيل هو اثبات الشئ بنفسه وقيل هو التصور مع الحكم ﴿ قوله ﴾ (ان خبرهما مرفوع اه) يعنى ان خبرهما مرفوع بما ارتفع به عند كونه خبرا للمبتداء وهو الابتداء الذى هو تجريد الاسم الصريح او المؤل به عن العوامل اللفظية للاسناد لانه الرافع للمبتداء والخبر عند الاكثر وهنا نظر لانه سيصرح بكون هذا مذهب الكوفيين مع انه لاينطبق على مذهبهم الذى هو الرافع بين المبتداء والخبر الا ان يقال ان قوله فيما بعد وهذا عند الكوفيين اشارة الى ارتفاع الخبر بالاسم فقط ولايخفى عليك بعده كل البعد ﴿ قوله ﴾ (او بالاسم على رأى) اى او ان خبرهما مرفوع باسمهما بان يكون الاسم رافعا للخبر على رأى من قال يكون المبتداء عاملا فى الخبر كما سيجئ ﴿ قوله ﴾ (هذا عند الكوفيين) ودليلهم ان هذه الحروف ضعيفة فلا تعمل عملين النصب والرفع والجواب ان عملها لمشابهتها بالفعل المتعدى فتعمل عمل ماتشبهه اقول و بهذا تعلم ان الاختلاف المذكور فى هذه الحروف الستة جميعا فتخصيص الشارح بان المكسورة والمفتوحة مما لاينبغى كما لايخفى ﴿ قوله ﴾

حكمت حكما جازما مالايقبل الشك (ان الله) بالنصب اسمها (تعالى قادر) بالرفع خبرها والجملة مفعول لاعتقدت (على كل شئ) اى اعتقدت قدرته تعالى على كل شئ * ثم اعلم ان فى عملهما ثلثة مذاهب الاول انهما تنصبان الاسم وترفعان الخبر هذا عند البصريين واثانى ان خبرهما مرفوع بالابتدائية او بالاسم على رأى هذا عند الكوفيين والثالث ان اسمهما وخبرهما معمولان لعامل الاول

(معمولان)

ابو الحسين البصرى من المعتزلة هو حقيقة فى الموجود ومجاز فى المعدوم لكن النزاع لفظى متعلق بلفظ الشئ وانه على ماذا يطلق فليطلب التفصيل من المواقف فهو فى عرف الشرع لايشمل المعدوم ولذا استدل فى الكلام على شمول علمه تعالى بقوله تعالى * عالم الغيب والشهادة * دون قوله تعالى * والله بكل شئ عليم * مع ان الاستغراق مصرح به فى الاية الثانية وحمل لفظ الشئ على مايعم الموجود والمعدوم كما يشير اليه سوق الكلام يحتاج الى قرينة ولا يخفى عليك ان فى المثال اقتباسا من الاية الثانية وان فيه ردا للنافين علمه تعالى بالاشياء من اهل البدع والاهواء كابسط فى الكلام ﴿ قوله ﴾ (اولكونها بسيطة بالاتفاق) انما قيد بقوله بالاتفاق لان كان ايضا بسيطة عند الجمهور الا ان فيها خلاف الخليل كما سيجئ ﴿ قوله ﴾ (وهو للتحقيق مع التغيير) فان المكسورة لتأكيد النسبة التامة واما هذه المفتوحة فلتأكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر لانها تخرج الجملة عن الاسناد التام وتجعلها مركبا اضافيا كما اشار اليه بقوله وهو مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد ﴿ قوله ﴾ (فيؤتى بالياء المصدرية اه) هذا ماذكره الرضى وذلك لان ياء النسبة اذا لحقت اخر الاسم وبعدها هاء التأنيث افادت معنى المصدر نحو الضاربية والمضروبية كما سبق واما صاحب المغنى فقد قال ان الخبران كان جامدا قدر بالكون نحو بلغنى ان هذا زيدا تقديره بلغنى كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد ﴿ قوله ﴾ (واذا كان منفيا اه) اى الخبر وهذا مأخوذ مما زاده الفاضل العصام على الطريقين الاولين الذين ذكرهما القوم حيث قال معترضا على مانقله الرضى من

اولكونها بسيطة بالاتفاق وهى للتحقيق مع التغيير وهى مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد بان يؤخذ من خبرها مصدره و يضاف الى اسمها اذا كان خبرها مشتقا نحو علمت ان زيدا عالم اى علمت علم زيد واما اذا كان غير مشتق فيؤتى بالياء المصدرية فى آخره نحو علمت ان زيدا انسان اى علمت انسانية زيد واذا كان منفيا يؤخذ من النفى عدم اوانتفاء ونحوه و يضاف الى مصدر الخبر و يضاف الى اسمها نحو علمت ان زيدا لايفهم اى علمت عدم اوانتفاء فهم زيد

(نحو اعتقدت) انا يعنى

على خلاف القياس (الاول) منها (ان) بالكسر و بالتشديد قدمها على ان المفتوحة لكونها اصلا ولكون مابعدها كلاما تاما لفظا و معنى بخلاف المفتوحة لان مابعدها

﴿ قوله ﴾ (على خلاف القياس) فان القياس ان يكون المؤنث بالتاء والمذكر بعدمها كما فى سائر الاسماء الا انهم صرحوا بان مذكر اسماء العدد من الثلثة الى العشرة بالتاء ومؤنثها بحذفها لعلة قد ذكرت فى المطولات ﴿ قوله ﴾ (لان مابعدها مفرد معنى) لكونها مع جملتها فى حكم المصدر وان كان كلا ما لفظا من جهة اشتماله على المبتداء والخبر صورة ﴿ قوله ﴾ (لتحقيق مضمون جملة اه) يعنى ان ان المكسورة تحقق وتؤكد مضمون الجملة التى دخلت عليها بلا تغيير معناها ولا يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد ﴿ قوله ﴾ (و يلزم العائد الى اسمها) اى يلزم على تقدير كون خبرها جملة ان يكون فيها عائدا الى اسمها ﴿ قوله ﴾ (و كذلك المفتوحة) اى فى هذين الحكمين الذين اشار الى احدهما بقوله وخبرها يكون مفردا اه والى الاخر بقوله ولا يتقدم خبرها اه ﴿ قوله ﴾ (ودخلت اللام اه) يعنى انه قد تدخل اللام التى لتأكيد معنى الجملة على خبر ان المكسورة التى هى ايضا لتأكيدها كما عرفت وتدخل ايضا على اسمها اذا فصل بينه و بينها لئلا يلزم تو الى حرفى التأكيد والابتداء اعنى ان المكسورة ولام الابتداء وهم كرهوا ذلك ﴿ قوله ﴾ (بخلاف ان المفتوحة) فاللام لا يجتمع معها لانها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة ﴿ قوله ﴾ (اى عالم كل فرد اه) اشارة الى ما تقرر من ان كلمة كل اذا اضيف الى المنكر تفيد عموم الافراد فتكون تأسيسا كقوله تعالى وكل شئ فصلناه تفصيلا كما اسلفناه بقى انهم اختلفوا فى تفسير معنى لفظ الشئ فهو عند الاشاعرة يطلق على الموجود فقط وذهب طائفة من المعتزلة الى انه المعلوم وقال بعضهم هو القديم والحادث مجاز وقال

مفرد معنى وهى لتحقيق مضمون جملة بلا تغيير ولا يتقدم خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا فحينئذ يجب ان كان اسمها نكرة كقوله تعالى * وان لنا لاجرا * و يجوز ان كان معرفة كقوله تعالى * ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم * وخبرها يكون مفردا وجملة و يلزم العائد على اسمها وكذلك المفتوحة ودخلت لام التأكيد على خبرها نحو ان زيدا لقائم وعلى اسمها اذا فصل بينه و بينها بالخبر نحو ان فى الدار لزيدا بخلاف المفتوحة (نحو ان الله تعالى) بالنصب اسمها (عالم) بالرفع خبرها (كل) بالجر (شئ) اى عالم كل فرد من افراد الشئ سواء كان جزئيا اوكليا وسواء كان غائبا اوحاضرا (والثانية) من هذه الحروف الثمانية (ان) بفتح الهمزة (ابو) قدمها على كأن لمشابهتها بالاول لفظا ومعنى

ولملازمة الاسماء جعل مساويا له فى العمل لان ان ليس له عمل فرعى حتى تعمل لايعملها الفرعى وايضا لما شابه لابواسطة ان بالفعل عمل عمله الفرعى مثله فلو عمل ماولا المشبهتين بليس بالعمل الفرعى ايضا للفعل لا لتبس لا المشبهة بليس بلا التى لنفى الجنس فان قيل فلم لم يعكس قلنا لان المناسب ان يعتبر لاالتى لنفى الجنس اولا لكثرتها وقلة لاالمشبهة بليس ولكون مايشبه به لا المشبهة بليس ناقصا غير متصرف على انه يلزم على تقدير العكس مزية الفرع على الاصل اعنى مزية لاالتى لنفى الجنس على ان واما كلة مافقد حملت على لا لمشاركتهما فى المشابهة بليس هذا توضيح ماذكره الشارح المدقق للاظهار نقلا عن الفاضل العصام وسيشير اليه الشارح ايضا ﴿ قوله ﴾ (ولها صدر الكلام) اى لهذه الحروف صدر الكلام الذى دخلت هى عليه ﴿ قوله ﴾ (ليعلم فى اول الامر انه اه) اى يعلم السامع فى اول الامر ان الكلام من اى قسم من اقسامه لان كلا من هذه الحروف يدل على قسم من اقسامه الكلام مثل الكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى ﴿ قوله ﴾ (سوى ان المفتوحة اه) يعنى ان كلا من هذه الحروف يقتضى الصدارة وجوبا غير ان المفتوحة ولما توهم من هذه الاستثناء ان ان المفتوحة ايضا قد تقع فى صدر الكلام الا انه لايجب وقوعها فيه كسائرها مع انها لاتقع فى الصدر اصلا اشار الى دفع ذلك التوهم بقوله فهى بعكس باقيها يعنى ان ان المفتوحة ملتبسة بعكس باقيها من جهة ان باقيها تقتضى الصدارة وهى تقتضى عدمها اذهى مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد كما سيجئ فلا بدلها من التعلق بشئ اخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة على ماذكره الجامى قدس سره

ولها صدر الكلام وجوبا ليعلم فى اول الامر انه اى قسم من اقسامه سوى ان المفتوحة فهى بعكس باقيها على مالايخفى (وهى) اى الحروف التى تنصب وترفع (ثمان) بحذف الياء مؤنث ثمانية بالتاء

الحروف تأمل اولا ان اكثر الوجوه المذكورة بل كلها لايجرى فى غير الحروف المشبهة بالفعل ﴿ قوله ﴾ (اى تعمل هذه الحروف النصب) اشارة الى ان ليس المراد من النصب هنا معناه اللغوى الذى هو الاقامة يقال نصبت الشئ اذا اقمته اوالعداوة تقول نصبت لفلان نصبا اذا عاديته او السير اللين يقال نصب القوم اذا ساروا يومهم وهو سيرلين على مافى الصحاح بل ماهو المصطلح عند النحويين من عمل النصب الذى هو عبارة عن ايراث اعراب النصب الى اخر الاسم هذا وقس عليه قوله فيما بعد اى تعمل الرفع ﴿ قوله ﴾ (وهو المسند اليه اه) اى اسم هذه الحروف ﴿ قوله ﴾ (وهذا على المذهب الاصح) يعنى ان نصب هذه الحروف للاسم ورفعها للخبر انما هو على المذهب الاصح الذى ذهب اليه البصريون واما مذهب الكوفيين فهو ان خبر هذه الحروف مرفوع بالابتدائية لابها كما سيجئ بيانه ﴿ قوله ﴾ (لمشابهتها اه) متعلق لقول المص تنصب الاسم وترفع الخبر يعنى ان هذه الحروف انما عملت بارفع والنصب لانها مشابهة بالفعل لفظا ومعنى واستعمالا فان قيل لايلزم من تلك المشابهة كونها رافعة وناصبة لان الفعل اللازم لاينصب قلنا انها مشابهة ايضا بالفعل المتعدى خاصة فى دخولها على الاسمين ﴿ قوله ﴾ (وستعرف فيما فيه ان ماسيذكره) ليس الابيان وجه مشابهتها بالفعل لفظا ومعنى لااستعمالا كما ستطلع ﴿ قوله ﴾ (فنبه على فرعيتها له فى العمل) فيه نظر لان هذا مشترك بين هذه الحروف وبين ماولا المشبهتين بليس مع انها لم يعملا بهذا العمل حتى يكون تنبيها على فرعيتها له فى العمل ايضا هذا حاصل ماذكره الرضى فى تزييف هذا الوجه والجواب انه لما شابه لا التى لنفى الجنس بكلمة ان فى التأكيد

كما سيجئ لمشابهتها بالفعل لفظا ومعنى واستعمالا وستعرفها ان شاء الله تعالى * فان قلت لم قدم منصوبها على مرفوعها مع ان الفعل بخلافه قلت انما عمل هذا العمل لانه عمل فرعى للفعل فنبه على فرعيتها له فى العمل

الكثرة وحاصله انه انما عبر بها اعتبارا بتخفيف نونات ان وان وكان ولكن و بلغات لعل لان فيه سبع لغات كما سيجئ فبهذا الاعتبار بلغت هذه الحروف مبلغ الكثرة * فناسب التعبير عنها بصيغة الكثرة ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعل وجهه ماذكره المص فى الامتحان حيث قال فيه بعد مانقل الوجهين المذكورين فيه ان اكثر الحروف ٤ المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية الكثرة بالقلة ثم عدم تغير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعى فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لاتأتى فيما عدا المشبهة والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ماوضع للافضاء وماشابه الفعل وعمل عمله الفرعى ونحوهما ولهذا افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالا ثم يعرف الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فيناسب صيغة الكثرة فى الابتداء انتهى على الحروف هو المشهور فى جمع حرف بمعنى كلمة اوجزئها بخلاف الاحرف فانه مشهور فى جمع الحرف بمعنى اللغة كما فى حديث انزل القرأن على سبعة احرف ﴿ قوله ﴾ (وكذلك الفرع) يعنى انه كما ان الفعل التام مقدم على الفعل الناقص رتبة كذلك فرع الفعل التام مقدم على فرع الفعل الناقص فهذه الحروف لما كانت فروعا للتام كانت مقدمة على فروع الفعل الناقص رتبة اعنى ماولا ﴿ قوله ﴾ (او لكون عملها متفقا عليه اه) فيه ان عملها ايضا مختلف فيه كما سيذكره ﴿ قوله ﴾ (وكان الوجودى اشرف من العدمى) لان الوجود معدن كل كمال كما ان العدم بعكسه ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعله اشارة الى ماذكره الفاضل العصام من ان المناسب تقديم هذه الحروف على الحروف الجارة ايضا لان عملها النصب والنصب مقدم على الجر الا ان يقال انه روعى اصالة حروف الجر وفرعية هذه

وكذلك الفروع اولكون عملها متفقا عليه وعملها مختلفا فيه اولكون مفهومها وجوديا ومفهوم مهما عدميا وكان الوجودى اشرف من العدمى اولكثرة استعمالها فتأمل (تنصب) اى تعمل هذه الحروف النصب صفة الحروف (الاسم) اى اسمها الذى هو مبتدأ فى الاصل وهو المسند اليه بعد دخول احد هذه الحروف (وترفع) اى تعمل الرفع (الخبر) اى خبرها الذى هو خبر المبتدأ فى الاصل وهو المسند بعد دخول احد هذه الحروف وهذا على المذهب الاصح

والثانى انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه حرف جر تارة وحرف ناصب للفعل تارة اخرى وهو قول اكثر البصريين (والعشرون) من حروف الجر (لعل) باللام المشددة على احدى اللغات وهى ستذكر ان شاء الله تعالى وهو الترجى فانه يجر به (فى لغة عقيل) بضم العين مصغر ذكره الدماميني ولذا اخرها والجمهور على انه من الحروف المشبهة (نحو لعل الله تعالى) بالجر (يغفر ذنبى) وقالوا ان بعض الحروف متعلق بشئ وبعضها غير متعلق فمن اراد الاطلاع فليرجع الى المطولات ولو لاهذا وان سقوطها همتى لزدتكم يا ناهديكم لله تعالى اليه (النوع الثانى) من الانواع الخمسة (حروف) والاولى ان يقول احرف بدل حروف لان المقام مقام القلة لكونها ثمانية احرف والحروف جمع كثرة تستعمل فيما فوق العشرة لكن المصنف رحمه الله تعالى لما عبر عن الحروف الجارة بصيغة ﴿ ١٤٢ ﴾ جمع الكثرة لقام التكثر لم يستحسن تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغة جمع القلة والكثرة فى موضع الاخر اولما اعتبر تخفيفها ولغات لعل كما سيجئ بلغت مبلغ الكثرة فتأمل * وانما قدمها على ماولا المشبهتين بليس لكونها مشبهة بفعل تام وهما مشبهتان بفعل ناقص والتام مقدم على الناقص

٤ قوله ان اكثر الحروف المذكورة معارضة على الوجه الاول بان اكثر الحروف التى ذكرها المص ههنا من الحروف الجارة والحروف المشبهة والحروف الناصبة اقل من من العشرة وذلك لان الحروف المشبهة والحروف الناصبة اقل من العشرة فالمناسب رعاية لحرف الكثرة التى تستدعى التعبير بصيغة جمع القلة ثم عدم تغيير الاسلوب فى الحروف الجارة ايضا وارتقضى التعبير بصيغة جمع الكثرة لان القليل يتبع الكثير وقوله وشيوع الاستعمال اه رد لما ذكره تأييدا للوجه الاول بقوله مع شيوع استعمال اه بان شيوع استعمال كل منهما فى موضع الاخر انما يكون اذا وجد قرينة دالة على انه هنا غير ظاهر فلابد من بيانها وقوله والملاحظة اه رد للوجه الثانى الذى ذكر بقوله اولما اعتبر اه يعنى ان الاعتبار المذكور الذى هو ملاحظة فروعها انما يمكن فى الحروف المشبهة بالفعل دون غيرها من الحروف الناصبة مع ان المصنف عبر عنها بصيغة جمع الكثرة ايضا فلابد من بيان وجه يجرى فيها ايضا كما لايخفى

* منه *

عن المصدر وحذف الفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب مع ان كل ذلك لم يثبت ﴿ قوله ﴾ (انه حرف جر دائما) واما النصب بعدها فبان ظاهرة او مقدرة ويرده قوله تعالى * لكى لاتأسوا * كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (فانه يجر به فى لغة عقيل) علة لدعوى مقدرة تضمنها عد لعل من الحروف الجارة واشارة الى ان الظرف متعلق لمقدر هو يجر المفهوم من سياق الكلام ﴿ قوله ﴾ (ولذا اخرها) اى ولكون لعل جارا فى لغة عقيل فقط لافى غيرها مع انها لغة غير مشهورة اخرها عن سائر حروف الجر حطا لرتبتها عنها ﴿ قوله ﴾ (ان بعض الحروف) اى بعض حروف الجر متعلق بشئ البتة حتى يوصل معناه الى مجروره وبعضها غير متعلق قال المص فى الاظهار ولابد لهذه الحروف من متعلق فعل اوشبه او معناه الا الزائد منها ورب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فانها لاتتعلق بشئ انتهى فان اردت التفصيل فارجع اليه ﴿ قوله ﴾ (مع شيوع استعمال اه) اى بالقرينة ﴿ قوله ﴾ (اولما اعتبر اه) وجه آخر للتعبير بصيغة

فى الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فجعل الضمير المتصل المجرور مستعارا لضمير الرفع على عكس ما فى قولهم ما انا كانت فانه استعير فيه ضمير الرفع لضمير الخطاب وهو الكاف فرارا من توالى حرفى خطاب فى الصورة لقيل كلك كذا قيل ﴿ قوله ﴾ (لكونه مبتداء حذف خبره) اى لكون ما بعد لو لا مبتداء محذوف الخبر وجوبا وهو موجود كما ينبه عليه ﴿ قوله ﴾ (اى ضل ضلالا شديدا) الضلال ضد الهدى والرشاد ويجئ بمعنى الضياع يقال ضل البعير والفرس ضلالا من الباب الثالث والرابع اذا ضاع وبمعنى الهلاك يقال ضل الرجل اذا مات وصار ترابا وعظاما ومنه قوله تعالى * واذا ضللنا فى الارض * كذا يستفاد من القاموس وذكر فيه معانى اخر لا تناسب بهذا المقام اذا عرفت هذا فانت تعلم ان تفسير الهلاك به اما من قبيل تفسير الشئ بما يلازم معناه من غير وجه للعدول عن معناه الحقيقى واما من قبيل التفسير بالاخفى مع عدم الفائدة ح لتوصيف الضلال بالشديد اللهم الا ان يكون اشارة الى ما قدمنا من ان الهلاك ليس بمعنى الموت مطلقا بل الموت بموتة سوء فتدبر ﴿ قوله ﴾ (لم يهلك الحيوانات لوجود احسانك اه) الخطاب لله تعالى ففيه اشارة الى ان النداء الى الرحمة مجاز بتنزيلهما منزلة ذوى العقول والمقصود النداء الى الله تعالى بانه لو لم يكن رحمتك واحسانك لهلك الناس ولا يخفى عليك ان هذا تفسير للمثل بالاعم والموافق ان يفسر بانه لم يهلك الناس لوجود اه ﴿ قوله ﴾ (واذا دخل اه) ظرف ليكون المؤخر اى انما يكون حرف جر اذا دخل على ما الاستفهامية خاصة ﴿ قوله ﴾ (انه حرف ناصب دائما) ويرده قولهم كيمه كما يقولون لم وامامة اجابوا به عنه من ان الاصل كى تفعل ماذا فيلزمهم فيه كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية

لكونه مبتدأ حذف خبره وجوبا ولكثرتها بالنسبة الى كى قدمه عليه (نحو لولاك يا رحمة الله) اى يا فضله تعالى وكرمه واحسانه موجود (لهلك) اى لضل ضلالا شديدا (الناس) اى العبيد وكذا سائر الحيوانات يعنى لم يهلك الحيوانات لوجود احسانك وكرمك اياهن (والتاسع عشر) منها (كى) قدمها على لعل لكونها حرف جر على لغة مشهورة بخلافه واذا دخل على ما الاستفهامية لا مطلقا يكون حرف جر وهى للتعليل (نحو كيمه عصيت) اى لاى غرض عصيت ربك وبدل على كونه حرف جر حذف الفه كما فى لم وعم قال الدمامينى فى شرح التسهيل ان فيه ثلثة اقوال احدها انه حرف ناصب دائما وهو قول الكوفيين

يعنى الطالب برضاء الله تعالى وهما يكونان للاستثناء يعنى استثناء مابعدهما عماقبلهما و يكونان فعلين وهوالاكثر (والثامن عشر) منهـا (لولا) ١٤٠ وهى لامتناع شئ لوجود غيره وهى حرف جر عندسيبويه ومن تابعه اذا اتصـل بها ضمير فسيبويه نزله منزلة حرف جر لانه فى المأل واقع موقع لام التعليل فانك اذا قلت لولاك لهـلك عمر وفيكون المعنى لم يهلك عمرو لوجودك والاخفش جعل الضمير مستعارا للمرفوع والاكثر لولا انت بانفصال الضمير

٣اعلم ان من مشكلات لولاقوله تعالى *ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك *وذلك لان القـاعـدة ان يكون جوابها ممتنعا وقضية ذلك ان ينتـفى الهم لوجود الفضل مـع انهم قدهموا واجيب بان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذهموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال

برأس المال وضياعته لما ان لعلم رأس مال العامل فان عمل به مخلصا واصطاد به مايفيده الحياة الابدية فقد ربح به جل السـعادات وان اهله باتباع الشهوات وعدم العمل بمقتضاه مخلصا صار كانه ضيعه لما اشـتهر ان لشئ اذا لم يترتب عليه ثمراته وفوائده صار وجوده كعدمه وقدسبق مثل هذا فى اول الكتاب وههنا دقيقة لابد ان ينتبه لها وهى ان الشارح لم يفسر الهلاك بشئ فى قول المص هلك النـاس حاشـا العالم فاشار الى انه هنـاك مستعمل فى معناه الحقيقى الذى هو الضياع والموت بموته سـوء على ما فى البصائر ولذا منع استعماله فى حق الانبياء عليهم السلام وفسره عنـد قوله هلك العالمون خلا العامل بعلمه بالخيبة احترازا عن اسنـاده بالمعنى الحقيقى على العلماء وان كانوا غير عاملين رعاية لجانب العلم وفسره هنا بالخسر احترازا عن اسناده ولو بمعنـاه اللازمى الذى هو الخيبة ايضا على العلماء العاملين ولوكانوا غير مخلصين رعاية لجانبى العلم والعمل والله دره مااحسنه فى هذا العمل فتأمل تنل * قوله * (يعنى الطالب برضاه) اى تفسير للمخلص اى المخلص من يطلب رضاء الله تعـالى فى نيته وعمله بدون العجب والرياء كما قالوا فى تفسـير الاخلاص من انه القصـد بالعبادة الى ان يعبد المعبود بهـا * وحده وقيل هو تصفية السر والقول والعمل * قوله * (ويكونان فعلين) وهوالاكثر فاذا جررت بهما مابعدهما يكونان من الحروف الجارة وبهذا الاعتبار ذكرا منهما واذا نصبت يكونان فعلين وكذا حاشا كما سبق * قوله * (لامتناع شئ لوجود غيره) فنحو لولا زيد لاكرمتك معناه وامتنع الاكرام لوجود زيد * قوله * (والاخفش جعل الضمير اه) فسـيبويه تصرف فى العامل لئلا يلزم التأويل فى الفـاظ كثيرة فجعل لولا ٣ حرف جر ونزله منزلتـه والاخفش تصرف

﴿ قوله ﴾ (اى خاب الخيبة) بفتح الخاء بمعنى اليأس من المطلوب يقال خاب الرجل خيبة من الباب الثانى اذا لم ينل ما طلب فمعنى المثال على هذا التفسير لم ينل العالمون مطالبهم من الجنات والدرجات العاليات الا العامل منهم بمقتضى علمه فانه ينال مطلوبه ولعل تفسير الهلاك بالخيبة تفسير باللازم ﴿ قوله ﴾ (بل يضر) لما روى عن ابى هريرة رضى الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة عالم لم ينفعه علمه ﴿ قوله ﴾ (هلك العاملون عدا المخلص) هذا المثال مع المثالين الذين اوردهما لحاشا وخلا تلميح الى قوله عليه الصلوة والسلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم ﴿ قوله ﴾ (اى خسر) اما من الخسر بفتح الخاء وسكون السين بمعنى النقص يقال خسرت الشئ من الباب الثانى اذا نقصته ولا يخفى عليك حسن هذا التفسير على ذلك التقدير لما فيه من الاشارة الى قوله تعالى * هل انبئكم بالاخسرين اعمالا * لان العامل بلا اخلاص ناقص فى عمله واما من الخسارة لما فى الصحاح انها بفتح الخاء بمعنى الهلاك لكن التفسير حينئذ يكون تفسيرا بالاخفى كما لا يخفى واما من الخسر بضم الخاء وسكون السين او من الخسران الذى هو اضاعة رأس المال كله او بعضه وقد يطلق على ان لا يترتب على الفعل ما يقصد منه بل يكون عاقبته ومؤداه الامر المكروه تشبيها له بضياع رأس المال حيث ضاع فيه اهل الفضل برأسه وههنا من هذا القبيل تشبيها لاعمال العاملين بلا اخلاص بالتجارة التى هى مبادلة المال بالمال فى اشتمال كل منهما على معنى المبادلة لما انهم بدلوا اعمالهم الصالحة بعلومهم بالسمعة والرياء وتشبيها لعلومهم وعدم عملهم بها بالاخلاص

(والسادس عشر) منها (خلا) ذكره على سبيل الحكاية لما مر غير مرة قدمه على عد التقدم الخاء على العين (نحو هلك) اى خاب (العالمون خلا العامل) اى الا العامل (بعلمه) اى بمقتضى علمه اذ العلم بلا عمل كالشجر بلا ثمر فان العلم لا ينفع بلا عمل بل يضر (والسابع عشر) منها (عدا) قدمه على لولا لان كون لولا حرف جر مختلف فيه بخلاف عدا (نحو هلك) اى خسر (العاملون عدا المخلص) بالجر اى الا المخلص فى نيته وعمله

اقل منهما (نحو يجب) اى يفرض (الصلوة منذ يوم) بالجر (البلوغ) اى ابتداء وجوب الصلوة على كان يوم بلوغى الى الموت وهما لابتداء الفعل فى الزمان ﴿ ١٣٨ ﴾ الماضى سواء كان مثبتا اومنفيا نحو سافرت من البلد اومارأيته مذسنة كذا ومعنى هذه السنة فيكون المعنى مبتدأ مسافرتى اوعدم رؤيتى كان هذه السنة وامتدالى الآن هذااذا ابتديهما الزمان الماضى واما اذا اريد بهما الزمان الحاضر فهما للظرفية لفعلهما مع التساوى كما اذا قلت مارأيت فلانا مذشهرنا او يومنا وام يمضيا فيكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتى هو هذا الشهر اوليوم الحاضر لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءهما فلا يصح اعتبارهما مبدأله وقد يخرجان عن الجارية فيكونان اسمين بمعنى اول المدة وجميعها فيكون كل منهما مبتدأ ومابعدهما خبرا فهذا البيان استطرادى (قوله)

ذنب كان مبتدأ ارتكابى اياه يوم بلوغى وامتدالى الان كما لايخفى على اهل العرفان ﴿ قوله ﴾ (اقل منهما) لانهما يكونان فعلين فى الاكثر كما سيجئ ﴿ قوله ﴾ (سواء كان مثبتا اه) اى ذلك الفعل فيكون المراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بمدخولهما لاجميعه ﴿ قوله ﴾ (ومضى هذه السنة) اى بشرط ان يكون هذه السنة التى اشير اليها فى المثال بسنة كذا كسنة القحط مثلا ماضية لاحاضرة ﴿ قوله ﴾ (هذا اذا اريد بهما الزمان اه) اى كونهما لابتداء الفعل فى الزمان الماضى انما هو على تقدير ان يراد بمدخولهما الزمان الماضى لا الحاضر ﴿ قوله ﴾ (واما اذا اريد بهما الزمان الحاضر اه) يعنى انه اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبرته حاضرا او ان مضى بعضه يكونان للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء ﴿ قوله ﴾ (مع التساوى) بان يكون جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر ﴿ قوله ﴾ (بمعنى اول المدة اوجميعها الاول) على تقدير ان يراد بهما الزمان الماضى والثانى على تقدير ان يراد بهما الزمان الحاضر ﴿ قوله ﴾ (فيكون كل منهما مبتداء اه) فيه نظر لان كونهما مبتدأين مناف لكونهما ظرفين فهذا بحث لم يحم حول جوابه العقول وتحير فيه الفحول حتى قال الدماميني فى تحفة الغريب لم اعثر على جواب مع شدة البحث ونحن نقول يمكن الجواب بوجهين الاول ان المراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفين فى تراكيبهم وكونهما مبتدأين لاينافى تلك الظرفية والثانى انهما وان كانا اسمين صريحين عند كونهما مبتدأين الان فيهما معنى الظرفية على هذا التقدير ايضا كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (فهذا البيان استطرادى) لان البحث فى الحروف الجارة فبيان اسميتهما مما لايناسب المقام اشد تناسب

٩ قوله الا العالمون لعل رفعه مبنى على حمل الاعلى الصفة كغيران جوز حمله عليها مع عدم تعذر الاستثناء كما هو مذهب سيبويه ومن تبعه وقد اول الفاضل العصام مثله بجعل الاشرطية اى ان لايكن العالمون فحذف يكن ﴿ ١٣٧ ﴾ فيكون المعنى الناس كلهم هالكون ان لايكن العالمون

من كان حيا ذكره ابدا ❊ وفى الدفاتر قد تتلى فوائده ❊ ولم يزل علمه فى الناس منتشرا ❊ وينفع الخلق فى الدنيا عوائده ❊ وقيل ❊ موت التقى حيوة لانقاء لها ❊ قدمات قوم وهم فى الناس احياء ❊ قال فى روضة الاخيار بعد انشاد هذه الابيات ولهذا قيل الناس كلهم هالكون الا العالمون ٩ انتهى فبهذا تعرف ان مقصود المص ماذكرناه لاغير وان الهلاك هنا الموت بموتة سوء وستحصل زيادة اطلاع على ذلك انشاالله تعالى ﴿ قوله ﴾ (بدليل تصغيره) على منيذا هو بدليل رجوعهم الى ضم الذال فى منذاليوم ولولاه لكسر ورد الاول بانه لم يثبت فى استعمال الفصحاء والثانى بانه يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة برأسها وهوالحق لان الاصل عدم التصرف ﴿ قوله ﴾ (ولانه على لغة عامة العرب حرف جرا اه) وفيه بحث لان الفاضل العصام قد قال فى شرح الكافية نقلا عن الزجاج ذهب النحاة الى ان منذ غالب فى الاسم ومنذ فى الحرف لان مذ مخفف منذ والحذف لايلحق الحروف وهذا عجيب لانه لولم يغلب منذ فى الاسماء كيف يكون منذ غالبا فيها وهو مخفف عنه ثم اجاب بما ذكره الزجاج بقوله وهذا عجيب اه بانه يجوز ان يغلب المخفف فى الاسماء بعد التخفيف والاصل فى الحروف وليس هذا محل استبعاد انتهى فاذكره ذلك الفاضل فى هذا المقام يشهد لنقيض مدح الشارح ههنا كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (اى مبدأ رجوعى من كل ذنب اه) اشارة الى ان منذ فى المثال المذكور لابتداء الفعل فى الزمان الماضى كما يجئ وان ذلك الفعل هوالتوبة لانه بمعنى الرجوع وان ذلك الزمان الماضى هو يوم البلوغ اقول هذا مبنى على جعل متعلق منذ قوله تبت وهو مما لايرضى به من له فكر ثاقب ونظر صائب كيف لا ولامعنى لكون يوم البلوغ مبدأ الرجوع من الذنب بل متعلقه قوله فعلته والمعنى رجعت من كل

فتجاهتهم بالعالمين وايد ذلك التأويل نه لو لاه للزم الفصل بين المبتداء وصفته بالخبر وتقديم التأكيد على الصفة مع انه تقدم الصفة عند اجتماعهما وكذا الكلام فى الحديث الذى سنتقله فتنبه واغتنم هذا فانه من نفائس المباحث

* *

بدليل تصغيره على منيذ وجمعه امناذ لحقته ولانه على لغة عامة العرب حرف جر بخلاف منذ فانها تختص بالحجازيين على ماصرح به الفاضل العصام (نحو تبت من كل ذنب فعلته) اى الذنب (مذيوم) بالجر (البلوغ) اى مبتدأ رجوعى من كل ذنب ارتكبته كان يوم بلوغى وابتدالى الآن (والخامس عشر)

منها (منذ) بضم الميم والذال المعجمة وسكون النون والكوفيون و بنوتميم يقرؤن بكسر الميم فيهما قدمه على خلا وعدا لكون خروجه عن الجارية

وتالرحمن كما صرح به فى المغنى فهذا القدر لايكفى فى الفرق بينهما ولعل لهذا امر بالتأمل ﴿ قوله ﴾ (الذى ثبت بدليل قطعى) لما فى نهاية الجزرى ان الفرض لغة الواجب وفى الشرع ماثبت وجوبه بدليل لاشبهة فيه حتى يكفر جاحده كالمتواتر من الكتاب والسنة مثل اصل الغسل والمسح فى اعضاء الوضوء وهو الفرض علما وعملا ويسمى فرض القطعى وكثيرا ما يطلق الفرض على مايفوت الجواز بفوته ولاينجبر بجابر كغسل مقدار معين ومسح مقدار معين وهو الفرض عملا لاعلما والتفصيل يطلب من محله ﴿ قوله ﴾ (لكنه لايخرج عن العاملية) لانه اذا خرج عن الجارية يكون فعلا وهو ايضا عامل ﴿ قوله ﴾ (وهو فعل فى الاقل) اى حاشا الذى هو لاستثناء مابعده عما قبله فى المغنى ذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها يجر المستثنى وذهب الجرمى والمازنى ومن تبعهما الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الافاذكره الشارح مبنى على اختيار ماذهب اليه هذه الطائفة ﴿قوله﴾ (وحينئذ منصوب مابعده وجوبا) اى حين كونه فعلا لكون مابعده مفعولا به له واما فاعله فهو ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليه اواسم فاعله اوالبعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب هو قيامهم اوالقائم منهم اوبعضهم زيدا كذا فى مغنى اللبيب ﴿ قوله ﴾ (اى كله) اشارة الى ان اللام فى الناس للاستغراق ليصح الاستثناء بقوله حاشا العالم كقوله تعالى *ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا* ﴿ قوله ﴾ (اذهو منزه عن الهلاك) بمعنى انه لاينقطع حسن ذكره عن الالسن * وينتفع بعلمه فى المصادر المدن * فهو وان هلك اى مات صورة لكنه هى فى الحقيقة عند اهل التفطن كما قيل مامات

الذى ثبت بدليل قطعى كالشرائط جمع شريطة بمعنى الشرط (والثالث عشر) منها (حاشا) قدمة على مذ ومنذ لانه وان شاركهما فى الخروج عن الجارية لكنه لايخرج عن العاملية بخلافهما وهو لاستثناء مابعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه وهو فعل فى الاقل وحينئذ ينصب مابعده وجوبا (نحو هلك الناس) اى كلهم (حاشا العالم) اعامل بعلمه اذ هو منزه عن الهلاك (والرابع عشر) من حروف الجر (مذ) بضم الميم وسكون الذال المعجمة قدمة على منذ مع انهم قالوا ان اصل مذ منذ

ومعهما صفة والشاهد فى قوله مالم يعلما حيث اكده بنون التأكيد بعد مضى لم الجازمة مع انها للنفى ﴿ قوله ﴾ (قلبت الفا) لان النون الخفيفة تبدل الفا فى الوقف تشبيها لها بالتنوين لانها مثله فى كونه بنونا ساكنة فى اخر الكلمة بعد حركة وهذا اذا كان قبلها فتحة واما اذا لم يكن قبلها فتحة فيجب حذفها كما يجب حذف التنوين ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعل وجهه اشارة الى ضعف كلا الجوابين اللذين ذكرهما عن النقض المذكور اما الاول فلان فى دلالة القسم على الطلب تأملا لان الانسان قد يقسم على مايعلم مما ليس مطلوبا به كقوله من اتى كبيرة والله لاعاقبن الان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ماهو مطلوب به وحمل بقية الباب عليه على ان الظاهر كون مثال المص من هذا القبيل كما لايخفى واما الثانى فلانهم وان صرحوا بجواز دخول نون التأكيد فى النفى تشبيها له بالنهى لكنهم صرحوا ايضا بقلته وندرته فبناء المثال على هذا التصريح من غير ضرورة بعيد جدا ﴿ قوله ﴾ (الانها لاتدخل على غير اسم الله تعالى) فهو تختص باسم هو لفظة الله من الاسماء الظاهرة حط المرتبتها من مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ماهو اصل فى باب القسم وهو اسم الله ﴿ قوله ﴾ (لدخوله فى باء الالصاق) اى الالصاق المجازى فكان الباء فى القسم تلصق فعل القسم بالمقسم به ﴿ قوله ﴾ (والفرق بين الواو والتاء فى علم اه) اذ قد علم مما ذكره ان الواو والتاء يشتركان فى الاشتراط بحذف الفعل والكون لغير السؤال وعدم الدخول على المضمر ويفترقان فى ان الواو تدخل على الظاهر مطلقا سواء كان لفظة الله او غيرها نحو ورب الكعبة بخلاف التاء لانها لاتدخل الا على اسم هو لفظة الله الله لاكيدن اصنامكم ﴿ وفيه نظر لانهم ربما قالوا ترب وترب الكعبة

فتأمل (الكبائر) جمع كبيرة كالصحايف جمع صحيفة (والثانى عشر) منها (تاء القسم) قدمها على حاشا لعدم خروجه عن الجارية بخلاف حاشا وهى كالواو فى الكل الا انها لاتدخل على غير اسم الله تعالى ولم يذكر باءه مع انه اصل منهما لدخوله فى باء الالصاق فان قلت ما الفرق بينه وبينهما قلت ان الباء تدخل على الظاهر والمضمر بخلاف الواو والتاء كما مر آنفا اوان فعله يذكر ويحذف دون فعلهما والباء اصل والواو بدل منه والتاء بدل من الواو والفرق بين الواو والتاء علم فيما سبق فتأمل (نحو تالله) بالجر (لافعلن الفرائض) جمع فريضة بمعنى الفرض

الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه فاذا كان عدم ذكر الفعل معها شرطا لاستعمالها لكثرته علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها ﴿ قوله ﴾ (ولا يستعمل فى السؤال اه) وذلك لحط رتبة الواو عن درجة الباء لانها اصلها كما عرفت وكذلك اختصاصها بالاسم الظاهر كما اشار اليه بقوله ولا يدخل الا بالظاهر لانه حط ايضا عن رتبة الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته ﴿ قوله ﴾ (فان قلت اه) حاصله نقض للمثال الذى اورده المص بانه غير مطابق للقانون العربى لانه ادخل نون التأكيد فى قوله لاافعلن مع انهم اشترطوا لدخولها امرين الاول الاستقبال والثانى الطلب والثانى منهما غير موجود ههنا وان كان الاول موجودا فبهذا ظهر انه لولم يقيد دون التأكيد بقوله المشددة لكان اظهر واوفق بالجواب الثانى فافهم ﴿ قوله ﴾ (قلت لانسلم اه) وحاصل الجواب منع لعدم وجود الشرط الثانى وقوله كيف انه اه اشارة الى سند ذلك المنع اى لانسلم انتفاء الشرط الثانى الذى هو معنى الطلب هنا كيف وانه جواب القسم وجواب القسم طلب لما صرحوا من انك اذا قلت بالله لافعلن فكانك قلت اسئل الله ان افعل وقوله مع ان العلماء اه جواب تسليمى على طريق العلاوة وحاصله انه لو سلم انتفاء الثانى هنا فلا نسلم انه غير مطابق للقانون العربى كيف مع انهم قد صرحوا بانه يجوز دخول نون التأكيد فى النفى تشبيها له بالنهى وان لم يوجد فى النفى معنى الطلب ﴿ قوله ﴾ (كقوله يحسبه الجاهل مالم يعلما) اخره شيخا على كرسيه معمما قائله ابو حيان الفقعسى والضمير فى يحسبه يرجع الى الجبل لانه يصف جبلا قد عمه الخضر وحقه النبات وشيخا مفعول ثان ليحسبه

ولا يستعمل فى السؤل فلا يقال والله اخبرنى ولا يدخل الا على الظاهر سواء كان اسمه تعالى او غيره فلا يقال ولك لافعلن بل يقال والله او رب الكعبة لافعلن كذا (محو والله) بالجر (لافعلن) نفى استقبال بصيغة المتكلم وحده وبالمشددة فان قلت ان الصرفيين اشترطوا فى دخول نون التأكيد المشددة شرطين الاستقبال والطلب والثانى منتف فيه لانه نفى لا طلب فيه قلت لانسلم انتفاؤه كيف انه جواب للقسم مع ان العلماء جوزوا دخول نون التأكيد فى النفى تبعا للنهى و تشبيها له كقوله يحسبه الجاهل مالم يعلما اى لم يعلمن

(ومعمما)

صفة لتال) اى جملة يلعن مع فاعله اعنى القرآن واما متعلق ارب فعل ماض محذوف على مذهب الجمهور والتقدير رب تال يلعنه القرآن لقيته ﴿ قوله ﴾ (فى الدنيا والاخرة) لايذهب عليك انه لاوجه لقوله فى الدنيا بعد ماحمل اللعن على معنى المخاصمة لما ان المخاصمة انما تقع فى الاخرة لا فى الدنيا نعم لو حمل على معناه الحقيقى لكان له وجه وهو ان التهاون به يوجب البعد عن رحمته تعالى فى الدنيا ايضا ﴿ قوله ﴾ (لانه من الكبائر) اى نسيان القرآن بعد التعلم لما روى عن انس رضى الله عنه انه قال قال النبى عليه الصلوة والسلام عرضت على ذنوب امتى فلم ار ذنبا اعظم من سورة من القرآن او آية اوتيها رجل ثم نسيها اقول وهنا بحث اذا التعالى لايطلق على الناسى الا ان يراد من النسيان ترك العمل به وترك الحضور عند قرائته ❊ فان النسيان الترك ومنه قوله تعالى ❊ ولقد عهدنا الى ادم من قبل فنسى ❊ قال المولى الجامى قدس سره ❊ رب تال يفوه بالقرآن ❊ وهو يقضى به الى الخذلان ❊ حواجه رانيست خير تلاوت كار ❊ ليكن آن طرد ولعنت آردبار ❊ لعنست اين كه بهر انهجه وصوت ❊ شودازتو حضور خاطر فوت ❊ فكر حسن عنبا بردهوشت ❊ متكلم شود فراموشت ❊ نشود بردل تو تابنده اين كلام خداست يابنده ❊ او يكون من قبيل المجاز الكونى وفى التعليل بالنسيان اشارة الى قول الشاطبى رحمه الله تعالى ❊ ويجعلنا ممن يكون كتابه ❊ شفيعاله اذما نسوه فى محلا ❊ والما حل هو الذى يذكر المساوى السالفة الواقعة فى صحبته ﴿ قوله ﴾ (فتذكر وانصف) فيه لطافة فاعرف ﴿ قوله ﴾ (لكونه اصلاله) اى لكون الواو اصلا للتاء كما ان الباء اصل للواو فالواو فرع بدرجة واحدة والتاء فرع بدرجتين ﴿ قوله ﴾ (ان لايذكر فعله) فانها لكثرة الاستعمال تدل على الفعل المحذوف وتقتضى التخفيف اطول

فى الدنيا والآخرة لعدم رعايته بالتجويد اوالحروف ولعدم تعظيمه ونسيانه لانه من الكبائر فتذكروا نصف (والحادى عشر) منها (واوالقسم) قدمه على تائه لكونه اصلاله ولدخوله على اسم الله وغيره بخلاف التاء كما سيجىء وشرط استعماله ان لا يذكر فعله فلا يقال اقسمت والله

لم افارقه ﴿ فانها تتعلق فيه بلم افارقه وهو ماض معنى لا لفظا وهذا انما هو مذهب الجمهور من البصريين واما الرمانى وابن طاهر فقد ذهبا الى ان رب من الحروف الجارة التى لا تتعلق بشئ اصلا وقد تبعهما المص كما بسطه فى الاظهار وقد سبق الاشارة اليه واما مذهب الكوفيين فهو انها اسم كما سبق ﴿ قوله ﴾ (محذوف فى اكثر الاستعمال) اى ذلك الفعل الماضى الذى تتعلق به رب محذوف غالبا لوجود القرائن ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعل وجهه انه يشكل مذهب الجمهور بنحو رب رجل كريم اكرمت فان الفعل المتعدى لا يوصل بحرف الجر و بنحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعوله بحرف الجر والى ضميره معا و بنحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال ماجاءك رجل فانه يكون كقولك بزيد مر والضمير فى مر لزيد وهو ممتنع وماذكروه فى الاعتذار عن هذه الاعتراضات الثلثة كله ضعيف لا يقبله الطبع اللطيف كما صرح به المحقق الملكوتى فى حاشية الفوائد الضيائية ولاجل ذلك قال الشيخ الرضى ويقوى عندى مذهب الكوفيين اعنى كونه اسما ﴿ قوله ﴾ (اى بمخاصمه) تفسير اللعن بالمخاصمة تفسير باللازم لان اللعن فى اللغة بمعنى الطرد والابعاد على مافى القاموس وانما فسر بذلك ليكون الاسناد حقيقة وذلك لما قال ابن مسعود رضى الله عنه القرآن شافع مشفع وماحل مصدق فمن جعله امامه قاده الى الجنة ومن جعله خلف ظهره ساقه الى النار اذ حاصله ان للقرآن حالين احديهما الشفاعة لمن قرأ مؤديا حقه والثانية المخاصمة بالشكاية لمن تهاون به ولم يؤد حقه فاسناد اللعن بمعنى المخاصمة عليه حقيقى بلا شبهة بخلاف ما اذا حمل على معناه الحقيقى اذ الاسناد على هذا يكون مجازيا من قبيل الاسناد على السبب كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (والجملة

ومحذوف فى اكثر الاستعمال نحو رب رجل كريم اى لقيته فتأمل (نحو رب تال) اى قارئ وهو اسم فاعل من منقوص واوى حذف لامه للثقل (يلعنه) اى يخاصمه اى التالى والجملة صفة التالى (القرآن)

التي ذكرت على طريق الحكاية فاحفظه فانه دقيقة قلما يتنبه لها الناظرون ﴿ قوله ﴾ (بضم الراء اه) في المغني فيه ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التأنيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف ﴿ قوله ﴾ (انها اسم ككم) يعني انها اسم مضاف كما ان نقيضها كذلك وهو كم فهي امامرفوعة ابدا على انها مبتدأ لاخبر له على ماحققه الرضي واما على نحو كم في الاعراب ففي رب رجل لقيت منصوب بلقيت وفي رب رجل لقيته مرفوع مبتدأ ﴿ قوله ﴾ (لان الواو بدل عن الباء اه) فالواو فرع الباء وتقديم ماهو الاصل على ماهو الفرع ﴿ مناسب وان لم يكن ذلك الفرع فرعا لهذا الاصل ﴿ قوله ﴾ (لانها لا تدخل اه) واما رب فقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة ﴿ قوله ﴾ (وجب لها الصدارة) لانها الانشاء مثل كم فتستحق الصدر قيل كما ان النفي له صدر الكلام كذلك الدال على القلة لان القلة بمنزلة النفي ﴿ قوله ﴾ (ولا تدخل الا نكرة اه) الظاهر على نكرة موصوفة وهذا اذا كان مجرورا اسما ظاهرا كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (وقيل لا يجب) اي لا يجب كون تلك النكرة موصوفة والقائل الاخفش والفراء ومن وافقهما ﴿ قوله ﴾ (اصلها) اي معناها الموضوعة هي له ﴿ قوله ﴾ (كالحقيقة) فان المجاز المشهور يلحق بالحقيقة كما ان الحقيقة المتروكة تلحق بالمجاز ﴿ قوله ﴾ (ولا تتعلق الا بفعل ماض اه) يعني انها حرف جر فلا بد له من متعلق يوصل معناه الى مجرورها وهذا المتعلق لا يكون الا ماضيا لفظا نحو رب رجل كريم او يكرم لقيته فان رب تتعلق فيه بلقيته وهو ماض لفظا مؤخر عنها او ماضيا معنى نحو رب رجل كريم

التي ذكرت او بفتح الراء وفتح الباء المشددة او المخففة قيل الاصح انها اسم ككم ذكرها على سبيل الحكاية لما مر غير مرة قدمه على الواو لان الواو بدل عن الباء بخلاف رب اولانها لا تدخل على مضمر بخلاف رب وهي للتقليل وجب لها الصدارة ولا تدخل الا على نكرة موصوفة بمفردا وجملة عندابي علي ومن تابعه وقيل لا يجب وهذا التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة ولا تتعلق الا بفعل ماض لفظا او معنى نحو رب رجل كريم او يكرم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه

الموضع صالحا لاقسام حتى الثلثة كما اشار اليه بالتمثيل نحو اكلت السمكة حتى رأسها مع انه مما مثل به لحتى الجارة نفاو لذلك قيده بقوله بالنصب لكن الاولى على هذا ان يمثل لحتى الابتدائية ايضا به فلك ان تخفض رأسها على كون حتى بمعنى الى وان تنصبه على كونه بمعنى الواو وان ترفعه على كونها ابتدائية فالخبر على هذا محذوف اى حتى رأسها مأكول ويحتمل ان يكون ذكر حتى الابتدائية هنا مبنيا على ماذهب اليه ابن مالك من ان حتى الابتدائية جارة وان مابعدها ان مضمرة كما ذكره فى المغنى ﴿ قوله ﴾ (والخامس للابتداء) اى ان يكون حرفا يبتدأ بعده الجملة وتستأنف فيدخل على الجملة الاسمية كما فى المثال المذكور وعلى الجملة الفعلية التى فعلها المضارع كقرأة نافع حتى يقول الرسول والذين امنوا معه والماضى نحو حتى عضوا وبما ذكره ظهر ان حتى تستعمل على ثلثة اوجه جارة وعاطفة وابتدائية ولكل واحد منها شروط ومواضع ذكرت فى المطولات ﴿ قوله ﴾ (فلا والله لايلفى البيت) وهو من الوافر والفاء للعطف ولا كتأكيد القسم وجوابه لايلفى وهو بالفاء المعجمة بمعنى لايجد واناس فاعله وهو لغة فى الناس وفتى مفعول ويروى يا ابن ابى زياد ﴿ قوله ﴾ (على رأى) اشارة الى ماسيذكره من انه قيل الاصح انها اسم كلمة رب عبر عن رب بالكلمة وعبر عن على والى باللفظ ولم يعبر بشئ منها عن من وعن وفى وحتى وحاشا ومذ ومنذ وخلا وعدا ولولا وكى ولعل ماذكره المص على سبيل الحكاية اشارة الى ان فى كل حرف اذا اريد لفظه اعتبارين التذكير باعتبار كونه لفظا والتأنيث باعتبار كونه كلمة فلك الخيار فى الضمير الراجع اليه الا انه قد يغلب اعتبار التذكير كما فى على والى وقد يغلب اعتبار التأنيث كما فى رب وقد يتساوى الاعتبار ان كما فى غيرها من الحروف الجارة

والخامس للابتداء نحو ذهب القوم حتى عمرو ذاهب وهى لاتدخل على المضمر اصلا خلافا للمبرد متمسكا بقوله ﴿ فلا والله لايبقى اناس * فتى حتاك يا ابن ابى يزيد * والجمهور يحكمون بشذوذه (نحو اعبد) انا (الله تعالى حتى الموت) اى انتهاء عبادتى لله تعالى وقت البلوغ حتى الموت او اعبد بصيغة الامر (والعاشر) من حروف الجر على رأى كلمة (رب)

(التى)

يلحق باصوات الطيور كانبهتك ايضا فى بحث من الجارة على هذا العثور ﴿ قوله ﴾ (لم يجز لان كل واحد من النصف والثلث) ليس بجزء اخر من اجزاء البارحة ولاملاقا للجزء الاخير منهـا ﴿ قوله ﴾ (تدخل فيـا قبلهـا) اى فى حكم ماقبلهـا ﴿ قوله ﴾ (قال عبد القاهر اه) وهو الصحيح لما ذكره فى المغنى من انها اذا لم تكن معها قرينة تقتضى دخول مابعدها اوعدم دخوله حمل على الدخول و يحكم فى مثل ذلك فيما بعدالى بعدم الدخول حملا على الغيب فى البابين هذا هو الصحيح فيهـا انتهى فهذا فرق اخر بين حتى والى ﴿قوله﴾ (ولكن هو الاكثر) اى مجئ حتى بمعنى مع اكثر من مجئ الى بمعناه ﴿قوله﴾ (جاءنى الحجاج حتى المشاة) فيه ان حتى ليس فى هذا المثال بمعنى مع كيف وانه سيصرح فى بحث حروف العطف بان مابعد حتى فى هذا المثال جزء ضعيف مما قبلها ولوكان بمعنى مع للزم ان يغاير مابعدها لماقبلها اذ من الظاهر ان لامحصل لقولنا جاء الشئ مع جزئه والجواب ان هذا مبنى على ادعاء ان الجزء غير داخل فى الكل للمبالغة فى ضعفه كما سنحققه انشاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ (نحو اسلمت حتى ادخل الجنة) فانفردت به حتى ايضا وقوع المضارع المنصوب بعدها دون الى فتقدير المثال المذكور حتى ان ادخلهـا وان مع الفعل فى تأويل مصدر مخفوض بحتى ولايجوز سمرت الى ادخلهـا اعلم ان لحتى الداخلة على المضـارع المنصوب ثلثة معان * الاول مرادفة الى نحو حتى يرجع الينا موسى والثانى مرادفة كى التعليلية كما فى المثال المذكور والثالث مرادفة الا فى الاستثناء نحو والله لا افعل حتى تفعل الا ان تفعل ﴿ قوله ﴾ (والرابع للعطف) فيه انه فى صدد بيان معانى حتى الجارة الان يقال اراد بيان معانيها مطلقا كما يشير اليه بقوله والخامس للابتداء بان يرتكب فى ضمير قوله ولها معان الاستخدام على انه يجوز ان يكون ذكر هذين الموضعين هنا اشارة الى انه قد يكون

لم يجز ولو قلت نمت البارحة الى نصفها وثلثها يجوز لان ذلك ليس بشرط فى الى * ثم اعلم ان العلماء اختلفوا فى ان مابعدها يدخل فيما قبلهـا ام لا قال عبد القاهر وابن الحـاجب وجار الله العلامة ان مابعدهـا يدخل فيما قبلها واكثر النحاة على ان مابعدها لايدخل فيما قبلها * والثانى بمعنى مع كالى وهو الاكثر نحو جاء الحجاج حتى المشاة * والثـالث للسببية بمعـنى كى نحو اسلمت حتى ادخل الجنـة * والرابع للعطف نحو اكلت السمكـة حـتى رأسـها بالنصب *

من غير اعادة الجار و يجوز نصب اوعال عطفا على كالذنابات على معنى جعل ام اوعال كالذنابات واقرب فيكون اقرب عطفا على محل المجرور كذا ذكره الفاضل العيني ﴿ قوله ﴾ (لكونه عاملا اصليا) اى لكون حتى عاملا اصليا بخلاف رب لانه غير اصلى وقد حققنا ذلك عند الكلام على تعريف حروف الجر بما لا مزيد عليه ﴿ قوله ﴾ (الا ان مجرور حتى اما شئ اه) يعنى ان حتى مشبه فى الانتهاء بالى فى كل حال من الاحوال الا فى ان مجرور حتى اه وتلخيصه ان مجرور حتى لايكون الا اخر جزء من اجزاء ماقبلها اوملاقيا للجزء الاخير اشار الى الاول بقوله اما شئ ينتهى المذكور قبلها به واشار الى الثانى بقوله اوشئ ينتهى المذكور قبلها عنه اى ينتهى المذكور قبلها لاجل ذلك الشئ اذ كلمة عن فى قوله عنه للتعليل كما فى قوله تعالى ﴿ وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ﴾ على ماسبق فيرجع حاصله الى ان يكون مجرورها شيئا ملاقيا للجزء الاخير من اجزاء ماقبلها وذلك لان الشئ الملاقى للجزء الاخير سبب لانتهاء اجزاء المذكور قبلها كما لايخفى فالفعل المعدى بحتى يستوفى اجزاء المتجرى الذى قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهى الى ما بعد حتى من الجزء الاخير نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس جزء اخر من اجزاء ماقبلها اعنى السمكة التى تنتهى بهذا الجزء او من الملاقى للجزء الاخير نحو نمت البارحة حتى الصباح لان الصباح ملاق للجزء الاخير من اجزاء ماقبلها اعنى البارحة واما الى فان كان ماقبلها ذا اجزاء وبعدها الجزء الاخير او الملاقى فحكمها ايضا كذلك والافلا و بهذا ظهر ان الفرق بينهما ايضا ان حتى يلزمه تقدم ذى الاجزاء لفظا اوتقديرا بخلاف الى ﴿ قوله ﴾ (اى انتهاء اكلى حتى رأسها) اعلم ان مثل هذا التفسير قد صدر فى هذا الكتاب من الشارح غير مرة مع انه من عدم الربط يكاد ان

لكونه عاملا اصليا ولكثرة الاستعمال ولها معان احدها للانتهاء كالى الا ان مجرور حتى اما شئ ينتهى المذكور قبلها به نحو اكلت السمكة حتى رأسها اى انتهاء اكلى حتى رأسها او شئ ينتهى المذكور قبلها عنه نحو نمت البارحة حتى الصباح ولو قلت نمت البارحة حتى نصفها او ثلثها

التفتازانى وفيه وجهان احدهما انه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم والثانى ماذكره الزمخشرى وهو انهم قدقالوا مثلك لايبخل فتقول البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريقة الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قدبلغت ابوابه يريدون بلوغه والفرق بين هذين الوجهين دقيق جدا فتأمل ﴿ قوله ﴾ (وقيل الكاف زائدة اه) وانما زيدت لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحروف بمنزلة اعادة الجملة ونقل هذا القول والقول الذى يذكره بعد بصيغة التمريض يدل على ان المختار كون الاية من قبيل الكناية كما هو الحق ﴿ قوله ﴾ (وفيه نظر اه) يعنى ان فى القول بان المثل زائدة نظرا لانه لوكان زائدا لكان الكاف فى التقدير داخلا على الضمير مع انه ليس بجائز اقول ليت شعرى ماوجه هذا الاعتراض مع ان القائل بزيادته قدصرح بانه انما زيد ليفصل الكاف عن الضمير فمن اين يلزم دخولها على الضمير نعم يرد عليه ان القول بزيادة الحرف اولى بل زيادة الاسم لم تثبت ﴿ قوله ﴾ (الافى الضرورة) وذلك كما فى قول العجاج ﴿ خلى الذنابات شمالا كثبا ﴿ وام اوعال كها اواقربا ﴿ من قصيدة من رجزه يصف بها الحمار الوحشى والضمير فى خلى يرجع اليه والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع ويروى تحيى الذنابات اوابعد وشمالا مفعول ثان وكثبا صفة بفتح الكاف اى قريبا والمعنى جعل الذنابات شماله قريبة فيه فى عدده كانها نحاها عن طريقه وشماله بالقرب الذى عدا فيه وقوله وام اوعال مبتدأ وخبره قوله كها اى كالذنابات وام اوعال اسم جبل وهى فى الاصل جمع وعلى وقوله اواقربا عطف على الضمير المجرور

وقيل الكاف زائدة فيه اى ليس مثله شئ وقيل المثل زائدة وفيه نظر لان ادخال الكاف على الضمير كهو ليس بجائز الا فى الضرورة وقيل المثل ههنا بمعنى الصفة والمعنى ليس مثل صفته (والتاسع) منها (حتى) ذكره على سبيل الحكاية لما مر غير مرة قدمه على رب

باختصاص حتى به واما المبرد فكما جوز دخول الكاف الضمير جوز دخول حتى عليه ايضا فلافرق بينهما الاان يقال ان الكاف قد تدخل فى السعة على الضمير المرفوع نحوما ناكانت وهذا القدر يكفى فى وجه التقديم ﴿ قوله ﴾ (للفصاحة كما فى المثل اه) وهى الزائدة التى عبر عنها فى المغنى بالتوكيد واما التعبير بالفصاحة فلم يقع عن احد منهم والشارح عبر بها تأدبا لوقوعه فى الاية الكريمة وقد نبه عليه بقوله كما فى المثل المذكور فى المتن على رأى اى على رأى من قال بزيادتها فيها ﴿ قوله ﴾ (كقول بعض العرب لحزن) وقيل هى فيه للتشبيه على حذف مضاف اى كصاحب حزن ﴿ قوله ﴾ (وقد يكون اسما اه) وهى لاتقع اسما عند سيبويه والمحققين الافى الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسى يقع فى الاختيار ايضا وللكاف التى هى حرف جار معنى اخر غير هذه المعانى الاربعة التى بينها الشارح وهو المبادرة وذلك اذا اتصل بما فى نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابو سعيد السيرافى وغيره وانما تركه الشارح لما قاله فى المغنى من ان هذا المعنى غريب جدا ﴿ قوله ﴾ (يضحكن عن كالبرد المنهم ﴿ صدره ﴾ بيض ثلاث كنعاج جم ﴿ قائله العجاج وقيل هذا البيت ﴿ لاتلمنى اليوم يا ابن عم ﴿ عذابى الصهباء اقصى همى ﴿ وابوا الصهباء كنية رجل و بيض صفة محذوف اى نساء بيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهى من البقر الوحش وكثيرا ماتشبه بها النساء فى العيون والاعناق والجم جمع جماء وهى التى لاقرن لها ويضحكن خبر عن بيض والمنهم الذائب يعنى اولئك النسوان يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب للطافتها وصفائها ﴿ قوله ﴾ (فيكون ابلغ فى نفى المثلية اه) لكونه ح من باب الكناية قال العلامة

والثانى للفصاحة كما فى المثل المذكور فى المتن على رأى * وثالث للتعليل كقوله تعالى * واذكروه كما هديكم * اى لهدايتكم ذكره المالكى والرابع بمعنى على كقول بعض العرب لحزن فى جواب من قاله كيف اصبحت قاله الفراء وقد يكون اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى مثل البرد (نحو قوله تعالى ليس كمثله شئ) يعنى لو فرضنا له مثلا لامتنع لمثله المفروض مثل فيكون ابلغ فى نفى المثلية عنه تعالى

للناس والانعام ازواجا من انفسهم حتى كان بين ذكورهم واناثهم التوالد والتناسل اذ تكميل الاية جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذروكم فيه والضمير فى يذروكم للمخاطبين والانعام مغلب فيه العقلاء على غيرهم مما لا يعقل ثم ان فيه نظرا اذ قد صرح صاحب المغنى بانه ليس كلمة فى هذه الاية بمعنى الباء بل هى للتعليل الى ان قال والاظهر فى الاية قول الزمخشرى انها للظرفية المجازية قال جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير مثل ولكم فى القصاص حيوة فان قيل فما معنى الباء فى الاية عند القائل به كما ذهب الشارح ههنا قلنا صرح بعضهم بان هذا القائل زعم انها للاستعانة لكن لايخفى مافيه من عدم رعاية الادب والتعبير بالالصاق سالم عن هذا ﴿ قوله ﴾ (والسادس بمعنى المقايسة) وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما فى المغنى والسابع من معانيها التعويض وهى الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه والثامن التأكيد وهى الزائدة لغير تعويض اجاز بعضهم فى قوله تعالى ﴿ وقال اركبوا فيها ﴾ والتاسع بمعنى فى كما وقع فى بعض الاشعار والعاشر بمعنى الى نحو فردوا ايديهم فى افواههم ﴿ قوله ﴾ (لامتثال اوامر الله اه) علة لكون المطيع فى الجنة فانها مما يفهم من تعليق الحكم بالمشتق وهو المطيع هنا ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعله اشارة الى ان الوجه الثانى مما ذكره فى النتايج لايصلح وجها لتقديم الكاف على حتى لانه كان حتى لاتدخل على المضمر كذلك الكاف لاتدخل عليه عند الجمهور كما صرح به سابقا فلايقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه الا فى الضرورة وسيصرح به ايضا وابن الحاجب قد صرح باختصاص الكاف بالاسم الظاهر بعدها صرح

والسادس بمعنى المقايسة كقوله تعالى ﴿ فما متاع الحيوة الدنيا فى الآخرة الا قليل ﴾ (نحو المطيع) الى الله تعالى كائن (فى الجنة) اى فى البستان السرمدى لامتثال او امر الله تعالى واجتناب نواهيه (والثامن) منها (الكاف) ذكرها باسمها الوجودة قدمها على حتى لبساطتها ولان حتى لاتدخل على المضمر اصلا ذكرة فى النتايج فتأمل ولها معان ﴿ احدها التشبيه نحو زيد كالاسد فى الشجاعة ﴾

من شائبة التزكية وعلى الثانى مجرد الاجتناب عن تلك الشائبة من غير ملاحظة ما فى صيغة التصغير من الكسر والتحقير ﴿ قوله ﴾ (اى ملكا لله تعالى فى الصورتين الاوليين) اى على تقدير كون عبيد على صيغة التصغير اوعلى صيغة الجمع واشار بهذا الى ان اللام الجارة على هاتين الصورتين للملك ﴿ قوله ﴾ (اولرضاء الله تعالى فى الاخرى) اى فى الصورة الاخرى التى هى كون النسخة اعبدالله فتكون اللام للتعليل ذهنا لكن مع تقدير المضاف لان التى هى علة غائية للعبادة رضاؤه تعالى فالمعنى اعبد لاجل رضاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ (لانها لاتدخل على المضمر اه) ملخصه ان كلة فى تدخل على المضمر والمظهر بخلاف الكاف لانها لاتدخل على المضمر الا على قلة وانها لاتخرج عن كونه حرفا جارا بخلاف الكاف ايضا فانها قد تكون اسما بمعنى المثل وكذا اى ولاجل انها قد تكون اسما لم يكسر ابدا بل فتحت اقول وفيه ان الكسر ان كان للمطابقة بالعمل كما صرح به فيما سبق عند الكلام على الباء فالكاف لاتخرج بالاسمية عن الجارية لانها تضاف الى مابعدها جارة له وان كان لامر غيرها فلابد من ان يبين حتى نتكلم عليه ﴿ قوله ﴾ (للظرفية) اى لظرفية مدخوله بشئ بان يشتمل المجرور على ماقبلها اشتمالا زمانيا اومكانيا ﴿ قوله ﴾ (نحو النجاة فى الصدق) كان الصدق محيط بالنجاة من جميع الجوانب بحيث لايخرج منها شئ ﴿ قوله ﴾ (بمعنى على اه) قال المص بعد مامثل فى الامتحان لكون فى بمعنى على بقوله تعالى *ولاصلبنكم فى جذوع النخل *قال المحققون انها للظرفية فيه ايضا مجاز لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف للظرف انتهى فان اردت تحقيق هذا المبحث فتذكر ماقلناه عليك فى لام العاقبة ﴿ قوله ﴾ (يذرؤكم فيه) اى به اى يكثركم بهذا التدبير وهو ان جعل

(فى) ذكرها على سبيل الحكاية لعدم وجود اسم يعبر به عنها قدمها على الكاف مع بساطتها لانها لاتدخل على المضمر الاعلى قلة فى المرفوع نحو انا كانت وتكون اسما بمعنى المثل ولذا لم تكسر ابدا بخلاف فى وله معان * احدها للظرفية حقيقة نحو الماء فى الكوز اومجازا نحو النجاة فى الصدق * والثانى منها بمعنى على وهو قليل الاستعمال كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل *اى على جذوع النخل * والثالث للمصاحبة كقوله تعالى * ادخلوا فى امم * والرابع بمعنى الباء كقوله تعالى * ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اى به *والخامس للتعليل كقوله تعالى * لمسكم فيما افضتم *اى لاجل ماافضتم *

فلايقال لله لقد طار الذباب ﴿قوله﴾ (والرابع عشر بمعنى الفاء اه) هنا سهو لان هذه اللام ليست بجارة فعد هذا المعنى من معانى لام الجارة مما لايشك العاقل فى فساده وان اللام فى هذه الاية الكريمة ليست بمعنى الفاء بل للابتداء قال الزمخشرى عند الكلام على هذه الاية فان قلت لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطى معنى الحال فكيف جامعت حرف الاستقبال قلت لم تجامعها الامخلصت للتوكيد كما اخلصت الهمزة فى بالله للتعويض واصحل عنها معنى التعريف انتهى بل الرابع عشر من معانيها ان يكون بمعنى على نحو ويخرون للاذقان والخامس عشر للتبيين كقوله تعالى *هيت لك* والسادس عشر لتوكيد النفى كقوله تعالى *ماكان الله ليطلعكم* والسابع عشر لتبليغ وهى الجارة لاسم السامع نحو قلت له كذا والثامن عشر بمعنى من كقولهم سمعت له صراخا والتاسع عشر للملك والعشرون شبه التمليك وقد عرفت مثالهما والحادى والعشرون للنسب نحو لزيد اب ولعمرو عم والثانى والعشرون التعجب المجرد من القسم ويستعمل فى النداء كقولهم يالله والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالث والعشرون التعدية كقولك ما اضرب زيدا لعمرو ﴿قوله﴾ (هضما لنفسه ولزيادة ورعه) تعليل لمقدر اى انما اتى بصيغة التصغير الدالة على التحقير كسرا لنفسه اه وقوله ولزيادة ورعه عطف على قوله هضما ولم يحذف اللام لعدم اتحاد فاعلى الفعل المعلل والمفعول له لان فاعل الاول المصنف وفاعل الثانى الورع لما ان الزيادة مصدر مضاف الى فاعله اى ولزيادة ورعه واجتنابه عن تزكية النفس لما ان فى صيغة المكبر من شائبة التزكية والفرق بين التعليلين باعتبار القصد فالمقصود على الاول مجرد كسر النفس وتحقيرها بدون ملاحظة مافى صيغة المكبر

﴿ والرابع عشر بمعنى الفاء كقوله تعالى ﴿ اذا مامت لسوف اخرج حيا ﴿ اى فسوف اخرج فيرثها واحترازا عنها (نحوانا) بالتخفيف (عبيد) بضم العين وفتح الباء وسكون الياء على صيغة التصغير هضما لنفسه ولزيادة ورعه اوانا بالتشديد عبيد بفتح العين وكسر الياء جمع عبد وكذلك فى بعض النسخ وفى بعضها انا بالتخفيف اعبد على صيغة المتكلم وحده (لله تعالى)

والثانى للاستحقاق نحو ❊الجل للفرس ❊ والثالث للتعليل اماذهنا نحو ضربت زيدا للتأديب اوخارجا نحو خرجت لمخافتك * والرابع بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى * وقال الذين كفروا للذين آمنوا *اى عن الذين وقال ❊ ١٢٢ ❊ القاضى اى لاجل الذى فلايكون

بمعنى عن فافهم * والخامس للصلة كقوله تعالى * ردف لكم * اى ردفكم وهذه المعانى مشهورة * والسادس للعاقبة كقوله تعالى *فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا *ويسميه بعضهم لام الصيرورة * والسابع بمعنى عند كقوله تعالى * ونضع الموازين القسط ليوم القيمة *اى عند يوم القيمة * والثامن بمعنى فى نحو صمت ليوم الجمعة اى فيه ❊ والتاسع بمعنى الى كقوله تعالى ❊ كل يجرى لاجل مسمى ❊ والعاشر بمعنى بعد كقوله تعالى ❊ اقم الصلوة لدلوك الشمس ❊ اى بعد دلوك الشمس ❊ والحادى عشر بمعنى مع كقولهم كن لى ولا تكن على ❊ والثانى عشر بمعنى واو القسم نحو لله لايؤخر الاجل ❊ والثالث عشر (فلايقال) بمعنى الباء كقوله تعالى ❊ وما امروا الا ليعبدوا الله ❊ اى بان يعبدوا الله

وعبر عن كلها بالاختصاص هذا فانه مما لاينال الا الخواص ❊ قوله ❊ (الجل للفرس) التمثيل للام الاستحقاق بهذا المثال انما ينطبق عند مثبتيه على غير المذاهب الثلاث فتدبر ❊ قوله ❊ (للتعليل) اى لبيان علة الشئ لان التعليل فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره علة والمراد من العلة مالاجله شئ ❊ قوله ❊ (ضربت زيدا للتأديب) فان التأديب علة غائية للضرب متقدمة عليه فى الذهن متأخرة عنه فى الخارج مترتبة عليه ❊ قوله ❊ (خرجت لمخافتك) لان المخافة متقدمة فى الوجود على الخروج حاملة عليه ❊ قوله ❊ (فلايكون بمعنى عن) بل يكون للتعليل كما ذهب اليه ابن مالك وغيره ❊ قوله ❊ (فافهم) لعل وجهه ان الاولى ماذكره القاضى لما صرحوا من ان اللام التى بمعنى عن هى اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول متعلق به والظاهر فى الاية انه ليس كذلك لان الذين امنوا ليسوا بغائبين عن الذين كفروا وقت قولهم لهم لو كان خيرا ماسبقونا اليه وهنا كلام طويناه على عزه خوفا من الملال فتبصر على وجه الكمال ❊ قوله ❊ (ليكون لهم عدوا وحزنا) اى انما مأله وعاقبته ومصيره العداوة وبهذا يعرف ان هذه اللام يسمى بلام المأل ايضا ومما يجب ان يعلم ان اللام اذا كانت فى الاية للعاقبة فلايحتاج الى التجوز فيها كما تقرر فى محله لان ماذكروه من التجوز مبنى على ماذهب اليه المحققون من اللام فى الاية للتعليل مجازا كما ذكره فى الامتحان ووجه ماذهبوا اليه مع انه من المقرر عندهم انه متى امكن الحقيقة لايصار الى المجاز ماأشار اليه الشارح انفا من ان معنى العاقبة ليس من المعانى المشهورة اللام ❊ قوله ❊ (بمعنى واو القسم) اى مع التعجب قال المولى الجامى وانما تستعمل فى الامور العظام

جعل لكم من انفسكم ازواجا فلاوجه لجعله مع التمليك معنى واحدا لانهما معنيان مختلفان واما ثانيا فلان المثال الذى اورده غيره مطابق للممثل له لان اللام فيه للملك لا للتمليك ولا شبهة بل التمليك نحو وهبت لزيد دينارا واما شبه التمليك فقد عرفت مثاله انفا نعم لو قال للملك والاختصاص لكان له وجه وان كان الملك ايضا معنى غير الاختصاص عند البعض كما سيتضح وذلك لانه ح يكون موافقا لما صرحوا به من ان الاصل فى لام الجران يكون للملك فيما يقبله لا لمجرد الاختصاص الا اذا كان فيما لا يقبله كقولهم الخلافة لقريش وينطبق ايضا على اصطلاح من يعبر عن معانى الملك وشبه الملك والاستحقاق بلام الاختصاص تأمل اعلم ان ههنا ستة معان الملك وشبه الملك والاستحقاق والاقتصاص والتمليك وشبه التمليك ولا شبهة فى ثبوت معنى التمليك وشبه التمليك للام ولا فى كون كل منهما مغايرا للاخر وغير الاربعة الاول انما الشبهة فى الاربعة الاول فمنهم من اسقط الثانى وادرجه فى الثالث وقال بان ما لا يصح له التمليك فاللام معه للاختصاص نحو المنبر للخطيب وما صح له التمليك ولكن اضيف اليه ما ليس بمملوك له فهى معه للاستحقاق الذى قد يعبر عنه بشبه الملك ايضا نحو الجل للفرس وما عدا ذلك فاللام فيه للملك نحو المال لزيد ومنهم من اسقط الثانى والرابع فجعل اللام فيما يصح له التملك واضيف اليه ما هو مملوك له للملك وفيما عداه للاستحقاق وعبر عنه بشبه الملك ايضا ومنهم من اسقط الرابع فقط وجعل اللام لشبه الملك فيما عدا ما يصح ان يكون للملك ان وقعت بين الذاتين وربما عبر عنه بلام الاختصاص وجعلها للاستحقاق ان وقعت بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين وهو الذى مال اليه صاحب التسهيل وقد اشار اليه الشارح فيما سبق ومنهم من اسقط اثلاثة الاول

ومن عليه اى ومن فوقه (نحو يجب) اى يلزم عقيب المعصية (التوبة) اى الندامة مما فعله والرجوع عنه اليه تعالى (على كل مذنب) اى على كل فرد من افراد المعاصى (والسادس) من حروف الجر (اللام) ذكرها باسمها لوجود قدمها على فى ابسطتها ولها معان احدها للتمليك مع التخصيص نحو المال لزيد

﴿ قوله ﴾ (ومن عليه) اى فى قول مزاحم بن حارث العقيلى ❊ غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها ❊ تصل وعن قيض ببيداء مجهل ❊ وهو من قصيدة من الطويل فى وصف القطا واسم غدت مستتر فيه يعود الى القطا والضمير فى عليه يرجع الى الفرخ اى من فوق الفرخ وما مصدرية اى بعد تمام ظمئها وهو مدة صبرها عن الماء وهو مابين الشرب الى الشرب و يروى خمسها بكسر الخاء المعجمة وهو ورود الماء فى كل خمسة ايام وتصل بالصاد المهملة خبر غدت اى تصورت احشاؤها من العطش وعن قيض عطف على من عليه بفتح القاف وسكون ايا ء وفى اخرها ضاد معجمة واراد به الفرخ ههنا وببيداء صفة القيض وهو القسلاة التى تبيد من سلكها اى تهلكه ويروى بزيراء وهى النليظة من الارض ومجهل صفتها اما مصدر ميمى للمبالغة او اسم مكان على ما فى شرح شواهد الالفية للفاضل العينى ﴿ قوله ﴾ (اى يلزم) عقيب المعصية يستفاد ذلك من كون الوجوب فوريا فى المثال اشارة الى قوله تعالى ❊ وتوبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون ❊ ﴿ قوله ﴾ (اى الندامة مما فعله اه) زاد فى تفسير التوبة الندامة مع انها فى اللغة الرجوع كما اشار اليه فيما سبق غير مرة اشارة الى المعنى الاصطلاحى عند اهل الشرع وهو الندم على المعصية من حيث هى معصية والاقلاع عنها فى الحال مع العزم على ان لا يعود اليها اذا قدر عليها ﴿ قوله ﴾ (للتمليك مع التخصيص نحو المال لزيد فيه) نظرا ما اولا فلانه ان اراد من التخصيص بيان اختصاص شئ وارتباطه بالمجرور اما باعتبار الملكية او التمليك او الاستحقاق او النسب كما فسره الشارح المدقق للاظهار به فلا حاجة الى ذكر التمليك معدولا الى ذكر الاستحقاق بعد وان اراد شبه التمليك كما ذكره القوم ومثلوا له بقوله تعالى

فى وضعه لاغير عندنا ومنشأ الاشارة الى امرين كون المعاصى جمعا للمعصية التى هى مصدر بمعنى العصيان كما لايخفى على اهل العرفان ﴿ قوله ﴾ (اوفى كونهما اسمين) اى فى بعض الاحيان ﴿ قوله ﴾ (ومجازا نحو عليه دين فى المغنى) الاستعلاء اما على المجرور وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون اوعلى مايقرب منه نحو اواجد على النار هدى وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم على ذنب والاول حقيقى والثانى مجازى وكذا المعنوى ايضا مجازى على طريق التشبيه كما فى الرضى فعليه دين من المعنوى كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه اوظهره ﴿ قوله ﴾ (وهو المشهور) اى معنى الاستعلاء مطلقا ﴿ قوله ﴾ (والسابع للزيادة) وهى على قسمين الزيادة للتعويض من اخرى محذوفة وهو الاشهر والزيادة بغير تعويض وهو قليل كما فى الحديث الشريف فتمثيل الشارح للقسم الثانى فقط اظهار لما خفى واعراض عما ظهر ثم انه بقى لها معنيان احدهما ان يكون بمعنى من كما فى قوله تعالى *اذا اكتالوا على الناس يستوفون* وثانيهما الاستدراك والاضراب كقوله * بكل تداوينا ولم يشف ماينا * على ان قرب الدار خير من البعد * على ان قرب الدار ليس ينافع * اذا كان من اهواه ليس بذى ود* ﴿ قوله ﴾ (وقد يكونان اسمين يعلم ذلك اه) اى قد يكون عن وعلى اسمين وعلامة اسميتهما دخول من عليهما ﴿ قوله ﴾ (من عن يمينى شطر بيت تمامه * ولقد ارانى للرماح دريئة * من عن يمينى تارة وشمالى) قائله القطرى الخارجى من قصيدة من الكامل والواو للعطف واللام للتأكيد وقد للتحقيق وفاعل ارانى مستتر يرجع الى يوم الوغا فيما قبله واللام للتعليل ودريئة مفعول ثان لارى بفتح الدال وكسر الراء المهملتين بعدها همزة بعد الحلقة التى يتعلق عليها الطعن وارمح كذا فى شرح الشواهد

وفى كونهما اسمين كما سيجئ * ولهما معان * الاول للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح اومجازا نحو عليه دين وهو المشهور * والثانى للمصاحبة كقوله تعالى * الحمد لله الذى وهب لى على الكبر * اى مع الكبر * والثالث للتعليل كقوله تعالى * ولتكبروا الله على ماهديكم * والرابع للظرفية كقوله تعالى * واتبعوا ماتتلوا الشياطين على ملك سليمان * والخامس بمعنى عن كقوله تعالى * والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم * والسادس بمعنى الباء كقوله تعالى * حقيق على ان لااقول على الله الا الحق * والسابع للزيادة كقوله عليه السلام * من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه * وقد يكونان اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى

الجامي وهذان المعنيان مشهوران واثالث من المعاني لعن البدل كقوله تعالى *لا تجزى نفس عن نفس شيئا * والرابع منها للتعليل كقوله تعالى *وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة * اى لموعدة * والخامس بمعنى بعد كقوله تعالى * طبقا عن طبق * اى طبقا بعد طبق * والسادس بمعنى فى كقولك لاتدخل عن دارك الا باذنى اى فى دارك (نحو كففت) على صيغة المفعول اى منعت (عن الحرام) اى المعاصى (والخامس) من حروف الجر لفظ (على) ذكر هذه الحروف الاربعة على سبيل الحكاية لعدم وجود اسمائها خاصة قدمه على اللام لتناسبها لما قبلها فى اولها

لانهم صرحوا بان البعد اعم منها فانه يشمل هذ الطرق الثلثة حقيقة بخلاف المجاوزة فانها انما تكون حقيقة فى الاول وماذكروا من عمومها للاخرين فانما هو بحسب التوهم فانه يتوهم فى اخذت عنه العلم مثلا مجاوزة العلم عن المعلم ووصله الى المتعلم كما ذكره الفاضل العصام ﴿ قوله ﴾ (نحو اخذت عنه العلم) فان العلم وصل الى الشئ الثانى عن الشئ الاول بدون انزوائل عنه ﴿ قوله ﴾ (نحو اديت عن الدين) فانا اداء الدين اسقاط عن ذمة المديون مع عدم الوصول الى ذمة شئ اخر ﴿ قوله ﴾ (طبقا عن طبق) اى حالة بعد حالة كما فى المغنى ﴿ قوله ﴾ (والسادس بمعنى) فى قوله معان آخر تركها فنقول السابع بمعنى من نحو قوله تعالى *وهو الذى يقبل التوبة عن عباده * اى من عباده ولعل الشارح انما لم يذكر لما اشار اليه عند بيان وجه التقديم آنفا والثامن بمعنى الباء * كقوله تعالى وما ينطق عن الهوى *اى بالهوى والتاسع للاستعانة كقولك رميت السهم عن القوس اى باستعانتها قاله ابن مالك والعاشر ان يكون زائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفر انفها حمامها * فهلا التى عن بين جنبيك تدفع * اى تدفع عن التى بين جنبيك فحذفت كلة عن من اول الموصول اعنى التى وزيدت بعده ﴿ قوله ﴾ (اى عن المعاصى) اشار به الى امرين احدهما ان اللام فى الحرام للاستغراق اى عن كل فرد من افراد الحرام كما هو المناسب للمقام والثانى ان المراد من الحرام ههنا ليس ماهو من قبيل الاعيان مثل الخمر والمال المسروق وان كان هو ايضا مما يتعلق عليه الحرام ولاماهو اعم منه بل ماهو من قبيل الافعال كشرب الخمر وغصب مال الغير الى غير ذلك لان الممنوع عنه انما هو الثانى لا الاول اذ ماهو من قبيل الاعيان ليس بداخل فى وسع المكلف ولا بمقدوره له والمنع انما يتعلق بما

ان يكون الغوانى على كلا الاحتمالين بالعين المهملة لانه مما يطلق على النسوان ايضا باعتبار استيلاء الرجال عليهن وكونهن كالاسراء تحت ايديهم ووجه الشبه فى الاحتمال الثانى على هذا التقدير مما لايحتاج الى التسطير كما لايخفى على من هو بصير ﴿ قوله ﴾ (وقيل يجئ) للتبيين قائله صاحب المغنى وصاحب القاموس ومن تبعهما فلاوجه لايراده بصيغة التمريض قالوا وهى كلمة الى المبينة لفاعلية مجرورها بعد مايفيد حبا او بعضا من فعل تعجب اواسم تفضيل فالكلمة الى مثلا فى هذه الاية تبين وتشعر بأن مجرورها الذى هو نفس المتكلم المراد منه يوسف عليه السلام فاعل المحبة التى هى مدلول اسم التفضيل اعنى احب فبهذا صار ما ذكره الشارح من معانى الى ستة ونحن نقول جريا على عادتنا السابقة السابع من معانيها بمعنى من كقوله ﴿ تقول وقد عايت بالكور فوقها ﴿ ايستى فلا يروى الى ابن احمد ﴿ والثامن للتأكيد وهى الزائدة اثبته الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو وقال فى المغنى وخرجت على تضمين تهوى بمعنى تميل والتاسع بمعنى على والمفهوم من كلامهم ان يختص هذا بما كان مجرورها ياء المتكلم كما فى حديث من ترك كلا وعيالا فالى اى على ﴿ قوله ﴾ (اذ يستعمل احدهما مقام الاخر) اى فى بعض المواضع ولو بالاعتبار ين نحو سقاه عن الغيبة اى بعد عنها بالارواء و يجوز بمن بمعنى سقاه من جهة الغيبة كذا ذكر الشارح لمدقق للاظهار ﴿ قوله ﴾ (للمجاوزة) سواء كان مجاوزة شئ عن مجرورها كما فى رميت السهم عن القوس او مجاوزة مجرورها عن شئ نحو اطعمته عن الجوع فيدخل تارة على المجاوز عنه وتارة على المتجاوز كما ذكره المحقق السلكوتى بقى هنا بحث وهو انه لاوجه لجعل المجاوزة معنى مستقلا مقابلا للبعد وقيل يجئ للتبيين كقوله تعالى * رب السجن احب الى مما يدعوننى اليه * (نحو تبت الى الله تعالى) اى رجعت اليه (والرابع) من الحروف الجر (عن) قدمه على على لتناسبه بمن اذ يستعمل احدهما مقام الاخر والفرق بينهما انك اذا قلت خرجت عن البلد تريد الرجوع اليه واذا قلت من البلد لم ترد الرجوع اليه ولهما معان * احدها للبعد ولم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره الدماميني فى شرح التسهيل * والثانى للمجاوزة وذلك اما بزوال الشئ الاول عن الثانى ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده

هنا وفى قولهم من الابتداء الغاية هى المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية ولامعنى لابتداء الغاية وانتهائها صرح بذلك غير واحد ﴿ قوله ﴾ (مشترك بينهما) اى بين الدخول وعدمه حقيقة ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعل وجهه ان المذهب الرابع ليس بمذهب اخر غير الثالث لخلاصته على مافى المغنى انه ان دلت قرينة على الدخول اوعدمه عمل بها والافان كان مابعدها من جنس ماقبلها يدخل والافلا يدخل فغاية الامر انه جعل كون مابعدها من جنس ماقبلها اوعدم كونه منه قرينة على الدخول وعدمه عند عدم القرائن السابقة وهذا عين القول بالاشتراك ﴿ قوله ﴾ (بمعنى فى) واعترض عليه ابن مالك بانه لو صح هذا لجاز زيد لى الكوفة ﴿ قوله ﴾ (والامر اليك وقيل الى فيه لانتهاء الغاية) اى منته اليك ﴿ قوله ﴾ (كقول الراعى سارت الى القوانى) لعله شطر بيت لم اقف على تمامه ولم ار من انشده الى الان وان غرضه على او باء الزمان الراعى لقب شاعر على مافى القاموس وسارت من السير وهو هنا غير متعد لانه من الفعل الذى يتعدى ولا يتعدى يقال سارت الدابة وسارها صاحبها كما فى الصحاح والقوانى جمع قانية يقال امرأة قانية اى التى تطلب ولا تطلب او القانية بحسنها عن الزينة او التى قنيت ببيت ابويها ولم يقع عليها سبأ او اشابة العفيفة ذات زوج ام لا كذا فى القاموس والسبأ النقل والتبعيد عن الوطن ويحتمل ان يكون الراعى هنا على معناه الاصلى ويكون هذا الكلام مما صدر عن الراعى يرعى المواشى على طريق الاستعارة المصرحة تشبيها للمشياه والنعاج وامثالهما بالقوانى كما انه قد يشبه النساء بها فى الشيم والاخلاق والعيون والاعناق كما فى قول الشاعر * يضحكن عن كالبرد المنهم * بيض ثلاث كنعاج جم * ويكون القرينة على هذا حالية ويجوز

(ان يكون)

والثالث مشترك بينهما وارابع ان يدخل ان كان مابعدها من جنس ماقبلها والافلا فتأمل * والثانى من معانى الى بمعنى مع كقوله تعالى * ويزدكم قوة الى قوتكم * اى مع قوتكم وهذان المعنيان مشهوران * والثالث بمعنى فى ذكره الهادى كقوله تعالى * ليجمعنكم الى يوم القيمة * اى فى يوم القيمة والرابع بمعنى اللام كقوله تعالى * والامر اليك * كما يجئ اللام بمعناها كقوله تعالى * الحمد لله الذى هدانا لهذا * والخامس معنى عند كقول الراعى الى القوانى اى عندى

﴿ قوله ﴾ (والحادى عشر بمعنى الى) اى لانتهاء الغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك اى لم للابتداء ولانتهاء وكذا اخذته من زيد قال ابو البقاء ومما يشهد بذلك ان فعل الاقتراب كما يستعمل بمن يستعمل بالى ايضا انتهى واشار الشارح الى هذا بالتمثيل بنحو قرب منه ﴿ قوله ﴾ (الثانى عشر للفصل) وهى الداخلة على ثانى المضادين ﴿ قوله ﴾ (فتذكر) اشارة الى معان اخرلها تركها لاختلافهم فيها فتقول الرابع عشر بمعنى عند نحو قوله تعالى * لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا * قال عبيدة لكن جعلها بعضهم فى هذه الاية للبدل والخامس عشر بمعنى عن اى المجاوزة نحو قوله تعالى * فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله * وقيل هى فيه للابتداء وقيل للتعليل اى من اجل ذكر الله والسادس عشر بمعنى ربما وذلك اذا اتصل بما كقوله وانا لما نضرب الكبش ضربة على أسه تلقى اللسان من الفم قال فى المغنى الظاهر من فيه ابتدائية وما مصدرية والسابع عشر للاستغراق فى النفى ذكره ابقاضى فى اللب وقال المصنف فى شرحه كما جاءنى من رجل فانه نص فى الاستغراق فلذا لايجوز بل رجلان ولم يذكر من لم يكن نصا فيه بل ظاهرا فلذا يجوز ماجاءنى رجل بل رجلان فظهر انه غير الزيادة ومثال الزيادة ماجاءنى من احد فان احدا اذا قرن به حرف النفى افاد الاستغراق البتة كان معه من اولا فلذا لايقال بل اثنان والثامن عشر للصلة بمعنى اللام لزائدة والتاسع عشر بمعنى مذ ﴿ قوله ﴾ (وهو ما اه) تفسير للذنب ﴿ قوله ﴾ (لتناسب معناه) بمعنى من لما بينهما من المقابلة فان احدهما يدل على ابتداء الغاية والاخر على انتهائها ﴿ قوله ﴾ (اولكثرة استعماله عنه) اى لكثرة استعمال الى لاجل من الابتدائية لما سبق من ان علامة من الابتدائية صحة ايراد الى اومايفيد فائدتها فى مقابلتها ﴿ قوله ﴾ (لانتهاء الغاية) المراد من الغاية

يعلم المفسد من المصلح * والثالث عشر بمعنى الباء كقوله تعالى * ينظرون من طرف خفى * فتذكر فتح الله عليك (نحو تبت) اى رجعت (من كل ذنب) اى من كل فرد من افراد الذنوب وهو ما خالف رضاء الله تعالى (والثالث) من الحروف الجارة لفظ (الى) قدمه على عن لتناسب معناه الى معنى من اولكثرة استعماله عنه ولها معان * احدها لانتهاء الغاية غالبا اما فى مكان نحو سرت الى الكوفة اوفى زمان نحو اتموا الصيام الى الليل * بلا خلاف قيل ان للنحويين فى الى اربعة مذاهب الاول يدخل مابعدها فيما قبلها حقيقة لامجازا والثانى عكس هذا الحكم

الكوفيين في الاول فقط حيث ذهبوا الى عدم اشتراط النفي وشبهه لها ومخالفة الاخفش في الشرطين معا حيث اجاز زيادتها في الايجاب تارة لمعرفة واستدل عليه بقوله تعالى ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ ودليل الكوفيين قولهم قد كان من مطر اشار اليه الشارح ﴿ قوله ﴾ (تأمل) لعل وجهه اشارة الى حاصل الجواب عن استدلالهم بهذا القول فهو انا لانسلم ان من زائدة فيه حتى يلزم زيادتها في الاثبات لم لايجوز ان يكون للتبعيض والمعنى قد كان بعض مطر او للتبيين والمعنى شيء من مطر ولو سلم فنقول هو وارد على طريق الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجيب بانه قد يكون من مطر والمراد بقولهم لايكون الا في غير الموجب ابتداء لما تقرر عندهم من ان المحكي يبقى على حاله واما الجواب عن استدلال الاخفش فيجعل من فيه ايضا للتبعيض ﴿ قوله ﴾ (اى بدل الاخرة) اشارة الى ان علامة من البدلية صحة قيام البدل مقامها قال في المغني انكر قوم مجيء من المبدل فقالوا ان التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء وكذا البواقي ﴿ قوله ﴾ (للتجريد اه) وهو ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة كذا ذكره المص في الامتحان فكانه جرد من زيد في لمثال المذكور لكمال اتصافها بالشجاعة موصوف اخر بهذه الصفة وهو الاسد كما اشار اليه بقوله الاتي كانه جرد من الصفات عين الاسدية ﴿ قوله ﴾ (اى لقيت زيدا هو اسد) هذا اختيار لما ذهب اليه الزمخشري من ان من التجريدية بيانية كما ذكره ﴿ قوله ﴾ (نحو من ربي ما اه) و يضم اوله في القسم كما يكسر ولا يدخل الا على لفظ الرب ذكره في الامتحان

تأمل ويعرف صحتها بانه لو سقطت لم يخل المعنى الاصلي كما اشرنا اليه وهذه المعاني مشهورة بينهم * * والسادس من معاني من غير المشهورة للبدل كقوله تعالى * ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة * اي بدل الآخرة * والسابع منها للتعليل كقوله تعالى * مما خطيئاتهم اغرقوا * اي لاجل خطيئاتهم اغرقوا * والثامن منها للتجريد نحو لقيت من زيد اسدا اي لقيت زيدا هو اسد كانه جرد من الصفات عين الاسدية قال الزمخشري من التجريدية بيانية وقال بعضهم ابتدائية * والتاسع منها بمعنى على كقوله تعالى * ونصرناه من القوم * والعاشر منها بمعنى القسم نحو من ربي ما فعلته *

وضع لفظ الابتداء فى كل موضع وقع فيه من الابتدائية وهو ظاهر لمن له ادنى مسكة واما ثانيا فلانه لو سلم ذلك فلا نسلم ان المثال المذكور اعنى سرت من البصرة الى الكوفة اذا وضع فيه لفظ الابتداء موضع من يكون المعنى ابتداء سيرى البصرة كيف وان الظاهر من كلامه ان يوضع لفظ الابتداء موضعه من غير تبديل ولا تغيير فاذا وضع موضعه فى المثال المذكور من غير تبديل بل يكون هكذا سرت ابتداء البصرة الى الكوفة ومن البين ان لا معنى له واما ثالثا فلانه لو تنزل عن هذا المقام ايضا فصحة قوله ابتداء سيرى البصرة ممنوعة لان حل البصرة التى هى المجرور المبتداء منه على الابتداء مما يشك العاقل فى فساده ولذا احتاج الى التفسير بقوله اى من البصرة و بالجملة فكلامه هنا مضطرب كل الاضطراب ولذا امر بالتأمل على اولى الالباب * ﴿ قوله ﴾ (والثانى منها للتبيين) اى لاظهار المقصود من امر مبهم فيلزم قبله مبهم يصلح مجروره ان يكون تفسيرا له ومتى كان ما قبل من البيانية نكرة يكون مدخولها صفة نحو رايت رجلا من قبيلة بنى تميم ومتى كان معرفة يكون حالا منه كما فى الاية الكريمة ﴿ قوله ﴾ (والثالث منها للتبعيض) اى بيان ان ما قبلها بعض من مجرورها اما مذكورا اومقدرا نحو اخذت شيئا من الدراهم اواخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع البعض موضعها كما اشار اليه بقوله اى بعض النهر ﴿ قوله ﴾ (والخامس منها للزائدة فى غير الموجب) وقد يعبر عنها بتوكيد العموم ايضا اعلم ان زيادة من عند البصريين مشروطة بامرين احدهما ان يسبقها نفى اوشبهه وهو النهى والاستفهام والثانى ان يكون مجرورها نكرة اشار الشارح الى الاول وترك الثانى اكتفاء بالمثال ﴿ قوله ﴾ (خلافا للكوفيين والاخفش) فمخالفة

* والثانى منها للتبيين كقوله تعالى * فاجتنبوا الرجس من الاوثان * وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى * والثالث منها للتبعيض نحو شربت من النهر اى بعض النهر * والرابع منها للظرفية كقوله تعالى * اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة * اى فى يوم الجمعة والخامس منها الزائدة فى غير الموجب نحو ماجاءنى من احد اى ماجاءنى احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب واستدلوا بقوله * وقد كان من مطر * واجيب عنه انه متأول

ان البعدية فى النفخة الثانية ليست ظاهرة كظهورها فى الموت
فالاولى ان لا يعطف عليه بل يقال بعد الموت عقيب النفخة
الثانية كما يدل عليه الاية المشار اليها والرابع ان فى هذا التفسير
تنبيها ايضا على ان فى تمثيل المص بقوله و به لابعثن اشارة الى
رد من ينكر البعث والاحياء من اهل البدع والاهواء كالفلاسفة
الذين زعموا استحالة اعادة المعدوم كما تقرر فى محله ولشدة
انكارهم اتى بالقسم وذلك لان من عادته الشريفة ودينه
وديدنه المنيفة فى امثلة هذه الرسالة ان ينبه فى بعضها على بعض
معتقدات اهل السنة والجماعة وان يشير فى بعضها الى رد مخالفيهم
من اهل العقائد الباطلة وان يجعل بعضها مشتمل على نصايح
يتعظ بها اولوا الالباب الكاملة ﴿ قوله ﴾ (على سبيل الحكاية)
وهى ايراد اللفظ على استبقاء صورته الاولى كما ذكره فى شرح
قواعد الاعراب ﴿ قوله ﴾ (لينا سب معناه فى الابتداء) يعنى
انه لما كان معناه الاصلى ابتداء حتى قال المحققون انه الاصل
والبواقى راجعة اليه ناسب تقديمه على الى واتيانه فى الاول
فى الجملة ليحصل المناسبة بين معناه وبين المرتبة التى ذكر فيها وانما قال
فى الجملة اذ لم يذكر فى الاول بالحقيقة والاتقدم على الباء ايضا
كما فعله ابن الحاجب ﴿ قوله ﴾ (اومن زمان اه) هذا
اختيار لمذهب الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل فى الزمان
على الحقيقة لانه الظاهر الكثير الاستعمال وقال البصريون انها
للابتداء فى غير الزمان ﴿ قوله ﴾ (اومايفيد فائدتها) اى يفيد
انتهاء والغاية كحتى وغيره ﴿ قوله ﴾ (ويعرف من
الابتدائية بوضع لفظ الابتداء اه) فيه بحث من وجوه اما اولا
فلانه بعد ماجعل علامتها صحة ايراد الى اومايفيد فائدتها
فى مقابلتها لاحاجة الى هذا مع كونه غير صحيح فى نفسه اذ لا يصح

ذكره على سبيل
الحكاية لانه ليس لها
اسم خاص يعبر به عنه
* قدمه على الى
ليناسب معناه فى الابتداء
بالاول فى الجملة ولها
ايضا معان الاول
للابتداء وهو اما من
مكان نحو سرت
من البصرة الى الكوفة
اومن زمان نحو صمت
من يوم الجمعة وعلامة
من الابتداء صحة ايراد
الى اومايفيد فائدتها
فى مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان
معنى اعوذ به التجىء اليه
ويعرف من الابتدائية بوضع
لفظ الابتداء فى موضعها
ابتداء سيرى البصرة
اى من البصرة تأمل

بعضهـا فى الكتب المعتبرة فنقول تتميـما للفائدة الخامس عشر للغاية نحو وقد احسن بى اى الى وهذا المعنى ذكره المعنى وغيره وانما تركه الشـارح لما قال بعضهم من ان احسـن ضمن معنى لطف والسادس عشر للحالية نحو خرج زيد بثيـابه والسـابع عشر بمعنى حيث نحوقوله تعالى *ولاتحسبنهم بمفازة من العذاب* اى بحيث يفوزون والثامن عشر للقسم نحو اقسم بالله لافعلن وانما تركه مع كونه معنى مشـهورا لمـاذكره الشـارح المدقق للاظهار من ان باء القسم من الالصاق المجازى اوا كتفاء بتمثيل المص ﴿ قوله ﴾ (اى صـدقت بوجـوده و بماجاء من عنده) اشار بهذا التفسير الى معنى الايمان لغـة وشرعا لانه فى اللغة التصديق لقوله تعالى * ومانت بمؤمن * اى بمصدق لنا وفى الشرع هوالتصديق بما علم مجئ النبى صلى الله عليه وسلم به ضرورة تفصيلا فيما علم تفصيلا واجمالا فيما علم اجمالا على ماهو مذهب الشيخ ابى الحسن الاشعرى واتباعه والتفصيل يطلب من محله ﴿قوله﴾ (لا حيين بعدالموت والنفخة الثانية اه) هنا ابحاث بعضها مشـهور وبعضها مستور الاول ان البعث يجئ بمعنى الاثارة والايقـاظ من النوم والاحيا والنشر من القبـور وارسال الرسـل فنبه الشـارح بهذا التفسير على انه هنا بالمعنى الثانى لاغير والثانى ان الظاهر من كلامه كون النفخة ثنتين كما هو المفهوم من قوله تعالى * ونفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارلاض الامن شاءالله ثم نفخ فيه اخرى فاذاهم قيـام ينظرون * لكن الجمهور على انهـا ثلثة قال فى المدارك عند تفسير هذه الاية على ان النفخة اثنتـان الاولى للموت والثـانية للبعث والجمهـور على انها ثلاث الاولى للفزع كما قال ونفخ فى الصور ففزع والثانية للموت والثـالثة للاعادة انتهى والثالث

اى صدقت بوجوده وبماجاء من عنده (وبه) اى اقسم بالله (لابعثن) اى لاحيين بعد الموت والنفخة الثانية واحشرن فى المحشر مثل بمثالين اشارة لدخوله ظاهرا وضميرا اولكونه قسما وغيره (والثانى) منها (من)

من كلمات هؤلاء الافاضل ان التعليل والسببية متحدان معنى لا اختلاف بينهما الا في التعبير فاوجه جعل بعضهم التعليل معنى آخر غير السببية في بعض شروح الالفية قد ما كان النحويون لا يفرقون بين السبب والعلة وكذا بين السبب والشرط جعل هؤلاء الافاضل التعليل والسببية معنى واحدا واما ما جعله ذلك البعض فمبني على ما تقرر عند اهل الشرع من ان العلة والسبب يشتركان في ترك المسبب والمعلول عليهما ويفترقان من وجهين احدهما ان السبب ما يحصل الشيء عنده لا به والعلة ما يحصل الشيء به والثاني ان المعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده والسبب انما يقتضي الى الحكم بواسطة او بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنها حتى توجد الشرائط وتنتفي الموانع واما العلة فلا يتراخى الحكم عنها اذ لا شرط لها بل متى وجدت اوجبت معلولها بالاتفاق ﴿ قوله ﴾ (وجعل الاخفش مررت به منه) واستدل عليه بقوله تعالى * وانكم لتمرون عليهم مصبحين * فلا يكون الباء فيه عنده للالصاق المجازي بل للاستعلاء ورد بانه كما ان جعل الباء فيه للالصاق ليس حقيقيا كذلك جعلها للاستعلاء فيه ضرورة ان المراد لم يكن فوق زيد فقد استوى التقديران في المجاز مع ان الاتيان بالباء في صلة هذا الفعل اكثر من الاتيان بعلى وان التجوز فيما ذكره من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة فليس فيه الا تجوز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا تقتضي الى نفس المجرور ﴿ قوله ﴾ (فاعرف) اما اشارة الى ان المعنى الاخير مما انكره جماعة حتى قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يوردها الفقهاء واما اشارة الى معان اخر لها لم يذكرها لاندراج بعضها فيما ذكر وعدم ثبوت

وجعل الاخفش مررت به منه * والرابع عشر بمعنى من التبعيضية نحو شربت بماء النهر اى بعضه فاعرف سهل الله عليك (نحو آمنت بالله)

لامطلقا نحو هل زيد بقائم اى قائم ﴿ وفى النفى بليس نحو ليس زيد بقائم و بما نحو ما زيد

بقائم والسماع فى غيره سواء كان خبرا من غيرهما نحو حسبك بزيد اى حسبك زيدا ولانحو كفى بالله شهيدا وبحسبك درهم والتى بيده اى كفى الله وحسبك درهم والتى بيده فالزائد للفصاحة اونحسين اللفظ بحسب اقتضاء المقام * والثامن للتعدية نحو بابى وامى اى فداك ابى وامى وهذه المعنى مشهورة * والتاسع للبدل نحو اخذت بهذا الثوب برا * والعاشر للتجريد نحو لقيت بزيد مجردا * والحادى عشر للتعليل كقوله تعالى * انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل * والثانى عشر بمعنى عن كقوله تعالى * يوم تشقق السماء بالغمام * والثالث عشر بمعنى على كقوله تعالى * ومنهم من ان تأمنه بدينار لايؤده اليك *

الباء للزيادة امازيادة قياسية اوسماعية والمراد من الخبر فى قوله فالقياس فى الخبر مايكون خبرا عن المبتداء اما فى الحال او فى الاصل ﴿ قوله ﴾ (لامطلقا) فلا يقال ازيد بقائم ﴿ قوله ﴾ (والسماع فى غيره) اى فى غير ذلك الخبر سواء كان ذلك الغير خبرا عن غيرهما نحو حسبك بزيد اولم يكن خبرا اصلا بان يكون فاعلا نحو كفى بالله اومبتدأ نحو بحسبك درهم اومفعولا نحو التى بيده واعترض عليه بان الرضى جعل زيادة الباء فى بحسبك درهم وفى فاعل كفى ومتصرفاته قياسا فجعل الشارح زيادة الباء فيهما سماعا نافيه واجيب بان المنافات ممنوعة لان زيادتها من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماع ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياس فالشارح بنى الكلام على النظر الاول والرضى على الثانى ﴿ قوله ﴾ (فالزائد للفصاحة اه) يعنى زيادة الباء اما للفصاحة بان يكون تركه مخلا لفصاحة الكلام كما فيما يجب زيادته فيه نحو احسن بزيد اوبزيا فيه غالبا نحو كفى بالله واما لتحسين اللفظ كما فى غير ماذكر ثم ان الباء الزائدة تفيد معنى التأكيد ايضا ولذا عبر عنها فى المغنى بباء التأكيد ﴿ قوله ﴾ (وهذه المعانى مشهورة) عد معنى التعدية من المعانى المشهورة وهو الحق وان لم يذكرها صاحب المغنى والقاموس ﴿ قوله ﴾ (والتاسع للبدل) وعلامته صحة وضع لفظ البدل موضعه تبع الشارح فى جعل البدل معنى غير المقابلة لصاحب التسهيل لكن الظاهر انها مندرجة فى المقابلة ولذا يكتفى كثيرا ماذكر واحدمنها ﴿ قوله ﴾ (لقيت بزيد بحرا) اى بلقائه ﴿ قوله ﴾ (والحادى عشر للتعليل) كذا عبر صاحب التسهيل واما صاحب المغنى فقد عبر بالسببية وكذا ابو البقاء وصاحب القاموس ثم قال ابو البقاء وهى التى تدخل على سبب الفعل و يعبر عنها بالتعليل انتهى فان قيل المفهوم

والثانى منها للاستعانة نحو كتبت بالقلم اى استعنت فى الكتابة بالقلم وقد عبر بعضهم عنها بالسببية لكراهتهم فى الاستعمال فى الافعال المنسوبة الى الله تعالى * والثالث منها للمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه والفرق بينها وبين الالصاق ان الالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس * والرابع منها للمقابلة نحو بعت هذا بذاك * والخامس للتعدية نحو ذهبت بزيد اى صيرته ذاهبا * والسادس للظرفية نحو صليت بالمسجد اى فى المسجد * والسابع للزيادة وهو اما قياس او سماع فالقياس فى الخبر فى الاستفهام بهل

الالتصاق بزيد حتى يكون حقيقيا بل المراد التصاق بملابسه وهو المكان الذى يقرب منه ﴿ قوله ﴾ (واثانى منها للاستعانة) اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل منه بمجروره وهذه الباء هى الداخلة على آلة الفعل ولذا كرهوا استعمالها فى الافعال المنسوبة الى الله تعالى لايهامها احتياجه تعالى الة فى افعاله مع انه باطل والاشعار بعدم التعظيم فى مثل بسم الله الرحمن الرحيم فردوها الى باء السببية وعبروا بها عنها كما اشار اليه بقوله وقد عبر بعضهم عنها بالسببية اه لكن الحق ان الاستعانة معنى غير السببية كما فى المغنى ولو تذكرت ما حققناه عند الكلام على باء البسملة فيما سبق لنفعك ههنا ﴿ قوله ﴾ (ان الالصاق تستلزم المصاحبة من غير عكس) فكلما وجد الالصاق وجدت المصاحبة ولا عكس كليا فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لايلزم ان يكون السرج ملصقا به حال الشراء وهنا ابحاث نجدها فى حواشى الفوائد الضيائية ﴿ قوله ﴾ (للمقابلة) اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ اخر وقد يعبر عنها بباء التعويض ﴿ قوله ﴾ (والخامس للتعدية) اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير باخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرورته ذاهبا كما ذكره المولى الجامى قدس سره واشار اليه * الشارح بقوله اى صيرته ذاهبا فهذا المعنى مختص بالباء واما التعدية بمعنى توصل العامل الى المعمول بواسطة حرف الجر فلا خصوصية لها بالباء بل هى متحققة فى جميع حروف الجر الغير الزوائد وماهو فى حكمه وتسمى تلك الباء ايضا بباء النقل كما فى المغنى ﴿ قوله ﴾ (والسابع للزيادة) اى السابع من معانى الباء ان تكون للزيادة فى بعض المواضع ﴿ قوله ﴾ وهو اما قياس او سماع اه) اى كون

جمعا ومنعا اما الاول فلانه لايشمل الزوائد ومثل رب مما لايتعلق بمتعلق على ماذكرناه سابقا لانها لاتفيد ذلك الايصال قطعا مع انها من اغراء المعرف واما الثانى فلانه يصدق على بعض حروف العطف مثل جاء زيد وعمرو فان الواو يوصل جاء الى عمرو مع انه من الاغيار اجيب عن اولا ول الابان هذا التعريف حد للجار الاصلى لالغيره فلا يضر عدم تناوله للزائد ومثل رب لانها ليست باصلية فى الجر كما سبق تحقيقه واما ذكرها فلاستطراد مع كونه من مقاصد النحو ذكره المصنف فى الامتحان وثانيا بانا لانسلم ان الزوائد غير مفيدة الايصال كيف وانها مفيدة له ولذا تفيد التأكيد وثالثا بانها فى الاصل الايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الوضع فتدخل فى التعريف بالنظر الى اصلها وعن الثانى بان حروف العطف موضوعة للتشريك لالليصال وان لزمها فى بعض المواضع كما فى العطف على محل المفعول فلا يصدق عليه التعريف وثانيا بان اللام فى قوله ماوضع لافضاء للغرض لاصلة للوضع فيكون المعنى ماوضع لغرض الايصال فيخرج ايضا ذلك البعض لانه انما وضع للجمع لالغرض الايصال

﴿ قوله ﴾ (وقيل سبعة عشر) اقائل هو ابن الحاجب ومن تبعه حيث لم يذكروا منها لولا وكى ولعل ﴿ قوله ﴾ (بخلاف اللام وان كان بسيطا) كالباء الا انه قد يخرج عن الجارية ويكون للابتداء والامر والتأكيد ولذا لم يكسر فى المضمر الا فى ياء المتكلم فناسب تقديم الباء عليه ﴿ قوله ﴾ (للالصاق) اى لافادة لصوق امر الى مجروره وهذا المعنى هو الاصل والغالب فيه حتى قيل بانه معنى لايفارقها ولذا اقتصر عليه سيبويه ﴿ قوله ﴾ (اومجازى كقولك مررت بزيد) اى التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد اذمن البين ان ليس المراد منه

وقيل سبعة عشر (الاول) من هذه الحروف (الباء) ذكرها باسمها لوجوده وهو يذكر باعتبار لفظه ويؤنث باعتبار الحرفية وتأويل الكلمة وكذا باقى الحروف قدمه على الغير لبساطته ولكثرة استعماله وعدم خروجه عن كونه حرف الجر ولذا يكسر دائما ليطابق عمله بخلاف اللام وان كان بسيطا لكونه للابتداء والامر والتأكيد * وللباء معان الاول منها الالصاق وهو اما حقيقى كقولك امسكت الحبل بيدى اومجازى كقولك مررت بزيد *

انته كما ذكره العلامة التفتازاني وهنا وجهان آخران مشهوران احدهما ان يكون قط اسم فعل بمعنى يكفي والاخر ان يكون اسما بمعنى حسب وانما لم يتعرض لهما اكتفاء بشهرتهما وقوله فانته عن رفع الاسم اه اشارة الى انه قيد لذكر جمعا فقوله عن رفع الاسم ونصبه بها بالنظر الى كونه قيدا لتجرد قوله عن جر الفعل والحرف بالنظر الى قوله اسما فبذلك علمت انه لو قال وعن جر الاسمين ايضا حتى يكون هو بالنظر الى قوله واحدا لكان اتم ﴿ قوله ﴾ (اواثرها فيما يليها الجر) فالجر على هذا اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم والاضافة من اضافة المؤثر الى الاثر ﴿ قوله ﴾ (اولوجودها في مفهومها) يعني انه تسمى هذه الحروف بحروف الاضافة لوجود الاضافة في مفهومها وانت خبير بانه لايظهر الفرق بين هذا الوجه وماقبله اللهم الا ان يقال ان في الايصال المفهوم من هذه الحروف اعتبارين احدهما كونه اثرا لهذه الحروف وغرضا من وضعها كما يوافقه جعل اللام في الافضاء اه المذكور في تعريفها للغرض والاخر كونه مما وضع له هذه الحروف على ما يناسبه جعل اللام المذكور صلة لوضع فالوجه الاول مبني على الاعتبار الاول والثاني على الثاني ﴿ قوله ﴾ (وهو ماوضع لافضاء اه) اي ومفهوم هذه الحروف ماوضع لايصال الفعل اومعناه الذي هو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول وقوله الى الاسم اي الصريح بقرينة قوله اوالمؤول بالاسم كقوله تعالى * وضاقت عليهم الارض بما رحبت * اي برحبها وهنا بحث وهو ان الافضاء بمعنى الوصول كما صرح به المولى الجامي قدس سره وغيره ولم يتعد هنا بالباء فكيف يكون معناه الايصال فتأمل جدا ﴿ قوله ﴾ (فتدبر) لعل وجه التدبر ان هذا التعريف منقوض

اواثرها فيما يليها الجر (وحروف الاضافة) فانها توصل معنى متعلقها الى مدخولها اولوجودها في مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل اومعناه الى الاسم اوالمأول به فتدبر فتح الله عليك (وهي) اي الحروف تجر اسما واحدا (عشرون) عاملا بالاستقراء

واما ان يسند الى ضمير غيره من المجموع فتجب ان يكون مفردا مؤنثا او جمعا مؤنثا كما مثل له الشارح ﴿ قوله ﴾ (ليناسب عمله اللفظى عملها المعنوى فى الاصلى اه) اى فى الجار الاصلى يعنى انه لما كان عملها المعنوى جر معنى متعلقها الى مدخولها كما يشعر به تعريفه الاتى كان عملها اللفظى ايضا جرا ليتناسبا لكن هذا انما يصلح وجها لعمل الجار الاصلى لا لعمل غيره من الزوائد ومثل رب اذ ليس عملها المعنوى جر معنى متعلقها الى مدخولها لانها لا تتعلق بشئ اصلا فبهذا قيده بقوله فى الاصلى واشار بقوله وللحمل عليه فى غيره الى ان وجه عمل الجر فى الجار الغير الاصلى الحمل على الاصلى وان اردت ان تطلع على حقيقة كون الزوائد ومثل رب لا يتعلق بمتعلق غير اصلى فى الجر فاستمع لما ذكره المص فى حواشى الاظهار الاسرار حيث قال اعلم ان معنى تعلق الجار بعامل كونه وسيلة فى وصول معناه وتعديته الى اسم لا يتعدى اليه بنفسه والاصل فى حروف الجر هذا ولذا عرفوها بما وضع لافضاء اه وعملت الجر ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى وليس فى سائر الحروف هذا الجر والافضاء واما الجر بحروف لا تتعلق بعامل فغير اصلى بل لعارض اما الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف الجارة فى الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التأويل واما حاشا وعدا وخلا فللفرق بين كونها افعالا وكونها حروفا واما رب ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل فى الحروف المختصة بالاسم ان يعمل الاعراب المختص به انتهى وقد استدل هناك بعد هذا الكلام على عدم تعلق هذه الحروف بمتعلق لكنا تركناه خوفا من التطويل فارجع اليه ان اردت التفصيل ﴿ قوله ﴾ (اى اذا جررت الاسم بهذه اه) اشارة الى ان الفاء فى فقط جواب لشرط محذوف كما ذهب اليه الجمهور وان كلمة قط اسم فعل بمعنى

ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى فى الاصلى وللحمل عليه فى غيره (فقط) اى اذا جررت الاسم بهذه الحروف فانته عن رفع الاسم ونصبه بها وعن جر الفعل والحرف (تسمى) اى هذه الحروف (حروف الجر) فان هذه الحروف تجر معنى متعلقها الى مدخولها

افرادا بحسب الاستقراء (وانواعه) اى انواع السماعى (خمسة) بحسب الاستقراء لان النوع الاول عشرون والثانى ثمانية والثالث اثنان والرابع ﴿ ١٠٤ ﴾ اربعة والخامس خمسة عشر فالمجموع تسعة واربعون كما سيجئ (النوع الاول) الذى وقع قطعة من الانواع الخمسة (حروف) بصيغة الكثرة (تجر) اى الحروف لاتعمل الا بعمل الجر صفة احترازية للحروف فان قلت ان قوله حروف جمع وقوله تجر مفرد فكيف يصح ان يكون صفة قلت اذا اسندت الصفة بضمير الجمع يجوز لها ان تكون مفردا للاختصار وجمعا للمطابقة واذا اسندت الى ضمير الجمع كانت فى حكم الفعل فى جواز الامرين اى الافراد والجمع كما ان الفعل كذلك نحو النساء جاءت اوجئن (اسما واحدا) اى لاحرفا ولا فعلا ولا اسمين بل تجر اسما واحدا بحسب السماع من العرب وهو مفعول به الصريح لتجرو (واما)

﴿ قوله ﴾ (افراد) كانه قدره تمييزا لقول المص تسعة واربعون وفيه بحث لانهم صرحوا بان تمييز احد عشر الى تسع وتسعين منصوب مفرد دائما فلموافق لهذا ان يقدر هنا فردا وقوله بحسب الاستقراء اشارة الى ان انحصار العامل السماعى فى تسعة واربعين استقرائى ﴿ قوله ﴾ (الذى وقع اه) اشارة الى ان اللام فى النوع للعهد الخارجى لتقدم ذكره فى ضمن قوله وانواعه خمسة فى الجملة ﴿ قوله ﴾ (اى لاتعمل الا بعمل الجر) اشارة الى ان فائدة النعت هنا تخصيص النكارة الموصوف كما فى رجل عالم والحصر مبنى على ماقيل فى مثل شراهر ذاناب اذا كان التنوين للتعظيم اى شر عظيم ذاناب من ان التخصيص بالصفة يفيد نفى الحكم عما عداها ولهذا كان معنى المثال المذكور ماهر ذاناب الاشر عظيم هذا ﴿ قوله ﴾ (فان قلت اه) حاصل السؤال انه لايجوز كون قوله تجر صفة للحروف لان من شروط الصفة المطابقة لموصوفها فى الافراد والتثنية والجمع مع ان الموصوف هنا اعنى الحروف جمع وتجر مفرد فلايصح جعله صفة له ﴿ قوله ﴾ (اذا اسند الصفة اه) يعنى ان تجر هنا صفة اسندت الى ضمير الجمع وهو الحروف فيجوز ان يكون مفردا بتأويل الحروف بالجماعة اوجمعا على مايقتضيه المطابقة لان من المقرر عندهم ان الصفة اذا اسندت اه ولايخفى عليك انه ينبغى تخصيص الجمع بغير جمع المذكر السالم لان الصفة لو اسندت الى ضميره لايجوز ان تكون الا جمعا مذكرا كما ان الفعل يجب كونه جمعا مذكرا اذا اسند الى ضميره ﴿ قوله ﴾ (كما ان الفعل كذلك) لان الفعل اذا اسند الى ضمير غير الجمع المذكر السالم من الجموع فاما ان يسند الى ضمير الجمع المذكر المكسر العاقل فيجب ان يكون مفردا مؤنثا اوجمعا مذكرا نحو الرجال جائت اوجاؤا

وعدم تعلقه بالاستقراء كقولك المؤمن اما مطيع اوعاص ﴿ قوله ﴾ (مالايجوز العقل فيه قسما اخر) بل يجزم بمجرد ملاحظة مفهوم المقسم بالانحصار فى اقسامه ﴿ قوله ﴾ (كقولك المعلوم اما موجود اولا) التمثيل للعقلى بتقسيم الكلى الى جزئياته فقط اشارة الى انه لايجرى فى تقسيم الكل الى اجزائه وهو مما يومى اليه كلام المحقق الشريف فى حاشية شرح مختصر الاصول ﴿ قوله ﴾ (كقولك العنصر اما ارض اه) وفى هذا التمثيل اشارة الى امرين الاول ان الاستقراء كما يجرى فى تقسيم الكلى الى جزئياته يجرى ايضا فى تقسيم الكل الى اجزائه فتقسيم العنصر الى هذه الاقسام من قبيل الثانى وترك التمثيل من الاول اكتفاء بما ذكره انفا فهو كانحصار الدلالة اللفظية فى الثلثة لانه استقرائى ومن قبيل الاول والثانى ان حق الاستقراء ان لايرد بين النفى والاثبات كما فى هذا المثال لكن قد يذكر فى صورة لعقلى فيرد بينهما ويكون بعض الاقسام مرسلا البتة ومعنى الارسال ان يكون مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقراء من جزئياته كقولك العنصر اما ارض اولا والثانى اما هواء اولا والثانى اما ماء اولا وهو الارض ومما يجب ان يعلم ان الاستقرائى اذا كان من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء لا يمكن فيه التردد المذكور الا بارجاعه الى تقسيم الكلى الى جزئياته بارادة مايتضمنه الكل كما اشرنا اليه سابقا وقوله فتدبر اشارة الى ماذكرناه من التحقيق ومن الله الفتح والتوفيق ﴿ قوله ﴾ (مالايتوقف اعماله بخصوصه على السماع) بل يمكن ان يذكر فى عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما اشار اليه بقوله الفعل اللازم اه لانه قاعدة كلية لكن اللام فى الفعل لاستغراق افراد موضوعها وافراد الفعل اللازم غير محصورة فى عدد معين كما لايخفى

كقولك المعلوم اما موجود اولا والثانى مايجوز العقل فيه قسما آخر لكن ذكر فيه ماعلم بالاستقراء كقولك العنصر اما ارض اوماء اوهواء اونار فتدبر فتح الله عليك (سماعى) اى منسوب الى السماع (وقياسى) اى منسوب الى القياس (فالسماعى) وهو فى الاصطلاح مايتوقف اعماله بخصوصه على السماع كقولهم الباء تجر اسما واحد فلا تتجاوز غيره وكذا غيرها من السماعية بخلاف القياسى اذهو مالا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع كقولهم الفعل اللازم يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول الا بواسطة وقس عليه غيره من القياسية (تسعة واربعون)

الكلمة اما اسم اوفعل اوحرف) فان قيل المثل ليس بمطابق للممثل له اذليس فى هذا التقسيم ضم قيود متباينة اومتخالفة الى المقسم حتى يكون من تقسيم الكلى الى جزئياته لافظا ولا تقديرا اذليس التقدير الكلمة اماكلمة اسم اه قلنا لما كانت الكلمة معتبرة فى مفهوم كل من هذه المذكورات كان كل منها قائما مقام الضمير والتركيب

﴿ قوله ﴾ (والفرق بينهما) اى بين هذين القسمين

﴿ قوله ﴾ (اوا قتضى وجودا اه) عطف على قوله كان للمقسم اه ووجه ثان للفرق بينهما يعنى ان الكل لابد له من حضورا جزائه فى محل والكلى لايلزم حضور جزئياته

﴿ قوله ﴾ (فالكل الاولى فتقسيم الكل الى اجزائه)

﴿ قوله ﴾ (واذا فهو الكلى والاولى هنا ايضا فهو تقسيم الكلى الى جزئياته) لان كلامه فى الفرق بين هذين التقسيمين لابين الكل والكلى ولعله اشارة الى انه يستفاد من الفرق بين هذين التقسيمين الفرق بين الكل والكلى والجزء والجزئى ايضا وهو ظاهر لايحتاج الى البيان ان كنت من اهل العرفان

﴿ قوله ﴾ (وهو اما عقلى اواستقرائى) اى التقسيم والمراد الحصر المقصود بالتقسيم بكلا قسميه فالحصر الحاصل فى ضمن التقسيم الاول الحكم على طبيعة المقسم ومفهومه بعدم خروجه عن الاقسام وفى ضمن التقسيم الثانى الحكم على المقسم بان ليس له جزء خارج عن الاقسام وله قسمان اخران لم يذكرهما لعدم شيوعهما وهما الجعلى والقطعى فالجعلى مايكون انحصار المقسم فى اقسامه بجعل الجاعل كحصر لمص هذه الرسالة على ثلثة ابواب لان هذا الحصر جعلى بالنسبة الى المص وان كان استقرائيا بالنسبة الى السامع والقطعى مايستعان فيه فى انحصار المقسم فى اقسامه بتنبيه او برهان لتجويز العقل فيه قسما اخر

الكلمة اما اسم اوفعل او حرف والثانى كقولك السكنجبين اما عسل اوشونيز اوخل والفرق بينهما انه ان كان المقسم محمولا لكل قسم من اقسامه وصح المعنى فهو تقسيم الكلى الى جزئياته والا فهو تقسيم الكل الى اجزائه اواقتضى وجود المقسم باجتماع جميع الاقسام فالكل والا فهو الكلى وهو اما عقلى اواستقرائى

هههنا من قبيل الاول فيكون عين الاول ﴿ قوله ﴾ (قسم الشئ مايكون مندرجا تحته واخص منه) تعريف القسم بهذا انما ينطبق على اقسام التقسيم الكلى الى جزئياته لان كل قسم فيه يجب ان يكون اخص مطلقا من المقسم بحسب الحمل وبحسب التحقق لان كل قسم فيه مركب من المقسم وقيد من قيوده واما القسم الذى فى تقسيم الكل الى اجزائه فهو مباين للكل بحسب الحمل واعم منه مطلقا بحسب التحقق اذا لم يعتبر فى القسم حيثية كونه جزأ من ذلك الكل والا فهو مساوله فى التحقق ﴿ قوله ﴾ (والتقسيم ضم قيود متباينة او اه) هذا التعريف لا ينطبق الا على تقسيم الكلى الى جزئياته واما تقسيم الكل الى الاجزاء فهو تحليل الكل وتفصيله الى الاجزاء وليس فيه ذلك الضم ففى ضمير قوله وهو على قسمين اه فيما بعد استخدام لانه يرجع الى التقسيم المطلق ولعله انما خصص التعريف بتقسيم الكلى الى جزئياته مع انه قسم التقسيم قسيما بعد الى هذين القسمين اشارة الى ماتقرر فى محله من ان كل تقسيم الكل الى اجزائه يمكن ارجاعه الى تقسيم الكلى الى جزئياته بان يراد مايتضمنه الكل فان تلك الاجزاء اجزاء للكل وجزئيات لما يتضمنه وبه يعرف وجه تخصيص تعريف القسم ايضا كما لا يخفى ومما يجب ان يعلم ان ايراد كلمة او فى هذا التعريف اشارة الى ان المحدود اعنى تقسيم الكلى الى جزئياته ينقسم الى قسمين حقيقى وهو ان يضم الى الكلى قيود متباينة نحو الحيوان اما حيوان ناطق واما حيوان صاهل فيحصل اقسام متباينة واعتبارى وهو ان يضم الى الكلى قيود متخالفة متغايرة ليست بمتباينة بل متصادقة فى الجملة فيحصل اقسام متمايزة بحسب المفهوم والاعتبار وان كانت متصادقة والتحقيق فى كتب الاداب ﴿ قوله ﴾ (كقولك

قسم الشئ مايكون مندرجا تحته واخص منه والتقسيم ضم قيود متباينة او متخالفة الى المقسم ليحصل بانضمام كل قيد قسم وهو على قسمين تقسيم الكلى الى جزئياته وتقسيم الكل الى اجزائه فالاول كقولك

عن الافراد بل المفهوم باعتبار وجوده فى ضمن الافراد على ماهو من معانى لام التعريف ايضا فلا حاجة الى اعتبار الاستخدام اوالتجوز فى رجوع الضمير اليه فاغتنم هذا ﴿ قوله ﴾ (اعلم ان المراد بالمنسوب اه) دفع لسؤال مقدر وهو ان قول المص لفظى اومعنوى غير صحيح لان النسبة تقتضى التغاير بين المنسوب والمنسوب اليه مع انهما فيهما متحدان لان العامل اللفظى عين اللفظ لاالمنسوب اليه وكذا العامل المعنوى عين المعنى فيلزم انتساب الشئ الى نفسه وهو باطل وحاصل الدفع ان المراد بالمنسوب الخاص اى اللفظ لعامل و بالمنسوب اليه العام اى مطلق اللفظ وكذا المراد فى قوله معنوى من المنسوب المعنى العام ومن المنسوب اليه مطلق المعنى فلايلزم الانتساب الخاص الى العام وهو صحيح كما فى الجنى والانسى اذ المراد بالمنسوب فيهما الجن المعين المخصوص و بالمنسوب اليه مطلق الجن والانس اقول هذا انما يرد و يحتاج الى الجواب لو اريد باللفظى والمعنوى اللغوى وجعلت نسبتهما لغوية واما اذا جعل كل واحد منهما كلمة برأسها موضوعة فى الاصطلاح على معناه كما صرحوا به فى قول المنطقيين الكلى اما ذاتى اوعرضى فلا حاجة ح الى تصحيح نسبتهما اذ النسبة ح وهذا من الفرائد فانظمه فى سلك الفوائد التى اتيتها لك فى كتابنا هذا المشتمل على نفائس العوائد ﴿ قوله ﴾ (لكونه عينا للاول) يعنى ان اللفظى الذى ذكره هنا معرفة عين اللفظى الذى ذكره نكرة بقوله وهو لفظى ففيه اشارة الى ان الشئ اذا ذكر نكرة واعيد معرفة يكون الثانى عين الاول كما فى قوله تعالى * انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول * وكذا اذا ذكر معرفة اعيد معرفة واما اذا ذكر نكرة واعيد نكرة اوذكر معرفة واعيد نكرة فيكون الثانى غير الاول وماوقع

واعلم ان المراد بالمنسوب الخاص والمنسوب اليه العام كما من الجنى والانسى فلا يلزم انتساب الشئ الى نفسه (فاللفظى) اللام للعهد وانما عرف باللام لكونه عينا للاول وهو مبتدأ وخبره قوله (على قسمين)

(ههنا)

هى انه ما من خير من النساء الا وفى جنس الرجل من هو خير منها ولا يخفى ان هذه الفائدة انما تستفاد من تفضيل الجنس على الجنس لا من الاستغراق ولا من العهد الذهنى كذا ذكره الفاضل الكلنبوى فى حاشية برهانه واذ قد عرفت هذا فقد علمت انه لا ورود للاعتراض الذى يذكره فيما بعد بقوله فان قلت اه صلا ﴿ قوله ﴾ (لكونه خبرا فيه) ان الخبر ليس مجرد المجرور بعنى العامل بل هو مجموع الجار والمجرور وهو ظاهر ﴿ قوله ﴾ (على ما تقرر فى موضعه) من ان المراد من الخبر المفهوم وان المراد من المقسم الذى هو مورد للقسمة الافراد وسيجئ الاشارة من الشارح الى الاول والتفصيل يطلب من محله ﴿ قوله ﴾ (قلنا انما يرجع على سبيل الاستخدام) وقد اسلفت عن ارتكاب الاستخدام ما حققناه فى هذا المقام والاستخدام ان يراد بلفظه معنيان حقيقيان او مجازيان او مختلفان احدهما معنيه وبالضمير الراجع اليه معناه الاخر او يراد باحد ضميريه احد المعنيين ثم يراد بضميره الاخر الاخر كما فى قول الشاعر ﴿ اذا نزل السماء بارض قوم ﴿ رعيناه وان كانوا غضابا ﴿ لان المراد بالسماء المطر وبالضمير الراجع اليه فى رعيناه الكلاء وكلا المعنيين مجازيان كانه قد اريد منها بالعامل مفهومه وبالضمير الراجع اليه افراده ﴿ قوله ﴾ (او باعتبار وجود مفهومه اه) يوهم ان المراد من العامل فى قول المص الباب الاول فى العامل مجرد المفهوم وان الضمير يرجع اليه باعتبار وجوده فى ضمن الافراد مجازا من قبيل ذكر المطلق وارادة المقيد والفرق بين هذا الاعتبار وبين اعتبار الاستخدام ان المراد من الضمير على اعتبار الاستخدام افراد العامل مع قطع النظر عن المفهوم وعلى هذا الاعتبار مفهوم العامل باعتبار وجوده فى ضمن الافراد وقد عرفت ان المراد من العامل هناك نفس مجرد المفهوم بان يكون اللام للجنس والحقيقة مع قطع النظر

٢ قوله وان المراد من المقسم الذى هو اه هذا مبنى على ما اشتهر بين الطلبة وان كانت باطلا عند الكملة اذ الحق ان التقسيم كالتعريف للماهية حتى قالوا ان التقسيم لتحصيل انواع الماهية فيكون المراد من المقسم الماهية

* منه *

لكونه خبرا ومن هو افراد لكونه موردا للقسمة على ما تقرر فى موضعه * قلنا انما يرجع باعتبار الاستخدام او باعتبار وجود مفهومه فى ضمن الافراد (لفظى) اى منسوب الى اللفظ وهو ما يكون للسان فيه حظ (ومعنوى) اى منسوب الى المعنى وهو ما لا يكون للسان فيه حظ *

عما عداها فيجوز فيها التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص فلادور لانه انما يلزم لو كانت هذه التعريفات اسميات يقصد بكل واحد منها تحصيل الصورة ومن البين انها ليست كذلك لان معرفة العامل مثلا لايحصل بمجرد تعريفه حتى يكون تعريفه اسميا بل بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما صرح به فى الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمى واللفظى مذكور فيه ايضا فليراجع كذا ذكره الشارح المدقق للاظهار وانت تعلم بانه بمد هذا الجواب ايضا لايصلح كونه جزءا من مفهوم مهما ان يكون وجها لتقديمه عليهما وفيه مافيه

﴿ قوله ﴾ (مع ان الضمير اذا دار) فيتوهم هنا رجوعه الى الاعراب لقربه ﴿ قوله ﴾ (اى العامل فى ضمن الافراد) اشارة الى ان اللام فى قول المص فى العامل ليس لاحد من المعانى الاربعة بل للجنس من حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقا اى من غير تعرض لبيان كيتها كلا او بعضا وهذا المعنى مما اثبته المحققون للام وان كان غير مشهور فيكون هذا القسم من اقسام لام الجنس كالاستغراق والعهد الذهنى الا ان اهل العربية لم يتعرضوا له بل عدوا معانى لام التعريف اربعة لانهم ادرجوه فى لام الجنس ولذا مثلوا للام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع انك قد عرفت فيما سبق ان الخيرية لاتعرض لمفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه فى ضمن الافراد وليس المراد ان كل رجل خير من كل امرأة لانه ظاهر الفساد ولا ان بعضا غير معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء اذ لا فائدة يعتد بها فيه بل المراد ان جنس الرجل من حيث تحققه فى ضمن الافراد خير من جنس المرأة من حيث تحققها فى ضمن الافراد ايضا ليفيد بمعونة القرينة فائدة جيدة

مع ان لضمير اذا دار بين البعيد والقريب فالاولى ان يرجع الى القريب (وهو) اى العامل فى ضمن الافراد كائن (على ضربين) اى على نوعين لان الضرب والنوع والقسم من المترادف * فان قلت ان الاصل بينهم ان الضمير عين مرجعه فكيف يرجع قوله هو الى العامل اذ المراد بالعامل مفهوم

الفساد عن الشئ من عربت معدته اذا فسدت وعرب الجرح اذا عض وفسد فالهمزة للازالة كما فى اشكيته ﴿ قوله ﴾ (يختلف به اخر المعرب) اورد عليه ان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس فى الاخر اذ الاخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين فى المفرد ولعلهم ٩ ارادوا به ان هذه الحيثية لما وجدت فيه فى بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية فى حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس فى حكم الاخر كذا ذكره افاضل الاترى فى حاشية الفوائد الضيائية ﴿ قوله ﴾ (لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه) وذلك لان تعريف المبتداء مثلا هو المسند اليه المجرد عن العوامل اللفظية فيتوقف صحة هذا التعريف على معرفة العوامل اللفظية فلو لم يبحث عن العوامل اولا لكان هذا تعريفا بالمجهول وعلى هذا القياس ﴿ قوله ﴾ (اولكونه جزءا من مفهو مهما) اى لكون العامل جزءا من مفهومى المعمول و لاعراب والجزء مقدم على الكل لان الكل يتوقف عليه وقوله كما ترى اشارة الى ماذكره من تعريف المعمول بما يوجد فيه اثر العامل اه وتعريف الاعراب شئ جاء من العامل اه جعل العامل جزءا من تعريفهما ﴿ قوله ﴾ (وفيه سؤال مشهور) لعله ان كونه جزأ من مفهو مهما انما يصلح ان يكون وجها للتقديم لو صح ع انه غير صحيح لانه يستلزم الدور اذ الاعراب جزء ايضا من مفهوم العامل كما ذكره انفا فكما ان معرفة الاعراب يتوقف على معرفة مفهوم العامل يتوقف معرفة مفهوم العامل ايضا على معرفة مفهوم الاعراب فيلزم توقف معرفة العامل على معرفة نفسه وهل هو الادور اللهم الا ان يقال ان هذه التعريفات لفظية يقصد بكل واحد منها تعيين صورة حاصلة وتمييزها

كون النون فيهما كالتنوين لما وجدت فيه اى فى النون فى بعض الاوقات وهو عدم دخول حرف التعريف عليهما اذ وقت دخوله عليهما لا يوجد فى النون هذه الحيثية لان حرف التعريف لا يجتمع مع التنوين

* منه *

وفى الاصطلاح شئ جاء من العامل يختلف به آخر المعرب واعرابه ظاهر ولما عين مقام الكل شرع فى تفصيله فقال (الباب الاول فى العامل) قدمه على اخويه لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما سيجئ او لشرفه لكونه مؤثرا فيهما او لكونه جزأ من مفهو مهما كما ترى او لكونه اكثر منهما وفيه سؤال مشهور فتفطن * فان قيل ان موضع المضمر لدفع الاحتمال

حققناه بما لامزيد عليه وقد اجرى الله الحق هنا على لسان الشارح من حيث لايشعر به حيث تبع للشارح المدقق الاظهار فى جعل كون المعمول عبارة عن الادراكات مع تقدير لفظ تحصيل فى جانب الظرف سدا للمنع الثانى فتدبر ﴿ قوله ﴾ (باعتبار تصييره وباعتبار مرتبته اه) فيكون المعنى على الاول ثانى الواحد اى مصيره بانضمامه اليه اثنين وعلى الثانى ثانى الثلثة اى الباب الواقع فى المرتبة الثانية من الابواب الثلثة فان قيل ماالفرق بين هذين المعنيين فان مفادهما فى الظاهر واحد قلنا الفرق بينهما بوجهين احدهما ان الاول اى التصيير بمعنى ماقام به الفعل بخلاف الثانى فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلى فهو اسم فاعل صورة لامعنى على ماحققه الفاضل العصام فى حاشية الفوائد الضيائية ولذلك يجب اضافة فاعل فى ثانية الى مابعده بخلاف الصورة الاولى از يجوز فيها وجهان الاول اضافته الى مايليه والثانى تنوينه ونصب مايليه كما يفعل باسم الفاعل نحو ضارب زيد وضارب زيدا فتقول فيه ايضا ثالث اثنين وثالث اثنين وثانيهما انهم شرطوا للمعنى الاول الاضافة الى ناقص بدرجة اذلا يتصور التصيير بزيادة الواحد فى الناقص بدرجتين اوالمساوى اوالزائد نحو ثالث اثنين اى مصيرهما ثلثة وشرطوا للمعنى الثانى الاضافة الى عدد مساو اوزائد بالغ الى مابلغ نحو ثالث ثلثة اى الواقع فى المرتبة الثالثة بقى هنا بحث وهو انهم صرحوا بانه لايستعمل ثان باعتبار التصيير فلا يقال ثانى واحد ولا ثان واحد فهذا المعنى لايجرى فى هذا المقام اللهم الان يقال ان هذا الاستعمال مما جوزه بعضهم وحكاه عن العرب وان لم يجوزه الجمهور ولعل لهذا امر بالتأمل ﴿ قوله ﴾ (ازالة

باعتبار تصييره وباعتبار مرتبته فتأمل

(الباب الثالث) الذى يكون جزأ من الرسالة كأن (فى) بيان احوال (الاعراب) وهو فى اللغة ازالة الفساد عن الشئ

وعدم تأنيثه بالتاء وفيها ايضا ان الاول فى حق الله تعالى باعتبار ذاته هو الذى لاتركيب فيه وانه المنزه عن العلل وانه لم يسبقه شئ فى الوجود والاول فى حقنا هو الفرد السابق انتهى والمعنى الذى ذكره الشارح للاول مأخوذ مما ذكره المحقق الشريف قدس سره حيث قال الاول فرد لايكون غيره من جنسه سابقا عليه ولامقارنا له انتهى فلابد من نفى مقارنة شئ له ايضا فافهم

﴿ قوله ﴾ (مايحصل به المعنى اه) اى شئ سواء كان لفظا اوغيره يحصل بسببه اه وفيه بحث لان تعريف العامل بهذا انما ينطبق على عامل الاسم اذ المعنى المقتضى لايوجد فى الفعل عند البصريين لانهم قالوا ان الفعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم لالاجل توارد المعانى المختلفة عليه كما فى الاسم نعم اعرب المضارع لاجل ذلك التوارد عند الكوفية الا انه غير مختار عندهم وبعد ذلك ينتقض هذا التعريف ايضا بالباء فى بحسبك درهم اذلم يحصل فيه بسببه معنى مقتضى للاعراب فالاولى ان يعرف بما عرفه به المص فى الاظهار وهو ما اوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب ﴿ قوله ﴾ (صفة موضحة له) لما ان اللام فى الباب للعهد الخارجى كما اشرنا اليه سابقا

﴿ قوله ﴾ (لفظا اومعنى اه) حالان من مستكن وقع الراجع الى الباب الثانى اوتميزان عن نسبته اليه وقوله فى بيان احوال المعمول ناظر الى الاول وقوله اوفى تحصيل ادراكاته ناظرا الى الثانى يعنى ان المعنى على تقدير كونه عبارة عن الفاظ الباب الثانى الذى هو عبارة عن الالفاظ فى بيان احوال المعمول فلايلزم ظرفية الشئ لمباينة وعلى تقدير كونه عبارة عن معانى الباب الثانى الذى هو عبارة عن المعانى فى تحصيل ادراكات المعمول فلايلزم ظرفية الشئ لنفسه وتصح الظرفية على كلا التقديرين مجازا كما

مايحصل به المعنى المقتضى للاعراب والباب مرفوع بالابتداء والاول صفة موضحة له والظرف خبره (الباب الثانى) الذى وقع جزأ من الرسالة لفظا اومعنى كائن (فى) بيان احوال (المعمول) ومسوق له اوفى تحصيل ادراكاته والمعمول فى اللغة المتأثر وفى الاصطلاح مايوجد فيه اثر العامل لفظا اوتقديرا اومحلا والعدد اذا كان على صيغة اسم الفاعل يكون له معنيان

ماذكره هذا القائل لكان ذكره ثانيا مستدركا كما لايخفى

﴿ قوله ﴾ (وهو طائفة من الكتاب اه) يعنى ان الباب فى الاصطلاح عبارة عن طائفة من الكتاب اه ففيه استعارة مصرحة اصلية بان يشبه طائفة من الكتاب سواء كانت عبارة عن الالفاظ او المعانى او النقوش اوغيرها بالباب فى التوصل بها الى المقصود لان الالفاظ المخصوصة يتوصل بها الى المعانى المخصوصة وكذا المعانى المخصوصة يتوصل بها الى معرفة جزئياتها وكذا النقوش المخصوصة حيث يتوصل بها بواسطة الالفاظ الى المعانى المخصوصة وقس على ذلك كما ان الباب يتوصل به الى الدخول فى الدار ثم يستعار لفظ المشبه به اعنى لفظ الباب للمشبه اعنى تلك الطائفة فبهذا ظهر انه انما اطلق الطائفة ولم يقيدها بمثل قوله من الالفاظ اوالمعانى اوغير ذلك اشارة الى ان الاحتمالات هنا كثيرة لكن المعروفة منها فى مثل الباب والكتاب والمقصد والمرصد واخواتها سبعة احدها ان يكون عبارة عن الالفاظ وثانيها ان يكون عبارة عن المعانى وثالثها ان يكون عبارة عن النقوش الدالة عليها ورابعها ان يكون مجموع الالفاظ ومعانيها وخامسها ان يكون مجموع المعانى والنقوش وسادسها ان يكون مجموع الالفاظ والنقوش وسابعها ان يكون مجموع الثلثة واشهرها الاولان كما ذكرنا ولذا بنى اشارح كلامه عليهما ﴿ قوله ﴾ (والاول اسم للفرد السابق الغير المسبوق) وفى الكليات للاول استعمالان احدهما ان يكون اسما فينصرف ومنه قولهم ماله اول وآخر قال ابوحيان فى محظوظى ان هذا يؤنث بالتاء ويصرف فتقول اولة وآخرة بالتنوين والثانى ان يكون صفة اى افعل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى له حكم غيره من صيغ اسم التفضيل من دخول من عليه ومنع الصرف

وهو طائفة من الكتاب مشتمل على مسائل كثيرة غير متعلق ماقبلها لما بعدها والاول اسم للفرد السابق الغير المسبوق والعامل فى اللغة المؤثر وفى الاصطلاح

فى بيان احوال العامل فلان المقصود مما يبين فى الباب الاول ليس ذات العامل من كونه اسما او فعلا او حرفا بل الاحوال العارضة له ككون هذا العامل يرفع وهذا ينصب وهذا يجر لانها الذى لابد لكل طالب معرفة الاعراب دون الاول على ماقيل من انهم قالوا ان علم النحو علم يبحث فيه عن احوال اواخرا لكلم من حيث الاعراب والبناء * فالمبحوث عنه فى النحو هوالاحوال العارضة للكلم لاجواهره الاصلية وهذه الرسالة انما جمعت للبحث عن هذه الاحوال لانها مؤلفة فى علم النحو وكل مؤلف فى علم النحو فانما يبحث عن احوال الكلم فاذن لابد من تقدير مضاف هو قوله احوال ولا يخفى عليك انه على هذا لاوجه لعدم تقديره فى قوله اوفى تحصيل ادراكاته اذالراجح ان يقول اوفى تحصيل ادراكاتها حتى يرجع الضمير الى الاحوال ويكون المعنى اوفى تحصيل ادراكات احوال العامل كماوقع فى عبارة الشارح المدقق للاظهار فتأمل * قوله * (ومسوق لها) عطف على قوله كائن عطف تفسير وبيان الحاصل المعنى على تقدير كون الباب الاول عبارة عن الالفاظ والعامل عبارة عن المعانى وبيان ايضا لصحة الظرفية على تقدير لفظ البيان فى جانب الظرف على هذا التقدير يعنى انه يكون المعنى على هذا هكذا الالفاظ التى كان الباب الاول عبارة عنها مسوقة للمعانى التى كان العامل عبارة عنها واما ماقيل من انه عطف على كائن وغرضه ان لفظة فى كما يصح ان تكون للتعليل بمعنى اللام بتقدير ماتناسبها من مسوقة ونحوه فح لايحتاج الى التأويل المذكور فى تصحيح الظرفية فمما لايخفى على اهل الذوق بعده عن سوق العبارة ولاسيما عن عبارة الشارح المدقق للاظهار لانه ذكر احتمال كونها للتعليل ناقلا عن البعض بعد جمل من الكلام فلو كان غرضه

ومسوق لها اوفى تحصيل ادراكاتها اوالمعنى الذى وقع جزأ منها كائن فى العامل اى فى اللفظ كماقالوا الالفاظ قوالب المعانى

لفظ فى الدال بالوضع على الشمول الظرفى الجزئى القائم بالظرف المتعلق بالمظروف للشمول العمومى الجزئى القائم ببيان العامل او بتحصيل ادراكانه المتعلق بالباب الاول الذى هو عبارة عن الالفاظ فى الشق الاول او القائم بالالفاظ التى كان العامل عبارة عنها المتعلق بالباب الاول الذى هو عبارة عن المعانى فى الشق الثانى وهذه استعارة تبعية وثانيها الاستعارة المكنية فى المجرور بان نشبه البيان المذكور او التحصيل اوالالفاظ التى كان العامل عبارة عنها بالظرف الحقيقى فى الاحاطة والاستيعاب ثم يستعار فى النفس لفظ المشبه به للمشبه فهذه استعارة مكنية ثم اثبت للمشبه ماهو من خواص المشبه به اعنى كل فى الدالة على الحلول الحقيقى على سبيل الاستعارة التخييلية وثالثها الاستعارة التمثيلية بان يشبه الهيئة المنتزعة من مجموع ذلك البيان اوالتحصيل اوالالفاظ والباب الاول والنسبة بينهما بالهيئة المنتزعة من مجموع الظرف الحقيقى والمظروف والنسبة بينهما فى قولنا زيد فى الدار مثلا فى الاحاطة والاشتمال ثم يستعار الفاظ الدالة على المشبه به سواء كانت تلك الالفاظ الالفاظ للسانية اوالخيالية لمجموع المشبه استعارة تمثيلية غير متعارفة اذلم يصرح من الفاظ المشبه به الاكلمة فى وكانه لان مدلولها هو العمدة فى تلك الهيئة اذبعد ملاحظته بقرب الذهن من ملاحظة الهيئة واعتبارها وهذا الذى ذكرناه انما هو مسلك المحقق الشريف قدس سره فى الاستعارة التمثيلية ومسلك العلامة التفتازانى مما لايسع المقام بيانه من اراد الاطلاع فليرجع الى حواشى انوارالتنزيل هذا وانما وصف اللفظ والمعنى بقوله الذى وقع جزأ من الرسالة اشارة الى ان لام التعريف الذى فى الباب للعهد الخارجى لتقدم ذكره فى ضمن قوله فى ثلثة ابواب واما تقديره الاحوال مع تقدير البيان فى قوله

على المعانى يحصل بغيرها ايضا فيكون اعم منه واشار الى الوجه
الثانى بقوله والمعنى الذى وقع جزأ منها كائن اه وحاصله انا نختار
الشق الثانى الذى هو كون المظروف عبارة عن المعانى ولزوم
ظرفية الشئ لنفسه على هذا التقدير ممنوع لم لايجوز ان يكون
العامل على هذا التقدير عبارة عن الالفاظ بناء على ما اشرنا اليه
انفا من ان ذلك التصريح الذى ذكرته بقولك لما صرحوا به
من ان المذكور بعد مثل الكتاب اكثرى لاكلى فتصح الظرفية
مجازا بلا تقدير البيان وغيره لان الالفاظ قوالب المعانى فيشبه
النسبة التى بين الالفاظ والمعانى اعنى نسبة الدالية والمدلولية
بالنسبة التى بين الظرف والمظروف وانت خبير بان هذا بعيد
والاولى ان يستند لهذا المنع بتقدير التحصيل فى جانب الظرف
وجعل العامل عبارة عن الادراكات كما فعله الشارح المدقق
للاظهار وان جعله الشارح سندا ثانيا للمنع الاول ومما يجب ان يعلم
ان المحقق الدوانى قد اشار فى شرح التهذيب الى ان تقدير البيان
على اختيار الشق الاول ضايع لاحاجة اليه فى تصحيح الظرفية
مجازا لان نفس المعانى التى كان العامل عبارة عنها على هذا
التقدير اعم ايضا من الباب الاول الذى هو عبارة عن الالفاظ باعتبار
التحقق فى العلم لان العامل الذى هو عبارة عن المعانى يعلم كما علم الباب
الاول الذى هو عبارة عن الالفاظ الدالة على هذه المعانى بدون العكس
فيشبه عموم النفس المعانى وشمولها فى العلم بالشمول الظرفى
فتصح الظرفية مجازا بلا احتياج الى تقدير البيان وغيره ثم اعلم
ان تجوز هذه الظرفية يحتمل وجوها ثلثة كما سبق الاشارة اليه
احدها الاستعارة التبعية بان يشبه الشمول العمومى المطلق بالشمول
الظرفى المطلق فى مطلق الشمول ثم يستعار الشمول الظرفى
المطلق للشمول العمومى المطلق فهذه استعارة اصلية ثم يستعار

لمبانيه فلاتصح الظرفية اذلا احتواء للظرف ولاتحيز للمظروف
حتى تكون الظرفيـة حقيقية ولاشمول ايضا للمظروف اعنى
المعانى حتى يشبه شموله بالشمول الظرفى فتكون الظرفية مجازية
اذ المشهور ان الالفاظ قوالب المعانى لابالعكس بناء على ان المعانى
تؤخذ من الالفاظ تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها فكان الالفاظ
قوالب يصب فيها المعـانى بقدرها وعلى التقدير الثـانى يلزم
ظرفية الشئ لنفسـه وهو ظاهر فلاتصح الظرفية ايضا لاحقيقة
ولامجازا فدفعه الشارح بوجهين الاول باختيار الشق الاول والثانى
باختيار الشق الثانى اشار الى الاول بقوله اى اللفظ الى قوله اوالمعنى اه
وحاصله انا نختـار كون المظروف اى الباب الاول عبـارة عن
الالفاظ ولزوم ظرفية الشئ لمبـانيه على هذا التقدير ممنوع
كيف وان لفظ البيـان مقدر فى جانب الظرف على هذا التقدير
فيكون المعنى الباب الاول الذى هو الالفاظ فى بيان احوال العامل
الذى هو المعانى فتصح هذه الظرفية مجازا بتـشبيه عموم البيان
وشموله بشمول الظرف وعمومه لان البيـان اعم من الباب الاول
لانه كمايكون بالالفاظ التى كان الباب الاول عبـارة عنها كذلك
يكون بغيرها من الالفاظ العربية او التركية او الهندية الى غير ذلك
و بعقد وخط واشـارة ونحوها ثم اشار الى سـند آخر لهذا المنع
بقوله اوفى تحصـيل ادرا كانها يعنى انه يجوز ان يراد من العامل
على هذا التقدير الادراكات بناء على ان ذلك التصريح الذى نقلته
عنهم اكثرى لاكلى و يقدر لفظ التحصـيل فى جانب الظرف
فيكون المعنى الباب الاول الذى هو الالفاظ فى تحصيل ادراكات
العامل فتصح الظرفية ايضا مجازا بتشبيه عموم التحصيل وشموله
بشمول الظرف وعمومه وذلك لان التحصـيل كمايحصـل بهذه
الالفاظ التى كان البـاب الاول عبارة عنها من حيث انها دالات

هنا لغوا متعلقا بابين حتى يكون مفعولا فيه له كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (لان كل واحد اه) بيان لوجه ذكره هذه الثلثة فى ثلثة ابواب دون جمعها فى باب واحد ﴿ قوله ﴾ (قلنا الاطناب يمل للمبتدى اه) اى الاطناب يوجب الملال للمبتدئين فيناسب بحالهم الايجاز اقول فيه ان المناسب بحالهم المساوات وان المناسب ان يأتى هذا السؤال والجواب عند شرح قوله على طريق الايجاز ﴿ قوله ﴾ (اى اللفظ الذى وقع جزأ من الرسالة كائن فى بيان اه) اقول كنت برهة من الزمان يجول فى خلدى ان احقق هذه الظرفية والبيان لانه عض فيه الانامل وذل فى افهامها اقدام الافاضل فلقد كان هذا اوان التحقيق وبالله التوفيق اعلم ان الاصل فى كلمة فى ان تدخل على مايكون ظرفا حقيقة وقد تدخل على مايكون ظرفا مجازا والظرفية الحقيقية انما توجد فيما يكون للظرف احتواء للمظروف تحيز كالدرهم فى الكيس والمجازية فيما لم يكن فيه احتواء للظرف كزيد فى البرية اولم يكن فيه تحيز للمظروف مثل فى صدر فلان علم اوفيما لم يكونا فيه معا نحو فى نفسه علم وايضا ان الاصل فيها ان تدل على عموم مدخولها وخصوص مظروفها ولذا لزم فى الظرفية استيعاب الظرف بمظروفها واحاطته اله احاطة تامة بحيث لايجد المظروف بدا منه اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ان يرد على المص ان الظرفية هنا غير صحيحة لاحقيقة ولا مجازا لانها اما تستلزم ظرفية الشئ لمباينه واما ظرفية الشئ لنفسه اذ المظروف اعنى الباب الاول اما عبارة عن الالفاظ او المعانى لما انهما المشهور ان من الاحتمالات السبعة فى مثله والظرف الذى هو العامل عبارة عن المعانى على التقديرين لما صرحوا به من ان المذكور بعد مثل الكتاب والباب والمقصد واخواتها يراد به المعانى فعلى التقدير الاول يلزم ظرفية الشئ

لان كل واحد منها قسيم الآخر فيوضع لكل واحد باب على حدة * فان قلت كيف يذكر هذه الثلثة على طريق الايجاز والكتاب للمبتدى واللايق له الاطناب قلنا ان الاطناب يمل للمبتدى فيناسب الايجاز

(الباب الاول) اى اللفظ الذى وقع جزأ من الرسالة كائن (فى) بيان احوال (العامل) اى فى المعانى

الى ان لايقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم بعضا فكان ايقاع القتل حيوة لهم كذا فى المطول ﴿ قوله ﴾ (وليس فيه حذف) اعترض عليه بان فيه حذف الفعل يتعلق به الظرف واجيب بانه لما سد مسده وجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فصح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما لمجرد امر لفظى هو ان حرف الجر لابد له من متعلق ﴿ قوله ﴾ (اى اهل القرية) فالمحذوف فى هذه الاية جزء مضاف ﴿ قوله ﴾ (اى صحيحة ونحوه) والمحذوف فى هذه الاية صفة اى صحيحة اونحوها كسالمة اوغير معيبة ومايؤدى هذا المعنى بدليل ماقبلها وهو قوله تعالى * فاردت ان اعيبها * فانه يدل على ان الملك انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة واليه اشار بقوله فتذكر ﴿ قوله ﴾ (اى الحاصل فى ثلثة ابواب اه) كانه اشارة الى ان الظرف مستقر صفة اطريق الايجاز اى مبنية على طريق الايجاز الحاصل فى ثلثة ابواب كل منها قسم للاخر وهو مبنى على ماذهب اليه المحققون من جواز تقدير المتعلق معرفا باللام فى مثل هذا المقام كما سبق غير مرة والتقسيم مايكون مقابلا للشئ ومندرجا معه تحت شئ اخر وقد يطلق على المقابل للشئ مطلقا وانما وصف قوله ثلثة ابواب به ليكون كالتوطئة للوجه الذى سيذكره لبيان هذه الثلثة فى ثلثة ابواب وقوله اوحال اه اشارة الى انه يجوز ان يكون الظرف المستقر حالا من هذه وقوله مذكورة بيان لحاصل المعنى على اسلوب ماذكرناه عند قوله حال كون هذه الثلثة مبنية اه لما ان معنى قول المص ابين اذكر على بعض التفاسير كما عرفت فالاولى ان يقال هنا ايضا مبنية فى ثلثة ابواب حتى ينطبق على جميع التفاسير وانت خبير بان اظهر كون الظرف

وليس فيه حذف وايجاز حذف وهو مايكون فيه حذف كقوله تعالى * واسئل القرية * اى اهل القرية وكقوله تعالى * وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا * اى صحيحة ونحوه فتذكر (فى ثلثة ابواب) اى الحاصل فى ثلثة ابواب قسيمة الاخر او حال كون هذه الثلثة مذكورة فى ثلثة ابواب

مبنية اه) فيه اشارة الى امور الاول ان الظرف هنا مستقر حال من هذه لالغو متعلق بأبين او مستقر مفعول مطلق له الى غير ذلك من الاحتمالات لما ان كونه حالا احسن من جهة المعنى كما لايخفى والثانى دفع مايرد على هذا التوجيه من انه لامعنى لقولنا حال كون هذه الثلثة كائنة على طريق الايجاز لان الكائن على طريق الايجاز ليس هذه الثلثة بل بيانها وحاصل الدفع ان كون الظرف حالا من هذه الثلثة باعتبار تعلق البيان بها لكونها مفعولا لابين فيصير حاصل المعنى حال كون هذه الثلثة مبنية على طريق الايجاز ولاشك فى صحته فبهذا تعرف ان قوله مبنية ليس لتقدير المتعلق بل لمجرد بيان حاصل المعنى والثالث ان اضافة الطريق الى الايجاز بيانية لان اضافة الاعم الى الاخص وان كانت لامية عند المص وجمهور النحاة لكن قد صرح شارح الهوادى وغيره انها بيانية فى امثاله قال المولى شهاب الدين ولذا تراهم يجعلون شجر الاراك من الاضافة اللامية تارة ومن الاضافة البيانية اخرى انتهى اقول والحق هنا ما ذكره الشيخ الوالد طول الله بقاه فى شرح القصيدة البردة من ان الاضافة البيانية نوعان اصطلاحية ولغوية ويشترط فى الاولى امر ان لكون النسبة بين المضاف والمضاف اليه عموما وخصوصا من وجه وكون المضاف اليه اصلا للمضاف واما الثانية فقد يكون النسبة بينهما فيها عموما مطلقا وقد تكون عموما من وجه لكن يشترط عند كونها عموما من وجه ان لا يكون المضاف اليه اصلا للمضاف

﴿ قوله ﴾ (وهو اداء المقصود اه) اى الايجاز اداء ماقصده المتكلم بلفظ اقل اه فالاطناب عكسه اى اداؤه باكثر من المتعارف ﴿ قوله ﴾ (فان معناه كثير ولفظه يسير) لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له

وهو اداء المقصود بلفظ اقل من المتعارف وهو قسمان ايجاز قصر وهو مالیس بحذف كقوله تعالى * ولكم فى القصاص حيوة يا اولى الالباب * فان معناه كثير ولفظه يسير

٨ قوله اى الى فى العبارة مجازا حذفيا ولعل ذلك لان اللام اذا كانت للتعليل تشعر فى مثل هذا المقام بكون مدخوله علة غائية لمتعلقه مع ان المخاطب لا يصلح ان يكون علة غائية للبيان لان لعلة الغائية ما تقدم فى التصور وتأخر فى الوجود والمخاطب ﴿ ٨٦ ﴾ وان كان متقدما فى التصور لكنه ليس بمتأخر فى الوجود لما ان خطاب المعدوم ليس بجائز فالعلة الغائية فى الحقيقة تعلمه ونفعه هذا

* منه *

(لك) اى لنفعك بخطاب عام على خلاف الظاهر اذ اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغيره بغير الاصل كقوله تعالى * ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم * اى تناهت حالهم فى الظهور واللام للتعليل على التفسيرين الاولين اوصلة على الاخير (باذن الله تعالى) الجار متعلق بابين او حال من ضميره اى حال كونى ملابسا باذن الله تعالى اومستعينا به (هذه الثلثة) يعنى العامل والمعمول والاعراب واسم الاشارة مفعول به لابين والثلثة صفة له او بدل لها (مبنية) (على طريق الايجاز) اى حال كون هذه الثلثة مبينة على طريق هو الايجاز

(اواظهر او اعرف) يعنى ان قول المص ابين على صيغة المتكلم امامن التبيين اومن الابانة اومن البيان فعلى الاول يكون بمعنى اذكر لان التبيين بمعنى التوضيح الكثير وهو انما يكون بالذكر واظهر وذلك قدمه وعلى الثانى يكون بمعنى اظهر لان الابانة بمعنى الاظهار والايضاح وعلى الثالث يكون بمعنى اعرف لان البيان وان كان لازما فى معنى الوضوح لكن يجئ متعديا بمعنى التعريف تقول بنت الشئ ابنيه اى عرفته واعرفه كذا فى القاموس فعلى هذا كلمة او لمنعة الجمع ويحتمل ان يكون المعانى الثلاثة كلها لابين من التبيين فعليه يكون او لمانعة الخلو فاعرف ﴿ قوله ﴾ (اى لنفعك) ادخال اللام على النفع اشارة الى ان فى العبارة مجازا حذفيا ﴿ قوله ﴾ (وقد يكون لغيره) اى وقد يكون الخطاب لغير معين على خلاف الاصل لقرينة مانعة عن الاصل ولقد حققنا هذا الكلام فيما سبق فتذكر ﴿ قوله ﴾ (اى تناهت حالهم فى الظهور) اى بلغت حال المجرمين فى الظهور غاية يراهم كل احد بهذه الحالة ﴿ قوله ﴾ (وصلة على الاخير) اى على تفسيرا بين باعرف لانه مما يستعمل باللام والصلة هنا بمعنى الوصلة لانها عندهم تطلق بالاشتراك على هذا المعنى وعلى صلة الموصول وعلى الجار الزائد كما سيجئ فعلى الاولين يكون المجرور منصوب المحل مفعولا له لابين اى اذكر اواظهر لاجلك وعلى الثالث يكون مفعولا به غير صريح له لكن يتجه عليه ان الظاهر من تفسير قول المص لك بقوله اى لنفعك انه على جميع التقادير مفعول له فجعل اللام هنا صلة على الاخير يخالفه كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (والثلثة صفة له او بدل لها) اى لاسم الاشارة فتذكير الضمير الراجع اليه فى له باعتبار كونه اسم اشارة وتأنيثه فى لها باعتبار الكلمة او المعنى ﴿ قوله ﴾ (اى حال كون هذه الثلثة

السعة يسع فيها مالايسع فى الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لمعنيين ماهو صفة الفاعل وهو صفة المفعول فلابد له من دليل الى ان قال فالمصدر لم يوضع الا لاقام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذى تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى فعل المجهول ماهو جزء معنى فعل المعروف والفارق بينهما باعتبار قيامه الذى يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذى يدل عليه هيئة الفعل المجهول انتهى وذلك لان ماهو جزء للفعل ليس الا المعنى المصدرى الذى هو الحدث وقد صرح بقوله فالمصدر لم يوضع الا لاقام بالفاعل ان المصدر الحدث الذى هو قائم بالفاعل وجزء من معنى الفعل كما لايخفى على اهل الانصاف ومنشأ ماتوهموه ان لم يصرح بانكار المبنى للفاعل كتصريحه بانكار المبنى للمفعول وان استفيد من كلامه مع تصريحه بانكار الثانى انما هو لغرض له متعلق بهذا المقام اذ المولى الجامى قدس سره ادعى كون العدل هناك مصدرا مبنيا للمفعول فهو بصدد انكاره هذا فان الحق احق بالاتباع فبهذا تبين ان ملخص ماذكره الشارح فى هذا المقام ان المص لما ذكر لفظ العمل تبادر منه المعنى المصدر الحدث الذى هو معنى معقول ذهنى وهو احداث العمل مع انه ليس بمراد ههنا لان المبحوث عنه فى الرسالة ليس ذلك الاحداث بل الاثر الحاصل الذى هو الاعراب لانه اثر حاصل بسبب العمل ولازم له وهو الحاصل بالمصدر بالمعنى اللغوى فاحتاج الى بيانه وتفسيره بقوله اعرابا ﴿ قوله ﴾ (ليوافق المفسر فى الاصل الاولين) المفسر على صيغة اسم المفعول وهو العمل هنا والمراد من الاولين العامل والمعمول اى ليوافق العمل فى الحروف الاصلية اعنى العين والميم واللام العامل والمعمول واما لو قال اعرابا فى اول الامر لم يوافقهما فيها فلذلك احتاج الى ذكر العمل ثم التفسير بالاعراب ﴿ قوله ﴾ (اى اذكر

الاولين المفسر فى الاصل ليوافق اذا كان الامر كذلك (فابين) اى اذكر او اظهر او اعرف

الحاصل بالمصدر الاصطلاحي وهو قسمان الاول الهيئة القائمة بالفاعل كهيئة الكاسرية وهيئة الضاربية الموجودتين في الخارج والثاني الهيئة الحاصلة للمفعول كهيئة المكسورية والمضروبية الموجودة في الخارج ايضا ثم ان تلك الهيئة موجودة حقيقة ان كانت تأثيرا او تأثرا كما في الضرب والقيام او اعتبارية ان لم يكن كذلك كالوجوب والامكان ان قلت ما الفرق بين معنى المصدر المبني للفاعل والمصدر المبني للمفعول و بين معنى الحاصل بالمصدر اللغوي الذي كان حاصلا بواسطة قلت اما باعتبار الذات فلان الحاصل بالمصدر اثر والمصدر المبني للفاعل مؤثر والمصدر المبني للمفعول وقوع الاثر فيه واما باعتبار التعبير فلان المبني للفاعل يعبر عنه بالكون كاسرا والمبني للمفعول يعبر عنه بالكون مكسورا مثلا والحاصل بالمصدر المذكور يعبر عنه بالضاربية والمضروبية كما اشرنا اليه اذا عرفت هذا فاعلم ايضا ان صيغ المصادر في هذه المعاني مشتركة كما ذهب اليه بعضهم او حقيقة في الاول والثالث والرابع مجاز في الباقي كما اختاره اكثر المحققين وقد انكر الفاضل الرومي المعنى الثاني والثالث في حاشية المطول ناقلا عن جده الفناري وادعى عينيتهما للمعنى الخامس وكون المصدر حقيقة في المعنى الاول مجازا في الباقي وتبعه الفاضل العصام اقول وبهذا ظهر ان ما ذكروه من ان الفاضل العصام انما ينكر المصدر المبني للمفعول ناش من عدم تعميق النظر في كلامه وان وقع ذلك لغير واحد من الفضلاء الا ان كلام ذلك الفاضل يناسي على انكار المصدر المبني للفاعل ايضا حيث قال عند الكلام على قول ابن الحاجب فالعدل خروجه اه لاشك انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدري الى المفعول كما يقال مضروبيته والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية

والجملة مجرورة المحل صفة لمائة او بدل لها (وثلثون) عطف على ستون (منها) اى كائنة من هذه المائة (تسمى) بناء للمفعول ﴿ ٨٣ ﴾ اى ثلثون (معمولا) اى متأثرا اصالة كان او تبعية فالاصالة اربعة اضرب مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة والمنصوب فثلثة عشر والمجرور فاثنان والمجزوم فواحد فالاصالة خمسة وعشرون واما التبعية فخمسة فالمجموع ثلثون كما سيجئ وهذا عند الجمهور وقال بعضهم المعمول ستة وعشرون فتأمل (وعشرة) عطف اما على قريبها او بعيدها (منها) اى من المائة صفة لعشرة (تسمى) اى العشرة (عملا) يعنى الحاصل من العمل (واعرابا) عطف تفسير العمل حركة كان او حرفا او حذفا اما الحركة فثلثة واما الحروف فاربعة واما الحذف فثلثة فالمجموع عشرة * وانما فسر به

﴿ قوله ﴾ (والجملة مجرورة) اى جملة المبتداء اعنى ستون والخبر الذى هو جملة تسمى ﴿ قوله ﴾ (اى متأثرا اصالة اه) اشار بهذا التفسير الى تعريف المعمول لغة واصطلاحا كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (فتأمل) لعل وجهه ان من قال بان المعمول ستة وعشرون اعنى ابن الحاجب ومن تبعه نقصوا فى المرفوعات اسم باب كان والمضارع الخالى عن النواصب والجوازم وفى المنصوبات المضارع المنصوب باحدى حروف النواصب ولم يذكروا بعد المجرور المجزوم ﴿ قوله ﴾ (وانما فسره به اشارة الى ان المراد اه) اى انما فسر المص قوله عملا بقوله واعرابا عطف تفسير للاشارة الى ان المراد بالعمل هنا معنى الحاصل بالمصدر اعنى الحاصل من العمل الذى هو الاعراب لا لمعنى المصدرى الذى هو احداث العمل اعلم ان هذا المقام يقتضى بسطا من الكلام حتى تنكشف حقيقة المرام فنقول بتوفيق الملك العلام ان صيغ المصادر تستعمل فى خمسة امور اه ول اصل النسبة من حيث هى هى وهو نفس الايقاع ويسمى مصدرا حديثا لحدوث اكثر افراده كمعنى الدق للضرب وهذا المعنى عبارة عن امر ذهنى لا وجود له فى الخارج والثانى معنى الحاصل بالمصدر اللغوى الذى هو الاثر والهيئة الحاصلة بسبب المصدر الحدثى وذلك المعنى اعم من ان يكون حاصلا اولا بلا واسطة كالالم بالنسبة الى الضرب والتعدد الحاصل من القطع والادب المترتب على التأديب وان يكون حاصلا ثانيا بواسطة كالضاربية والمضروبية بالنسبة الى الضرب الحاصلتين بواسطة الفاعل والمفعول والثالث معنى المصدر المبنى للفاعل كالكون كاسرا فى الكسر وهذا المعنى معقول ذهنى كالاول لا وجود له فى الخارج والرابع معنى المصدر المبنى للمفعول كالكون مكسورا فى الكسر وهذا ايضا معقول ذهنى والخامس

اشارة الى ان المراد من العمل الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى كما فسرنا * فان قلت لم لا يأتى اولا بقوله اعرابا حتى لا يحتاج الى التفسير به * قلنا انما يحتاج الى التفسير به

(فتأمل) لعل وجهه ان الاية لو كانت من هذا القبيل للزم الفصل بين المصدر اعني التثريب ومعموله الذي هو اليوم باجنبي وهو عليكم لانه ح يكون خبرا وخبرا اجنبي بالنسبة الى اصلها على ماذكره ابن الشيخ في حاشية انوار التنزيل ﴿ قوله ﴾ (وفيه نظر) لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف كذا ذكره الرضي ﴿ قوله ﴾ (وشئ تمييز المائة) لان تمييز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه مفرد مجرور كما بينه المصنف في الاظهار ﴿ قوله ﴾ (واما عند الشيخ فالعامل اه) وهو الشيخ عبدالقاهر الجرجاني صاحب الكعب العالي في النحو وعلم البلاغة فانه قد قال في عوامل العامل مأة وهي تنقسم الى قسمين لفظية ومعنوية اللفظية منها تنقسم الى قسمين سماعية وقياسية والسماعية احد وتسعون عاملا والقياسية منها سبعة عوامل والمعنوية منها اثنان فالجميع مأة عوامل انتهى فالشيخ نقص وزاد فاما ماانقص فمجموعه سبعة خمسة في السماعي واثنان في القياسي واما مازاد فسبعة وار بعون في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال ار بعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب وثلثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال وار بعة منها اسماء احدها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاين وستة منها حروف خمسة حروف الذاو واحد الواو بمعنى مع وسيذكرها الشارح قبيل الباب الثاني للاشارة الى هذا التفصيل امر بالتأمل ﴿ قوله ﴾ (هو من ملحقات افعال القلوب) يعني ان تسمى من افعال ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتداء والخبر وعدم جواز حذف مفعوليها معا او حذف احدهما فقط بلا قرينة وقلة حذف احدهما بها

فتأمل وقال بعض لبغداد
يين يجوز تعلق الظرف
بالمنفي المبني وفيه نظر
على مالايخفى ومعرفة
مجرورة لفظا ومنصوبة
محلا على المفعولية
وهي مضافة الى مائة
وشئ تمييز لمائة
(ستون منها) اى كائنة
من هذه المائة (تسمى)
اى ستون (عاملا)
اى مؤثر اللفظيا كان
او معنويا سماعيا كان
اوقياسيا فالسماعي
تسعة واربعون
والقياسي تسعة والمعنوي
اثنان كما سيجئ ان
شاءالله تعالى فالمجموع
هذا عند الجمهور
واما عند الشيخ ستون
فالعامل مائة تأمل
وستون مبتدأ والظرف
صفة مخصصة لها
ليصح الابتداء وتسمى
بناء للمفعول خبرها
ونائبه راجع الى ستون
وعاملا مفعوله الثاني
وهو من ملحقات افعال
القلوب

(قوله)

الشارح فى الجواب فان قلت الجمهور منعوا من ان يكون الجار فى مثل هذا المقام متعلقا باسم لا واستدلوا عليه بانه لو تعلق به لكان شبيها بالمضاف فيجب ان ينون وابن مالك جوزه واستدل عليه ايضا بانه عند تعلق الجار به وان كان معربا لكنه لكونه ح شبيها بالمضاف انتزع التنوين منه فاوجه استدلالهما على حكمين مخالفين بدليل واحد اعنى كونه شبيها بالمضاف عند تعلق الجار به قلت لما كان فى كونه شبيها بالمضاف عند تعلق الجار به قلت لما كان فى كونه شبيها بالمضاف جهتان احديهما ان يكون معربا والاخرى ان ينتزع منه التنوين اعتبر الجمهور الجهة الاولى فقالوا لو تعلق الجار به لكان شبيها بالمضاف فيكون معربا فاذا كان معربا يجب له التنوين وابن مالك اعتبر الجهة الثانية فاستدل على دعواه ترى بما ﴿ قوله ﴾ (قال بعض الفضلاء يجب صرف مثله اه) وهو الشيخ الرضى يعنى ان الظاهر فى مثل هذا ان يتعلق الجار به لكنه يجب صرفه عن هذا الظاهر بان يجعل اه فقوله بان يجعل بيان للصرف عن الظاهر ﴿ قوله ﴾ (كما اشرنا اليه) اى فى تفسير قوله لابد حيث فسره بقوله لافراق حاصل وقد بينته بالامزيد عليه وهذا هو التصريح والاعتراف الموعود ان فتنبه ﴿ قوله ﴾ (وكل مصدر يتعدى اه) وانما خص ذلك بالمصدر لانه لايجوز ان تقول لامثرب عليكم بجعل الظرف خبرا عن الصفة التى هى مثرب بان يجعل عليكم متعلقا بفعل محذوف اى لامثرب موجود يثرب عليكم صرح به الفاضل العصام فى شرحه على الكافية ﴿ قوله ﴾ (لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره اه) يعنى ان فى الجار والمجرور معنى المصدر لتضمن ذلك الجار والمجرور ضمير ذلك المصدر الذى تعدى بذلك الجار واذا كان متضمنا لضميره يجوز ان يكون الظرف مستقرا خبرا عنه اذ المستقر ما استقر فيه ضمير عامله كما ان التثريب فى قوله تعالى * لاتثريب عليكم * مصدر تعدى بعلى فصح جعله مع المجرور خبرا عنه وقدر له متعلق عام على قاعدة الظرف المستقر ﴿ قوله ﴾

قال بعض الفضلاء يجب صرف مثله عن ظاهره بان يجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف كما اشرنا اليه وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما فى قوله تعالى * لاتثريب عليكم * اى حاصل عليكم

المص الا انه لابد من تقدير المضاف ايضا عند ارادة المعنى المشهور هذا فان الناظرين قد استصعبوا الفرق بين التفسيرين فوقعوا في حيص بيص ﴿ قوله ﴾ (فكيف تتعلق به) مع انه لابد وان يكون المتعلق فعلا او شبهه او معناه ﴿ قوله ﴾ (انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف) يعنى انه كما يجرد المضاف عن التنوين جرد هذا عن التنوين ايضا لشبهه بالمضاف عند تعلق الجار به لما ان شبه المضاف ما اتصل به شئ من تمام معناه وهو يكون كذلك عند تعلقه به اقول هذا الجواب لا يدفع الاعتراض المذكور عن تعلق الجار الثانى اعنى كلمة من باسم لابعد ما جعل الجار الاول مع مجروره ظرفا مستقرا متعلقا بمحذوف كما اشار اليه اذ لا يكون اسم لاعلى هذا التقدير شبه مضاف حتى يكون معربا منتزعا منه التنوين تشبيها به فيجوز تعلقه به على مذهب ابن مالك لما عرفت ان شبه المضاف ما اتصل به شئ من تمام معناه وعلى هذا التقدير لم يتصل به الشئ الذى هو من تمام معناه وهو قوله من معرفة بل انفصل بينه و بين ذلك الشئ بالظرف المستقر فلا يجوز تعلق الجار الثانى على هذا التقدير به اصلا لا على مذهب الجمهور ولا على مذهب ابن مالك بل يجعل هذا الجار ايضا مع مجروره ظرفا مستقرا خبرا بعد خبر او خبرا مبتدأ محذوف اى هو يعنى البدا المنفى كائن من معرفة وان جاز تعلقه به على ما ذهب اليه بعض البغداديين فالصواب ان يأتى بهذا الاعتراض مع جوابه والكلام الذى ينقله عن بعض الفضلاء عند شرح قول المص لكل طالب اه لان كلها متعلقة بتعلق الجار الاول باسم لاكما سيعترف به عند نقل ما ذكره بعض الفضلاء بقوله كما اشرنا اليه لان تلك الحوالة تشعر بان الكلام فى تعلق الجار الاول به كما لا يخفى فالجمهور لم يجوزوه لما ذكرنا وابن مالك جوزه لما ذكره

* فكيف تتعلق به قلت ان مثل هذا معرب انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف كذا ذكره ابن مالك

من مأة شئ بل المحتاج اليه انما هو طالب معرفته فالاولى تأخير هذا التعليل من التفسير الثانى كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (اولكل فرد من افراده) وهذا التفسير مبنى على كون معرفة منصوبة بان ينون طالب واشار به الى انه يجوز ان يكون الاعراب ايضا فى كلام المص بمعنى اخر فلا يحتاج الى حذف المضاف فى تصحيح الكلام وان كان غير المعنى المشهور له وهو تطبيق الكلام على القواعد النحوية ومنه قولهم اعراب هذه الكلمة كذا واعرب لى كذا اى طبقه على القواعد النحوية فيكون الاجراء على قاعدة النحو جزءا من مفهوم الاعراب بهذا المعنى فلا يحتاج ح الى حذف المضاف وذلك لان هذا التطبيق لايكون الا باجراء الاعراب بالمعنى المشهور على الكلمة على قاعدة النحو وقد نبه فى هذا التفسير على ان كلة كل على هذا الاحتمال تكون لعموم الافراد فيكون تأسيسا نحو قوله تعالى *وكل شئ فصلناه تفصيلا *لاتقرر من انها اذا اضيفت الى النكر تفيد عموم الافراد وانما ترك التنبيه على كون الطلب بمعنى الارادة فى هذا التفسير اكتفاء بالتنبيه عليه فى التفسير الاول هذا واعلم ان فى كلام الشارح عهنا صنعة احتباك حيث ترك التنبيه على جواز كون الاعراب بهذا المعنى الغير المشهور فى التفسير على الاحتمال الاول فى المعرفة اكتفاء بالتنبيه عليه فى التفسير على الاحتمال الثانى فيها وترك التنبيه على جواز كونه بالمعنى المشهور مع حذف المضاف فى التفسير الثانى اكتفاء بالتنبيه عليه فى التفسير الاول كما قيل فى قوله تعالى *الله الذى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا * اى جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا فيه وبما ذكرناه عرفت ان الاعراب الاول والثالث فى عبارة الشارح بالمعنى المشهور الذى اشرنا اليه انفا قطعا والاعراب الثانى فيها يحتمل كلا المعنيين كالاعراب فى كلام

اولكل فرد من افراد الطالب معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو

(من معرفة مائة شئ)

و من متعلق بلا بد * فان قلت ان بد مبنى والمبنى اسم لافعل اوشبهه اومعناه

فافهم ﴿ قوله ﴾ (اى لكل من يريد معرفة اه) هذا التفسير مبنى على كون معرفة فى عبارة المتن مجرورا باضافة طالب اليه فكلمة من موصولة لتكون معرفة واشار به الى امور الاول ان الطلب هنا بمعنى الارادة لكنه تفسير مجازى كما ترى اذلاشك فى كون الطلب غير الارادة ولعل وجه التفسير بها ان شدة اللزوم التى تفهم من قوله لابد انما يتحقق وقت الارادة التى هى بعد الطلب لاوقت الطلب وان يتحقق اصل اللزوم وقت الطلب ايضا وذلك لان الارادة صفة مغايرة للعلم والقدرة توجب تخصيص احد المقدورين بالوقوع فلذا يقال طلب الله تعالى ايمان الكافر بالامر به ولكن لم يرد ايمانه والا لامن فالمراد لايتخلف عن الارادة عندنا خلافا للمعتزلة فانهم قالوا يكون الامر بالشئ ارادة لوقوعه فجوزوا تخلف المراد عن ارادة الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا على انك قد عرفت بما قررناه ان الطلب قد ينفك عن الارادة كما ان الارادة قد تنفك عنه ايضا عند اهل الحق فينتفى اصل اللزوم ايضا حين الطلب فى بعض الصور فتدبر فانه من المداحض والثانى ان الاعراب فى كلام المص بمعنى مشهور بين النحاة الذى هو شئ جاء من العامل يختلف به اخر المعرب والثالث ان فى العبارة مضافا محذوفا وهو كلمة اجراء اى معرفة اجراء الاعراب وذلك لانه لما اريد من الاعراب المعنى المذكور لم يصح الكلام الا بتقدير هذا المضاف لان اللازم لطالب معرفة نفس الاعراب بهذا المعنى انما هو معرفة تعريفه واقسامه لامعرفة تلك المأة

﴿ قوله ﴾ (لان من عرف الاعراب) كانه تعليل لمقدر اى وانما قال المص لكل طالب معرفة الاعراب ولم يقل لكل معرب كما فى الاظهار لان من عرف الاعراب لايحتاج الى ماسيذكر

اى لكل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة لان من عرف الاعراب لايحتاج ماسيذكر

والاصل فيه هو الثانى ٧ و يلزم فى ارادة الاول قرينة صارفة عن ارادة الثانى وهى ههنا ان علم هذا البحث مطلوب عن كل احد لاعن معين ﴿ قوله ﴾ (اشارة الى ان مابعده اهم اه) اى اشارة الى ان مايذكر بعد قوله اعلم اهم و ان كان ماقبله ايضا مقصودا فى الجملة اواشارة الى ان مابعده مقصود وا ماما ذكر قبله فليس بمقصود من جهة ان المقصود فى هذه الرسالة بيان مايتعلق بالعامل والمعمول والاعراب وما ذكر قبله ليس بمتعلق بواحد منها ولايخفى عليك ان الاول اولى ﴿ قوله ﴾ (اى لافراق حاصل) فيه اشارة الى امرين الاول ان البد بمعنى الافتراق من قولهم بذه بيده بدا اى فرقة والتبديد التفريق وتبدد اى تفرق كما ذكره الجوهرى والثانى ان المختار فى مثل هذا المقام مذهب هذا الجمهور من ان الجار مع المجرور اعنى لكل ظرف مستقر خبرلا و المتعلق محذوف واما تعلق الجار بد فلا يجوز عندهم لانه ح يجب ان ينون اسم لا لكونه مشابها بالمضاف ﴿ قوله ﴾ (وخبره محذوف) باعتبار ان الخبر فى الحقيقة هو هذا المتعلق المحذوف والا فالخبر بحسب الظاهر ﴿ ظرف مستقر والمحذوف متعلقه والتعبير عن مثل هذا الخبر بالمحذوف مما ليس هو عندهم بشئ مألوف ولولاقيت منهم الوفا بعد الوف لايقال لعل مراده ان اللام فى الكل متعلق بلابد والخبر محذوف كما هو مذهب ابن مالك وبعض البغداديين على ماسينقله لانا نقول سيصرح بكون مراده من هذا الكلام كون الظرف مستقرا خبرا عند نقل ماذكر بعض الفضلاء فانتظر ﴿ قوله ﴾ (بالجر اوالنصب) يعنى انه يجوز ان يكون قوله معرفة مجرورا على ان تكون مضافا اليها لطالب و يجوز ان تكون منصوبة على ان ينون الطالب و يجعل قوله معرفة مفعولا به له وفيه شئ

٧ قوله و يلزم فى ارادة الاول اه وذلك لانه مجاز مرسل من قبيل ذكر الخاص وارادة العام اوذكر المقيد وارادة المطلق

منه

اشارة الى ان مابعده اهم و مقصود دون ماقبله (انه) اى الشان (لابد) اى لا فراق حاصل ولا لنفى الجنس و بد اسمه وخبره محذوف كما اشرنا آنفا (لكل طالب معرفة) بالجر اوالنصب (الاعراب)

معناه ضد السهولة وهو مع فاعله خبرا كاد وجملة اكاد خبر كنت والفرات الماء العذب يعنى اصابنى فرح فسهل دخول الشراب فى حلقى بعد الغم الذى اصابنى قبل هذا بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب فى حلقى لشدة غمى يحكى انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من غم وغصة بحيث لا يجرى الطعام والشراب فى حلقه من عدم تمكنه من اقتصاص قاتله ولما تمكن من قصاصه بقتل قاتله زال عنه ذلك الغم فسهل مدخله ﴿ قوله ﴾ (بخلاف الاول فانه يحتاج اليه) اى بخلاف ما اذا كان المضاف اليه منويا بعد حذفه لان بعد يحتاج اليه ح فيشبه بالحرف من جهة الاحتياج كما بيناه انفا وفيه نظر لان هذه المشابهة بالحرف موجودة ايضا عند وجود المضاف اليه لانه محتاج اليه فى هذه الصورة ايضا فلم اعرب عند وجوده كما بينه وبنى عند حذفه منويا والجواب ان هذه المشابهة والمناسبة بالحرف غير معتبرة عند وجود المضاف اليه لان الاضافة الداعية الى الاعراب تقاومها لكونها من خواص الاسم ولعل لهذا امر بالتفطن ﴿ قوله ﴾ (اونائبه) اى والفاء جواب نائب مهما اعنى اما بان يكون مقدرة اوموهومة والفرق بينهما ان اما المقدرة محذوفة فى نظم الكلام مرادة فى المقام واما المفهومة فليست بمحذوفة فى الكلام ولا مرادة فى المقام بل زعم المتكلم انه قال اما فاتى بالفاء مع انه ما قاله فى الواقع ﴿ قوله ﴾ (اونائب نائبه) وهو الواو لانه نائب اما وهو نائب مهما فيكون نائب نائبه لكن كونه جوابا له ضعيف لعدم سماع كون الواو جوابا للواو ﴿ قوله ﴾ (اوعاطفة على مقدر) والتقدير اعلم ما سبق فاعلم ما سيأتى ﴿ قوله ﴾ (بخطاب عام) الخطاب اما عام وهو توجيه الكلام الى غير معين واما خاص وهو توجيهه الى معين

بخلاف الاول فانه يحتاج اليه فيكون مشابها بالحرف فتفطن (فاعلم) اى فاقول اعلم حذف الجواب واقيم متعلقه مقامه والفاء جواب مهما المحذوف اونائبه اونائب نائبه على ضعف اوعاطفة على المقدر واعلم امر من علم بخطاب عام واتى به اولا

لها الظرفية هكذا حققه المقام ودع عنك خزفات الاوهام ﴿ قوله ﴾ (فيكون مرفوعا اه) اى فيكون كل واحد من تلك الجهات الست مرفوعا اه فتذكير الضمير باعتبار كل واحد منها ولا مجال لارجاعه الى بعد قياسا على الضمائر المتقدمة اذ يأباه التمثيل بقوله اتسع امامك كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (فان كان منويا فهو مبنى على الضم) اى فان كان المضاف اليه منويا على تقدير كونه محذوفا يكون مبنيا على الضم لما سبقه بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه لكونه من الامور النسبية ثم ان هذا التفصيل على تقدير كون المضاف اليه محذوفا مبنى على احد القولين فيه من انه فرق بين ما اعرب من الظروف المقطوعة عن الاضافة وبين ما بنى منها بان المضاف اليه منسى فى الاول ومنوى فى الثانى وقال بعضهم لا فرق بينهما فى المعنى واما ما اعرب منها فبنى على ان يعوض التنوين من المضاف اليه وقال الرضى هو الحق ﴿ قوله ﴾ (فرق البناء الاصلى والعارضى) فلما كان بناء بعد عارضيا بنى على الحركة ﴿ قوله ﴾ (وعلى الضم مع ان الفتح اه) اى وانما بنى على الضم مع ان الاصل بعد السكون ان يبنى على الفتح لان الفتح اخ السكون جبر النقصان الذى حصل من حذف المضاف اليه لان الضمة قوية تجبر النقصان بخلاف الفتح فلو قال لان الضمة اقوى لكان انسب ﴿ قوله ﴾ (فساغ لى الشراب البيت) اى سهل لى شرب الشراب وقوله لى متعلق بساغ والشراب فاعله وقبلا منصوب لفظا على الظرفية فالتنوين اما عوض عن المضاف اليه على ما اختاره الرضى والمعنى قبل هذا الزمان او ليس بعوض عنه على ما اختاره الشارح والمعنى كنت قديما كما من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم او فتح وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة

فيكون مرفوعا على الفاعلية نحو اتسع امامك ومنصوبا على المفعولية نحو عرفت بعدك ومجرورا نحو جئتك من خلفك وان لم يكن مضافا بل حذف المضاف اليه فان كان منويا فهو مبنى على الضم نحو جئتك من بعد وهنا كذلك * وانما بنى على الحركة مع ان الاصل السكون فرقا بين البناء الاصلى والعارضى وعلى الضم مع ان الفتح اخو السكون جبرا للمحذوف منه مع ان الضمة اقوى وان لم يكن منويا بل حذف نسيا منسيا كقول الشاعر * فساغ لى الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات * فهو معرب على حسب العوامل لعدم الاحتياج الى المضاف اليه بل يكون اسما برأسه

﴿ قوله ﴾ (فيكون معربا منصوبا على الظرفية ان لم يله العامل اه)
الولى بمعنى اقرب فى القاموس يقال وليه يليه وليا من الباب
السادس وولاه يليه من الثانى اذا دنا منه وقرب ونقول كل ما يليك اى كل
ما يقاربك انتهى والمراد منه هنا ذكر العامل معه * واللام
فى العامل للعهد الخارجى التقدير الذى يقال له الحكمى ايضا
اى العامل الذى يقتضى خروجه عن الظرفية فانه وان لم يتقدم
ذكره لا صريحا ولا ضمنا الا انه مما يفهم المخاطب من سياق
الكلام بقرينة المقام كالباب فى قولك لمن دخل ابيت اغلق
الباب وكذا اللام فى قوله وان كان يليه العامل والفاء فى قوله
فيكون ظرفا واسما للتفريع على كلتا الشرطيتين لان الظرفية
متفرعة على الشرطية الاولى اعنى قوله ان لم يله العامل والاسمية
متفرعة على الثانية اعنى قوله وان كان يليه اه والمراد
من الاسم ما يقابل الظرف اللازم الظرفية الذى لا يستعمل
الا ظرفا لان الاسم قد يطلق ويراد منه هذا المعنى وقد يطلق
ويراد منه ما يقابل الفعل والحرف كما فى تقسيم الكلمة الى الاسم
والفعل والحرف وقد يطلق ويراد منه ما يقابل اللقب والكنية
كما فى قولهم العلم اما اسم او لقب او كنية وقد يطلق ويراد منه
ما يقابل الصفة كما فى قول ابن الحاجب الالف والنون ان كانا
فى اسم فشرطه العلمية او فى صفة فانتفاء فعلانة اه وقد يطلق
ويراد منه ما يقابل المهمل كما فى قوله تعالى * وعلم ادم الاسماء كلها *
اى الالفاظ الموضوعة هذا فمحصل كلامه ان كلمة بعد اذا
استعملت مضافة فاما ان لا يذكر معها العامل الذى يقتضى
خروجها عن الظرفية او يذكر فعلى الاول تكون معربة
منصوبة على الظرفية قطعا وعلى الثانى تكون ما يقتضيه العامل
فقد علم انها تكون ظرفا على الاول واسما على الثانى ولا تلزم

فيكون معربا منصوبا على الظرفية ان لم يله العامل وان كان يليه العامل كان على ما يقتضيه العامل فيكون ظرفا واسما ولا يلزم الظرفية دائما * وكذا سائر الجهات الست

ملايمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يأت بالكلام الاخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل اتى بلفظ وبعد اى مهما يكن من شئ بعد حمد الله اه فاقول كذا وكذا قصد الى ربط هذا الكلام الذى قبله كما بينه العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص ﴿ قوله ﴾ (قالوا واما ابتدائية قائمة مقام اما) اى بطريق التعويض عنها اذ لا يجوز الجمع بينهما ﴿ قوله ﴾ (او عاطفة لبعد مع ساقته اه) اى الواو فى وبعد عاطفة لبعد مع الجملة الفعلية المقدرة والمقولية التى سبقت بعد وبعد على الجملة التى قبلها اعنى الجملة الصلوتية او الحمدية ولما اتجه ان يقال انه على هذا يلزم عطف الاخبار على الانشاء على بعض الاحتمالات فى جملة الصلوة والحمد وهو غير جائز كما عرفت اشار الى دفعه بقوله بطريق عطف القصة على القصة اى عطف ماسيق لغرض التصنيف على مضمون ماسيق لغرض التبرك فلا يضر الاختلاف بالاخبارية والانشائية ولقد حققنا هذا العطف فيما سبق فتذكر ﴿ قوله ﴾ (وهو ظرف من الظروف المكانية) وهو احد المذهب فيه اختاره لشهرته والثانى انه من الظروف الزمانية والثالث انه مشترك بينهما كذا كره ابو البقاء ﴿ قوله ﴾ (ثم استعمل هنا فى الظروف الزمانية) اى استعمل هنا فى الظرف الزمانى على طريق الاستعارة المصرحة التحقيقية بان يشبه قطعة من الزمان بقطعة من المكان فى مطلق الظرفية ويستعار كلمة بعد الذى هو موضوع لقطعة من المكان لمفهوم قطعة من الزمان بقرينة اضافته الى الزمان كما اشار اليه بقوله لكونه مضافا الى الزمان وهذا على المذهب الذى اختاره الشريف واما على المذهبين الذين نقلناهما فيكون استعماله ظرف زمان حقيقة قطعا ﴿ قوله ﴾ (وله ثلثة احوال) اى لبعد وكذا سائر الجهات الست كما سينبه عليه

فالوا واما ابتدائية قائمة مقام اما الان اصله مهما يكن من شئ بعد الخ فحذف يكن من شئ للاختصار ثم حذف مهما واقيم اما مقامه ثم حذف اما واقيم الواو مقامه * او عاطفة لبعد مع ساقته عطف القصة على القصة وهو ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست ثم استعمل هنا فى الظروف الزمانية لكونه مضافا الى الزمان كما اشرنا اليه فى تفسيره وله ثلثة احوال لانه لا يخلو اما ان يكون مضافا او لا فان كان مضافا كقولهم بعد زيد

معنى للصلوة على جنس الال وحقيقته مع قطع النظر عن افراده كما لايخفى فهو ليس من محتملاتها فى هذا المقام اعلم ان الاقسام الاربعة اعنى العهد الخارجى وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهنى جارية فى المضاف الى المعرفة على نحو جريانها فى المعرف باللام والموصول على ماذكره المحقق الشريف فى بعض كتبه وملخص ماذكره ان الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف فى ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى حضور ماعرف بها فيه فكما يقصد بالمعرف باللام تارة فرد مخصوص وتارة الجنس اما من حيث هو هو واما من حيث وجودها اما فى ضمن جميع الافراد و بعضها كذلك يقصد بالمضاف الى المعرفة تارة فرد مخصوص كقولك غلام زيد اشارة الى واحد معين فيكون المضاف ح معهودا خارجيا و يقصد به تارة الجنس اما من حيث هو هو كقولك ماء الهند باء انفع من ماء الورد و اما من حيث وجودها فى ضمن جميع افرادها مفردا كان المضاف او جمعا كقولك ضربى زيدا قائما وعبيدى احرارا وفى ضمن بعضها كقولك غلام زيد اذا لم تشر به الى احد بعينه و يكون المضاف ح معهودا ذهنيا ﴿ قوله ﴾ (ليفصل الديباجة عن المقصود) فيه اشارة الى ان بعد فصل الخطاب كما قيل قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل امر ذى بال بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه و بين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد انتهى وقيل انه اقتضاب قريب من التخلص بناء على ان المراد من ذكر هذا اللفظ تذكير الامور المتبركة حين الشروع وابداع المناسبة بين السابق واللاحق لانه وان كان اقتضابا من جهة انه انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام اخر من غير رعاية

ليفصل الديباجة على المقصود فقال المصنف سالكا مسلكهم (وبعد) اى بعد زمن الفراغ من البسملة والحمدلة والصلولة

(وايضا لايستعمل فى غير العقلاء) اى كما ان الال مختص بالاشراف كذا هو مختص بالعقلاء لايستعمل فى غيرهم ففيه خصيصتان وعن الاخفش انهم قالوا ال المدينة وال البصرة فافهم ﴿ قوله ﴾ (ولما توهم السامع عدم اه) اشارة الى ان قول المص اجمعين من قبيل الضرب الثانى من التوكيد المعنوى لان له ضربين احدهما مايرفع توهم مضاف الى المؤكد نحو جاءنى زيد نفسه فنفسه يرفع توهم ان يكون التقدير جاءنى خبر زيد اورسوله وثانيهما مايرفع توهم عدم ارادة الشمول فمحصل كلامه انه لما توهم السامع هنا عدم شمول الصلوة بمعنى الدعاء لجميع اتباعه عليه السلام بناء على ان الدعاء وان اضيف الى كل الاتباع لكنه يحتمل ان يكون تجوزا من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء فيراد من اتباعه عليه الصلوة والسلام بعضهم فلا يشمل الدعاء بجميع الاتباع دفع المص هذا التوهم بتأكيد قوله وآله باجمعين تأكيدا معنويا وانت خبير بانه لاحاجة الى اعتبار هذا التجوز فى هذا التوهم بعدما سيصرح به من احتمال الاضافة هنا لغير الاستغراق ﴿ قوله ﴾ (لانفهامه من اضافة ال الى الضمير) اى لانفهام المعنى الذى افاده اجمعين اعنى الشمول لجميع الاتباع من اضافة ال الى الضمير بناء على ان اضافته اليه للاستغراق ﴿ قوله ﴾ (لانسلم استدراكه لجواز اه) يعنى انه انما يلزم الاستدراك ان لو كان اضافته اليه نصا فى الاستغراق وهو ممنوع لم لايجوز ان تكون لغير الاستغراق من العهد الذهنى او الخارجى اى البعض الغير المعهود من اتباعه عليه الصلوة والسلام او البعض المعهود منهم فلا تفيد تلك الاضافة الشمول الا بذكر اجمعين لانه يعين كونه للاستغراق فيفيد شمول الدعاء لجميع الاتباع وانما لم نتعرض لكونها للجنس والحقيقة مع انه ايضا من محتملات الاضافة كما ستعرف اذلا

وايضا لايستعمل فى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل الدار ونحوه واعرابه ظاهر فتفطن * ولما توهم السامع عدم الشمول بناء على ان الدعاء لبعضهم كمن نسب الى الكل تجوزا من قبيل ذكر الكل وارادة البعض دفع الوهم بالتأكيد فقال (اجمعين) اى الدعاء اتم باجمعهم فان قلت ان ذكر اجمعين مستدرك لانفهامه من اضافة آل الى الضمير * قلت لانسلم استدراكه لجواز كون الاضافة لغير الاستغراق وهو لتعيين الاضافة للاستغراق فتذكر وكن من الشاكرين * ولما وقع اجماع المصنفين المؤلفين على ذكر بعد

لما صرحوا به من انه لا يستعمل غير مضاف الا نادرا كقوله نحن آل و بيت الله بلدتنا لم نزل الاشراف من عهد آدم والثانى ان الاولى فيه على تقدير استعماله مضافا ان يضاف الى الظاهر حتى قال جماعة من اهل العربية لا تصح اضافته الا الى المظهر لكن لما كان الصحيح اضافته الى الضمير ايضا عبر الشارح بالاولى وقد اضيف هنا الى الضمير لما ان المقام مقام الضمير مع ان الاختصار مطلوب فى الرسالة ﴿ قوله ﴾ (واستعماله مخصوص بالاشراف) وفيه نظر لان اختصاصه بالاشراف ينافى تصغيره مع انه قد جاء مصغرا كما سبق واجيب عنه بانه يجوز ان يقصد بالتصغير تحقير من له شرف او تقليله على ان الشرف فى نفسه لا ينافى التصغير بالاضافة الى ذوى الاخطار العظيمة وقيل ان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ورد بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به ذكره المولى حسن الفنارى فى حواشيه على المطول ﴿ قوله ﴾ (قلنا الشرف فيه باعتبار الدنيا اه) لما كان منشأ الاعتراض توهم اختصاص الال بالاشراف الاخروية اجاب عنه بوجهين احدهما منعى والاخر تسليمى فاشار الى الاول بقوله الشرف فيه اه يعنى انا لا نسلم اختصاص الال بالاشراف الاخروية كيف وهو مختص بالاشراف مطلقا اى سواء كان دينوية او اخروية وال فرعون وان لم يكونوا اشرافا بحسب الاخرة لكنهم اشراف بحسب الدنيا من جهة كثرة الاموال والاتباع فيصح استعمال الال فيهم بهذا الاعتبار واشار الى الثانى بقوله واستعماله فيهم اه وتلخيصه انه لو سلم اختصاصه بالاشراف الاخروية فلا نسلم ان استعماله فى آل فرعون على سبيل الحقيقة لم لا يجوز ان يكون على سبيل الاستهزاء من قبيل قوله تعالى *ذق انك انت العزيز الكريم * ﴿ قوله ﴾

واستعماله مخصوص بالاشراف * فان قيل كيف يختص وقد استعمل فى الآية فى آل فرعون فلا يتصور الشرف فى الكافر * قلنا الشرف فيه باعتبار الدنيا لا باعتبار الآخرة واستعماله فيهم على سبيل الاستهزاء *

لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ فى موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشايع هذا عند البصريين واما عند الكوفيين ﴿ ٦٩ ﴾ فاصله اول لان الانسان يؤل الى اهله فابدلت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها عليك بالقول الاول واياك ان تقول بالثانى لان الحق هو الاول كذا صرح به السكاكى وقيل آل الرجل زوجته وفى الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه انتهى وذكر فى المفردات آل الفقهاء العاملون فلا يقال على المقلدين انتهى وقال بعضهم ومنهم فخر الاسلام آل الرسول عليه السلام من هو على دينه وملته فى عصره وفى سائر الاعصار سواء كان نسباله عليه السلام اولم يكن ومن لم يكن على دينه وملته فليس من آله وان كان نسباله عليه السلام فابولهب وابو جهل ليسا من آله ولا من اهله وهذا القول اصح ذكره القرطبى فى تفسيره والحاصل ان الآل يطلق على اثنى عشر معنى ومن اراد الاطلاع فليرجع الى القاموس فالاولى فى الال ان يضاف الى الظاهر

الاستدلال ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع فى تصغير اهل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل سمع تصغيره فى الجملة على خلاف ذلك ﴿ قوله ﴾ (لان قلب الهاء ابتداء اه) دفع لما يتوهم من انهم لم تكلفوا فى قلب الهاء همزة ثم الفا مع ان قلبها ابتداء الى الف عار عن هذا التكلف ﴿ قوله ﴾ (واما قلبها همزة فشايع) كماء اصله ماه جمعه على مياه فقلب الهاء همزة ﴿ قوله ﴾ (عليك بالقول الاول واياك اه) اى والزم وتمسك بقول البصرية بان اصله اهل و بعد نفسك عن قول الكوفية و بعد قولهم عن نفسك وهو ان اصله اول لما عرفت من حقيقة القول الاول بشهادة قوة استدلالهم ﴿ قوله ﴾ (الفقهاء العاملون) اى المجتهدون ﴿ قوله ﴾ (ليسا من اله) لانهما ليسا على دينه وملته عليه السلام وان كانا من نسبه عليه السلام ﴿ قوله ﴾ (والحاصل ان الال يطلق على اثنى عشر معنى اه) فى القاموس الال الاشراف من البعير والسراب وخاص بما فى اول النهار والخشب والشخص وعمود الخيمة واسم جبل واطراف الجبل ونواحيه واهل الرجل واتباعه واوليائه هذا كلامه قبل المعنى المندرجة فى هذا الكلام احد عشر معنى ولم اجد فيه الثانى عشر اللهم الا انه ذكر عقيب السراب وخاص بما فى اول النهار فان عد معنى على الانفراد كان العدد اثنى عشر والا فلا انتهى اقول لاشك فى كون قوله وخاص بما فى اول النهار معنى على الانفراد كيف وقد قال الراغب فى مفرداته عقيب قوله والسراب هو من ال يؤل يذكر و يؤنث يقال لمع الال ولمعت اى السراب اوهو خاص بما فى اول النهار انتهى حيث اورده بكلمة او الفاصلة ﴿ قوله ﴾ (والاولى فى الال ان يضاف اه) فيه اشارة الى امرين الاول ان الاولى فى الال ان لا يستعمل مفردا غير مضاف

للنبى عليه السلام فى هدايته لنا بابلاغ شريعته وحفظها كاصحاب الكرام واعلماء العظام ﴿ قوله ﴾ (اى اتباعه صحابة اوغيرهم) وهو ثانى المعنيين الذين ذكرهما فى الصحاح للال كما سيذكره وانما اختاره اشارة الى دفع مايرد على المص كما اشار بقوله ولذا ترك عطفه اى ولاجل ان الال هنا بمعنى الاتباع صحابة اوغيرهم ترك عطف الاصحاب على الال كما فعله غيره لانه اذا اريد بالال هذا المعنى لم يحتج الى هذا العطف فحاصل السؤال ان المص قد خالف فى هذه الرسالة عادة المؤلفين فى اوائل كتبهم لان عادتهم فيها تعقيب الصلوة على الال بالصلوة على الاصحاب مع انه قد ترك ذلك التعقيب فى اول هذه رسالة وحاصل الدفع ان المص قد اراد بالال معنى الاتباع وهو شامل للصحابة وغيرهم ولذا لم يحتج الى ذلك التعقيب وسائر المؤلفين لما ارادوا بالال معناه الاول من المعنيين المذكورين فى الصحاح اعنى الاهل والعيال احتاجوا الى ذلك التعقيب لعدم شمول الال بهذا المعنى بجميع الصحابة الكرام وانت خبير بان هذا انما يتم اذا صح ماقيل من انه كلما ذكر الال وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اعنى المعنى الثانى واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل البيت مع انه ليس كذلك اذ الحق ان المراد به المعنى الثانى اعنى الاتباع مطلقا وهم المؤمنون واما ذكر الاصحاب فى اوائل كتبهم بعد الال فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم لشانهم الفخيم ﴿ قوله ﴾ (اولتركه) يعنى ان ترك المص هنا عطف الاصحاب على الال لترك النبى صلى الله عليه وسلم فى تعليم كيفية الصلوة عليه عليه السلام ﴿ فالاولى ان يقول فى تعليم كيفية الصلوة لما سبق من ان فى كون التصلية بمعنى الصلوة نظرا وقد انكر صاحب القاموس والجوهرى تصلية بمعنى الصلوة ﴿ قوله ﴾ (بدليل اهيل) وجه

اى اتباعه صحابة اوغيرهم ولذا ترك عطفه اولتركه صلى الله عليه وسلم فى تعليم كيفية الصلوة عليه حيث قالوا كيف نصلى عليك يارسول الله فقال عليه السلام قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث كذا فى شرح التأويلات واصل الآل اهل بدليل اهيل ذكره فى المطول فابدلت الهاء همزة لتقارب مخرجهما ثم ابدلت الهمزة الفا

هذا وماسبق من قوله فالمعنى جنس الصلوة اوجميعها وارد اونازل على محمد عليه السلام يشعر بان المتعلق المحذوف هنا للظرف كلمة نازلة وقد تبع فى هذا الشارح المدقق للاظهار لكن اعترض عليه بانه مخالف لما صرح به النحاة من ان الظرف الواقع خبرا يقدر متعلقه كونه عاما مثل كائن اوحاصل والورود والنزول كون خاص فكيف يصح تقديرهما واجاب عنه الفاضل المصرى فى حواشى التلويح بان الورود والنزول وان كانا خاصين بالنظر الى ماهو اعم منهما كالحصول والكون وغيرهما لكنهما عامان ايضا فى انفسهما انتهى وفيه نظر اذما من كون خاص بالنظر الى ماهو اعم منه الاوهو عام فى نفسه و بالنظر الى ماهو اخص منه فما فائدة ذلك التصريح منهم على ماذكره ذلك الفاضل ﴿ قوله ﴾ (واصلة اليه اه) تفسير للنزول و بيان النحاة الحاصل المعنى وقوله منصبة عليه انصباب المطر اه اى انصبابا كانصباب المطر على الارض اشارة الى ان الاستعلاء الذى دل عليه كلمة على ههنا مجازى لاحقيقى كقولنا عليه دين وظاهر كلامه يشعر بان الاستعارة هنا تبعية بان يشبه النزول المطلق بالاستعلاء المطلق فى مطلق الوصول ويستعار الاستعلاء المطلق للنزول المطلق استعارة اصلية ثم يستعار لفظ على الدال بالوضع على الاستعلاء الجزئى القائم بقولنا المطر المنصب على الارض للنزول الجزئى القائم بقولنا الصلوة نازلة على محمد استعارة تبعية و يمكن ان تكون استعارة تمثيلية غير متعارفة فى مجموع التركيب بان يشبه الهيئة المنتزعة من مجموع الصلوة والنبى عليه الصلوة والسلام والنسبة بينهما بالهيئة المنتزعة من مجموع المطر والارض والنسبة بينهما فى الوصول ثم يستعار الالفاظ الدالة على المشبه به بمجموع المشبه استعارة تمثيلية الاانه

واصلة اليه منصبة عليه انصباب المطر على الارض

٤ ولعل وجه التدبر ان الجملة الصلوتية انشائية البتة كما سبق وليس فيها جهة الاخبارية كالحمد اذليس الاخبار ثبوت الدعا دعاء فلا يصح هنا غير معنى الرحمة اذالمعنى اى معنى الصلوة صل بمعنى نطلب الصلوة اى الرحمة ولا معنى لطلب ﴿ ٦٤ ﴾ المؤمنين واستغفار الملائكة له

عليه السلام هنا ولاشك ان المستعمل هنا ماهى من الله فقط كذا ذكر بعض الاعلام فما ذكر الشارح فيما سبق من ان الصلوة هنا بالمعنى اللغوى المتنوع على ثلثة انواع ذهول عما حققه الفحول واشتغال بما تلقاه العوام بالقبول لكن لايذهب عليك ان هذا لايضر بكون الصلوة مشتملة على معنى السلام اذقد عرفت ان الرحمة مستلزمة له بلا كلام

* منه *

جعل الله اياه سالما عن كل مكروه او كونه امينا من مشقة الدارين وانما ذكره لان الصلوة بدون السلام مكروهة قاله النووى ولان فيه امتثالا لقوله تعالى * صلوا عليه وسلموا تسليما ومنهم من اكتفى بلفظ الصلوة لما فيها من معنى السلام ولان الكراهة فى الاكتفاء (هذا) فقط من غير ملاحظة المعنى والصلوة والسلام نازلة (على محمد)

القصة على القصة معنى اخره وهو عطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الاخرى من غير نظر الى اللفظ لان هذا العطف مما جوزه العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص فى بحث الفصل والوصل ووصفه بالدقة والحسن وان رده المحقق الشريف هناك هذا فانه ينفعك فى مواضع شتى

﴿ قوله ﴾ (جعل الله اياه اه) على صيغة المصدر والضمير المنصوب يرجع الى المسلم عليه وهو هنا محمد عليه الصلاة والسلام وكذا ضمير قوله او كونه اه وانت خبير بان هذين المعنيين الذين ذكرهما للفظ السلام متلا زمان الان الاول معنى التعدية والثانى معنى اللازم ففيه بحث لان السلام ليس بمتعد بالمعنى المراد ههنا فى القاموس السلام بمعنى البرأة من العيوب والافات يقال سلم من العيوب والافات سلاما وسلامة اذا برئ ومنه قولهم السلام عليكم لانه دعاء بالسلامة وقد يستعمل اسما ايضا تأمل

﴿ قوله ﴾ (لان الصلوة بدون السلام مكروهة اه) نقل الاسقاطى عن منية المغنى ان الاقتصار على الصلوة لايكره وقال ان الكراهة فى الاقتصار مذهب المحدثين والفاضل الحلبى افاد فى شرح التحرير ان القول بالكراهة ضعيف ﴿ قوله ﴾ (لما فيها من معنى السلام) اذقد عرفت ان المراد من الصلوة ههنا معنى اللغوى المتنوع على ثلثة انواع فالسلام بالمعنى المذكور رحمة من الله تعالى للنبى عليه الصلوة والسلام وفرد من افراد دعاء المؤمنين ولازم الاستغفار الملائكة له عليه السلام فتدبر ٤

﴿ قوله ﴾ (ولان الكراهة فى الاكتفاء اه) يعنى ان افراد الصلوة انما يكره اذا اكتفى بها ولم يلاحظ معنى السلام ولم يذكر باللسان واما اذا لوحظ او ذكر فلا كراهة فى افرادها بالكتابة

﴿ قوله ﴾ (فالمعنى والصلوة والسلام نازلة على محمد اه)

العطف بان الجملة الحمدية ايضا انشائية فيصح عطف الانشائية على الانشائية فالتأويل الاول فى جانب المعطوف وهذا فى جانب المعطوف عليه ﴿ قوله ﴾ (وان كان على خلاف مذهب الجمهور) اى وان كان الحكم بكونها انشائية خلاف ماذهب اليه الجمهور لانهم ذهبوا الى ان الجملة الحمدية خبرية لصدق تعريف الخبر عليها وهو بالنسبة خارج تطابقه اولا تطابقه والانشاء الاصطلاحى ما بخلافه واستدلوا عليه بما روى عن النبى عليه الصلوة والسلام انه اذا اعطى الله عبدا نعمة فقال الحمد لله يقول الله تعالى انظروا الى عبدى اعطيته مالا قدر له واعطانى مالا حد له لانه مشعر بان الحمد خبر لان انشاء جنس الحمد اوكله ليس فى وسعه بل مافى وسعه الاخبار عنه كما ذكره الشارح المدقق للاظهار فى حواشيه المعلقة على الامتحان فتدبر ﴿ قوله ﴾ (ويجوز ان يقال انه عطف القصة اه) اى ويجوز ان يقال فى تأويل هذا العطف انه من قبيل عطف القصة على القصة فلا يضر الاختلاف بين المعطوف والمعطوف عليه بالاخبارية والانشائية لان فى عطف القصة على القصة بقطع النظر على الاخبارية والانشائية فان قلت معنى عطف القصة على القصة على ماينبه المحقق الشريف قدس سره ناقلا عن صاحب الكشاف ان يعطف جمل مسوقة لغرض على جمل مسوقة لغرض اخر لمناسبة بين الغرضين فكلما كانت المناسبة اشد كان العطف احسن من غير نظر الى كون الجمل خبرية اوانشائية فعلى هذا يشترط فى هذا العطف ان يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة وههنا ليس كذلك فكيف يصح ان يكون العطف هنا من هذا القبيل مع ان كل واحد منهما ههنا واحد غير متعدد قلت لعله اراد بعطف

وان كان خلاف مذهب الجمهور يجوز ان يقال انه عطف القصة على القصة مع قطع النظر عن الخبرية والانشائية * قوله والسلام عطف على الصلوة ومعناه

عن المنع المذكور على سبيل العلاوة اقول ولايخفى عليك ان هذا مما لايسمن ولايغنى من جوع اذلايلزم من ذلك كون قصر الصلوة بالمعنيين على النبي عليه السلام صحيحا وانما يلزم ان لو كان جميع الرحمة النازلة على الملائكة وسائر الانبياء نازلة على النبي عليه الصلوة والسلام اولا وعليهم عليهم السلام ثانيا مع ان الامر ليس كذلك اذ يجوز ان ينزل بعض الرحمة على الملائكة وسائر الانبياء الكرام مستقلة بدون ان ينزل تلك الرحمة على النبي عليه الصلوة والسلام اولا وهو ظاهر وبالجملة ان ماذكروه فى الجواب عن هذا المنع كله مما لايقبله الطبع السليم وعندى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما كان سببا لخلق جميع العالمين بشهادة ماورد لولاك لولاك لما خلقت الافلاك كان جميع الرحمة النازلة على غيره عليه السلام من افراد العالم عائدة اليه ونازلة عليه عليه السلام لاجل هذا المعنى الدقيق الذى هو بالقبول حقيق فلا شارة الى هذا صح ذلك القصر الانيق فاغتنم هذا فانه بالاغتنام يليق ﴿ قوله ﴾ (والفها تكتب على صورة الواو) اشارة الى اصل الصلوة فان اصلها صلوة بالتحريك قلبت واوها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصارت صلوة تلفظ بالالف وتكتب بالواو واوذ كرهذا الكلام قبل قوله ثم ان الالف واللام لكان احسن ترتيبا كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (حتى تكلفوا فى عطفها اه) لانه لما كانت الجملة الصلوتية انشائية لم يجز عطفها على الجملة الحمدية لانها اخبارية وعطف الانشائية على الاخبارية غير جائز فقدروا تارة لفظ نقول اى ونقول الصلوة والسلام اه حتى تكون الجملة الصلوتية ايضا اخبارية فيصح عطفها على الجملة الحمدية ﴿ قوله ﴾ (وقالوا اخرى بان الجملة اه) اى وقالوا تارة اخرى فى تأويل هذا

والفها تكتب على صورة الواو الا اذا اضيف اوثنى فحينئذ تكتب على صورة الالف مثل صلاتك وصلاتان وقال ابن درستويه لم يثبت الواو فى غير القرآن كما فى امداد الفتاح وهى مرفوعة بالابتداء على المشهور ويجوز الجر بالعطف على الاسم اى بالصلوة اوالف والجملة الصلاتية انشائية دعائية حتى تكلفوا فى عطفها على الجملة الحمدية فقدروا تارة لفظ القول وقالوا اخرى بان الجملة الحمدية ايضا انشائية

من حيث انه مستلزم لجميع الافراد والاستغراق ليكون معناه كل فرد من افراد مدلوله يفيد ان جميع افراد الصلوة مقصور على النبي عليه الصلوة والسلام حتى لا تجوز الصلوة على غيره عليه السلام ايضا مع انه غير صحيح لجواز الصلوة بهذا المعنى اللغوى المشروع على ثلاثة انواع على غيره عليه السلام من الانبياء العظام والملائكة الكرام فان قيل من اين يستفاد ذلك القصر قلنا من تعريف الجنس فى الصلوة لما ذكر فى المطول من ان تعريف الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله انتهى فكذا ههنا لما ذكره المولى نور الدين صاحب الهوادى من ان اللام فى الصلوة كلام الحمد فى تحمل المعانى وافادة التخصيص تأمل ﴿ قوله ﴾ (المراد من القصر ادعائى) جواب عن ذلك المنع بتحرير المراد وحاصله ان المراد من قصر جنس الصلوة اوجميعها على النبي عليه الصلوة والسلام ادعائى بتنزيل غيرها من الصلوة منزلة العدم فى جنب الصلوة على النبي عليه السلام فهذا جواب على التقديرين اى تقدير كون اللام للجنس او الاستغراق والاستغراق على هذا حقيقى ﴿ قوله ﴾ (ومن الاستغراق العرفى) اى المراد من الاستغراق على تقدير كونه للاستغراق هو العرفى بان يراد افرادها المتبادرة بحسب متفاهم العرف فهذا الجواب انما هو على تقدير كونه للاستغراق والقصر على هذا حقيقى اعلم ان الاستغراق على نوعين حقيقى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو قوله تعالى * عالم الغيب والشهادة * اى كل غيب وشهادة وعرفى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولك جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده ومملكته لانه المفهوم عرفا ولا يذهب عليك انه ليس للصلوة ههنا افراد متفاهمة بحسب العرف حتى تكون مرادة بها فتأمل ﴿ قوله ﴾ (مع ان ما ينزل على النبي عليه الصلوة والسلام اه) كانه جواب

المراد من القصر الادعائى ومن الاستغراق العرفى فلا اشكال مع ان ما ينزل على النبي عليه السلام من الرحمة ينزله على غيره لانه عليه السلام رحمة للعالمين

فتبصر ﴿ قوله ﴾ (اوللعهد قيل) اى العهد الذهنى اذلامساغ لجعل اللام هنا للعهد الخارجى لعدم الفرد المعهود انتهى اقول هذا ممنوع لم لايجوز ان يراد منها الصلوة النازلة على النبى عليه السلام فى ليلة المعراج مثلا لانها فرد كامل من افرادها معهود نعم الظاهر من كلام الشارح انه اراد العهد الذهنى كما ستعرف ﴿ قوله ﴾ (فالمعنى جنس الصلوة اه) اى المعنى على تقدير كون اللام للجنس جنس الصلوة وعلى تقدير كونها للاستغراق جميع افراد الصلوة فان قيل لم لم يصور المعنى على تقدير كونها للعهد مع انه مما جوزه فى هذا اللام ايضا قلنا لما اراد من العهد العهد الذهنى لم يحتج الى تصوير المعنى على ذلك التقدير لما ان العهد الذهنى من فروع الجنس فقوله جنس الصلوة يصلح ان يكون تصويرا للمعنى على هذا التقدير ايضا فانه ان اريد من الجنس نفس الحقيقة مع قطع النظر عن الافراد كان تصويرا للمعنى على تقدير كونه للجنس وان اريد منه الجنس باعتبار وجوده فى ضمن بعض الافراد كان تصويرا له على تقدير كونه للعهد الذهنى واذا قال المص فى الامعان ولامها للجنس باعتبار وجوده فى بعض الافراد وقال الشارح المدقق للاظهار الظاهر ان مراده انه للعهد الذهنى فان قلت الاستغراق ايضا من فروع الجنس كما اشار اليه المص فى الاظهار فلم صور المعنى على تقدير كونه للاستغراق على حدة ولم يكتف بقوله فالمعنى جنس الصلوة حتى يكون تصويرا للمعنى على تقدير كونه للاستغراق ايضا اذا اريد منه الجنس باعتبار وجوده فى ضمن جميع الافراد قلت الاستغراق معنى مناسب مقبول فى المقامات الخطابية يلزم الاهتمام بشانه بخلاف العهد الذهنى ﴿ قوله ﴾ (فان قلت لانسلم ان جنس اه) يعنى ان جواز كون اللام هنا للجنس او للاستغراق مم لان الجنس

او لعهد فالمعنى جنس الصلوة او جميعها مقصورة عليه لجواز الصلوة على غيره بهذا المعنى * قلنا

تتنوع بالنسبة الى محلها اه) يعنى بالمعنى اللغوى تكون ذا انواع ثلثة كما اشار اليه فى القاموس فيكون بمعنى الرحمة بالنسبة الى الله تعالى اى من حيث ان فاعلها هو الله تعالى وبمعنى الاستغفار بالنسبة الى الملائكة وبمعنى الدعاء بالنسبة الى المؤمنين ولا يذهب عليك ان هذا تكرار مع ماسبق نقلا من القاموس انفا الا ان يقال لما كان صاحب القاموس شافعيا وكان الصلوة مشتركة بين هذه المعانى اشتراكا لفظيا عند الشافعية تبادر من كلامه كونها مشتركة بينها اشتراكا لفظيا فاراد الشارح ان ينبه على ان المختار عندنا انها مشتركة بين هذه المعانى اشتراكا معنويا بمعنى ان معناها واحد وهو العطوفة وافراد ها متعددة بحسب الاسنادات

﴿ قوله ﴾ (والمراد هنا المعنى اللغوى اه) دفع لسؤال مقدر تقديره ان المتبادر مما ذكره فى القاموس كما عرفت ان الصلوة مشتركة بين هذه المعانى الثلثة اشتراكا لفظيا مع ان المراد هنا جميع هذه المعانى فيلزم جمع جميع المعانى المشتركة فى اطلاق واحد وهو غير جائز عندنا فاجاب عنه بقوله والمراد اه وحاصله انها عندنا مشتركة بين هذه المعانى اشتراكا معنويا لا لفظيا حتى يرد ذلك فالمراد هنا المعنى اللغوى الذى هو العطوفة وهو يتنوع على ثلثة انواع بحسب هذه الاسنادات الثلثة وتحقيقه ان معنى الصلوة انما هو العطف فيكون محسوسا ومعقولا لانها فى الاصل انعطاف جسمانى لانها من تحريك الصلوين ثم استعمل فى الرحمة والدعاء لما فيهما من العطف المعنوى ولذا عدى بعلى

﴿ قوله ﴾ (والجمهور على انه اه) اى جمهور اهل اللغة واحترز به عن صاحب المغرب حيث ذهب الى كونها حقيقة فى عبادة لها الركوع والسجود وقال انها مأخوذة من الصلا لما ان المصلى يحرك صلويه فى حال الركوع والسجود

و المراد هنا المعنى اللغوى المتنوع على ثلثة انواع والجمهور على انه فى الدعاء حقيقة وفى غيرها مجاز * ثم ان الالف واللام اما للجنس او للاستغراق

والملائكة يعظمون بما فى وسعهم فأتوا ايها المؤمنون بما يليق بحالكم وهو الدعاء والثناء عليه وسيجئ معنى السلام ﴿ قوله ﴾ (والصلوة فى اللغة الدعاء) اى الدعاء بالخير لما قالوا من ان الدعاء يكون بالخير والشر والصلوة لا تكون الا بالخير ﴿ قوله ﴾ (وحسن الثناء من الله تعالى) ويراد هذا المعنى اذا صدر الصلوة من الله تعالى فى حق رسوله صلى الله عليه وسلم ﴿ قوله ﴾ (وعبادة لها الركوع والسجود) يعنى ان الصلوة تجئ ايضا بمعنى العبادة التى لها ركوع وسجود فقوله وعبادة عطف على القريب او البعيد والظرف اما صفة للعبادة وقوله الركوع والسجود فاعله واما خبر مقدم والركوع مبتدأ مؤخر والسجود عطف عليه والجملة صفة لها ايضا ثم ان الظاهر ان الصلوة بهذا المعنى منقول عن احد المعانى السابقة ليتضمن هذه العبادة المخصوصة اياه فتسميتها بالصلوة تسمية الشئ باسم بعض ما يتضمنه ﴿ قوله ﴾ (واسم يوضع موضع المصدر) يعنى ان الصلوة اسم يستعمل فى موضع مصدر التفعيل حيث يقال صلى يصلى صلوة اذا دعى ولا تصلية مع انها القياس فى مصدره لانها مهجورة على ما فى القاموس من انه يقال صلى يصلى صلوة لا تصلية لما ان عنايتهم بالمصادر السماعية والتصلية لم تسمع فى مصدره وان كان قياسا ﴿ قوله ﴾ (وفى الاصطلاح عبارة عن الافعال اه) يعنى ان الصلوة فى اصطلاح اهل الشرع عبارة عن افعال معلومة واركان مخصوصة بشرائط محصورة فى اوقات مقدرة للتقريب الى الله تعالى والمشهور ان الصلوة حقيقة شرعية فى هذا المعنى وحقيقة لغوية فى الدعاء ومجاز لغوى فى الاركان ومجاز شرعى فى الدعاء قال بعضهم الصلوة فى الشرع مجاز فى الدعاء مع انه مستعمل فى الموضوع له فى الجملة وحقيقة فى الاركان المخصوصة مع انه مستعمل فى غير الموضوع له فى الجملة ﴿ قوله ﴾ (وهى

والصلوة فى اللغة الدعاء وفى القاموس الصلوة الدعاء والرحمة والاستغفار وحسن الثناء من الله تعالى على رسوله وعبادة لها الركوع والسجود واسم يوضع موضع المصدر انتهى وفى الاصطلاح عبارة عن الافعال المعلومة والاركان المخصوصة تقربا الى الله تعالى وهى تتنوع بالنسبة الى محلها على ثلثة انواع وهى من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء

والضمير المجرور راجع الى العبد وانظرف مستقر صفة لاظهار اى اظهارا ثابتا للعبد والباء فى بنعم متعلق لاظهارا والنعم بكسر النون وفتح العين جمع نعمة وقوله بهدايته ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من النعم على المشهور اى حاصلة بهدايته اه او على الوصفية على التحقيق من تجويز تقدير متعلق الظرف معرفا فى مثل هذا المقام كما سيجئ اى الحاصلة بهداية النبى عليه السلام لامته الى الصراط المستوى اى الطريق المستقيم الذى هو دين الاسلام فاضافة سواء الى الصراط من اضافة الصفة الى موصوفها ﴿ قوله ﴾ (صلى الله عليه عشر صلوات) اذ الحسنات بعشر امثالها ﴿ قوله ﴾ (وبالحديث الذى رواه ابو موسى اه) اى فى قول المص الصلوة والسلام اقتداء بهذا الحديث ايضا لان المراد بالابتداء فى هذا الحديث الشريف العرفى او الاضافى اذ لامجال للحمل على الحقيقى وهو على كلا التقديرين حاصل فى قوله الصلوة والسلام ولم يتعرض لماروى عنه عليه الصلوة والسلام من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى مكتوبا فى هذا الكتاب لان الجوزى اورده فى موضوعاته وقال ابن كثير انه غير صحيح ﴿ قوله ﴾ (واقتداء بقوله تعالى *يا ايها الذين امنوا* الاية) لايخفى عليك ان الاقتداء بهذه الاية الكريمة لايحصل الا بقوله والصلوة والسلام كما سيشير اليه الشارح واما الاقتداء بهذين الحديثين فيحصل بقوله والصلاة بدون السلام ولعله النكتة فى تكرير لفظ الاقتداء ثم ان الصلاة فى هذه الاية بمعنى الدعاء لما انها مضافة الى المؤمنين واما فيما قبله اعنى قوله تعالى *ان الله وملائكته يصلون على النبى *فبمعنى الرحمة والاستغفار لما سيصرح به الشارح ومعنى الاية على ماقال اهل التفسير ان الله يرحم النبى ويوصل اليه من الخير

صلى الله عليه عشر صلوات وحط عنه عشر خطيئات ورفع له عشر درجات كما فى الجامع الصغير للسيوطى وبالحديث الذى رواه ابو موسى الاشعرى انه قال قال النبى صلى الله عليه وسلم كل كلام لم يبدأ فيه بالصلوة على فهو اقطع كما فى المفتاح واقتداء بقوله تعالى * يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما *

يعنى من كون الصفة مطابقة لموصوفها فيهما انما يشترط فيما اذا لم تكن مخصوصة بموصوفها واما اذا كانت مخصوصة به فلا يشترط ذلك والصفة هنا اعنى جملة رب العالمين مخصوصة بموصوفها الذى هو لفظة الجلالة ولا توجد فى غيره لان رب العالمين مما لا يوصف به غيره تعالى فيجوز ان تقع صفة للفظة الجلالة وان خافتها تعريفا وتنكيرا ﴿ قوله ﴾ (اولانها خاصة للجلالة اه) جواب ثان عن الاعتراض المذكور وحاصله انا لانسلم ان تلك المطابقة شرط فى كل صفة بل هى لصفة غير الجلالة واما الجلالة فقد توصف بالنكرة وان لم يجز فى غيرها بناء على ما ذكره القهستانى من ان من خصايص لفظة الجلالة ان توصف بالنكرة و لفرق بين الجوابين ظاهر لان الاول عام يجرى فى لفظة الجلالة وغيرها والثانى خاص بها لا يجرى فى غيرها وقوله كما ذكر فى رضى الله تعالى تنوير لسند المنع اى وقد ذكروا فى بيان اعراب رضى الله تعالى عنه ان تعالى فعل ماض مع فاعله المستتر جملة فعلية صفة للجلالة وقوله فتفطن تنبيه على فهم المأل على هذا المنوال ﴿ قوله ﴾ (ولما كان العبد اه) اى لما كان فيضان النعم الالهية من الله الواهب الرفيع المتعزز بالعظمة والكبرياء على العبد المتصف بالاحتقار والذلة بواسطة جامعة بين جهتى العلوية والسفلية التى هو النبى عليه الصلوة والسلام كانت هذه النعم واردة من جهته تعالى بالاصالة ومن جهة النبى عليه الصلوة والسلام بالتبعية فلما كان العبد حامدا لله تعالى بالاصالة ناسب ان يردف التحميد بالصلوة على ذلك الواسطة عليه الصلوة والسلام بالتبعية ﴿ قوله ﴾ (اظهارا له اه) تعليل للزوم مناسبة الصلوة على النبى بالتبعية لكون العبد حامدا له تعالى بالاصالة وذلك لما يستفاد من كلمة لما من معنى الملازمة كما صرح به ابو البقاء

اولانها خاصة للجلالة كما فى رضى الله تعالى فتفطن ولما كان العبد حامدا لله تعالى بالاصالة ناسب ان يصلى على نبيه بالتبعية فقال (والصلاة والسلام) كذا ذكره بعض الفضلاء اظهارا له بنعم النبى عليه الصلوة والسلام بهدايته الى سواء الصراط وفيه اقتداء بالحديث النبوى الذى رواه ابو هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبى عليه الصلاة والسلام انه قال من صلى على مرة واحدة

على قبح وهو مذهب الفارسى وبعض البصريين واما فى الثانى فلان منهم من جوز اعماله مع الفصل مطلقا سواء كان باجنبى اولا لقوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم الآية لتعلق يوم برجعه ومنهم من منعه وهم يقدرون عاملا فى هذه الآية ﴿ قوله ﴾ (وهذه الصور للرب اه) يعنى ماذكرناه من محتملات الاعراب انما هو للرب فقط واما اعراب العالمين فالجر بالاضافة اى بكونه مضافا اليه للرب وفى اعراب ارب صورا خرتركناها خوف الملال ﴿ قوله ﴾ (ويجوز ان يكون ماضيا اه) اى ويجوز ان يكون رب هنا فعلا ماضيا من ربه يربه اذا ملكه كما سبق ﴿ قوله ﴾ (والجملة صفة او استينافية) اى الجملة الفعلية المركبة من رب وفاعله المستتر تحته ﴿ قوله ﴾ (نحويا كان او معانيا) يعنى ان هذه الجملة الفعلية يجوز ان يكون استينافية بكلا معنييه اى الاستيناف النحوى والاستيناف المعانى فالاستيناف النحوى هو ان ينقطع الكلام عما قبله والاستيناف المعانى ترك الواو بين الجملتين نزلت اولاهما منزلة السؤال فكانه قيل ههنا هل يستحق الله تعالى الى جميع افراد الحمد اوجنسه اوالفرد الكامل منه فاجاب بانه رب العالمين فيستحق ذلك قطعا ولايصار الى الاستيناف الالجهات لطيفة مذكورة فى المعانى كتنبيه السامع على موقعه اواعتنائه ان يسئل اوالقصد الى تكثير المعنى مع قلة اللفظ اوترك العاطف الى غير ذلك فاعتبر ههنا ﴿ قوله ﴾ (فان قلت اه) اعتراض على قوله والجملة صفة وحاصله انه كيف يجوز ان تكون الجملة الفعلية على تقدير كون رب فعلا ماضيا صفة للجلالة مع ان من شروط الصفة المطابقة لموصوفها فى التعريف والتنكير وهى غير موجودة ههنا لانهم صرحوا بان الجملة فى حكم النكرة ولفظة الجلالة اعرف المعارف ﴿ قوله ﴾ (قلت ان الصفة اه)

وهذه الصور للرب والعالمين مجرور بالاضافة ويجوز ان يكون ماضيا والعالمين مفعول له والجملة صفة او استينافية نحويا كان او معانيا * فان قلت ان الجملة نكرة كما قالوا فكيف تكون صفة للجلالة وهى اعرف المعارف لانه علم لذاته تعالى * قلت ان الصفة اذا خصصت بموصوف جاز ان يكون نعتا له وان تخالفت تعريفا وتنكيرا

فرغ من بيان معنى الرب والعالمين وتصحيح ايرادهما ههنا ارادان يبين اعرابهما فقال ثم ان رب اه وقدم من محتملات اعراب رب كونه صفة للجلالة لما انه الظاهر وهو على تقدير كونه صفة مشبهة او مصدرا بمعنى الفاعل او مبالغة اسم فاعل مخفف راب كما ذكرنا ظاهر واما على تقدير كونه مصدرا بمعناه فلما سبق من انه يجوز ان يكون بهذا المعنى صفة للجلالة بلا مضاف للمبالغة كما فى مررت برجل عدل او بتقديره اى ذى رب وتربية لكنه يفوت ح معنى المبالغة فبهذا ظهر ان كونه صفة يجوز على جميع هذ الاحتمالات فهذا وجه اخر للتقديم ﴿ قوله ﴾ (او بدل منه) هذا على تقدير عدم كونه مصدرا بمعنا. ﴿ قوله ﴾ (ويمكن ان يكون اه) اشار بهذا العنوان الى ان الاحتمالات التى يذكرها بعد اهيته لاحتيا. بها الى تقدير وتكلف ثم ان هذا الاحتمال على تقدير عدم كونه مصدرا بمعنا. ظاهر وعلى تقديره مبنى على الوجه الذى ذكرنا انفا من قصد المبالغة او تقدير المضاف ﴿ قوله ﴾ (وان يكون منصوبا على المدح) اى ويمكن ان يكون الرب منصوبا على المدح بان يكون التقدير امدح رب العالمين وهذا الاحتمال ومابعده مبنى ايضا على تقدير عدم كونه مصدرا بمعناه ﴿ قوله ﴾ (اولاعنى) اى على انه مفعول اعنى المقدر وفيه انه قد نص ابن مالك فى شرح العمدة على ان المنعوت اذا كان معينا لايقدر اعنى بل اذكر ﴿ قوله ﴾ (لان عمل المصدر المحلى باللام اه) ولانه يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالخبر وهو اجنبى كما قيل والتحقيق ان فيما ذكره الشارح وفيما ذكرنا اختلاف بين النحاة اما فى الاول فلان منهم من اجاز اعمال المصدر معرفا باللام مطلقا وهو مذهب سيبويه ومنهم من منعه مطلقا وهو مذهب الكوفيين ومنهم من جوزه

او بدل منه ويمكن ان يكون مرفوعا على انه خبر المبتدأ المحذوف اى هو رب العالمين والجملة استينافية او صفة للجلالة وان يكون منصوبا على المدح اوعلى انه منادى مضاف او انه مفعول لفعل مقدر يدل عليه لفظ الحمد تقديره نحمد رب العالمين اولا عنى اى اعنى رب العالمين واما كونه منصوبا بلفظ الحمد فضعيف لان عمل المصدر المحلى باللام قليل بل لا يوجد فى الكلام الا بالواسطة كقوله تعالى * لايحب الله الجهر بالسوء *

اصلا واما ثانيا فلانه لوسلم صحة ايراد هذا الجمع هنا فلا يناسب المقام وذلك لانه جمع قلة والظاهر مستمع لاتيان جمع الكثرة الا ان يقال اورده تنبيها على انهم وان كثروا فى الظاهر لكنهم قليلون فى جنب عظمته تعالى ﴿ قوله ﴾ (وقيل العالم اسم لذوى العلم اه) يعنى انه للقدر المشترك بين اجناس ذوى العلم وبين مجموعها فيطلق على كل جنس من تلك الاجناس وعلى مجموعها وانما اخر هذا الوجه وصدره بقيل الذى يدل على الضعف مع ان هذا الوجه مما قدمه الزمخشرى على الوجه الاول واختاره لما ان الوجه الاول داخل فى المدح ولما يرد على هذا الوجه من انه ان قيل انه حقيقة فقد خالف اللغة وان قيل انه مجاز لم يفد فائدة واما ماقيل انه انما مرضه لان هذه الصيغة اى صيغة فاعل لم يستعمل الا فيما يكون الة بين الفاعل والمفعول كالخاتم والقالب ولم يوجد استعماله فى نفس العالم اذلم يسمع ناصر وضارب بالفتح فليس بشئ لان من يرجحه كالزمخشرى لم يرد ذلك كما بينه شراحه فان توهمه هذا القائل من قوله لذوى العلم فوهم على وهم اذلا يلزم من كون معناه ذوى العلم كونه اسم فاعل كما حققه المولى الشهاب وقوله من الملائكة اه بيان لذوى العلم ﴿ قوله ﴾ (على سبيل الاستتباع) اى بتبعية غير ذوى العلم لهم بدون ان يكون غيرهم مقصودا اصليا باللفظ حتى انه لايكون مستعملا فيه فلا يتصف بكونه حقيقة اومجازا بالنظر اليه فتدل ربوبيته تعالى لهم على ربوبيته لغيرهم على سبيل التبعية كدلالة قولك جاء السلطان على مجئ اتباعه وجنده ﴿ قوله ﴾ (هذا) اى الامر هذا اوخذ هذا اوها اسم فعل بمعنى خذ وزا مفعوله وهذا وان استغنى عن التقدير بعيد مع مخالفته الرسم ﴿ قوله ﴾ (ثم ان رب العالمين اه) لما

وقيل العالم اسم لذوى العلم من الملائكة والانس والجن فيطلق على كل جنس منها وعلى مجموعها لا على فرد من افرادها فيقال عالم الملائكة وعالم الانس وعالم الجن وعالم كل منها ولا يقال عالم زيد وعالم عمرو ونحو • فيطلق العالم لغيرهم من الحيوانات والجمادات على سبيل الاستتباع هذا ﴿ ثم ان رب العالمين بالجر صفة للجلالة عند الجمهور

لايسع كتابنا هذا بنقلها فار قنعت بما ذكره الفاضل العصام فاستمع الكلام حيث قال فى شرحه على الكافية الفضل ضد النقص على مافى كتب اللغة والضمير فى فضل راجع الى المنفى فيكون معنى المثال المذكور فضل النظر فى الوقوع على العطا وبدعه فضلا وح يلزم من نفى النظر نفيه بالطريق الاولى انتهى ومعنى عبارة الشارح على هذا فضل كون العالم صفة فى الوقوع على كونه صفة للعقلاء فضلا فيلزم من نفى كونه صفة للعقلاء بالطريق الاولى ﴿ قوله ﴾ (قلنا ان العالم اسم لكنه اه) خلاصة الجواب ان شروط هذا الجمع باسرها موجودة ههنا فيصح جمعه بهذا الجمع وذلك لان العالم وان لم يكن صفة حقيقة لكنه يشابهها من جهة ان فيه دلالة على معنى زائد على الذات كالصفات وهو كونه بحيث يعلم به الصانع لانه معنى زائد على الذات بخلاف لفظ الانسان مثلا فانه لادلالة فيه على ذلك اصلا وان كان مدلوله يعلم به وهذا القدر يكفى فى وجود الشرط الاول من الشرطين الذين نفاهما السائل واشار الى اثبات الشرط الثانى منهما بقوله وغلب العقلاء اه يعنى ان العالم وان كان شاملا للعقلاء وغيرهم الا ان العقلاء لشرفهم وفضلهم غلب على غيرهم ونزل غيرهم منزلة المعدوم فكان العالم كان من اوصاف العقلاء المختصة بهم فجمع بالجمع الذى يجمع به اوصاف العقلاء وهذا كاف فى وجود الشرط الثانى منهما فقوله كما يجمع اوصاف اه متعلق بمقدر اى فجمع العالم بهذا الجمع كما يجمع اه ﴿ قوله ﴾ (فتأمل لعل وجهه) ان ههنا نظرا اما اولا فلان ما ذكره من كون العالم مماثلا للصفة مما لايظهر لان ماذكره سابقا من قوله اسم لما يعلم به وتمثيله السابق بقوله كالخاتم اسم لما يختم به اه صريح فى انه اسم آلة كما نبهنا عليه هناك وهى لاتماثل الصفة

قلنا ان العالم اسم لكنه يماثل الصفة من جهة كونه موضوعا للذات مع ملاحظة معنى قائم به وهو كونه بحيث يعلم به الصانع وغلب العقلا لشرفهم وفضلهم على غير العقلاء من اجناس العالم كما يجمع اوصاف العقلاء المختصة بهما فتأمل

جمعه على عموم الاجناس بخلاف مالوا فرد فانه ربما يكون بعموم افراد جنس واحد ورده المولى شهاب بانه انما يتم اذا صح اطلاق العالم على فرد كزيد انتهى والظاهر من كلام الشارح اختيار لتقرير الثانى على وجه لايرد عليه ماورده المولى المذكور لان خلاصته ماذكره ان الافراد وان دل على اجناس مختلفة ايضا لكن دلالتها عليها ليست كدلالة صيغة الجمع واضحة فجمع العالم هنا ليدل عليها دلالة واضحة لانه لو افرد لايدل على اجناس مختلفة بان يكون لعموم افراد جنس واحد حتى يرد ذلك ﴿قوله﴾ (فان قلت لما جمعه بالواو والنون اه) يعنى ان هذا الجمع مخصوص بما هو صفة اوعلم لذكر عاقل بشروطه المذكورة فى المطولات وقد جمع هنا عالم بهذا الجمع مع عدم استيفاء شروطه لانه اسم لاصفة ولا علم وشامل لغير العقلاء فكيف يصح جمعه بهذا الجمع وانما قال بالواو والنون مع ان الاوفق ان يقول بالياء والنون اعتبارا باول احوالها اشرفها ﴿قوله﴾ (وهو اعلام العقلاء) اى الاسم الذى كان فى حكم الصفة للعقلاء اعلامهم وذلك لانها تأول بمسمى به ﴿قوله﴾ (وان العالم ليس بصفة اه) يعنى ان الشرطين من شروط هذا الجمع هنا منتفيان اما الاول فلانه اسم لاصفة واما الثانى فلانه شامل لغير العقلاء واما عدم كونه علما فظ مستغن عن البيان ولذا لم يتعرض له ثم ان قوله فضلا منصوب على المصدرية لفعل محذوف وجوبا سماعيا وهو كلمة تورد بعد نفى صريح نحو فلان لاينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه اومؤل نحو فلان يعرض عن الفقير فضلا عن ان يعطيه فانه فى معنى لايلتفت الى الفقير والمقصود منه الدلالة على ان مابعده اولى بالنفى مما قبله لكن قد استصعب على كثير من الفضلاء وجه استفادة هذا المقصد فذكروا فى حله وجوها

فان قلت لم جمعه بالواو والنون مع ان الاسم انما يجمع بالواو والنون اذا كان صفة للعقلاء اوكان فى حكمها وهو اعلام العقلاء وان العالم ليس بصفة فضلا عن كونه صفة للعقلاء

مايقوم بذاته والعرض مالايقوم بذاته كما تقرر فى محله ﴿ قوله ﴾ (لانهما تدلان على وجوده تعالى) لما فسر العالم الذى غلب فيما يعلم به الصانع بقوله وهو ماسواه تعالى ثم بينه بقوله من الجواهر والاعراض فهم منه ان الجوهر والاعراض مما يعلم به الصانع تعالى فاثبته بقوله لانهما تدلان اه يعنى ان الجواهر والاعراض تدلان على وجوده تعالى لانهما ممكنان مفتقران الى مؤثر واجب لذاته وذلك لمؤثر هو الله تعالى فهما مما يعلم به الصانع فيطلب تفصيل المقام من علم الكلام ﴿ قوله ﴾ (فان قيل لم جمعه اه) حاصل السؤال استفسار عن ايراد المص العالمين بصيغة الجمع مع ان العالم اسم جنس يشمل القليل والكثير لانه مما وضع لان يقع على شئ وعلى مايشابهه كرجل فانه موضوع لكل فرد خارجى على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه والافراد هو الاصل وهو مع اللام ربما يكون اشمل ﴿ قوله ﴾ (قلنا انما جمعه اه) يعنى نعم ان العالم المفرد ايضا يفيد الشمول لكنه لايفيد الشمول الواضح لما تحته من الاجناس المختلفة بخلاف مالو جمع لانه يفيد ذلك الشمول واضحا لاخفاء فيه ومما يجب ان يعلم انه قال صاحب الكشاف فان قلت لم جمعه قلت ليشمل كل جنس مما سمى به انتهى فذكر فى بعض حواشيه ان توجيه الجواب انه لوافرد ربما يتبادر الى الفهم انه اشارة الى هذا العالم المشاهد بشهادة العرف او الى الجنس والحقيقة لظهوره عند عدم العهد فجمع ليشمل كل جنس مسمى بالعالم لانه لاعهد وفى الجمع اشارة الى ان القصد الى الافراد دون الحقيقة وزعموا من ان اللام يبطل الجمعية انما هو حيث لاعهد ولااستغراق وقرر بعضهم وجه اخر حيث قال حاصل الجواب انه لوافرد ماد ل على اجناس مختلفة تشملها الربوبية فجمع ليدل على ذلك كاطهارات اذ معناه انه موضوع الاجناس فدل

لانهما يدلان على وجوده تعالى * فان قيل لم جمعه مع انه يشمل القليل والكثير لانه اسم جنس يشملهما قلنا انما جمعه توضيحا لشموله ما تحته من الاجناس المختلفة *

المذابة وهو فى الاصل غير عربى بل معرب كالب كما فى بعض كتب اللغة ﴿قوله﴾ (ثم كثر استعماله فيما اه) يعنى ان العالم كان اسما لمفهوم ما يعلم به الخالق تعالى بالغلبة لان المراد بالصانع هو الله تعالى واعترض عليه بانه وان اشتهر عند المتكلمين اطلاق الصانع عليه تعالى لكن لم يرد استعماله فى الشرع واسماؤه تعالى توقيفية واجيب عنه بان اطلاق عليه تعالى قد ورد فى حديث صحيح رواه الحاكم والبيهقى عن حذيفة رضى الله عنه ولفظه ان الله صانع كل صانع وصنعة وايضا روى الطبرانى فى حديث اخر اتقوا الله فان الله فاتح وصانع ﴿قوله﴾ (وهو ماسواه تعالى اه) لما فهم من كلامه ان العالم اسم جنس غلب فيما يعلم به الصانع سواء كان من ذوى العلم اولا فسره بقوله وهو ماسواه اه ولما توهم من ظاهر هذا التفسير انه اسم لمجموع ماسواه تعالى بحيث لا يطلق على انواعه واجناسه قالوا ان المراد به القدر المشترك من اجناس ماسواه تعالى فانه لا يطلق على كل جنس مما يعلم به الخالق اعنى غيره تعالى كما يطلق ايضا على جنسين منه فصاعدا فيقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وعالم الافلاك الى غير ذلك و يطلق على مجموعها ايضا لان مجموعها فرد من جملة ما يعلم به الصانع فيطلق عليه اطلاق الكلى على جزئياته فالعالم على هذا مشترك بين المجموع وما تحته من الاجناس والانواع والاصناف ولا يطلق على فرد كزيد مثلا وليس اسما للمجموع فقط بحيث لا يكون له افراد بل اجزاء فيمتنع جمعه وقوله من الجواهر والاعراض بيان لما سوى الله قيل وهذا البيان لاخراج صفاته تعالى فانها مما سوى الله اى ذاته مع انه ليست داخلة فى العالم انتهى وليس بشئ لان صفاته تعالى ليست عينه ولا غيره عندنا فليست داخلة فى اصل التفسير فهذا مجرد بيان كما لا يخفى ثم ان الجوهر

ثم كثر استعماله فيما يعلم به الصانع وهو ماسواه تعالى من الجواهر والاعراض

فى شرح هـذا الحديث الشريف لان ولدهـا من سيدها ينزل منزلة سيدها لانحصار مال الانسان الى ولده غالبـا ﴿ قوله ﴾ (والرب لايطلق على غيره تعالى الامقيدا اه) يعنى ان الرب مطلقا سواء كان بمعنى السيد اوالمالك لايطلق على غيره تعـالى حقيقة الامقـيدا بالاضـافة ونحوهـا ممايدل على ربوبية خاصـة فقوله كقوله تعالى * ارجع الى ربك * مثال لماهو بمعنى السيد وقوله وكقوله رب الدواب ورب البعير مثـال لماهو بمعنى المالك واشارة الى مافى المصباح من ان الرب يطلق على الله تعـالى معرفا بالالف واللام ومضافا ولايطلق على مالك الشئ الذى لايعقل الامضافا اليه فيقال رب الدين ورب المال وهنـا بحث ستطلع عليـه ﴿ قوله ﴾ (قالوا لم يسمع اطلاق لفظ الرب فيه اه) ان هذا اذا كان بمعنى المالك واما اذا كان بمعنى السيد فربمـا جاء باللام عوضا عن الاضافة واعلم ان التحقيق فى هذا المقام ماذكره بعض الافاضل فى حواشيه على انوار التنزيل من ان حاصل ماقالوه انه اذا كان بمعنى المالك لايطلق على غيره تعالى الامقيدا باضافة اوماهو بمعناها لان المالك الحقيقى هو الله تعـالى والملك المطلق له ولو كان بمعنى غير المالك جازمع القرينة اطلاقه على غيره تعالى وكذا اذا اضيف وكذا اذا كانت اللام عوضا عن الاضافة كماذكرنا ﴿ قوله ﴾ (اعتمـادا على ظهور القرينة) اى وانما وقع ذلك الاطلاق فى الجاهلية اعتمادا على ظهور قرينة تدل على ربوبيتـه مخصوصة ﴿ قوله ﴾ (والعـالم اسم لما يعلم به اه) اى يقع العلم به و يحصل اعم مما يعلم به اه اى يعلم به الصـانع اوغيره وهو اسم الة مشـتقة من العلم كالخاتم من الختم لكنه غير مطرد ولذا لم يذكر فى علم التصريف والقالب بفتح اللام ويجوز كسرها آلة معروفة يفرغ فيهـا الجواهر

والرب لايطـلق على غيره تعالى الا مقيـدا بالاضافة كقوله تعالى * ارجعى الى ربك * وكقولهم رب الدار ورب البعـير * قالوا لم يسمع اطلاق لفظ الرب مجردا عـن الاضافة عـلى غيره تعالى فى الاسلام وسمع فى الجاهلية نادرا اعتمادا عـلى ظهور القرينة انتهى كـلامه * والعالم اسم لمـا يعلم به كالخاتم اسم لما يختم به والقـالب اسم لمـا يقلب به

على كونه صفة لحوق التاء به فى المؤنث كما فى حديث من اشراط الساعة ان تلد الامة ربتها فى بعض الرواية كما سيجئ ﴿ قوله ﴾ (ثم سمى به المالك) اى نقل اليه بعد ما كان مصدرا بمعنى الربية او صفة مشبهة بمعنى المربى والقصر على الثانى تقصير وذاك النقل والتسمية لكون تبليغ الشئ الى كماله من شان المالك وقوله (لانه يحفظ ما يملكه اه) بيان للمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه وقوله ويربيه معطوف على يحفظ او يملك قيل وفى هذا اشارة الى ان معنى الحفظ معتبر فى اصل معناه اذ لا يتصور التبليغ الى الكمال بدونه لكن فى كونه جزأ من معناه نظر انتهى ورد بان الحفظ من جملة التربية بل تبليغ الشئ الى كماله يستلزم حفظه فلا خفاء فى كون الحفظ جزءا بمعنى الرب بحسب الاصل ﴿ قوله ﴾ (وقيل مصدر بمعنى الفاعل) اى از اب قال المولى شهاب فى حاشية انوار التنزيل الظاهر انه من مبالغة اسم الفاعل وهو اسم فاعل واصله راب فخفف وكلام ابن مالك بالتصريف يشهد له ويؤيده قوله رب العالمين فانه متعد مضاف الى المفعول والصفة المشبهة تضاف الى الفاعل تأمل ﴿ قوله ﴾ (كقوله تعالى * انه ربى احسن مثواى *) فيه نظر من وجهين اما اولا فلانا لا نسلم ان الرب فى هذه الاية بمعنى الصاحب كيف وقد فسره القاضى بالسيد واما ثانيا فلانه لو سلم فانما يكون بمعنى الصاحب لو اريد بالرب فى هذه الاية الملك الذى رب يوسف عليه السلام واما الوعنى به الله تعالى كما ذكره الراغب نقلا عن البعض فلا والجواب ان هذا مناقشة فى المثال وهى ليس من دأب المحصلين فضلا عن الفاضلين ﴿ قوله ﴾ (وان تلد الامة ربها) اى ومن اشراط الساعة * ان تلد الامة ربها اى مولاها رواه ابو هريرة رضى الله عنه قال القسطلانى

ثم سمى به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه * وقيل مصدر بمعنى الفاعل * ثم انه يجئ بمعنى السيد كقوله تعالى * اذكرنى عند ربك * اى سيدك وبمعنى الصاحب كقوله تعالى * معاذ الله انه ربى احسن مثواى * اى انه صاحبى وبمعنى المولى كقوله عليه السلام * وان تلد الامة ربها * وفى بعض الروايات ربتها اى مولاها ومولاتها

بالحذف مما ليس له كثير حسن ﴿ قوله ﴾ (وصفه) اشارة الى رب العالمين صفة للجلالة كما هو المشهور على ما يأتي ﴿ قوله ﴾ (اى مالكهم ومبلغهم الى الكمال) قال العلامة السيوطي في حاشية انوار التنزيل الرب يطلق لغة على المربي وعلى المالك وعلى الخالق وعلى السيد والثابت والمعبود والمصلح انتهى فتفسير الشارح بقوله اى مالكهم مبني على اختيار المعنى الثاني وقوله مبلغهم الى الكمال اشارة الى المعنى الاول الذي سيذكره من ان التربية تبليغ الشئ الى الكمال شيئا فشيئا ﴿ قوله ﴾ (كما في تقضي البازي) التقضض هنا بمعنى النزول قال الجوهري لم يستعملوا من التقضض تفعلا الا مبدلا اى الابتبديل الحرف الاخير ياء فالاصل تقضض فاستثقلوا ثلاث ضادات فابدلوا احدها ياء كما قالوا تظنى من الظن فكان تقضض فاجتمع المثلان فادغمت الاولى في الثانية ﴿ قوله ﴾ (فيكون بمعنى التربية) يعنى ان الرب يكون على هذا بمعنى التربية ﴿ قوله ﴾ (فالمصدر اسم معنى لا يطلق اه) يعنى ان الرب اذا كان على هذا بمعنى التربية يكون مصدرا مع ان المصدر اسم معنى لا يطلق على الذات من غير تأويل الا لقصد المبالغة فيكون اطلاقه هنا عليه تعالى من قبيل المبالغة هذا اذا لم يقدر مضاف واما اذا قدر فيصح اطلاقه مثل ذي رب لكن بفوت حينئذ معنى المبالغة ومما يجب ان يعلم انهم اختلفوا في تفسير اسم المعنى واسم العين قال الفاضل الابهري في حاشية مختصر المنتهى اسم المعنى ما دل على معنى لا يقوم بنفسه كالمصدر واسم العين ما دل على ما يقوم بنفسه كرجل ودار فان اردت التفصيل فارجع الى المطولات ﴿ قوله ﴾ (وقيل انه صفة مشبهة اه) اى الرب حيث وقع في بعض التفاسير ان الرب صفة من ربه بمعنى رباه تربية ثم سمي به المالك وانسلخ عن الوصفية وصار كالاسم الشبيه بالصفة كالكاتب والاله والدليل

وصفه بقوله (رب العالمين) اى مالكهم ومبلغهم الى الكمال شيئا فشيئا حينا فحينا قال الفاضل البكرماني في الرسالة الرب في الاصل مصدر من رب يرب فهو بمعنى ربب يربب تربية ابدلت الباء ياء لثقل التضعيف كما في تقضى البازي فيكون بمعنى التربية وهي تبليغ الشئ الى كماله شيئا فشيئا فالمصدر اسم معنى لا يطلق على الذات الا لقصد المبالغة مثل رجل عدل اى عادل * وقيل انه صفة مشبهة من فعل متعد اخذ منه بعد جعله لازما بنقله الى فعل بضم العين

انها فيه للاستحقاق لانها وان كانت واقعة بين الذاتين في الظاهر الا انها في الحقيقة بين الذات والصفة لان التقدير وعذاب النار للكافرين كما لايخفى واما ماقيل من ان جعل المثال الاول من قسم الاختصاص والثاني من قسم الاستحقاق تحكم فانه يقدر في الاول ايضا نعيم الجنة للمؤمنين فيرجع الى الاستحقاق فذهول عن دقائق الكلام لان المثال الاول معناه صحيح بدون تقدير شئ مع جعل اللام للاختصاص فلاحاجة فيه الى تقدير اصلا والتقدير بدون الاحتياج مما يرضى به الامن في طبعه اعوجاج بخلاف الثاني اذلا يصح معناه بدون تقدير العذاب مع جعل اللام فيه للاختصاص لان ذات النار المراد بها الجحيم غير مختصة بالكافرين بل فيها كثير من ملائكة العذاب فالمختص بهم عذابها لان هؤلاء الملائكة لايعذبون فيها ﴿ قوله ﴾ (فتكون للاستحقاق لااللاختصاص اه) جواب لما يعني ان اللام في لله تكون للاستحقاق لاغير عند من يفرق بينهما بما ذكر لانها واقعة بين الذات اعني لله والصفة اعني الحمد وهنا بحث وهو انه لاوجه للقطع بان اللام هنا للاستحقاق لااللاختصاص عند الفارق بينهما بما ذكر كيف وانها انما تكون للاستحقاق عنده اذا جعل الحمد مبتدأ ولله خبره واما اذا جعل صفة للجلالة كما جوزها الشارح ففيه خدشة ولعل لهذا امر بالتأمل فتأمل ﴿ قوله ﴾ (ولام لاه اه) عطف على همزة الوصل اى وحذفت لام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات احدها لام لاه وثانيها لام التعريف وثالثها اللام الجارة ولاشك ان المراد من حذفها الحذف من الخط لامن النطق لان اللام الثانية مشددة والحرف المشددة مقدرة بحذفين فحذفها كحذف الف لاه خطا لا نطقا كما قيل وانت تعلم بان التعبير

فتكون للاستحقاق لااللاختصاص فتأمل * ثم ان اشتقاقه قد مر في بسم الله لكن لما ادخل عليه اللام الجارة حذفت همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات وكذا كل ماقي اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام الجارة نحو للحمد كذا ذكره في الاتقان ولما كان اعظم نعمه تعالى واظهرها واشهرها واعمها نفعا لعباده جميعا كونه ربا للعالمين

اوحالا منه اوخبرا لمبتداء محذوف راجع اليه وهوالذى يستفاد من سوق كلامه والمعنى بسم الله الرحمن الرحيم الحامد الكائن لله او كائنا لله اوهو لله واما ان يكون خبر المبتداء محذوف راجع الى الحمد استخداما ويكون الجملة الاسمية استينافية والمعنى بسم الله الرحمن الرحيم الحامد هو اى الحمد كائن لله هذا غاية ماتيسر لى فى تبيين مراد الشارح هنا وانت خبير بان هذا احتمال بعيد لايقدم عليه عاقل فضلا عن فاضل ولم ار احدا صرح بهذا اصلا نعم قدقرأ الحسن البصرى رحمه الله الحمدلله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام على انه لامعنى للاخبار عن اسم الله الحامد اوالمحمود به بانه كائن له تعالى على التقدير الاول والوجه الثالث من التقدير الثانى ولا لتوصيفه ايضا بالكائن له تعالى تقييده بحال كونه له تعالى على الوجه الاول والثانى منه اذكل ذلك تحصيل الحاصل اللهم الا ان يكون مناط الفائدة قوله رب العالمين الواقع صفة للجلالة فى لله واما مايرد على الوجه الاول من التقدير الثانى من انه مخالف للمشهور الذى هو تقدير متعلق الظرف نكرة فقد فوع بان المحققين قدجوزوا تقديره معرفا لرعاية جانب المعنى فتأمل فى هذا المقام حتى تطلع على استحقاق الشارح بالملام ﴿ قوله ﴾ (اللام للاختصاص اوالاستحقاق عندمن اه) فيه نظر لان من لم يفرق بينهما عمم الاختصاص للاستحقاق حتى اختاره ابن الهشام ووجهه بان فيه تقليلا للاشتراك على ماذكره نور الدين صاحب الهوادى فقوله اوالاستحقاق مما لاوجه له ﴿ قوله ﴾ (بان الاولى تقع اه) اى اللام التى للاختصاص ﴿ قوله ﴾ (والنار للكافرين) جعل اللام فيه للاختصاص لما انها واقعة بين الذاتين اعنى النار والكافرين لكن فيه بحث اذ قد ذكر صاحب المغنى

ا اللام للاختصاص او الاستحقاق عند من لا يفرق بينهما اى مختص او مستحق واما عند من يفرق بينهما بان الاولى تقع بين الذاتين كقولك الجنة للمؤمنين والنار للكافرين والثانية تقع بين الذات والصفة كقولك العزة لله والامر لله

الفعلية مقتضيا لايراد الظرفية مع انهم صرحوا بان الاسمية التي خبرها ظرفية فعلية تفيد التجدد والحدوث ايضا فما الفائدة في العدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية خبرها ظرفية قلت نعم لكنهم صرحوا ايضا بان قوله تعالى *انا معكم* يفيد الدوام وكذا نحو *سلام عليكم* مع ان الخبرية جملة ظرفية فالوجه ان يوفق بين هذين التصريحين بان الاسمية التي خبرها ظرفية انما تفيد التجدد والحدوث اذا لم يوجد داع الى الدوام والثبات كالعدول مثلا واما اذا وجد فيحمل على الدوام والثبات كما ههنا كذا ذكره بعض الفضلاء في تعليقاته على شرح التلخيص فاحسن التأمل ﴿ قوله ﴾ (ولا يبعد ان يكون صفة للجلالة اه) يعني لا يبعد كل البعد ان يكون الحمد ههنا صفة للجلالة المرفوعة المقدرة لما ان حذف الموصوف وابقاء الصفة مقامه شايع ذايع فيكون مرفوعا اوللجلالة المجرورة في بسم الله الرحمن الرحيم فيكون مجرورا ويرد عليه ان الحمد مصدر وهو اسم معنى لا يطلق على الذات فكيف يصح توصيف الجلالة الدالة على الذات الواجب الوجود به فاشار بقوله والمعنى اسم الله الحامد اه الى دفعه بان هذا انما يرد لو اريد بالحمد المعنى المصدري اعني الحدث وليس كذلك لما يجوز ان يكون المصدر هنا بمعنى الفاعل فيكون المعنى اسم الله الحامد او بمعنى المفعول فيكون المعنى اسم الله المحمود لما سنحققه من ان المصدر يستعمل على خمسة اوجه فعلى التقدير الاول يكون قوله لله ظرفا مستقرا خبرا عن الجلالة المقدرة التي هي مبتداء في المعنى بان يراد منها الاسم لا المسمى كما اشار اليه في تصوير المعنى وان كان المبتداء بحسب الظاهر صفتها اعني الحمد فالمعنى اسم الله الحامد والمحمود كائن لله تعالى وعلى الثاني اما ان يكون الظرف المستقر صفة للاسم

ولا يبعد ان يكون صفة للجلالة مرفوعة او مجرورة والمعنى اسم الله الحامد والمحمود له تعالى كما لا يخفى على المتفطن (لله)

لماذهبوا اليه من ان افعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه وفيه نظر لان المشهور ان اللام في الحمد ﴿ عند المعتزلة للجنس حتى قالوا في وجه اختيار الزمخشري كونه للجنس انه مبني على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى لانه كما ان كونه للعهد الخارجي لاينافي مذهبهم كذلك كونه للجنس مع ان الاصل كونه للجنس كما ستعرف الا ان يقال لامجال لحمل اللام على الجنس عندهم لان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد استلزاما ظاهرا اذ لو ثبت فرد من الحمد لغيره تعالى لكان جنسه ثابتا في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به تعالى ﴿ قوله ﴾ (وهذا غير مناسب للمقام اه) يعني ان كون اللام للعهد الذهني بان يراد الفرد الغير المعين من افراد الحمد مما لايناسب مقام الحمد لان الحمد عبارة عن اظهار صفات الكمال للمولى المتعال والمعهود الذهني مبهم مناف لهذا الحال ثم انه قد ذكر بعض المحققين ان اللام فيه للجنس لاغير مستدلا بان الجنس مما يدل عليه اللام بدون استعانة القرائن والاستغراق من موجبات القرائن والعهد سواء كان خارجيا او ذهنيا لايساعده المقام لان المقام مقام اختصاص جميع افراد الحمد لله تعالى لااختصاص الفرد الغير المعين او الفرد الكامل الواحد بادعاء ان جميع ماعداه كالعدم بالنسبة اليه فلم يبق لحمل اللام مجال الا الجنس فبهذا ظهر ان قصر الشئ عدم المناسبة على العهد الذهني تقصير ﴿ قوله ﴾ (وانما عدل عن الفعلية اه) يعني ان قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية اى حمدت حمدا او احمد حمدا لله فحذف مع الفاعل واقيم المصدر مقامه وجعل الجملة اسمية للدلالة على عموم الحمد اى على دوامه وثباته دون تجدده وحدوثه وهذا كما قالوا في سلام عليكم فان قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية فعلية تقديرا ولذا جعلوا اختصار

وهذا غير مناسب للمقام كما لايخفى وانما عدل عن الفعلية ليدل على عموم الحمد وثباته دون تجدده وحدوثه كما تقرر في علم البلاغة * ثم ان الحمد مرفوع بالابتدائية وخبره لله تعالى

فان لمراد اى فرد من افراد الحمير وتسمى لام العهد الذهنى كذا ذكره بعض الفضلاء اقول وفيماذكره نظر اذ لاوجه لجعل اللام فى نحو الرجل خير من المرأة للجنس والحقيقة من غير التفات الى ماصدق عليه من الافراد وذلك لان الخبرية لاتعرض مفهوم الرجل من حيث هوهو بل من حيث تحققه فى ضمن الافراد فالحق ان اللام فيه ليس لاحد من المعانى الاربعة التى ذكرها ذلك القائل بل للجنس من حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقا لان معنى خامس اللام اثبته المحققون كما سيأتى بيانه انشاء الله تعالى نعم قد مثل جم غفير من الفضلاء للام الجنس بهذا المثال الا انهم لم يقيدوه بعدم الالتفات الى ماصدق عليه من الافراد فعلم ان مرادهم المعنى الذى ذكرناه وان غفل عنه هذا القائل فان قلت ماوردته على هذا القائل ليس الامناقشة فى المثال وهى مما لايليق لشان من له حصة من الكلام قلت نعم الا انها متضمنة لماصدر عنه من الاهمال للمعنى الخامس الذى لاينباله الامن له الامن له كعب عال ﴿ قوله ﴾ (مستحقة لله تعالى ومختصة له) الاول على تقدير كون اللام فى لله للاستحقاق والثانى على تقدير كونها للاختصاص وسيجىء تفصيله ﴿ قوله ﴾ (وقيل حمد الاولياء العارفين) اى العارفين بالله تعالى وانما يقال العارف بالله ولايقال العالم بالله لما ان العرفان يستعمل فيما يدرك آثاره ولايدرك ذاته والعلم فيما يدرك ذاته ومعرفته تعالى ليست بمعرفة ذاته بل بمعرفة آثاره ولاجل هذا يكون العرفان اعظم درجة من العلم فان التصديق اسناد هذه المحسوسات الى موجود واجب الوجود جعلنا الله من اهل ذلك العرفان واعاذنا عن الانكار والطغيان ﴿ قوله ﴾ (حمد العلماء الراسخين) اى الثابتين والمتمكنين فى العلم وقد مدحهم الله تعالى فى كتابه العزيز ﴿ قوله ﴾ (وقيل هذا قول المعتزلة) يعنى ان كون اللام فى الحمد للعهد الخارجى قالت به المعتزلة رعاية

مستحقة لله تعالى ومختصة له وعلى الثانى كل فرد من افراد الحمد لله تعالى وعلى الثالث الفرد الكامل الذى هو حمده تعالى على ذاته العليا وصفاته العظمى لله تعالى وقيل حمد الانبياء عليهم السلام وقيل حمد الاولياء العارفين وقيل حمد العلماء الراسخين وقيل هذا قول المعتزلة وعلى الرابع الفرد الغير المعين من افراد الحمد لله تعالى

٣ قوله فتدبر فى هذا المقام اشارة الى ان الشكر اللغوى انما يكون بعينه الحمد العرفى اذا لم يشترط فيه وصول النعمة الى الشاكر واما اذا اشترط فيه ذلك كما هو مذهب بعضهم فلا لانه لا يشترط فى الحمد العرفى بالاتفاق وان النسب بين هذه الالفاظ ﴿ ٤٠ ﴾ الاربعة باعتبار معنى كل واحد

منها ترتقى الى ثمانية وعشرين يمكن ان يستنبط من كلام الشارح اربع عشر منها اذ صرح به منها سبعة وهو ظاهر وقد اشار بقوله الشكر فى اللغة هو الحمد العرفى بعينه الى ان بينهما تساويا كما اشرنا اليه فصارت ثمانيا واشار بقوله بعد بيان النسبة بين المدحين وهما اعم من الغير مطلقا الى ان المدح العرفى بما عرفه اعم مطلقا من الحمدين والثنائين والشكرين كما نبهناك عليه هناك فهذه ستة نسب تبلغ مع الثمان المذكورة الى اربع عشرة وعليك باستخراج باقيها فان العاقل بكيفية الاشارة والبليد لا يفيده التطويل ولو تلوت عليه التورية والانجيل

* منه *

وبين الحمد العرفى والشكر العرفى بالعموم والخصوص مطلقا وبين الشكر اللغوى والعرفى بالعموم (فان المراد)

الوصف صرف اللسان الى ما خلق له فيوجد الحمد اللغوى كلما وجد الشكر العرفى بدون العكس لان الوصف بالجميل على جهة التعظيم قصدا لا يستلزم صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق له واعطا لاجله ولقد كشفنا القناع عن كلام الشارح فاغتنم ﴿ قوله ﴾ (وبين الحمد العرفى والشكر العرفى اه) يعنى ان الحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر العرفى لانه كلما صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق واعطى لاجله يصدق عليه انه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما لان ذلك الصرف فعل يشعر بتعظيم الله تعالى الذى هو المنعم بدون العكس اذ قد يوجد ذلك الفعل ولا يصدق عليه انه صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الا ما خلق لاجله فالعموم هنا يحتمل ان يكون بحسب الحمل والصدق ويحتمل ان يكون بحسب الوجود والتحقق كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (وبين الشكر اللغوى والعرفى اه) لان الشكر اللغوى بعينه الحمد العرفى فتدبر ٣ فى هذا المقام ﴿ قوله ﴾ (ان لام التعريف اما للجنس اولاستغراق اه) وذلك لان التعريف الاشارة الى معين فى ذهن المخاطب فاما ان يشار بها الى نفس المسمى وحقيقته من غير التفات الى ما صدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المرأة وهى تسمى بلام الجنس ولام الطبيعة والحقيقة اوالى الماهية من حيث تحققها فى جميع الافراد نحو * ان الانسان لفى خسر * الاية فان مدخول ال ههنا جميع الافراد بدليل ورود الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه على تقدير السكوت عن ذكره وتسمى لام الاستغراق اوالى حصة معينة كقوله تعالى * فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول * وتسمى لام العهد الخارجى اوالى حصة غير معينة كقوله تعالى * مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا *

والخصوص مطلقا فتفطن * ثم اعلم ان لام التعريف اما للجنس او للاستغراق اوللعهد الخارجى اوللعهد الذهنى فالمعنى على الاول حقيقة الحمد من حيث هى هى

فما لايشك الفطن فى عدم صحته اصلا ولو تأملت فيما ذكرناه يظهر لك حقيقة الامر فلا حاجة الى التطويل ﴿ قوله ﴾ (وبين الحمد اللغوى والعرفى بالعموم اه) يعنى ان الحمد اللغوى اعم من وجه من الحمد العرفى واخص من وجه منه لتصادقهما فى الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان وتفارقهما فى الوصف بالعلم والشجاعة والثناء بالجنان فى مقابلة الاحسان لان الحمد اللغوى يصدق على الاول بدون العرفى والحمد العرفى يصدق على الثانى بدون اللغوى كما لا يخفى اعلم ان النسب بين الحمدين والشكرين ست ثلاث منها عموم وخصوص مطلق واثنتان منها عموم وخصوص من وجه وواحدة منها تساو وهو المعبر عنه فى نظم السيد على اجهورى بالترادف حيث قال اذا انسبا للحمد والشكر رمتها ﴿ بوجه له عقل اللبيب يوألف ﴿ فشكر لدى عرف اخص جميعها ﴿ وفى لغة للحمد عرفا يرادف ﴿ عموم لوجه فى سواهن نسبة ﴿ وذى نسب ست لمن هو عارف ﴿ واشارا الشارح الى الخمسة من هذه النسب وترك واحدة منها اعنى التساوى لظورها اذ قد مر غير مرة اى الحمد العرفى بعينه الشكر اللغوى وانت خبير بانه لو قدم بيان نسبة الحمدين على بيان نسب غيره ليكون النشر على ترتيب اللف لكان احسن الا انه اراد ان يقدم فى بيان النسب ماهو اعم من غيره ولذا قدم الثناء لما انه الاعم من الكل فى زعمه الفاسد ﴿ قوله ﴾ (وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى اه) يعنى ان الحمد اللغوى اعم مطلقا من الشكر العرفى بحسب الوجود وامابحسب الحمل فهو مباين له كما اشار اليه المص فى الامعان وذلك لان احدا اذا صرف جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق له واعطى لاجله فهو يصف الله بالجميل على جهة التعظيم قصدا بالضرورة لان ذلك

من وجه وبين الحمد اللغوى والعرفى بالعموم والخصوص وبين الحمد اللغوى والشكر اللغوى كذلك وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى بالعموم والخصوص مطلقا

عموما وخصوصا مطلقا يعنى ان الثناء بالمعنى اللغوى اعم مطلقا منه بالمعنى العرفى لان كل ماصدق عليه العرفى اعنى الذكر باللسان على الجميل مطلقا يصدق عليه اللغوى اعنى الذكر الجميل بدون العكس لان الذكر الجميل قد لايكون على الجميل فيصدق عليه الثناء بالمعنى اللغوى دون العرفى ﴿ قوله ﴾ (وهما اعم من الغير مطلقا) يعنى ان كل واحد من الثنائين اعم من غيرهما مطلقا اى كل ماصدق عليه الحمد او المدح او الشكر بالمعنى اللغوى اوالعرفى يصدق عليه الثناء بالمعنى اللغوى والعرفى بدون العكس وفيه بحث اما اولا فلان الثناء بالمعنى الذى ذكره ليس باعم من الغير مطلقا سواء كان لغويا اوعرفيا اذقد عرفت ان مورد الثناء يكون بالمعنى الذى ذكره مختصا باللسان نعم انه اعم من الغير مطلقا بالمعنى الذى ذكره المص فى الامعان واختاره الشارح المدقق للاظهار اعنى انه فعل يشعر بالتعظيم لانه ح يكون باللسان وغيره و بمقابلة الانعام وغيره واما ثانيا فلانه مخالف لماسيذكره من ان المدح بالمعنى اللغوى والعرفى اعم من الغير مطلقا وهو ظاهر لاستره فيه الا ان يقال اراد بالغير هناك ماعد الثناء فتأمل ﴿ قوله ﴾ (و بين المدح اللغوى والعرفى اه) يعنى ان المدح بالمعنى العرفى اعم مطلقا منه بالمعنى اللغوى لما استفتاه من ان المدح العرفى شامل لما يكون بالقلب واللسان وبقية الجوارح والاركان بخلاف المدح اللغوى لانه لايكون الاباللسان ولا يكون الا على الجميل ﴿ قوله ﴾ (وهما اعم من الغير مطلقا) الصواب ان يقول وهو بالمعنى العرفى عم من الغير مطلقا لان المدح العرفى بالمعنى الذى ذكره أعم مطلقا من الكل يعنى انه كلما صدق الحمد اوالشكر اوالثناء بالمعنى اللغوى اوالعرفى اوالمدح بالمعنى اللغوى على شئ يصدق عليه المدح بالمعنى العرفى بدون العكس واما كون المدح اللغوى عم من الغير مطلقا

وهما اعم من الغير مطلقا وبين المدح اللغوى والعرفى بالعموم والخصوص مطلقا وهما اعم من الغير مطلقا

وذكر قيد كونه على قصد التعظيم والشارح المدقق للاظهار رجع بين هذين القيدين فى تعريفه حيث قال انه الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا اشارة الى التوفيق بين تعريفى المص والقوم على قياس ماسر ﴿ قوله ﴾ (مايدل على اختصاص اه) اى فعل يدل على اختصاص الممدوح اه وهو شامل لما يكون بالقلب واللسان وبقيت الجوارح والاركان ولذا كان المدح العرفى اعم مطلقا من اللغوى كما سيجئ ﴿ قوله ﴾ (صرف العبد جميع ما انعم الله الى ماخلق اه) كصرف العبد مثلا بصره الى العالم ليستدل به على وحدانيته تعالى وصرف السماع الى القرآن وقوله على ماخلق على البناء للفاعل وضميره المستتر راجع الى الله كما يشعر به قوله واعطاه ﴿ قوله ﴾ (والنسبة اه) لما بين كل واحد من معنيى كل واحد من هذه الالفاظ الاربعة شرع الى بيان النسب التى بينها توضيحا للمرام فقال والنسبة اه فاعلم ان النسب اربعة العموم والخصوص مطلقا والعموم والخصوص من وجه والمساوات والتباين فالاول ان يتصادقا الشيئان على شئ واحد تارة ويفترقا فى شئ اخر كالانسان والحيوان اذهما متصادقان فى زيد مثلا والحيوان يصدق على الفرس مثلا دون الانسان والثانى ان يتصادق الشيئان على شئ واحد ويفترقا فى شيئين اخرين كالانسان مع الابيض اذهما يتصادقان فى انسان رومى مثلا ويصدق الانسان على الزنجى فقط دون الابيض ويصدق الابيض على الثلج مثلا دون الانسان والثالث ان يصدق كل واحد من الشيئين على مايصدق عليه الاخر كالانسان والناطق والرابع ان لا يصدق احد الشيئين على مايصدق عليه الاخر اصلا كالانسان والحجر اذا عرفت هذا ظهر لك ان بين الثناء اللغوى والعرفى

ما يدل على اختصاص الممدوح نوع من الفواضل والفضائل واما الشكر فى اللغة فهو الحمد العرفى بعينه وفى الاصطلاح هو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الى ماخلق له واعطى لاجله * والنسبة بين الثناء اللغوى وبين العرفى بالعموم والخصوص مطلقا

كالعلم والقدرة والفواضل المزايا المتعدية بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة فى مفهومها كالانعام ﴿ قوله ﴾ (ومورد العرفى اعم اه) لانه ذكر فى تعريفه الفعل والفعل شامل لما يكون باللسان وغيره من القلب والجوارح فيكون مورده عاما واما متعلقه فخاص لانه انما يكون فى مقابلة النعمة كما اشعر به قوله فى تعريفه بسبب كونه منعما والشارح المدقق للاظهار عرف الحمد العرفى بقوله فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا اى سواء كان باللسان او بغيره ولاتخالف بينه وبين التعريف الذى ذكره الشارح هنا الا باللفظ كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (فهو الذكر الجميل) فعلى هذا يكون مورد الثناء مختصا باللسان وهذا التعريف الذى ذكره الشارح للثناء مخالف لما ذكره الجمهور فى تعريفه من انه فعل يشعر بالتعظيم مطلقا سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وسواء كان فى مقابلة شئ اولا فيكون اعم مطلقا من الكل على ماذكره المص فى الامعان والشارح المدقق للاظهار واما ماذكره الشارح فمذهب بعضهم حيث عرفه بانه الذكر بالخير ولعل وجه اختياره تصريحهم بان الثناء مختص باللسان حقيقة ولذا اعترضوا على من قال فى تعريف الحمد انه الثناء باللسان اه بان قيد باللسان زائد لان الثناء حقيقة لايكون الا باللسان فافهم ﴿ قوله ﴾ (على الجميل مطلقا) اى سواء كان من الفضائل اوالفواضل وسواء كان اختياريا اوغير اختيارى ﴿ قوله ﴾ (والمدح فى اللغة هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا) اى سواء كان من الفضائل اوالفواضل وسواء كان اختياريا اوغير اختيارى وهذا موافق للتعريف الذى ذكره القوم للمدح واما المص فقد عرفه فى الامعان بانه الوصف بالجميل لمراده التعظيم فترك قيد كونه على الجميل

ومورد العرفى اعم سواء كان باللسان اوغيره ومتعلقه اخص وهو الفاضلة واما الثناء فى اللغة فهو الذكر الجميل وفى الاصطلاح هو الذى ذكر باللسان على الجميل مطلقا والمدح فى اللغة هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا وفى الاصطلاح

كونه على الجميل وعرفه فى المطول بانه الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل فذكر فيه قيد كونه على الجميل وترك قيد كونه على قصد التعظيم والشارح اختار ماذكره ذلك العلامة فى المختصر فترك قيد كونه على الجميل لما ذكرنا من ان المرجح عدم اعتبار قيد كونه على الجميل الاختيارى وذلك العلامة وان لم يقيد الجميل فى المطول بالاختيارى لكن المتبادر منه الاختيارى والمص رح جمع فى التعريف بين ذينك القيدين اشارة الى التوفيق بين كلامى ذلك العلامة فى كتابيه بانه وان لم يذكر قيد كونه على الجميل فى المختصر لكنه ملحوظ فيه كما ان قيد كونه على قصد التعظيم ملحوظ فى التعريف الذى ذكره فى المطول ولا يبعد ان يقال ان الشارح انما عدل عن تعريف المص لما يرد عليه من الاشكال بحمد الله على صفاته القديمة لانها ليست باختيارية عندهم والا يلزم حدوثها كما حقق فى محله كما يرد هذا على تعريف المطول وان اجيب عنه بما ذكرناه عند الكلام على حمد الشارح فتذكر وانما اطنبنا الكلام لما ان بعض الفضلاء الكرام قد التمس منى تحقيق هذا المقام ﴿ قوله ﴾ (ينبئ عن تعظيم المنعم اه) اى يشعر فى حد ذاته بحيث متى اطلع عليه علم تعظيمه ﴿ قوله ﴾ (ان مورد الحمد اللغوى اخص اه) لان الوصف بالجميل * انما يكون باللسان لا بغيره ﴿ قوله ﴾ (ومتعلقه اعم اه) لانه يكون بمقابلة النعمة وغيرها كما بينه بقوله سواء تعلق اه وكلمة سواء بمعنى الاستوا يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل الذى بعدها اعنى تعلق فى تأويل المصدر مبتدأ صرح بمثله صاحب الكشاف فى قوله تعالى * سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم * والفضائل المزايا الغير المتعدية

ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وفهم من هذين التعريفين ان مورد الحمد اللغوى اخص وهو اللسان ومتعلقه اعم سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل

في مقام الحمد ﴿ قوله ﴾ (ولها معنيان) اى لكل واحد من هذه الالفاظ الاربعة معنيان ﴿ قوله ﴾ (فهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم قصدا مطلقا) اى سواء تعلق بالنعمة اوغيرها فخرج بقوله على جهة التعظيم قصدا الوصف بالجميل لاعلى قصد التعظيم بان كان على قصد الاستهزاء والسخرية اعلم ان بين التعريف الذى ذكره الشارح ههنا والتعريف الذى ذكره المص فى الامعان وهو انه الوصف بالجميل المراد به التعظيم بازاء فعل جميل الاختيارى كما نقله الشارح المدقق للاظهار عموما وخصوصا مطلقا لان الشارح ترك قيد كونه على الجميل الاختيارى فكل مايصدق عليه التعريف الذى ذكره المص يصدق عليه التعريف الذى ذكره الشارح بدون العكس لانه اذا اثنى احد على احد بشئ على قصد التعظيم لاعلى الجميل يصدق عليه تعريف الشارح دون تعريف المص لانه لم يقع بازاء فعل جميل اختيارى فان اعتبر ذلك القيد اى كونه على الجميل الاختيارى فتعريف الشارح مختل وان لم يعتبر فتعريف المص مختل ولابعد ان يرجح الاخير فيستقيم ماذكره الشارح ان احدا اذا اثنى على ظالم بانواع الثناء على مافعل من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد فلذا يذم هذا الحامد بان حمده لم يقع فى محله اللهم الا ان يقال من طرف المص ان الجميل اعم فى قولنا على الجميل الاختيارى من ان يكون جميلا فى الواقع اوان يجعله الحامد جميلا والظاهر ان الحامد فى الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلا او يصور بصورته ومما يجب ان يعلم ان منشأ هذا الاختلاف الواقع بين المص والشارح ان العلامة التفتازانى عرف الحمد فى المختصر بانه الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة اوغيرها فترك فيه قيد

ولها معنيان لغوى وعرفى اما الحمد فى اللغة فهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم قصدا مطلقا وفى الاصطلاح فعل

بل بامور اخر ﴿ قوله ﴾ (او للملابسة) اى ولك فى دفع التعارض ان تجعل الباء فى الحديثين للملابسة فالابتداء فى كليهما محمول على الحقيقى ايضا فيكون المعنى كل امر ذى بال لم يبدأ ملتبسا باسم الله وبحمده يكون ابتر واقطع ﴿ قوله ﴾ (ولايخفى ان الملابسة بشئ اه) جواب عن اعتراض مقدر وهو ان التلبس بهما حين الابتداء محال لان التلبس بهما لايتصور الابذكرهما وذكرهما معا محال فلو ابتدأ حين ذكر التسمية والتلبس بهما لايكون ملتبسا بالتحميد ولو عكس لا يكون ملتبسا بالتسمية فدفعه بقوله ولايخفى ان الملابسة اه فان اراد بالملابسة الملابسة بمعنى التبرك بهما كما هو المقصود فالدفع ظاهر لان التبرك بشئ لايمنع التبرك بشئ اخر واما ان اراد بها الملابسة الحقيقية فلابد فى الدفع من ان يتكلف ويقال ان الملابسة معناها الملاصقة والاتصال وهو عام يشمل الملاصقة بالشئ على وجه الجزئية بان يكون ذلك جزأ لذلك الامر ويشمل الملاصقة بان يذكر الشئ قبل ذلك الامر بدون تخلل زمان متوسط بينهما فيجوز ان يجعل الحمد جزأ من الكتاب ويذكر التسمية قبل الحمد ملاصقا به بلا توسط زمان بينهما فيكون آن الابتداء آن تلبس المبتدئ بهما اما التلبس بالتحميد فظاهر لان آن الابتداء بعينه آن التلبس بالتحميد لان ابتداء الامر بعينه ابتداء التحميد لكونه جزأ منه واما بالتسمية فلكونها مذكورا قبله بلا توسط زمان بينهما فيكون آن الابتداء آن تلبس المبتدئ بهما اما التلبس بالتحميد فظاهر لان آن الابتداء بعينه آن التلبس بالتحميد لان ابتداء الامر بعينه ابتداء التحميد لكونه جزأ منه واما بالتسمية فلكونها مذكورا قبله بلا توسط زمان كذا ذكره المحقق السلكوتى فى حاشية الخيالى ﴿ قوله ﴾ (واعلم ان ههنا اى

او للملابسة ولايخفى ان الملابسة بشئ لايمنع الملابسة بآخر فيكون التلبس بالابتدائية فيهما * واعلم ان ههنا اربعة الفاظ وهو الحمد والثناء والشكر والمدح

خبر من الشئ قطعته وروى انه بالذال المعجمة فى الصحاح جذم الرجل بالكسر جذما صار اجذم وهو مقطوع اليد وفى الحديث من تعلم القرآن ثم نسيه لقى الله وهو اجذم ﴿ قوله ﴾ (وحسنه ابن الصلاح) اى قال بان هذا الحديث حسن وهو ماثبت بنقل عدل ضابط متصلا سنده الى المنتهى الا انه كانت فى هذه الصفات نوع قصور ونقصان ولم يجبر بكثرة الطرق على ماتقرر فى علم الحديث ﴿ قوله ﴾ (والحديثان متعارضان ظاهرا) يعنى حديثى البسملة والحمدلة ووجه التعارض ان البدأ والابتداء معناهما التصدير ومعنى بدأت بالكتاب جعلته فى اوله بناء على ان الجار والمجرور واقع موقع المفعول به وهو لايتصور بالامرين فالعمل باحد الحديثين مفوت للعمل بالاخر ﴿ قوله ﴾ (ودفع بحمل الابتداء على العرفى الممتد) الابتداء على ثلثة اقسام حقيقى وهو الذى لم يسبق عليه شئ وعرفى وهو الذى قدم على المقصود واضافى وهو الذى قدم بالنظر الى الشئ الثانى اعم من المقصود وغيره وخلاصة الدفع ان المراد بالابتداء فى كلا الحديثين اوفى حديث الحمدلة فقط العرفى وهو كما عرفت امر ممتد يمكن الابتداء بهذا المعنى بامور متعددة من التسمية والتحميد وغيرهما وهو قد يتحقق فى ضمن الابتداء الحقيقى وقد يتحقق فى ضمن الاضافى تأمل ﴿ قوله ﴾ (ولك ان تجعل الباء اه) اى ويجوز ذلك فى دفع هذا التعارض ان تجعل اه يعنى ان المراد بالابتداء فى كلا الحديثين الحقيقى لكن الباء فى بسم الله وبحمد الله ليس صلة للابتداء حتى يرد ذلك بل هو الاستعانة فيصير المعنى كل امر ذى بال لم يبدأ باستعانة التسمية والتحميد يكون ابتر واجزم ولاخفاء فى انه يمكن الاستعانة فى امر واحد بامور متعددة فيجوز ان يستعان فى الابتداء ايضا بالتسمية والتحميد

وحسنه ابن الصلاح والحديثان متعارضان ظاهرا على مالايخفى ودفع بحمل الابتداء على العرفى الممتد ولك ان تجعل الباء فى الحديثين للاستعانة فلا ينافى الاستعانة بشئ الاستعانة باخر

للاستغراق فمن الاولى تبعيضية والثانية مبنية لشئ لا مايجب اذلا ابهام فيه ولانه لايصح بيان العام بالخاص وانما كان الافتتاح بالحمد اداء لحق شئ من شكر النعمة التى تأليف هذا المختصر اثر من آثارها لانه فى حالة افتتاح الكتاب تكون النعمة التى اثرها هذا التأليف حاضرة فى ذهن المصرح وحق شكر كل نعمة ان يؤدى حال حضورها فى الذهن ولايؤخر عنه فظهر فائدة توصيف النعمة بالتى تأليف هذا المختصر اثر من اثرها انتهى فزاد الشارح فيما نقله قوله التى هى تأليف هذا اقول ولعل وجهه الاشارة الى ان حضور نعمة التأليف فى ذهن المص فى حالة افتتاح الكتاب يتصور على وجهين احدهما ان يحضرها فى ذهنه من حيث كونها نعمة مستقلة منه تعالى و يقصد اداء حق شكر هذه النعمة بدون ملاحظة النعماء التى نعمة التأليف اثر من آثارها بالاصالة وثانيهما ان يحضرها فيه من حيث كونها اثرا من آثارها فالحاضرة فى الذهن هنا بالاصالة انما هى النعماء التى اثرها هذا التأليف وحضور نعمة التأليف يتبع حضور هذه النعماء فالمقصود بالاصالة هنا اداء حق شكرها لا اداء حق شكر نعمة التأليف وان لزمه بخلاف الوجه الاول فان الحاضرة فى الذهن هناك بالاصالة نعمة التأليف والمقصود اداء حق شكرها كما عرفت واما حمل التأليف الذى هو نعمة واحدة على الموصول الذى هو عبارة عن النعماء اعنى التى على هذا الوجه فلان نعمة التأليف وان كانت واحدة فى نفسها الا انها متضمنة لنعماء متعددة لتوقفها عليها كالعقل والعلم الى غير ذلك فالنعماء التى اثرها هذا التأليف حاضرة فى الذهن على هذا الوجه ايضا لكن لا بالاصالة فافهم هذا المقام ولاتكن من الذين لايعلمون بدقائق الكلام ﴿ قوله ﴾ (فهو ابتر واجزم) بالزاء المعجمة من الجزم وهو الاقطع فى الصحاح

فهو ابتر واجزم رواه ابو داود عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه

الله تعالى ان يبتدأ باسمه فاجاب بان جميع افراد الحمد اوجنسه اوالفرد الكامل منه مختص له تعالى فهو تعالى متصف بجميع صفات الكمال لما سبق انفا من ان الحمد حقيقة اظهار صفات الكمال فيستحق ان يبتدأ باسمه وتوصيفه تعالى فى التسمية بالرحمن الرحيم وان كان مشيرا الى الجواب ايضا الا انه لما كان مظنة ان لا يقنع به السائل صرح به فى جملة مستقلة ﴿ قوله ﴾ (مقتبسا) نصب على الحالية من مستكن قال والاقتباس فى الاصطلاح هو ان يضم المتكلم الى كلامه كلمة او اية من ايات الكتاب العزيز خاصة بان لا يقول فيه قال الله ونحوه كما ههنا فان قوله الحمد لله رب العالمين اية من فاتحة الكتاب ﴿ قوله ﴾ (واداء لحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه اه) اما عطف على مقتبسا بجعله بمعنى الفاعل اى مؤديا لحق شئ اه وفيه انه يوجب جعل جميع المصادر المعطوفة عليه ايضا بمعناه وفيه تكلف لا يخفى وان الاداء ليس بمصدر بل اسم بمعنى المصدر فتأمل واما عطف على ما يستفاد من الفاء التفريعية فى قوله فقال فانها يجعل ماقبلها علة لما بعدها اى قال المص الحمد لاستيناقه بطريق التصريح حين ما استفيد من البسملة بطريق الاشارة ولاداء حق شئ اه فانظر الى ما فى هذه العبارة من السماحة بدون ما تمس اليه الحاجة ثم اعلم ان عبارة المطول هنا هكذا واداء لحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه التى تأليف هذا المختصر اثر من اثارها انتهى وقال المحقق السلكوتى فى حواشيه عليه ان كان ما فى مما يجب موصولة او موصوفة للعهد او للجنس فكلمة من فى مما يجب بيانية والثانية مبنية لما يجب ان اريد بالشكر مطلقة وتبعيضية ان اريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كان

مقتبسا واداء لحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه التى هى تأليف هذا الكتاب اوهو اثر من آثارها كما فى المطول واقتداء باسلوب الكتاب المجيد وعملا بما شاع بين المؤلفين وامتثالا لقوله عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ بالحمد لله

وجر الاول مع رفع الثانى اونصبه واثنان منهما ممتنعان رفع الاول اونصبه مع جر الثانى لامتناع الاتباع بعد القطع كما فى الفتوحات الوهبية وهو مذهب الجمهور ايضا فان المراد بالاتباع التبعوت والافالبدل بعد القطع مما لانزاع فيه فيجوز على تقدير رفع الاول اونصبه جر الثانى على البداية من الجلالة كذا ذكره بعض الفضلاء ﴿ قوله ﴾ (ولما استفيد الحمد من البسملة اه) وذلك لان الحمد حقيقة اظهار صفات الكمال وهو حاصل فى التسمية قطعا ولانه قد ذكر الامام النووى فى اول شرح مسلم انه انما بدأ بالحمد لحديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو ابتر وفى رواية بالحمد فهو اقطع وفى رواية اجزم وفى رواية بذكر الله وفى رواية ببسم الله الرحمن الرحيم ثم ذكر فى باب كتابه صلى الله عليه وسلم الى هرقل بالتسمية فقط فعلم ان المراد بالحمد ذكر الله لانه عليه الصلاة والسلام صدر الكتاب بالتسمية فقط دون التحميد ولهذا ذهب الشيخ ابن الحاجب الى ان لفظ الحمد انما يحتاج اليه فى الخطب دون الرسائل والوثائق فاستفادة الحمد من البسملة بطريق الاشارة حاصلة قطعا ﴿ قوله ﴾ (استأنف بطريق التصريح) اى ابتداء المص بالحمد على طريق التصريح به مستأنفا له لما ان المقام يقتضى التصريح بالحمد ولايكفى الاشارة المستفادة من البسملة اليه اوللجمع بين الاشارة والتصريح وفيما ذكره اشارة الى ان الجملة الحمدية استينافية والاستيناف هوان يكون الكلام المتقدم بحسب الفحوى موردا السؤال فيجعل ذلك المقدر كالمحقق ويجاب بالكلام الثانى فالكلام مرتبط بما قبله من حيث المعنى وان كان مقطوعا لفظا فكانه لما ابتدأ باسم الله كان مظنة ان يسئل ويقال هل يستحق

ولما استفيد الحمد من البسملة بطريق الاشارة استأنف بطريق التصريح فقال (الحمد)

مقدمة على الاخرة فالرحمة الموجودة فيها ايضا مقدمة على الرحمة الموجودة فى الاخرة لاستلزام تقدم الظرف تقدم المظروف بلاشبهة فناسب ان يقدم اللفظ الدال على الرحمة الموجودة فى الدنيا على اللفظ الدال على الرحمة الموجودة فى الاخرة لكن هذا منقوض بما روى عنه عليه السلام انه قال يارحيم الدنيا ورحمن الاخرة كما ذكرناه انفا ﴿ قوله ﴾ (ثم الرحمن مجرور لكونه صفة للجلالة اه) هذا مبنى على ماذهب اليه الجمهور من ان الرحمن ليس بعلم واما عند ابن مالك ومن تبعه من القائلين بكونه علما فهو عطف بيان او بدل لاغير لان العلم لايقع صفة ﴿ قوله ﴾ (والرحيم صفة بعد صفة لها) اى للجلالة على تقدير كون الرحمن صفة لها بناء على ان المختار ان الصفة لاتوصف بل اذا جاء مايوهم ذلك جعل صفة للاول ان لم يمنع مانع وان منع مانع يكون صفة للصفة واما على تقدير كونه بدلا منها فيجوز ان يكون الرحيم بدلا بعد بدل على القول بجواز تعدده او عطف بيان للفظة الجلالة ﴿ قوله ﴾ (ويجوز ان يكونا مرفوعين) بان يكون الرحمن خبر مبتداء محذوف اى هو الرحمن والرحيم خبرا بعد خبر له ﴿ قوله ﴾ (او منصوبين على المدح اه) اى امدح او احمد الرحمن وامدح او احمد الرحيم على مايشعره قوله على المدح بان يكون كلاهما منصوبين على المدح اعلم ان ههنا تسعة احتمالات سبعة منها جائزة اشار الشارح الى ثلثة منها رفع الرحمن مع رفع الرحيم ونصبهما وجرهما وترك الاربعة الباقية لانفهما مما من هذه الثلثة بادنى تأمل ولكون هذه الثلثة اولى الاحتمالات كما لايخفى فتلك الاربعة رفع الاول مع نصب الثانى ونصب الاول مع رفع الثانى

صفة للجلالة او بدلا منها والرحيم صفة بعد صفة لها و يجوز ان يكونا مرفوعين او منصوبين على المدح كما فى شرح النقاية *

حقيقيين شرعيين لامجازيين ﴿ قوله ﴾ (بذكر السبب وارادة المسبب) لان رقة القلب سبب للانعام والاحسان فان قلت ان السببية كونها علاقة على اطلاقها غير معلومة بل الظاهر مما اوردوا لها من المثال بنحو الغيث للنبات انه انما تصلح السببية لان تكون علاقة اذا كان الاحسان هنا ناشيا من الرقة مع انه ليس كذلك قلت المراد بالسبب هنا ماهو بالنسبة الى النوع لا ماهو بالنسبة الى الفرد الشخصي فلا يرد ذلك على ان المثال لا يصلح حجة كما لا يخفى على من له فطنة ﴿ قوله ﴾ (انما سبقته بلفظة الجلالة في الاختصاص اه) حاصل الجواب ان الرحمن مناسب لان يؤتى عقيب لفظة الجلالة فقد ما على الرحيم لانه مناسب بلفظة الجلالة في كونهما مختصين بذاته تعالى يعني انه كما ان لفظة الجلالة مختصة بذاته تعالى كذلك الرحمن مختص به تعالى لا يطلق على غيره لما انه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى وذلك لان معناه المنعم الحقيقي الذي هو البالغ في الرحمة غايتها ولا يصدق على غيره تعالى لان ماسواه مستعيض[٩] بلطفه وانعامه كذا ذكره البيضاوي ﴿ قوله ﴾ (فان قلت قد اطلق اه) منع لكون الرحمن مختصا بذاته تعالى مستندا بما وقع في الشعر يعني انا لا نسلم انا الرحمن مختص به تعالى لا يطلق على غيره تعالى كلفظة الجلالة حتى يكون الاختصاص وجها للتناسب بينهما ويقدم على الرحيم من اجل ذلك التناسب كيف وقد اطلقه الشاعر على غيره تعالى اي على مسيلمة الكذاب حيث قال في حقه ﴿ سموت بالمجد يا ابن الاكرمين ابا ﴿ وانت غيث الورى لازلت رحمانا ﴿ السمو العلو كالمر والمجد الكرم قال ابن السكيت الشرف والمجد يكونان بالاباء يقال رجل شريف ماجد اي لهم اباء متقدمون في الشرف انتهى

بذكر السبب وارادة المسبب فان قلت لم قدم الرحمن على الرحيم قلت لمناسبته بلفظة الجلالة في الاختصاص بذاته تعالى بخلاف الرحيم لانه اطلق على غيره تعالى فان قلت قد اطلق الشاعر على غيره تعالى في قوله وانت غيث الورى لازلت رحمانا فكيف يصح انه لا يوصف به غيره تعالى

٩ اي طالب عوض * منه *

على ما ذكره صاحب المغنى فى فروق اسم الفاعل مع الصفة المشبهة من ان الفاعل يجئ من اللازم والمتعدى والمشبهة من اللازم فقط ﴿ قوله ﴾ (قلنا ان الفعل المتعدى اه) هذا جواب تسليمى يعنى انه بعد تسليم امتناع اشتقاق الصفة من المتعدى نقول ان الفعل المتعدى قد ينقل الى اللازم بان ينقل هنا رحم المتعدى من الباب الرابع الى فعل اللازم من الباب الخامس لان هذا النقل مطرد فى باب المدح والذم وقال بعضهم بانهما مشتقان من رحم بضم العين ابتداء من غير نقل وهو التحقيق وان رده ظاهر كلام بعض الصرفيين من ان فعلان لم يجئ من فعل بضم العين بل من فعل بكسرها فان قيل لم لم يلتفت الشارح هنا الى الجواب المنعى عن هذا الاعتراض بان يقال لانسلم انها لاتشتق الا من اللازم كيف وقد قال صاحب المرصود فى بحث اسم الفاعل ان الصفة المشبهة تجئ من متعد مكسور العين نحو رحيم وحذر انتهى قلنا لضعف ماذكره صاحب المرصود مع انه قد مشى فى شرح البسملة على ماذهب اليه الجمهور من انهما لاتؤخذ الا من اللازم فبين كلاميه تناف اقول يمكن التوفيق بين كلاميه بان يكون مراده مما ذكره فى هذا البحث انهما تجئ من متعد مكسور العين بعد نقله الى اللازم فيضمحل الجواب المنعى بالكلية على هذا التوفيق ﴿ قوله ﴾ (باعتبار الغايات لاباعتبار المبادى) لما ذكروا من ان اسماءه تعالى باعتبار الغايات التى هى الافعال كالانعام والاحسان لاباعتبار المبادى التى هى الانفعالات كالرقة هنا مثلا على ما اشار اليه البيضاوى رح ﴿ قوله ﴾ (فيكون اطلاقهما على الاحسان مجازا مرسلا) الاظهر ان الرحمن الرحيم مأخوذ ان من الرحمة بمعنى رقة القلب نقلا الى معنى المحسن غاية الاحسان واطلقا عليه تعالى فيكونان

قلنا ان الفعل المتعدى قد يجعل لازما بان ينقل الى فعل بضم العين ثم اشتق منه الصفة شبهة وهكذا ههنا وهذا مطرد فى باب المدح والذم صرح به السكاكى فى قسم الصرف من المفتاح فان قلت ان الرحمة فى اللغة رقة القلب فكيف يشتقان من رحم لان رقة القلب لاتتصور فى ذاته تعالى فانها تقتضى وجود القلب لله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا قلنا ان اشتقاقهما من رحم باعتبار الغايات لاباعتبار المبادى لان غاية الرحمة التفضل والاحسان فيكون اطلاقهما على الاحسان مجازا مرسلا

فى الاشتقاق لايقتضى التقدم الزمانى فى الذات حتى يلزم الحدوث على ان تخلف الدلالة اللفظية عن مدلولها جأز الا ان يقال ان هذا وان لم يقتض ذلك لكنه يوهمه وفى مثل هذا الموضع يلزم الاحتراز عما يوهم النقص له تعالى ﴿ قوله ﴾ (واختاره البيضاوى) حيث قال والاظهر انه وصف فى اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لايستعمل فى غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجرى مجراه فى اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة عليه ﴿ قوله ﴾ (والرابع انه سريانى) اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال اللام عليه وهنا اقوال اخر قد ذكرت فى المطولات ﴿ قوله ﴾ (تورع عن طلب مأخذه) اى اجتنب عن طلب مأخذ اللفظ الدال عليه تعالى اعنى لفظة الجلالة لما فيه من شائبة مايوهم النقص له تعالى كما ذكرنا انفا ﴿ قوله ﴾ (دالة على الجلالة والعظمة والكبرياء) لما ان معناه المعبود الحقيقى وهو اجل الموجودات واعظمها ﴿ قوله ﴾ (سبقت رحمته على غضبه) استفيد هذا السبق من اجراء الوصفين عليه تعالى فما يدل على الجمال ومن صيغة المبالغة فى الرحمن وفى الرحيم على ماقيل ﴿ قوله ﴾ (صفتان مشبهتان مبنيتان من رحم) اى مأخوذتان ومشتقان منه هذا احد المذاهب فيهما وانما ذكره دون غيره لما انه المذهب المنصور كما اشار اليه البيضاوى وغيره وقيل انهما مشتقان من الرحمة كما فى الدر المصون وهو الموافق لمذهب من جعل المصدر اصلا فى الاشتقاق بل لقول من جعل الاشهر اصلا اذ لاشك فى شهرة الرحمة بالنسبة الى الرحمن بل الى رحم ماضيا وقيل ان الرحمن ليس بمشتق لان العرب لم تعرفه لقولهم وما الرحمن ﴿ قوله ﴾ (الصفة المشبهة لاتبنى الا من اللازم)

ومنهم من قال انه مشتق لكن لا نعرف ولم نكلف بمعرفته فان كان مشتقا فتحذف الهمزة منه ثم ادخل لام التعريف ليكون خاصا لله تعالى وادغم فى لام الاصل فصار الله كذا حققه الشريف فى حاشية الكشاف * ثم لما كانت لفظة الجلالة والعظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها انه تعالى موصوف بالجلال دون الجمال اراد ان يذكر بعدها وصفا مما يدل على الجمال ليعلم انه ذو الجلال والجمال والاكرام سبقت رحمته على غضبه فقال الرحمن الرحيم وهما صفتان مشبهتان مبنيتان من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم فان قلت

الصفة المشبهة لاتبنى الا من اللازم فكيف يصح اشتقاقهما من رحم وهو متعد

الاله على هذا صفة بمعنى المعبود نافيه ﴿ قوله ﴾ (اومن ولاه بضم الواو اه) وفيه بحث لان ماذكره البيضاوى وغيره انه يجوز ان يكون من وله اذا تحير وتحيط عقله وكان اصله ولاه بكسر الواو فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضمة فى وجود فقيل اله بابدال همزة كاعاء واشاح واما كونه من ولاه بضم الواو فمالم نره نعم قد رأيت نسخة صحيحها بعض الفضلاء اسعافا لرجائه الواقع فى السيالجة بقوله والمرجو ممن اطلع اه هكذا اومن ولاه بكسر الواو قلبت همزة لاستثقال الكسرة عليها ﴿ قوله ﴾ (ان العلماء تحيرت فى اللفظ الدال عليه تعالى اه) وهو لفظة الجلالة والاحسن ان يقول تحيروا فى اللفظ الدال عليه تعالى كما تحيروا فى ذاته فكانوا فيه اربعة اصناف كما لايخفى على اهل الانصاف ﴿ قوله ﴾ (انه اسم عربى مشتق) المراد بكونه مشتقا ههنا كونه مأخوذا من اصل بنوع تصرف فيه لا المشتق الذى يذكر فى مقابلة اسماء الاجناس والاعلام فانه من قبيل الصفة كالضارب والمضروب وقد ذكر كونه اسما مشتقا فى مقابلة كونه صفة مشتقة والفرق بين الاسم والصفة ان الموضوع له فى الصفة هو الذات لمبهمة باعتبار اتصافها بمعين فهو مركب من ذات مبهمة ومعنى معين فباى ذات يقوم ذلك المعنى يصح اطلاق الصفة عليها كاسمى الفاعل والمفعول وفى الاسم هو الذات المعينة والمعنى الخاص ﴿ فدلوله مركب من ذينك المعنيين من غير رجحان المعنى على الذات كما فى الصفة ﴿ قوله ﴾ (والثانى انه اسم عربى غير مشتق) لما ذكره الشيخ الوالد طال بقاه فى حواشيه على شرح المولى الحجابى للولدية من الاداب من ان فى الاشتقاق معنى الحدوث لاقتضائه تقدم المشتق منه على المشتق وذا ليس بجائز فى اسمائه تعالى ولايخفى عليك ان التقدم

اومن ولاه بضم الواو قلبت همزة لاستثقال الضمة عليها فقيل اله كاعاء اذا تحير اومن لاه مصدر لاه يليه لاها اذا احتجب لانه تعالى محتجب عن ادراك الابصار * واعلم ان العلماء تحيرت فى اللفظ الدال عليه تعالى كما تحيرت فى ذاته فيكون فى اللفظ الدال عليه اربعة اصناف الاول انه اسم عربى مشتق صار علما بالغلبة هذا موافق لما ذهب اليه الجمهور من اهل اللغة والثانى انه اسم عربى غير مشتق كما ذهب اليه الخليل والزجاج والفقهاء والثالث انه صفة مشتقة صارت علما بالغلبة

هو الصفة كما هو رأى الاشعرى ههنا وفى سبح ربك ﴿ قوله ﴾ (وهو اسم للذات الواجب الوجود اه) اشار بهذا الى امرين احدهما انه علم للذات الواجب الوجود لا اسم لمفهوم الواجب الوجود كما زعم بعضهم والا لما افاد لا اله الا الله التوحيد لان هذا المفهوم كلى والكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة والتعدد وان انحصر فى فرد بحسب الخارج واحتمال الكثرة ينافى التوحيد ولانه لا بد له تعالى من اسم يجرى عليه صفاته وذلك يقتضى عدم جواز اطلاق ذلك الاسم على غيره تعالى فيكون علما وثانيهما دفع دخل مقدر بان يقال لم اضيف الاسم الى لفظة الجلالة دون سائر الاسماء وحاصل الدفع ان لفظة الجلالة اسم للذات المستجمع لجميع صفات الكمال فكانه اضيف الى جميع الاسماء واجاب عنه بعضهم بانه لو اضيف الى سائر الاسماء المشتقة وقيل باسم الرزاق مثلا لتوهم منه ان ذكره تعالى لترزيقه لان ترتب الحكم على المشتق يوهم علية مأخذ الاشتقاق بخلاف الاضافة الى لفظة الجلالة ﴿ قوله ﴾ (ومشتق من اله بكسر اللام اذا تحير) اذ العقول تتحير فى معرفته تعالى ذاتا ولذا قالوا ان ذاته تعالى لا يدرك كنهها فى هذه النشأة وبعضهم اراد من هذا النفى امكانه وبعضهم وقوعه وعلى هذا يكون من الباب الرابع ﴿ قوله ﴾ (او من اله بفتح اللام) اى من اله يأله الهة والوهية وعلى هذا يكون من الباب الثانى بمعنى عبد يعبد عبادة وقوله بمعنى مألوه اى معبود اشارة الى ما قالوا ابو السعود من انه يشترط ان يكون كلمة اله على هذا اسماء من الهة او الوهية بمعنى المألوه كالكتاب بمعنى المكتوب لا صفة انتهى ولعل هذا لان هذه الاقوال الاربعة التى نقلها الشارح كلها منسوبة الى من ذهب الى كون لفظة الجلالة اسما عربيا مشتقا كما بينوه فى حواشى انوار التنزيل فكون

وهو اسم للذات الواجب الوجود الخالق للعالم ومشتق من اله بكسر اللام اذا تحير حذفت الهمزة على خلاف القياس وعوض عنها الالف واللام او من اله بفتح اللام بمعنى مألوه اى معبود

بضم السين اخذه من سموت ومن قال بكسرها اخذه من سميت ﴿ قوله ﴾ (لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه تعالى) خلاصة الجواب ان التبرك والاستعانة انما يكون بذكر اسمه تعالى لا بالمسمى الذى دل عليه لفظة الله وهو المتبادر من اطلاقه يعنى لو قال بالله لتوهم ان التبرك بذاته تعالى وهو ليس بممكن ٨ للعبد وفيه بحث لايسعه المقام ﴿ قوله ﴾ (وقال بعضهم) ذكره للتعظيم وهو القطرب حيث قال انما زيد لفظ لاسم للاجلال والتعظيم لما انه فى ذكر لفظة الله فجأة من عدم التعظيم فهذا جواب ثالث للاعتراض المذكور واجاب عنه بعضهم بانه يجوز ان يكون ايراده لاستيناس المعشوق الى الله والعاشق بالله الى ذكر الجلالة لانه يحرق اذا ذكر فجأة كما لا يخفى على اهل العشق والحال ﴿ قوله ﴾ (لالدفع اليمين لان فيه خلاف) رد للجواب الثانى من طرف المجيب الثالث بان قوله بسم الله ايضا يحتمل اليمين والتيمن فلا فائدة فى ايراد لفظ الاسم اما كون اليمين بالله فقط لا باسمه فغير مسلم مطلقا لانه مختلف فيه لما فى شرح النقاية من ان القسم باسم الله جائز عند محمد رحمه الله ورجحه فى البحر ولايبعد ان يقال ان الكلام مبنى على ماذهب اليه الجمهور وان ذلك وان جاز كونه قسما لكنه لايعلم كونه كذلك الا بالقرينة والظاهر تبادر غير القسم عند الاطلاق وهذا القدر يكفى للجواب فى هذا المقام كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (واضافته الى الله بيانية) دفع لما يتوهم من ان الله تعالى ليس له اسم سوى الجلالة فكيف يصح اضافة الاسم اليه اذ يلزم حينئذ اضافة الشئ الى نفسه كما ذكر المولى الخادمى فى رسالة البسملة فاجاب عنه بان اضافته بيانية فلا يلزم ذلك المحذور واجيب عنه ايضا بان المضاف هنا مقحم وبان فيه حذف مضاف اى باسم مسمى الله وبان المراد من الاسم

لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه تعالى ولان قوله بالله يحتمل اليمين والتيمن بخلاف بسم الله لان اليمين لايكون الا بالله لا باسمه تعالى وقال بعضهم ذكره للتعظيم لالدفع اليمين لان فيه خلافا لما فى شرح النقاية واضافته الى الله بيانية اى باسم هو الله ذكره بعضهم فى تعليقاته على الحاشية الفتحية وقوله الله مجرور لكونه مضافا اليه للاسم

٨ لان التبرك انما يكون بتلبس الفاعل بالمتبرك به واتيانه به وهو انما يلتبس بذكر اسمه ويأتى به دون ذاته المنزه عن ان يلتبس به احد ويأتى به والاستعانة حقيقة وان كانت بذاته تعالى كما يدل عليه قوله تعالى *واياك نستعين* الا ان الطريق الى تحصيلها ليس الا ذكر اسمه تعالى فتأمل

منه

٦ قوله بشئ قريب من الاعلال اشارة الى ما قرره بعضهم من ان اصله سمو فلما كثر استعماله اريد تخفيفه فعمدوا الى الاخر فوجدوا واو امتعاقبة عليها الحركات الاعرابية مع ثقلها فحذفوها ونقلوا حركتها الى الميم ثم عمدوا الى الاول فحذفوا حركة ﴿ ١٩ ﴾ السين ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون وقوله اونفس الاعلال اشارة الى ما قرره بعض اخر منهم من انه نقلت حركة الواو الى ما قبلها لكونها حرف علة متحركة وما قبلها حرف صحيح ساكن فاعطى حركتها اليها فحذف الواو لاجتماع ساكنين من اواو والتنوين فان حذف الواو يكون على التقرير الاول غير قياس وعلى الثانى قياسا قوله فهما على هذا اه اى الاصل يكون متحدا مع المشتق منه وفيه انه لا يلايم ما ذكروه من التصرف ان التصرفى اذ لا شك ان المعانى فى تلك التصرفات متحدة والاقرب تغايرها فى التصرف الاشتقاقى فالحق ان المراد من الاصل ما هو اصل المشتق اعنى المشتق منه وما ذكروا من نحو التصرف الصرفى ليس بنا سب كما لم يقع فى عبارة كثير من المحققين ولعل لهذا امر بالتدبر

* منه *

ابو البقاء ولو قلت لاسم الله او باسم ربى اثبت الالف ونحوه ما اضيف الى غير الجلالة من اسماء البارى تعالى نحو باسم الخالق انتهى مع انه لا يمكن حذف الباء فى مثل المذكورات ايضا لعدم صحة المعنى بدونها كالبسملة فلم تنب الباء فيها مقام الهمزة ايضا حتى تحذف فيها كالبسملة مع انه لا فرق بينهما ﴿ قوله ﴾ (واصله عند الكوفية وسم) عبر فى نقل مذهب البصرية بقوله مشتق من السمو وفى نقل مذهب الكوفية بما ترى لاضطراب كلامهم ههنا لانه وقع فى عبارة بعض انه مشتق من السمو عند البصرية ومن الوسم عند الكوفية بلفظ الاشتقاق وفى عبارة بعض ان اصله سمو عند البصرية ووسم عند الكوفية بلفظ الاصل ثم ذكر طريق التصرف الصرفى بشئ ٦ قريب من الاعلال او نفس الاعلال فجمع الشارح فى التعبير بينهما اشارة الى ان الاصل هنا بمعنى المشتق منه فهما على هذا يتحد ان فتدبر ﴿ قوله ﴾ (ولتكون عوضا عنها) فيه انها لو كانت عوضا لما حذفت ولهذا قال بعضهم انها ليست بعوض بل انما اريدت لما ذكر من كون الابتداء متعذرا بالساكن وان الاصل كون العوض فى غير محل الحذف فجعل الهمزة عوضا عن الفاء غير موافق لهذا الاصل ﴿ قوله ﴾ (لانا لا نعرف اه) وان امثلة اشتقاقه من التصغير والتكبير والفعل المجرد والمزيد كلها منقوص كمسمى واسماء واسامى سميت وتسميت ولو كان مشتقا من الوسم لكان اشتقاقه واوية كوسم واوسام واواسم ووسمت وتوسمت ﴿ قوله ﴾ (وسم بكسر السين وضمها) فعلى ٭ هاتين اللغتين لا حذف فيه اصلا وذلك لان الاصل سم او وسم بكسر السين او ضمها فلما دخلت الباء سكنت السين تخفيفا لانه وقع بعد الكسرة كسرة او ضمة وهذا ما اختاره النحاس ٧ وهو حسن وقيل من قال سم

واصله عند الكوفية وسم بمعنى العلامة وحذفت الواو تبعا لاسم ثم زيدت همزة لوصل فى اوله للابتداء ولتكون عوضا عنها فصار اسم ٭ وقال الزجاج ما ذهب اليه الكوفية خطأ لانا لا نعرف شيئا مما حذف فاء فعله نحو عدة دخلت عليه الف الوصل انتهى وقال بعضهم فيه خمس لغات اسم بكسر الهمزة واسم بضمها واسما وسمى كهدى وسم بكسر السين وسم بضمها فان قلت لم قال بسم الله ولم يقل بالله قلت

رفعة لسماه لاجل ان محقرات الامور ليس لكثير منها اسم بل يعبر عنها باسم نوعها وجنسها ﴿ قوله ﴾ (وعدالة) من حيث انه اذا حذف حركته يوافق ما بعده فى التخفيف ﴿ قوله ﴾ (ليمكن الابتداء) لان الابتداء بالساكن متعذر على الظاهر و بعضهم يجوز الابتداء به على ماهو المختار عند السكاكى لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشئ على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انه بعده بل هى معه والا لامكن الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ فى النطق بعد الصمت لا الاخذ بالحرف بعد ذهاب الذى قبله كما تخيله البعض والتزم وقوع الابتداء بالساكن ﴿ قوله ﴾ (وقال الخليل انما دخلت اه) الفرق بين ماذهب اليه الخليل وبين ماذكر قبله ان الخليل جعل علة سقوط الهمزة بعد دخول الباء كون الباء قائما مقامها كما يشعر به قوله فلما دخلت الباء اه ولذا اورد عليه ماورد واما ماذكره قبله فقد جعل علة سقوطها فيه كثرة استعمال البسملة فى اكثر الاوقات ولو قال انما دخلت الهمزة لكان اولى ﴿ قوله ﴾ (ولم تسقط فى اقرأ اه) دفع دخل مقدر وارد على ماذكره الخليل نقضا بان يقال ان ماجعله علة سقوط الهمزة فى بسم الله موجود ايضا فى قوله تعالى * اقرأ باسم ربك * مع انها لم تسقط فيه فالفرق بينه و بين البسملة وحاصل الدفع ان الفرق بينه و بين البسملة بانه يمكن فيه حذف الباء مع صحة المعنى بخلاف البسملة فانها لايمكن فيها حذف الباء مع صحة المعنى فلا يلزم من نيابة الباء فى البسملة مقام الهمزة نيابتها فى اقرأ باسم ربك مقامها حتى تسقط فيه الهمزة ايضا وهذا لايرد على ماذكر قبله كما لايخفى وهنا بحث وهو ان هذا الفرق غير حاسم لمادة الشبهة قطعا فانهم ذكروا انه اذا اضيف لفظ الاسم الى غير الجلالة تثبت الهمزة مطلقا نحو باسم الرحمن حتى قال

وعدالة ثم ادخلت همزة الوصل ليمكن الابتداء فادخلت الباء الجارة لتدل على البقاء ثم حذفت الهمزة من الخط والكتابة لكثرة الاستعمال فى اكثر الاوقات عند ذكر اكثر الاحوال وكثرة كتابتها ايضا مع انها لم تترك بالكلية فتمد الباء دلالة على حذفها * وقال الخليل انما ادخلت الالف فى بسم الله لتعذر الابتداء بالسين بعد حذف حركته فلما دخلت الباء على الاسم نابت عن الالف فسقطت ولم تسقط فى اقرأ باسم ربك لعدم نيابة الباء عنه فيه لامكان حذف الباء مع صحة المعنى فانك اذا قلت اقرأ اسم ربك يصح المعنى بخلاف بسم الله لعدم صحة المعنى فظهر الفرق ذكره فى التفسير الكبير *

ملابسا باسم الله ﴿ قوله ﴾ (فيكون الظرف مستقرا قطعا اه) اى على جميع المذاهب وفيه بحث اما اولا فلانه يجوز ح ان يكون الظرف المستقر خبر مبتداء محذوف ايضا اى تصنيفى يلابس اوملابس باسم الله او يلابس او ملابس باسم الله تصنيفى مع ان ظاهر كلامه يشعر بان الظرف على انهذا التقدير لايكون الا حالا من فاعل فعل مقدر واما ثانيا فلان كون الجار والمجرور ظرفا مستقرا اذا كان الباء للملابسة مذهب الجمهور والا فقد قال الرضىّ وصاحب اللباب بانه لامنع من كونه ظرفا لغوا ح ﴿ قوله ﴾ (فانه يفيد القصر اما افرادا اه) لان المخاطب بهذا القصر اى قصر الابتداء فى اسم الله تعالى ان كان ممن يعتقد الشركة بين اسمه تعالى واسم غيره فى الابتداء يكون القصر قصر افراد كقولنا ماكاتب الازيد لمن يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة وان كان ممن يعتقد ان الابتداء انما يكون باسم غير الله لا باسم الله يكون قصر قلب كقولنا ماشاعر الازيد لمن يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد وان كان ممن يساوى عنده الامران اى يعتقد ان الابتداء اما باسم الله او باسم غيره ولا يعرف على التعيين يكون قصر تعيين كقولنا ما عالم الازيد لمن يعتقد ان العالم اما زيد واما عمرو من غير ان يعلم على التعيين والتفصيل فى كتب المعانى ﴿ قوله ﴾ (والجملة فعلية عند الكوفية اه) اى جملة باسم الله وقوله وهو الاشهر اى كون الجملة فعلية هوالاشهر فى التفاسير والاعاريب ﴿ قوله ﴾ (لعلوه على اخويه ولانه اه) بيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه بوجهين احدهما ان الاسم عال على اخويه اعنى الفعل والحرف من حيث انه يتركب منه وحده الكلام دون اخويه والآخر انه يرفع المسمى اربه يتميز فى الذهن والخارج فهو يرفعه و يظهره وقيل كونه

كون الظرف مستقرا قطعا والمعنى اشرع فيما قصدته من التأليف ملابسا اومصاحبا بسم الله وقيل متعلق بالحمد والمعنى نحمد الله باستعانة اسمه الشريف والاولى ان يكون المتعلق مؤخرا واليه ذهب الزمخشرى فانه يفيد القصر اما افرادا اوقلبا اوتعيينا كما تقرر فى كتب المعانى والجملة فعلية عند الكوفية وهو الاشهر واسمية عند البصرية كما ذكره القهستانى * والاسم عند البصرية مشتق من السمو وهو الارتفاع لعلوه على اخويه ولانه رفعة للمسمى وعلامة له فاصله سمو حذفت الواو لكثرة استعماله اولتعاقب الحركات على حرف العلة وحذف حركة السين تخفيفا

٤ فان قلت كيف يكون الظرف مستقرا عند كون الباء للمصاحبة ولغوا عند كونها للاستعانة مع انهم صرحوا بكونها متعلقة باصنف ومثله على التقديرين وهو فعل خاص قلت مدخول باء الاستعانة سبب لذلك الفعل الخاص ومتعلق به بواسطة الباء ﴿ ١٦ ﴾ من غير اعتبار معنى فعل عامل فى الظرف بخلاف باء المصاحبة فانها انما تتعلق بفعل عام هو ملتبسا وهو قيد لذلك الفعل الخاص فكانهم ارادوا من قوله بكونها متعلقة بذلك الفعل الخاص التعلق المعنوى لا الصناعى لانها لما كانت متعلقة بحال هو قيد لذلك الفعل الخاص كانت متعلقة به معنى وهذا القسم من الظروف انما سمى مستقرا لاستقرار معنى المتعلق العام فيه وانفهامه منه وكل ظرف يفهم منه حصول شئ ما فيه فبعضها ما لا يفهم منه الا ذلك كزيد فى الدار * وبعضها ما يفهم منه خصوصية بوجه كزيد على الفرس قد لالة قرينة المقام هنا على خصوصية التبرك المراد من التلبس لا تخرج الظرف عن كونه مستقرا لانفهام معنى ملتبسا منه وكذا الخصوصية الواقعة فى ملتبسا بالنسبة الى كائن وحاصل كما حققه بعض الافاضل فى حاشية الكشاف

(ملابسا)

* منه *

الفاضل العصام فى حواشى انوار التنزيل حيث قال فان قلت حذف الجملة ليس اولى من حذف المضاف والمضاف اليه قلت اراد زيادة الحروف انتهى لانه مبنى على عدم الخبر عن تقدير الخبر كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (فان كان الباء للاستعانة كما اختاره البيضاوى كان اه) هذا مبنى ٤ على المشهور بين الجمهور من ان الظرف انما يكون مستقرا لو كان المتعلق المحذوف من الافعال العامة كالثبوت والوجود والكون والحصول وغير ذلك واما اذا كان المحذوف خاصا فالظرف يكون لغوا ﴿ قوله ﴾ (والمعنى الفت مع قصدته اه) اى على تقدير كون الباء للاستعانة وكون الظرف لغوا وفيه نظر اما اولا فلانه انما يكون المعنى هكذا لو كان الظرف مستقرا حالا من الفاعل مع انه انما يصور ذلك المعنى على تقدير كون الظرف لغوا واما ثانيا فلان تقدير الماضى اعنى قوله الفت مما لا يناسب المقام اذ المناسب تقدير اؤلف ونحوه بصيغة المضارع فالمعنى الصحيح على هذا التقدير اؤلف ما اقصده باستعانة اسم الله او باستعانة اسمه تعالى اؤلف ما اقصده على الاختلاف فى تقدير المتعلق مقدما او مؤخرا وقوله ماقصدته لمجرد بيان حاصل المعنى لا لاجل التقدير فى نظم الكلام وايراده بصيغة الماضى ليس فى الاضرار بمثابة ايراد الفت بصيغته فافهم ﴿ قوله ﴾ (يجوز كونه ظرفا مستقرا حالا من الفاعل مطلقا) اى سواء كان الباء للاستعانة او للملابسة والمصاحبة وهذا مبنى على التحقيق من انه اذا كان المتعلق محذوفا فالظرف مستقر سواء كان ذلك المحذوف عاما او خاصا ينساق اليه الذهن بحسب المقام وان كان مخالفا للمشهور والمعنى على ذلك التقدير عند كون الباء للاستعانة اؤلف ما اقصده مستعينا باسم الله وعند كونها للملابسة اؤلف ما اقصده

فان كان الباء للاستعانة كما اختاره البيضاوى كان الظرف لغوا والمعنى الفت ما قصدته مستعينا بسم الله وقال بعضهم يجوز كونه ظرفا مستقرا حالا من الفاعل مطلقا وان كان للمصاحبة كما اختاره الزمخشرى

عن كلها من طرف البيضاوى * ولكن هذا المقام لا يحتمل ايراد جميع الكلام والمعتمد من القولين ترجيح الاستعانة لما ان المقام مقام الاستعانة باسمه تعالى ولذا قدمه الشارح رح ﴿ قوله ﴾ (فلابد من متعلق اه) يعنى لما كان الحروف الجارة ماوضع لايصال معانى الافعال الى الاسماء لزم لها متعلق تتعلق به لتوصل معناه الى مدخولها وسيجئ تفصيله انشاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ (فتعلق به مطلقا) اى سواء ذلك المتعلق المذكور مقدما عليه اومؤخرا عنه ﴿ قوله ﴾ (وهو اؤلف ونحوه) يعنى ان متعلق الباء هنا محذوف وهو اؤلف ونحوه من اصنف وغيره لما انهم صرحوا بان العامل المقدر لباء البسملة فى امر شرع فيه بها لفظ ما جعلت التسمية مبتداءله كاقرأ للقارى واذبح للذابح واشرب للشارب الى غير ذلك من خصوصيات الافعال وقالوا من ادلة تعيين المحذوف الشروع فى فعل بالتسمية كما اشار اليه بقوله والقرينة المعينة اه فانه يفيدان المحذوف ذلك الفعل الذى شرع فيه فالائق ان يقدرههنا اؤلف اواصنف اذالمقام مقام الشروع فى التأليف والتصنيف واما تقدير ابتداء فهو جائز فى كل مقام ﴿ قوله ﴾ (لانه اقوى ولان فى تقدير اه) هذان دليلان على اولوية تقدير الفعل اما الاول فلان الفعل عامل قوى يتعلق الجار به فى اكثر الاوقات واما الثانى فلان فى تقدير الاسم زيادة تقدير لانه على تقدير تعلقه بالاسم يكون الظرف فى هذا المكان لغوا متعلقا بمبتدأ محذوف مع الخبر اى ابتدائى ببسم الله كائن ففيه حذف المصدر وابقاء معموله وقد نص بعض الفضلاء على منعه بناء على انه يكون كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه مع ان كثرة الحذف بلا مقتض مدخول وبهذا اندفع ماذكره

فلابد من متعلق وهو اما فعل اوشبهه اومعناه حتى تتعلق به والمتعلق اما محذوف اومذكور وكل واحد منهما اما مقدم اومؤخر فان كان مذكورا فتتعلق به مطلقا وان كان محذوفا فيقدر لها فعل عام اذا لم يوجد القرينة للخاص والا فلابد من تقدير خاص وليس هنا مذكورا فعلمنا انه محذوف وهو اؤلف ونحوه والقرينة المعينة للمحذوف الفعل الذى يتلى عليه التسمية وكذا فى سائر الافعال والاولى كونه فعلا لانه اقوى ولان فى تقدير الاسم زيادة اضمار

صريحة فى محل النطق وهو هنا ظاهر والمراد من المفهوم مفهوم المخالفة بقرينة المقابلة وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفا للمذكور فى الحكم ثبانا ونفيا ويسمى ايضا دليل الخطاب وله عند معتبريه شروط كما ذكرت فى علم الاصول فمفهوم الحديث الشريف ان كل امر ذى بال يبدأ بالبسملة فهو اتم وحاصل السؤال ان هذا الحديث مخالف للواقع منطوقا ومفهوما اذ رب امر ذى بال لا يبدأ بالبسملة مع انه لا يكون ابتر بل يكون اتم ورب امر ذى بال يبدأ بها ويكون ابتر ولا يمكن انكار هذين الامرين لانهما مشاهدان فى كل زمان مع ان منطوق الحديث الشريف يقتضى عدم تماميته على تقدير عدم الابتداء بها ومفهومه يقتضى تماميته على تقدير الابتداء بها ﴿ قوله ﴾ (قلنا المراد اه) جواب عن السؤال بتحرير المراد يعنى انه انما يرد هذا السؤال لو كان المراد بالابتر فى هذا الحديث الشريف الابتر الحسى وليس كذلك اذ المراد الابتر الشرعى الذى هو ما لا يكون معتدا به عند الشارع فما شوهد من عدم ابترية بعض ذى بال لم يبدأ بالبسملة فهو انما هو بحسب الحس والافهو ابتر فى الشرع وكذا ما شوهد من ابترية ما يبدأ بها حسى لا شرعى وانما لم يتعرض للجواب بان مفهوم المخالفة غير معتبر عندنا معاشر الحنفية حسما لمادة الشبهة على جميع المذاهب مع انه لا يدفع الاعتراض بالمنطوق فافهم ﴿ قوله ﴾ (والباء للاستعانة او للمصاحبة اه) اختلفوا فى هذا الباء فذهب البيضاوى ومن تبعه الى انها للاستعانة لما فى الاستعانة من الاشارة الى ان الشروع فيه لا يتم بدونها والاستعانة ليست بحقيقية حتى يتوهم عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات وذهب صاحب الكشاف وتابعوه الى انها للملابسة والمصاحبة واستدلوا عليه بوجوده واجيب

قلنا المراد بالابتر فى الحديث هو الابتر الشرعى * والباء للاستعانة او للمصاحبة والاول مختار الامام البيضاوى والثانى ما ذهب اليه الزمخشرى وهو من الحروف الجارة وهى ما وضع لافضاء معنى الافعال الى الاسماء

وشرعت فيه معترفا بان شروع مثلي في مثل هذا من الفضاحة كان كتابة الاشل من الضياعة * ولكن تضرعت الى من هو عليه هين و يسير * ومامن ممكن عليه بعسير * فلما تيسر لي الاتمام بعون الله الملك العلام (سميته ﴿ ١٣ ﴾ بتحفة الاخوان) سائلا ان يكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب * ولما كان وجود الله تعالى ومعرفته وذكر اسمه ونقشه مقدما في الوجود والمعارف والاذكار والنقوش اشار اليه فقال (بسم الله الرحمن الرحيم) تبركا وتيمنا واقتداء باسلوب الكتاب المجيد * وعملا بما شاع بل وقع عليه الاجماع وامتثالا لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم * ولقول النبي صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر * رواه ابو داود فان قلت ان الحديث الشريف منقوض منطوقا ومفهوما لان كم من امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله لم يصر ابتر وكم من مبتدأ به يبقى ابتر و لايمكن انكار هذين الامرين مع ان الحديث ينافي الاول بمنطوقه والثاني بمفهومه

لمسبباتي بشئ من الاشياء الا بعون الله تعالى ﴿ قوله ﴾ (وشرعت فيه) الاولى فشرعت فيه ﴿ قوله ﴾ (كما ان كتابة الاشل من الضياعة) الشلل علة في اليد يتحرك اليد بها تحركا ضروريا فالاشل من في يده تلك العلة ومنه قول الشاعر * والشمس كالمرأة في كف الاشل ﴿ قوله ﴾ (ولكن تضرعت الى اخره) استدراك من الاعتراف ﴿ قوله ﴾ (ولما كان وجود الله اه) هذا توطئة لايراد المص اول كلامه بسم الله الرحمن الرحيم وبيان لعلة العقلية وتنبيه على قضاء وطره من الديباجة وشروعه في شرح كلام المص وهي من عادات الشارحين سلفا وخلفا اذا اراد الانتقال من بحث الى بحث يمهدون له تمهيدا و يدبيون لانتقالهم منه اليه وجها وجيها * ﴿ قوله ﴾ (اشار اليه اه) اى الى كونه تعالى متقدما في الوجودات الاربعة * وذلك لان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم [٣] في الكتابة كما فعله المص توافقت في التقدم الوجودات اعني الخارجي والذهني واللفظي والكتبي فالوجود اشارة الى الخارجي والمعرفة الى الذهني والذكر الى اللفظي والنقش الى الكتبي ﴿ قوله ﴾ (وامتثالا لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم) حيث ذكره في باب كتابه عليه السلام الى هرقل انه صدر الكتاب بالتسمية وانما الاختلاف في تصدير عليه السلام بالتحميد كما سيجئ ثم ان هذا مع ما عطف عليه علة لاستلزام العلة العقلية التي بينها في التمهيد آنفا للمعلول الذي هو قول المص بسم الله اه لا لقوله فقال بسم الله اه حتى يرد توارد العلتين على معلول واحد شخصي بدون حرف عاطف اذ لا عاطف في قوله تيمنا وتبركا على ان هذا البيان للعلة النقلية كما لايخفى ﴿ قوله ﴾ (فان قلت) الحديث الشريف منقوض منطوقا اه المنطوق ما دل عليه اللفظ دلالة

٣ واما المتقدم بحسب الوجود الذهني فهو اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات ايضا لكن ماعدا الخارجي * منه *

وسكون الفاء وكسر العين من الصحيح كما التزموا ذلك فى مصدر الناقص مثل تجربة وتوصية فاصلهما تذكيرا وتبصيرا حذفت الياء وعوضت عنها التاء كتكرمة ثم ان فى هذا العطف نظرا لان قوله تذكرة اه لايصلح ان يكون علة لذلك الانتشار الذى وقع للطالبين الملتمسين اذلا معنى لقولنا ان انتشر فوائده للطالبين الملتمسين تذكيرا وتبصيرا للمبتدئين وان اراد من المبتدئين هؤلاء الطالبين الملتمسين فلا وجه للاظهار فى موضع الاضمار الا ان يقال اراد المبتدئين منهم اى رجاء لدعائهم جميعا وتذكيرا للمبتدئين منهم ﴿ قوله ﴾ (وسائر الاخوان) الاوجه ان السائر هنا بمعنى الباقى بقرينة المقابلة فالمعنى نفع الله بها الطالبين الملتمسين او المبتدئين وباقيهم من الاخوان الطالبين الغير الملتمسين او الغير المبتدئين ويجئ السائر ايضا بمعنى الجميع على مافى شرح المفصل لابن الحاجب ﴿ قوله ﴾ (حسبى الله ونعم الوكيل) الحسب بمعنى المحسب تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة لان الاضافة لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية على مافى الكشاف ويقال حسبه الشئ اذا كفاه فالمعنى الله محسبى وكافى فى جميع مهماتى ومرادانى والواو فى جملة ونعم الوكيل عاطفة والجملة معطوفة على جملة حسبى عطف جملة على جملة ومخصوص نعم محذوف اما مقدما اى هو نعم الوكيل اومؤخرا اى نعم الوكيل هو وجعل المخصوص الضمير المنفصل فى هو قريب تكلف على تكلف تدبر ثم ان فى هذا العطف ابحاثا كثيرة ذكرها القوم فى حواشى الخيالى والمطول فارجع اليها ﴿ قوله ﴾ (ومانوفيقى الا بالله) ما نافية والتوفيق مصدر مضاف الى مايقوم مقام الفاعل وهو جعل الاسباب موافقة للمسببات فالمعنى وما كونى موفقا اى وماتكون اسبابى موافقة

وسائر الاخوان بهذه البضاعة القليلة حسبى الله ونعم الوكيل *هو قريب مجيب وماتوفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب *

وجوه المعانى فى النفس بالاشياء المحتجبة تحت النقاب فتستعار اسم المشبه به للمشبه فى الذهن استعارة بالكناية ووجه الشبه كون كل منهما مستورا فيكون اثبات النقاب لهما استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايها ما وتورية وان اعتبرتها فى المعانى فتشبه المعانى بالصور الحسنة وتستعار اسم المشبه به للمشبه استعارة بالكناية فعلى هذا يكون اثبات الوجوه تخييلية لها وذكر النقاب ترشيحا والكشف ترشيحا على الترشيح فافهم ﴿ قوله ﴾ (ويظهر مكنون مشكلاته و يفوح اه) اضافة المكنون الى المشكلات من قبيل اضافة المشبه به للمشبه كلجين الماء وكذلك اضافة المسك الى الضمير الراجع الى العوامل الجديد والمكنون من الكن بكسر الكاف وتشديد النون الحجاب والستر فكانه شبه مشكلات تلك الرسالة بالاشياء المستورة والفوح تضوع رايحة طيبة وانتشاره يقال فاحت ريح المسك تفوح وتفيح من الباب الاول والثانى اذا انتشرت رايحة كذا فى الصحاح وجملة يفوح عطف على جملة يزيل فهى وصف اخر لهذا الشرح فالضمير المستتر فيه راجع اليه ومسكه منصوب على المفعولية على ان يكون يفوح متعديا من التفويح ﴿ قوله ﴾ (مضافا اليه) حال من فاعل اردت ﴿ قوله ﴾ (فانه اول مادونته فى قالب الترتيب) اى فان هذا الشرح اول ماجمعته فلا يخلوا عن خلل لعدم كونه محررا فى نوع التأليف والقالب بفتح اللام ويجوز كسرها اسم لما يقلب به كالخاتم اسم لما يختم به واضافته الى الترتيب من قبيل لجين الماء ﴿ قوله ﴾ (رجاء لدعائهم وتذكرة وتبصرة اه) رجاء نصب على انه مفعول له لقوله ان انتثر فوائده وقوله تذكرة وتبصرة عطف عليه وهما مصدران من باب التفعيل لان مصدره قد يجئ على تفعلة بفتح التاء

و يظهر مكنون مشكلاته و يفوح مسكه مضيفا اليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكرى القاصر * بعون الله القادر * والمرجو ممن اطلع فيه على خلل ان يرده الى الصواب * فانه اول مادونته فى قالب الترتيب من الكتب المشهورة بين المحصلين لمسائل النحو واحببت لنفسى ان انثر فوائده للطالبين الملتمسين رجاء لدعائهم وتذكرة وتبصرة للمبتدئين نفعهم الله تعالى

وكنت الآن فى النوائب
كادت روحى تصعد
من الترائب ولم افرمن
التماسهم فجا * ردت ان
اشرح له شرحا يزيل
من الفاظه صعابه * ويكشف
عن وجوه المعانى نقابه *

رجاء نصب على المصدرية وجا وصف له والجملة عطف على جملة التمس والجيم بتشديد الميم من الجموم بمعنى الكثرة يعنى التمس منى ورجا عنى وذلك البعض رجا كثيرا ان اشرح له شرحا اه خذف المفعول بقرينة ما سيأتى ﴿ قوله ﴾ (وكنت الان فى النوائب كان روحى اه) اى وقد كنت قالوا وحالية على ماهو الظاهر ويجوز ان يكون اعتراضية ولا مجال لكونه للعطف لعدم الجهة الجامعة بين هذه الجملة وبين الجمل السابقة فتفطن والنوائب جمع نائبة وهى المصيبة وقوله كان روحى يصعد من الترائب كناية عن شدة المصيبة التى ابتلى الشارح بها وقت التأليف اذ الترائب جمع تربية بمعنى عظم الصدر وخروج الروح عن عظام الصدر من اشد الشدائد واما اقول وبالله احول واجول ونحن نشتكى من مصائب زماننا هذا فانه زمان يتعاقب بليانه كل آن ويعز الجهال فيه يذل اهل العلم والعرفان ويختل احكام الشريعة والقرآن ويظهر البدع والفسوق والعصيان اللهم انصر اهل الايمان ﴿ رايدا شريعة الاحمدية ما اختلف الملوان ﴿ قوله ﴾ (فجا) فى الصحاح الفج الطريق الواسع بين الجبلين انتهى فافهم ونجوز ولا تجاوز ﴿ قوله ﴾ (اردت ان اشرح له شرحا) جواب لما اى لما كان الامر كذلك اردت ان اشرح هذا الكتاب المسمى بالعوامل الجديد وانشرح كشف الشئ وبيانه تقول شرحت الغامض اذا فسرته وانغامض المشكل كذا فى الصحاح وبهذا تعرف انه متعد بنفسه فحق العبارة ان يقول ان اشرحه شرحا ﴿ قوله ﴾ (ويكشف عن وجه المعانى نقابه) الاحسن ان يقول يزيل من الالفاظ صعابها ويكشف عن وجوه المعانى نقابها كما لا يخفى على ارباب الذوق ثم ان فيه استعارة مكنية وتخييلية فان اعتبرتها فى ضمير النقاب فتشبيه

خصوصا بين الشارعين الخوض فى النحو والتمس منى بعض الاذكياء الطالبين الكرام ورجانى رجاء جما

ينطوى ليشتمل ﴿ قوله ﴾ (خصوصا بين الشارعين الخوض فى النحو) الخصوص بضم الخاء وفتحها وهوهنا مصدر بمعنى المفعول منصوب على الحالية فهو بمعنى لاسيما اومفعول مطلق لفعل محذوف كقولك زيد شجاع خصوصا راكبا فخصوصا فيد مفعول مطلق لمحذوف وراكبا حال من المفعول المقدر والتقدير واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا والمعنى هنا واخص هذا الكتاب بزيادة المرغوبية مخصوصا من بين امثاله بين الشارعين اوخصوصا بين الشارعين وفى الصحاح الخوض بفتح الخاء وسكون الواو الدخول فى الماء والخياض بكسرها بمعناه تقول خضت الماء اخوضه اذا دخلت فيه و يجئ ايضا بمعنى الدخول فى الحديث يقال خاض القوم فى الحديث انتهى فعلى المعنى الاول هنا استعارة مكنية وتخييلية حيث شبه النحو فى انفس بالبحر فى كونهما مشتملين على فوائد نفيسة واستعير البحر لمفهوم النفس فى الذهن ثم اثبت الخوض الذى هومن ملايمات البحر للنحو للرمز الى الاستعارة الكائنة فى الخيال فكانت استعارة مكنية وتخييلية ثم انه لابد ان ينبه ان استعمال الخوض فى مثل هذا المقام لايخلو عن هجنة لانه غلب فى الشروع فى الباطل اذ الغلبة قدتكون فى الاسماء كالبيت على الكعبة وفى الصفات كالادهم على القيد وفى المعانى كالخوض على الشروع فى الباطل كما صرح به صاحب الكشاف ﴿ قوله ﴾ (والتمس اه) الواو عاطفة والجملة عطف على جملة رأيت ويجوز ان تكون حالية والتقدير وقد التمس اه وكانه ضمن الالتماس معنى الالتجاء ولذا جعل صلته كلمة الى دون من اى التمس ملتجأ لى وذلك يشعر بشدة الالتماس كما لايخفى على من له بالدقايق استيناس وسيجئ تفصيل التضمين ان شاء رب الناس ﴿ قوله ﴾ (ورجانى رجاء جما)

الذنوب الكثير * وسهل عليهما الامر العسير * ونصرهما في الدارين النصير * وحفظهما من النيران وبئس المصير * لما رأيت الكتاب المسمى بالعوامل الجديد النحوى للشيخ الفاضل الكامل المعروف بالبركوى رحمة الله عليه مختصرا ينطوى على مباحث شريفة * ويحتوى على قواعد لطيفة * ومرغوبا بين المحصلين

مدحه ﴿ قوله ﴾ (الذنوب الكثير) لايخفى عليك ان الاوجه الكثيرة ليطابق الموصوف في التأنيث كما في قوله تعالى * ومغانم كثيرة * لايقال ان فعيلا اذا كان للمفعول يستوى فيه التذكير والتأنيث اذا ذكر الموصوف به نحو رجل جريح وامرأة جريح فليكن الكثير من هذا القبيل لان الموصوف به مذكور في هذا المقام ايضا وهو الذنوب لانا نقول هو من كثر يكثر وهو لازم لايجئ المفعول منه على ما صرح المص في امعان الانظار الا ان يقال ان فعيلا الذى بمعنى فاعل قد يحمل على فعيل بمعنى مفعول في تجرد عن التاء كقوله تعالى * ان رحمة الله قريب من المحسنين * كما قد يحمل الثاني على الاول فيلحق التاء كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة او يقال ان التذكير باعتبار تأويل الذنوب بالجمع فكانه قيل جمع الذنوب الكثير وهذا الوجه مما اشار اليه البيضاوى في تفسير قوله تعالى * وبث منهما رجالا كثيرا ونساء * ﴿ قوله ﴾ (الامور العسير) واذقد سمعت ماقدمناه في الكثير فالتكلم عليك في العسير يسير في الصحاح يقال عسر الامر يعسر من الباب الخامس عسرا فهو عسير انتهى واما المعسور فهو مصدر كالميسور ﴿ قوله ﴾ (لما رأيت كتابا اه) مقول ليقول وكتابا مفعول لرأيت ومفعوله الثاني قوله الاتى مختصرا هذا اذا كانت من الرؤية القلبية بمعنى العلم بان يكون من افعال القلوب لكن الظاهر انها من الرؤية البصرية فعليه يكون قوله مختصرا صفة للكتاب بعد ما وصفه بقوله مسمى اه ﴿ قوله ﴾ (ينطوى) الانطواء مطاوع طوى نقيض نشر يقال طوى الصحيفة فانطوت فهنا استعارة تبعية حيث شبه اشتمال هذا المختصر على مباحث شريفة بالانطواء في مطلق الاحاطة والشمول واستعير اسم المشبه به للمشبه استعارة اصلية ثم سرت هذه الاستعارة الى الفعل حيث استعير لفظ

(ينطوى)

معناه الاخص وان لم يرد من التابعين المعنى الاصطلاحى ﴿ قوله ﴾ (و بعد فيقول) دخول الفاء اما على توهم اما اجراء للموهوم مجرى المحقق اولدفع توهم الاضافة او لكون بعد قائما مقام اما الشرطية ﴿ قوله ﴾ (الشيخ مصطفى) قال الفاضل العصام الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن من اربعين اومن خمسين اواحدى وخمسين الى اخر عمره اوالى الثمانين وقديطلق على من لم يبلغ هذا السن تعظيما وتبجيلا ومنه يقال شيخت الرجل على مافى الصحاح اى وصفته بالشيخ للتبجيل انتهى وانت خبير بانه لايناسب اطلاق الشيخ ههنا على الشارح بكل من المعنيين اما الاول فلانه يخالف ماسيأتى منه من ان هذا الشرح اول مادونه فى قالب الترتيب اذالظاهر منه انه لم يبلغ هذا السن وقت التأليف واحتمال ان يبلغ هذا السن ولا يؤلف غيره فيكون هذا اول مادونه بعيد كما لايخفى الا ان يقال ان هذا الشرح ليس باول مادونه فى قالب الترتيب مطلقا بل اول مادونه من الكتب المشهورة بين المحصلين لمسائل النحو كما اشار اليه هناك فيجوز ان يكون مادونه قبل هذا الشرح من الكتب الغير المشهورة اولمسائل غير النحو من العلوم واما الثانى فلانه لايناسب لاحد ان يعظم نفسه ويجلها بتوصيفها بما يدل على المدح فى امثال هذا المقام نعم وقع ذلك لبعض المؤلفين كابى البقا فى ديباجة الكليات ليزداد رغبة الطالب فى تحصيل كتابه بما سمعه فى الديباجة من الاوصاف التى تدل على فضل مؤلفه الدال على فضل الكتاب دلالة المؤثر على الاثر الا انه لايمكن ههنا قطعا اذلا معنى لايراد وصف يدل على المدح فى اثناء الاوصاف التى سردت لتحقير النفس وتذليلها اللهم الا ان يقال كان لفظ الشيخ كاللقب للشارح رح لاشتهاره به فايراده هنا لايشعر

(و بعد) فيقول العبد الضعيف الفقير الى ربه القدير * الشيخ مصطفى بن ابراهيم رزقهما الله بجنات وحرير * وغفر لهما

للعالمين * ﴿ قوله ﴾ (وعلى اله واصحابه الطيبين الطاهرين) الآل هنا بمعنى الاتباع على ما سيختاره الشارح فيشمل الاصحاب وغيرهم فذكر الاصحاب بعده تخصيص بعد التعميم فهو من قبيل عطف الخاص على العام للتعظيم والاصحاب جمع صحب بكسر الحاء مخفف صاحب كتمر وانمار اوجمع صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار لاجمع صاحب لان فاعلا لم يثبت جمعه على افعال كذا ذكره العلامة التفتازانى فى حاشية الكشاف والصحابى كل من نال شرف صحبة النبى عليه السلام ومات على الايمان وهم عند وفاته عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الولاية والرواية عنه عليه السلام وقوله الطيبين الطاهرين بمعنى العارين عن الكدورات الباطنية والظاهرية اوالاول بالنسبة الى الغير والثانى بالنسبة الى انفسهم فقط فح تقديم الاول للتنزيل ٢ تأمل ﴿ قوله ﴾ (اذهم افضل التابعين) اى الاصحاب افضل المقتفين باثره عليه السلام والمهتدين بانوار هدايته فالمراد من التابعين هم الذين اتصفوا بالتبعية اللغوية لا التابعين بالمعنى الاصطلاحى وهم الذين ادركوا زمن الصحابة ولم يروا النبى عليه السلام لانه ليس بمراد ههنا وفيه تلميح الى قوله عليه السلام * خير الناس القرن الذى انا فيه ثم الثانى ثم الثالث * ثم ان هذا تعليل للدعوى الضمنية وتلك امانى وصف الاصحاب بالطيبين الطاهرين يعنى انهم موصوفون بهذين الوصفين الجليلين لانهم افضل التابعين وذلك لان الاوصاف قبل العلم بها اخبار واما فى ضمن الصلوة عليهم لانها تتضمن دعوى انهم لائقون للصلوة فعللها بقوله اذهم افضل التابعين له عليه السلام ولا يخفى عليك حسن جمع الال والاصحاب والتابعين فى مقام الصلوة على النبى عليه الصلوة والسلام سيما اذا ارتبط بالآل

وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين * اذهم افضل التابعين *

٢ قوله للتنزيل اى للنزول من الاعلى الى الادنى لان تطهير الغير اعلى من تطهير النفس * منه *

ار بحته على سلعته اى اعطيته ربحا على مافى الصحاح ولعله جعله من التربيح فافهم ثم ان الربح والخسران من توابع التجارة وهو طلب الربح بالبيع والشراء والربح هو الفضل على رأس المال ومن البين ان ليس ههنا تجارة حقيقية وربح حقيقى فلا بد من ان يتحقق منهم مايشبه بالتجارة ومايشبه برأس المال والفضل عليه فايشبه بالتجارة التى هى مبادلة المال بالمال * اعمالهم الصالحة بعلومهم لما انهم كانوا كانهم بذلوا تلك الاعمال بالمثوبات الموعودة وهذا الاستبدال المتعلق بالمعانى يشبه التجارة المتعلقة بالاعيان من حيث اشتمال الجميع على معنى المبادلة واما مايشبه رأس المال فهو علومهم لان العلم رأس مال العالم فان عمل بمقتضاه واصطاد به مايفيد الحياة الابدية فقد ربح اجل السعادات وان اهمله باتباع شهوات النفس وعدم العمل به صار كانه ضيعه واما مايشبه بالفضل على رأس المال فغنى من ان يذكر اذ الحسنات بعشر امثالها فهنا استعارة مكنية وتخييلية حيث شبه الاعمال بالتجارة ثم استعير فى النفس لفظ المشبه به اعنى التجارة للمشبه فكانت استعارة مكنية ثم اثبات التربيح الذى هو من ملايمات المشبه به استعارة تخييلية ولايخفى لطف الجمع بين اربح والعمل * قوله * (على سيدنا اه) تلميح الى قوله عليه السلام انا سيد ولادام يوم القيمة ولافخر وقوله افضل المرسلين اقتباس من قوله تعالى فى البقرة * ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات * حيث قال اهل التفسير المراد منه محمد عليه الصلوة والسلام وتفضيله عليه الصلوة والسلام على سائر الانبياء والمرسلين عليهم السلام ثابت بالايات والاحاديث من اراد الاطلاع فليرجع الى شرح الشيخ الوالد ابقاه الله تعالى على قصيدة البردة وقوله رحمة للعالمين اقتباس من قوله تعالى وما ارسلناك الا رحمة

على سيدنا افضل المرسلين * محمد هو رحمة للعالمين *

من الافعال الملحقة بافعال القلوب ففعوله الاول بمنزلة المبتداء وهو هنا افعالهم ومفعوله الثاني بمنزلة الخبر وهو هنا قوله نافعين ففيه نظر لان حمل صيغة الجمع المذكر السالم المختصة باوصاف العقلاء على الافعال مما لاوجه له اذ قد صرحوا بان العامل اذا اسند الى ضمير الجمع المكسر الغير العاقل سواء كان مذكرا اومؤنثا يجب ان يكون مفردا مؤنثا اوجمعا مؤنثا على ماذكره المص في الاظهار فالصواب وجعل افعالهم بين الافعال نافعة اونافعات اللهم الا ان يقال ان النسخة الصحيحة وجعلهم بافعالهم بين العباد نافعين ولايخفى مافي هذه الفقرة من براعة الاستهلال ﴿ قوله ﴾ (واعلى مراتبهم اه) من الاعلاء ومراتبهم مفعوله اى اعلى الله تعالى مراتب الطالبين بسبب اعمالهم الصالحة على مراتب الجاهلين ﴿ قوله ﴾ (ونصرهم في الدارين خير الناصرين) في عطف هذه الفقرة على ماقبلها نظر لان الفقر السابقة معطوفة على صلة الموصول اعني افهم وهذه الفقرة لاتصلح لان تقع صلة له لعدم اشتمالها على ضمير الموصول فلايجوز عطفها عليها وكذا الكلام في الفقرة الاتية اعني قوله وربح اعمالهم اه والجواب ان هذا من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر فلا حاجة الى العائد كما لايخفى ثم ان قوله خير الناصرين فاعل نصرهم والخير بلوغ كل شئ مراتبه اللايقة كما ان الشر عكسه وهو اما اسم تفضيل اصله اخير حذف همزته على غير القياس اوصفة مشبهة تخفيف خير مثل سيد وسيد واما احتمال كونه مصدرا من خار يخير فلايجرى ههنا كما لايخفى والمراد من الدارين الدنيا والاخرة ﴿ قوله ﴾ (وربح اعمالهم اه) المستفاد من ظاهره انه استعمل ربح هنا متعديا مع انه لم يسمع متعديا بل المسموع في التعدية اربح يقال

واعلى مراتبهم باعمالهم على الجاهلين ونصرهم في الدارين خير الناصرين * وارباح اعمالهم بعلمهم رب العالمين * والصلوة والسلام

الاول ❊ وما ابرئ نفسى ❊ اذ اول الناس اول الناسى ❊ وقد صرفت جهدى فى تقرير الكلام ❊ على وجه يميط عنه غواشى الملام ❊ معترفا بقصور الصناعة وقصر الباع ❊ وقلة البضاعة وكساد المتاع ❊ فعليك بالمسامحة ان وقع نظرك على شئ فيها مخل ❊ فانها من قبيل جهد المقل ❊ مع انها مما علقتها فى عنفوان الشباب ❊ والشباب شعبة من الجنون بلا ارتياب ❊ وانها ليست من مخترعات قريحتى القريحة لتستوجب العذل ❊ بل عبارة عن نقل مباحث ذكرت فى المطولات متعلقة بالمحل ❊ ومن المعلوم ان ليس التكحل فى العينين كالكحل ❊ وقد كنت فى زمان هوارد الازمان ❊ يستنكف عن ذكر احواله اللسان ❊ ولعم ماقيل فى هذا الشان ❊ والدهر دهر الجاهلين ❊ وامر اهل العلم فاتر ❊ لاسوق اكسد فيه من سوق المحابر والدفاتر ❊ رحمنا الله من هذا الزمن * ووقينا بفضله من احداق الفتن ❊ وجعل هذا الحاشية خالصة لوجهه الكريم ❊ وذريعة الى كرمه العميم ❊ ووسيلة الى عفو عبده هذا الفقير ❊ فانه نعم المولى ونعم النصير ❊ ❊ قوله ❊ (الحمد لله) عقب التسمية بالحمدلة ❊ امتثالا بحديث الابتداء واقتداء باسلوب الكتاب المجيد على ما سيأتى بيانه ❊ قوله ❊ (الذى افهم اه) فيه اشارة الى ما اشتهر من ان المحمود عليه لابد وان يكون اختياريا لان الافهام اختيارى واما مايرد من ان الحمد على صفاته تعالى واقع على غير الاختيارى فدفوع امابتنزيلها منزلة الاختيارى واما بجعل الاختيارى المعتبر فى المحمود عليه اعم مما صدر بالاختيار ومما صدر عن المختار وتلك الصفات وان لم تكن اختيارية بالمعنى الاول فهى اختيارية بالمعنى الثانى ❊ قوله ❊ (وجعل افعالهم بين الافعال اه) جعل

﴿ تحفة العوامل ﴾

الحمد لله الذى افهم * العلوم للطالبين * وجعل افعالهم بين الافعال نافعين * وصيرهم بعلومهم على الناس غالبين *

PJ
6101
B472
M63
1879

حاشية الخربوتى
على تحفة العوامل

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد لمن يرفع العمل الصالح ❊ واليه يصعد الكلم الطيب ❊ ويعلم ما فى الضمائر واليه ترجع الامور فيخفض و ينصب ❊ وصلوة على من ارسل معربا عن مبنيات الايات الكونية اى معرب ❊ ومؤدبا للذين اتبعوه فى افعاله واحواله خير مؤدب ❊ وعلى اله واصحابه الذين هم مصادر العلوم الفائضة على قلب كل مقصب ❊ وبعد ❊ فيقول المفتقر الى ربه الآمل فيض لطفه الجبروتى ❊ عبد الحميد الحمدى ابن الحاج عمر النعيمى الخربروتى ❊ هذه حواش جديدة على شرح العوامل الجديد المسمى بتحفة الاخوان ❊ نقدتها حين المذاكرة مع بعض الطلبة الاعزة ذوى العرفان ❊ بعد ما قيدتها مجملة لتبيين وجوه اختلاله ❊ وتوضيح مقاصده والتنبيه على مزاله اذ اكثر مواضعه غير مأمون عن السهو والزلل ❊ ولعله من طغيان قلم الناسخ

(و بالله التوفيق)

* نحـو ايله *

* اشتغـال ايدن *

* ارباب علوم‌ك مطالعه *

* سنه محتاج بولنديغي اسبق *

* خربوت مفتيسي‌و (قصيده‌ٔ *

* برئه) شارحي فضلاي عصر و علماي *

* دهردن الحاج عمر النعيمي افنـدي *

* حضرتلرينك مخدوم مكرمت موسوملري *

* مدرسين كرام ذوي الاحترامدن (عبدالحميد *

* الحمدي) افندي حضرتلرينك (عوامل تحفه سي) *

* اوزرينه (عوامل تحفه‌سي حاشيهٔ جديده‌سي خربوتي) *

* نام كتاب مستطابك تسخ مطبوعه‌سي ذاتاً پك قاريشق *

* وغير منتظم برصورتده اولديغندن بشقه شـوائـاده ندرت دخي *

* پيدا ايتديكندن مذكور كتـابك هرصحيفه‌سي كنارينـه عوامل *

* تحفه‌سندن درونده بولنـان مبحثه تعلق ايدن مقداري صره سيـله ترتيب *

* اولنه‌رق بووجهله تحفهٔ مذكوره بتمامها درج وحاشيه منهواتي دخي رقم *

* اشارتيله ضم وتحرير ونهايتـه (عوامل معرب) ي دخي علاوه اولنه‌رق *

* بوترتيبجه كتب مذكوره‌نك بربرينـه ارتباطي خارجاً دخي كسب انتظام *

* ايتديكي كبي اربابي ايجون دخي كرك استصحاب ومطالعه وكرك استفاده ومطالعه *

* جهتلرنجه سهولت حاصل اوله جغندن وجه محرر اوزره كتب مذكوره‌دن *

* مذكور حاشيه آيادئ اساتذه‌دن بالتخري الهكجور يلان دفعاتله تصحيح *

* اولنمش نسخه لردن درسعـادتدن ومأمورين باب حضرت *

* فتـواپنـاهيـدن كمال وفضيلتـلري مشـهود وهسلم اولان *

* ذوات كرام حضراتنك قلم صواب رقملريله بالتصحيح *

* معارف نظارت جليله‌سـندن اعطابيورياان *

* رخصت اوزرينـه مدرسين كرامدن (محمد *

* اسـعد) افنـدي معرفتيـله برنجي *

* دفعه اولهرق طبـع وتمثيل *

* اولنمشدر *

PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

PJ
6101
B472
M825
1879

al-Kharbuti, 'Abd al-Hamid
ibn 'Umar Na'imi
Hashiyat al-Kharbuti 'ala
Tuhfat al-'Awamil